

53.0



٢١٦٤
ف . ش

فتح القريب المجيب بشرح كتاب الترتيب
للشنشوري ، عبد الله بن محمد - ٥٩٩٩ هـ .
بخط محمود بن علي بن محمد الدمشقي
سنة ١٠٠٩ هـ .

٥٠٤٢

٢٣٧ ق ٢٥ س ٢١×٥٥ سم

نسخة جيدة ، خطها تعليف حسن . طبع
الاعلام ٢٧٣:٤ معجم المطبوعات ١١٤٧:٢

١ - الفرائض، الفقه الاسلامي وأصوله
أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ
د - شرح ترتيب المجموع .

一

شرح ترتيب المجموع للامام العابد والورع الزاهد
العالم العلامة الجبر الجبر الفهمه صاحب التصانين
الساميه والسند المنيد الفاضل
عبد المدين مفتي المطالبين
علم الله والدين

سید محمد عبد اللہ بن علی

پہلے آئیے

نعمت الله

2

2

۲

1

2

二

2

三

۲۲

24

1

10

—

—

—

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٤٤ - ٥٥ ٤٦٠ - ٤٧٠

العنوان: فتح القريب المجيب شرح كتاب التوحيد

المؤلف: عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

تاريخ النسخ: ١٢٤٥ هـ

مهم الناسخ: محمد بن علي بن محمد بن عبد الوهاب

عدد الأوراق: ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩

ملاحظات: - - - - -

بسم الله الرحمن الرحيم . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 الحمد لله الباقي بعد فناء خلقه . المتكفل لكل احد برزقه . الروح الرحيم الوارث . الفتح .
 العليم الباعث . الذي علم شرايعه في الاحياء والاموات . وانزل ذلك على عبده في الآيات
 البينات . وتوفي بنفسه قسمه الموارث ففضل واعرب . ولم يكلم النبي مرسلا ولا ملكا .
 بل فرض وقدر وادعى . وسوي ورتخ واحصى . **احمد** على نعم خولاه . وقسم اجزاه .
 فبينها ونصها . واعانها وعدلها . ولم يكدرها بيقص ولا يخاف . حمد معترف بذالك
 غاية الاعتراف . **واشهد** ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شرافة عبده معترف بالجز
 والقص . عالم بان الله هو اللطيف الخبير . **واشهد** ان سيدنا محمد عبده ورسوله
 المصطفى الآخر . والمجتبى الانور . والمرضى الازهر . والشع في المحشر . شفاعته عظمى لا تنكره
 الذي ختم به النبوة والرسالة . وانزل عليه يستغفر من كل الله يفتيكم في الكلاله . ميا الله
 وسلم عليه وعلى جميع الانبياء والمرسلين . وعلى آله واصحابه واتباعه . ما قسم تراث
 اوديق سام . او تقارب النيران على الدوام . **وبعد** فيقول الفقير الى الله الغني اليه
 عبد الله بن الشيخ العلامة محمد بن الدين . الشنوري الاصل والمصري المولد والدار . وان في
 المذهب والعرفي الاشهر . غفر الله له ولوالديه . ولطف به وتفضل عليه . لما كان علم
 الفرائض من اجل العلوم شرعا وعقلا . واعمل انفق وفضلا . لما اشتمل عليه من النقص
 والحجاب . وما ورد فيه من السنه والكتاب . كيف وقد ورد في الحديث واشهر . من
 قول سيدنا محمد سيبه البير . من غير شك في ذلك ولا التباس . تعلموا الفرائض وعلموها
 الناس . فانني امرت بقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن . واما امر علي عليه وسلم
 بتعليمه وتعليمه فهو من احسن الحسن . وورد عن المبعوث بالرحمة والحكم . ان الفرائض
 نصف العلم . وما ذاك الا لعلقه بالموت القابل للحياة . فزعم فيه كيلا نتركه فناء .
 فالهفة فضله مشهور . ونفعه في غاية الظهور . والحق بعلام قديم . وركن في جزالة
 الراي قويم . اذ به تعرف مقادير الازمنة والمعاملات . وموضوعه معروض للتحقق
 المكتوبات . فالام مع اختلافها متفقة على فضله . والحكم مستدلة بمعرفة الطفل له على عقله
 وعن الام ان نفعي رحيم وخير سعيه . من تعلم الحساب جزل رايه . وكنت ممن لازم
 الاشتغال بالفرائض والحساب في الصغر . حتى غلب عليه واشهر بها في الكبر . فلا زمت

نسخ من نسخة
 مكتبة
 جامع
 القاهرة
 سنة
 ١٢٨٥
 هـ

الاقرا فيها مدة من الزمان . وصحبتني فيها جماعة من الاما غرو الاعيان . وكان من جملة ما
 اقراته مرارا . واظهرت منه للطلبة اسرار . كتاب ترتيب المجموع . واظهار السر المودوع .
 للتحقق المفيد العلامة . والبحر الزاخر الفهامة . شيخنا خيرين والشيخ . والمتكلم في العليين بدم
 راسخ . خلاصته شيخنا بن المجدي رحمه الله . واعطاه في الاخر سؤله وما يتنم . وان رح كتب
 بن الهائم . ومنفقه في اشرف المواسم . بد والدين محمد بن محمد . المطهر في تصانيفه
 والمسدد . الشهير بسط الماردين رحمه الله . وجعل الجنة مقبلة ومشواة . فزائنه كجبابا جاسوا
 للنفاد . مشتملا على النعمال الكثير والقواعد . ومع ذلك فاصله مشهور بالبركة . فرغبت
 ان اوافقه فيها واشاركه . بعد ان لي علي في شرحه جماعة ممن يتغل بهذا الفن . ممن له في
 حسن اعتقاد اوطن . وانا اسوف به مرارا وما طل . لعلي بما انا فيه من العجز وكثرة السؤال
 واني لت اهل ذلك . لصعوبة المداخل والمالك . فان التصنيف باب خطير والمساك
 اليه صعب عير . حضورا وقد سمعت عن الايام الاعلام . من صنف فقد استهدف
 اي لسان الكلام . فلما تذكر منهم الطلب لمحت انه لا يتبعني منهم العذر ولا الهرب .
 توجهت الي ما طلبوا مني . راجيا من الله الا يخلف بنية طني . وان يلهمني شكره على الانعام
 وان تكثري في زمرة النبي عليه الصلاة والسلام . وان يرزقني الآثام والرجوع . ويتقني
 ببركة صاحب المجموع . هذا مع اني ما تبعت الا ما قاله العلماء الاكابر . ولا اقتفيت الا بسيل
 اصحاب الدخاير . كيف وقد قال صاحب التلخيص . اسكنه الله الفرد العلية .
اذا لم تدع سالفه الاوليل . في كل علم قوله لقائل
 غاية الامر اني نظرت الي ما سلكه الاوليل من الاصول . ففرغت منها ما يقرب ان شاء الله
 من العقول . متمثلا بتقول بعض الراي ضلي . والايام الاعلام الامثال
نسبوا الى المعنى وجيب بعدهم . رداعا المعنى فكل محسن
 ولما كان هذا الشرح مجموعا كاصلة واصلة . رايت ان اتعرض فيه للخلاف بين الاعامة
 بنقله . حضورا من اذهب اليه الاعلام . ومن حل عليه نظر النبي عليه الصلاة والسلام .
 مما فطاع هذا اذهب الاربعة . علي وبن عباس معه . والعالم عبد الله بن معمر وزيد
 ابن ثابت فرفض الوجود . من وافقه ان في غير تقليد . حتى ترد دينا وقع منه فيه
 التردد . وسافيدل في الاربعة فايد . مشهور عن الايام وارده . وهي انهم انفقوا

اصله في نسخة
 مكتبة
 جامع
 القاهرة
 سنة
 ١٢٨٥
 هـ

الصي به

جمعة الامه . وهذه عليهم من الله نعمه . وان اختلفوا فافراد الاثني عشر . فاستد
 بخرج جميع اليدي . ورايت ان اذكر الدليل وان لم يخرج المقلد اليه . تنجها لما استدت
 اليه الايموعولت عليه . وان ازيد عليه ما اهل من الابواب . مما يحتاج اليه الغرضيون
 والحساب . وان الحق في الابواب التي ذكرها ما اهل من القواعد . وما تركه من المايل والنوا
 مبتد يا مازد ته بقولي فابن لي علم . محتما بقولي في اخره والله اعلم . وربما ردت بعير
 تميز في مواضع كثيرة . سترها ان لا الله تعني مظانها شيرة . معتبرا بالشيخ اذا نقلت
 عن شيخ الفراض . والمهندس طاب المراض . عين الافاضل وفاضل الاعيان . وحاته
 المحققين المتقدمين في الزمان . وشيخ شيخ المتأخرين . وصاحب العلم المتين . من جم
 الحبيب والغريبين يعرفونه . خصوصاً من نظري كتابه شرح الكافي . والمعونه . الشيخ
 شهاب الدين احمد بن الهادي . رحمه الله الرحيم الدائم . وشيخ شيخنا . اذا اردت شيخ السلي
 وحاته الفقهاء والمحققين . ومن اتفق اهل زمان على محبة الائمه اليه . والاتصال به .
 والتعويل في الترجيح عليه . من ارجو ان يرحمه الله الكريم الباري . ابو يحيى زكريا الانصاري
 ان في المذهب قاضي القضاة . فربما الله الرحيم الحليم عنه وارضاه . واما المؤلف والمعلم
 اذا اطلعت فمعلم . فترحمه الرحيم المقيوم . فدونت كتابا تشد اليه الرجال . ومجوعا بين
 من الكتب عن احوال . لم آل جهد في اجماله وتفصيله . طامنا طاعت الكتب لتهديب
 وتخصيله . فان في يقول هذا الكافي او فوايى الروضة او المنهاج . والحفي براه الرحيم
 او من السراج . والمالكى يظنه الجعدي او فوايى المختصر . والحسبي بحسب التعذيب
 المعتمد . والحاسب لا يثني انه الوصيل . والفتية بحاله باب الوصايا في الروضة
 الجليله . والجبري يقول انه المقنع او الاصول . والله وري يعرف انه غاية القول
 قد اعتليت فيه بحر المذهب وما عليه الفتوى . لانه الاحسن للمقلدين في الجدي . كما
 على ما رجع الائمة الثلاث . الشيخ وشيخ شيخنا والمؤلف جامع الابحاث . مستد اكل قول ما امكنني
 نقايمة . وناسا له الي منية او فقله . مجتهدا في عز والعبادات لاربابها من اصلها . امتا لا قول
 تعالى ان الله يامركم ان تودوا الامانات الي اهلها . هذا مع اني لست في وصف هذا الشرح
 اطب . فانه كما ستر ان شاء الله تعالى عن نفسه يعرب . فآل من وصل كتابي هذا اليه
 ووقف بنظر السديد عليه . ان ينظر اليه بعين الرضى والانصاف . وان يفضي عن

كالحظا ومظان الاعتقادي فاني بالبحر معترف . وبالحظا والتقصير متصف . وان لا يراه
 بعين الاحتقار والازدراء . فان ذلك يودي الي الجبال والمراد . وان يصلح ما وقع فيه
 من طغيان التسليم . ولا يستعمل فان الاستعمال يوقع في الندم . وسيميت فتح القريب
 المحجب . شرح كتاب الترتيب . وانا ان الله تعالى العون على الاكمال . والصيانة عن
 الخطا في الحال . وان ينفع به كل نفع باصليه . فانه المهي والمعول في الشدايد عليه .
 وان ييسر على الاصاخر وينفع به الاكابر . ويلهمهم كتابا بنه باقلام المحابر في الدفاتر .
 وان يجعله خالصا لوجه الكريم . ويعصمني وقاريا من الشيطان الرجيم . لارب غيره
 ولا مدجور الاخير . قال المؤلف رحمه الله تعالى **بسم الله الرحمن الرحيم** اي البندعي
 واولي منه اولف ليكون خاصا بالمقام . وانما قدر فعلا ومثالا لان الاصل في
 العمل للافعال وتقديم المعمول يؤذن بالخصر وقيل الاولي تقدريحا اسما متقدما
 فعليه يكون الحار والمجور في محل رفع على الاشهر من انه الجبر وقيل تقدري فعلا فهو في
 محل نصب تقدم او ثارا للاسم من السوء وهو العلو وقيل من الوسم وهو العلامة
 وحدثت الفة لكثرة الاستعمال وطولت الباء لتدل على الالف المحذوفة والله اعلم على الذات
 الواجب الوجود المستحق لطبوع الحمد والرحمن الرحيم صفتان بنتا للبا نفع من رحم
 وهو وان كان مستعدا لجعل لادما ونقل الي فعل بالضم والرحمة رقة القلب ولما كانت
 مستجيبة في حق الباري سبحانه وتعالى حملت على غايتها وهي الانعام وهذه المباحث
 لها محال تراجم فيها **يقول** فعل مضارع وروي العين فهو اجوف ما ضيه قال القول
 هو اللفظ الموضوع لمعني وسيلق على الراي وعلى الاعتقاد **محمد بن محمد بن احمد** شيخ بدر
 الدين المشيقي الاصل المصري ان في رحمه الله ولد في رابع القعدة سنة ست وعشرين
 وثمانماية بالقاء هرق وثا بها حفظ القرآن ثم جوده وقراه ببعض الروايات على الشيخ
 نور الدين البليسي امام الجامع الازهر واخذ عن ابن المجدي الفرائض والحساب ^{المشايخ}
 ولازمه ولازم الشيخ علا الدين القلقشندي في الفرائض والفقه وقرا عليه البخاري والترمذي
 وغيرهما وحضر دروس القايقي والمجلي وعلم الدين البليسي والخاص المعندين
 وسبع على الحافظ بن حجر والرشدي وغيرهما وكان اول انتقاله سنة ثمان وثلاثين
 ثلاث عشرة سنة وتميز في فنون وعرف بالذكاء وحسن العشرة والتواضع واشير اليه

مقصود الاثر وانتفع به الفضلاء في الفرائض والحب والميتات والعربية وغيرها
 اخذ عنه نجم الدين بن حجي وصف المصنفات الكثيرة منها في الميقات ما يزيد كما قيل عنه
 على ما يتي مقدمه ومنها في الفرائض والوصايا والحب من المؤلفات الحسنة
 بها من زمانه الى يومنا هذا ما هو معلوم بوجوده بين الفرائض مما يدل على غزارة علمه
 ومنها في البحر شرح الشذور والقطر والتوضيح ولم يكن وبالجمله ففضيلته مشهورة
 وكتبه متفق بها مشهورة رحمه الله رحمه واسعه وقد استخرجته ابي ابي فاطمه
 فلذلك قال **سبط المارديني** وهو الشيخ جمال الدين عبد الله بن خليل بن يوسف بن عبد الله
 المارديني رحمه الله جامع المارديني كما رأيت بخط الشيخ وي رحمه الله المصري الميقاتي لما
 اشتمت اليه رياسة الميقات في زمانه وكان عارفاً بأهله مع الدين المشين وله احوال
 وتوليف وانتفع به اهل زمانه ومن اخذ عنه بن المحدي رحمه الله وكان من محاسن
 زمانه ذكراً واتقاناً مع رياسة خاتق وتواضع واطراح تتكلف توفي سنة ثمان مائة
 رحمه الله ومقول القول هو قوله **الحمد لله وكفى** وما عطف عليه والحمد لله المنة
 بالسان على الجليل الاختياري على جهته التمجيل والتعظيم موافقاً بنعمه ام لا وفي الاصطلاح فعل بني
 عن تعظيم المنعم بسبب كونه منفعاً على الحامد وغيره وال في الحمد للاستغراق كما عليه الجمهور وراو
 للجنس كما عليه الزمخشري او للعهد كما عليه بن النحاس واللام للاختصاص وعلي كل مبتدأ اختم
 الحمد بالاسماء الاستغراق فظاهره واما على الجنس فلان المعنى جنس المصنف الحمد مختص بالله فلا فرد منه غيره
 واللام يكن الجنس مختصاً بالله اذ الجنس يتحقق في الفرد الثابت لغيره واما على العهد فلان المعنى ان الحمد
 حمد الله بن نفسه وحمد به انبياءه واصفياءه مختص به ولهذا البحث مزيد بيان في محله واتي بعبارة
 جامعة للسلام على من اصطفاه الله تعالى من الانبياء وغيرهم تأييداً بالقرآن في قوله تعالى قل الحمد لله
 وسلام على عباده الذين اصطفى فقال **وسلام على عباده الذين اصطفى** اي اختمهم من الخلق
 لهدايته واضافهم اليه تعالى في العبودية تشريفاً لهم وابتداء بالاسم ثم بالحمد لانتدابها في الكتاب وعلا
 بالاختيار الوارده في ذلك واجمع بينها ذكرته في شرح التمهيد اي بعد ما تقدم من الحمد وما عطف
 عليه وهي محض الخطاب الذي اوتي به داود عليه وسلم كما قيل وقال المحققون فصل الخطاب
 الفضل بين الحق والباطل وهل المستدري بهاد داود عليه وسلم اوقس بن ساعدة الايادي او
 كعب بن لؤي او يعرب بن قحطان او حبان فيجمع العرب حيث يقول **لقد علم لي الهامون انني**

علم

بعد الحمد

ان قال
 او قلت ما بعد في خطبه

تقال وهي جوت بها الانتقال من السلوب الى اخر واتي بها تأييداً صلى الله عليه وسلم في خطبه ولما
 كان اصلها اما بعد لزمها في جوابها فلذلك قال **فان كتاب المجموع في علم الفرائض** وهو فقه
 الموارث وعلم الحساب الموصل لمعرفة ما يخص كل ذي حق من التركة وموضوع التركات
 لا العدد خلافاً للصوري واما الفرض فاصلة لغة القطع والجز ومنه فرض القدس وفرضها الجز
 الذي يقع فيه التور وفرضه التبرك التي يتقرب بها ويطلق بمعنى التقدير ومنه فرض ما
 فرضتم وقولهم فرض القاضي الفقيه اي قدرها وبمعنى الانزال ومنه ان الذي فرض عليه
 القرآن لراول الي معاد وبمعنى البيان ومنه سورة انزلها وفرضها في قوله من
 خففه وبمعنى الازعاج والازام ومنه من فرض فيها الحج ايجوبه على نفسه بالاحرام
 وعند الفرضيين ما سنده كونه ان الله تعالى وسمي علم الفرائض وان اشتمل على التعقيب
 ايها تعليق للفرض لتقدير اولاهم كانوا يقولون في الزمن الاول القول في فرضه كذا
 القول في فرضه كذا فسمى علم الفرائض لذلك ويقال للعالم بالفرائض فرضي وفارطي اي
 وفرضي كعالم وعليم قاله البرد ويقال له فرض وفرضي يكون الراوي قال جماعة فرائض خطا
 قال الشيخ وقد اجاز به بعضهم وهو الصواب عندي لان الجمع اذا ما رغب فيه الاستعمال اسما
 ينب الي لفظة كقولهم في النسب الي الاصل ايضا ري واي الاباء وهم قوم من انباء
 انباري والفرائض صار علماً بالغلبة على هذا الفن فنجوز النسب الي لفظة انتهى وعلم الفرائض
 كما علمت حقيقة مركبة من الفقه والحساب الموصوفين ما ذكرناه ورد لحدود العلمين
 فضيله فقي له وورد فيه خصوصه من الكتاب والرسالة والاني ما يدل على فضله وشرقه
 وتركه خوف الاطالة **تصنيف** مصدر صنف الشيء اي جعلته اصنافاً يتميز بعضها
 عن بعض ولائ ان كل مصنف يفرق كل صنف في صنفه ويميزه عن الاخر **الشيخ الامام**
العالم الرباني اي الخليم الفقيه او الخليم العالم روايتان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
 سبويه فيما نقله عنه الامام الرازي رحمه الله الرباني منسوب الي الرب بمعنى كونه عالماً به
 ومولطاً على طاعته كما يقال رجل الهي او كان مقبلاً على معرفة الاله وطاعته وزيادته
 والنون فيه للدلالة على كمال هذه الصفة كما قالوا شعرا في وحياني ورقباني اذا وصف بكثرة
 الشرف وطول الحمية وعظم الرتبة انتهى وقال النبي ري رحمه الله حكاي عن قول بعضهم
 وتقال الرباني الذي يرى اناس يصنفوا العلم قبل كتابه انتهى قال القسطلاني في تاريخه

وسبغها به

للعلم قبل كلياته او بغيره قبل اصوله او بوجه قبل مقاصده او باوضح من ما قبل
ما دق منها انتهى وهو ابو عبد الله محمد شمس الدين بن شرف الكلبي نسبة اليه في كلياته
مبصر الفرضي انفعي توفي في رجب سنة سبع وسبعين وسبغها به وقد قارب البعير
بتقديم اليه في المجموع رحمه الله ونفعنا بعلمه في الدنيا والاخرة قد كتبت الناس على الاشغال
به رجا بركة مصنفه فلقد كان على طريقة السلف طارح الكلغة يقرب السالكين ويهين
بصغار العلم قبل كباره وكان المجرب في تعليم العربي يعلم الطالب بسرعة بحيث يتقن
عن درجة من يلحق وكان فاضلا في الفرائض والنحو ولم يكن في عصره مثله في الفرائض والنحو
عليه جماعه وانتفعوا به فانه كان حسن التعليم جدا وله مصنف في عام العربية سهل العباد
وله في الفرائض مصنفات جليلة منها المجموع الذي رتبته المولف وشرعنا في شرحه وهو كتاب
من نظريه استدلال على عدم الثبات مولف الى سعي من التكلف والتزني وهو السبب في
كونه كتابا به على الوجه الذي ذكره المولف بتوليه وهو غير مرتب وفيه المايل للكره والاشغال
التي لم يذكر لها قواعد جمع قاعد وهي لغة الاصل واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها
احكام جزئيات موضوعا ومثلا القضا بطريق ذكر تصحيحها من غير ذكر طريقة اكتشافها
الطريق التي في غير المجموع من خصائصه اولانه يري في نفسه انه الطريق التي تتركها معلومة
لمن وصلت رتبته ان يقر في المجموع ولما كانت النفوس لها ميل الى المرتب وعدم التفرغ
فانه جعلت النفوس على معاداة العادات ومعرفة القواعد لتكون الرجوع عند ارادة عمل
المايل كان ذلك هو السبب الحاصل له كما ذكره بقوله وقدرت ان رتبته ترتيبا
على الوجه الاتي والترتيب لغة جعل الشيء في مرتبته وعرفنا جعل الاتي بحيث ينطبق عليها
الواحد ويكون بعضها نسبة الي بعض بالتقدم في الرتبة فهو اخفض من التاليف وبين
كيفية ترتيبه بقوله بان اضم المايل جمع ميلم وهي ما يبرهن على اثبات محموله موضوع
في العلم ومن كان ذلك ان يطلب ويصل عنه فلذا يسمى ميلم ومطلوبا المثابته
اي التي شبه بعضها بعضا بعضها الي بعض كما ضم مايل القول الى اصول المايل
وقسم مايل الى باب بعضها الي بعض واندغمها ما ينبغي تقديمه على غيره كتقديم اب
الادب وموانعه على الفروض وتقديم العصباء على اقام الورثة واذكر القواعد
التي اهلها كما قاعدت فيما اذا اوصي بمثل نصيب بعض ورثته ونحو معلوم من التركة

ولا

سبغها به

ولا احد ف منه الا ان يكون مكررا ومن نظري المجموع كثيرا من ذلك ومنه ما ييل الى
في الخب بانه قد علمها في قاعد الحب واذ كان المسيلة قبله او شرط لم يذكر في
المجموع ذكره في النوايد لقوله في استخراج نصيب كل وارث قبل نصيب المسيلة في
المثال الذي ذكره قلت وهذا العمل في ص ما اذا كان كل فريقي تبا بينه سرامه والفرق
كلها تبا بينه الى اخر ما ذكره والشرط لفظ العلامة وعرفنا ما يتوقف عليه وجود الشيء
وعند الخويين هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا حصول مضمون جملة على حصوله
اي يحكم بحصول مضمون تلك الجملة عند حصوله ولا يلزم من انتباهه انتفا المعلق عليه
وهل يبدل في القيد او لا خلاف والارجح ان ما لهما الشيء واحد ما لم يكن التعديل في الواقع
وبما للتكثير في الاكثر وهو المراد هنا ايز بعض الزيادات على ما في المجموع الحاجة اليها
ما تقدم او لمجرد التايد بقولي في اولها قلت وفي اخرها انتهى واما النووي رحمه الله
فقال في اخرها والله اعلم وقد يزيد بغير تغيير كما وقع لي في هذا الشرح ايضا وابدل
ما كان من عبارته خلاف الصواب بما هو صواب فاما ييد في لفظ الكلبي ويأ
بغيره لقوله في اوسق الركعة انما بالرطل المصري الف واربعه واربعون رطلا
وربع ورس رطل وثلاث اوقية بدل قول الكلبي من الف واربعه وخمسون
وربع ورس رطل وثلاث اوقية واما في بلفظ الكلبي ثم يتدرج عليه زيادة كقولهم
في مسيلة تاتي في الوصية بعد نقله عن الكلبي انها يقع من ما به وثمانين قلت كذا قال
الشيخ وفيه نظر والصواب انها تقع من ستين ولو زاد لفظه موهما قبل خلاف الصواب
كما فعل النووي مع الرافعي رحمه الله اذ كان الايق بالادب واذ قال اب على الماخوذ في
خير الابدال فصيح وفي خير التبدل والاستبدال على المتروك هو الانفع وارجح ان الرجا
ضد الياس فهو يوجب مزيد فخرج مجرب على قرب من الله سبيته ونفعنا بالمعونة على اكمال
وفد كمل لله الحمد وان يكون في معنى الشرح من قولهم شرح اذا كلف وبين على كفا
المجموع لثبانه بكثير من وظائف الشرح من ذكر القواعد المحتاج اليها وذكر قيود المسيلة
وشروطها وضم زيات نفيها اليه والايتي بالصواب بدلا عن غيره وتوضيح العبارات
ولما لم يذكر جميع ما هو من وظيفة الشرح كانه ليس والتعليل لم يتقن وان يكون شرحا
وهو اي الله سبيته ونفعنا به في تال بن الاباري في حبان الله اي كافيا الله انتهى

نظروا او واجبا بايلا او غيرهم ولو بعوض لنفسه صلى الله عليه وسلم في قصته بربهم رضي الله عنهما
اما الولد المتفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها قال بلغني ان عبد الله بن مسعود لا خلاف
بينه وبين حكي الاجماع فيه ابو حنيفة بن النعمان في ايجاز **ورب** به اي **الاول المعنى والمعتق**
لاجماع ولا خلاف عليه وسلم ورث بنت حمزة من مولي لها وخبر الولاة بكماله النب لا يباع
ولا يوهب لكن يحتاج لبيان الالة منه كما قال السبكي رحمه الله والمعنى فيه ان معتق العتيق كوالده
في ان كلامها سبب لوجوده الذي يتخلص به لعبادة الله تعالى **وعصية** اي **المعتق والمعتق**
المعتق من نفسه من العتيق ومن ينهي اليه نسب او لا على ما سياتي في بيان اثر الكتاب
في الفوائد التي ساقها به ان شاء الله تعالى وسبب تمامه ولا يرت العتيق المعتق من حيث كونه
عتيقا فلا يرد نحو ما لو اعتق ذمي عبد الله الحق السيد بدر الرب فاسترق وملكه عتيقه واعتقه
والرابع حقه الاسلام في الاصح وهو بيت المال اذا كان منتظا في الاصح يعني انه يوضع
فيه ما يرثه المسلمون كما يوضع فيه مال المصالح لغرض احياء جميعهم حتى يجتهد الامام في مصرفه
خبرنا وارث من لا وارث له اعتل عنه وارثه رواه ابو داود ومحمد بن حبان وغيره وهو
صلى الله عليه وسلم لا يرث نفسه بل مصرفه للمسلمين ولا يتم بقولهم عنه فيرون منه كالعصبة
ومقابل الاصح في الاول انه يرث اهل الزوج النسبة كان لم يكن احد منهم صرف لذوي
الارحام وهذا هو مذهب الحنفية والحنابلة لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض
وقوله يوصيكم الله في اولادكم وجبرافان وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه واجيب عن
الاية الاولى بانها منسوخة بآية الوصية وان المراد بهم المذكورون في آية الوصية هي نسبه لا اصل
التوريث وآية الوصية مبيحة لغزاره وعن النبي صلى الله عليه واله انما يتال حقيقته على ولد الصلب
وعن الجوابان منعت وان صح فهو ان لا يورثه ان يكون ولد الصلب لليت وارث والحال
ان لا يورثه فلو كان وارثا لما نفي ان يكون له وارث فالمراد انه ليس بوارث طحال كغيره
الصبر حيلة من الحيلة له والجميع زاد من الازاد له لا يقال انه وارث من لا وارث له غير
لان القابل تنزيهه يورثه مع الزوجين وبان المراد منه حال هو بين ثم او مولي وفائدة قصص
ضع توهم سقطه كونه خالوا ان الحال يقال على السلطان فهو المراد بالجزع معنى انه يقبله
بيت المال ويصرفه في مصارفه ومقابل الاصح الثاني ما قاله الشيخ ابو طاهر ان حاكمه رحمه الله
ان بيت المال اولى وان علم ما ده لان الحق للمسلمين فلا يقط باقتال ما بينهم كازكي وهذا

هو مذهب المالكية وعلى ما قاله الشيخ ابو حامد ان لم يكن بيت المال منتظا او قلنا بالرد ورو
الارحام ولم يوجد احد منهم فان كان المال بيد ابيهم وشم قاض اهل فان اذن له في
التصرف في المصالح دفعه اليه والا فقبل كذلك وقيل يدرقه الامين فيها وقيل يوق
ومح في الرضخ الاول وقال المحي رعندي انه خير بان دفعه والتفقه وحيث قيل
بالصرف لبيت المال فهل هو ارث او مصلح فيه قولان ارجحهما الاول وعليه الجوز
صرفه للمكاتب والفقراء وكذا القائل في الاصح ويجوز للموصي له في الاصح ومثله خير
بينهم وعليه ما يجوز تخصيص طائفة من المسلمين به ويجوز صرفه لمن طرا وجوده او لاسلامه
او حريته ولا يلزم التفضيل بين الذكر والانثى لعدم تعيين الارث **قوابل** الاولي المورث
على اربعة اقسام قسم متفق على ثبوته في الجاهلية دون الاسلام وهو توريثهم الرجال دون
والكبار دون الصغار وتوريث الاخ وابن الاخ وزوجة الاخ والعصم كرها وقسم متفق على
ثبوته في الاسلام دون الجاهلية وحكم مستمر وهو ما تضمنته آيات المورث والحق بالثبوت
والاجماع وقسم متفق على ثبوته في الاسلام ونسخه وهو التوارث بالتبني والمواخاة والعم
والوصية وقسم اختلف فيه هل ثبت في الاسلام ام لا ولا يتقدم ثبوته في الاسلام هل نسخ
ام لا وهو التوارث بعقد المولاة وصورتهم ان يقول الرجل لغيره هدي هدي هدي هدي
وسكون الدال يقال ما وهم بينهم هدم اذا لم يودوا وسلمي سلمت بنسبكم الامم ونسخ ابن
وكرها الصلح وحربي حرب ترضي وارثك وتصرفي وانصرف وتقبل عني واعتل عني
وربما زيد في ذلك وما روي تاركه وتطلبني واطلب بك ويوافق على ذلك فاذا صدر
بينهم ذلك سمي كل منها حليفا وعقيدا وموايا وعديلا وورث كل منها صاحبه هذا في
الجاهلية وفي التوارث به في الاسلام ثلاثة اقوال احدها انه لم يثبت في الاسلام اصلا
حكاها الرازي عن القاضي الروي في كثير من الطرير والثاني انه ثبت في ابتداء الاسلام ايضا ثم
نسخ حتى نفي القاضي ابو بكر بن العربي الخلاق في ثبوته في الاسلام والى هذا ذهب بن ابي
ومالك والشافعي واحمد بن حنبل في اشهر الروايات عن النبي صلى الله عليه واله ان بيت الله
مستمر وهو قول الامام ابي حنيفة رضي الله عنه واحاديث الروايات عن الامام احمد رضي الله
عنهما لا يشترط هذه الصيغة المتقدمة ويشترط ان يكون محجوب السب ولا ولا عليه لاحد
عنه الحنفية وهو عندهم موضع من الرد وذوي الارحام والله اعلم **قوابل**

النف

ان فيه نقل ابن الاثير رحمه الله في كتاب النهاية في غريب الحديث انه ورد في الحديث الشريف
 انه صلى الله عليه وسلم ان تورت دور المهاجرين للنا ثم قال تخصيص ان تورت
 الدورتين ان يكون على معنى القسم بين الورثة وخصتهن بما لهن من الميراث
 لا غير لهن فاذا تورت الميراث للسكنى وتجوز ان تكون الدورت في ايديهن سبيل الفرق
 بين التورتين كما كانت حجر النبي صلى الله عليه وسلم في ايدي ثيابه بعدة انتهى والله اعلم
 ان **تورت** ان لا الاسباب المذكورة ثلاثة اقسام قسم يورث به من ابين وهو المكاح قسم
 يورث به من جانب واحد وهو الاقسام يورث به من الجانبين تارة كالتابع مع ابية والاخر
 مع اخيه ومن جانب واحد اخرى كمن الاخ مع عمته والحي مع ابن بنته وهو القرب والله اعلم
وموافقه من اقصر الاصل منها على ما ذكره بقوله **ثلاثة وهي الرق** وهو المانع الاول وهو
 لغة العبودية وشرا عجز حكمي يقيم بالان سبب **ثلاثة تورت بين حر ورتيق**
 ولو مكاتب او مدبر او مملوك عتقه بعتقه او ام ولد ولو عتق قبل القسمة
 لو ورث في ملكه اليده وهو اجني عن الميت ولا مال له يورث عنه وما تتركه في المكاتب هو
 ما عليه الامان ان يفي واحدا من جنس ربهما الله خلافا للامان بين ابني حنيفة ومالك رحمهما
 حيث قالوا اذا مات المكاتب قبل ذكركا بنة وتلك ما لا تودي منه كبا بنة او ما عتق منها
 وما فضل لو رثته مطلقا عند ابني حنيفة رحمه الله ولين كان معه في الكتاب من يفتي
 على الخرافة ملكه ومن ولده في الكتاب دون ورثته الا ان اراد عند الامام ملك رحمه الله اما اذا مات
 المكاتب يورث قبل عتقه لم يورثه خاله عندها موافقة للفتي واحدا من جنس ربهما الله
 وما لا يقصن فقيه اربعة مذاهب احدها ان مكاتب في جميع احكامه وهو قول زيد
 ابن ثابت رضي الله عنه وبه قال اهل المدينة ومالك وابو حنيفة والفتي في القديم
 رحمه الله فلا يرث ولا يورث ولا يجب وفيها ملكه في القديم قولان احدهما لما لا يقصن
 وهو مذهب المالكية والثاني لبيت المال والمذهب الثاني انه يكره في جميع احكامه يورث
 ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وبه قال الحسن وداود والفتي والثوري
 وابو يوسف ومحمد وزفر فيرث ويورث ويجب كالحرة والمذهب الثالث ان لكل من
 البغضين حكمه ويروي عن علي رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه وبه قال علي بن ابي طالب
 والمزني واهل الظاهر واحدا من جنس ربهما الله ويجب بنة رعايته من الميراث

والذهب

والمذهب الرابع انه يورث ولا يجب ويورث عنه ما ملكه ببعضه الخروبه قال طاووس
 وعمر بن دينار وابو ثور وهو قول ان فتى في ابيد يد يورث منه في الجدي يورث
 احدها انه جميع ما ملكه ببعضه الخروبه والمعتد والثاني انه بين ورثته ومالك بعضه
 على نسبة الرق والحرية فليس يورث من عدم الارث من الرقيق سيرة يورث
 فيه الرقيق مع رق جميعه قال البيهقي رحمه الله وليس له حصة يورث فيها الرقيق
 مع رق جميعه الا هن وهو ما لو جنى على ذمي ذميته فوري الى النفس ثم اتى به الخروبه
 فاسترق ومات رقيقا برأيه تلك الجانية فان ذميته تورثت على الرق والله اعلم
والمانع الثاني القتل وليس مانع للقتل لعدم المعنى الذي فيه بل القاتل فقط كما
 صرح بذلك في قوله **فالمقتول لا يرث من له مدخل في قتله** ولو غير مكلف فلا
 للامام ابني حنيفة رحمه الله **ولو كان القتل عن كتمان** وحد وان جازله استبا وهكاهما
 او جلاذ با مر ولو غير قصد كقتل الخط وان لم يقصن كقتل المرتد ولو قصد به مصلية
 كضرب الاب والزوجة للتأديب وكسقي الاب الدوا وبقر الجرح على سبيل المجازمة
 اذا انقضت الى الموت ولو كان دفعا لحيال او في قتال العادل الباطل او عكسه
 كان **مباشر** كما قد اوجب كالاكره ومنه ما ذكره بقوله **او ثبانا** على الموت
 بما يوجب قصاصا او حدا ولو خفي **او تركه** لمن شهد عليه بذلك او شرط كما لو
 حفر بيرا ولو غير عدد وان كان يرفع به شئ ما يفي في شرح الفصل خلافا لما يقتضيه
 عبارة المصنف في شرح كسب الفواضل فترقي فيها مودة او وضع حجر فقتله والا اصل
 في ذلك كله قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من الميراث شئ رواه ابناي بان
 صحيح انما قاله من عبد البر لكن قال ابن الصلاح ليس بالقوي غير ان له ثوابا
 تقويه والمعنى فيه خوف الاسحجال في بعض الصور والفتي به بعض الاثرية الباب
 واما جبر رفع عن ابني الخط واليان وما اشكر هو اعليه ورفع القلم عن ثلاثة عن ابني
 حنيفة يرفع عن ابني الجنون حنيفة يرفع عن ابني حنيفة حتى يتيقظ فغفها رفع ثم ذلك
 ولا يعلق به للارث ومن له مدخل في القتل لا يدخل فيه الفتى وان كان على حنيفة
 لانه محرم بالحكم الشرعي فيرث لا ملزم بالحكم كان في فلا يرث ولا يدخل فيه الزوج
 اذا اقبل زوجته فانت بالولادة لانه لا مدخل له في قتل وان كان وطئ بها



في ذلك لانه لا يقصد من الوطي ذلك وكونه لا مدخل له في قتلها في النفس منه شيء وهل يخرج من ذلك ايضا ما لو شهد ثمانية مورثة بما يقتضي جلد الخلد فان لا الخلد لا يقصد من القتل لم أر من تعرض لها كحصرها ولا نظرها في حال كس ظاهر اطلاقهم منه بذلك فابى ان كان القتل من مكلف عند عدوان لم يرث القاتل بالاجماع وفيما عدا ذلك خلاف لا يحجب ولا يبيح الاية رضي الله عنهم فقال الامام ابو حنيفة رحمه الله كل قتل يجب به الكفارة بحرم الميراث وما لا فلا الا القتل العمد العدوان وانما استثنى العمد العدوان لان ما فيه القصاص لا كفارة فيه عنده وقال القتل بالاسباب لا يقتضي الميراث الا اذا ركب دابة فوفت مورثة وقال الامام احمد رحمه الله كل قتل يقتضي بقصاص اودية او كناية بحرم الميراث وما لا فلا وقال الامام احمد رحمه الله قاتل الخطايرث من المال دون الريبة والله اعلم وان كان **الكفر** وهو لغة الجور والتركيب كقوله الله كذبوا بآياتي وفسدوا دينهم وجحدوا رسولها وشركوا خلاف الاسلام سوا كان باشر ام لا وقبل بعض شراح المنهاج في الحوكم هو ان كان ملة كان تغير مراد ولما كان المعنى فيه اختلافا في الدين وعدم الموالاة والمناصرة عم المنع بنية من الجاهلين فلهذا قال **نلا توارث بين مسلم وكافر** اي لا يرث الكافر المسلم باعما ولو اسلم قبل قسمة التركة خلافا للامام احمد رحمه الله ولا المسلم الكافر ولو بالاولا خلافا لابي حنيفة وما عليه الجمهور ومنهم اختلف الاربعة والائمة الاربعه لما رواه اسامة بن زيد رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم متفق عليه وذهب معاوية بن جبير رضي الله عنه ومعووية بن ابي سفيان رضي الله عنهما الى ان يرث المسلم متفق عليه من الكافر خير الاملا يزيد ولا ينقص وتيبا على الكفار والاعتق واجيب بان الجزان مع نفعه يزيد وينقص البلاد ولا ينقص بالارتداد وما انقياس فردد بان العبد ينكح الحرة ولا يرثا والمسلم يقيم مال الحرة لا يرثه وان الكفار مبناه على التوالد وفق الوط والارتداد الموالاة والمناصرة فافترقا لكن لما كان اتصالهم بنية تشرع لهم اخصى باهل الكتاب منهم فابى زمان الاولي استثنى بعضهم ما لو مات كافر عن زوجة حامل فاسلمت ثم ولدت فان الولد يرث مع حكمها باسلامه تبع لامة قال شيخنا في وفي الاثنان نظر لانه انما ورث حال الحكم بكفره والولادة انما هي شرط لتحقيق ارثه والله اعلم الثانية الكفر كله بانواعه ملة واحدة نيرث الكفار بعضهم من بعض كما لا يخفى المصنف للامام ان في رضي رحمه الله وبه قال الامام ابو حنيفة رحمه الله قال الامام ان في رضي رحمه الله الجاهل يكون في نفرتهم واجتماعهم اعظم الامور وهو الشر باله تعالى قال الراضي رحمه الله فجعل اختلاف

الميراث

مختلف

اختلاف المذهب في الاسلام ووجه ذلك بان الكفار في اختلاف فرقتهم كالفريق الواحد في البطلان مني معاداة المسلمين وانما في عليهم انتهى وقال الماوردي رحمه الله مذهب في ان الكفر كله ملة واحدة لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اوليا بعض وقوله لكم دينكم ولي دين وقوله ومن ترضى عنك اليهود والنصارى حتى تتبع ملتهم وقوله فلما ذا بعد الحق الا الضلال فاشعرث هذه الايات بان الكفر كله ملة واحدة انتهى ومقابل الاصح لا يتوارث اهل الملل وبه قال مالك واحمد بن حنبل رحمه الله قالوا والنصارى ملة واحدة اليهود ملة ومن عداهم ملة واستدلوا بقوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وشهدت لا يتوارث اهل ملتين واجيب بان معنى الآية ما قاله مجاهد وكل من دخل في دين محمد جعلنا القرآن له شرعة ومنهاجا وان المراد بالحدث الاسلام والكفر بدليل ان في بعض طرقه لا يرث المسلم الكافر والله اعلم ولما منع من الموانع الثلاث ذكرها الكلبي رحمه الله شرح في الدلالة التي زادها بقوله **قلت** كما قال الشيخ في القصور حيث عد الموانع ستة وقال المصنف رحمه الله في شرحه وما زاد عليا فتسميته مانعا كمال انتهى وان كان الشيخ قال في شرح الكفاية هي في الحقيقة ترجع الى اربعة الرق والقتل واختلاف الدين والدور الحكمي وما زاد في هذه الادعية فتسميته مانعا في لان اتقا الارث مع ليس لوجود مانع بل لانتفاء شرط او انقطاع سبب انتهى فالمانع ستة وهي الدلالة التي ذكرها الكلبي رحمه الله والمانع الرابع **الردة** اعادته الى الله والمسلمين منه وهي بالكسر الاسم من الارتداد وهو الرجوع وشرعا قطع الاسلام **بلا يورث الرثة** احدا من المسلمين ولا من الكفار ولو من اهل الدين الذي استقل اليه بالارحم والبعيد ولو عاد الى الاسلام قبل قسمة التركة خلافا للامام احمد رحمه الله **والابورث** اي لا يرث احد من المسلمين ولا من الكفار ولو من اهل الدين الذي استقل اليه ولو امرأة خلافا للحنفية فانها اذا ارتدت يكون مالها لورثتها مطلقا عندهم ولا فرق بين ما كتبه في حال صلاحها يكون لورثة المسلمين يوم موته لا يوم ردة وهل ينزل لورثتها بالارحم منزلة موتة فعندنا كما لما كتبه لا ينزل منزلة ذلك خلافا للحنفية حيث قالوا ان حق بدار الحرب وقضي بلحوقه تكونه فتقسم تركته بين ورثة المسلمين وتعتق ام ولد ومدره وتكلم بحلول دينه فان اسلم ردة الورثة ما بقي في ايديهم ولا يرجع عليهم بما تصرفوا فيه ولا يرث عليهم مدبر

ل

وهي

هم اوردته خلافا لم يفتي قالوا انما كتبه في حال اسلامه

ولا اثم ولد لان القضاء بعقوبتهم منه وكذا لا يرد ما جعل من دينه خلافاً لادبوا بعين حاكم
رجع عليهم وانما قلنا لا يرد الميراث ولا يورث لانه كما قال المتولي رحمه الله لا مولا
بينه وبين غيره لتركه دين الاسلام وعدم تعريض ما انتقل اليه فلا ياتي ما يقتضيه به
الشيخ رحمه الله بالورثه اخوان في الضرر منه مثلاً بقا المولاة بينهما لانهما لا يتران ما استقلا
اليه قال شيخنا في شرح الكفاية ولا فرق بين المال والنفق وان استوفاه وارثه لولا
الرد فمما لو قطعت يد مثلاً ثم ارتد لانه لا يتوفيه اياً كما نقله السبكي عن الاحباب وفيه
للبلقيني اوردته ان ظم يعني الشيخ رحمه الله في الفضول وتكلمت عليه في شرحه فراجع انتهى
فان وجب مال كان لبيت المال في **ويليه** اي المرتد **بيت المال في** اذا وارث له وقال
به بن عباس رضي الله عنه وزيد بن ثابت ككراهوا ان يفي عنها ولا يخالف لها على انه روي
لانه صلى الله عليه وسلم بعث قتيبة الى رجل عتس بامرأة ابيه فامر بصرب عنقه وتجنس
عالمه فابى دنان الاولي نقل الرازي عن مالك رحمه الله انه قال اذا ارتد في مرض موته
فاته به بالفضل منع الورثة من المال ورثوه قال الشيخ رحمه الله وما عرضت هذا النقل
على مالكي الا وانكره وعمداً ان ما كان لم يقبل بذلك ولا نقله عنه احد في المذهب ثم قال ولم
ينفرد الرازي رحمه الله بنقله عن مالك رحمه الله فقد قال بيت المال رحمه الله في الاي زعم بن
وهب رحمه الله قال سمعت مالكا يقول في الذي يرتد عند الموت انه لا يرثه ورثته المسلمون
الا ان يكون انهم انه اراد ان يمنهم ميراثهم منه فان انهم بذلك كانا مالاً لورثته
المسلمين وورثته امراته انقضت عداها ام لا انتهى فجعل ردته كطلاق فزارا ونقله
الوقفي في الكفاية عن بن وهب رحمه الله عن مالك رحمه الله قال الخبر في التخييل والنفقة
مالك رحمه الله في الزنديق الذي يرتد عند موته اذا انهم جعل مالها للورثة انتهى ثم قال
الشيخ رحمه الله ولم ينفرد الاحياء بانكار ذلك عن مالك فقد حكى ابو عبد الله السبكي في شرح
الطوسي عن المدونة ان الميراث اذا ارتد لم ترثه زوجته ثم قال ولا يرثهم احد في مثل هذا
فانه اعلم انتهى والقول الرازي رحمه الله ثبت في النقل خصوصاً وقد اعتضد بان نقله بن البا
رحمه الله والوقفي عن بن وهب صاحب الامام مالك رحمه الله واما ما حكاه شيخنا في الطوسي
عن المدونة فلا ينعى الاستدلال به لانه ربما يعزق بين الزوجه وبقية الورثه بانه يمكن الشيء
في حرمانها بالطلاق فنقضت التهمة بالرد لغيرها مع امكان غيرها في قصد وان منعه

قد روي عن ابينا ابي
يعقوب حله في روي

الشرع ولا كذلك الاقارب لانه ربما عاند هم فلم يرد له طريقاً الا ذلك ثم شرع ايضاً
وورثهم كما منعه في الزوجه في الطلاق والله اعلم الغالب الثاني الزنديق كالمردة
فلا يورثه الا ما يملك رحمه الله ومثله الكافر الاصل في اذ لم يخلع وارثاً او خلفاً او عرضاً
بشرط كبت فان تركته او باقية لم يترك المال في فلا يشترط انتظامه او لا يشترط ذلك
في التي ملو خلف بنتاً فالصنف لها والباقي لبيت المال او خلف عن مثلاً قال مالك لبيت
المال ولا شيء لها الا ان لا يكون في ذلك فان توقف فيه بعض القاصيين وادعي ان البيت
تأخذ الباقي رد او ان العمة مثلاً تأخذ الجميع اذا كان بيت المال غير منظم واعتل
بانه لم يرد احد اخص الرد بالمسلمين كما قاله شيخنا في كتابه واستظهر وجوبه ما قدمه
وان نقل الشيخ كتابه عن بعض المتأخرين في ذلك حيث قال هل يجري الرد وتورث
ذوي الارحام في اهل الذمة قال بعض المتأخرين يشبه بنوه على انه يصرف لذوي الارحام
ارثاً او مصلحة ان قلنا مصلحة لم يثبت في الكفار وان قلنا ارثاً صرف اليهم كالمسلمين انتهى
ثم قال وفيه نظر انتهى ووجهه ان ابن المذكور انما ياتي حيث صرف لذوي الارحام في
المسلمين والصرف لذوي الارحام مرتبة متأخرة عن بيت المال وبيت المال هل يشترط
في ارثه الانتظام ام لا فتولان كما تقدم وهو هنا انما يخذ في الذي لم يقبل فيه احد
بشرط ان لا يشترط في بيت المال المذكور والمنع اخص من **الشرع** اي الاختلاف بها والله اعلم
توارث بين حربي وذوي في الاظهر وفقاً للامام ابي حنيفة رحمه الله قطع المناصرين
ومقابلته يتوارثان وفقاً للامامين مالك واحمد رحمه الله فابى دنان الاولي هل
المعاهد والس من كان ذمي او كافر في وجهاً انزجها كالذمي فلا توارث بين واحد
منها وبين الحربي ويرثان الذي ويرثها العصمة ما كان ذمي والثاني انها كالحربي وبه
قال ابو حنيفة رحمه الله لانها لم يتوطأ داراً والله اعلم الغالب الثاني ليس لغيره اختلاف
الدار بما نفع عبدنا بين الحربيين فيرث الحربي الرومي من الحربي الصندي خلافاً لابي حنيفة
رحمه الله والله اعلم **والمانع السادس** **الذمي** وهو ان يلزم من ثبوت الشيء فيه فهو ذمي
على نفسه بالابطال وينفع في الذمة كغيره في الصلاة وغيرها **وهو ان يلزم من ثبوت الشيء فيه فهو ذمي**
عده كما سبقه واضرباً لجمعي عن الكوفي وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمعنى
كون كل منهما على كون الآخر وينفع في المنطق والاصلاح وعن الحنفية وهو كالكوفي

م

لكن بمعنى توقف العلم بكل مساهل العلم بالاخر وحاصله ان بيده عليا طريق
 العلم بمقدارين لكن انما يكون حيث يحصل كل من المقدارين وليلا على الاخر فلا يمنع ان يعلم
 احدهما بسبب اخر طريق النسب او الجبر والمقابلة وحيد فلا دور في الاحتياط بل يبادي
 النظر اذا حقيق يتعدى العلم بمحموله ولله دور الحكمي هي صور منها ما ذكره بقوله **كان**
يتر وارت جابر في ظاهر الحال **من تحب مرعا فيثبت له ولا يرت كما اذا اقرح**
 مثلا **جابر باب للبيت يثبت له الابن المقرب ولا يرت** لانه لو ورد له جبه الاخر
 فلا يقبل اقراجه لم يثبت النسب واذا لم يثبت النسب لم يثبت الارث فثبت الارث
 يودي الي نعيم وما ادي الي آفة الي نعيم استغنى من اصله وهذا هو الصحيح وان في
 ايضا كما يثبت النسب لان الارث منع ثبوت النسب والثالث لا يثبت النسب ايضا
 للدور ورواية بان الدور ينقطع بعدم الارث الذي اليه ويبقى في الاقرار بالنسب
 الغوايد اخر الكتاب ان الله تعالى ومن صور الدور ما ذكره بقوله **فلا علق هذا الاثر** الى
 والحال انه لم يتر عديد من التركة **وشهدا بان للبيت** مجبول النسب **وقيل ان في**
شرا وراثت نسب الابن ولا يرت النسب لانه لو وردت ملك العبد من فبطل عتقه
 منبطل شرا وراثتها فبطل النسب فبطل الارث فثبت الارث يودي الي نعيم فبطل
 كما قدما ومنه لو اشترى المدين اياه علق ولم يرت كما جزم به ارافعي رحمه الله في التزايين
 ولم يعلمه وعلمه في النكاح بانه لو وردت لكان العتق والنسب اليه بالشرا وصية
 لو ارت فبطل فاذا امتنع العتق امتنع الارث ونظر فيه الشيخ رحمه الله بان الصحيح في
 الوصية لو ارت انها موقوفه على اجابة باقي الورثة ثم قال اللهم الا ان تصورنا لمسلم بانه
 لا وارث له غيره فتقرب انتهى ووجه شيخنا في شرح العنقود البطلان بتعدد
 اجازته اي بكلمة او بعضه لتوقفها على ارضه المتوقف على عتقه المتوقف عليها فيتوقف كل
 من اجازته وارضه على الاخر فيمتنع ارضه انتهى ولله دور كثيره مذكوره في المطولات
 فراجعها فابديان الا وفي قدما ان الموانع ستة وما زاد عليها فمستترة ما فات هل
 فمن ذلك اللعان عند بعضهم ما في وليس كذلك فان عدم الارث فيه لعدم ثبوت النسب
 وينقطع به الارث بين الملاعن والولد وكل من يدي بالملاعن وليت عصبة ام عصبة
 له حية كانت او حية خلافا للامام احمد بن حنبل رحمه الله وتوفا اللعان لبي شقيق بن

واذ لم يثبت اقراجه

كثر

كثر في الزني وهو قول الامام احمد وعامة اهل الفرق وقد ذهب الامام مالك رحمه الله
 بهما لثقتان ومرفق بين نوحى الزنا ونوحى اللعان بان الابوة في اللعان ليست بـ
 الاعتبار من كل وجه بدليل انه لو استحقها في اللعان طفاه انفا واذ كذب نفسه
 رنا في ثبوت النوارث بينه وبين الولد او عصبة ولو كان الولد ميتا حين نكحهم
 نفسه ولو تمت تركته ففقت العتمة وما عدا من الموانع لستهم تاريخ الموت
 وليس مانع بل عدم الارث فيه لغت الشرط وهو تاريخ وفاة الوارث من موت
 المورث ومن هنا عقدوا بابا لميراث العرق والعهدى حاصله انه ان علم عين
 ال بق ولم يمس ورثة اللاحق وان علم موتها معا فلا توارث اجماعا وان لم
 يعلم اما معا او مرتبا او علم الترتيب ولم يعلم ان بق فلا ارث وعند الامام
 احمد رحمه الله يتوارثان في هذين في المال الملبد دون الطائفة وان علم ال بق
 ثم نسي وقت الامر الي النبي او الصلح والله اعلم ان نية الابي عليهم الصلاة والسلام
 لا يرتون قال صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نوارث ما تركنا صدقة والحكمة
 فيه ان لا يمتني احد من ورثتهم موتهم فيهلك وتكون صدقة بعد موتهم زيادة
 في اجورهم وانما لم يقرنوا هذا بالموانع ولم يحدوه مانعا لذرتهم ولشرفهم حتى شوا
 عن قرنتها وما قوله تعالى حكايه عن زكريا عليه السلام يرتني ويرث من ال
 يعقوب فالمراد ورثه العلم والحكمة واليظن ظان ان اطول في الباب والموانع
 لان الحاشية في ذلك وما ذكرناه من ترتيب ما ذكره فراجع في المطولات والله اعلم
 وما فرغ من ذكر الباب والموانع فخرج في ذكر من يرت بالباب المتفق عليها
 من الذكور والاناث اجماعا كما طريق التميز بعبارة البسط لانها اقرب الي الفهم
 لمعرفة كل وارث على اخذ هذه فقال **فصل** وهو لغة القطع وبمعنى اسم
 الفاعل الحازين بين الشين واصطلاحا الكلام المترجم له المقصود قطعه عما قبله
 ويقال ايضا جملة من العلم مشتمل مع نزوع وما يلي غالب **الجميع على تعميمهم** من
 الذكور والاناث **حصة رثت من** بالبسط والاختصار سبعة عشر فالبسط
حصة رثت من الذكور وهم الابن وابنه ابني الابن وابنه ابني الابن فخرج ابن
 البنت وابن بنت الابن وكل من في نسبه للبنت استثنى منهم وسفل بفتح الفاء

حاشية
 اي القديم

حاشية
 اي القديم وهو

والرجاء اليها اذ تنظر اليها ما يلفظ به وان كان في الحقيقة يرجع الي غم فلهذا لم تعد
 العذر والتعذر مثلاً من الفروض وان رجع السدس في قول الرستم لغزاً او تعذر اليه
 ما يرفع بالثبوت ما اوردوه وهذا هو الذي ينبغي ان يقال هنا فلا يتغير بغيره اذ انظر ذلك
 ما للفروض المذكورة **النصف** وفيه اربع لغات تثليث ذاته والاربعه نصف وبداً
 به كونه اكبر الكسور المفردة ولما سوله المذكي منه الي غايته مع افراوه قال السبكي رحمه الله
 وكنت اود لو بدأ بما بدا به وهو الثلثان حتى رأت ابا النجا بدأ به فاجبت ذلك
والربع وهو نصفه وفيه ثلاث لغات ضم اليها وتكثيرها والثلث ربع **والثلث** وهو
 نصف الثلثين الربع فهو نصف نصف النصف وفيه ثلاث لغات فتم اليم وسكوناً وان
ثلاث وهو اول القسم الثاني في عبارة المذكي وهو الذي بدا الله به في القرآن
 وفيه لغتان ضم اللام وسكوناً ومثل ذلك في الثلث والسادس على ما تاله ابو عبيد وحكي
 في الصحاح ثلثاً فثمة ثلاث لغات قال الشيخ رحمه الله واذا ثبت ثلث ثبت ثلثان لانه
 مع ستمه حينئذ تجري اللغات الثلاث في جميع الفروض الخمسة اعني ما بعد النصف انتهى
 يعني ففيه ما تقدم **والثلث** وهو نصفها **والسدس** وهو نصف نصفه فهو نصف نصف
 الثلثين وهناك عبارات اخبر بها الثلث والربع والثلث ونصف كل منها وضعفه
 اذ انظر ذلك **فالنصف** فمن **نصف** كل منهم مفردة **الثلث** **وبن** **الابن** عند فقدها
والاخوة **الثقبة** عند عدمها وانما لم اقل عند عدم الفروع مع الاجتياح اليه كونه
 لا يرتب مع ذكر الفروع شي البتة لانا انما نريد كنهنا في جميع الفروض ان كثر زعمنا يتغير
 العزم معه اما العزم اخر واما التعصيب لانه يجب البتة لان ذلك يستغني عنه باب
 الجب والالطال الكلام في اصحاب الفروض **والاخوة** **للأب** عند عدم الثلثة اذ انشروا
كل واحد من الاربع **عن** **بعضها** من اخ للجميع او غيره على ما ياتي في **ارب** **وبها** من **الان**
 من اخ للجميع وبنت عم لثبوت الابن فتمت انتهى ما ذكره لم ترتب واحد من ذكرنا النصف
 ثم ذكرنا من مصرح باسم عدده غير عاطون له لئلا يتوهم عطفه على لفظه الاناث فينبه
 المعنى فقال **والا** من **الزوج** عند عدم **الزوج** **الوارث** لخاصة خصوص القرابة والاصل في ذلك
 وفي جميع الفصل غير الذي صرحنا به دليله الايات الاتية وما حمل عليها **والفرع** **الوارث** هو
 الولد ذكر كان او انثى او ولد الابن ذكر كان او انثى وكل ذلك داخل في الفرع وخرج

الوارث

بالوارث ما صرح به بقوله **الذالم** **يقوم به** ما ح من المواع المتقدمة فانه حينئذ يكون
 كعدمه فلا فالابن معود رضى الله عنه كما خرج به من البنت حيث لم يرتب وانه ورت
 فهو خارج ايضا بما زدت عليه بقولي خصوص القرابة **والربع** وهو ثاني الفروض **فرض**
الثلث احدها **الزوج** مع وجود **فرع** **الوارث** المذكور وان كان من غير **والثاني**
الزوج **والزوجات** ثلثان او ثلاث او اربع فقط عند عدم **فرع** **الوارث** المذكور
والثمن وهو ثلثا من نصف واحد وهو ما صرح به في قوله **فرض** **الزوجية** **والزوج**
مع وجود الفرع **الوارث** للزوج وان كان من غيرها وقولي اربع فقط فيه اشارة الي
 انه لا يرتب اكثر منهن ولا يرد ما صور به الزيادة كما صورها البقيني رحمه الله في شخص طلق
 ارجعها رجعا وقال ذكر لي ان عدته من انقضت والحال ممكن فلهذا منه فالنصف في الاملا
 وهو الصحيح في الروضة كما صلا ان له تزوج اربع حينئذ فلو تزوج ارجعها حينئذ وماتت على
 اوليك بدعواهن باقية نصيب الزوجات موقوف بين الجميع وصورها غير عالو
 اسلم كما فرع اكثر من اربع فاسلمن معه وقبل انقضاء العدة ومات قبل الاختيار حيث
 يعرف نصيب الزوجات ايضا بدنيهن لان الوارث في هذه السبل اربع في ضمن
 هو لا وجب الصلح بينها واولها صلح على ما هو مذكور في كتب الفقه للمصنوعة **فما**
 مثل شيخنا ما يجنا عن الكاين ان المرأة جعلت على النصف من الرجل لحي الزوج كما في
 النصف ثم قال وكأنه اراد ان الاصل ذلك في جانب الب فلا يفرق في الاخ والاخت
 للام ولا الشقيق واخوته في الشركة والله اعلم **والثلثان** وهو رابع **فرض** **ارب** من
 اصناف الورثة ضبطهم بعض الغرضيين بقوله ذوات النصف اذا تعدت وذكر
 النصف الاول بقوله **فرض** **العدد** من **البنات** ثلثين فاكثروا الثاني بقوله **او العدد** من
بنات **الابن** وان تزل اذا خي ذم في الدرجة ولم يكن من هو اقرب منهم من البنات
 او بنات الابن والثالث بقوله **والاخوات** **لابوين** حيث لا انثى من الفروع والربع
 بقوله **والاخوات** **للأب** حيث لا شقيقة ولا انثى من الفروع ايضا وانما لم اشترط التي دي
 في الاخوات لان النصف لا يكتفى الا كذلك اذا **العدد** من اي كل صنف منهم **عن** **بعضهم** كما
 شرطنا ذلك في النصف **اقبل** **العدد** حقيقة **ثلاث** ونصهق بها وبما زاد لا بالواحد
 اذ فرضنا النصف كما تقدم واقبله في راع غير ذلك ومنه الواحد وقد ذكرت الخلاف في خلاف

انتهى

العدد عليه حقيقة وهي زاد بطل القول في ذلك في الشرح الذي شرعت فيه للمعونة في علم الحجاب
 مع الشرح في هذا الشرح يبرهن تمامها **والثالث** وهو حاشاها فرض ثلاثة أقصر الأصل كغيره
 على اثنين منها لأن الثالث مذكور في باب الجدة والاختلاف فقال **فرض اثنين** من أماني الورثة
فرض العدد من الأولاد الأم اثنين كما ذكر في أواميرها ولا يفضل ذكر على اثنين كما
 سنينه هذا هو الأول والثاني هو المذكور بقوله **فرض الأم عند عدم النسخ الوارث** وهو من
 شرطها فنفذه في إرث الزوج النصف لكن لا يحتاج إلى تقييده بخصوص القرابة لأنه لا يكون وارثا
 معها إلا كذلك **وعند عدم عدد اثنين** كما ذكر خلافا لابن عباس رضي الله عنهما حيث قال
 لا يرد لها من الثلث إلا ثلاثة ووجهه مع جوابه يأتي إن شاء الله تعالى **من الاضيق** ذكرنا فقط
 أو ذكرنا أو أمانا أو ضاقي من فرضين أو مع ذكرنا أو أمانا أو معها **والأحوال** الأمانات وعند
 معاذ رضي الله عنه إن الأمانات لا تجزئ لظاهر الآية والاجماع على خلافه كما قال أبو الطيب **مطلق**
 عن التقييد بكونهم أشقا أو لأب أو لأم وعن التقييد بالارث فالجواب بالتحقق كذلك لا
 بالوصف إذا لم يجز به كالعدم عند الجمهور خلافا لابن سعد رضي الله عنه حيث يجب به
 الأم والزوجة يجب بغيره كما يأتي في الحجب إن شاء الله تعالى والثالث هو ما زاده على
 الأصل بقوله **قلت والثالث فرض الجدة** مع الاختلاف في بابهم كما يأتي وذلك إذا كان أحظ
 له من المقاسمة فيها إذا لم يكن معهم ذوات من وقد صرح به في قوله **إذا كان مع أبي الجدة**
من الاختلاف لغيرهم كما يأتي في أكثر من مثله ولا يخصه صورة **ولم يكن معهم صاحب فرض**
 لما يأتي في بابهم أما إن كان معهم من له حصة في المال تعالى ومنها ما صرح به في الفرض
 الذي ثبت بالأخت وهو الثلث الباقي وهو فرض اثنين من الورثة بقوله **ويشترط له** أي
 الجدة **ثالث الباقي بعد إخراج الفرض** ما إذا كان أو أكثر في بعض الأحوال مع الاختلاف **كما يأتي**
 وذلك إذا كان معهم ذوات من وكان أحظ له من المقاسمة وصدق الجميع لما يأتي وهذا هو الأول
 والثاني هو المذكور في قوله **فرض من ثلث الباقي أيضا** كما فرض الجدة للأم إذا كان معها **باب**
واحد الزوجين فها صورتان تسميان بالفراديين وبالفرديتين كما يأتي في **تلازم الزوج النصف** في
 ميته **الزوج النصف** في ميته **والأم** معها أي مع كل واحد منهما **ثالث الباقي** بعد فرض
 الزوجية وابتقي فيه لفظ الثلث مع أنه في الحقيقة بدس في الأولى وربع في الثانية تأديا مع
 القرآن في لفظه **باب في اللاب انتهى** وسياق تأصيلها في باب التأصيل إن شاء الله تعالى وما

تأخذ

تأخذ الأم فيها بالفرض فلا تأخذ إلا ورثة الصبي لأن ربه الله في شرح المختصر من القول بأن
 ما تأخذ الأم في هاتين بالتعصيب بالاب انتهى والقول بأن الثالث الباقي فيها هو الذي
 قضى به سيدنا عمر رضي الله عنه وهو القول الأصوب من ثلاثة مذاهب هو وافقه عثمان رضي
 في رواية ابن عمر معودة وزيد بن ثابت رضي الله عنهما وهو مذهب الإمام الأربعة وجمهور
 العلماء ووجهه أن كل ذكر وانثى يأخذان المال أثلاثا يجب أن يأخذ الباقي حصتي بعد
 فرض الزوجية كذلك كالإخوة والأخت لغيرهم وبأن الأصل أنه إذا اجتمع ذكر
 وانثى من درجة واحدة أن يكون للذكر ضعف ما للانثى ولو جعل لها الثلث مع الزوج
 لفعلت على الأب أو مع الزوج لم يفضل عليها بالتعصيب ولا يرد ما قاله إمام الحرمين من
 أنها إذا اجتمعت مع الأب أو مع الزوج لم يفضل عليها بالتعصيب ولا يرد ما قاله إمام الحرمين من
 كما خرج عنه الاختلاف للأم قال الرافعي كما لا يخفى رحمها الله تعالى وجوز أن يخرج للثلاثين بآتي
 الصبي به رضي الله عنهم فبطلانها ربن عباس رضي الله عنهما الخلاف قال الإمام رحمه الله
 وهو مبني على أنه لا بشرط في صحة الاجماع انقراض العصر وهو المختار انتهى والمذهب
 الثاني قول ابن عباس رضي الله عنهما للأم فيها الثلث كاملا وأصح بقوله تعالى **ورث**
 أبواه ثلثهما كما يأتي وبالحزب الثاني وهو قوله الحقوا الفرائض إلى آخره قال ابن
 قدامة رحمه الله في المعنى وأصح مع ابن عباس رضي الله عنهما لولا انعقاد الاجماع من أبيه
 على خلافه فيها وذكر الرافعي رحمه الله كونه اجيب على الآية بأن المراد ورثة أبواه
 خاصة وعن الخبر بأن العصبية لم تنحصر في الأب والمذهب الثالث قول ابن
 سيرين وهو القول بمذهب الجمهور في ميته الزوج والنقل بمذهب ابن عباس في
 ميته الزوجية وهذا هو المذهب له الثقات إلى ميته أصولية وهي أنه إذا
 أخلقت الصبي به في ميتهين على قرابين فذهبت طائفة فيها إلى حكم وطائفة
 إلى آخرها هل يجوز لمن بعدهما أن يحدث قولاً ثالثاً ملتقى من القولين أي بأن
 يقول يقول أحدي الطائفتين في أحدهما ويقول الطائفة الأخرى في الأخرى مثل
 الأستاذ أبو منصور البغدادي رحمه الله لأن بالفراديين فإن الصبي به رضي الله عنهم
 أجمعوا فيها على التوزيع في الحكم فمن طائفة بالثلث ومن أخرى بثلث الباقي فيها
 وأحدث ابن سيرين قولاً سلباً معزوا والذي عليه الأكثر من النسخ بالمنع حتى أنكر

كما ما بينه ان الله تعالى في الخلق عند الكلام على الجدات وفي بعض هذه الجدات خلاف
 تقدمت الائمة اليه وبقى من النسب العقلي رابع وهو من ادلت بدور الى ما كان وهو
 غير وارث عند الائمة الاربعة وغيرهم الا عند بن عباس رضي الله عنهما فانه يورث كل جرح ومن
 تلقا غير وارثه فمن ذوي الارحام كما هو معلوم وتقدم فترت عنده من مدتهم على ما تقدم
ويترك في السدس الجدات فكثر بالسوية ولو ادلت احديهما او احداهن بمقتضى ما يترك
 مع الاربع عند ما وصي في مقبرتها مع ذكر الخلاف فيها عند الكلام على الجدات الخرج
 ان الله تعالى والاصل في اراث الجدات والتوزيع بينهما ما روي بترتيب النص عليه وسلم
 جعل للجد السدس اذ لم يكن دونها ام رواه ابو داود وغيره وروى عبد الله بن عباس
 ومفضل بن ياروب بن رضى الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم ورث الجد السدس
 ولم يتركوا اي الجدتين كانت وروى بن سعد ورضي الله عنه وبلال بن الحارث رضي
 الله عنهما ان ام الام وقضى صلى الله عليه وسلم للجدتين بالسدس روى الحكم بن عمار عن
 وفي اسرائيل اي داود انه صلى الله عليه وسلم اعطى السدس ثلاث جدات حديث من قبل
 الاب وجد من قبل الام وروى قبيصة بن ذؤيب ان الجدات جأت الي ابي بكر رضي الله
 عنه فانه ميراثا فقال مالك في كتابه الله شيء وما علمت الا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شيئا ما رجعي حتى اسال الناس فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اعطاهما السدس فقال هل جعل غيرك فقال محمد بن عبد الله بن مسعود فقال مثل
 ما قال المغيرة فانفذ لها ابو بكر السدس ثم جأت طرفة الاخرى الي عمر رضي الله عنه فانه
 ميراثا فقال مالك في كتابه الله شيء وما كان القضاء الذي قضى به الائمة من وراثتها
 بزيادة في الغنايين شيئا ولكن هو ذلك السدس فان اجتمعتا فهو بينهما وايتىك خلت
 به فميراثا رواه الامام مالك رضي الله عنه في الموطا واصحاب السنن وقال الترمذي
 حديث حسن صحيح وقبيصة بن ذؤيب قال وكسر الباء ونحو الصاد والقي قضي لها ابو بكر
 هي ام الام كما قال الشيخ انه في رواية الموطا والقي قضي لها عمر رضي الله عنه هي ام الاب كما
 روي وانما حاجته فقلت يا امير المؤمنين انا اوتي بالميراث منها لا انا لومات لم
 يرثها ابن بنتي ولومات انا ورضي بن ابي وبديل الشنن اخذ المالكية كما تقدم
 وبديل الثلاث اخذ الحنابلة كما تقدم ايضا وبالجميع مع قياس كل جرح تدلي

رواه عنه

اخذنا ما خلفه وشذ عن بن عباس رضي الله عنهما انه اعطى الجدات الثلث او السدس كما لم
 والقي من ما ذكره بقوله **وفرض بنت الابن او بنت الابن** التي ذابت ثنتين
 فكثر مع **بنت الصلب** او مع بنت بن اقرب منها او منهن **تكملة الثلثين** للاجماع
 كل في ان كل ولما في البخاري عن بن مسعود رضي الله عنه في بنت وبنت بن وخت
 وسند كره في العصبه مع العيران شاذة بقوله كما قال بن مسعود رضي الله عنه
 تكملة الثلثين فيه ان ردة الي انا اذا استغرق من موقرا الثلثين فلا فرض لها بل
 اما تخط او تركت تفصيل كما في وان اس ما ذكره بقوله **وفرض الاخت**
او الاخوات ثنتين فكثر للاب مع الاخت الثقبه كذلك اي تكملة الثلثين قياس
 على بنت الابن مع بنت الصلب تلوا استغرقت الثقبه الثلثين فلا فرض لها
 او لمن كما في بنات الابن وان مع ما ذكره بقوله **وفرض الواحد من ولد الام**
ذكرها كان او انثى لما في ناس من اولاد الام فالنوا غيرهم في حصة ان لا ينظر
 ذكرهم على اناسهم اجتمعا ولا انفردا او يورثون مع من ادوا به ويخونه نقصانا وذكرهم
 ادني بانثى ويرث والله اعلم ولما اتمى الكلام على الفروض ومقتضاها تفصيل
 وكان الكلامي رحمه الله قد استدلل في الاصل بايات الموارث كل في سبيل التفصيل
 كل دليل في محله انه اقرب الي الفهم وذكره هو الفروض كلها ثم اراد ان يعقبها
 بالايات على الولا لانه ابلغ في الاختصار وليسوق الايات على نظرها البليغ العظيم
 وكان اول شيء في الاية الاولى اراث الاولاد للذكر مثل حظ الانثيين وذكر حكم ما اذا
 اجتمع واخرى في الاية الاخرى هو اراث الاخوة للذكر مثل حظ الانثيين وذكر حكم
 ما اذا اجتمع ذكروا نثى من الاولاد او الاخرى لغيرهم في درجة وان لم يكن من جرح
 الفروض زيادة على الاصل ليطابق الدليل ما سبق دليله عليه وان اعاده في محله
 الا اني به فقال **ثلاث ما اذا اجتمع مع كل واحد فكثر من البنت وبنت الابن**
والاخت للابوين والاخت للاب اخوها وهو الابن وابن الابن والاخ للابوين والاخ
للاب كان المال او ما بقى الفروض بينهما او بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
 تفصيل ولما كانت بنت الابن ياب وبها ايضا بن عمر في بعضها مطلقا وقد يعقبها
 النازل ايضا اذا احتاجت اليه كما في صرح بذلك هذا استظر او ادان لم يكن

الاله ما يدل عليه صريحا فقال **وكذلك** اي وكما حكم فيها اذا اجتمع مع الواحدة اخوها
 من كون القصة بينهما للذكر مثل حظ الانثيين **او اجتمع مع بنت الابن** اي بنت
 فيقتسمان كذلك **او اجتمع مع بنت الابن** اي بنت الابن **او اجتمع مع بنت الابن** اي بنت
 نصف او سدس او ثمانية فيه او في الثلثين بان استغرق من هو اقرب منها من
 انات الغرور الثلثين فيعصب ويقتسمان الباقي للذكر مثل حظ الانثيين انتهى
 ما زاده هنا **والاصل في ذلك كله** اي الغرور وما زاده بعد ذلك **تدله** اي تدله
 جبين كيدية فتمت الموارث مفتحة للايه كما قال الامام ابو القاسم السهيلي رحمه الله تعالى
 به غير ما يقتضيه **يوحيكم الله** اي يوحى من نفسه انه يوحى بتفسيرها مع حكمته فيما اوصى به لما
 علم ما كانوا عليه من الفاد حيث كانوا يورثون الكبار دون الصغار والذكور دون
 الاناث وينزلون الارث اموالهم لا يترك الفرس ولا يضرب باليمن فلو تركهم
 الي ما اريهم وتركهم مع اهل ايتهم لما اوعى من شأوا ولما كان الاولاد فلاة من العباد
 لم يحتج الي التوجيه بهم فلذا لم يتيل بالاولادكم وقال **في اولادكم** لانه اراد العدل بينهم
 والتخدير من الجور عليهم وجا باللفظ عاما غير مقصور على الميراث ولذا قال **تدله**
 ليرى بعد ما اراد ان يشهد على حجة فقتل فيها بين بعض ولده اني لا اشهد
 على جود لانه مع الله عليه ولم راي ان الله امر بالعدل بينهم مطلقا ولهذا راي كثير
 من العلماء ان لا يفضل بين على بنت في الصدقة الا بما فضل الله به للذكر مثل حظ الانثيين
 وهو قول الامام احمد بن حنبل رحمه الله وهو الصحيح عندنا لكن بالسوية على الارح وكذا
 يجوز العدل في البين حتى في القبله واصناف الاولاد ابيهم بقوله اولادكم
 ومعلوم انهم فلزم الاكباد للثني على رحمتهم ومع ذلك جعل الوصية لنفسه وبنهم
 تنبيه على انه اراد وارحم بالاولاد من ابايهم الا اني انه لا يحس بالواحد من ان يتول
 لاجنه او صليل في ولدك لان الاب ارحم منه به فكيف يوصيه به وانما المعروف ان
 يتول او صليل يولدي فلما قال انه تعالى يوصيكم الله في اولادكم علم ان رب الاولاد
 ارحم بالاولاد من ابا الاولاد فلذلك نزع الوصية منهم وردّها الي نفسه رحمه منه
 ورافة وعدلا ولذلك قال حين ختمها وصيته من الله واد علم حليم امار حتمه ورافته
 فلا تجعل البنت حصته في اموال ابايهم وقسم لهم مع الذكور خلا لما كانوا عليه

لضعفين

لضعفين وترغب في تكاثرهم واما عدله فلانه جعل للذكر مثل حظ الانثيين لان
 الذكر ذو حاجتين حاجه لنفسه وحاجه لولائه والانثى ذات حاجه فقط وايضا فله اوجب
 عليهم من الجهاد للاعداء والذئب عن الفولان شها دته تقام شها دة اثنتين فيما
 تجوز فيه شها دتهم ولانه اكمل حالها في العقل وفي المناصب الدينية مثل صلاحه
 القضاء والامامه ومن كان كذلك فالانعام عليه ازيد ولانه قليل العقل كثيرة الشهاده
 فاذا انضاف اليها المال الكليه عظم العا وقال انه تعالى ان الله ليظهر ان ربه استغنى
 وقال ان عر ان الفراغ والباب والخرج مفسر للمراي مفسر
 والرجل لكل عقله صغيره فيما يفيده الناحيل في الدنيا والثواب الجزيل في الآخرة
 كحبا الرباطات والنفقة على المالكين والائتيا وقد روي ان جعفر الصادق روي
 سبل عن هذه المسيله وهي تفضل الذكر على الانثى فقال ان حوا اخذت حفته من
 الحنطه واكلت واخذت حفته اخرى وجعلها ثم اخذت حفته اخرى ودفعها
 الي ادم عليه السلام فلما جعلت نصيبا ضعفا نصيب الرجل قلب الله الامر عليه فجعل
 نصيب المرأة نصف نصيب الرجل انتهى والحكمه في انه تعالى قال **للكو مثل حظ**
الانثيين ولم يقل للانثيين مثل حظ الذكر الا لانني نصف حظ الذكر كما قال الامام
 لما كان الذكر افضل من الانثى فذكره على ذكر الانثى كما جعل نصيبه ضعف نصيب
 الانثى ولان قوله للذكر مثل حظ الانثيين يدل على فضل الذكر بالمطابقه وعلى نقص
 الانثى بالماتزم ولو قال كما ذكر لدل على نقص الانثى بالمطابقه وفضل الذكر بالماتزم
 والسي في تفسر التفصيل اولى من السعي في تفسر الرافيل ولهذا قال ان احسنتم
 احسنتم لانفسكم وان اساتم فلها فذكر الاحسان مرتين والاساءة مرة واحدة ولانهم
 كانوا يورثون الذكر دون الاناث وهو البس كما يتيل لورود هذه الابه
 فتقبل كني للذكر ان جعل نصيبه ضعف نصيب الانثى فلا ينبغي له ان يطعم في جعل
 الانثى محرومه بالكلية انتهى بمعناه وقد روي ان السعي في نزولها ان سعد بن مسعود
 استشهد وترك ابنتين وزوجه واخا فاقض الاخ المال كله فانت المرأة وقالت
 يا رسول الله هاتان ابنتي سعد وان عهها اخذما لهما فقال صلى الله عليه وسلم ارجعي
 فعمل الله يقضي فيه فانزل الله هذه الابه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب

الرازح صبح

ابن سعد التميمي وامها التميمي ومات في سنة ثمان مائة وكان اول ميراث تم في الاسلام
على هذا الوجه **قالب** اولاد الاولاد كما اولاد اربا وحجبه وهل يه فكون في
في الاولاد حقيقته او في خلاف بين العلما رضي الله عنهم وحينئذ ما يقال
في اولاد الاولاد ان كلهم بالتبني من على الاولاد فيما لم يثبت بالسنه للتحقق من هذه
الاقوال وما يرد عليها والله اعلم ولما بين حكم الزور والامانة وعلم منه كما قال
السجستاني رحمه الله حكم التبن لانه ذكر الاشياء بلا م التعريف فدل على التبن قد تحقق
التبن اذ لا شيء الواحد لها مع الذكر الثالث فادله يمكن ثم ذكر وكما ثبت التبن فلهذا
الثبات بهذا اللفظ القراني وذكر حكم الزايد عن التبن كما ذكر فيما بعد حكم الواحد فقال
فان كان اي المتزوج كان كما نقله الطبري عن الكوفي واختاره وضعت قول من قال
يعد من ولد لان الولد يجمع المذكور والمذكر والمذكر يقلب في الجمع على المؤنث لكن ما تضمنه
قوله السجستاني رحمه الله بان فيها قاله الطبري عن عبد الحميد بن عيسى في اللفظ وترى ما في اللفظ
ولما لم يتقدم ما بعده في اللفظ على ما قاله الطبري او ما صرح فيه بالمؤنث مع ما نقله
السجستاني اقتضت الحكمة ان يقال **فان لم يتقدم** ذكر مؤنث في اللفظ لا يستغنى عن ان يقال
ت وقال فان كان مؤنث التبن كما قال في الاخوات فان كانا التبن لما تقدم ذكره
وقوله **فوق التبن** يجوز ان يكون جزائيا كما كان وان يكون منه لقوله **ت** اي
زايدات على التبن قوله **فلمن ثلث ما ترك** اي الحال بيان حكم الزايد على التبن
واما ما نقل السجستاني رحمه الله قد علم حكمها من دلالة اللفظ فيما تقدم قال وظن كثير من
الناس ان ارض التبنين التبنين اما هو بالقياس مع الاحيان وقال بعضهم انما عرف
ذلك بالسنه الواردة وقال بعضهم انما عرف من النحوي لانه اللفظ لان الواحد
اذا كان لها الثلث مع الذكر فاحري ان يكون لها الثلث مع عدم الذكر والذي عني
ان اللفظ مضمي عن هذا وكفا في لما قد مضى واحمد به انتهى والذي اخرجوه وغيره
الي هذا ما روي عن داود بن عيسى بن عباس رضي الله عنهما لا يستحق التبنين الاطلاق من
البنات نظرا لاهلها وبالجملة فاطمة كثر من الناس اوني من النكاح الذي اركبه هو وغيره
في الجواب عن كلامه بن عباس رضي الله عنهما واحمد به عن خوف الاطالة ولو كان حكم التبن
معلوم من الاية لم ينقل عن بن عباس رضي الله عنهما مع انه ترجم القرآن القتل فلافه

انه و

وقوله

وقوله **وان كانت واحدة فلهي النصف** قال السجستاني رحمه الله فيه نص ودليل اما ان
تثبت النصف للثبوت الواحد مع عدم اخصا واما الدليل فان الذكر والامانة ورض
المال كله لانه قال للذكر مثل حظ الانثيين والامانة النصف اذا كانت وحدها فلذلك النصف
وهو الكل اذا كان وحده انتهى ولما استوفى احوال الاولاد استبع ذلك حكم الامر
ذكر الابوين فقط لان من توقعها متيسر عليهما في اكثر الاحكام يقال **ولا بويه**
اي الميت **كل واحد منها** بدل من قوله لا بويه بتكرير العاقل وقابل هذا البديل
ان لو قيل ولا بويه لمدس لغيره استراهما فيه وانما لم يقل لكل واحد من ابوين لمدس
قال الامام الرازي رحمه الله لان في الابدال والتفصيل بعد الاجمال تأكيد وتشديد انتهى
وقوله **مدس** مبتدأ خبر قوله لا بويه والبديل متوطر بينهما للبيان وقوله
ما ترك اي الميت وقوله **ان كان له ولد** اي ذكر كان او انثى بين لشرط ان
كل منها لمدس ثم ان كان الولد ذكر فلا شيء للاب غير كما انه لا شيء للأم غير
في الحالين وان كان انثى وفضل بعد الفروض شي اخذ ايضا تعصبا للحريث
الاني وكلا الاولاد الابن كما تقدم فان قيل لانه ان حق الوالدين اعظم من
حق الولد لان الله تعالى قرن طاعته بطاعتهما فقال تعالى وقضى ربك ان لا تعبدوا الا
ابا ووالدا الذين احسان واذ كان كذلك فما الحكم في انه جعل نصيب الاولاد اكثر اجاب
عنه الامام الرازي رحمه الله حيث قال الحكم في ذلك ان الوالدين ما بقي من عمرهما الا
التدليل اي ما لم يكن احتياجا لهما الى المال فلهذا واما الاولاد فهم في زمن البقي فكان
احتياجا لهم الى المال كثيرا فظهر الفرق انتهى ولما ذكر حكم الابوين مع الاولاد استبع
ما اذا انفرد عنهم وعن الاخوة ايضا فقال تعالى **فان لم يكن له اب** اي الميت **ولد** ذكر كان
او انثى اي والوالدين قبا كما قدمنا **ورثه ابوه** اي فقط فيكون ما قاله الجمهور
في الغراري مدلا بما للقران العظيم لا محالة لان قوله وورثه ابوه ظاهر مشعر كما قال
الرازي رحمه الله بانه لا وارث له سواها **فلا تمة الثلث** اي ولا يية الباقى لان مع الفرض
للمتقدم اذا كان لها الثلث تعين الباقى ولما كان التثنية هذا مع فقد الاخوة
ايضا يعني عليه قوله ميت للحالة ان لم يكن وهي كونها مع الاخوة **فان له اخوة** اي
انسانا فذكر ولا وانما اوها وما قلناه في الامانة الخلف ادعى القاضي ابو الطيب

كان

فيه الاجماع لكن روي الماوردي عن الحسن البصري رحمه الله انه لا يحب بالانثى فكما
 بقوله اخوة فانه انما يصيد في علم الذكور واجيب عنه كما قال الماوردي رحمه الله بان
 المراد حبس الاخوة واذا كان الحبس مستمرا على الفريقتين غلب في اللفظ حكم الذكورية
 ثم هو مبني على خلاف قبله قال الشيخ رحمه الله بعد تعلم ذلك وسبق الحسن الي ذلك
 بن جيل رضي الله عنه كما حكاه الات وهو مضمون بالعقد الذي وغير انتهى وبظاهره ايضا
 تحلت بن عباس رضي الله عنهما فلم يردوا عن الثالث الا بانه روي انه قال لعنه الله رضي الله عنه
 لم صار الاخوان يردون الام من الثالث الى السدس وانما قال انه تعالى فان كان له اخوة والاخوان
 في ان قوله ليس باخوة فقال عثمان الاستطیع ان اردوا فاضا قضى به قبلي ومضى في الامصار
 وجه الجمهور ان يلحق بطلان على اثنين بل هو اقل الجمع عند بعضهم وبان ان بعض اجماع على
 القول بحبها باثنين بعد بن عباس رضي الله عنهما وهي ملة اصولية فان الاصح ان الاجماع على
 عقب الخلاف حجة وهناك كلام طويل في دلالة الآية وهي اقل الجمع والاجابة عن شبهة بن
 رضي الله عنهما مذكورة في المطولات من التفاسير وكتب الزايد واصل الفقه من اجده وقوله
فلا اله الا الله جواب الشرط اي ولا اله الا الله ولا اله الا الله قال الامام الرازي رحمه الله وقال بن
 الاخوة ياخذون السدس الذي جبروا عنه الام وما بنى فلا يلزم ان الاستدلال على ان من
 لا يرث الا يحب فمعه الاخوة لا يجزوا وجب ان يرثوا ووجه الجمهور ان عند عدم الاخوة كان
 المال ملكا للابوين وعند وجودهم لم يذكرهم الله تعالى الا بانهم يحبون الام من الثالث الى السدس
 يلزم من كونه حاجبا كونه وارثا فوجب ان يبقى المال بعد حصول هذا الحب على ملك الابوين
 كما كان قبل ذلك انتهى وقول بن عباس رضي الله عنهما انه التفت الي ان من يحب تحفه هل يلزم
 ان ترجع مائة الحب اليه ام لا وهي ملة جري فيها الخلاف بين الفريقتين ثم بين ان هذا
 كله بعد اخراج الرصية والدين لان ذلك سبق فيه حتى الميت الذي جمع المال فقال **بن بعد**
وصية يوصي بها اي كما هو مندوب **او دين** ان كان عليه وكذا بعد ما هو متعلق باقبله
 من تسعة الموارث كلها اي هذا الامساك من بعد ما كان من وصية او دين اي اوها وقدم
 الوصية على الدين في الوضع فان كانت متاخرة عنه في الشئ لان النفس الورثة تنح بها كونهما
 بعينه عن خلاف الدين فبنية رة الي الله رعة الي اخراج قال الامام الرازي رحمه الله وغيره
 ان الاجماع دون الاول لا دلالة على انها مت وبن في وجوب التقدم على التمسح بحجج عينية ومستند

روي عنها

انتهى

انتهى بمناه وما كان الا ان ربما راي ان بعض اقربا به من اصوله او نروعه او غيرهم انفع
 له فاجب تفضيله فتعدي هذه الحدود وكان الله هو الذي استرعى علم ذلك قال تعالى
 حاتم لزوم اتباع ما امر به موكد بالجملة الاعتراضية كما هو ان في كل اعتراض لان هذه
 التسعة مخالفة لما كانت القرب تغفله وهو علي وجه لا نذكرن عليها **باب وكم**
لا تدرون انهم اقرب لكم اي من غير في العاجل والآجل **فريقته من الله** مصدر
 موكد لفعل حكيم مقدراي فرض ذلك فريضة او مصدر بوجوبكم الله لانه في معنى لكم
 او غير من عليكم **ان الله كان عليا بالمصالح والعوائق حكيم** فيما قلني وقدر واذ كان
 كذلك فقسمة اولي من الفسمة التي كانوا يريدونها ثم ذكر حكم الارث بالمصاهرة فقد ماله
 على الارث بالاخوة لانه بعينه واسطة وقدم من ذلك الرجل لانه افضل فقال **لكم نعمت**
تؤتوا واكم وبين طريقة بقوله **ان لم يكن لمن ولدكم** اي منكم او من غيركم ثم بين الحكم
 على التسعة بالارث فقال **فان كان لمن ولدكم** ذكر اركان او انثى ومثله ولد الابن كما تقدم **فكم**
الرجع ما تركن اي تركت كل واحدة من بعد وصية يوصي بها او دين تقدم الكلام فيه
 ولما ذكر حكم الرجل ابتغى حكم المرأة ولم يخاطبها كما فعل الرجل في الرجل بل ذكرها على سبيل
 الغيبة وهذا كما قال الامام الرازي رحمه الله يدل على فضل الرجل على انثى لانه تعالى ذكر
 الرجل في هذه الآية ذكرهم على سبيل المحاطبة وحيث ذكر انثى ذكرهن على سبيل الغيبة
 وايضا خاطب الرجل في هذه الآية مع مرات وذكر انثى في سبيل الغيبة اقل من ذلك
 وهذا يدل على تفضيل الرجل على انثى وما احسن ما راى في هذه الحقيقة لانه تعالى فضل الرجل
 على انثى النصيب وبه يهذه الحقيقة على من يريد فضلهم عليهم انتهى فقال **فكم ولدكم**
الرجع ما تركن يترك في هذه الحدود وتنفرد به الواحدة **ان لم يكن لكم ولدكم** كان لكم ولد
 اي منهن او من غيرهن **فكم ولدكم** من بعد وصية يوصي بها او دين تقدم ما
 يوضح منه تفسيره وحاصل ما ذكر في الزوجين انه جعل الذكر على النصف من الانثى في
 الخالص كالاولاد جريا على اصل التوريث ولما ذكر حكم من يرث بغير واسطة بسبب او سبب
 ابتغى حكم من يرث بها مقدما من يتصل بالام فقط لانهم اضعفت اهتماما بالانضمام
 رافة منه سبحانه وتعالى في النسب على حكم النصف وتقدم له الا ترى انه تعالى لما ذكر في الاولاد
 حكم الاباء المستفادات لم يذكر حكم الذكر المستفدة ولما ذكر في الابوين مع عدم الاولاد حكم

فكلمة الثلثان ما نزلت في سورة مريم وها قولته نعم فلا سمى الثلث منهم شركا في الثلث
والسدس في ثلاثة مواضع وهي قوله تعالى لكل واحد منها السدس فان كان له اخوة فلا سمى السدس
وله اخ واحد فلكل واحد منها السدس وانه اعلم وما ذكر الفروض مستحقها تفصيلا والاصل
فيها اردف ذلك بيان من يرث بما في الجملة وان ورث بعينها فقال **فصل احباب**
الفروض عشر بالاختصار وبالبسط ثلاثة عشر **اربع من الرجال وهم الزوج** وفرضه النصف
عند عدم الفرع الوارث والربع معه **والاخ للام** وفرضه السدس ان انفرد وخصه في الثلث ان
اجتمع مع غيره من اولاد الام وقدم الزوج والاخ للام على الاب لانها لا يرث الا بالفرض بخلاف
الاب فاما المعروف منه فيه **والاب** وفرضه السدس مع الفرع الوارث **والجد** وفرضه السدس مع
الفرع الوارث او مع الاخوة والثلث او الثلث اب في معهم ايضا وقد يرث ايضا كل من معها
بالتقصيص ايضا كما ياتي **وس من البن** بالاختصار وبالبسط ثمانية **وهن البنات** وفرضه النصف
ان انفردت وخصه في الثلث مع غيرها من البنات **وبنت الابن** وفرضه النصف ان
انفردت والسدس مع بنت الصلب او بنت ابن اقرب منها وخصه في ربع غيرها من بنات
الابن السويات اذ كان مع من تقدم وخصه في الثلث مع اب وبنته لانه بنات الابن
حيث لم يكن هناك اقرب منها **والام** وفرضها الثلث عند عدم الفرع الوارث وعند عدم
من الاخوة والاخوات والسدس مع احدها وثلث اب في في الفرائدين **والجدة** وفرضها
اي من جهة الام والاب وفرض كل منها السدس منفردة وخصه في ربع غيرها من
الجذات **والاوت لابوين** وفرضها النصف منفردة وخصه في الثلثين مجتمعة مع غيرها
من الشقيقات **اولادها** اي الابوين ففي الام والاب فقط وفرضها النصف منفردة والسدس
مع الشقيقة وخصه في ثلثي الثلثين مع غيرها من الاخوات والاب حيث الشقيقة في الاولى
وعند عدمها في الثانية واما للام فقط وفرضها السدس منفردة وخصه في الثلث مجتمعة
عنها من اولاد الام **والزوج** وفرضه الربع عند عدم الفرع الوارث وان لم يمت مع تقدم كل
ذلك وقد يرث كل من ذلح النصف بالتقصيص ايضا كما ياتي ولما انتهى الكلام على من
يرث بالفرض شرح بنين يرث بالتقصيص فقال **فصل العصب** جمع عصب
كطالب وطلبه وظلمه وقال بن تينيه العصب جمع لم اسم له بواحد والقياس انه عاصب
وجمع العصب عصبات ويسمى بالعصب الواحد وغيره كذا كان او موشا ذكره صاحب صنو الريح

وقال ابن

وقال ابن الصلاح اطلاقا مع الواحد من كلام العامة وشبههم وهي لغة قريظة الرجل لا يسم سواها
لانهم يحسبوا به اي اصطوا به وكل ما استدار حول بني فقه عصب به ومنه العصاب وهي العليم
وقيل لتقوي بعضهم ببعض من العصب وهو النع ومنه العصابة لسد الراس بها وقيل غير ذلك
وعنه الفريسيين **ثلاثة اقسام** القسم الاول **عصبته بنفسه** وهو المراد عند الاطلاق حتى في حدود
العصبه وسمى بذلك لاقفا به بالعصوبه بنفسه اي بلا واسطه **والقسم الثاني عصبته بغيره**
والقسم الثالث عصبته مع غيره قال الرازي رحمه الله وينبغي ان يبين هذين بان اذ قلنا
عصبته بغيره فالعصبه او مع غيره لم يجب كونه عصبه وهو اصطلاح والحقبة واحدا
انتهى فالباقية فيه لبيان وزق عصبه بان اليه في بغيره للاتصاف والاتصاف بين اثنين لا
يتحقق الا عند مشاركتها في حكم المصنف به فيكونان مشتركين في حكم العصبه بخلاف كلية مع
فانها القدران وهو يتحقق بينهما بلا مشاركة فيه كما في قوله تعالى وجعلك معه اخاه هرون وزير
اي حين تارنه في التوبة فلا يكون العصبه كما لم يكن موسى عليه السلام وزيرا اذ انفردت
فالعصبه قد خذ ولا تكاد تجد واحدا منها ما لا من الاعتراف فلذا قال الشيخ رحمه الله
و وليس يخلو من نفسه **ف** ينبغي تعريفه بالعدد **و**
واحد ود العصبه بنفسه كما قال شيخنا في كل ذي ولا وذكر نيب ليس بيده وليس
الميت انتي والعاصب بغيره كل انتي يحقها ذكره والعاصب مع غيره كل انتي عصبها اجتماعا
مع اخري ومع احبيته اعترض على التعريف الثلاثة باذخا كل فيما كان المتعارفين موضع
ليان الماهية من غير تفرص لافرادها والتفرص للكلية منافي لذلك ويفرض على الاجتزاس بان
فيهما ما يتوقف على المعروف وتجاب عن الاول بانهم مقصد واجعله ضابطا محلي بالافراد
فادخلوا كلا المعنيين للاصطلاح وعن الثاني بان هذين تقريران لمن يعرف التقصيص دون
العاصب بغيره ومع غيره او ان المراد بالتقصيص معناه التقوي انتهى فلا طعن في ذلك
عدل عن الحدود وان اجيب عنها الى القدر فقال **فالعصب بنفسه خمسة عشر** وبالبسط
سنتين كل واحد منهم **ثاني من يتركه** سريته وذاك مبني على قاعدتين وليت
مختصتين بالعصب احداها تأتي في اخر الجواب وهي ان كل من ادلى بواسطة محبة ملك
الواسطة الاولى الام والثانية هي انه اذا اجتمع عاصبان فمن كانت حصته مقدمة قدم وان
ترافعا على من كانت حصته مؤخره وجهات العصبه سبع البهوه فالأبوه فالخبر ووده والافق

نسوة الاخوة فالعزوة قالوا لا يثبت المال لما لا يحسن الابن وان نزل مقدم على الاب فلولا ان
 له من ضابطه فان كانا من جهة واحدة فامتنع وان كان ضعيف مقدم على البعيد وان
 كان قويا فان الاب مقدم على ابن الابن الا ان الشقيق فان تروا قريبا فالقوي مقدم
 على الضعيف فالابن الشقيق مقدم على الاب والقوي هو ذو القرابتين والضعيف ذو القرابة
 الواحدة وقد جمع الجعفي رحمه الله هذه النسخ في بيت واحد حيث قال
باب جهة التقديم ثم بقرمه وبعد هذا التقديم بالقوة اجعلوا
 ثم اعلم انه يقال للمحرب من العصبه عاصب حقيقة قال شيخنا في كتابنا وهو الحق لصدق
 تقوية العصبه عليه ولقول الفرضيين اقرب العصبهات البنون ثم بقرمه الى اخره ولقولهم
 اذا اجتمع في الشخص جهتا تقصيب ويرى باقواهما ولستوط الاضاح باقواها في صور
 الاستغراق اذ لو لا استقامتها بالعصبه لما سقطت نبت الاطلاق بل وبكلام لا يعم اللغة
 والاصل في الاطلاق الحقيقة غايته ان العصبه مقولة بالتشكيل فهي في الحاجب اقوي
 منها في المحرب فيسقط الحكم بالاقوي حتى لو اوصى بشي او وقف على عصبه فلان قدم الحاجب
 كما جزم به الشيخان انتهى اذ انقضى ذلك فلنرجع الى كلام المؤلف رحمه الله فقولنا **ثم اي**
 العصبه بنقه **الابن** في الشهور لانه ياخذ التركة عند الاستراد وحكي المستوي رحمه الله فيم وجها
 انه ليس بعاصب اذ العاصب له حالة يجب فيها وليس لابن ذلك قال وهن بطريقه من قال
 ميراث الابن مستبعد من ميراث البنت وقال امام الحرمين رحمه الله ومن الفرضيين من
 يقول الابن لا يسي عصبه ويقول العصبهات هم الذين يقعون على حاشية عمود البنت قال
 ولا معنى للناظر في هذا وكذا قال الفرائدي في البسيط ان الخلاف لفظي انتهى قال شيخنا
 اي راجع الى اللغة والتسمية ولا يضره ان له قايده كالتسمية بمثل عاصب لان ذلك
 حكم فقهي لا دخل له في التسمية انتهى وقدّم الابن على ابن الابن لانه امانه اول به فيكون من
 القاع الاولي واقرّب منه فكون من القاع الثاني فلذا قال **ثم ابنه وان سئل**
 ويقدّم منهم الاقرب على الابعد لما ذكر **ثم الاب** فعند الابن اي عصبه ابنته اي فلا
 يرث مع واحد منها بالتقصيب بل بالقرينة كما تقدم وكما في لان جهتها من جهة
 على جهته وكل من رتب بعد تخلفه فهو بعد الذي قبله بالاولي **ثم الجد وان علل**
 لانه ادلى بالاب ففوس القاع الاول في علل ان جهة الاب مقدم على جهته فيكون

من الشبه

الثاني ايضا **ثم الاخ** **ثم الام** اي شقيقا كان اولاد **في رتبة واحد** فربما كان على تقصيل
 سببا فان كان له تفرع في فضل الجد والاخ لان كلاهما في باب بل كان القياس ان
 يقدم هو وابنه على الجد لانها فرع الاب والجد اصله والفرع مقدم على الاصل وجري الولاء على هذه
 الاصل وصدر عنه في السبب الاجماع ثم كون الجد والاخ في رتبة واحدة هو ما عليه الجمهور
 وقال الامام ابو بكر الصديق رضي الله عنه الجد مقدم على الاخ فثبت على الاب وهو من جهة التقية
 وسبب هذه الخلاف مزبذبان في فضل الجد ولاخوة ان شاء الله تعالى وانما جعل اب الجد
 وان علا كما جرد لول الاخ ولم يجعل بين الاخ لثبات الجد لان اسم الجد ووه يتخلل خلاف
 الاخ فلا يثبت له فاسيل الجد كلاب الا في سبيل يرث مع الاخ لغرام والام في الغزو
 التث كما لا عند الجمهور ووجهه الاخ وابنه في القولا وجمعه بين الفرض والتقصيب فيما
 سبب في خلافه ويظهر الاثر في الوصية بخز بعد الفرض وفي التناهي قالوا ولا يجب
 ام الاب خلاف الاب في الجميع وفي هذه الاضحة نظرا لان كلاهما يجب ام نفسه وانه اعلم
ثم الاخ الشقيق فترتبة على الاب وعلى من قبله وحجب به لانه ادنى به ولان جهته مخرج
 عن جهته وعن جهة البنت **ثم الاخ للاب** وقدّم عليه الشقيق لقوته كما قدم عليه من قبله
 غير الجد تقدم جهته وخبر اعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات يرث الرجل
 اخوه لايه وامه دون اخيه لايه حصة الترمذي ويؤخذ من الطبراني الاقرب لابي
 او احارن عصبه مع البنت تحب الاخ للاب ثبات على الذكر الشقيق وقوله في الخبر يرث الرجل
 الي اخره تفسير لما قبله والقصد من ذكر الام فيه بيان ما يخرج به بنوا الاعيان عن بني الاعيان
 ونسبي ولد الابوين بنين الاعيان المرادين بقوله اعيان بني الام يتوارثون لانهم من
 عين واحدة اي اب واحد وام واحدة وولد الاب بنين العلات لان الزوج قد عل زوجته
 التاميم والعلل الشرب ان في يتخلل على بعد يخل وعلمه يجعله سببا قاله الجمهور
 وقال غيره لان ام كل منهم لم تغل الاخرى اي لم تسبقه بلينها وكل سببها ذكر
 سبي اولاد الام بنين الاخوات ومنه الناس اخاف اي محتملون قاله الجمهور **ثم**
ابن الاخ الشقيق بعد الاخوة ومن في وجههم ومن قبلهم لما فرجه عن جهتهم
 ولاد لايه بالشقيق ايضا ان كان اباه **ثم ابن الاخ للاب** لضعفه بالنسبة لابن الشقيق
 وتاخر جهته عن هو قبله وهكذا يقال في بينهما ان الاقرب يحجب الابعد فان

من

كما يسه

ين

استقامت في القدي كما تقدم في القاع انما فيه فابعد ابن كل اخ لعزيم كاسبه الاب
 سائل لا ينفصون الام من ثلثها ولا يعصبون اخنا ولا يرثون من الجد خلاص اباهم ويحفظ
 ولد الشقيق في الميركة والاخت مطلقا اذا صار مع عصبه مع البنت او بنت الابن ولا تحب
 الاخ للاب خلاص ابيه وابن الاخ للاب لا يحب ابن الشقيق ولا تحب بالاخت للاب اذا
 صار مع عصبه مع البنت او بنت الابن خلاص ابيه وانه اعلم **ثم العلم الشقيق بعد من**
تقدم اما غير اخيه فلتقدم جهته على جهته واما الجد فلتدرك ولاد لايه به **ثم العلم**
الاب لان الشقيق اقوي منه واما غيرهما فلما قلناه مع الشقيق **ثم الاب العلم الشقيق** لتدرك العلم
 ان لم يدل به وان اذ به فلتدرك ولانه الواسطه ووجه تقدم من قبل الاعام عليه ما قلناه
 مع الاعام **ثم ابن العلم من الاب** لعصبه بالنسبه لابن العلم الشقيق واما بالنسبه لغيره فكما في ابن
 الشقيق وهكذا يقال في كل من علم نازل فالأقرب يحب الأبعد فان استويا حب القوي لضعيف
 وكلهم الميت علم ابيه وعم جده وهكذا اولادهم ولا يرث اولاد جده مع اولاد جده اقرب منه
ثم المعق وكذا كان **او اني** بعد عصبه النسب للاجماع ولانه شبه بالنسبه والنسبه
 او في من النسبه فموجبه في الرتبة والنسبه في قوله عليه السلام والاولاد في كلهم الحب
 لا يباع ولا يوهب واللحم بالنسبه وسكون الخ الماهله اقرباها وبيع الام لغة اخرى
 فيها رواه ان في في الام في باب الولاء في الحديث الحسن يعني النسبه عن يعقوب
 يعني ابا يوسف الثاني عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ورواه
 ابن حبان في صحيحه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاثر و ابن خزيمة في صحيحه ايضا
 وقد قدما ان جهته موخره واستدل ابن الابن وغيره بما استدل به هو اني اطس قال
 قال صلى الله عليه وسلم الميراث للعصبه فان لم يكن عصبه فللأولاد قال الشيخ رحمه الله وهذا مرس
 لكن جيتد الاعتقاد به بالاجماع على العمل به ورواه البيهقي بعينه من طريق اخر
ثم عصبه المعق المراد عند الاطلاق وهو العصبه بالنسبه ما استدل به ان ثابته
 في الفوائد اخر الكتاب فابعد قال الشيخ رحمه الله فخرج قال ابن المنذر في الاثر
 اذا اعتنى الميراث عبد الله بدرا الحرب ثم ان عبده اسرقه مسلم واعتقه فقد ذكر
 بعض اصحابنا ان هذه المسئلة تحتل ثلثه اجوبه احدى ان الولاء للمعق الاول والثاني
 لثاني وبه قال اهل الرأي والثالث بينهما قال وهذا هو الاجوبه وبه اقول انتهى

الجمعيه

ابن سرائه

ابن سرائه من اصحابنا بالثاني انتهى وما جزم به ابن سرائه هو الذي ينبغي اعتقاده ويؤيد
 ما ذكره النووي رحمه الله في المناهج وغيره في استرقاق عبيت الذي اذا كان حربيا حيث
 قال بخلاف استرقاقه في الاصح وقال ث رضى الله عنه رحمه الله والثاني المنع ليل لا يطل حقه من
 الاول انتهى فاذ انما يبطل ولا الذي في الاول ولا الحربي والله اعلم **ثم بيت المال**
 على ما تقدم فابعد اخذت في الارث بالفرض والنقصيب ايها اقوي ثا قول ابن
 جزم الشيخ رحمه الله في شرح الاشبهيه بانه بالفرض اقوي بتقدمه ولعدم سقوطه بضيق الرثه
 والريبيدي في شرح الجبريه عكسه لانه يحق كل المال لان ذالفرض اما فرضه له العقبه
 ليل لا يقطعه القوي ولهذا كان اكثر من غيره له الاثا وكان اكثر من يرث بالنقصيب
 المذكور فاصل في الذكور النقصيب والاصل في الاثا الفرض بالنقصيب اقوي من
 الفرض لانه اصل في الاقوي وهذا هو الذي ينبغي اعتقاده والله اعلم ولما فرع من
 القسم الاول شخ في القسم الثاني فقال **والعصبه بغيره اربع البنت وبنت ابن**
والاخر الشقيق والاخت للاب ما كثر في الجميع **كل واحد** فاكثر يعصب **اخوها**
ما كثر فله مثلا حظا وكذا يعصب بنت الابن ابن عمها مطلقا وكذا ابن ابن ائزل
 منها اذا لم يكن لها شقيق الشقيق وتقدم كل في ذلك والجد قد يعصب كلامه الاختيبي
 وكما فرع من القسم الثاني شخ في القسم الثالث فقال **والعصبه مع غيره** اثنا وهما
الاخت والاخوات الابوين والاخت والاخوات للاب مع البنت ما كثر او
بنت الابن ما كثر او معها عند الجبره رضى الله عنهما لابن عباس رضي الله عنهما قال قال امام المؤمنين
 رحمه الله في الزنايه وقال عبد الله بن عباس سالت ابا عبد الله ع عن بنت الابن عصبه بل فذهب
 ان الفاضل من الاولاد اولاد الابن يعصب الي عصبه وتسقط الاخت هكذا انقله الفرض
 والشيخ ابو بكر ولم أر اثبت منه في نقل ما ينقل سيما في كتب الترابيع انتهى هذا
 حيث لم يكن معها اخا معها فان كان ورثت مع تعصيب ما يعز مع الغير لانه
 اما فاضلا الي التعصيب مع الغير الضرورة لعدم تمكنها من حفظ نصيب ان تبالول
 بسبب فرض الاخت وبغير استقاطها ولا حاجب فمع الاخ للضرورة والاصل في ذلك
 ما روي عنه بل بن شريح قال سئل ابو موسى الاشعري رضي الله عنه عن بنت وبنت
 ابن واخت فقال للبنت النصيب والاخت النصيب واثنوا ابن معود فثبت يعقبي

الامام ابو العباس الفضل بن عبد الله بن الحسين
 رضي الله عنه قال قال الشيخ ابو جعفر
 الفاضل رحمه الله في كتابه في بيان
 عليه وهو مشهور في المصنفين
 وسكن ابن من المصنفين والله اعلم
 ثم من بلاد اذربيجان والله اعلم
 من طبقات ابن فقيه الاصفهاني رحمه الله

فاسيل بن سعد رضى الله عنه وأخبر يقول ان موسى فقال لقد ضللت اذا وما انا من
المستدينين لا قضيت فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس كحلته
الثلاثين وما بقي فلاخت فابنتا ابي موسى فاجزاه يقول بن سعد فقال لا تسألوني ما دام
هذا الخبر فيكم رواه البخاري والبيهقي وغيرهما كما جعل لها الباقي بعد فرض من البنات فاذن
ذلك ان الاخوات مع البنات عصبة وهو غريب كون ذات العرض عصبة من غير ذكر معها
وحكي فيه الاجماع الاماروي عن ابن عباس رضى الله عنهما كما تقدم انه لا ترث اخت مع بنت
بل الباقي للعصبة من اخ او حم ووافقه داود تمسكا بقوله تعالى ان امرءة همدان ليس له
ولد وله اخت فلها نصف ما ترك بشرط عدم الولد قلنا عدم الولد شرط في ميراث النصف
فرضا كما تقدم وتجويز ان تأخذ معه بالتعصيب كما ان جعل للاخ الميراث اذا لم يكن للاخت
ولد واذا كان لها بنت فانه يأخذ الباقي بالتعصيب ولما ادله ولها اجرة امرأته عنها خوف
الاطالة وحيث صارت الشقيقة عصبة مع البنات او بنت الابن فانها تأخذ للاخت والاخر
للأب وبني الاخوة ومن بعدهم من العصبات وحيث صارت الاخت للأب فذلك ما فيها
تحت بنى الاخوة مطلقا ومن بعدهم من العصبات وتقدم ولما منع من بيان العام
بات في شرح في احكامه فقال **وحكم العاصب** واحد اكان او متقددا يخرج ما
ان ياخذ ما بنت الفرع انما العصب بنفسي وعينه فواضح وانما يعرف ما مراد به
مع عصبة كعاصبتين اجتماعا والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم اخوات الفرع باهله
فما بقي فلا ولى رجل ذكر متفق عليه قال ايتم رحمه الله كان قلت هذا الحديث ينتهي
اشراط المذكورة في العصبه المسمى الباقي يخرج العصب بعينه ومع غيره قلت يدل على
المعنى واقعي وجاز ان يكون له عموم فيجوز بالحديث الدال على الاخوات مع البنات عصبات
وبما يدل على ان كل واحدة من البنات وبنات الابن والاخوات لابن اولاد عصبات
عصبة مع من ذكرنا من الذكور من بنى واجماع انتهى ما سبقه قال شيخنا
نا برة قال المتدري رحمه الله ما يرد وصف رجل يذكر في خبر الطحاوي التسمية على
وهو المذكورة التي هي سبب العصبية والزوج في الارث ولهذا جعل للذكر مثل
صحة الانثى قال والاولى هو الاقرب لانه لو كان المراد به الاخوة الاقرب لكان من البنات
لانه لا يدرى من هو الاقرب واحسن من ذلك ما قاله جماعة انه لما كان الرجل يطالب في مقابلة

ان

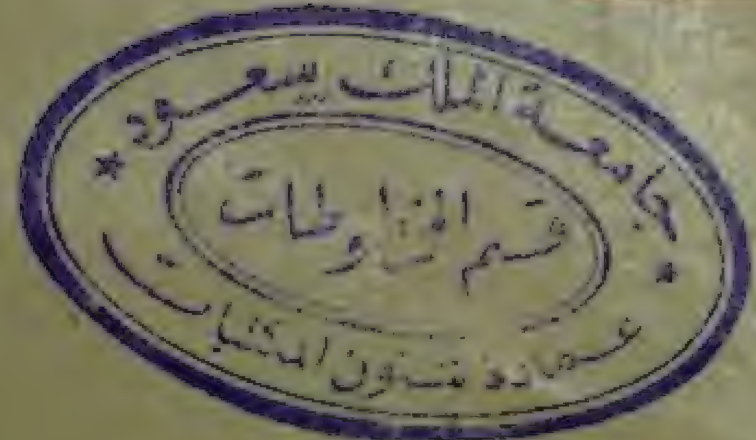
المرأة وفي مقابلة الصبي حات العصب لبيان انه في مقابلة المرأة انتهى والله اعلم
فان استقرت الفرع في الزكوة سقط وهذه قضية شرطية لا تستلزم الوقوع فلا يرد
الابن لكونه لا يسقط وهذا اذا قلنا انه عصبة كما هو الرابع وتقدم اما اذا قلنا ليس بعصبة
فواضح سقط هذا السؤال **الا الاخوة الاثنى في المذكره والاخت في غير الام في الذكر**
ومتساويان في فضل الجدة والاخوة فخص العصب بنفسي ياخذ جميع المال اذا انفرد
لاية ان امرءة همدان فدرت فيها الاخ جميع ما للاخت اذا لم يكن لها ولد وغير الاخ في ذلك
كما لا يخفى بالاجماع ولما كان من يرث بالفرع قد يرث بالتعصيب وبالعكس وكان منهم
من قد يجمع بينهما شريح في ذكر اقسام الورثة باعتبار ذلك فقال **فصل**
الورثة على اربعة اقسام منهم من يرث بالفرع وحده من الجدة التي سمي بها
وهو القسم الاول وهم سبعة الزوج والزوجة والاخ للام والاخت للام والجد
من قبل الام والجد من قبل الاب متقدم حكمهم ومنهم من يرث بالتعصيب
وحده من الجدة التي سمي بها وهو القسم الثاني وهم ثلاثة عشر صاحبهم كل
عصبة بنفسه غير الاب والجد فهم الاب وابنه والاخ الشقيق وابنه والاخ للاب
وابنه والعم الشقيق وابنه والعم للاب وابنه والعمن والمعتقة وبنت المال
وتقدم حكمهم بقا ومنهم من يرث بالفرع في حالة وبالتعصيب في حالة اخرى
ولا يجمع بينهما اي الفرع والتعصيب في حالة اخرى من الجدة التي سمي بها وهو
القسم الثالث وهي اربع البنات وبنات الابن والاخوات لابن اولاد
منهن ذوات النصف والثلاثين او الفرع عن الذكور ورث بالفرع وان
كان مع كل واحد منهن من يعصبها فترث بالتعصيب وتقدم كل واحد
ومنهم من يرث بالفرع تارة وبالتعصيب تارة ويجمع بينهما تارة من جهة
واحدة وهو القسم الرابع وهما الاب والجد وبني ذلك بقوله اذا انفرد كل
منها عن الفرع **والارث** الذكر والاثنى لصلب او ابن **ورث بالتعصيب**
فقط كقيمة العصب سواء كان معه صاحب فرع ام لا وفي الخالص خلاف
ذكر الشيخ رحمه الله في شرح الكفاية حتى ولو كان الخالص غير الفرع قد رددت
ولا تترك الاكدرية لان باب الجد والاخوة خارج عن التباس لدليل فلا تنزع عليه

والام

وما وقع لك من المحلى رحمه الله حيث قال في شرح المنهاج في تصوير استقراق الفروض خطب العاصم كزوج
وام وجد وعم والى النعم شئ من على احد التوأمين ان المجدح ذوي الفروض وان لم يكن فيهم فرع السرس
فرض وان بقي شئ اخره تعصيبا وصرح به في رساله ابن ابي زيد رحمه الله حيث قال فان لم يكن له ولد
ولا ولد ابن فرض الاب السرس واعطى من يرثه من اهل السرام سرامهم ثم كان له ما بنى انتهى وقد
قدما ان التعبد خلافه فان قلت كيف يجد عبارات اكثر الفرضيين انه حيث فضل عن الفروض قدر
السرس او دون السرس او لم يفضل شي فرض الاب او وجد السرس وظاهر هذا الاطلاق هو بعد ما قاله
المجلى قلت هذه العبارة محمولة عما اذا كان في اهل الفرض احد من اناك المذبح يدل على سوابق
كلامهم ولو اصرح عند التمثيل لم يخلوه الا بمال فيه انشئ من الفروع بل لا يمكن ان يعمد بوجوده خرج
عن ذلك الا ان قال ان رح المحلى رحمه الله وهي على الفروع وهي الاكد ربه ايضا اذا كان بدل العم
اخت **وان كان من كل من الاب والجد ابن ابن ابن رث بالفرع فقط وهو السرس**
كما تقدم وما حملت عليه عباراتهم من التقييد في رث الاب والجد بالفرض مع ذوي الفروض
بان يكون فيهم شئ من اناك الفروع صرح به للمصنف رحمه الله حيث قال **وان كان من كل من**
الاب والجد شئ من البنات او بنت الابن او بنتها ولم يفضل عن فرع من السلسله اكثر من السرس
اما بان لا يفضل شي كسنتين وزوج وابوين او يكون بدل الاب جد او فضل دون اعم السرس
كهم غير الام او فضل قدر السرس كسنتين وابوين او يكون بدل الاب جد **فرض له** اي كل
منها **السرس** واعلم ان اخيه اليه ايضا كما فرض له مع الابن وابنه فلا يرث بالتعصيب على
هذه الصور الخس لعدم مقتضيه حتى لو كان مع الجد اخوة في الصور الثلاث الاخيرة فلا يرث
لاستقراق الفروض كما ياتي في فضل الجد والاخره **وان فصل من الفروض في السلسله التي فيها شئ**
من البنات او بنت الابن او بنتها اكثر من السرس كبت واب او جد **فله** اي كل من السرس
فرض الاطلاق الاية **والباقي تعصيب** لغير الحق العرايع ابن بن وجمع الاب بين الفرض والتعصيب
لاطلاق فيه عندنا كما اتفق كلام الرافعي والسوي رحمهم الله وغيرهما بل نقل ابن تيمية الاتفاق
عليه ونقل بعضهم فيه خلافا من بعض الصحابة واما ما دفع خلافه في ذلك الا ان ربه اليه
مع ما ينبغي عليه وحاصل ما اقول بعد اكثر الفرضيين انه لا يرث الاب الا مع الفروع **فرض له** ذكر
كان او انى وان كان الفروع انى وفضل شي عن الفروض الذي منها سدة اخذ تعصيبا وما
عدا ذلك فارتبه بالتعصيب ولو مع اصحاب الفروض وهذا هو الظاهر من الاية الكريمة وكلام المصنف

اولا

اولا واحدا يرث اليه والجد اذا لم يكن مع الاخره كذلك قياس عليه وما وقع لكثير من الصنفين ما
نقل ذلك فاما سهر او شئ من احد التوأمين فابعد ان الاول يمين بالتسم الرابع الام يمين
رواية عند الامام احمد بن حنبل رحمه الله وذلك انه اذا لم يكن لولده اب لكونه من ذنا او ضيف ليعان
مغنة انها تعصيب فان لم تكن ففصبتها عصبته فلو ضلت المغني لثا ففقط كان لا الثلث فرضا والثلث
عصوبه وانه اعلم الناس به فجمع في الشخص جهتا تعصيب كما بين هذا ابن عزم فيرث باقواها
والا فوري معلوم من ترتيب العصبات فالارث في هذه بالبنوة لا بالبنوة للعم وقد جتمع فيه جهتا
فرض ولا يكون ذلك الا في النكح المحجوز لانت حرمه نكاح المحرم اولى وطى المسلمين بالبنه
ميزت باقواها فان كان لو قدر اجتماعها في شخص لورث معا فالذهب عندنا كما لا شك فيه انه
يرث باقواها كما قلنا لا بها لانها يمين يورث بكل منهما فرض عندنا ان يورث باقواها
عند الاجتماع كما لا خلاف لا يورث والى ابن ابي ريث بها جميعا لانها يمين يورث بكل منهما عند
الانفراد فاذا اجتمعا لم يقط احداهما الاخر كما بين عم هو اخ لام وهو منسوب الامام ابي حنيفة والامام
احمد رحمه الله وحكاها ابن الصباغ عن ابن مسنيج وقال ابن البان وهو من اكابر اصحابنا وعلمه
ابن ابي عمرو في الاستقراء وحكي بعضهم خلاف فيه فقولنا ان الشئ وليس بعينه فقد حكى
انها روايتان عن زيد انتهى وجوبهما استدلالا بجان الارث بالفرض والتعصيب مجتمعين
معهم وكما في الاب مع البنت خلاف الفرضين ولك في رحاء كما قال الشيخ رحمه الله فيهما
منظر مطويع في الام ثم اعلم ان الارث بالزوجية فلا عبرة به لان نكاح المحرم لا يترحم
عليه لو تزنا فغوا ايضا اذا تقرر ذلك فالقوة باحد او وثلاثة الاول ان يحجب احدها الاخرى
ما حاجبه اقوي والارث بها فقط بالاتفاق كما هي جده كان يطأ جوي امه متلك ولدا ففي
امه وام ابيه فترث بالامومة لا بالحد وده اتفاق النبي ان تكون احدها لا تحجب خلاف
الاخرى كما هي اخت من اب كاف يطأ بنته متلكة فلها الاول ام ان فيه واختها من يها
فترث بالامومة دون الاختية لان الام لا تحجب خلاص الاخت وقيل ترث بالاختية لان البنية
الاخت اكثر من ماتت الكبرى عن الصغرى فهي بنتها واختها لا يبرأ فترث بالبنتية دون الاختية
وقد مثل بذلك جماعة لا اجتماع حصتي فرض منهن ابا رزقي في توضيحه قال الشيخ وهو سحونج
فيه تعليل الطائفة انتهى بقتال شيخنا فينا وهي ما هي قال لا اجتماع حصتي فرض وتعصيب
كما مثل به النووي رحمه الله وغيره على ان هذا قد اعترضوا ايضا بان الاخت لا يبرأ



تكون عصبة او كان معها بنت وهما هي نفس البنت وفي جملتها معهم نفسها نظرنا في هذا
 الاعتراض قال الشيخ ونقل عن القاضي الحلي عن القفال الا انه لا يرد في ذلك وظاهره ان
 خليل المالك رحمه الله في مختصر حيث قال وورث ذوو فرضين بالقوي كما في ابنت اخ
 انتهى ان يكون مراد هذه السيرة تكون اختا ببدليل قرنها بام هي اخت اذا لا يتصور الا ان
 تكون الاخت فيها اب فبما فيها ما تقدم ويكفي على بعد ان يكون مراد ان تكون الاخت من ام
 كان يبا محوي امه فقلد بنتا ثم يموت عنها ابني بنته واخته من امه تكون من امثلة اجتماع
 الفرضين بلا ترادف وترث فيها بالبنت دون الاختية لام اتفاقا اذ هي من امثلة الحالة الاولى
 ان اب ان تكون احدها اقل ج من الاخرى كجدة ام هي اخت لاب كان يبا بنته
 فقلد بنتا ثم يبا بنتا بنتا ثم يموت الصغرى عن العلي بعد موت الوصي والاب يموت
 ام امها واختا من ابها فترث بخلو وده دون الاختية لان ام الام تحجبها الام والاخت تحجبها
 جما عمو وقيل ترث بالاختية لان نصيب الاخت اكثر ذكره ابراهيم اللذان فيها واجري في نظيرتها
 المستند من كلامه ان رايه للرافعي رحمه الله واذا كانت التعزيم محيرة ورثت بالصغيرة كان موت
 الصغرى في هذا المثال عن الوصي والعلية ترث الوصي بالامومة الثلث والعلية بالاختية
 النصيب ويلقبها بيقال خلف اما وجرة مؤثرت الام الثلث والجرة النصيب او خلفت
 لاب مؤثرت احدهما النصيب والاخرى الثلث لو ورث شخص مع من ادبي به وليس ولد ام فلو
 حجب النصيب والتعزيم مع ام ترث اصلا كان يكون معها اخ شقيق كان كان للمجوي
 من ان يترث من اخ من ان ترث المائنة عنه وعنهما فهو اخوها شقيقا والوصي امها
 واختا من ابها والعلية جدتها واختا من ابها فلو وصي السدس بالامومة لوجود القدر من
 الاخوة غيرهما فان اخوتها في حق نفسها لا تؤثر فلذا اعطيناها في التي قبلها الثلث والاخ
 الشقيق الباقي والاشي للعلية لان كلام الجعفي محجب اما الجدودة بام واما الاختية لاب
 ببا شقيق وقد يجمع في الشخص جعت فرض وتصيب كما في عم هو اخ لام فترث بها لان قد
 عهدنا الارث بالفرض والتصيب معاني الاب والجد تقدم وهذا حيث لا مانع لاحد فان
 كان لاحدها مانع كان يكون في هذا المثال بنت فلا يرث باخوة الام وكل لو كان مع زوج هو
 معتق اخت لاب فلا شيء له بالمعتق لا تغرق العزوف ومن فروع هذا الباب ما لو خلف
 ابني عم احدها اخ لام فنفس ابني عمه في النسب على ان للذي هو اخ لام السدس والباقي بينهما

لم يرث به

اعمالا

اعمالا الجعفيين ما تقدم ونص في الولا في ابني عم المعتق واحدها اخوة لانه ان الجميع الذي
 هو اخ لام والاشي للاخر والاصحاب فيها طريقتان احدهما في كل منهما تولان بالمثل والآخر
 احدهما من جهة الاخ للام في صورتين فباخذ الجميع فيها والاشي لا يرث فيها بل لم يبا
 الاولى بالسدس والباقي بينهما وفي الثانية المال بينهما واضح الطريقتين القطع بالنص في كل
 منهما والعرق ان الاخ للام يرث في النسب ما يمكن ان يعطى فرضه ويجعل الباقي بينهما الاستوا
 في العصبية وفي الولا لا يمكن ان يرث بالفرضية فقرابة الام معطلة فاستقلت بفرضية
 فترثت حصصهم من يبا ما خذ الجميع كما ان الشقيق لا لم ياخذ باخوة الام شيئا
 ترثت بها عصبية فحجب الاخ للاب فان لم يكن الارث بها لوجود حاجب لاحد كما
 ورثت بالاشي فقط كما في عم احدها اخ لام مع زوج وام فلو زوج النصف وللأم الثلث
 وللأخ للام السدس والاشي له بسيرة العم كما لا يخفى للاختلاف العزوف وكلها مع بنت
 فلها النصف والباقي بينهما في الملاح لان اخوة الام لا سقطت صارت كأنها لم تكن فترثت
 بسيرة العم على السوا والاشي وهو جواب ابن الحداد والقوي عند الشيخ علي ع ان الباقي
 للذي هو اخ لام لان اخوة الام لا لم ياخذ بها ترثت بها عصبية كما لا يخفى وللأخ
 للاب وكل في سيرة الولا التي نص عليها واجيب بان قرابة الام في الشقيق لا تغرض بها
 فترثت بها كما في سيرة الولا في ميت كان يترث لها ما كان في الفرض من تحجبها
 اعتبارها فقرابة الام في الشقيق والولا معطلة ابتداء خلاف هذه وحاصله العرق بين العظم
 ابتداء والعظم حاجب وانما لم يترث القرابة الام في الشقيق لان اخوة الاب والام بين
 من جهة واحدة وهي الاخوة بخلاف الاخوة والعزوف فانها بين من جهتين مختلفتين
 ترث احدهما بالفرض والاخرى بالتصيب سفردتين فكلما جتمعتين والله اعلم ولما
 انبى الكلام على الارث بالفرض والتصيب سرع في اصول السائل فبما لا يصلح وان كان الاول
 تناخير الكلام عليها الى ان ياتي بها مع التصحيح كما فعل الشيخ رحمه الله فقال **مسألة**
اصول السائل المستحق عليها اذا كان فيها فرض **مسألة** والمختلف فيها ان سياتي من
 والامول جمع اصل وهي في اللغة ما يبنى عليه غيره ومناسبة المصطلح عليها هرة فان
 تصحيح السائل وقسمه للركن وسائر الاعمال تبني عليه اما اذا انحصر الورثة عصبية فقد
 زوهم اصل المصطلح مع فرض كلة كمراتين ان كان فيهم اشئ وهذا في النسب اما في

الاول ان استوفى الاستحقاق فعدد رؤسهم ولو كان فيهم اثني اصيل وان اختلفا بين
 فخرج كسورهم اصيلها في اثنين او معتقدين مستويين ذكرين او اثنين او مختلفين اصيلها
 من اثنين وفي اثنين وثلثين او ثلثة معتقدين اثني لها النصف وذكره الثلث واخر
 له اصدس اصيلها ستة فيها لكل ذكر من الاولي اثنان ولكل بنت واحد ولذا ان النصف
 في الثانية ثلاثة ولذي الثلث اثنان ولذي اصدس واحد اذا تقرر ذلك فلنرجع الى كلامه
 فنقول **اثنان وثلاثة واربع وستة وسبعة واثنا عشر واربعه وعشرون** بين المبعة
 ثم ذكر المختلف فيه فقال **زاد المحققون** ومنهم امام الحرمين والمتولي والنووي وقال بان
 الراجح الجاري على القواعد لان العمل به اخصر ونقله الاثنا عشر مضمورا بعد ادي رحمه الله
 عن زهير بن ثابت رضي الله عنه في **باب الجدة والاخت اصيلين** **جزاين** زيادة على اسم
 مفترقا رتبها تسعة **وهما ثمانية عشر وستة وثلاثون** وسما في محلها وقال الجهور هما
 ثمانية من اصيل الستة وضعفها لان الغرابين موضوعا على النصف من المقدرة في الكتاب بالستة
 وثلث بايتي لم يرد فيها فاما في صحيح الامام فيل واجبة المحققون بما يؤخذ ما ذكره المصنف في
 تقديم اصل المسئلة فاعلم مقتضاها في ما اذا كان فيها فرض او فرض كما اقتصر في العدة
 على ذلك لانه كما قلنا في تحقيق العبارة من حد صاحب مانع لاصول المايل التي تخص فيها الاثر
 بالاعتصاف بقوله **واصل كل مسئلة فيها فرض فخرج من عدد** **يخرج منه فرضا** ان كان واحدا
 وهو الاثنان والثلثة والاربع والستة والثمانية **وفرضها** ان كان فيها فرضان فاكبر وهو واحد
 ما تقدم والاثنان عشر وضعفها والثمانية عشر وضعفها ما قال المحققون لما سقوا في كتاب
 الكسور ان يخرج الكسرا من عدد يخرج منه ذلك الكسرا فان اصل المسئلة ومخرج فرضها سين
 ومقتضى القواعد الحاسبية فيها اذا اجتمع كسرا مضاف للما في مع كسرا مضاف للجمله كما هنا وكما
 في الغرابين بزيادة ما ذكره المحققون كما بينت ذلك في شرح التحفة قل المتولي رحمه الله وانهم
 اتفقوا في زوج وابوين على ان اصيلها ستة ولو قامت من النصف ثلثا لثلاثين وتصح من
 ستة واقرة اربعة رضي الله عنهما نقل الاتفاق وهو الجاري على القواعد كما اشترط اليه كل طعن
 فيه اربع اربعة بنقل ابن ابي الدم عن بعضهم ان اصيلها اثنان قال السبكي رحمه الله والعوالب
 حصرها اي الاصول في السبعة ومزق بين مسئلة الزوج والاوين وبين ما هنا بان ثلث ما
 يستحق في تلك فرض اصيل للام خلافا في الحد وانما جعلت له لئلا يقع في الاصل فيه القصور

فلم ندفعه

فلم ندفعه في الاصول انتهى والعوالب ما قاله المحققون لانا ديت رابعين فرض المسئلة او فرضا
 فلا فرق في ذلك بين الفرضين الا على الشخص وما ثبت له لوجه ما اذا تقرر ذلك فاعلم ان الاصول
 اعتبارا من احدها ان ينظر في نوع الفرض انفراد او اجتماعا مع قطع النظر عن ما ضمنه وليس في
 فيه بهذا الاعتبار معايل وسماها اخرى في رسم اظهر قال الثاني ان ينظر فيه كذلك مع النظر
 اليه مع ما ضمنه ويسمى المتطور فيه بهذا الاعتبار حورا وكل منها محصور من اجل لاصول
 التسعة عايلهم وغير عايلهم تسعة وحسبون وصورها ترتيبا من ستايم وقد يتقصي الشيخ رتبة
 في شرح كتابه الجميع وذكر المصنف رحمه الله اكثر ما يل ويضمن الصور ونسبهم باقي المايل ان
 مع ما يغير من الصور لان استقصا جميعها مما يطول اذا تقرر ذلك **فكل مسئلة فيها فرض**
ونصف كزوج له النصف **واخت النصفه اولاب** لها النصف نصفها فاصلها من اثنين لان
 اقل عدد له نصف ونصف اثنان لتماثل محرمها كما تعرفه وتسمى هاتان بالفضيتين
 وبالبنيتين كما ساقى **او نصف وما بقى كبت** لها النصف **وله الباقي** وكانا نعلمه وفي
 بعينة الباب كل صاحب لاجب ذالفرض ولا يغير فرضه الذي فرض له في تلك المسئلة
فاصلها من اثنين لما ساقى ان اقل عدد له نصف صحيح اثنان لثلاثين مسئلة **فكل مسئلة**
فيها ثلث وما بقى كام **وم** لها الثلث **وله الباقي وكذا زوج لام** **وم** لها الثلث **وله الباقي** م
 فاصلها فيها من ثلاثة مخرج الثلث **او ثلثان وما بقى كاخوين** **لا بوجين** **وم** لها الثلثان **وله**
 الباقي فاصلها ثلاثة مقام الثلثين **او ثلثان وثلث كاخوين** **لا بوجين** **وم** لها الثلثان **وله**
 الثلث **ولا ولتين** **الثلثان** **فصلها من ثلاثة** لتماثل الامامين فلهذا الاصل ثلاث سائل
فكل سئل فيها اربع وما بقى كزوج **واين** **لاول** **الزوج** **والباقي للثاني** **وكذا زوجة** **وم** لها الزوج
وله الباقي فاصلها فيها من اربعة لانها تخرج الزوج **او نصف وربع وما بقى كبت** لها النصف
وزوج **له الزوج** **وم** **له الباقي** وكذا زوجة **واخت** **لغيرهم** **وم** **فاصلها من اربعة** لان مخرج النصف دخل
 في مخرج الزوج فيكفي بالاكبر كما ساقى **او ربع وثلث وما بقى كزوج** **لا بوجين** **وم**
لام **ثلث الباقي** **وللاب الباقي** وهذا هي احدي الغرابين وكذا زوجة **وجدة** **ومن الاخوان** **اكثر من**
مثلية **فاصلها من اربعة** لان الباقي من مخرج الزوج بعد التقاطع من ثلثة مخرج الثلث
 المضاف للباقي فلهذا الاصل ثلاث سائل **فكل مسئلة فيها اصدس وما بقى كزوج** **لام** **او**
اب **وم** **له اصدس** **وله الباقي** **وكام** **اقاب** **او جد** **كل واحد منهم له اصدس** **مع ابن**

اولا ابن له الباقي **وكام** واخوين **لابرين** اولاب لها السدس ولها الباقي **وكام** لام وم
 له الباقي بعد فرض الاول وهو السدس فاصلها من ستة مخرج السدس **او نصف وثلاث**
وما بقي كزوج له النصف **وام** لها الثلث **وعم** له الباقي **وكثقتهم** او اخت لاب لها النصف
واخوين لام لها الثلث **وعم** له الباقي فاصلها من ستة لتباين مخرجي الفرضين وفي بعض النسخ
 باستطاع وما بقي والتمثيل بالعم والا في ما وقع عليه اجل **او نصف وثلاث كزوج وثقتين**
 له النصف ولها الثلث فاصلها من ستة لما تقدم في التي قبلها وكان الاول في ما خيره مع
 التي بعده الي ما يل العول وسعيدها فيها ان ثلثا منه تقاسم **او نصف وثلاث وثلاثين**
كزوج له النصف **واخوين لام** لها الثلث **واخوين لاب** لها الثلثان فاصلها من ستة
 لتماثل مخرجي الاخوين ومباينة احدهما المخرج الاول **او نصف وسدس وما بقي كزوج**
وجده لام اولاب **وعم** له النصف ولجده السدس والباقي للعم وكنت اب اوجد لثنت
 وبنيت ابن **وعم** فاصلها من ستة لدخول مخرج الاول في مخرج الثاني **او ثلث وسدس**
وما بقي كام لا الثلث **واخ لام** له السدس **وعم** له الباقي **وكام** وولديها **وعم** فاصلها من ستة
 لثلاثة اخلا لمخرجين **او ثلثين وسدس** وما بقي **كثقتين** اولاب لها الثلثان **وام** لها السدس
وعم له الباقي وكثقتين او بنتي ابن مع اب اوجد فاصلها من ستة لاقفاه في التي قبلها **او**
نصف وثلاث ما بقي وما بقي ولها كما قال الشيخ رحمه الله صورة واحدة ذكرها بقوله **كزوج**
 له النصف **وابوين** للام ثلث الباقي وللاب الباقي كما تقدم وهي ثمانية الفرضين فاصلها
 من ستة لان الباقي من مخرج النصف بعد استناط بسيط وهو واحدة واحدة يباين مخرج الثلث
 المتناوئ الباقي واذا اضرب فيه حصل ما ذكر وزاد الشيخ اسمعيل ابن ابراهيم الحنفى الماردني
 لها صورة اخرى وهي زوج واحد وخوة قال الشيخ وانما اسقطها لانه لا يتعين لجد فيها
 ثلث الباقي لاستراية مع السدس انتهى وكل ميله فيها سدسان وما بقي فاصلها من ستة ومن
 صورها ابن وابوان ومنها ام واخ لام واخ لغيرها وكل ميله فيها نصف وثلث وسدس
 فاصلها من ستة ومن صورها زوج وام واخ لام ومنها شقيقة وام وولدها وكل ميله
 فيها سدسان ونصف ما بقي فاصلها من ستة ومن صورها بنت وابوان ومنها زوج وام
 واخ لام واخ لغيرها وكل ميله فيها ثلاثة اشدس ونصف فاصلها من ستة ومن صورها
 بنت وبنيت ابن وابوان ومنها ثلاث اخوات متفرقات وام وكل ميله فيها ثلثان وك

فاصلها

في مخرجي
 الباقي فاصلها
 من ستة

فاصلها من ستة ومن صورها بنت وابوان ومنها بنت ابن واحد وجدة لام فاصلها من ستة
 بغير عول احدى عشرة ذكرها منها ما لم يذكر ومن صورها تزويج ما بين قال الشيخ رحمه الله
 ما يليه بغير عول اثنا عشرة وصورها ما بينا وحشة وثلاثون واختر من عم الماردني الحنفى
 رحمه الله في استقاط الباقي عشر بغير عول والصواب ما قاله فان التي زادها هي ميله
 والسدس وما بقي بغير عول فاصلا ثانيا فثنته لذل وانه اعلم **وكل ميله فيها ثمن**
وما بقي كزوج لها الثمن **وبنت** او بنت ابن لها النصف **وعم** له الباقي فاصلها من ثمانية
 فلهذا الاصل سدسان **وكل ميله فيها ثلث ورابع** وما بقي **كزوج** لها الربع **وام** لها الثلث
وعم له الباقي **كزوج** واخوين لغيرهم وكما لو كان بدل الام ولدها فاصلها من ثمانية عشر
 لمباينة مخرجيها **او ثلثان ورابع** وما بقي **كزوج** له الربع **وبنتي** لها الثلثان **وعم** له
 الباقي **كزوج** واخوين لغيرهم **وعم** فاصلها من اثني عشر لما ذكر **او سدس ورابع** وما بقي **كزوج**
 لها الربع **وجده** ما كثر لها السدس **وعم** له الباقي **كزوج** وام وابن فاصلها من اثني عشر لثقتي
 المخرجين وكل ميله فيها ربع وسدسان وما بقي **كزوج** وابوين وابوين وسدس ونصف
 وما بقي **كزوج** وام وبنت وبنيت **وعم** اربع وسدس وثلث وما بقي **كزوج** وام وولديها **وعم**
 فاصلها من اثني عشر فلهذا الاصل بغير عول سدس ما يلي **وكل ميله فيها ثلثان وثمن**
وما بقي كزوج لها الثمن **وبنتي** او بنتي ابن لها الثلثان **وعم** له الباقي فاصلها من اربعة
 وعشرين لتباين المخرجين **او سدس وثلث** وما بقي **كزوج** لها الثمن **وجده** لها السدس
وابن له الباقي **كزوج** وابوين فاصلها من اربعة وعشرين لتوافق المخرجين وكل
 ميله فيها ثمن وسدسان وما بقي **كزوج** وابوين وابوين ونصف وسدس وما
 بقي **كزوج** وبنت وبنت ابن **وعم** اثنان وسدس وما بقي **كزوج** وبنتي او
 بنتي ابن وابوين وسدسان ونصف وما بقي **كزوج** وبنت وابوين فاصلها من
 اربعة وعشرين فلهذا الاصل بغير عول سدس ما يلي **وكل ميله فيها سدس وثلث**
ما بقي وما بقي **كام** واجدة لها السدس **وجده** له ثلث الباقي ما سياتي **وحشة اخ لاب**
 اولابوين لها الباقي فاصلها من ثمانية عشر على الاربع لان الباقي من مخرج السدس بعده لا
 ينقسم سبعة واحدة **وكل ميله فيها سدس ورابع** **وثلث ما بقي** وما بقي **كام** او جدة

في مخرجي

ما استدلت القاضي عبد الوهاب بان النبي صلى الله عليه وسلم قال اخذوا الفرائض باهلها الحديث فامر
 بالحق الفرائض باهلها ولم يخص بعضهم دون بعض فالتصاع المال لهم استوفى كل منهم ما
 له وان ما في المال من ذلك دخل النقص على الجميع لانهم اهل فرض وليس احد من باولي من صاحب
 فكان العقل بسبب ذلك واما الاجماع فلا بد ان كان منعقد قبل اظهر ابن عباس خلاف كراه
 حكاية المتولي وغيره وبديل عليه قول عطاء بن عباس رضي الله عنهما ان هذا لا يفتى عني عن
 شي ابي اخر ما تقدم قال الشيخ وهذا مبني على عدم اشتراط انتراض العسر في انعقاد الاجماع
 وقد استدلنا انه الرابع عند المحتجب انتهى وما تقدمت حكاية عن السطحي تمنع انعقاد
 الاجماع فان مذهب الجمهور ان نذرة المولى تمنع انعقاد الاجماع قال الشيخ لو استندت في
 السطحي الى نقل محبو لكان ذلك مؤثرا في المنع ومجرد احتمال ذلك وان كان ممكنا لا يثبت به
 دعوى في المنع على ان ما قاله السطحي قاله صاحب التتمه وذكر ما يصلح ان يكون جوابا فقال اوضح
 الصحابي عليه وما حاله فيه احد الا ابن عباس الا انه كان في ذلك الوقت صغيرا فلم يظهر له
 ثم انه اظهر خلاف بعد ذلك وقال ما نكل وانه اعلم انتهى لكن اجاب شيخنا بان خلاف
 انما يعتبر عند اظهاره او ان مثل هذا الاحتمال لا يقدح في الاجماع لعدم اتداه الى صريح
 واما قيل من انه كان صبي فلما بلغ خالف فليس صحيح لان المشهور انه بلغ قبل قبضه العقل انتهى
 واما الثاني فلا يصدق منه في منع في الوجوب فلو كانت التركة على جميعها فصبحت على قدر
 كالموت هكذا قال في المذهب وما ذكره من الثاني من عدم الدين فكله جاعل عن العباس رضي
 عنه قال لعمر رضي الله عنه يا امير المؤمنين ارايت لو مات رجل وترك ستة دراهم ورجل عليه ثلثة
 ولاخر اربعه كبت تصنع البيس تجعل المال سبعة اجزاء قال نعم فقال العباس هو ذاك هكذا حكمه
 في التتمه قال شيخنا في هذا وجه المثلث بالامارات اذا اظهر منها الزوجين الكاملة واما ادخل النقص
 على الاخوات والبنات لانهم قد ينتقلون للتصيب فكل من عاصب وبنات اولي باخذ الباقي من
 البنين والاخوة لانهم اقرب منهم ورد الاول لزوم كون النقص في زوج وبنات وابوين بين المال
 والبنات لان كلاهما ينتقل للتصيب مع انه قابل باحقاقه بالبنات والثاني بان البنين والاخوة
 عصبه والبنات والاخوات من ذوي الفروض وايضا ينقص عليه بالانقصه وتأتي انتهى
 وهي زوج وام واختان لام كان ابن عباس رضي الله عنهما لا يقول بالعول ولا يقول بحجب الام
 ما قبل من ثلاثة من الاخوة من ان اعطى الام الثلث لزم العول ونقص قول ان النقص ما قبل

ان قصم والزام

على من ينتقل للنقص به كما روي عنه لان ولد الام لا يحصى له وان اعطاهم السدس كما روي
 ايضا لزم جبراً ما قبل من ثلاثة ومن هذا ايضا لفتت عليه الامام ويمكن الجواب عنه بان
 روي عنه ان المتقدم من لا يحجب عن الارث والفرس قد تجب عنه فعليه تخلص من الامام
 لكن قال الامام المشهور في الرواية عنه لا يدرى النقص على ولد الام فعليه لا يخلص له من الام
 وقال الجزري اعطاه ولدي الام الباقي هو الاشبه بقياس قوله انتهى ووجه ذلك بعضهم بان
 اذا كان لا اقوي عنده من ينتقل من فرض الى فرض فذلك موجود في الزوج والام واما
 الاخره الام فيقول من فرض الى غير فرض فعليه تخلص من الامام اذا تقرر ذلك فترجع
 الى كلام المولى رحمه الله قوله **واعلم ان التتمه تقول** في اخر بيان لما يقول السطحي
 الاصول الثلاثة فالتتمه تقول اربع عولت على توالي الاعداد في عشرة في ثلاث عشرة سبعة
 تحتل على بيت وثمانين صورة فنقول **في سبعة** عشر سبعة في اربع سبعة في اربع سبعة في اربع
 نصف وثلثان **زوج واختين** او ابوين للزوج النصف وللأختين الثلثان فيكون
 من التتمه سبعة وهذه اول فريضه عالت بها قدما وهما ذكره الامام والشرطي والقاضي
 والعزالي والشيخون وقال صاحب المذهب في عملها المباهلة وصحة السككي قال لو افقت
 قول ابن عباس في المشاور عنه نصف ونصف وثلث والرواية عنه نصف ونصف وثلثين عن سبعة
 الاول فعملها وقعت معا انتهى وما قدما عن الامام والقاضي وعمرهما هو الظاهر واما
 قول ابن عباس في المشاور عنه نصف ونصف وثلث فيكون ذلك لا وقعت المباهلة
 ثانيا عند اظهار خلاف الثانيه نصف وثلث وسدس كالم وسقيته واخذت اب ولدي
 ام الثلثة نصفان وسدس كزوج وسقيته واخذت اب والابن ثلثان وثلث وسدس
 كالم واخذت الام واختين لغيرها **تقول في ثمانية** عشر ثلثان في ثلاث سبعة في اربع
 نصفان وثلث **زوج وام واختين** او ابوين للزوج النصف وللأخت الثلث وللأخت
 النصف ومجموعها من التتمه ثمانية وهذه اخر مذهب الجمهور وعنده ابن عباس رضي الله عنهما للزوج
 النصف وللأخت الثلث والباقي للأخت وعنده قول آخر للزوج النصف والباقي بين الام والا
 مع حقه فصح بالاخص من عشرة **رقت هذه الصورة** عند الجمهور **بالمباهلة** قول ابن
 المتقدم قال شيخنا في الثانيه ان الامام رحمه الله قد تخلص كل حاله ثلاث حجة في مثله
 ورد العاظم له يعني الشيخ رحمه الله بان الممنوع من كلام العراض انه لست لصورة مخصوص غيره

خت

ربيعان اربع مائيل الا ترى ربيع وسدسان رطلان كزوج وابنتين للزوج اربع وربع
 السدسان رطلان الثلثان ومجموعها منها ما ذكرنا ثلث ربيع وثلثان كزوجته مولد في ام
 واثنين ابوين اولاب الثلثان ربيع ونصف وثلثان اسداس كزوج وبنت ابوين
 الرابعم ربيع ونصف وثلثان وربع كزوج وولد ابوين اولاب ربيع وثلثان
 مثل ربيع وسدسان في مائيل الا ترى ربيع وثلثان ونصف وسدسان كزوج وولد ابوين
 ابوين واحد ابوين الثلثان ربيع وسدسان وثلثان كزوج وولد ابوين ربيع وثلثان
 واحد واحد واحد ابوين الثلثان ربيع وسدسان واحد واحد واحد ابوين الثلثان
 لكل واحد واحد واحد ابوين الثلثان ربيع وسدسان واحد واحد واحد ابوين الثلثان
 عشرة امرأة لكل امرأة منهن واحد من مائة عشرين عولها واذا كان في المتركه فيها سبعه
 دينا ركايا لكل امرأة منهن دينا فلهذا القيت بالقاب منها ما ذكرنا في ربيع وثلثان
المعبره ام الام والجدل وام الزوج باجم لان جميع من فيها ما ذكرنا في ربيع وثلثان
 نسبها الي سبعه عشر والد ساربه الصغري لانه يقا بها فيقال خلف سبع عشرة امرأة من اصف
 مختلفه وسبعه عشر دينا واذ رثت كل امرأة منهن دينا فيقال ايضا رجل خلف سبع
 عشرة امرأة من اصف مختلفه فترث ماله بالسويه فهي هذه وقد نظم بعضهم المعبره
 فقال
 قل لي قيم الفرائض واسأل ان سالت الشيخ والاحد
 مات بيت من سبع عشرة اشفي من وجوع شقي خزن الترائ
 اخذت هذه كما اخذت تلك عتار او درهما وانما ست
 الجواد
 قد فرمنا السؤال فها هي مفرقة الموروث والميراث
 خضت ثلث ترائه اخوات من ابيه ثانيا ورا
 ومن الام اربع حزن ثلثه ولزوجاته ذكر ثلثه
 ربح المال لا يربح فيه وفور عن ربحه اثلثه
 وله خدتان يا صاح ايضا حازنا السدس صاقتا وانا
 فاستوي القوم في الهام بولا كان في فرضهم وحازوا الترائ
 كل انبي لها من المال سهم وجري المال واخيرا ما الترائ

ام الارامل

البهائم الارامل
 البهائم الارامل
 البهائم الارامل

ولهم دينا ربيع صوري ايضا كذا غير مشهوره وهي اربع اطراف ابوين اولاب واحد
 لام اصلها من ثلثه وثمن من ستة مائيل فيها خلفت ست نسوة وست دنانير فترثت
 كل امرأة دينا واولادها صوري ثلثه الى ان لهم كبري وصافي ان شاء الله واعلم ان
الاربعة والعشرين تعدل عول واحد ابوين في سبع وعشرين مثل ثمنها في مائيلين
 مثل ثمنها في مائيلين عول واحد ابوين في سبع وعشرين مثل ثمنها في مائيلين
 وبنت ابوين واولادها ثلثه من ثلثه وسدسان كزوج وبنت ابوين
 الثمن والثلثان للابوين السدسان ومجموعها منها ما ذكرنا في ربيع وثلثان
بالسوي لان عي من ابوين طالب رضى عنه سليل عنها وهو على السبيل ما كوفه فقال رجا
 صار عنها سقا ومعنى في خطبة قال الشيخ رحمه الله واجري بعض طلبة البن ان سمع في البن
 بعض اب خذ يدكر ان صدر الخطبة التي سليل رضى عنه في الناي الحده الذي تحكم في
 فطما وتجرى كل نفس باسني واليه المعاد والرجي فيل حينها جاب بقوله صار عنها
 سقا ولكن لم اقف على ذلك في تصنيفي وما سمعته من غير هذا البني فانه اعلم شقي
 وتسمى ايضا بالخيله فله عول وتسمى ايضا بالخير ربيع وهذه عشر فوايد الاولى
 ما قدناه من انه لا يعول الا هذه الاصول الثلاثة وان عولها ما ذكره هو ما عليه
 الجمهور وفي بعض ما عد ذلك خلاف ما ما عدم عول الاثنين والاربعة والثلاثه
 ما جوا عليه واما الثلاثة فعلى قول معاذ من عدم حجب الام بالاحوات الخلف يقول
 ابوين ربيع كام واثنين لأم واثنين لغيرها فان لأم عنده الثلث في هذه فيلزم ما
 ذكرنا قال الشيخ رحمه الله قتل من بنه في ذلك من الفريسيين انتهى واما التي فتقول في
 احد عشر على هذا القول ايضا كما لو خلفت زوجا واثنين لأم واثنين لغيرها
 السدس ثلثه وللأختين لأم الثلثان اربع وللأختين لأم الثلثان اربع وللأختين لأم
 الثمن لانه لا يردها بالاحوات الخلف ويجوز هذه الاعداد احد عشر وان الاثني عشر
 ابوين سعة عشر على هذا القول ايضا كما لو خلفت زوجا واثنين لأم واثنين لغيرها
 ثلث لأم الثلث لا قلنا فيكون مجموع العول من اثني عشر سعة عشر واما الاربعه والعشرون
 فتقول ما قل ابن سعد رضى عنه اب واحد ولا يبي كما لو كان من هذه الصوره
 سمع من ذكر ولد لابن لرق او قتل او كثر فعنه في احد الروايات الزوجه الثمن لانه

الشيخ

تجسها بالولد الممنوع وللام الحسد وللبنتي الام الثلث وللبنتي الاب الثلثان فلهي من اربعة
وعشرين وتقول في ما ذكره غيره رواية ثانية استقاها وللام وحسن ثالثة استقاها ولدي لا يورث
وعنه رواية استقاها ايضا في قول الجمهور وللام حصة الزوج فلهي من اثني عشر وتقول في سبعة
وعشرين حصة من دوايتان احدتهما ان الفاضل عن مروض الزوج والام ولد له ولدي لا يورث
تتبع من اربعة وعشرين والثانية ان الفاضل عن مروض الزوج والام بين الاخوات الاربع
عاشرة وانما من فقي من اثني عشر في رجب وتقدم مذهب معاذة رضى الله عنه فيها
من القول ستة عشر فلذا سميت مائة لان فيها ما فيه اقل وتسمى ثلاثين في سورة
عنهم اجمعين وتصور قول الثاني عشر في الاربع عشرة والاربع عشرة من خمسة وعشرين
وجم صنفين ذكره في باب الحجب وهو ما لو كان مع الاب حصة من حجب له وكان لام الام
نصف الحسد في وجه صنفين وعليه هل يرجع نصف الحسد الذي جرح له عنه له ولورث
كانها لم تكن قال الشيخ رحمه الله لم يرض لذكره ولا قرب الثاني وعليه بقول
الاشي عشر لاربعة عشر في زوج وبنتين مع الاب والجدتين وعول الاربع والعشرين
ما ذكره فيما لو كان بهل الزوج زوجة وانه احكام النكاح الثاني اذا اجتمع من
المسلم منها فان ساوتها سميت عادلة او نقصت عنها ثلثا فله اربعة اشرافا فاعليه
وهذا في غير ما قاله الحجاب العدة اما تام واما زائد واما ناقص وميزوا ذلك بما يعلم منه
من لم ملكة في العليين عدم توري القيمين فقد يكون ان فرض عليهم عادلا هذا التام
عائلا والراية فاعلم انهم ذلك ولا تغتر بما في هذه الاصول باعتبار القول وقبيلية
اقام قسم بقدر رتبة الثلثة وهو الثلثة وحدها وقسم لا يكون الا فاعلم ان الاربع
وضعت في الاصلان المختلف فيهما وقسم يكون عادلا في الاصلان والثلثة وقسم
يكون ناقصا وعائلا وهو الاثنا عشر وضعت فيهما ان فرض سواهما في تقسيم لا زما وعول الام
الثلثة اقام قسم لا ياتي منه الا فرد ابدا وهو الاثنان والثمانية والاشي عشر وضعت فيهما
لا ياتي منه الا زوج ابدا وهو اثنا عشر وضعت فيهما وقسم ياتي منه الزوج ثمة والزوجة
اخرى وهو الثلثة وضعت فيهما والاربعة وضعت فيهما والثلثة لا ياتي لاحد
من الزوجان الاربعه الاب والجد والزوج والاخ للام ويعاقب جميع اب الا المعتقة والعلم
ان سبعة اربعة لا يورث من اللام الثلث في سبيل القول الا في خمس الاكديبه واوكديبه

سما

الضيقين

وهو

سما احد الزوجين واخت من الابوين او من الاب وانه اعلم ان سبيل كل
كل سبيل عايله لا بد ان يكون فيها احد الزوجين الا في سنت سبيل وهي ام او جد
ام واختان من الابوين او من الاب او منهنما واعلم ان سبيل اب وامه سبيل
باعتبار الكوة والامومة في البيت ثلاثة اقام قسم لا يكون فيه البيت الا ذكر وهو الثلثة
والاشي عشر اذا عالت لثلاثة عشر والاربعة والعشرون مطلقا والستة والثلاثون
وقسم لا يكون فيه البيت الا اثني وهو عول السبعة عشر وقسم يجوز فيه الامان وهو
ما عدا ذلك وانه اعلم ان سبيل اب بجمه كل فرض في يران جامع غيره الا ان
جامع الثلث لانه فرض الزوج مع الفرض والفرع يرد صاحب الثلث الحسد في مقتضى
البنت وما احسن قول المحمدي رحمه الله في ذلك وذلك وثمن لا يحد لان من لا
ولا جامع رجلا فله ان اجتمع الزوجين في فرضيه فتعذر مع الاربع وكفيل هذا
سما الشيخ رحمه الله في بيت واحد حيث قال وانتم في البراء لا جامع ثلثا والفرع
وانه اعلم ان سبيل ان مئة كل واحد من الزوجين الستة عشر اجتمعا مع مثله
الاثنين والسدس ثلث في الضيقين وكما قد ساه من اجتمع سدس ثلث في السدس
وانه اعلم ان سبيل ان سبعة هذه الاصول منها ما لا يكون الا مع بقية الفرض
وهو الاثنا عشر والثمانية عشر وضعت فيهما وسما ما قد ينفرد فيه الفرض وهو بقية
الستة واجتمعا فله الاصول باعتبار ما تشتمل عليه من الفروض ختم اقام قسم يشتمل
على فرضين ابدا لا يزيد ولا ينقص وهو الثمانية عشر وقسم يشتمل على ثلاثة ابدا وهو
الستة والثلاثون وقسم يشتمل على فرضين من ربع فرضين اخرى وهو الاثنان والثلثة
والاربعة والثمانية وقسم يشتمل على خمسة فرضين فادونها في واحد وهو الستة وقسم
يشتمل على خمسة فرضين فادونها في اثنين وهو الاثنان عشر وضعت فيهما وانه اعلم
ان سبيل العاشر تقدم ان القول يلزمه النقص في الاصلان اذا قيل عن قدر
ما نقص القول لكل واحد فله ثلاث اعتبارات لانه اما ان يراد به الى النصب
عائلا واما ان يراد به اليه غير عائلا واما ان يراد به اليه المال وفيه طرق اعلم ان كل
عدد ينقسم على السبيل عايله وغير عايله فلكان ما قسمه على كل حال يخرج جزءا منها
ما ضرب لمن سبيل عنه حصته من كل حال في جزئها ينظر نصيبه في الحالين

انظر قول وهو الثمانية عشر
فانه قوله يقسم لا يكون فيه
البيت الا اثني وهو عول
لغير السبعة ينافيه

وغير واقع

فخذ الفضل بينهما وانه الى احد هاجب السؤال بكون الجواب لا اعتبار من الاولين وان
نسب الى العدد المركب كذا الجواب بالاعتبار الثالث فليزوج واقتبس الاب اصله سنة
وتقول لثلاثة سبعة فاقبل عدد ينقسم على ستة وسبعة اثنان واربعون للثلاثة فان قسمته
على السبعة خرج حصة لها ستة اضع الستة خرج حصة لها سبعة فليسيت عما نقص الزوج
فاضرب حصته ثلاثة في سبعة يحصل احد وعشرون في حصته كما علمه وان ضربها في ستة
يحصل ثمانية عشر فهي حصته عايله فالفضل بينهما ثلاثة هي ما نقصه العول فان سلبت
عما نقصه العول من حصته الكا علمه ثانيا لا احد وعشرين تكون سبعة فقل نقصه العول
سبع حصته الكا علمه لولا العول وان سلبت عما نقصه ثانيا طمعه العايله ثانيا ثمانية
تكون سبعة فقل نقصه العول سدس حصته التي حصلت بيده بيقضي العول وان سلبت
عما نقصه العول بالنسبة للمال فانه للاثنتين اربعين تكون نقصه سبع فقل نقصه العول
نصف سبع المال وكذا تعمل في كل من الاثنين فيكون ما نقص لكل سبعة لكما علمه او
سدس للعايله او ثلث سبع المال فليكن ان النسبة للمال تختلف بحسب الورثة وانما التقصيص
عائلا وغير عائلا فلا تختلف والله اعلم **فصل في احكام الجدة** الصحيح وان
علا وهو الذي لم يدخل نسبه للبيت النكح وهو المراد عند الاطلاق وهو حقيقة في
اجد الاله في محاربي غيره والجد في الاصل قيل هو من جدت التي اذا قطعت كانت
ينقطع عنده نسب الاب الاله في ثم بعد ذلك يسمى كل من الابا جدا قال الشيخ رحمه الله وفيه
بعد لا يخفى قال ويثبت ان ينسب لهذا المأخذ معنى قريب وهو ان الاب كان طرفا من
الولد من قبل فلما ولد الولد خرج ابوه عن ان يكون طرفا وصار هو الطرف فلما قطع
ابوه عن ذلك وجد سمي جدا اي محرودا وتختلف عبر ذلك والله اعلم انتهى **والاخر**
سكون الجاه كسر الهمزة على المشهور وحكي في شرح الفصح ضمها عن صاحب المبرز وانه
يكسر على اخوان واخوان بكسر الهمزة والفتح وضما وانه قال الجيد الكسر وانه يقال القوة
بضم الهمزة والفتح مع شدة الواو انتهى وقال الزحري في كتاب المجاهدة ان اخوة
غير تكسر لانه بل اسم جمع قال الشيخ رحمه الله والاشهر في واحد اخ بالفتح وحكي عن
جماعة منهم ابن مالك في التسهيل اخ بالتشديد وعن بعضهم اخ بفتح الهمزة وسكون
الحاء كالفلس واخ بكسر الهمزة وكسر و يقال في تشبيه واحد اخوان بغيرين الحوا فان

يختص

يختص الى وتشديدها واخوان سكون الى مع فتح الهمزة وكسرها وانه اعلم انتهى
وقوله **من الابوين ومن الاب** ذكرنا وان كان اي لاسن الام لانهم محبون به ولا اولاد
الاخوة لما تقدم في العصبية والمقصود في هذا الباب حكم معهم محبة في لانه قد بين
حكم منفرد عنهم وحكمهم منفردين عنه وقبل الخوض في كلامه لا بد من الكلام م
باجتصاص رفيا جري فيهم من الكلام والخلاف بين الصحابة فمن بعدهم رضي الله عنهم
او كما يجمع كاصله فنقول هذا الباب خطير جدا ومن ثم كانت الصحابة رضي الله
يتوقون الكلام فيه جدا جبرواكم على فتم الجبرواكم على ان قال الدارقطني لا ينبغي
رفعه وانما هو عن عمر او عن عائشة الى سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه
قد كرم وعنه رضي الله عنه من سن ان يقتل جرائم جهنم فليقتل بين الجد والاخوة
وعنه عمر بن الخطاب جمع جريته وهي الاصل قاله في الصحيح وانها به وعن ابن مسعود
سلونا عن عذكم وانكروا من الجد لاجل انهم ولا يثبت وعنه سعيد بن المسيب ان عمر
سال النبي صلى الله عليه وسلم عن قسم الجد فقال اني الاظن قوت قبل ان تعلم قال
سعيد فمات عمر ولم يعلم وقال عبيدة السلماني اني لا حفظ عن عمر ما به تقية في
الجد فقال له وهذا مع المألف ولما طعن ابو لولة واشرف على الموت قال لاني انضو
عني ثلاثة الاقول في الكلاله في والاقول في الجد ولا تختلف عليكم احد لو علم
ان في رث الجد والاخوة خلافا فذهب الجمهور ومنهم اطلق الثلاثة عمر وعثمان وع
ومنهم زبدي بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهما لا يقطون به وبذلك قال الشعبي
وابن ابي ليلى والمغيرة والضبي والطح بن صالح وهشام بن بشر وضرار بن خزيمة
وابن سيرة واهل المدينة واهل الشام وسفيان الثوري رضي الله عنهم ان في رث
البيه مالت واحمد بن حنبل وابو يوسف ومحمد وابن عبيد واكثر اصحابنا رضي الله عنهم
وقال الامام ابو بكر الصديق رضي الله عنه وابن عباس وابن الزبير وعائشة وعفاة
ابن الصامت واتي بن كعب ومعاذ بن جبل وابو الدرداء وابو موسى الاشجعي
وعمران بن الحصين وعمار بن ياسر وجابر بن عبد الله وابو الطفيل رضي الله عنهم
ان الجد يسقطهم كالأب وبه قال عطاء وطاوس وقتادة وعيسى البتي وجابر بن
واطس النخعي وسعيد بن جبير وابن سيرين وعبد الله بن عبد الله بن عثمان بن

رضي الله عنهم

فقال **اعلم ان اخد والاخوة من احد الصنفين بدليل ما سبقت** اذ انهم يسمون
فرع من فرع الام وبينهم بقوله **من نكح اخوة** ذكرنا انما هو **كل من**
 حتى يعصب انما هم اخوة في اخوة منى **ثلاث** جميع المال فيكون الباقي لهم
 اما المتاع فلهما الاصل في جعلهم في درجة واما الثلث فلان الام واخذ اذا اجتمعوا وليس
 معها غيرها فلهما مثلا ما لها والاخوة لا ينفقون الام من السدس فلا ينفقون من ضعفه
 ولان الاخوة لا ينفقون الاخوة للام من الثلث فبما لا ينفقون الاخذ لانه ينفقون ثم ذكر
 صابغا لمعرفة الاخذ ليجدوا اني ان الاخوة اما ان يكونوا مثلي اخدا او اقل او اكثر
 سببا حكم الاقل بقوله **ما نكح سبعة خير له ان كان معه من الاخوة والاخوات اقل**
من سبعة بان يكونوا مثلا ومضاه في ذلك **وذلك في خمس صور وهي جد**
واخت له سهران ولها سهم من ثلاثة **جد واختان** له سهران ولها سهمان من
 اربعة **جد واخ** لكل منهما سهم من اثنين **جد واخ واخت** له سهران ولها سهمان
 ولاخت سهم من خمسة فالتقسيم احظ في الجميع اذ بها حصة في الاول ثلثا المال
 وفي الثانية والاربعة النصف وفي الثالثة والاربعون في كل صورة
 منها اكثر من الثلث والطريق في معرفة التفاوت لو انت وفي باب الكسرين ان
 تاخذ مقام يعرفه وتنفق منه الكسرين فيظهر التفاوت او غيرم ويعرف قد رتبنا
 بان شئ الفضل بين بعض الكسرين من المقام المذكور ففي الثلث والاحد من المقام
 الجامع لها خمسة عشر للباقي ثلثه خمسة وخمسة وهي اكثر من الخمسة بواحد واذا
 سببه من المقام كان ثلث خمس فهو قد رتبنا وتبين حكم الاكثر بقوله **ويغرض**
الثلث او ازادوا اي الاخوة **مع سبعة ولا تخمس صورة** لان الزيادة غير مضمرة
 واقلا ذكرنا فقط ما ذكره بقوله **جد وثلاثة اخوة** فلو قسمهم لاقده الربع فالثلث
 اكثر منه بفرقة واحدة فقط ما ذكره بقوله **واخت واختان** فلو قسمهم لاقده
 سبعة المال فالثلث اكثر منه بثلث مع فرقة وفي حكمة قوله يغرض مخرج منه بانه
 حيث استحق الثلث يكون زفما وهو ما صرح به الشيخ رحمه الله في شرح الكفاية وقال
 ابن ارفعه وهو ظاهر من الام لكن ظاهر كلام الغزالي والرافعي انه يأخذه بالتعصيب
 قال السبكي رحمه الله وهو عندي اقرب بل قد اقول به في قولهم انه يغرض له الثلث

و هو سبعة له سهمان
 وهو سبعة له سهمان

اذ انقسم

اذ انقسم المتاع سهم علم وانهم في زوا في العباد واولا قبل بالعرض لاخذت الاخوان الاربع ما كثر
 الثلث بالعرض لعدم تعصبيه لها بالزوجة بالعرض ولا يغرض من ان كان ثم ذو عرض فالحاصل ان مع اللزج
 عصبة لكن في كل حال على قدر العرض لانه لا يغرض له مع خلافت الا في الاكثر ربه قال وقد نص في كلام الشيخ
 نقلا عن بعضهم ان جمهور اصحابنا على التعصيب وهو الذي اعيل اليه انتهى والاوي ما جرى عليه السلف
 تنق الشيخ رحمه الله وهو ظاهر عبادات اكثر الغرضيين وحل السبكي لها في التخي خلاف الظاهر من عدم
 الثلث فرضا له مع الغرض المقدره بينه وبين الغرض المذكور لكن دليله قوي وقوله لا يغرض لربع الاخت
 الا في الاكثر ربه عكس التعقيب المشهور بانه لا يغرض للاخت معه الا في الاكثر ربه وسبب حكم الثلثين بقوله
ويستوي اي الجدة **والجد** **ثلاث** جميع المال **انما اذا كانوا في الاخوة** **مثلية** فحينئذ هل يعبر به بالثلث
 او بالتساوي والفقهاء في قولهم ثلاثة ذكرها ابو عبد الله محمد السبكي في شرحه لفرع الامام ابي القاسم
 الخري ويظهر اثر الخلاف في الوصية فخر بعد الغرض وفي انما حصل قال الشيخ رحمه الله ولا يخفى ما
 في هذه الخلاف من الغرابة والضعف ولم اره لاحد من اصحابنا نفسه استحسن التعقيب بالثلث انتهى
 وانما استحسنوا ذلك لانه السهل كما لا يخفى وورد به الغرض في حق من له ولادة وهي الام دون
 القيام قبيل ولانه متى امكن الاخوة بالعرض فهو اولي ومقتضاها ان الغرض وهو يوجب ما تقدم **ويغرض**
في ثلاث صور الاولى **جد واختان** انما قسمها ثلثا انما قسمها ثلثا انما قسمها ثلثا **جد واخ واخت**
 انما قسمها ثلثا انما قسمها ثلثا انما قسمها ثلثا **جد واخ واختان** انما قسمها ثلثا انما قسمها ثلثا
 بينهم كذا في الثلاث تستوي المقام مع الثلث ثم شئ بكما لا يخفى وهي ما اذا كان معهم
 صاحب فرض بقوله **وان كان معهم** اي الجدة والاخوة **صاحب فرض** من الام والجدة **ويغرض**
 والبيت وبيت الابن **فلهما** الجدة باعترافها بما يفيض عن العرض وجدة او جدما اولاد اي صاحب
 العرض باعتبار الفضل بعد ذلك **او بعد احوال** الى الال **الاول** ان يتفرق الغرض **جميع المال**
 ولا يتصور ذلك الا في احوال **كزوج وبنين وام وجد واخ** فلهما الربع والبيتين الثلث
 والام السدس ومجموعها من اثنين عشر لانه عشرة متفرقة الغرض قبل اعتبار الجدة **ويغرض**
السدس **عند احوال** اي في عشرة **ويغرض** **الاخ** لا يتعصب له يبق له في الحال الثاني ان
 يغرض عن الغرض **من السدس** **بنين وزوج وجد واخ** فلهما الثلث والبيتين الثلث والام السدس
 الربع ومجموعها من اثنين عشر **ويغرض** **واحد** فهو نصف سدس **يعول** **للجد**
يتام السدس وهو نصف سدس في ثلاثة عشر وظاهر كلامه ان ما عات به هو نصف حصته

حيث

الجرح وحده وليس كذلك فان الذي عالت به لا يخص بوارث دون **ويعتبر الاخ** لاسر الخال
الثالث ان يفضل عن الزوجين السدس في دفع الميراث كما صرح به النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله
 تعالى **ما ترك من ثمن** يعني ما ترك من ثمنه لا ما ترك من ثمنه بالعرض بل ما ترك من ثمنه بالعرض وهو
 متاع انتهى لكن قال الشيخ في شرحه كاشفة الظاهر انه بالعرض انتهى والوجه الاول بل لا ياتي في كلامه
 حيث في المصلي من البات او بات الابن وان لم يكن شي منهن فوجه ما تقدم وقد كررنا في باب
 العصبية ان باب الجرح والاخوة يخالف غير **ويستطاع الاخ** لاسر كزوج وام **وجده** **والاخ** في الاكدر
 اذا كان بدل الاخ اخت فجميع حصتي الام والزوج حصة من ستة مئة واحدة من السدس فيعطاه
 الجرح ويقتطع الاخ وكنتي وام وجده واخ ولو مثل به لكان اولى لما سذكروا لو كان بدل الاخ في
 هذه اخت لم يفرص لها كما فرض في الاكدر لانه لا يمكن الفرص لها في صورة فيها شيء من البات
 لانه ان لم تعصب بالجد كانت عصبته مع من في وقت الاكدرية ولو كان موضع **الاخ في هذه**
الاحوال الثلاثة اخت واخوة انما في اكثر الواجبات **واخوه** **واخوات** كذلك **ستطاع كل واحد**
الاخت في الاكدرية في مئة مئة من هذا الحكم كما استنتج من غيره لكن لو كان بدل الاخ
 اخوان كما او كان فكثر في شأن الخال الثالث لم يقطعو العقد الام لبي السدس فالاولي التمثيل
 بما قدمه الخال **الرابع ان يفضل عن الزوجين اكثر من السدس** فليجوز **الامور الثلاثة** وان رضي
 بالانقص فارق ما لو عصب مثله ما خذ منه متقد ما حيث جيز المال بين المثل وقيمة
 ما صار اليه حتى لو اراد المثل اخذ غير الاخذ فله ذلك لان الارث في شيء فلا يزول الملك
 عن الزايد بمجرد الاختيار بخلاف العصب وايضا ما خيرا راجد في ملكه واختا والمالك في بدل
 ملكه هكذا في شرح من في مائة مائة في الحقيقة ليست هذه نظير ذلك لان الثالث هو الجرح
 وتم التخيير انتهى وجعل في المطلب نظيره ما قال ولعل الفرق ان الاول هذا داخل في الاكدرية
 لكن لغيره في العدم ولعمدة خلافه في العصب انتهى وما رفق به في شرح من في مائة مائة نظير ابي
 فان عدم الفرص لا يقتضي ذلك وبين الامور الثلاثة بقوله **من سدد جميع المال** لان الاولاد
 لا ينفقونه عنه فالأخوة اولى ولان له ولاده فحينئذ لا ينفق عنه ومن **ثالث ابي** في ما عاين الام
 في العزوين لان لكل منهما ولاده ولانهم لو لم يكن ثم ذوف من اخذ ذلك المال فاذ استحق قدر
 الفرص اخذ ذلك الباقي ولم تعطه الثلث لانه لا يفرقه بالاخوة ومن **الثاني** كان له واثم
 لهم ونزول مائة الاخ اذا تقرر ذلك فاعلم انه يتصور في هذه الامور الثلاثة سبعة احوال لانه

كفاية
 كان

اما انما يكون

اما ان يكون واحد من الثلاثة اخط او استوي القاسم والسدس وهي ثلث الباقي او هو
 والا او الثلاثة وحيث استوي امران او الثلاثة في باقي في التغير ما تقدم **في زوجتين وجده**
واخ فكثر **سدد جميع المال** جيز له من القاسم وثلث الباقي لان الباقي فيها بعد الفرص خمسة
 من اربعة وعشرين ثلثا واحدا وثلثان وحصة منها ان قاسم الاخ ثلثان ونصف سدس
 الجميع وهو اربعة اخط منها فباخره ويفضل واحد للاخ فكثر **في ام واحد وعشرة اخوة** او
 ما في وي خمس اخوات فكثر **ثالث الباقي جيز له** من السدس والقاسم لانه الباقي بعد فرض
 الام وهو ثلاثة ثلثا ثمانية عشر احد الاصلين الخمسة فيها خمسة عشر ثلثا خمسة هي اكثر من ثمانية
 فيه عشرة اخوة اذ يحصل بها له سهم واحد واربعة اجزاء من احد عشر جزءا من سهم ومن سدد
 الجميع اذ هو ثلاثة ثلثا ومثل بعشر ليعلم الباقي منقسما عليهم فلكل واحد غير ذلك ما يزيد عليه
 كان الحكم كذلك **في جده وجدة** **واخ** **الثاني** جيز له من ثلث الباقي ومن السدس لان الباقي
 بعد فرض الجدة وهو واحد من ستة حصة فيخذه بالقاسم ثلثان ونصف وذلك اكثر من
 السدس اذ هو واحد ومن ثلث الباقي اذ هو واحد ثلثان فيخرج من اثني عشر مئة بنتين
 وجده واخ استوي القاسم والسدس وفي ام وجده واخوين استوي القاسم وثلث الباقي
 وفي زوج وجده وثلاثة اخوة يستوي ثلث الباقي والسدس وفي زوج وجده واخوين
 استوي الامور الثلاثة فاسد بان الاول في القاسم لمعرفة الاخذ مع ذوي الفرص ان
 تنظر في الفرص فاما ان يكون مضافا فادونه او قدر ثلثين او فوق النصف ودون الثلثين او
 فوق الثلثين في الاول ان كان الموجود من الاخوة والاخوات اقل من مثل الجدة فالثلاثة
 جيز له او اكثر من مثليه فثلث الباقي جيز له من القاسم وقدي ربي السدس او مثليه استوي
 القاسم وثلث الباقي وربات ثلث الثلثة وفي الثاني ان كان الموجود اخوات واحدة
 فالثلاثة جيزوا واخا واحدا سدد السدس او اكثر فاسد جيز وفي الثالث تكون القاسم
 جيز له في ثلث حدود وهي ان يكون مع اخ او اخوات او اخوان ومين زاد يكون السدس
 جيز له وفي الرابع استوي السدس مع القاسم اذ كان الفرص نصف وربها والقاسم
 اخا وفي ما عدا ذلك السدس جيز له اعلم **الثاني** ان فيه عدة ايل التي يتصور
 للميراث فيها القاسم خمسة وخمسون وذلك انه تقدم انه ان لم يكن ذوف من ينقصه ولم يبق
 اما جرح او مع ما واة الثلث في صورتهان فغيره اما ان لا يكون ذوف من او يكون الفرص

متاح

سدد

اوربا اوسدا وربعا او نصف فخره خمسة في ثمانية تبلغ اربعين ويتاسم ايضا بعد خروج الثلثين
 او النصف والسدس او النصف والثلث في ثلاث ما يلى وهي ان يكون معها اخ او اخت واختان
 فخره تسع من ضرب ثلاثة في ثلاثة وبتاسم بعد خروج الثلث او الثلث والربع اخ او اخت فخره
 اربع وبعد خروج النصف والربع اخ فخره اربع وحسبوا والى مسم والجنون الاكدرية
 ثم من هذه المايل ما يتختم فيه القاسم وذلك خمس وثلاثون وهي الجنس التي يكونون فيها دون
 سليه وليس معهم ذو فرض او يكون الفرض سدا فقط او ربعا فقط او نصف فقط او ربعا وسدا
 معا فخره خمس وعشرون من ضرب خمسة في خمسة ومع الاخت الواجب اذا كان الفرض ثلثين او
 نصف ولد سدا ومع الاخت او الاخ او الاختين اذا كان الفرض في الثلاث نصف وثلاث فخره خمس
 ومع الاخ او الاخت اذا كان الفرض في كل منهما ثلثا او ثلثا وربعا والخاصة والامور الاكدرية
 ومنها مات وي فيه القاسم ثلث الجميع وهي الثلاث التي يكونون فيها سليه وليس ثم ذو فرض
 ومنها مات وي فيه القاسم ثلث الباقي وهي الثلاث المذكورة اذا كان الفرض ربعا اوسدا
 او ربعا وسدا فمن تسع ومنها مات وي فيه القاسم سدس الجميع وهي ما اذا كان معها اخ او
 اختان والفرض ثلثين او نصف وسدا اذا كان معها اخ والفرض نصف او ربعا فخره خمس ومنها
 مات وي فيه الثلاثة وهي الثلاث التي يكونون فيها عدليه والفرض نصف او سدس واعلم وان كان
 من ما يلى القاسم سدا مشهورة ملقبه باخرق ذكرها ايضا مفدا ما لها والاكدرية على الزيد
 الاربع عكس ما فعل الاصل وقا يا وعد من الترتيب ومن الثلث ثمانية بعضها الى بعض وتقدم
 ما ينبغي تقديمه فقال **وكذلك للثلاثة سبعة خير الجدة في جد وام واخت الابن او اب لابن**
لعدم ما يرد هاعنه والباقي وهو ثلث المال بين الجد والاخت فقام له مثلا ما لها لانه اخذ
 من ثلث الباقي ومن سدس الجميع كما هو ظاهر وهذا قول زيد بن ثابت والجمهور فاصلا
 من ثلاثة الامم منها واحد يتي الشان على ثلاثة عدد روسها اذا الجد يراى بين يديها
 فتضرب الثلاثة في الثلاثة فتصير من ثلث الام ثلثها الثلاثة **والجد اربعة والاخت سبعة**
لان السبعة بينها اثلاثا على ما تقدم ذكره في امثال النصف به رضى الله عنهم فقام
اقول احدها **ابي بكر** وابن عباس رضى الله عنهم وهو ما ذهب اليه الامام ابو حنيفة
 للام الثلث والباقي للجد ولا يلى للاخت جريا عما عدا عن الباب عندهم فتصير من ثلاثة وان
 لعمر بن الخطاب رضى الله عنه رواه عنه الكوفي وسياق في خبره عن ابن مسعود وان ثلث

لعنان

لعنان بن عثمان رضى الله عنه الام الثلث والباقي بين الجد والاخت فتصير من ثلث الام ثلثها
 اثلاثا ولم يفسد الجدة الاخت قال الشيخ قال اللؤلؤي في كتابه بلخص ان عثمان رضى الله عنه لم يقل
 في غيرهما من الفرائض قال اللؤلؤي ان ارادته لم يات في سلك من الفرائض عنه قول مشهور
 انفراد به كجاءه في هذه فالذي قاله قريب وان ارادته لم يقص في غيرهما من الفرائض فقدم
 وهم لانه رضى الله عنه قضى للام ثلث الباقي في امرأة وابوين وقضى بالثلثين في امرأة
 وبان الجدة لثلاث مع ابنتها وعينة لثلاث وهذه عنه في هذه المسئلة لم يات الا من رواية الخفي
 والتبعي واما اهل المدينة فلا يعترفون عنه ولكنهم يرون ابن عمر وعثمان كانا يعطيان في الجدة
 بقضاء زيد بن ثابت وان زيد اكتب بذلك الى معاوية **والمرابع اهل** بن ابي طالب
 للام الثلث والاخت النصف والباقي للجد فجعل للاخت معه فرضا والباقي بعد الفرض
 له وهو مقتضى المذهب السني ثم تقدم فتصير من ستة والى من **زيد بن ثابت**
 الاضاري رضى الله عنه وبه قال الجمهور وان قضى رجلا سكا تقدم مع تقدمه في ثلث والباقي
 لعبد الله **ابن مسعود** رضى الله عنه في احدى الروايات للاخت النصف والباقي بين الام
 والجدة فتصير من ثلث الام من الام والجدة له ولادة على الميت وللأم ثلثة القرب وللجدة ثلثة
 المذكورة ما سوي فتصير من اربعة **والابن مسعود** رواية ثمانية فتصير باربعة الاقوال
 سبعة **كقول عمر** رضى الله عنه **للاخت النصف وللأم ثلث الباقي والباقي للجد** فتصير من
 ستة مقولها هذا كقولها في سبعة الزوج من الفرائض اذا كان بدل الاب جد ولاب
 مسعود رواية ثالثة فتصير باربعة الاقوال ثمانية للاخت النصف وللأم السدس والباقي
 للجد وهاتان الروايتان سوا في المعنى فلهذا لم يذكرها المصنف ولما ذكر المسئلة والاقوال
 فيها شريح في ذكرها فقال **وللهذا** اي لما تقدم فيها **ثقت** بالحق والبر
 والنفاد وبالملازمة من خرق اقوال الصحابة فيها اولان القاميل خرقها كثيرا
والثلاثة لان عثمان رضى الله عنه جعلها من اربعة كما تقدم وهي اخدي مربعة خمس
 والثمانية بنت وجدواخت فخره ثلث النصف والباقي بين الجد والاخت فتصير
 ثلثها من اربعة وعيد زيد بن ثابت لثلث النصف والباقي بين الجد والاخت فذكر
 مثل حظ الانثيين فتصير من ستة وهو مذهب الجمهور وعيد ابي بكر لثلث النصف
 والباقي للجد فخرها وتوصيها ونسبوا للاخت وهو مذهب الامام ابي حنيفة رضى الله عنه

الرواية

النهاية

من ثلث الام ثلثها ثلثها
 رضى الله عنه جعلها من

في
 في

وعند علي رضي الله عنه للبيت النصف والجد السدس والباقي للام والباقي للام
 من مربعة وام وجد واخ فعنده للزوج الرابع والام الثلث الباقي وهو الزوج الخامس
 بين الجد والام نصفين فتصح من اربعة وفيما اربعة اقوال اخر احدها قول علي بن زيد
 ومن تابعها للزوج الرابع والام الثلث والباقي بين الجد والاخ نصفين فتصح من اربعة
 والثاني قول ابي بكر بن عباس رضي الله عنهما ومن تابعهم للزوج الرابع والام الثلث والباقي
 للجد ونسقط الاخ فتصح من اثني عشر والثالث قول عمر بن ورواه عن ابن مسعود للزوج الرابع
 والام السدس والباقي بين الجد والاخ نصفين فتصح من اربعة عشر والزوج قول ابي بكر
 للزوج الرابع والام الثلث الباقي والباقي للجد فتصح من اربعة والزوج من مربعة وام
 وجد فتصح من اربعة والباقي بين الام والجد نصفين فتصح من اربعة وعن ابن مسعود
 رواه اخري للزوج النصف والام الثلث الباقي والباقي للجد فتصح من ستة ورواه الكوفيون
 عن عمر وهو قول ابي ثور ومذهب الجمهور رضي الله عنهم للزوج النصف والام الثلث الباقي
 للجد والباقي ستة من مربعة وام وجد فعنده كعمر رضي الله عنهما للزوج الرابع والام
 الثلث الباقي والباقي للجد فتصح من اربعة وعند الجمهور للزوج الرابع والام الثلث
 والباقي للجد فتصح من اثني عشر وروي عن ابن مسعود وعمر رضي الله عنهما قول اخر
 للزوج الرابع والام السدس والباقي للجد فتصح من اثني عشر وروي عنه ايضا للزوج الرابع
 والباقي بين الام والجد نصفين وعند الجمهور من مربعة وام وجد فتصح من اربعة
 الجمهور ومنهم ابن مسعود والبيت النصف والباقي بين الجد والاخ وقول علي للبيت النصف
 والجد السدس والباقي للاخ وعند مربعة سبعة فتصح من اربعة والباقي للجد فتصح من اربعة
 كما قدمنا ووجه ذلك ظاهر لانه وان في هاتين الجمهور فلم يثبت اليه واما مربعة اربعة
 زوجة وجد واخ وفيها على الصواب ثمانية اقوال احدها قول زيد الجمهور للزوج
 الرابع والباقي بين الجد والاخ ثلثا فتصح من اربعة والثاني قول ابي بكر رضي الله عنه للزوج
 الرابع والباقي للجد ونسقط الاخ والثالث قول علي بن مسعود للزوج الرابع والام الثلث
 النصف والباقي للجد وعن عمر مثله فتصح من اربعة فلذا سميت مربعة اربعة لانها
 تصح عند الجميع من اربعة **والخمس** لان منهم من يقول قضيتها خمسة من العشرة عثمان
 وزيد وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم قال الراعي رحمه الله كان لا تثبت الرواية عند

مربعة

عن عمر

عن عمر انتهى وقيل خمسة تنكحوا فيها في وقت واحد فخلت اقواله وقال الولي وسيت
 المحم لان الكوفيون يقولون قضيتها خمسة من اربعة رضي الله عنه في وقت واحد فخلت اقواله وقال الولي وسيت
 حكى هذا عن الشعبي ايضا **والسادس** والمثمنة كما قال الشيخ رحمه الله وقال شيخنا
 في شرح الكفاية هنا بعد رواية الروايات فيها فنعني ان روايات هي في الحقيقة سبع وان رجع
 معنا هالت ومن ثم لفت بالثمنة والسادس والسبع كما باقي اخ الكتاب مع الفاء اخر
 وتلقبه يعني الشيخ لها بالثمنة هو الخامل على عدي للروايات ثمانية والا فالتوم بعد وثمانية
 لا فرق وقال في اخره عند الكلام على المقربات ولم يرس لثمنها برغم انه انتهى **والعشر**
 نقض عثمان رضي الله عنه ما تقدم فيها **والعشر** لان الجاهل اعني فيها الشعبي
 حين ظفريه وعني عنه لما احاط فيها وقال فتصح فيها خمسة من العشرة كما تقدم نقله عن ابي
 فكلت القابا عشر القاب ولما كان من ثمانية القاب السبعة المسماة بالاكادريه ايضا
 ذكرها عنه ما عليها حكم الاخت ما تخرج الجد فقال **ولا يخرج من الاخت** ما ذكره **الخمس** ما تخرج
 الاخت من الاخت ما تخرج الجد فقال **ولا يخرج من الاخت** ما ذكره **الخمس** ما تخرج
 واخت ان المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وانه كان كذلك فالأخت مع امه اذ كان
 مع اخ فلا يفرض له من حصته وقولي بتنا لشيخنا ما تخرج الجد فقال **ولا يخرج من الاخت** ما ذكره **الخمس** ما تخرج
 ونقول وقول بعضهم في غير الانثيين كل ذلك لا يرد الزماني ما قبل المعادة عن
 ما قيل فيها على ما في **الاصح** **الاكادريه** حيث ثبت ان الاكادريه لا يردت على زيد مذهبنا
 الجد لانه لا يفرض للأخت معه ولا ينفصل بل تنقطع الأخت معه اذ لم يبق شيء ثم جمع الزماني
 فقسما على جهة التعصيب في وقت هذه الفتاوى هذا معنى تكديده مذهبنا قال الشيخ رحمه الله
 وينبغي ان تسمى على هذا المكدرة الاكادريه انتهى وقيل لان عبد الملك بن مروان طرعا على
 رجل من اكادريه فيها وقيل على رجل من اهل حمص يقال له الاكادري وقيل ان الجاهل
 انما هو ذلك الرجل وقيل لان امرئ من اكادريه ماتت وطفله وقيل ان الزوج كان اسمه
 اكادري وقيل لتكرار قول الصواب فيها لاختلافهم كما بين في وقيل لان الجد كدر على الاخت
 ميراثا وقيل لان رجلا يقال له اكادري انما هو ابن مسعود وابو عبد الملك قال الشيخ وهذا
 خلاف الجمهور واما نقلنا بالافرا فيوجد في كتب الاكادريه كان الجاهل والنصف في غيرها
 وحكا بعضهم عن الاكادريه لانهم قالوا ولم يرد ذلك منه انتهى وسيت بذلك كما قال الله

لان
البياتين

ليس في سائل الحديث يميز لهما فيها سواءا وصحبت بذلك لظهورها من غير الفروع
وهي زوج وام **وجوزواخت الابن اولاب اسما من ستم** لان فيها نصف للزوج ونصفا
متباينين وسطحها مائة **الزوج نصفها ثلاثة اسهم وللام سها** من مجموع ذلك خمسة
اسهم **بني سهم** هو قدر السهم **ياحق الجد فرضا** وصرح بذلك فيما تقدم واعاده هنا
هنا ما وليت عليه ما ذكره فلا **تخط الاث عند الجمهور** واولهم زيد بن ثابت رضي الله عنه
في شهر الروايات خمسة ومنهم ان في والدة واحد بن خنبل رضي الله عنه **بل يعرض لها**
النصف ثلاثة لانا تراث بالفرض نارة وبالنصف احدى حري فلما تقدم النصف انتقلت
الحبة الي فرضه انتقلت الي عرضها وهو النصف **وتقول اني سهم** لان مجموع الفروض فيها
كذلك **ثم يخرج الجد سهم اني ثلاثة الاث** **وتبين ان الاربع** **بالعصبة الاث** **ثلاثة**
لانا لو فازت به لفضلت على الجد ولا ليل لي ذلك كلني سائر صور الجد والاخره فخرج فرضه
الي فرضها ونسب المخرج منها على اربعة ارباعها بالعصبة رعاية لها بين وهذا امر لا يها
عصبة وان قالوا يميز لهما مع وهذا غاية ما توجب له المسألة واذا قلنا يقيسها ان الاربع
الاثنا فاربعة مع ثلاثة تبينها **فا ضرب ثلاثة** عدد الروس **في سهم** مبلغا بالعمل فهو
من الكسركا مربي **فخرج من سهم** **والسهم للزوج سهم** من ضرب ثلاثة حصته في ثلاثة
جزء السهم **وللام سهم** من ضرب اثنين فيها **والجد ثمانية** **وللاخت اربع** لان حصتها اربعة في
ثلاثة باثنين عشر تنقسم لثلاثة فيحصل لكل منها ما ذكره **فوائد** الاول في الخلاف الواقع
فيها ومحصله ان فيها خمسة اقول احد هاهنا تقدم من الجمهور وهو مذهب زيد في الرواية المشهورة
عنه ودوي عطفها جريا على قياس اصله لانا عصبة واذا فرض الجد السهم فقد انتقلت
الفروض فتنقطع كالاخ ودوي عن رواية زيد اعني قيسه بن ذويب ان زيد بن ثابت
لم يقل في الاكدرية والرواية المشهورة المعروفه رواية اهل المدينة عنه متصلا وهو ما تقدم من
الجمهور والقول الثاني قول لي بكروان عباس ومن تابعهما كما في حقيقه رحمهم الله **سقط الاث**
ما جده فالمسألة من ستة للزوج ثلاثة وللام سها ومن الجسد سهم والرواية الثانية عن زيد بن
هذا في استقاط الاث لاني المسقط فانه مختلف والقوله الثالث قول علي رضي الله عنه للزوج النصف
وللام الثلث **وللاخت النصف** وللجد السهم **فقول سهم** والقول الرابع قول عمر رضي الله عنه
وابن مسعود رضي الله عنه للزوج النصف وللام السهم **وللاخت النصف** وللجد السهم

الحمد لله

لما قال الشيخ قال ابن اللبان وعنها ايضا للام ثلث الباقي بعد فرض الزوج قلت
والمتدبر واحد انتهى والفضل الخامس قول ابي ثور للزوج النصف والام ثلث الباقي الباقي
للجد وهي ايضا من ستمقال ابي عبد الله القليل و هذا قول انزودة ابو ثور وهو
اقرب من قول من جعل الجدا ثانيا ان سئل الثاني في المعايه بها يعاها بها فيقال خلف
اربعة من الورثة اخذوا حدهم ثلث المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث الباقي الباقي
والرابع الباقي الجواب هذه الاكدره فان الزوج اخذ نصفه في ثلث المال والام ستة
هي ثلث الباقي اذ هو ثمانية عشر والاخت اربعة هي ثلث الباقي اذ هو ثمانية عشر
والجد ثمانية هي الباقي ويعاهاها ايضا فيقال خلف اربعة من الورثة اخذوا حدهم جزا من
المال والثاني نصف ذلك الجزو والثالث نصف الجزين والاربعة نصف الاجزاء الجواب
هي الاكدره والذي اخذ فيها الجز هو اخذ والذي اخذ نصفه الاخت فان الاربعه نصف الثمانية والذي
اخذ نصف الجزين الام فان الستة نصف الاثنين عشر مجموعها والذي اخذ نصف الاجزاء الزوج فان
الستة نصف الثمانية عشر مجموع الاجزاء الثلاثة اعني الثمانية والاربعة والستة ويعاهاها ايضا
فيقال جلي رات قدما فيقسمون ما لاقتالت لا تنجوا فان جلي ان ولدت ذكر فقط لم ير
او انثى فقط ورثت او ذكر او انثى او ذكرين او اثنتين لو اكنوز رثا ففرضوا الجواب هو لاء
القوم زوج وام وجد والجد زوجة الاب فان ولدت انثى ورثت وكانت للجد الاكدره
الثاني انثى في جمر زاركانها وهي اربع الزوج والام والجد والاخت الواحد ثمانية
كانت اولاب فلولم يكن فيها زوج فهي الخرقا وتقدمت ولولم يكن فيها ام للزوج النصف
والباقي بين الجد والاخت اثلاثا لان الخامسة فيها حظها ولولم يكن فيها جد كانت الباهله
وتقدمت ولولم يكن فيها اخت كانت احدي الفزاوين اذا كان بدل الاب جد وتقدم حكمها
وان للام الثلث كما ملاءمة الجمهور ولو كان بدل للاخت اخ فقط اذ لا فرض له يتقلب اليه
بخلاف الاخت وتلقب اذ ذلك بالعالي لان امراة من همدان ماتت وتركتهن وكان اسمها
العالية فنسب النسيبه اليها ذكر ذلك ابو عبد الله الوقي في العاليه ثلاثه مذهب احدها
ما تقدم وهو قول ابي بكر وشيخ وزيد وجمهور الفقهاء رضي الله عنهم والثاني ان للزوج النصف
والام ثلث الباقي والباقي للجد وهو قول ابي ثور قال الوقي رحمه الله جعل حكمها مع الجد حكمها
مع الاب في كل المواضع والثالث للزوج النصف والام السدس والباقي بين الجد والاخ نصفين

وهو قول ابن سعد قال ابو عبد الله وانما اعطاها السدس لانه لو اعطاها الثلث لفضلت
 على الجدة وهو لا يبيح تقصيرها عليه انتهى ولو كان بدلها اخوان لكان للام السدس ويتوي للجدة
 السدس والثامنة في الباقي فنص من اثني عشر وثلاث اخوات واخوان واخوات فأكبر
 تعين له السدس ويتوي واحد من سهم للاخوة قال شيخنا في كتاب البيضاوي في العايم العسوي
 ولو كان بدلها ثلاث اخوات فأكبر يتوي ان يعرض لهن ايضا بقدر الثامنة خلاف الاخوين انتهى
 ووجهه انه لو قسم لنقص عن السدس خلاف الاخوين والناظم يعني الشيخ حكى كلامه ثم قال ولم
 يظهر في نسخة واقول كلامهم لانه لا يجوز للاخت مع الجدة الا في الاكبر يعطى عدم حصة
 فلجدة فيها السدس وللأخوات الباقي انتهى ولو كان بدلها اخنثى مشكلا لكان الاسوي في حق الزوج والام
 انوثته وفي حق اخنثى والجدة ذكورتها وتصح من اربعة وخمسين لان انوثته من سبعة وعشرين وذكورتها
 من ستة وثلاثين بالثلاث واذا ضربت ثلث احداهما في الاخر حصل ما ذكرنا فيعطى الزوج ثمانية عشر
 والام اثني عشر والجدة تسعة ولا يعطى اخنثى شيئا ويوقف الباقي وهو خمسة عشر الى بيان او خنثى
 مشكلا لم تكن كذكره رجع الام الى السدس وحيد فلا تترك ذكورتها ولا انوثتها ولا اختلافها في حق
 غيرها فمفسد الاضطر في حق كل منها انوثته وذكرتها صاحبها والله اعلم ولو كان الكلاوي رحمه الله
 ذكر من السائل للفتيات الزيديات الاربع قبل اخنثى والاكبرية وكان ذكرها يحتاج الى ذكر حكم
 اجتماع الجدة مع القليل من الاخرة المسببة المعادة ذكر المصنف ذلك من زيادته وقوله ان ياتي من
 ذكر التواضع التي اهلها فقال **قلت** ما تقدم فيما اذا كان مع الجدة اولاد الابوين فقط اولاد الاب
 فقط فان وجد مع الجدة من اولاد الابوين **واولاد الاب جديا** ذكرنا من المصنفين اولادها
 منها او ذكرنا وانما منها او من احداهما او ذكرنا من احداهما وانما من الاخر **فالحكم سبقي**
 من انه اذا لم يكن معهم صاحب فرض للجدة جزا السدس من الثامنة كلخ ومن ثلث المال واذا
 كان معهم صاحب فرض وفضل بعد اكثر من السدس فليجز السدس من الثامنة وثلث الباقي
 وسدس الجميع فلذا قال **سواء وجد معهم صاحب فرض او فقد الا ان ولد الابوين بعد ون عي**
الجدة ولد الاب في الحاب لينتقص سهمهم نصيبه **فاذا اخذ الجدة نصيبه** عي ما تقدم **اخذ الباقي**
ولد الابوين ان كان ذكرا او اكثر وجزء او وحدهم او مع اثني او اثنا او كان اثنيين فأكبر لانه لا
 يتوي بعد ثلثيها وحصة الجدة والعرض ان كان شيئا او كان اثني واحد ولم يفضل عن نصيبها شيئا
وسقط له الاب لانه اما حصبة بنفسه او باخيه او معه فليس له الا ما فضل فاذا لم يفضل عن العرض

شيء فلا

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

او نحو

شيء فلا يخفى له فان فضل عن نصيبها وحصة الجدة والعرض ان كان شيئا كان لولد الاب كما
 سيصح به قريبا وانما عدا الاثني اولاد الاب على الجدة لانهم يتولون للجدة منزل ومترسهم
 معك واحدة فيدخلون معها في الثامنة ثم يتولون لاولاد الاب انهم لا يتولون معها وانما
 دخلهم في الثامنة لجدة الجدة فان خذ حقتا معكم كان لم يكن جده ولان الجدة ذو ولادة فحصة
 اخوان وارث وغيره كالام وانما لم يعده الجدة ولد الام على ولد الابوين لاختلاف الجدة قال
 الزمعي رحمه الله وادعي منه ان يقال ولد الاب المعهود على الجدة ليس يحرمهم ابد بل ياخذ
 قطا ما ينقسم له في بعض النصوص ولو عدا الجدة الاخ للام على الاخ لابوين كان محروما ابد
 هذا كله على مذهب زيد رضي الله عنه ومن وافقه واما مذهب الامام على بن ابي طالب رضي الله عنه
 ومذهب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فان الاثني لا يعيدون ولد الاب على الجدة وفي كيفية
 التوارث على مذهبها خلاف وكلام طويل اضربنا عنه خوف الاطالة وعلم من قولنا لينقص
 بسببهم ذلك كما لو كان اولاد الابوين مثلي الجدة او اكثر فلا معادة لانه لا يورث بها فلهذا اخرجت
 ما ييل المعادة في ثمان وسنتين وذلك لان ولد الابوين لا يورثون بكونهم زوجة ولا بكونهم
 خمسة اقسام شقيقة شقيق شقيقان شقيق وشقيقة ثلاث شقيقين واذ كان مع ولد
 الابوين في كل قسم من الاقسام المذكورة من ولد الاب من يكمل مثلي الجدة او دون من يكمل
 النصوص ثلاثة عشر لانه يتصور في القسم الاول من صور بان يكون مع الشقيقة اخت لـ
 اخ لـ لـ اخنثى لـ اخ واخت لـ لـ ثلاث اخوات لـ وفي كل من الثاني والثالث
 ثلاث صور بان يكون مع الشقيق او الشقيقين اخ او اخت او اخنثى لـ وفي كل من الرابع
 والخامس واحدة بان يكون مع الشقيق والشقيقة او الثلاث شقيقين اخت واخنثى لـ وفي
 ثلاث عشرة صورة لا يخلو اما ان يكون في كل منها مع الجدة ذو فرض او يكون ويكون
 العرض ربعا او سدسا اوها او ضفا فلهذا ختم احوال تنص في ثلاث عشرة جملة ختم
 وسنن واللائع الباقية هي ان يكون مع شقيقين واخت لـ والعرض ثلثين او ضفا وسدسا
 او ضفا فلهذا ختم ثمان وستون قال شيخنا رحمه الله وهذا ما عتبارا رسم العرض مع قطع النظر
 عن ميرته والا فزيد العدد على ذلك واورد الشيخ رحمه الله على الحصري في العدد المذكور ما ذكره
 الاستاذ ابو منصور الجعادي رحمه الله في ما ييل المعادة ما هو خارج عن العهد المذكور من
 ذلك جد واخ واخت لابوين واخ لـ لـ ومنها اخت لابوين وام واخوات لـ وجد ومنها اخت

لا يورث وارث الاب وجده وصفيته واجد وصفيته وارث الاب وما ذكره الرافعي في ما يلهو وهو
 شقيقه واخوان من الاب مضاعفا وتعيينه زيد وستاني واجاب الشيخ بان الزيادة على عبد
 اخ لا يجزى اليها في تنقيص الجدة فلا تكون مائة واما الصور المذكورة فاجاب المعاد به
 بعض الاباء بغير من لا يلدان ذلك ان الشقيق والشقيقة في الاولي لا تأتي معادتها للجدة نصف
 اخ من الاب والابا اخت واحدة للاب لان الموجود فيها اخ فاضطرابي المعاد به وكذلك
 الشقيقة في الثانية لا يمكنها معادتها اخ واحدة لان ذلك خلاف الموجود فيها ولا باخ ونصف
 اخ واما في الثالثة والرابعة فيمكن ان تقادح الشقيقة بثلاث اخوات وتحصل العوض واما
 سيلة الرافعي فمن قبيل الاولين لكن قوله مضاعفا لغيره من ذلك ان الحصر فيها ذكره
 صحيح وانه اعلم انتهى وتعيينه زيد من قبيل الاخيرين اذا تقرر ذلك فلنرجع الى كلام المؤلف
 رحمه الله فنقول قد مثل بعض صور المعاد به قوله **كذلك وادخ شقيق وادخ اب له المثلث**
 لان الشقيق اذا عده عليه ولد الاب صار امثليه فيستوي له المثلث والمساومة فغير بالثلث لانه
 الاحسن عند الفرضين **والباقي للشقيق** لانه لو لم يكن جده لاشتمل بالجميع فيقتل بالباقي
 بعد حظه **او جده من الابوين واخذت الاب الجدة الحان** لان المساومة فيها احظ من الثلث
 وعده رويهم فيه الجدة منها **الثان والباقي للشقيق** لما قد ساه وهاتان الميكان ما لا فرض فيه
 واما ما فيه فرض فانه ما ذكره بقوله **او ام وجده وادخ الابوين واخذت الاب الام السدس** كل هو
 ظاهر **وللجدة الباقي** لان المساومة احظ له **والشقيق الباقي** لما قد ساه ولاشي للاخت للاب
 فتصح من ستة وكذا لو كان الاخرى على العكس من ذلك لان الباقي بعد حصتي الام والجدة ثلاثين
 ستة هي قدر النصف فتأخذها الشقيقة ولاشي للاخ للاب **او زوجة وجده واخذت الابوين وادخ**
الاب للزوجتين والزوج الباقي لما تقرر **والشقيقة الباقي** لانه دون النصف فلاشي للاخ للاب
 لما قد ساه وتصح من عشرين للزوجتين خمسة وللجدة ستة وللشقيقة ثمانية **او زوجة وجده وشقيقة**
واخوين الاب وهذه مما تروى على حصر سبل المعاد به وجوابها ما قد ساه في نظرية **الزوجات**
الزوج وللجدة الثلث الباقي لما تقرر **والشقيقة الباقي** اذ هو النصف فلاشي للاخوين للاب
 قد ساه فتصح من اربعة لكل من الزوجين وللجدة سهم وللأخت سهمان ومصرح بقوله **فرض**
 لان هذه المسئلة من جملة ما ذكر في كشف الغوامص وشرح واختاره حيث قال اذا كان
 ثلث المال او ثلث الباقي احظ للجدة من المساومة من السدس وكان ولدا الابوين شقيقه واحدة

رفض

ومفضل نصف المال او اكثر ما يفر من الشقيقة النصف فتأخذ فرضا لان الجدة لما فرض
 لم يطلت حصصه الاخت الشقيقة بالجدة فتراجع الي فرضها وقال قال ابن اللبان ان في
 الصواب ان الاخت تأخذ النصف في هذه الحالة فرضا ونقله عنه الرافعي والنووي في الشرح
 والروضة وقرره وهذا وارد على قول الجمهور من الفقهاء والفرضيين لا يفر من الاخت مع الجدة
 الا في الاكدرية وظاهر عبارات الحنفية ان الاخت حيث اخذت النصف تأخذ فرضا
 سواء اخذ الجدة بالفرض او بالنسبة ثم بعد المايل التي تأخذ فيها بالفرض له قولها تحت هذا
 ايضا بطر وذكرا انها تشمل على صور كثيرة ثم قال بعد الفرض منها فهذا كله وارد على قولهم
 لا يفر من الاخت مع الجدة الا في الاكدرية ولم يفر من شبه عليه فاعتمد والاحسن ان يقال لا
 يقول للاخت مع الجدة الا في الاكدرية كما قاله العلامة عبد العزيز الاشعري في مقدمته
 او يقال لا يفر من الاخت مع الجدة في غير الفرضيين الا في الاكدرية كما قاله ابو عبد الله الوبي
 ومراده بالفرضيين لولاد الابوين واولاد الاب وانه اعلم انتهى وقد سبق الى هذا
 الشيخ رحمه الله باختصار ونقل ما نقله عن ابن اللبان واما قيد فرض الجدة بالثلث او
 الباقي ولم يعم كما علم الشيخ في نقل المسئلة عن ابن اللبان ان كل السدس الا لا يتصور ان
 يفر من السدس ويكون الباقي اي عن حصص الجدة والفرض مضاعفا كما قد مضى لانه لو كان
 الباقي كذلك مع باقي الفرض كان ثلث الباقي اذ كان احظ واما شيخنا فيقال
 في شرح الفصول الكبير في زوجة وام وشقيقة واخ للاب وجدة اخذت الشقيقة النصف
 وهو ربع وعشر ولا تزد عليه وهذا يدل على ان ما تأخذ من النصف بالتعصيب في هذه الصورة
 والا يزيد واعيل ومثله بالنقص الباقي للشقيقتين من الثلثين وقال في شرح الكفاية
 في جده وشقيقتين واخذت الاب له سهمان يعني من خمسة ولها الباقي وهو دون فرض
 ولا يزدان عليه كما لو اصرق فيها مائة وهذا كما قال السبكي رحمه الله يدل على ان ما يأخذ منه
 في هذه الصورة ربعا لعصوبة والا يزيد واعيل ثم قال في الشرحين المذكورين واللفظ
 لشرح الفصول ويؤيد قولهم لا يفر من الاخت مع الجدة الا في الاكدرية لكن ذلك معارض
 بان ما تأخذ من بعد تعصيب الجدة لو كان بالتعصيب لكانت اما عصبية بنفسها وهو باطل
 قطعا او غيرها فذلك لان والا لكان لها نصيبا ما لمعصبا او مع غيرها فذلك لان ايضا لما مر
 في تعريف العصبية مع الغير وايضا ما تأخذ من الشقيقة في المعاداة لو كان بالتعصيب فقط

او يقال لا يفر من الاخت مع الجدة
 الا في الاكدرية

ولد الاب بها وان كان الفاضل اكثر من النصف ولا يقابل به وبالجمله فهي مكسولة وقد خالف
 كونه عصبه بعينها ويقال هذا الباب على الف لغيره انتهى ويمكن الجواب عن الاستدلال
 بالمسئلة المتقدمة في شرح العنصر وعن المسئلة التي في شرح الكفاية التي نقل عن البكي ما تقدم
 فيها ما ينمايت ما ذكره المؤلف في شرح كسف الغوامض في قوله اذا كان ثلث المال الى اخره
 لكن لا ان تقول لو كان ما اخذ فيه ما ذكره فرضا لزم ان تاخذ معها الاثلاث الخلف من اوله
 الاب السدس ويقال ان اجمع اليه ولا يقابل به وبالجمله فهي مكسولة كما قال شيخنا
 بل الباب كله خارج عن التماس والله اعلم **ويختص ولد الاب في اصله** وتقدم هذا
 واعاده ليعتني منه قوله **الا اذا كان ولد الابوين شقيقا واحدا ونظير من هذا**
 وحصة الجد والعن من ان كان شي **فهو ولد الاب انتهى** وانما يتن مع الشقيقة
 الشقيقة لانه لا يبقى بعد ثلثها والجد والعن من ان كان شي كجد وشقيقين واخل الاب
 للجد الثلث ولها الباقي وهو قدر الثلثين وكجد وشقيقين واخت الاب له ثلثان ولها
 الباقي وهو دون الثلثين ثم ان السائل الذي سئل فيها لولد الاب شي من ثلث ما يملك لا كما عدها
 الشيخ ثانيا وان تبعته في شرح الفاضل لان النظر الى اسم العن لاني من ياخذه كما قدمناه
 وهي ان يكون مع الجد والشقيقة من اولاد الاب اخ او اختان او اخ واخت او ثلث
 اخوات ولا فرض في الجميع او يكون العن في الاخيرتين سدس فخذ ست واما الشيخ
 فنظر الى ان صاحب السدس اما ان يكون اما اوجدة اذا تقدم ذلك **في صورها** اي
 المعادة التي يبقى فيها لولد الاب شي **العن** وهي احدي الزيدات الاربع وتسمى شقيقة
 زيدا لانهما تنفع عنده من عشرة **وهي جد واخت شقيقة واخ لاب تنفع من عشرة**
 لان اصلها من حصة الجد سهان لان الفاضلة فيها احظ له من ثلث يبقى ثلاثة للاخت
 نصف الجميع سهان ونصف سهم يبقى للاخ نصف سهم فاذا ضرب مقام النصف وهو
 اثنان في الحصة حصل عشرة منها تنفع **للجد اربعة** هي حصة المال **ولاخت خمسة** هي حصة
والاخ سهم هو ان ظل بعد نصفها وحصة الجد هذا على مذهب زيد رضي الله عنه وعند
 علي رضي الله عنه للاخت النصف والباقي بين الجد والاخ لاب نصفين وعند ابن موهود
 للاخت النصف والباقي للجد وعند ابي بكر رضي الله عنه للجد الكل والاشي لها وهن المسئلة
 هي الاولى من السائل التي يبقى فيها لولد الاب شي وانما فيه منها هي التي ذكرها بقوله

رضي الله عنه

والعشرية

والعشرية وتسمى ايضا عشرية زيد وهي ثمانية الزيدات **وهي جد وشقيقة**
واختان الاب تنفع من عشرة لان اصلها من حصة كالتى قبلها لان الفاضلة فيها
 احظ للجد سهان يبقى ثلاثة اسهم فعلى مقتضى ما ذكره الاثلاث ابو موهود للاخت
 سهان ونصف وللأختين الاب نصف سهم لكل واحد ربع سهم ومقام النصف داخل
 الربع فاضرب اربعة في الحصة فتصبح من عشرة وعيا مقتضى ما ذكره الذي للاخت سهان
 ونصف فاضرب اثنين في الحصة اجل النصف يحصل عشرة للجد اربعة وللأخت النصف
 حصة ويبقى واحد للاختين الاب بينهما ماضية فاضرب اثنين عدددها في عشرة يحصل
 عشرون منها تنفع قال الشيخ رحمه الله وهذا **الجد ثمانية** هي حصة المال حاصل ضرب اثنين
 في اربعة على العمل الاول ووضرب اربعة من عشرة في اثنين على العمل الثاني **والشقيقة عشرة**
 هي نصف المال وهي اضافة من ضرب اثنين ونصف في اربعة على العمل الاول اربعة
 من عشرة في اثنين على العمل الثاني **والأختين الاب سهان** وهما الباقي بينهما كل واحد
 سهم هو حاصل ضرب الربع في اربعة على العمل الاول وهو حصة كل واحدة من اثنين
 الحاصل من ضرب واحد من عشرة في اثنين على العمل الثاني هذا على مذهب زيد رضي
 الله عنه وعند علي رضي الله عنه وابن موهود رمي بعنه للاخت الشقيقة النصف وللأختين من الاب
 السدس والباقي للجد فتصبح من اثني عشر للشقيقة ستة وتكمل ائت من الاب سهم والجد
 اربعة وعند ابي بكر رضي الله عنه للجد الكل والاشي للاخوات والثالثة ما يبقى فيه لولد
 الاب شي ان يكون مع الجد والشقيقة اخ واخت لاب فيسوي للجد الفاضلة والثلث
 فللمجد اثنان من ستة وللشقيقة ثلاثة للاخت من الاب اثنان وللأخت سهم واربعة
 منها ان يكون بدل الاخ والاخت ثلاث اخوات اب فمهي كالتى قبلها والفاصلة
 سها وبقي ثلثة اربيات هي المذكورة في قوله **ومن صورها عشرة زيد رضي الله عنه**
وهي ام وجد واخت شقيقة واخ لاب ولو كان بدل الاخ والاخت ثلاث
 اخوات كانت الاربسة او كان بدل الاخ الام حصة في صورتين كانتا تمام الثمانية
 على ما عدا الشيخ وسيت محقق زيد لما ذكره بقوله **تنفع بالاختصار من اربعة حصة**
 فان سكت طريق الاختصار ابتداء وهو الاحسن كما قال شيخنا ونقل عن

في تمام

رضي الله عنه

عشرية

المطلب انه متعين جعلت الجدة التي تاتيها من ثمانية عشر فاعلمت للام ثلاثة وللمجد
 خمسة وللثقة تسعة وللاولاد الاب ستم على ثلاثة بيانيها فحصل الثلاثة في ثمانية عشر ما ذكر
 وان سلك طريق البسط ثم الاختصار وهو الاب كما قال الشيخ في كتابه انه الاب بشتية
 مختصم جعلت الباقي بعد فرض الام بين الجدة والاختصار فاعلمت على ستة ما ذكره الفاضل
 الباقي ما يخصه ثمانية السنته وحاصل ضرب السنته في الستة اصلها ستة وثلاثون للام ستة وللمجد
 عشرة وللثقة ثمانية عشر كما هو معلوم والباقي وهو ثمان مائة ثمانية عشر عدد روس اولاد الاب
 واذ ضربت الثلاثة في الستة وثلاثين حصل مائة وثمانية للام ثمانية عشر وللمجد ثلاثون وللثقة
 اربعة وخمسون ولاخ الاب اربعة ولاخ الاب ثمان ولاخ الاب ثمان مائة ثمانية عشر فترجع
 السيد لي نصفه وكل نصف لي نصفه فترجع السيد لي اربعة وخمسين للام تسعة هي الحاصلة من
 ضرب ثلاثة من ثمانية عشر في ثلاثة على العمل الاول او نصف الثمانية عشر على ان ي
 من ضرب خمسة من ثمانية عشر في ثلاثة على الاول او هي نصف الثلاثة على الثاني **والثقة تسعة**
وعشر من ضرب تسعة من ثمانية عشر في ثلاثة على الاول او هي نصف الاربعة والخمسين
على الثاني ولولد الاب ثلاثة سهران للذكر وسهم للاثني من ضرب واحد من ثمانية عشر
في ثلاثة على الاول او هي نصف الستة مائة على الثاني وبها ياتي فيقال جلي رت
فتر ما يقتضون ما لا تقتات لا يقتضون ما في جلي ان تولدت ذكرا او انثى فقط لم يرث وان تولدت
معا ورثا فاجلي زوجة الاب والمقتضون الام والمجد والثقة ووجه ذلك لا يخفى وقال في
في معناه مغلزا **اي قصر الفرض في سائل** **عن امرأة جات لتقيم بخا دل**
فقال وكانوا يستقون ثمانية مائة ثمانية وخمسين على ما في حائل
فان كان انثى لم يرث منكم وان يكن ذكرا يحرم وما عنده فاضل
وان كان انثى كانت ذكرا في كل ثراث ماله فيه حائل
فما تواجوا باث فيا عن سواها **لغيره من الميراث كما دل**
فقال بحسب
سالت سوا الايكاد كحل **ومرثته ام وحدها وحده**
ومرثته ام وحدها وحده **لاصلية والجلي من الاب حائل**
وكان لولد الاب ثمانية مائة في ثراث ابنه وهي حائل

ضرب

جيم

تبارك

فكان جواب السؤال مطابقا
 وما كان ينبغي ان يكون
 فيقال

وما تقدم فهو على مذهب زيد رضي الله عنه وفي قول علي رضي الله عنه هي من سهم للام والرس والرس
 انصف ولغيره الرس والباقي بين الاخوة للاب على ثلاثة ففتح من ثمانية عشر وفي قول ابن سعد
 للام الرس وللأخت النصف والباقي للمجد والاشي للاخوة للاب ففتح من ستة وفي قول ابن جرير
 الباقي بعد فرض الام وحده للمجد ثم ذكر رابعة الزيديات فقال ومن هوها **تعيين زيد**
 لتنت بذلك لانه صح ما من تعيين وتقدم الجواب عن ذكرها في سائل المعادة **وهي ام**
راخت **تعيينه واخوان واخت لاب شمس** **تعيين** **لان اصلها من ثمانية عشر يخرج الرس**
ولذلك الباقي لا يخطبها للمجد للام ستم ثلاثة وللمجد خمسة وللثقة تسعة والباقي وهو واحد لا يفتح
على خمسة عدد روس اولاد الاب **ولو اضربت الخمسة في اصلها حلت ما ذكر للام خمسة حائل**
ضرب الثلاثة في الخمسة والمجد ثلث الباقي **بعد فرض الام** **وهو خمسة وعشرون** **وهي الحاصلة من**
ضرب الخمسة في الخمسة وللثقة خمسة واربعون **حاصل ضرب التسعة في الخمسة وذلك ان نصف**
الام **ولولد الاب خمسة** **حاصل ضرب الواحد في كل ذكر ثمان وللانثى ستم واحد وبها**
بافتيان رجل مات وخطب ثلاثة ذكور وثلاث اناث وخطب تسعين ديناراً فخذت احدى
الاناث ديناراً واحد والباقي تسعين ديناراً **والاوصية والجواب** **هذه هي تعيينه زيد وصاحبة ثلث**
الراحت للاب وقه القرضها بعضهم قال
لقد مات من ثراث رجلان سيد **وخطب ورثا من الناس احرارا**
رجالا وسوانا بعدون ستة **وقد خطب المقتضون تسعين ديناراً**
فمن ذلك ديناراً لغرة واحد **به قضت الحكم جهرا واسراراً**
وجوابه
سالت سوا الاي الزاين فاسع **هديت جواباً مؤثراً بكشف العارا**
ترث امه سد من المال كله **ولذلك الذي يبقى للمجد قد صار**
بهن لعمري اربعون صحبته **وبقي من المقدار خمسة ديناراً**
لزيد منها اربعون وخمسة **تعيينه لا تقطعون انكاراً**
وقد بقيت حتى لا اولاد عكلة **ساكنين لم يقضوا من المال او طارا**
فاربعة منها لزيد وعامر **وعرة قد حازت من المال ديناراً**
وهذا كله على مذهب زيد رضي الله عنه وعند لي كذا رضي الله عنه للام الرس والباقي للمجد

تعيينه زيد
 وفي قوله

والاشي للاخره وعند علي رضي الله عنه الام السدس والاشيعة النصف ولجسد السدس والباقي اولد
 الاب فاصلها من سنة وتصح من ثلاثين وعند ابن مسعود رضي الله عنه الام السدس والاشيعة
 النصف والباقي للجسد وتصح من سنة واعلم انه جرت عادة كثير من الفضلاء بكثرة
 من اللقب وشي من الاغراض في اللقب والميزات وكل ذلك من محاسن هذا العلم وبما
 لما جلت عليه الفخر من الميل الي الدول والتحمية طلبا للتميز او التمييز والاشيعة
 جرت عادتهم بذلك لول انهم اكتبوا ليجعل في التمام والمضد ذكر في من القسم الثاني في
 اواخر الكتاب وانما اللقب فانه راي الكثرة في هذا الباب فاستردا كثر بقبه ما هيرها لانا
 ذلك هو الاضطر كما هو ظاهر فقال **ولان** فكثر الفضلاء **ملقبات** جمع ملقبه وهي ماله لقب
 وجمعه القاب وهي الانبا زبون ثم باصوله ثم الى ثم راي ومنه ولا تباينوا بالقاب
 واللقب في الاصل ما اشهر بعد اودم والمراد هنا بالملقبات المسيات وباللقب الاساس وب
 تليق المسيلة شهرتها او في لفظ الاصل او حكم كبير او مذهبه فيما او سوانه فاصاب او اخطا
 فيها او غير ذلك ثم من السيل ماله لقب واحد ومنها ماله اكثر من عشرة كاخرا وقول **اخرا**
 جمع اخري ثابت اخر وقوله **من غير هذا الباب** اي باب الجسد والاخره وتقدم بعضها واما
 بعض وان راي كثرها وانه اما ذكر بعضها بقوله **منها السفيان والبيهقي** وتقدمت
 في التاميل واعادها تبعا لاصله لينب على استنها عاده كرووجه انه ليس في الفرضين جيلة
 يورث المال فيها نصيبين بالعرض غيرهما فاما النظر لهما كالمدة البيهقي **وهما زوج واخي**
شقيقه او زوج **واخت الاب** فاصل كل منهما كما تقدم انش من تصح **ومنها الغزواني**
والعمريني وهما زوج وابوان اي اب وام **او زوج وابوان للام** **فيها من ابني**
 بعد مرض من كان من الزوجين وتقدمت ايضا واعادها لما ذكره سفيان بالغزواني شهرتها
 اولها كما قال ابن المحمدي رحمه الله بقران العرضين وبالعمرين لفظا عمرين الخطاب رضي الله
 فيها بذلك وتلقا بالقرينين ايضا **ومنها الحارثية وهي زوج وام** ووجه **واثنان** **من**
من اولاد الام ذكرين كما انهم انش ام خنتين ام خصلتين **وعصبة شقيق من الاخوة**
 المذكور حفظ **من الاخوة والاخوات** فليزدج النصف واللام او الجدة السدس واولاد الام
 الثلث وكان مقتضى فاعلة العصبات ان لا يركم فيه العصبة الشقيق بل يقطع التفريق
 الفروض وهو ما قضى به عمر رضي الله عنه او لا وروي علي رضي الله عنه موسى الاشعري وابي بن كعب

فذكر

البيهقي

الغزواني

الحارثية

وهو احدي

وهو احدي الروايات عن زيد بن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم وبه قال الشعبي بن
 ابي ليلى وابو حنيفة واحمد بن حنبل رضي الله عنهم انما كان في العام المقبل اني عمر بعلها فانه
 ان يقضي بذلك فقال له زيد بن ثابت هب ان اباهم كان حارما زادهم الاب الاقربا وقيل
 قائل ذلك احدهم والورثه وقيل قائله احدهم فعلى الامر رضي الله عنهم فاشترى عمر رضي الله عنه
 فاشترى بينهم وبين ولد الام في الثلث فقبل له لم تقض بهذا في العام الماضي فقال
 عمر رضي الله عنه ذاك على ما قضينا وهذه على ما نقضي ولم يقض احدا الاختصاص بالآخر
 وروي هذا القول عن عثمان بن عفان بن عباس ايضا وهو اسر الروايات عن زيد بن
 مسعود رضي الله عنهم وهو قول شرح وسعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين
 ومسروق وطاوس والنوري ومالك وابن نفعي رضي الله عنهم وهو الذي ذكره المؤلف رحمه الله
 حيث قال **باب ان العصبة الشقيق** سواء كان بنته او غيرها **ولد الام** المذكورين
في ثلثهم ويستم بينهم بالسوية كانهم كلهم اولاد ام حتى لا يفضل الله كرم من الاشياء التي
 بينهم **ولقد** اي التشريل **توق بالشركة** يعني الراي المثل فيها فوجد في الحارثية بالشركة
 ضبطها ابن يونس على سبعة التشريل ايها راي وصلي اليه ابو حامد وغيره بالشركة بت
 بعد ان **انها** كما عرفت بالحارثية قال الشيخ رستي الحارثية ايضا لقول زيد رضي الله عنه هو
 اباهم كان حارما وروي ذلك عنه غير واحد منهم اليه في التمسيد لالحاكم ان زيد
 هو القائل لعمر بن ابي اباهم كان حارما زادهم الاب الاقربا وقال ابو عبد الله النوري اخي
 شيخ الحارثية في كتابه الذي أورده في اللقب ولم يأت عن عمر ما قاله الفضول فيها على
 مستد من ان الاخ قال له هب ان اباها كان حارما فذكر ذلك على التشريل بينهم وزعموا
 ان المسيلة من اجل ذلك سميت الحارثية وهذه اللفظة انما جاءت عن زيد بن ثابت وساق
 اساده اني زيد انه قال في الشركة هبوا اباهم كان حارما زادهم الاب الاقربا وشركة
 بينهم في الثلث انتهى وتلقب ايضا بالحارثية وبالبيهقي لما قيل انهم قالوا هب ان اباها
 كان حارما على في ابيهم فقبل وتلقب بالحارثية لان عمر رضي الله عنه سئل عنده وهو
 على المنبر قال الشيخ رحمه الله وفيه نظر فوالله **باب** الاخي الاخي القائلون بالشركة
 بوجوده منها انه لو كان ولد الام بعضهم ابن عم ثارل بقربا به الام وان سقطت موصلة
 منها لادني الاخ من الابوين ومنها انها في بعض جمعت ولد الابوين وولد الام وهم من

هكذا ذكر ابن القاي رحمه الله رضي
 كمن راي في طبقات ابن فعيه
 الاشعري والسكي ان في معنى
 عطف الصلة على هذا القول

اهل الميراث فاذا ورث ولد الام ورث ولد الابوين كما لو لم يكن فيها زوج ومساها قال
 في التمه وهو ان يستحق ولد الام بقدره الام وقد وجد في اولاد الابوين مثل القرابة
 التي فيهاهم واذا اشتركا في سبب الاستحقاق لم يجز ان يفرده بعضهم بالاستحقاق فيما
 على البنين والعزما ومساها ان الارث موضوع على تنديم الاقوي على الاصعف
 واذا في احوال الاقوي مكرمة للاصعف وليس في اصول الميراث سقوط الاقوي بالاصعف
 وولد الاب والام اقوي من ولد الام لمساواتهم لهم في الاولاد بالام وزيادة لهم بالاب فاذا
 لم يزد لهم الاب قوة لم يضرهم واسوا الاحوال ان يكون وجوده كعدمه وهذا معني
 قيل ليدفع عن الخطأ رضي الله عنه هب الخ واجتبه القائل بعد ما يوجوه
 مساهمة في الاصل في العصبه وهو سقوطهم عند اشراق العز من مساهمة
 قوله صلى الله عليه وسلم لطفوا الفرائض اني اخبركم من شرت لم يلحق الفرائض باهلها
 ومساها اعتقاد الاجماع على انه لو كان في هذه المية واحد من ولد الام ومساها
 من ولد الابوين كان للواحد السدس وللمائة السدس الباقي لكل واحد عشر
 ما اذا جاز ان يفضلوا الواحد هذا الفضل كله فلم لا يجوز للابوين استقامتهم ويمكن
 الجواب كما قال الشيخ رحمه الله من الاول بان لا نسلم على ان ذلك اصل ولين سلمنا بحدوث
 في اصله الخ ووجه عنه لمقتضى ومن الحديث بان النبيين بالتشديد ولد الابوين
 عندهم في هذه الحالة ولهم حكمها فاذا اعطي الجميع فرض ولد الام فقد اختلفوا في اهلها
 وعن الثالث ما لا يلزم من جواز ان يفضلهم الواحد من ولد الام ما ذكره جواز استقام
 ولد الام لهم سم لا يلزم التمس فيما اذا لم يكن في الشركة صاحبة سدس وكان فيها ابن
 اخ لام وشقيق واحد فان لكل اخ لام عشر عشر الثلث وللشقيق السدس الباقي
 ولا يقال اذا جاز ان يفضل الشقيق ولد الام هذا الفضل كله فلم لا يجوز للشقيقين تما
 والله اعلم ان **مسألة** الثانية انما الفتى قرابة الاب في حق الشقيقين بالنسبة اليه
 حتى لا ينقطع ولا يفضل انه ذكر على الانثى لا بالنسبة لاولاد الاب فلو كان في الشركة مع
 الشقيقين انثى او اثنتان خلفن الاب سقطت او سقطت عن من قال بالتشديد كما لا يكره
 وان فعهه وعند غيره كما خفيه والحق به جري على الاصل من يجب اولاد الاب والعصب
 الشقيق بالاجماع قال المصنف رحمه الله في شرح كتاب العنقا من ولانعلم احد الشقيقين من

الاجماع

الاجماع الشقيق في الشركة ونقل عن امام الحرمين وغيره انه قال الفتى قرابة الاب في حق
 العصبه الشقيق في الشركة وسقط حتى لا يقط انتهى ثم قال لا من كل وجه وقد اختلفوا
 بعض المفتين في مخرجا وافقوا بان يفرص للاخوات للاب في الشركة ويقولون ان
 فتى او الى عشرة لان الاخ الشقيق لما ورث فيها بقدره الام والفتى قرابة الاب فلا يخفى
 الاخوات للاب كالاخ للام ثم قال كما قالوا ولا اعلم لهم سلف في ذلك وهو قول يخرج فائدة
 على ان لا يطلق الاجماع ثم قال ويورد هذا ذكره من في هذا القول المخرج ما ذكره الحنفى
 وبقي منه مية صرحت في حكم ما ذكره والرد على ما ذكره وعند فرائض من يقيس
 الحنفى قال وللحكمة اي التي هي محل النزاع نظير وهو ما اذا اختلف جد او اخ شقيقا واخي
 لاب فانما تلي قرابة الام في حق الشقيق حتى ياب وي اولاد الاب ولا يقطهم ويعد هم واثني
 على الجدة فاذا اخذ الجدة نصيبه عن قرابة الام في حق الشقيق حتى يجب اولاد الاب
 وبما ذكره في ايديهم ونحو جميع النماض بعد نصيب الجدة انتهى يعني كذلك هي
 الفتى قرابة الاب في حق الشقيق حتى ورث ثم اعتبرت في حق اولاد الاب حتى يقطهم
 والله اعلم ان **مسألة** الثالثة قد علمت ان اركان الشركة اربعة الاول زوج والثاني
 ذو سدس من ام او جرة وان كانت الواقعة التي في زمن الصها به رضى الله عنهم لم يكن فيها
 الام والثالث اثنان فاكثر من اولاد الام والرابع عصبه شقيق من لم يكن فيها زوج او ذو
 السدس او كان ولد الام واحد ابني الشقيقين فلا تشريك ولو لم يكن فيها اولاد ام
 فكذلك ولو كان بدل الشقيق شقيقه فرض لها وعيل لثمة او شقيقان فاكثر فرض لها
 او لهن وعيل لعشره او اخ لاب سقط او اخن او اخوات لاب فرض لها او لهن وعيل
 فتع وطرة او اخ واخن لاب سقطت معه او لا يفرص لثمة ولا تشريك وهذا يسي
 الاخ البيوم او خني شقيق يستقر بذكره وكذا اولاد الشقيقين من ثمانية عشر
 هي من مایل الشركة وتنفق براءوته تقول لثمة ولا تشريك وهما مستلذان
 فيكوني بالاكتر فبما مل كل بالاضافة لاضري حتى الزوج والام انثى وفي حق ذكره
 ويأتي الامر ان في حق اولاد الام فلزوج سنة وللام اثنان ولو ولد الام اربعة وللشقيق
 اثنان وتوقف اربعة ان ظهر انثى ففي له او ذكر فلزوج ثلاثة منها وللام واحد ولو كان في
 الشركة جد سقط به اولاد الام انما ولما الشقيق فاكثر فلحقه عدا حيز الامور الثلاثة

الام

ارباعاً ثم ضم السبعة خمسة الاض للاب لانها في بعد خمسة اجدان واحد دون النصف
 فضع من اثني عشر اخصاً والكل جده من الاولين سهم والجد خمسة والسبعة خمسة والاثني
 الجدة اثني عشر ولا للاخت للام ولا للاخت للاب وقول في رضى الله عنه الجدة من السدس
 النصف وللأخت للاب السدس والباقي للجد وقول ابن عباس رضى الله عنهما الجدة من السدس
 والباقي للجد فعلى كل قول اصلها من ستة وضع من اثني عشر والسبعة خمسة لكن تحتها الاول
 كما تقدم بالاخصاً وانما تضع من اربعة وعشرين وترضع بالاخصاً كما ذكرنا وهو معلوم وتثبت
 بذلك لان جده من جيب الزيات رحمه الله سبل عنها فاحاط بهن الاجوبة وفيها اجوبة
 اخرى ومنها لم يأت وهي ام الارامل اذ سقطت عن الجد انما هي عشرة وقول
 خمسة عشر ومنها ادخلني اخزجن وبرزني قلحك وهي ابن اقرى ابن اقرى او ارجعها بن
 ثالث فانكر الثالث نسب الثاني يبطل عنه ويثبت نسب الثالث لان الثاني لم يتفق
 عليه الاول والثالث ولما الثالث فقد اتفق عليه الاول والثاني فالثاني ادخل الثالث
 لانه لو لم يوافق عليه لم يدخل فخرج الثالث لانه صار متفقاً على اعترافيه فلم يوافق
 عليه واما الاول فلا يحتاج لموافق احد منها لثبوت نسب كل يعلم كل ذلك من باب
 الاقرار وسبق في معنى الامومة ذكرها في المناجات ان شاء الله تعالى وسيد القضاة وذكرها
 في النول ان شاء الله تعالى والذات في ذكرها في المعايير ان شاء الله تعالى قال الامام في المسألة
 وقد اكثر الرضويون من الملقبات والافاضة بها واحسم لا يوارى بعين من المشهور وغيره واعلم
 ولما انتهى الكلام على باب الحد والاضه شرع بتكملة في الجب وان علم اكثره ما تقدم فقال
فصل في الجب وهو باب عظيم في الفرائض قال بعضهم حرام على من لا يعرف
 الجب ان يفتي في الفرائض وهو لغة المنع يقال جبه اذا منع عن الدخول والاضوة
 عسقون من الثلث اي يحجبون واصطلاحاً منع من مام به سبب الارث من الارث م
 بالكلية ومن افرض عليه والاول جبه حرمان وهو المراد عند الاطلاق وانما في جبه
 المنقضان ثم الاول كمال في قسمة الجب بوصف وهو المعبر عنه بالمانع غالباً وجب
 بشخص وبغيره غالباً الجب حرمان حتى صار هو المتأخر ورثاً غير من الجب لا ينافي
 والله ان تقول انما الجب قسمة الجب بالاشعي من وجب بالاضافة والاول حرمان
 جبه نقصان وجب حرمان وانما ما تقدم مع انظر في عبارات القوم فظهر

الامومية وسادتها

الامع

انكر

ان لكل من الجب والمنع اطلاقاً من الملقين الا ان يطلق لكل منها على ما يطلق عليه الاخر
 الا ان م والملقى الاخص وهو المصطلح عليه عند الفرضيين الذي اذا اطلق لا يتبادر غير
 يطلق الجب على الجب بالخاص فيقال في الاخ جبه بالابن مثلاً ولا يقال بمنوع به وان
 صح ذلك والمنع على دفع الوارث لقيام صفته فيقال في ابن تلي مثلاً منوع بالقتل ولا يقال
 جبه وان صح ذلك ايضاً واصطلاحاً الضم على نفسه ان قطب بوصف محروماً وعلى خمسة
 قسمة ال قطب لثمة غير عليه محروماً بالثمة في الاصطلاح اذ انقضى ذلك فترجع
 الى كلام المؤلف رحمه الله فقولنا **وهو اي الجب بالمعنى الاعم** **نوعان** النوع الاول
جب نقصان وهو منع النقص من او فرضية واعطاءه الخط الانقضى **نوعان**
جب الرتبة ان قلنا هو سبعة انواع كما علم بعضهم ونسبها اليهم في الفصول الستة
 كما هي عليه في شرح الكفاية ونظر في الابع ونسبها اليهم المؤلف هنا وفي كثر القولين
 اما اذا قلنا هي ثلاثة انواع كما علم اكثر مقتصرين على الانواع الثلاثة الاول ان نسبته
 في كلام المؤلف فلا يقيم كما قال الشيخ دعوى وقوله على جميع الورثة قال المؤلف رحمه
 في شرح الفصول وقال بعضهم كصاحب جبه جامع القولين ان جبه النقصان هو لاقتنا
 من فرض في فرض ولم يعد غيره جها ونسبه لشيخنا ابن الحدي في تحصيله يعني بارز
 لطايف القرامض وعلى هذا فلا يدخل جبه النقصان على كثير من الورثة انتهى
 فعلى كلامه ومن لم يعد المراهمة جبه كما بين الصلاح كما سذكره قريباً عنه لا يقيم لهما
 دعوى دخوله على الجميع اذ انقضى ذلك والنوع الاول من جبه النقصان يكون **بأشكال**
من فرض في فرض **فصل في جبه** **باب في جبه** **باب في جبه** **باب في جبه** **باب في جبه**
 والام ونسب الابن والاخت من الاب فالزوج من نصف الي ربع والزوجة من ربع
 الي ثمن والام من ثلث الي سدس او ثلث باق وكل من يثني الابن والاخت
 للاخت من نصف الي سدس **والثاني بانتقال من فرض الي عقيب** في حق
 ذوات النصف فان كثر احدى منهن اذ انقضت النصف وان كان معها عقيبها
 اقتسم للذكر مثل حظ الانثيين فاكثر ما يخصها الثلث **والثالث عكسه** وهو ان يكون
 بانتقال من نصيب الي فرض وذلك في حق الاب والجد فان كلاماً منه ينتقل من
 اخذ المال كله بالنصبة الي السدس بالابن او ابن الابن **والرابع والحامس** **باب في جبه**

في الزمان أو العصب خلا ما بين الصلاح فالاول في حق الزوج فان فرضا يشترط فيه ما زاد في أربع وفي حق الجدة فان فرضا يشترط فيه ما زاد من الجدات وفي حق العبد من البنات وبنات الابن والاخوان للامور والاخوان للاب والعبد من اولاد الام فان فرضا الانسان من هو لا يرث الاكثر والثاني في حق كل عاصب غير الاب وببيت المال اما بنفسه فلا انه اذا انفرد حاز جميع المال واذا كان معه من باب وبه فاسموا استثنى كل من الاب وببيت المال فلا لا يمكن تقوده وانما لم استثنى الجدة وانما لم يمكن تقوده لانه بزيادة الاخوة لغير الام وانما بغيره فلان العبد من البنات مثلا لا يكون مع من يعصبه فلهذا ذكر كثير منهن مع نصف عدهن من الذكور بالفتاوى مع اخبرها واماع غيره فلهذا من الاخوات لغير ام مع البنات ما لو احدهن منهن مع من والى من البهائم **فانقول** في حق ذوي الفروض وتقدم والى مع الاستفال من يعصب اليه فمصيب في حق العصبه مع غيره فان الاصل مع البنت مثلا لو كان معها اخوها كان النصف الباقي بعد فرض البنت بينهما ولو لم يكن معها كان لها وحدها هكذا قال بعضهم قال الشيخ ومي نظر انتهى وهو انما نقول ان المصيب مع الغير حقا الاصل في حق النصف عنه باخيه بل هو حاله والاصل في حقها اما هو العرض فانما لها في المصيب بالغير كما تنقلها اليه المصيب مع الغير بل الاول هو الابن بها صحت انتقلت ولذلك شرطنا في الثاني عدم مقتضى الاول كما تقدم ولاجل ذلك ترك المؤلف هذا وفي كسب الفوائد هذا **اب مع النوع الثاني من حجب حرمان وهو من ان الضرب الاول حجب** **بوصف من الاوصاف المتقدمة ويتأخر حوله ايضا حجب الورثة** كما يدخل حجب النقصان على جميعهم بخلاف حجب الحرمان بالتحض فلا يدخل عا سنة كما سبق في وجهه ايقن بان حجب بالتحض حرمانا وبين الحجب بالوصف كما يترقى بينهما ايضا كما ذكره بقوله **والحجب به وجوده كالحكم فلا حجب احد الاحرمان** بالاجماع كما نقله الراعي رحمه الله ولا نقضان عند الجمهور رتبنا على الحرمان خلا ما بين معور وحي انه عنه ومن تبعه كدود رحمه الله في التقيص بالاقبال والكا فوالرقيب وكاشن البصري وابن جرير في القائل خاصة قال الشيخ رحمه الله فان قلت كيف حجب الحجب على ابن معور يعني على التماس ما حجب الحرمان وهو لا يوافق على حكم الاصل فقد

روي

مقدروي السعي عنه انه اسقط بالابن الصربي اولاد الام وروي عنه انه اسقط جميع الاخوات بالولد المشرق والعبد وروي عنه النفع انه اسقط الاخت من الابن بالولد المملوك والقاتل على الكافر لم ينظمهم وله الام وروي عنه اسقط الجدة بالام المملوك فكيف صح دعوي الرافعي رحمه الله ان حجب الحرمان يقع عليه قلت هذه الروا لا تصح عنه كما قال الوقي وغيره قال والصحيح عنه مثل قول الجمهور وجبتهن من الحجة ويصح دعوي الاجماع **فانقول خلف زوجة حرة ومعتقا وولد ارققا فللزوج** **الرجل كما لا عند الجمهور** والتمس عند ابن سعود ومن وافقه **وللمعتق الباقي والابن للولد** في حجب الزوجه نفقا والباقي حجب المعتق حرمانا اما الحجب بالتحضي فقد حجب غير نفقنا وذلك في صورة ام واب وعبد من الاخوة كنف كما يوافيها ابن دس والباقي للاب ولا شيء لهم ام وجد وعبد من اولاد الام فالحكم كذا في وجبت فيها نفقا كحجب ام واخ شقيق واخ لاب للام والباقي الشقيق ام واخ شقيق او واخ لاب مع جد واخ الام لها الدس والباقي الجدة واخ لغير الام ام وشقيقة وزوج واخ لاب للام الدس والزوج النصف وللشقيقة النصف وسقط الاخ للاب بانفراق الزوجين فثبت للدس في الاربع بوارث ومخرج وكذا مايل المعادة التي لا يبقى لولد الاب فيها شيء فان الجدة حجب نفقا بالاولاد البنتا حجبهم ومنها ما وجب صغيف اب وجدة ام ام وجدة ام اب ففعل هذا الوجه لجد ام الام نصف الدس والباقي للاب ومنه نصف الدس الذي حجب عنه ام الام لانه الذي حرم امه نرجع في يد الحجب اليه كما في بقية الصور فان الذي حجب عنه من حجب نفقا كما يجوز من حجب حرمانا واصل الوجهين ان لها الدس لا تنفذها بالاحتقاق قال الراعي نقلا عن الراعي في الوسيط رحمه الله ليس كما سبق لان الحرة ترتب بالنسبة فلا تناسب فيهما احتقاق الاب وهي العصبه وهما كل منهما يرتب بالعصبه فاما من رد الفاضل الى انتهى قال الشيخ رحمه الله وما ذكره يبطل ما اذا كان مع الام والاب او الجدة اخوان الام فانها حجب الام مع كونها محجوبين بالاب او الجدة فائدة سقوطها ترجع الى الاب او الجدة مع كونها يرتب بالوصف المحض م والاب او الجدة بالمصيب فان لم يرتب الوفاة الكفاية ونقص الفرق طرد بعض اصحابا

واحد

التباس وتكلم ليس لام الام سري نصف السدس ثم قال قلت وكان سري مرفوع صدق
 ما ظننت ان احد يستغني اليه ثم رايت بعد سنين ابا غير وابن الصلاح ذكره من تنقهم وقال
 بعده فافهم فانه عويص انعم الله عليك خذته وحاصل ان رجوع ام الام الي نصف السدس انما
 كان من قبيل ايراد حام مستحيين علي ما لا ينبغي بها كما في الابن والاخوين وكما في الذين
 اذا اذ حمانا كلا منهما ياخذ البعض عند الارحام وان انفرد احدهما بالاستحقاق اخذ الجميع
 فاذ لم يوجد من الجدة للاب مراحم في الاستحقاق لسقوط استحقاقها بالاب اخذت الجدة من الام
 جميع السدس لعدم المزاحم وليس رد الام الي السدس بسبب الارحام فانه اصل فرضه والله اعلم
 انتهى وقد قدمنا ان الذي يجب عنه من حجب نقصان لا يجوز من حجب حرمانا والذي يجب
 حرمانا هو الاب في الاول والثاني منه على الوجه المرجوح والجد في الثاني والرابع والخامس والستين
 في الثالثه وسبيل العادة وهذا المرض في اب ورس قال الشيخ رحمه الله في الرابعه والستين
 وان رس نظرنا في الاولين فقطية قولهم ترجع فائدة الحجب الي حاجب الحاجب
 السدس الذي يجب عنه الام للجد وليس كذلك ولما في اب ورس فليس للاخ للاب فيها شيء
 محجبه عنه حتى تجزوه ولو ورت مع ذري العز من لم يرث الابا يتقي عنه فاشارة انما هو ثبوت
 الباقي وهذا يويد ما ذكرناه من النظر في عدم الاستغراق حجب انتهى قال الشيخ من تخالفوا في
 نظم نظرنا في الرابعه والخامسة فلا نسلم ان مقتضى مقولهم ما قاله بل مقتضاه ان لا ينقص
 فقط لان الجد انما يجب نصف الحاجب للام وقد علم بهذا المقضي ولما في السادسة فلانه
 بوجه ان حاجب الحاجب يجوز ما كان للحاجب لولاه وليس كذلك فانه انما يجب بحجبه ما يجب
 عنه المحجوب نقصانا بالمحجوب فكل محجوب غير الاخ يباين فيه ايضا ليس له حاجبه شيء حجب
 عنه بل المعنى انه يحجب عن ما كان ياخذ لولا الحجب في الوصفان سواء قوله لو ورت مع ذري
 الي اخره حاصله لو ورت عند عدم الاستغراق لم يرث الابا في رضى نقول بله في كل
 محجوب فانه لو ورت عند عدم حاجبه لم يرث الاما قدر له فاشارة انما هو لا يشاء ما قدر له
 ولا يجب المحجوب بالخص من حرمانا وما صور به ذلك من سبيل الاخ المشعور كزوج واولاد
 وبنات وبنات ابن وابن ابن في درجتها مولد الابن في نظر الاستغراق الفروض وكذا بنت الابن
 ولولاه لفرس لا وزيد في العول وكما واخوين منها وشقيقه واخ واخت الاب وزوج وشقيقه
 واخ واخت الاب فالاخ للاولاد لفرس لا اخته فيها فلذلك سمي بالاخ المشعور فالاخ يجب

احته

احته في الثلاث مع كونه محجور بالاولاد ما قاله الشيخ في عبارته قلت الحاجب في ذلك ليس له
 فقط بل هو مع استغراق الفروض كما ذكرنا في معنى الشيخ في شرح كتابه بل الحاجب في الحقيقة
 الاستغراق فقط على القاعدة في ان العاصب يسقط للاستغراق والاشي قد صارت عصبة بالذكر
 انتهى وهو صريح في ان استغراق الفروض يسري حجب وسد كرامته ان شاء الله تعالى وانما كان المحجوب
 بالوصف وجوده كالعدم لانه ما قص في ذاته خلاف المحجوب بالخص فانه انما يجب تقدم
 غيره عليهم مع كماله في ذاته وانما لم يجب المحجوب بالخص حجبنا وحجبه نقصان لانه كما قال
 الشيخ رحمه الله سر العز في باب حجب النقصان وحجب الحرمان ما ذكره الطبري في احكام
 الفرائض ان الورثة فلا في الان بعض الخلفاء قد يكون اولى من بعض من يجب حجب حرمان
 اخذ نصيب المحجور ومن يجب حجب النقصان اخذ نصيبه غاي وقد لا يباين مقتضى
 ذلك ان الحاجب حجب حرمان لا يباين يكون وارثا حتى تثبت له الخلافة انتهى فاسد
 يستثنى من قولهم المحجوب بالخص لا يجب غيره حرمانا قول اخيه ما اذا ترك ابا وام اب
 وام ام ام فان ام الاب محجور بالاب ومع ذلك تسقط ام عنه لم يرد وانما علم والضرب
 الثاني **حجب شخص** وهو كما قال الرازي رحمه الله ان يسقط الشخص غير بالكلية وهذا اول مقتضى
 كما قال الشيخ رحمه الله اخرج الحجب باستغراق الفروض حيث قال وانما تسمية الاستغراق الفروض
 حجب اصطلاح في القلب من شيء ووجهه بانها هذا التعريف وذكره في النقول شافية
 التبري منه فذكره كمال كثير من العلماء ومنهم الشيخ من ذلك وقال المؤلف رحمه الله في شرح
 حيث اعترف رحمه الله بان تسمية الكثيرين للاستغراق بالفروض حجب امر اصطلاح في حقيقة
 ان لا يكون في القلب من شيء لولا ذلك حجة في الاصطلاح لاسيما وهي طريقة كثيرين انتهى فذكر
 ذلك فاعلم انه لما ذكرنا مقدم ان الحجب بالوصف يتا في دخوله على كل واحد من الورثة ذكر
 هنا ان الحجب بالخص حصص ما ليس كذلك فقال **ولا يمكن دخوله على سائر فاضلهم**
 كل من ادعي بفسخ الاصل ذكرنا ان اولئك وهم **الابوان** اي الاب والام **والبنات**
 اي الزوج والزوجة **والولدان** اي الابن والبنت **وبدخل على من هم من الورثة** وهي السبعة
 الباقية **كما في النكاحات** يعني اكثر ذلك فلهذا احتاج المؤلف الي هذه الزيادة ليدرك بعض
 ما لم يستثن لان هذا الباب واسع فقال **قلت لكل واحد من الابن وابنه والاب حجب**
الاخ والاخت مطلقا اي سواء كانوا اشقا او اب لاب اولاد لا جامع ولا من جهة النوة والابوة

لمحترق

سواء كانا عصبه كاهن الابن مع الابن او صاحب فرض كاهن الام مع الام او صاحب فرض
 مع عصبه كاهن الاب مع بنت الابن معه ولا يخفى ان شرط الواسطة ان لا يقوم
 به مانع ثم استثنى من هذا الحكم قوله **الاولاد الام فلا تجبه انتهى** ووجه الاثن
 ان شرط حج الواسطة للمدعي به اما ان كان وجهه سوا ذلك الواسطة جميع المال كالأب
 مع الأخ أو الام مع ابنتها واما ان كان الواسطة جميع المال وان لم تكن الجهة كالأب
 مع الأخ واما ولد الام معها فليس كذلك فان قلت اذا ورث الأب ابنته فرض
 فكيف تجب الاخوة مع انتفاء الشرطين قلت المراد ان يكون الواسطة يتحقق جميع
 المال اذا انفرد والاب اذا انفرد كان كذلك وايضا فجهته مقدمه فيتحقق جميع
 على القاعده الاخرى **فاما** في اخذات ونسب مباحة كثيرة تقدم فيها
 بيان الوارثات وفقا وخلافها ودليله ان وضابط الوارثات عندنا وهن من اقلت
 ماثبات او ذكر او ماثبات الى ذكر واثبات قطعات وهن من ادلت بدوراني ماثبات
 ويعبر عنها عن تدني بغير وارث وهن تدني بذكر بين اثنين وليس المراد بالذكر
 والاثبات هذا الجوع بل ما يشمل الواحد فأكبر وتقدم بيان فرضهن افراد واحدا
 وجميعهن وفقا وخلافها ونذكرها بعد ان ما يتيسر من بغيره المباحث في **باب**
 الاول قال الماوردي رحمه الله في الخاوي الحرة المطلقة هي ام الام لان الولاده فيها
 محقة والاسم في العرف عليها مطلقا وانما في الجدة ام الاب هل هي
 جده على الاطلاق ام بالتبني فقال بعضهم هي جده على الاطلاق ايها كاهن الام واما
 الاخرون هي جده بالتبني وعلى هذا اختلفوا فبيننا من قال عن ميراث جده هل كان
 عن اي احد تبني اراد اولاد من جعل احد على الاطلاق انه لا يجب حتى يميل
 عن اي احد تبني وقال من جعله جده على التبني انه يجب على ام الام حتى يذكر انه
 اراد ام الاب والاصح انه ينظر فان كان ميراثا اختلف في الفرضه لوجوه الاب الذي
 يجب انه لم يجب عن سواهم حتى يميل عن اي احد تبني يميل وان كان ميراثا لا
 يختلف اجيب ولربما انتهى **المسألة** الثانية في مضمون الحرة ذات الجنتين
 فأكبر وما في ارثها اذا اجتمعت مع ذات الجنتين من الخلاف اذا دلت جده جنتين
 فربما تبني او أكثر ولم يكن موصيا جدها فافسد لها بلا خلاف وانما باقي الخلاف

فيما لو كان معها ذات جنة فقط فغيرها وجها ان ارثها من بينهن بالسوية وبه
 قال الثوري وابو يوسف قال بن اللبان وهو قياس قول ابن ابي نجي ومالك رحمهم
 وقال الماوردي رحمه الله في الخاوي وهو الظاهر من مذهب ابن ابي نجي ومالك لانها
 بدون واحد فلم تكن الا جده واحدة ولان الشخص الواحد لا يرث بغير طين من تركه
 وانما يصح ان يرث بغيره وتقصيب كزوج هو ان يتم انتهى وقال بن المجدي رحمه
 ولا يتناقض خلاف مالك رحمه الله لعدم توريطه اكثر من جنتين انتهى وهو ظاهر فربما
 اللبان رحمه الله بقوله قياس مذهب مالك ومروا الماوردي رحمه الله بقوله الظاهر
 من مذهب مالك انه لو قال بتوريث الثلاث لكان القياس والظاهر من مذهب مالك
 لكنه لا يقول بذلك فلا يتناقض فيها خلاف له والوجه الثاني السادس بينهم او بينهم
 على عدة الجهات وهو محكي عن ابن سريج كما قال الماوردي في كتابه ابو حامد الامير
 عنه واختاره مذهبنا انتهى وبه قال يحيى بن آدم ومحمد بن الحسن وزفر بن
 الهذيل بن صالح والحسن بن زياد وجرم بن حبيب الزيات وخرجه بن سريج
 وجها عن ابن ابي نجي كما قاله ابو الخطاب الطبري في التهذيب قال وهو قياس قول
 من ورث التميميوس جميع قراباتهم وهم عمر وعلي وعبد الله واحد بن خنبل واهل
 العراق انتهى ووجه هذا القول بالقياس على ابني عم احدها اخ لام ومن يضر
 المذهب قال اما بورث بالتقاربين اذا اختلفوا والجدوده قرابة واحدة ثم
 محل الخلاف ان تكون ذات الجنتين فأكبر لو تقدمت تلك الجهات اشخاصا لكن
 وارثات فلو لم ترث بعض الجهات تكون ذات رحم او محرم فلا اثر لها واذا قلنا
 بالواجع فقال الشيخ رحمه الله هل تأخذ بالاقوى ام بمطلق الجدوده منه نظر انتهى قال
 الشيخ ما بيننا من ابي باقوى الجهتين لا بهما ولا باحديهما كنظرهم فيما اذا اجتمع في
 الشخص جميعا تقصيب بل اولى انتهى وهو حسن متعين واذا تردد ذلك
 فلترجع الى التصدير في ذلك ما لو تزوج ابن ابن هند بنت بنتها فميت
 عمته فلو اولدها ابنتا فميتا ام ام هذا الولد وام ابني ابيه فلو خلاهما فقط
 فالسنة لها اثنتان وهل هو بالتقاربين جميعا او بالتقاربين قال الشيخ رحمه الله لم ير
 من تعرض لذلك من اصحابنا وعلي قول الشيخ ما بيننا من ابي باقوى وهو هنا كذا

بني

حسب ما رواه

ولامت كذلك وكل واحد من الاربعة اب وام فخصب الاربعة في اثنين فيكون اصولان
 في الدرجة الثامنة ثمانية وعلى هذا فيكون في الاربعة عشرة في الخامسة اثنا عشر وفي
 السادسة اربعة وستون وهكذا على النسبة الشرجية والنصف في كل درجة ذكوره الاجزاد
 والنصف اثنا عشر الجذات وهذا في غير الدرجة الا في من الاصول اما الاولي فلا جذوة
 فيها وانما فيها الاب والام والثانيه فيها جذتان والثالثة اربع والرابعة ثمانية والخامسة ضعفها
 وهكذا على النسبة الشرجية ايضا ثم من الجذات وارثات وغير وارثات على الصراط المستقيم
 والوارثات في كل درجة دائما سبعة في الاربعة ثلثان والثالثة ثلث والرابعة اربع
 والخامسة خمس وهما جراتان الامام الذي رجه الله والسبب في ذلك ان الجذات مائة
 نصف من قبل الام ونصف من قبل الاب ولا يرث من قبل الام الا واحد والباقيات
 من قبل الاب فاذا اصعدنا درجة بدلت كل واحدة بامها وزادت ام الجذ الذي صعدنا
 اليه انتهى واذا كانت الوارثات في كل درجة سبعة قال قطات ما عداهن في تلك الدرجة
 اذا تعدر هذا فقد علمت ان كمية ما في كل درجة من الوارثات وان قطات بصورة متارة
 يقع السؤال عن تنزيل وتارة عن كمية وتارة عن درجة والسؤال عن التزليل اما عن تنزيل
 جميعهن او الوارثات فقط او قطات فقط والسؤال عن الكمية اما عن جملة في درجة معينة
 او عن جملة ما في درجات مخصوصة من الوارثات والقطات او من الوارثات فقط او من
 ان قطات فقط والسؤال عن الدرجة قد يكون مع فرض عدد ما فيها من الوارثات
 والقطات وقد يكون مع فرض الوارثات فقط او القطات فقط فمثل اثنا عشر
 مطلبا ذكرها الشيخ رحمه الله وسند ذكرها بحاله باختصار ان ما يتبع بعد ان تعلم ان اكثر
 هذه الاعمال انما تأتي عامدة هيبا كالطغية وبعد ان تعلم ان اكثر هذه المسائل التي تستعمل
 اما هو كسب الامكان العتي وان لم يوجد في الخارج اجتماع جذات كثيرة قال الشهرستاني
 في تراجمه لا يتصور في الوجود اجتماع اكثر من اربع جذات ام ام الام وام اب الام
 وام ام الاب وام اب الاب فتقطت ام اب الام ويكون الثلاث البواقي وارثات
 وانما تذكر الزيادة للحساب انتهى اي التمرين فيه والزيادة بكثرة المسائل وتشحين الازدهان
 اذا علمت ذلك فتتدبر المطلوب الاول في كيفية تنزيل جميع جذات درجة مفروضة من الوارثات
 وغير الوارثات وفيه طرق اقتصر الشيخ رحمه الله على اثنتين منها احدهما طريق التركيب وقد

استخرج

استخرجها ابو عبد الله الوبي وقال انها اقرب ما اخذ واسهلها تناول وهي احصا ما يعمل
 في هذا الباب فلهذا اقتصرنا عليها وهي التي قد علمت ان جذتي الميت هما ام امه وام امه
 فلهذا سبقت عن تنزيل اربع وهن ما في الدرجة الثالثة كما يعلم ما في ما عداي جذتي
 الميت فزود في افرسب كل منها اما ثم زود في افرسب كل منها ابانا فاذا فعلت ذلك صار
 معك ام ام ام وام اب ام وام ام اب وام اب اب فان كان السؤال عن تنزيل الثمان
 اللاتي في الرابعة فزود في افرسب كل واحدة من الاربعة اما ثم كذلك ابانا فاذا فعلت ذلك
 صار معك الثمان اربع صر من زيادة الام في افرسب كل واحدة منهن وهن ام
 ام ام ام وام اب ام ام وام اب ام وام اب ام وام اب ام وام اب ام وام اب ام
 في افرسب كل واحدة وهن ام ام ام اب وام اب ام اب وام اب ام اب وام اب ام
 اب ام اب ولو كان المطلوب تنزيل الست عشرة الواقعة في الخامسة فاصنع
 في الثمان ما ذكرنا وهكذا ابدا وهذه صورة الحدات الواقعة في الدرجة الخامسة
 وارثات وساقطات مع الذكور الذين في درجاتهن في هذه الدائيرة



فانظر تجد هن ست عشرة جذات ريات في الدرجة الخامسة نصفهن من
 قبل الام ونصفهن من قبل الاب ومجد اللاتي يتحقق فيهن صراط الوارثات
 هي واحدة منهن من قبل الام والباقيات من قبل الاب وقد جعلت العلامة عليها

بكتا بنهن با حرفة وكثابة وار با حرفة باز اكل واحصه منهن خارج الدائرة لانها اول
 حروف وارده وحده اللاتي يحقق فيهن صا بطا لقطات احدي عشرة ولا علامته
 لهن سبع من جهة الام وهن باقي نصفها واربع من جهة الاب وهن باقي نصفه وبازا
 الجيع ستة عشر جدا والوارث منهم واحد فقط او هذه الشجرة

واعلم ان الحوال عن كيفية تنزيل جذات درجته على ثلاثه اوجه لان السائل اما
 ان يقتصر على تسمية الدرجة فيقول كيف تنزيل الجذات الواقعة في الدرجة الخامسة
 مثلا فتحتاج الي علمي استخراج كيفية ما في تلك الدرجة المفروضة وسياتي ثم تنزيلها واما
 ان يسمي الدرجة وينز من عدد ما فيها كان يقول كيف تنزيل الجذات الست عشرة
 الواقعة في الدرجة الخامسة فانظر في الهدى الذي ذكره من الجذات هل هو مطابق
 او غير مطابق فان كان زوج زوج فالمتطابق محتمل فاستخرج كيفية ما في تلك الدرجة
 باسما في فان ساوي ما ذكره فهو مطابق كما في المثال المذكور وان لم يوافق كان يقال
 كيف تنزيل الست عشرة الواقعة في الدرجة الرابعة او الاربعة فغير مطابق لانها اذا
 استخرجت كيفية ما في الرابعة كان ثمانية او ما في السادسة كان اثني عشر ولا يوافق فاسأل
 فالتبيل اما جاهل او متجاهل وان كان غير زوج الزوج فيقطع بعدم المطابقة واما ان
 يعرض عدد او يدعي انه جلة جذات درجته ويبال عن كيفية تنزيلها كان يقول جذات
 ست عشرة هن جلة ما في درجته كيف تنزيلها كان يقول جذات ست عشرة هن
 جلة ما في درجته فان كان زوج زوج كما في المثال فطابق قطعاً اذا الواقع في كل

درجته

ودرجة غير الاولى عدده زوج زوج ابدأ وان كان غير زوج الزوج سوا كان فرد او
 زوج فرد او زوج زوج ومرد فغير مطابق قطعاً المطلب الثاني تنزيل الوارثات
 فقط وفيه طرق اشهرها طريق البصري وهي ان تلفظ باسمات متضاهية بتدرج
 العدة المفروضة اولهم يرث سوي سوي الدرجة كما قد ما تكون هذه هي الوارثات من
 جهة الام ثم تنب اخري كذلك مبدلاً اخر نسبتها بابدال ام ثم ثالثة كذلك مبدلاً
 اخر نسبتها ابوين مكان اتيان ثم لا تزال على هذا من زيادة اب ونقصان ام حتى
 تتمخص نسبة الاخيرة للميت بالابا فتوقيل الوارثات في الدرجة التي فيه كيت تنزيل
 مثل احد يهن ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام ام اب والثلثة ام ام ام
 ابي اب والرابعة ام ام ام ابي اب والخامسة ام ام ابي اب فالاولى من جهة
 ام الميت والثانية من جهة ابيه والثالثة من جهة جده والرابعة من جهة ام الميت
 ابي جده والخامسة من جهة جده جده واما الكوفيون فيجعلون مكان كل اتيان
 جلة وكل ابوين جلة او لا يسطون بالاب او الام الا عند الاغتراف في المثال يقولون
 في الاولى جلة جلة ام او ام جلة جلة والثانية جلة جلة اب والثالثة جلة جلة
 او ام جلة جلة والرابعة جلة جلة اب او جلة ابي جلة واطامة ام جلة جلة والميت
 واحد على الاصطلاح واعلم ان ان يل عن تنزيل جذات ان صرح في سوال بدرجته
 لا يقد فذالك اولم يصح بدرجته فاجله على جلة وارثات درجته وفي الحالي نعمل في تنزيل
 ما سبق وان صرح بدرجته غير لا يقد فذالك كان قال كيف تنزيل ثلاث جذات وارثات
 او خمس في الرابعة فهو اما جاهل او متجاهل يستغفر لان من المعلوم ان الوارثات في
 الدرجة الرابعة اربع فقط كما قد منا ان الوارثات في كل درجة سبعة المطلب الثالث
 تنزيل جميع الالقطات في درجته فاعلم قلنا ان الدرجة الثانية من الاصول ليس فيها
 ساقطة والالقطات في الاربعة فقط وهي ام ابي الام واتي في الرابعة وما بعد ها
 فكثير فبطريق التركيب اذا عرفت تنزيل الجذات جميع وارثات وساقطات
 بها فاسقط الوارثات تبقى الالقطات منزلات فاذ اسليت عن تنزيل الالقطات في
 الدرجة الرابعة وهن اربع ما فاطرحت سنن الاربعة الوارثات منزلات تبقى منهن الاربعة
 الالقطات منزلات واحصه من قبل الاب وهي ام ابي ام اب وثلاث من قبل الام وهي

ام الى ام ام وام ام الى ام الى ام المطلب الرابع كيه ماني درجة
 معروضه من الوارثات والاقطاعات كما يقال كم في الدرجة الخامسة جرة نظريه ان سقط
 اثنين ابد من عدد الدرجة وتضعف الاثنين بقدر ما بقي منه فاما كان فهو جلة ماني تلك
 الدرجة ففي المثال المذكور اسقط من الخمسة اثنين يبقى ثلاثة فاضعف الاثنين ثلاث مرات
 بعد الثلاثة يحصل ستة عشر وهو جلة الجدة في الدرجة الخامسة وكليه التي عدده المعين لان
 الكمية ما يجب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين واما اسقطنا الاثنين قال شيخنا
 لان اوله درجات الجدة انتهى وقال الشيخ رحمه الله فان قلت ما هذا الاثنان اسقطنا
 اهما جلة ماني الدرجة الاولى من درجات الاصول ام هما الجدة في المثال في الدرجة
 الثانية ام غيرهما وما السري في اسقاطها والتضعيف بقدر ما بقي قلت لم من تعرض
 لبيان ذلك الذي ظهر لي بامعان الفكر ان الاثنين ليس هما ذكر بل كان الاصل ان
 يضعف الواحد وهو الميت بقدر العدة المعروضة لكن يكون المبلغ عن ماني الدرجة
 المنتهي لا محال يعني ذكر او انا ثانيا الا ترى انما لو اضعفت الواحد في السؤال على الخامسة
 خمس مرات حصل الثمان وثلاثون وهو ما فيها من الاجداد والجدة ان فكان المقصود
 تحصيل نفس عدد ماني تلك الدرجة فقط وذلك يحصل بان يكون عدد التضعيفات
 ناقصة عن سمي الدرجة المعروضة برأى اسقطنا من العدة المعروضة واحد او اضعفنا
 الواحد الذي هو الميت بقدر الباقي حصل المطلوب فاضعف الواحد مرة واسقط من
 العدة المعروضة تلك التضعيف واحد اخر اعتبر ضعف الواحد وهو اثنان اصلا
 استغنى عن تضعيف في كل مسألة فاما اضعف الاثنين بتدرا العدة المعروضة الاثنين
 حصل المطلوب فحين ان يقال اسقط من العدة المعروضة اثنين ابد او اضعف الاثنين
 بقدر الباقي فهذا ما ظهر لي واحده به وبه التوفيق انتهى وهو كلام في غاية الدقة اطلع
 عليه هذا الامام الكبير رحمه الله رحمه تاسعة وهو اولي ما قاله شيخنا ولا يخفى ان
 هذا المطلب يمكن التوصل به الى المطلبين الاثنى بعد المطلب الخامس كيه
 ما بارز الالقطاعات من الوارثات في درجة مخصوصه فاذا فرض عدد الالقطاعات درجة
 وقيل كم بارز الالقطاعات فاعلم ان تضعف الاثنين مرة بعد اخرى الى ان تبلغ ما يزيد
 على العدد المعروض ثم تزيد على عدة مرات التضعيف اثنين ابد او اضعف الوارثات

في تلك

في تلك الدرجة الوارثات والالقطاعات فيما اسقط من مبلغ التضعيف عن الالقطاعات
 تبقى الوارثات وهذا كله اذا كان السؤال في نفسه صحيحا وهو ان يكون عدد الالقطاعات الذي فوجده
 هو جلة الالقطاعات في تلك الدرجة من غير زيادة ولا نقص كما لو قيل كم بارز الالقطاعات جرة
 الالقطاعات من الوارثات فاذا اضعف الاثنين ثلاث مرات بلغ في المرة الثالثة ستة عشر
 فاضف الاثنين الثلاثة عدة مرات التضعيف بجمع خمسة واسقط الالقطاعات من الالقطاعات
 يبقى خمسة فاجله عدة الوارثات بارز الالقطاعات في جرة مافهم من السؤال من خطابه
 بان تقم عدة مرات التضعيف مع الضعف الى ما فرضه من الالقطاعات فان سوي للجمع
 العدد المنتهي اليه بالتضعيف فالسؤال صحيح والا فلا يلزم جاهر او متجاهل كما يقال كم
 بارز الاثنين عشر في جرة مافهم ما قلناه من ضم مرات التضعيف مع الاثنين وذلك خمسة
 الى الاثنين عشر كان المجتمع سبعة عشر وهو يزيد على المنتهي اليه وهو ستة عشر لو اضعف
 الالقطاعات في هذه الدرجة احد عشر فقط والباقي من الدرجة التي تليها ولو قيل كم
 بارز الالقطاعات فاذا اعملت ما قلناه اجتمع خمسة عشر وهو ينقص عن المنتهي اليه
 بواحد فليس العشرة كل الالقطاعات في درجة والذهب مخرج واحدة فالسؤال غير
 صحيح في الخالين المطلب السادس عشر وهو كيه ما بارز الوارثات من
 الالقطاعات في درجة وطريقه ما ذكرناه في المطلب الرابع فان الوارثات في كل درجة جميعها
 وقد قدمنا انك تسقط من عدد الدرجة اثنين وتضعفها بقدر الباقي تحصيل
 عدة الوارثات اثنين وتضعفها بعد الباقي فاحصل فوجده جلة الجدة في تلك الدرجة
 فاذا اسقطنا منه الوارثات بقي الالقطاعات ضرورية ان جلة الجدة في كل درجة هو
 مجموع وارثات الالقطاعات فاذا اسقطنا من ذلك احد ما بقي الاخر ولو قيل كم بارز الالقطاعات
 جرة واثبات من الالقطاعات فاضف من الخمسة اثنين يبقى ثلاثة فاضف الاثنين ثلاث
 مرات يبلغ ضعفها ستة عشر في المرتبة الثالثة فهي جلة الجدة في الخامسة كما قدمنا فاذا
 اسقطت من ذلك عدة الوارثات وهي خمس بقي احد عشر وذلك عدة الالقطاعات فيها
 فاذا اردت ان تعلم الالقطاعات كم هي من جهة الام وكم هي من جهة الاب فقد علمت
 ان جميع الجدة في كل درجة نصف من قبل الام ونصف من قبل الاب وانه
 لا يربط من قبل الام الا واحد وباقي الوارثات من قبل الاب فاذا اسقطت من نصف

فاجزى الالقطاعات

المجتمع

عدت من الواحد الوارد من قبل الام في القاطات من قبل الام واذا سقطت في
 الوارثات من الضمة الاخرى في القاطات من قبل الاب في المثال اذا انتهت الستة عشر من
 كان من قبل الام ثانياً جرات من قبل الاب كذلك فاذا سقطت في احد من المثالين
 حتى سبع منى عند كمال قاطات من قبل الام واذا سقطت في الوارثات وهو رابع من المثالين
 على اربع من القاطات من قبل الاب ومجموع الاربع والسبع احدى عشر وهو جلة القاطات
 في تلك الدرجة المطلقة **السابع** كية ماني درجات معروض من الوارثات والاثنا
 كان يقال كم جرة في خمس درجات متوالات من اولى درجاتها وهي ثانياً درجات الاصول
 بالضعف اثنين ابدأ بعد كل درجة درجات المعروضه واخرج من الحاصل بالضعف اثنين ابدأ
 حتى حصل المطلوب في المثال اضعف اثنين خمس مرات يحصل اربعة وستون فاطرح منه
 اثنين يبقى اثنان وستون وهو المطلوب وان ثبت فاستخرج ماني التي تلي التمهني اليها
 بعدها على انها مستدرة من الواحد بعرفت من المطلوب الرابع فاما كان فاضرب في اثنين
 واخرج من الحاصل اثنين ابدأ فابقي منه المطلوب في المثال استخرج ماني السادسة على ان
 الاولى واحداً وهو ماني الخامسة على ان في الاولى اثنين فاذا استخرجت مانيها كان اثنين وثلاثين
 فاضرب في اثنين يحصل اربعة وستون فاستط من الاثنين يبقى اثنان وستون وهو المطلوب
 ولا يخفى ان المراد بالوارثات هي وفي المطلوب الذي يليه ان كل واحد من الوارثات لاثنين
 محتويات المطلقة **الثامن** كية ماني درجات معروض من الوارثات فسطح
 كان يقال كم جرة وارثه في خمس درجات متوالات من اولى درجاتها فقد علمت ان الوارثات
 في كل درجة سبعة باعتبار الابدان من اولى درجات الاصول التي ليس فيها جرة اصلها كما
 قيل اجمع خمسة اعداد متوالية على انظم الطبيعي اولها اثنان واكبرها ستة لانه اذا كانت
 خمس درجات اولها اثنان فهي ست اولها الواحد والوارث في السادسة من اولى درجات
 الاصول ست التي هي سبعة الدرجة كما قد منا وطريق هذا الجمع كما ذكر في علم الحساب ان ضرب
 مجموع الطرفين في نصف العدد او العدد في نصف مجموع الطرفين في المثال اضرب مجموع
 الاثنين والستة وذلك ثمانية في نصف العدد التي هي خمسة وذلك اثنان ونصف يحصل
 عشرون او العدد وهي خمسة في نصف مجموع الطرفين الذي هو ثمانية وذلك اربعة
 يحصل ما ذكرنا علم ان الطرفين الاول دايماً اثنان والطرف الاكبر دايماً سبعة الدرجة

التي

التي تلي التمهني اليها وهو هنا ستة وذلك لان ماني الخامسة من الاولى درجات الحد
 ماني السادسة من الاولى درجات الاصول وماني السادسة من الاولى درجاتها هي ماني السابعة
 من اولى درجات الاصول **هلم جراً المطلقة** **التاسع** كية ماني درجات معروض
 من القاطات كان يقال كم جرة في خمس درجات متوالات من مانيها درجات الاصول
 والاثنا من مانيها درجات الاصول لان الاولى لاجرة فيها والثانية ليس فيها فاطرح من اولى
 القاطات في الثالثة وطريقه ان تجمع الوارثات والقاطات في الدرجات المعروضه زيادة
 درجة باسرها في المطلوب اربع وتخرج من الحاصل جلة الوارثات في تلك الدرجات المجموع ما
 فيها باسرها في المطلوب الثامن يبقى القاطات في المثال اجمع ماني ست درجات تكن مانيه وستون
 وجمع ماني الست من الوارثات يكن سبعة وعشرين اطرحها من الاول يفضل ثعة وتعرف
 وهو المطلوب المطلقة **العاشر** سوال عن درجة فرض كية مانيها من جميعها
 كان يقال في درجة جلة مانيها من الوارثات والقاطات اربعة وستون فاما ان نصف
 العدد المعروض مرة بعد اخرى حتى تنتهي الى الواحد ثم تزيد على عدة مرات التسعين
 واحد ابدأ فاما كان فاهو سبعة الدرجة المطلوب في المثال نصف الاربع والستين مرات في
 المرة السادسة تنتهي الى الواحد فزد على عدة التسعين وهي ست واحد اجمع سبع فاعلم
 ان العدد المعروض في السابعة المطلقة **الحادي عشر** سوال عن درجة فرض كية
 مانيها كان يقال في درجة جلة مانيها احدى عشرة وبانه ان تضم الى العدد المعروض اقل
 ما يصير به المجموع زوج ونصف المجموع مرة بعد اخرى الى ان تنتهي الى الواحد وزد على مرات
 التسعين واحد ابدأ فاما كان فاهو سبعة الدرجة في المثال اقل ما يزد على واحد حتى يصير
 كذلك خمسة فاذا اردت حصل ستة عشر فنضف ببلغ في المرة الرابعة واحد فزد على عدة
 مرات التسعين واحد اجمع خمسة فالدرجة المطلوب منها هي الخامسة وفي ذلك قدر كفاية
 واما علم ولما كان هذا الكتاب مجرعا كما صله وكان العرض فيحتاج الى شيء من اعمال الحساب
 المطلق كالضرب والقسمة وطريق ذلك ذكرها من قبل لاصله وان قال الشيخ رحمه الله ان ذكر ذلك
 في الكتاب الزايع من خلط موضوع بموضوع يا باه المحققون انتهى فلم يعجل كصاحب
 المجموع على ذلك لان غرضه ان من اراد الاقتصار على كتبها لم يحتاج الى غيرها فقلنا
باب في التمهني اي التي تروى في الفكر وتولد له مانيها من التمهني على العمل

وارثات كان يقال في درجة جلة مانيها
 الوارثات خمس ثقل في مانيها
 الوارثات في كل درجة سبعة
 المطلقة
 درجة فرض كية مانيها

ف
اعمال

في الحساب وهو لغة مصد رصب التي يقع اليها بحسب بصرها اذا علم وباتي مصدر على
 فعلان كان والاعداد الحاسب والمعد والمحرر واما صاحب بالكرهني من اخوات علم
 الحاسب اصطلاحا هو علم باصول يحصل بها الى استخراج المعهودات العددية وقال بعضهم
 هو من اوله الاعداد بغوي التفريق والجمع وهو حسن لان جميع احوال العدد لا يخرج عن هذين
 النوعين وموضوعه العدد من حيث تحليله او تركيبه وتركيبه ومراد المؤلف رحمه الله ان هن
 المسائل من علم الحاسب المطلق الذي تعريفه وموضوعه ما قدمناه لاحاب الفرائض فقط الذي هو
 تاصيل المسئلة وتصحيحها وقسمه التركات ونوابها وهي مذكورة في الكتاب ايضا فابعد الله
 علم قديم وله نوابه جمة منها ما هو في اصطلاحات الدين في المعاملات في حساب الفلوات
 وقسمته وقصا الديون والايمان والثلثات وغير ذلك قال الفقيه ابو الخليل الطوسي
 ان علم الحاسب علم رفيع فيه عون اذا تشري وتيسر
 لم يضع قط درهم حساب والوف بلا حساب تضعيع
 ومنه ما هو في علم الفرائض من التاصيل والتصحيح وقسمه التركات وحساب الخثاني واخبر المتوفى
 والمنا سكت والا فادبر الوصايا وغير ذلك قال بعضهم رحمه الله عليه
 ان العلوم من الحاسب جليل وعلى دقيقات الامور دليل
 فاحرص على علم الحاسب فانه برأيه المستعصيان كذيل
 لولا الحاسب لعم كل مريعة لم يعلم الخريم والتحليل
 ومنها ما في الميتات من اوقات الصلوات وحساب الاعوام والشهور والايام وحركات الشمس
 في المروج والكواكب وحلول القمر في المنازل ومعرفة الساعات وغير ذلك ومنها ما في علم
 الفقه من حساب الزكوات وما يجنبه المكلف في الصيام واعمال الحج وقسمه الفقايم ومسايل
 الفرائض والمساواة والاحارة وما يجنب من الاجال للمولي والمنقود وغير ذلك مما يحتاج
 اليه في غالب اجواب الفقه ومنها ما يتسوي ذلك من العلوم كعلم الاوقاف وعلم الارتباطية
 وغير ذلك من النوايد التي لا يطبق في استنباطها ولا علم ولا مكان موضوعه العدد من حيث
 التي ذكرناها ذكر تعريفه فقال **العدد** عند الجاهل هو **الاحاد المجتمعة** او ما تالف من الاحاد
 او اكثره المولدة من الاحاد ولا يخفى ان المراد بالاحاد اثنان فاكتر وهذه ليست بحدود العدد
 وانما هي رسوم له كما قال ابو العباس احمد بن البزار رحمه الله في رفع الحجاب ووسع الكلام في تعريفه

وقد ذكرت

وقد ذكرت بعضه في شرح المعونة ومحصل ان العدد من الالف التي لا تحذف وان الرسم التي
 يعرف بها انما هي تبيين عما في النفس مثل التبيين بالامثلة والاشياء المتوادية فلا يفتقر
 على شيء ما وضع لتعريف العدد الا ان يقال ان بعض التعريفات اجلي او اولى من بعض
 وللعهد خواص منها ما ذكره المؤلف فكيف عن جعل بعضهم له حد العدد فقال **وقال ايضا**
كما قيل ما تقدم حد العدد ما يوي نصف مجموع حاشية القريتين او البعديتين على
السوا كاحد حاشية القريتين اربعة ومنه وكجدها عشرة ونصفه اي المجموع
المذكور خمسة ما وللجنة المذكورة وحاشية البعديتين على السوا ثمانية وسبعة او اثنان واثني
 او واحد وتعم ونصف مجموع كل متين بلين منها خمسة ما وللجنة المذكورة **فهي عدد** لما ذكر
 قال المؤلف رحمه الله **وهذا** الذي حده هذا القيل **من خواص العدد** كما ان من خواصه قبول
 الزيادة بعينه كما به وملازمة الزوجية او الفردية **فلا ينبغي ان يكون حد له** لان الحد انما يكون
 بالذاتيات بل هو رسم يقع ان يطلق عليه اسم التعريف كما يطلق على الاول فلا يسي حد كما قد
 الاشارة الى ذلك من ابن البنا فذلك قال المؤلف رحمه الله **وعلى التعريفين نقل العدد**
اثنان لانه كما قاله بعضهم اما على الثاني فواضح لانه يوي نصف مجموع حاشية رها واحد
 وثلاثة واما على الاول فلان الجمع قد يطلق على اثنين فمرادهم بالاحاد المجتمعة اثنان فمراد
 وعلى التعريفين ايضا **الواحد ليس بعدد حقيقته** اما على الاول فواضح انه ليس باحد
 مجتمعه واما على الثاني فكذلك لانه ليس له الا حاشية واحدة **فان ضم** فجمع كواحد اخر
 فمراد حصل عدد **ومراد الواحد جزا من العدد** ومع ذلك ما أطلقوا على الواحد
 اسم العدد مجازا اطلاقا ثانيا بل وعلى اجزائه فقد قالوا الاحاد تسعة اعداد واحد و
 الي اخره وقالوا العدد ينقسم الى صحيح وكسر وهذا كله عند الجاهل ورواها عند النظام النبوي
 الاعرج وبعض الجمع ونسب بعضهم الى المحققين فالواحد عدد حقيقته وقد سبط الكلام
 في هذا البحث في شرح المعونة فراجع فانه ما اشبع فيه الاية القول **فان** اسما
 العدد ثمان بسيطة ومركبة بالبساطة اثنا عشر كلمة واحد وعشرة وما بينهما وماية
 والالف والمركبة ما اخذ من هذه الاثني عشر بوجه من جهات ما يتركب من رجب
 كاحد عشر وتسعة عشر وما بينهما واما بتركيب عطفي كاحد وعشرين واما بتركيب اضافي
 كثلثا اية واما بتثنية وهو مياتان والالف واما بتثنية جمع كعشرين وتسعين وما بينهما وانتم

اليها يبلغ حاصل ضربها اربعة وعشرين وهي عشرات الوف كل واحد
عشرة الاف لما ذكره بقوله **لان مجموع الاساسين** اي اس المصروبين وهما
اثنان اس عشرات واربعه اس اعداد الوف ومجموعها ستة وهي **الواحد**
خمسة وهي اس عشرات الوف فاذا جعلت كل واحد عشره الاف
كان الجواب ما ذكره بقوله **فالجواب ما بينا الف واربعون الف** مسألة
من ضرب الميات في الميات **ثلثمائة في خمسمائة** ضرب ثلاثة في خمسة علف
عقودا احدهما في عدة عقود الاخر **يحصل خمسة عشر** وهي **اس عشرات**
الوف كما في الذي قبله لان مجموع الاساس الا واحد ايضا خمسة هي اس عشرات
الاف كما هو معلوم فاجعل كل واحد من الخمسة عشر عشرة الاف **فالجواب**
ما بين وخمسون الف وشكل في العمل وهو اول ما يل هذا النوع **ما بين في مائة**
اذا عمل ما تقدم **يحصل عشرة الاف** لان ا حاصل من ضرب عدة عقود احدها
في عدة عقود الاخر واحد ونوع عشرات الوف لما تقدم **ومثله ثلثمائة في**
ثلثمائة يبلغ تسعين الف لان عدة عقود كل منها ثلاثة وحاصل ضرب ثلاثة
في ثلاثة تسعة اذا جعل كل واحد منها عشرة الاف حصل ما ذكره مسألة
وهو اخر ما يل النوع **تعاين في تعاين** ما ضرب تسعة في تسعة عدة العقود
من الجابيين واجعل كل واحد من ا حاصل وهو واحد وثمانون عشره الاف
لما تقدم **يبلغ حاصل الضرب ثمان مائة الف وعشرون الف** فتنسب ببقية ما به
مسألة من ضرب الميات في اعداد الوف **ثلثمائة في اربعة الاف** ضرب
عدة العقود في عدة العقود ثلاثة في اربعة **يحصل اثنا عشر** ومجموع الاساسين
الا واحد ستة لما تقدم وهي **اس ميات الوف** لما تقدم ايضا فاجعل
كل واحد من اثني عشر مائة الف من نوع ذلك يكن الجواب ما ذكره بقوله
فالجواب الف الف وما بينا الف فتنسب عليه **سبعة** من ضرب اعداد الوف
في اعداد الوف **خمسة الاف في ستة الاف** الجواب **ثلاثون الف الف** لان
الحاصل من ضرب الخمسة في الستة ثلاثون ومجموع الاساسين الا واحد اربعة
وهي **اس اعداد الوف** فاجعل كل واحد من الثلاثين الف الف يكن ما

ذكر

ما ذكره **ومثله** وهو اول ما يل في الف في الف **يحصل الف الف** كما مر ومثله وهو اخر
ما يل **تسعة الاف في تسعة الاف** تبلغ احدى وثلاثين الف الف للمعلمت **وما بين ذلك**
في كل نوع **تعاين عليه** فيعمل بالعادة فيه يظهر جوابه كما اشرنا الي ذلك وذلك في ضرب
ما بينه الوف من الجابيين او من احدهما ان تجرد المصروبين او احدهما من لفظ او
لفظات الوف وتضربها مجردين باقتضيه العمل وما حصل اضعه الي لفظه او لفظات
الاف فاما كان هو المطلوب ولا يخفى الامثلة وانما لم اطول في شرح باب الجاب لانه
عام متعل فهو كما لعرب في هذا الكتاب ولا يلحق بها الاطراب فيه ولا يقع من ضرب المفرد
في المفرد شيء في ضرب في المركب من زيادته وقا بوجه ان يبقى فقال **قلت** **ما اذا**
ضربت مفردا في مركب اي اردت ذلك **فحل المركب الي اعداد المفرد والقي مركب**
سواء كانت نوعين او اكثر واضرب ذلك المفرد المفرد في كل واحد منها اي مفردات
المركب متدة ما الضرب في الاكبر اخيرا **واجمع الحواصل** من الضرب وعدتها بعدة مفردات
المركب لانه انما يتم الضرب بضربات عدتها بعدة مفردات المركب وكل ضرب حاصل
فبعد جمع الحواصل **يحصل المطلوب فلو قيل اضرب خمسة في ستة عشر** فحل الستة
عشر الي عشرة وستة واذا فرغت من ذلك **ما ضرب خمسة في عشرة** يبلغ خمسين
ثم اضرب **في ستة** تبلغ ثلاثين وقد تم العمل بجزئين **واجمع الحاصلين** وهما خمسون
وثلاثون **يكن المجموع ثمانين** فوالجواب ولو قيل اضرب عشرين في مائة خمسة
وعشرين فحل الثاني الي مائة وعشرين وخمسة اضرب العشرين في المائة يحصل اثنان
ثم في عشرين يحصل اربعة مائة ثم في خمسة يحصل مائة واجمع الحواصل الثلاثة يحصل اثنان
وخمسمائة وهو الجواب ولما نزع من ضرب المفرد في المركب شيء في ضرب المركب في المركب من
زيادته ايضا كما سبقت فقال **واذا ضربت مركبا في مركب** اي اردت ذلك **فحل كل منهما**
الي مفرداته التي تتركب منها واضرب كل مفرد من مفردات احدهما في كل مفرد من
مفردات الاخر متدة ما الاكبر فالأكبر اخيرا **واجمع الحواصل** **يحصل المطلوب** وعدة الحواصل
بعد الضربات وعدتها بعدة ما يحصل من ضرب عدة مفردات احدهما في عدة مفردات
الاخر فمركب من نوعين في مركب من ثلاثة يحتاج لست ضربات لها ستة حواصل وهكذا
اذا علمت ذلك **فانما عشر** ثم بعد ضربها في خمسة وعشرين هذا مركب من نوعين في

مركب منها يحتاج لاربعة ضربات **حل الاول** الى مفرداته عشرة واثني وثلاثين في
 مفرداته **عشرين** ووجهه ثم اضرب العشرة في العشرين تبلغ مائتين وارضبها
 في الخمسة تبلغ خمسين وقد نزع ضرب العشرة وارضب ايضا الاثنين في العشرين تبلغ
 اربعين وارضبها في الخمسة تبلغ عشرة وقد تم العمل باربعة ضربات ثم اجمع الخواصل
 الاربعة تجد الجواب **ثلاثمائة انتهى** ما زاده المؤلف رحمه الله **سبل** احد عشر في مائة واحد
 فخذ مركب من نوعين في مركب من ثلاثة فيحتاج لت ضربات فحل كلامها اني مرادته
 التي تركب منها وارضب العشرة في المائة يحصل ان ثم العشرة يحصل مائة ثم في الواحد يحصل
 عشرة ثم اضرب الواحد في المائة يحصل مائة ثم في العشرة يحصل عشرة ثم في الواحد يحصل
 واحد وجمع الخواصل الستة تبلغ **ثلاثمائة** واحد و**عشرين** وهو الجواب **سبل**
 مائة ووجهه **عشرون** اذا اردت ضربها في اربعة وثمانين فحل كلامها اني مرادته
 يتحل الاول اني مائة وعشرين ووجهه والثاني اني ثمانين واربعه **فاضرب الثمانين** في
 المائة يحصل ثمانية الاف وارضبها في العشرين يحصل الف وثمانمائة وارضبها في الخمسة
 يحصل اربعمائة وقد نزع ضرب الثمانين ثم اضرب الاربعة في المائة يحصل اربعمائة وارضبها
 في العشرين يحصل ثمانون وارضبها في الخمسة يحصل عشرون وقد تم العمل بست ضربات
 وجمع الخواصل الستة فجمعها الجواب كما قال **الجواب عشرة الاف وخمسمائة** ولما كان
 الضرب بهذه الطريق التي هي الاصل قد يصير لكثرة منازل المضروبين او احدها ذكر المصنف
 سبل من ملك الاختصار به فقال **طريق اخر** هي طريق التبع وهي وان كانت عامته في الاصل
 تكون من ملك الاختصار به مخصوص بما يعلم مما ذكره بقوله **ان احد المضروبين والا**
 ان نسب منها الاسهل منه **الى عند مفرد اكثر منه** وهو اول اعداد مرتبه بعدة وذلك
 صادق بان يكون بعد مرتبه او مراتب لكن الثاني ليس مراد الاختصار وان كان صحيحا في
 العمل كما انك لو نسبه لعقد مكرر وانتمت العمل به ايضا مع انه ليس من ملك الاختصار به
 وخذ من **المضروب الاخر** وهو الذي لم تنسبه **ثلاث النسخ** وان كانت نسبه نصفا فخذ
 نصف المضروب الاخر او ربعا فربعه او ثلثا فثلثه وهكذا **واسط الماخوذ من نزع**
ما نسب اليه بان تجعل كل واحد من الماخوذ مثل المنسوب اليه وكسره بحسبه **تحصل**
الطلب فلو اردت ضرب مائة ووجهه وعشرين في اربعة وثمانين بطريق التبع **فان**

المائة

المائة والخمسة والعشرين الى الف لانها اول اعداد مرتبه فوقها **ثلاث** فيكون
 الاربعة وثمانين وهو عشرة ونصفي **واسط** الف كل واحد بالف والنصف خمسمائة
يحصل الجواب كما مر وهو عشرة الاف وخمسمائة ولو نسبت المائة والخمسة والعشرين لعشرة
 الاف او الاربعة وثمانين للمائة وانتمت العمل لصح ايضا لكن فيه عسر ومن هذه الطريق
 اخذت قاعة الخمسة والخمسين والخمسمائة وهي ان كل عدد يضرب في خمسة او في خمسين
 او في خمسمائة يوجد نصفه ويبسط عشرات في الاول وميات في الثاني والوف في
 الثالث وكسره بحسبه **طريق اخر** وهي طريق القسمة **اقسم** احد المضروبين **على** عند مفرد
اقل منه وارضب الخارج من القسمة في المضروب الاخر الذي لم تقسمه **واسط المبلغ**
 من هذا الضرب من نوع المقسوم عليه بان تجعل كل واحد من المبلغ مثل المقسوم
 عليه وكسره بحسبه **يحصل الجواب** وهذه الطريق ليست من ملك الاختصار به وان ذكرها
 المؤلفون فيها والضرر بالطريق الاول اسهل منها فلو اردت ضرب مائة وخمسة وعشرين
 في اربعة وثمانين بهذه الطريق **فاقسم المائة والخمسة والعشرين على اربعة وثمانين**
المائة وهي ايضا عند مفرد اقل من المائة والخمسة والعشرين **فخرج** من القسمة واحد
 وربع **ارضبه** اي الخارج من القسمة وهو الواحد والربع في الاربعة وثمانين
 المضروب الاخر فخذ اس ضرب الصحيح والكسري في الصحيح وهذا من الاسباب التي
 اخرجت هذه الطريق عن ان تكون من ملك الاختصار به فاضربها بالطريق الاتي في
 ضرب مائة والكسري **يحصل مائة وخمسة اسطح مائة** كل واحد مائة **يحصل ما**
تقدم وهو عشرة الاف وخمسمائة ومن هذه الطريق اخذت قاعة الخمسة عشر
 والمائة والخمسين والالف وخمسمائة باختصار فكل عدد يضرب في خمسة عشر او في
 مائة وخمسين او في الف وخمسمائة يزداد عليه مثل نصفه ويبسط الجتمع عشرات في
 الاول وميات في الثاني والوف في الثالث وكسره بحسبه **فاصل** من ملك
 الاختصار به ايضا ان تضعف احد المضروبين مرة فاكثرت وتنصف الثاني بعدة
 ما ضعفت الاول وتضرب ما صار اليه احدها فيما صار اليه الاخر وشرط كونها
 من ملك الاختصار به ان تنقل مراتب المضروبين او احدها ولو فقد الشرط لصح
 العمل ايضا في المثال الذي ذكره المصنف لو ضعفت المائة والخمسة والعشرين مرة

ين

ونصف الأربعة والثمانين كذلك لنقص مراتب الأول واحتجت لي أربع
ضربات واختصرت ضربتين ولو زدت في التفعيل والتثنية من أخرى
لنقصت مراتب أخرى واحتجت لضربتين واختصرت أربع ضربات فان
الأول يبلغ خمسين والثاني احدى وعشرين وحاصل ضرب مائتين في واحد
وعشرين عشرة الاف وخمسين كما تقدم ولو قيل ضرب مائة وخمسة وعشرين
في مائة وستين وضعت الأول ثلاث مرات لمبلغ ألف فمضت الثاني ثلاث
مرات يصير عشرين فاضرب ألف في عشرين يحصل عرون الف في الجواب
واختصرت خمس ضربات ومن المثل الاختصار ما ذكره ايضا في الفصل الثاني
والله اعلم وقد ذكر المصنف رحمه الله امثلة فيخرج على هذه القواعد فقال **مسألة**
مائة وخمسة وعشرون تريد ضربها في **مثلاً** مائة وخمسة وعشرين ان علمت
بطريق المنة فان ضرب احدى الى الف يكن ثمانية من الاخر فهو خمسة
عشر وخمسة اثنان فابسطها فابسطها فابسطها فابسطها فابسطها فابسطها
وخمسة وعشرين وهو الجواب **مسألة** **خمسة عشر في الف ومائة وخمسة عشر**
الجواب ستة عشر **الف وسبع مائة وخمسة وعشرون** الذي لو قسمت الخمسة عشر
على عشرة خرج واحد ونصف فاضرب في الف ومائة وخمسة وعشرين على الف ومائة
ومائة مثل نصفها يحصل الف وستين وثمانون وسبعون ونصف فابسط ذلك عشر
يحصل ما ذكره وان تضرب الخمسة عشر في الف ومائة وخمسة عشر يحصل خمسة عشر
الف ثم في المائة يحصل الف وخمسين ثم في الخمسة عشر يحصل مائتان وخمسة وعشرون
فاجمع ذلك يحصل ما ذكره وان لم يكن على قانون ضرب المركب في المركب فيكون
اسهل **مسألة** **خمسة وعشرون في الف ومائة وخمسة وعشرين** ان قسمت
الثاني على الف خرج واحد ونحو فاضرب واحداً ومائة في الاول يحصل مائة
واربعون وخمسة اثنان فابسطها فابسطها فابسطها فابسطها فابسطها فابسطها
وخمسة وعشرين وهو الجواب **مسألة** **الف ومائة وخمسة وعشرون** تريد ضربها
في **مثلاً** الف ومائة وخمسة وعشرين فاقم احدى على الف تخرج واحد
ونحو فاضرب ذلك في الثاني يحصل الف ومائتان وخمسة وستون وخمسة اثنان

مائة

فابسطها

بلغ

فابسطها فابسطها فابسطها فابسطها فابسطها فابسطها فابسطها فابسطها فابسطها فابسطها
مسألة **الف ومائة وخمسة وعشرين** وهو الجواب **مسألة** **الف ومائة وخمسة وعشرين**
وعشرون في احدى وعشرون اي اردت ذلك والمراد الجنب لا الجمع كما
يعلم من كلامه **مسألة** **عشرة العشرات** المقصود به من الجنبين كما رتبة وعشرين
في خمسة وعشرين او **انفردت** كما نرى في ثلاثة عشر سوات وت الاحاد او **انفردت**
كما سيظهر لك في الامثلة **مسألة** ان تضرب ذلك بطريق ضرب المركب في المركب وان
ان اردت العمل الاضرب ان **تجمل احدى الجانبيين على جملة الجانبيين** **الاجواب**
الجميع كل واحد في الباقي من الجانبيين الذي جلت احاده فان كان الباقي عشرة
فاجعل كل واحد من المجتمع عشرة وان كان الباقي عشرين او ثلاثين مثلاً فاجعل
كل واحد من المجتمع عشرين او ثلاثين او غير ذلك على حسب ما يكون وهذا العمل سهل
بينما اذا لم تعدد العشرات والاسهل فيما اذا تعددت ان تجمل احدى على جملة
الآخر وتضرب المجتمع على عشرة تكرر اربعة من احدى الجانبيين وتجعل كل واحد من
الحاصل عشرة فقط وهو ما ذكره صاحب اللمع وذكره المؤلف ايضا في التحفة لكنه
تبع هذا الكلام رحمه الله **مسألة** **المبلغ حاصل مضروب الاحاد في الاحاد** **الجواب**
كاحد عشر في احدى عشر اذا اردت احاداً على جملة الاضرب المجتمع
اثنى عشر فاجعل كل واحد عشر وزد على الماهل مضروب الواحد في الواحد **مسألة**
مائة واحد او عشرين وهو الجواب **مسألة** **كاحد عشر في اثنى عشر** ان جلت احادهم
احدهم على جملة الاضرب المجتمع اربعة عشر فاجعل كل واحد عشر وزد على
الحاصل مضروب الاثنين في الاثنين وهو اربعة مائة **مسألة** **اربعة واربعين**
وهو الجواب **مسألة** **كاحد عشر في تسعة عشر** فاجعل تسعة على التسعة عشر فاجعل تسعة
فاجعل كل واحد عشر وزد على الحاصل مضروب التسعة في التسعة وهو واحد
وثمانون **مسألة** **مائة واحد او ستين** وهو الجواب وهو كل ما اسئلة لا اذا
انفردت العشرة من الجانبيين ومن امثلة ما اذا تعددت واستوت ما ذكره المؤلف
مسألة **اربعة وعشرين في خمسة وعشرين** فاجعل احاداً على جملة الاضرب المجتمع تسعة
وعشرون فاعلم ما ذكره هذا اجعل كل واحد من التسعة والعشرين بعشرين مثل

ن

التي يحصل خماسية وثلاثون وعلمنا ذكره في القفلة بتعاليج ضرب التسعة والعشرين
في اثنين يحصل ثمانية وخمسون فاجعل كل واحد عشرة يحصل خماسية وثلاثون وهذا
اسهل واوّل وبعد ذلك اضرب الاربع في خمسة يحصل عشرون ضمها الي الخماسية والثلاثين
الحاصلة بكل من العدلين **يحصل ستماية** وهو الجواب **وتسعين في خمسة تسعين**
تبلغ تسعة الاف وستمائة وعشرين لان كل واحد على واحد على الاخر يتكسر ما به فاجعل
كل واحد عشرة منها بتسعين او اضرب المائة في تسعة واجعل التسعة على كل واحد عشرون
تحصل على كل تسعة الاف زد عليها مضروب الخمسة في الخمسة وهو خمسة وعشرون تحصل
ما ذكره **وقد علمنا** ما يريد من اثباته كنهه عشرة في ستة عشر على واحد واحد على
على جملته الاخر يتكسر واحد وعشرون فاجعل عشرة على مائة مائة وعشرون فزد
عليها مضروب الخمسة في الستة وهو ثلاثون يتكسر ما يتكسر واربعون وهو الجواب
وتسعة وثلاثون في ستة وثلاثين فاجعل واحد واحد على جملته الاخر يتكسر واحد واربعون
فاجعل كل واحد ثلاثين او اضرب ذلك في ثلثه واسط المائة والثلاثة والعشرين
كل واحد يحصل تسعة الف ومائتان وثلاثون زد عليها مضروب الخمسة في الستة وهو
ثلاثون يحصل الف ومائتان وستون وهو الجواب **واذا اختلفت العشرات من**
الجانبين سواء تفردت فيها او انفردت في احدها في الثاني ما ذكره بقوله **كان**
في ستة وعشرين فلان ان تضربها بطريق الاصل ولان تضربها في هذا المثال
وما تسمى ما تنفرد فيه العشرات في احدها ما ذكره في القفلة بتعاليج وهو من جنس
هذا العمل المتقدم وهو ان تضرب احاد الاصغر هو الذي انفردت عشرته في على
عشرات الاكبر وكل حاصل على الاكبر وتبلغ المجمع عشرات وتزيد على الحاصل مضروب
الاحاد في الاحاد وانما لم يذكره في الكتاب بتعالج الاصل لان غرضها ان يجمع ما اختلفت
فيه العشرات في طريق واحدة كما جعلا ما استوت فيه العشرات في طريق واحدة
وما تفردت فيه العشرات مع الاختلاف عليها بالطريق التي تجانس هذه الطرق طويل عسر
كما قال الشيخ في المعونة والضرب بطريق الاصل اسهل فلهذا لم يذكرها هذه الطريقة
السهلة التي ذكرها بقوله **فلان ان تضربها بطريق الترتيب** كما ان تضربها
بعيد ذلك ما ذكرناه لك وغيره من الطرق **وواي طريق الترتيب** انما لم يذكره من

اختلاف

اختلاف العشرات وغير ذلك من كل مضروبين متغايرين اشتراكا عشرات
ام لا **فلان تضرب نصف مجموع العددين المضروبين في مثله** وذلك لترتيب
الترتيب ضرب العدد في ما و به كما هو معلوم **وحفظ على اصل** لتقط منه ما يمكن
وتأخذ نصف الفضل بعد العددين المضروبين فيعلم من ذلك ان شرط احكامها
تأخذ نصف المضروبين كما قد من **وتضرب به اي نصف الفضل في مثله** وذلك لترتيب ايضا
ولذلك سميت طريق الترتيب لما استلكت عليه من الترتيب في المضربتين **وتقط حاصل**
اي حاصل ضرب نصف الفضل في مثله **من المحذور** وهو حاصل ضرب نصف مجموع
العددين في مثله **يتبقى الجواب** المطلوب في المثال المذكور وهو اربعة عشر في ستة
وعشرين ان عملت بطريق الترتيب **مجموع الاربع عشرة الستة والعشرين اربعون**
نصفها عشرون اي العشري في مثله **يتبقى اربعة عشر** لتطرح منها ما يمكن
والفضل بين العددين وهو اربعة عشر وستة وعشرون **المائة عشر** نصفها
اضرب في مثله **ستة** يتبقى **ستة وثلاثين** اربعة اي الستة والثلاثين **من المحذور** وهو
اربعة **يتبقى ثلثماية** واربعة وستون وهو الجواب ومنه اي من هذا القم وهو
اختلاف العشرات من الجانبين وهو مثال المثال الاول منها وهو ما تقدمت فيه
العشرات من الجانبين مع الاختلاف **اربعة وعشرون** تزيد مضربها في ستة **والثلاثين**
فاجعلها بطريق الترتيب بان تجمعها بمجمع ستون ونصفها ثلاثون فاضرب في مثله يحصل
ستماية فاحفظها ثم خذ نصف الفضل بينهما وهو ستة فاضرب في مثله يحصل ستة
وثلاثون فاطرحه من المحذور فالباقى الجواب وهو ما ذكره بقوله **تبلغ ثمانية واربعين**
وستين وكذا من هذا القم ايضا **اربعة وثلاثون** تزيد مضربها في ستة **واربعين**
فاجعل كما تقدم فضع مجموعها اربعون ونصف الفضل بينهما ستة وحاصل ضرب
الاول في مثله الف وستماية وحاصل ضرب الثاني في مثله ستة وثلاثون فاستط
ستة وثلاثين من الف وستماية **يتبقى ما ذكره بقوله تبلغ الف وخمسة واربعين**
فهو الجواب واذا ما ملت اليك الامثلة التي مثل بها خذ نصف مجموع المضروبين
معزدا وكذا نصف الفضل بينهما وهو مقصود حسن في التمثيل لانه اذا كان النصف
المذكور ان مركبين او احدها مركبا طال العمل وخرقت الطريق عن ان تكون من الملح

تأخر به

ن

لا اختص ربه فاما **س** كان ينبغي للولف ولاصله ان يدور كل منهما فصلا في قسم
 الصحيح على الصحيح لا يفسد الاعمال الحايية وان كان بعض ما يلها تعلم من التاكلام فيها
 سباني فلا يفسد بدو طرف يسير من ذلك فالتقسيم هل للمقوم في جزأ من ربه عدد
 اقل من المقوم عليه وهي اما قسمه عدد على ماويه والخارج واحد ابدأ واما قسمه عدد
 اقل منه والخارج اكثر من واحد ابدأ واما قسمه عدد على اكثر من واحد والخارج كرا ابدأ ولا عمل في
 القسم الاول واما القسم الثاني فهو قسمه الكثير على القليل وفيه طرف منها ان طرح المقوم
 عليه من المقوم مرة او اكثر بحيث يبقى او يبقى منه اقل من المقوم عليه فان بقي فعدد
 مرات الاستطارة في الجواب وان بقي اقل من المقوم عليه فهو كسر منه منه وضيم الاسم
 الحاصل الي عدة مرات الاستطارة يحصل الجواب فلو قيل اقم ما به وعشرين على اربعة
 وعشرين فاطرح الاربع والعشرين من ما به وعشرين في المرة الاولى فبقية
 مرات الاستطارة وهي خمسة هي الجواب ولو قيل اقم ما به وثلاثين على اربعة وعشرين
 فبقية المرة الخامسة فيفصل عشرة وهي اقل من الاربع والعشرين فتمت ما تكلم بها
 وسدس اقسمة لعدة مرات ان طرح فيكون الجواب خمسة وربعا وسدسا ولو اردت
 قسمة الف على اربعة وعشرين وطرح في الف بالاربع والعشرين ليعمل بعد
 المرة الحادية والاربعين ستة عشر فتمت من الاربع والعشرين تكون ثلثين فالجواب
 احد واربعون وثلثان ومنها ان تقسم واحد الي المقوم عليه وتأخذ من المقوم
 ثلثين لثمة فالواحد من الاربع والعشرين ثلث في فخذ ثلث ثمن المائة والعشرين
 كان خمسة او ثلث ثمن المائة وثلثين يكون خمسة وربعا وسدسا او ثلث ثمن المائة
 يكون واحد واربعين وثلثين فلهذا الجواب في المايل الثلاث واما القسم الثالث
 فهو قسمه القليل على الكثير ويقال له نسبة وتسميه ايضا وفيها طرق منها طريق الحل وهي
 ان تنظر في المقوم عليه فاما ان يكون اولا واما ان يكون مركبا والا اول فاقم يقم
 من ضرب عدد في عدد والمركب خلافة فان كان اولا فاما ان يكون منقطا واحدا
 ان يكون اقسما فالمنطق ما امكن التفسير من نسبة الواحد اليه حقيقة بعض لفظ الجزيي
 والا ضم خلافة فان كان منقطا وهو ينحصر في اربعة اعداد فقط الانسان والنبات
 والحيوان والجماد فالتقسيم منه سهله فلو قيل اقم واحد على اثنين او ثلاثة او

خمسة

او خمسة او سبعة فالجواب نصف او ثلث او خمس او سبع ولو قيل اقم اثنين على ثلاثة او خمسة
 او سبعة فالجواب ثلثان او ثمن او سبعة فثمن على ذلك وان كان اقسما نسبت اليه القليل
 بلفظ الجزاء بين بتوسط من فلو قيل اقم واحد على واحد على واحد فالجواب جزء من احد عشر جزءا
 من الواحد او اقم سبعة على ثلاثة وعشرين فالجواب سبعة اجزاء من ثلاثة وعشرين جزءا من الواحد
 فخذ احكم الاول بقسمة وان كان مركبا فخذ الي اضلاعه التي تركب منها وطريق الحل المذكورة في
 كتب الحساب فلا يخطئ بها لان باب الحساب كما تقدم من الشيخ ذكره في كتب الفرائض ليس في
 محله واذا اطلعت الي اضلاعه فانظر في المقوم فان كان واحدا فسمه من كل ضلع واصف الاسما
 الحاصلة بعضها الي بعض مقدما الاكبر فالأكبر كما هو معلوم عند الحساب فان كان فهو المطلوب
 فلو قيل اقم واحد على ما به وخمسة فاضلع المائة والخمسة كما ذكره الحساب ثلاثة وخمسة وسبعة
 فيكون اقسما ثم سم الواحد من الثلاثة يكون ثلث ومن الخمسة يكون خمس ومن السبعة يكون سبعة واصف
 الاسما بعضها الي بعض فالجواب ثلث خمس سبع وان كان المسمى اقل من كل ضلع فسمه من احدى
 والاوي ان تسميه من اقلها رسم واحد من كل من باقية واصف الاسما بعضها الي بعض فلو قيل
 اقم اثنين على ما به وخمسة فسم الاثنين من الثلاثة يكون ثلثين وسم واحد من الخمسة يكون
 خمس ومن السبعة يكون سبعة فالجواب ثلث خمس سبع وان كان كاحد الاضلاع فاطرح نظيره وسم
 واحدا من باقية واصف الاسما كما علمت فلو قيل اقم ثلاثة وخمسة وسبعة على ما به وخمسة
 فاطرح في الاول الثلاثة وفي الثاني الخمسة وفي الثالث السبعة رسم واحد في المايل الثلاث
 من كل من الضلعين الباقيين فالجواب خمس سبع او ثلث سبع او ثلث خمس وان كان
 مركبا من ضرب بعض الاضلاع في بعض فاطرح نظيره ما تركب منه وسم واحد من باقية
 فلو قيل اقم خمسة عشر واحدا وعشرين او خمسة وثلاثين على ما به وخمسة فالاول مركب
 من ثلاثة في خمسة والثاني من ثلاثة في خمسة والثاني من ثلاثة في خمسة والثالث من خمسة في
 سبعة فاسقط ثلاثة وخمسة في الاول يبقى سبعة فاسم الواحد منها سبع هو الجواب واسقط
 ثلاثة وسبعة في الثاني يبقى خمسة فاسم الواحد منها خمس هو الجواب واسقط خمسة وسبعة في الثالث
 يبقى ثلاثة واسم الواحد منها ثلث فهو الجواب وان كان المقوم غير ما تقدم جميعه فاقسمه على
 احد الاضلاع فان وضع قسمه عليه فاطرحه واقسم الخارج على الضلع الذي بعده فان وضع قسمه
 عليه فاطرحه ايضا ولا تزال تفعل حتى تسمى الخارج اخر الاضلاع فهو المطلوب هذا ان

انقسم على كل صانع ما قسمته عليه فان انكسر معن شي على صانع او اكثر اما في الابتداء واما في الاستانما
 والضعف المقوم عليه ساقطاً بالنسبة لما انقسم وبقيا بالنسبة لما انكسر لتسمى المنكسر على صانع معن والواحد
 صاحبون وتضيف احد الاسمين الى الاخر وتقطعت ذلك عما جعل من الكسر الذي خرج من مجموع
 النصف من علي حاشين الكسور واخضعها لها ما ذكره الحاشين وانما يتضح هذا بالمثال فلو قيل ان قسم
 سبعة على المائتين والخمسة فان قسمت السبعة على المائتين انقسمت وخرج عشرون فاطرح المائتين وافهم
 العشرين على الخمسة ايضا تنقسم وخرج اربعة فاطرح الاربعة الخمسة ايضا فيبقى معل من الاضلاع السبعة
 فقط قسم الاربعة منها تكن اربعة اشباع فهو الجواب ولور قيل ان قسم اربعة وسبعين على المائتين الخمسة
 فان قسمنا على الثلاثة انكسر واحد وانقسم منها ثلاثة وستون وخرج واحد وعشرون فاعبر الثلاثة
 بالثمة بالنسبة للواحد المنكسر لتسمى عليها وعلى بقية الاضلاع فيكون ذلك خمس سبع واسقطها بالنسبة الى
 الواحد والعشرين الى اربعة لتسمى على غيرها من الاضلاع وهما الخمسة والسبعة فان قسمنا على السبعة
 اولاً انقسمت وخرج ثلاثة فاسقط السبعة بالنسبة اليها ثم سم الثلاثة الخارج من الخمسة لانه لم يبق من
 الاضلاع غيرها تكن ثلاثة اخماس فاعطى عليها اسم الواحد المنكسر والامن الاضلاع الثلاثة
 يكن الجواب ثلاثة اخماس وثلث خمس سبع فقس ثلث ذلك وخرج طريق السبعة وتعلم من كلامه
 ان شاء الله تعالى في مسيلة ستراده اربعين اقل من عدد سراً من الاثنية وانه اعلم ثم شرع المصنف
 رحمه الله في مقدم من مقدمات التمهيل والتصحيح وهي اصل عظيم من الاصول الحاشية يقال
فصل في معرفة السبب بين الاعداد وفي معرفة اقل عدد ينقسم على كل من
 عدد من مفروضين قسمته صحاح وقد شرع في الاول فقال **اجتمع العددان على اربعة اقسام**
متماثلان ومتباينان ومتوافقان ومتداخلان يعني ان العددين اذا اجتمعا فاما ان يكونا
 متماثلين واما ان يكونا متباينين واما ان يكونا متوافقين واما ان يكونا متداخلين فالمتماثل
 والتباين والتوافق والتداخل هي السبب بين الاعداد ويقال للمتماثلين ايضا المتماثلين والتباين والتوافق
 التخاليف والتوافقين المتشاكلان وثلثه اقل من السبب ان **ثلاثة** لانها **ثلاثة** هي **ثلاثة** هي **ثلاثة**
 والثاني هو الاتحاد في الكمية قال الشيخ رحمه الله وما سمعته من شيخنا الجليلي رحمه الله ان
 الأكثر عند القدماء استعمال السبب في الكميات والتماثل في الجواهر والثبات في الكيفيات التي
 كما لا ريب والاربعة وكما الخمسة والستة والسبعة وكما العشرة والعشرة فلهذا
 لم يمتثل في اعادة الكاف فيها لا يخفى ما فيها من الانحصار ويكتفى باصدها اي التماثلين

يبين

الاعمال

الاعمال الاثنية من تصحيح المسائل وغير ذلك **والثباتان عبارة عن عدد من متماثلين**
 ليس بينهما موافقة اي اشتراك **جزء من الاجزاء** ويقال ايضا المتباينان هما اللذان لا
 بينهما الا الواحد **كالاثنيين والثلاثة** فليس للاثنيين ثلث كما هو للثلاثة وليس للثلاثة
 نصف كما هو للاثنيين فلا اشتراك بينهما فثباتيان وهما متباينان وكذا اقل عدد دين
 متواليين **كالثلاثة والاربعة** وكذا اقل عدد دين اولين **كالثلاثة والخمسة** وكذا ان يكون الاكبر
 منها عددا اوليا كسبعة واربعه **وكما الخمسة والستة** مثال المتواليين ايضا **ويضرب كل**
احدهما اي التباينين في كامل الاخر في الاعمال الاثنية والمتوافقان عبارة عن عدد دين
 غير متماثلين بينهما موافقة اي اشتراك **جزء او باجزا اثنين** فاكبر ويقال ايضا
 المتوافقان هما اللذان يعني كلا منهما عدد ثالث ويضرب وفق احدهما في كامل الاخر
 في اكثر الاعمال **والعشر في الاعمال من الاجزاء المتعددة** ادق اي اقلها مقدارا وهو اسم
 الواحد من العدد الثالث المعنى ككل منهما والوفقي يسمى راجعا وهو الحاصل من قسمة
 كل منهما على العدد المعنى لهما **كالاربعة والستة** فاما **متوافقان بالنصف** فان كل
 منهما نصف صحيح وهو ثباتان من الاربعة وثلاثة من الستة وهو وفق كل منهما وارجعه
 ايضا وايضا فالاثنيين تعني كلا منهما وهي عدد ثالث **والستة والسبعة متوافقان**
بثلث فثبات الستة اثنان وثلث الستة ثلاثة فارجعها وايضا فالمعنى ككل منهما
 الثلاثة ولو قسمت عليها الستة خرج راجعا وهو ثباتان او قسمت عليها الستة خرج
 ثلاثة وهو راجع كما تقدمت الاثنية لذلك **والثمانية والاثنا عشر متوافقان بالاربعة**
 وبالنصف ايضا لكن الربع ادق منه فهو المقتر وهو ايضا اسم الواحد من الاربعة المعنى
 ككل منهما ولو قسمت الثمانية على الاربعة خرج اثنان فارجعها ووفقها او راجعها ولو
 قسمت الاثني عشر على الاربعة ايضا خرج ثلاثة فارجعها ووفقها او راجعها **والعشرة**
والخمسة عشر متوافقان بالخمسة وخمس الاول اثنان وهما الحاصلان من قسمة العشرة
 على الخمسة المعنى ككل منهما فارجعها ووفقها وخمس الثاني ثلاثة وهي الحاصل من قسمة الخمسة عشر
 على الخمسة فارجعها ووفقها **والاثنا عشر وعشرون متوافقان بالسدس** والستة والنصف
 والثلث وادق السدس وسدس الاول اثنان والثاني ثلاثة فارجعها ووفقها والمعنى ككل
 الستة وحاصل قسمة كل منهما عليها ما ذكر **والاربعة عشر والواحد والعشرون**

ايضا

متفقان بالثاني والمفني لكل منها السبعة وحاصل قسمة الاول عليها اثنان والثاني ثلاثه
 فيها ونقاهما **والثاني عشر والاربعه وعشرون** متفقان بالثاني والنصف والربع وكلها
 اجزاء الثمانية المعنيه لكل منها والمعتبر اذ هو الثمن الذي هو ستة الواحد لها ووقتها
 اثنان وثلاثة كما هو معلوم ما قدمنا وكذا جميع ما جرد وما قبله من الاشياء التي ذكرها
 وانما صرحنا به في جميع ما تقدم وان كان ينبغي في واحد لربا في الترتيب **والثاني عشر**
والسبعة والعشرون متوافقان بالثاني والثلث والاول اذ في هذا المعتبر **والعشرون**
والثلاثون متفقان بالثاني وبجميع اجزاء العشرة المعنيه لكل منها **والثاني**
وعشرون وثلاثة وثلاثون توافقها **جزء من احد عشر** فان المفني لكل منها احد عشر
 واسم الواحد منها ما ذكره ستة وعشرون وثلاثة وثلاثون توافقها **جزء من ثلث عشر**
 لان الثلاثة عشر تعني كل منها واسم الواحد منها ما ذكره **والاربعة وثلاثون** واحد **والثلاثون**
 توافقها **جزء من سبعة عشر** لانها تعني كل منها **والثاني عشر والاربعه وسبعة وخمسون**
جزء من ثلث عشر لما علمت **والمتداخلان عبارة عن عددين يكونان القليل منهما**
جزءا من الكثير فالقليل داخل في الكثير دون العكس فليس التفاعل هنا على ما ذكر
 على سبيل المثال ويكتفي من المتداخلين باكبرهما في اكثر الاعمال ولم يخف ان يقتيد الجري
 يكونه معزدا لانه لا يكون الاكبر الا ما صرح به بقوله **والمراد بحج فيه انه لو طرح منه**
اكثر من مرة افناه بخلاف الاكبر لانه بعض العدد ارسوا فانه لا ما اكبر احم فالنصف
 كسر وجزء والثلث كسر الجزء وهذا امر اصطلاحى فالمتداخلان هما اللذان يعني اكبرهما
 اصغرهما **كالاربعة والثمانية** فالاربعة تعني الثمانية في مرتين فهي جزء منها فها متداخلان
والاثنان من الاربعة نصفها فهي داخله فيها وهما متداخلان **والاثنان من**
الستة ثلثها ولو طرحت منها افترقا في ثلاث مرات فها متداخلان **والاثنان من**
الثمانية ربعها **والاثنان من العشرة خمسة** **والاثنان من الاثني عشر سدسها** **والاثنان**
من الثمانية عشر تسعها **والاثنان من العشرين عشرةا** وهما من الاثني والعشرين
 جزء من احد عشر جزءا من الواحد ومن الاربعة والعشرين نصف سدسها اي الاثنان
داخلان في جميع هذه الاعداد وهما يعنيان كل واحد من هذه الاعداد فها مع كل
 واحد من هذه الاعداد متداخلان والواحد وان كان جزءا من كل عدد ويعني كل عدد

وهو

من الاربعة عشر
 جزءا من
 الستة عشر
 جزءا من

وهو المتداخلين

واحد المتداخلين ينطبق عليه مع كل عدد لم يحكموا فيه بذلك بل اعتبروه مباحيا لكل
 عدد لانه ليس بعدد وعين العدد مباحيا للعدد ولا حاله مؤانسا **والاولي** جزء
 اخصر من الاقتران ان العدد بين امان بين ويا اوليات ويا فها المتداخلان وان لم
 بين ويا بل ثلثا فاما ان بين اصغرهما اكبرهما او لا فان كان الاول فها المتداخلان
 وان كان الثاني وهو ان البقي اصغرهما اكبرهما فان بين كل منهما عدد ثالث او لا
 يعنيهما الا الواحد فان كان الاول فها المتوافقان وان كان الثاني فها المتباينان وقد
 علم بذلك حدودها وانه اعلم ان **الاربعة** كل متداخلين متوافقان بما لا اصغرهما من الاجزا
 وكل متباينين متوافقان بما لا احدها من الاجزا والمراد بالتوافق هنا الاشتراك في جزاء او اجزا
 ليشمل ما عدا التباين المتوافق الذي هو قسم المتداخل لان قسم الشيء الى اكون قسماته وقد
 قسم الاثنان الى اربعين اربعة اربعة اربعة الى اربعة اربعة الى اربعة اربعة الى اربعة اربعة
 قال الشيخ رحمه الله ما قسمه الجمهور لان المماثلة والمداخلية والموافقة وان اشتركت كلها في ذلك
 لكنها تختلف بالحدود والاوزام والاحكام فوجب التمييز لما ذكر انتهى معناه وانه اعلم
والثاني معرفة التماثل والحجة واما عين في معرفته طرق الاول وهي اسماها
 طريق الطرح وهي ان تطرح الاقل من الاكبر فان افاض في مرتين فاكثرت فها متداخلان
 كما بين واربعه فان الاثني تعني الاربعة في مرتين وكثلا وثلاثة فان الثلاثة تعني
 التسعة في ثلاث مرات والاربعة تعني ثلثها كما اشقي تأملها لتفاضلها وها الاربع اربعة
 بين اثنين والتوافق فانظر في بقية الاكبر بعد طرح الاصغر منه مرة فاكثرت فان كانت
 واحدة فها متباينان كاربعة وتسعة فان بقية التسعة بعد طرح الاربعة منها مرتين واحدة
 وكاربعة مع خمسة فان بقية الاكبر بعد طرح الاربعة منها مرة واحدة وان كانت بقية الاكبر
 اكثر من واحدة فطرحها من الاصغر فان افضت فها متوافقان بما بقية الاكبر من الاجزا
 فانها المعنيه لكل منها كما تقدم كاربعة وتسعة وكثا بينة واثنى عشر فان الباقي من الستة
 بعد طرح الاربعة منها اثنان فسلطها على الاربعة فتساها فها متوافقان بالنصف
 والباقي من الاثني عشر بعد طرح الثمانية منها اربعة فسلطها على الثمانية فتساها فها متوافقان
 بالربع وان لم تنس بقية الاكبر الاصغر فان فضل واحد فباين ثمانية وخمسة عشر
 فطرح الاول من الثاني بفضل سبعة فطرح من الثاني بفضل واحد فها متباينان

ركة

متقان

ليس من اصلاخ احدها شي لاخرها متباين والله اعلم **الفصل في اربعة ظواهر**
 فلما علم ان المتداخلين خواص منها ان اصغرهما يعني اكبرها وان اكبرها يعني اصغرهما
 اصغرهما وان اخلاص اصغرهما حيث اخلا موجودا لاكبرها ومن خواصها ايضا ان
 المتداخلي لا اصغرهما هو اكبر عدد يعني كلامها وان الاشتراك بينهما باسم الواحد احد
 من اصغرهما ومن امارات اشتراكها ان يكون الاصفور وجها والاكثر فردا وان يكون
 الاقل اكثر من نصف الاكبر والله اعلم **الفصل في اقسامه** قد يكون بين عددين
 ماكثر توافق ولا يعتبر وقد يكون وفق كل من المتوائمين فاكثر اعتبارا وهذا ان الاشتراك في
 باب الاختزال وقد يكون بين العددين توافق والمعتبر وفق احدهما بعينه دون الاخر
 كما ستعرفه في باب التقييد وقد يكون وفق احد المتوائمين وذلك في اكثر الاعمال
 ستعرفه في هذا الفصل على الاثر وقد يريد الله اخل الى التوافق كما ستعرف ذلك في التقييد
 والمباحث ايضا والله اعلم ولما انتهى الكلام على التباين بين الاعداد شرع يبين اقل عدد
 ينقسم على كل من عددين مفروضين لان ذلك من ثمراته فقال **واذا قيل ان اقل**
اقل عدد ينقسم على كل من عددين مفروضين فسمي صحيحا لثبتي على ذلك عملا
 من الاعمال المحتاجة الى ذلك **فقد احدها ان كانا متباينين** اي مثل احدهما واكثر لخصتين
 حد فوالفظة مثل اختصارا فاقبل عدد ينقسم على كل من خمسة وخمسة فسمي صحيحا هو خمسة
 فان لم تقسم على كل منهما خرج واحد وكما ينقسم على كل منهما الخمسة ينقسم عليه العشر
 والخمسة عشر وخمسة عشر فذلك ككن المطلوب اقل ما ينقسم وهو خمسة **واكبرها ان كانا متداخلين**
 اي مثل اكبرهما كما تقدم ما قبل عدد ينقسم على كل من خمسة وعشر هو عشرة فان لم
 قسم على الخمسة خرج اثنان وان قسم على العشر خرج واحد **وحاصل ضرب احدهما**
في الاخر ان كانا متباينين فاقبل عدد ينقسم على كل من خمسة وستة هو ثلاثون حاصل
 ضرب الخمسة في الستة فان قسمها على الخمسة خرج ستة او على الستة خرج خمسة **وحاصل**
ضرب احدهما في وفقه اي الاخر ان كانا متوائمين فاقبل عدد ينقسم على كل من ثمانية
 واثنى عشر هو اربعة وعشرون حاصل ضرب الاثنى عشر في ثمانية او ثمانية في اثنى عشر
 ربع الاثنى عشر فان قسمت الاربعة والعشرين على الثمانية خرج ثلاثة او على الاثنى عشر
 خرج اثنان **فقد اي الاخر في الاحوال الاربعة اقل عدد ينقسم على كل منهما كما**

علمت

علمت وهذا كله حيث كانا عددين كما ذكرنا فان كان عددا من عددين وارادت
 اقل عدد ينقسم على كل منهما فيكون في خارج الكسور ان شاء الله تعالى ولما انتهى الكلام
 على شي من اعمال التقييد شرع في بعض اعمال الكسور وقد علم على ذلك تقسيم الكسور فقال
فصل في الكسور جمع كسر ومذهب عبد الحق وابن البناء واجبا هما ان اسم الشيء بين
 عددين ومذهب الجمهور انه بعض ذي اجزاء حقيقة او حكمها واسماؤه فثمان بسيطة واربعة
 فالبسطة عشرة الجزء والطبيعية السبعة التي صرح بها بقول **الكسور الطبيعية السبعة**
فان قلت فالربيع فالحسن فانه من فاسح فالشرع فانه من فاسح وما عدا هذه السبعة
 مما اخذ منها والجزء وما اخذ منه فغير طبيعي وسميت الطبيعية بذلك اما لان كل احد
 يعرفها بطبيعتها واما لانها في راجع مفرداتها على المظلم الطبيعي وذكرها بالثاني والي ان
 بعضها يعقب بعضها بهذا التقسيم للكسور في الطبيعي وغير الطبيعي وينقسم ايضا الى ما صرح
 به من زيادة بقول **قلت واكثر ما مضى واما اهم ما مضى هو ما يعبر عنه حقيقة**
بغير لفظ اجزائية كما يعبر عنه بها **كالكسور الطبيعية السبعة** وما اخذ منها بتكرار او غير
 على ما ساقى كما تحس فانه كما يقال فيه حسن يقال فيه جزء من خمسة وكما يقال فانه كما يقال فيه
 ذلك يقال فيه جزء من ثلثة **والاهم ما لا يعبر عنه حقيقة الا لفظ اجزائية كالواحد**
من احد عشر فلا يقال فيه حقيقة سوي جزء من احد عشر جزءا من الواحد ويعلم من قولنا
 حقيقة انه يمكن ذلك بغير التحققي وهو كذلك فيمكن ان يعبر عنه بغيره الى تقريبا كما ذكر
 الحيات فكل من من ذلك ان الجزء اهم من الكسور الطبيعية لانه يعبر به عن المنطق
 وعن الاهم خلاف كل واحد من الطبيعية فانه خاص بكسر معين وينقسم ايضا بتقسيم
 اجزائها عليه اكثر التباين وهو ما وقع به من زيادته ايضا بقوله **ثم اكثر اجزائها**
 كما في منطقنا اهم ارجع لقسم **فقد هو الكسور الطبيعية السبعة** **والاخر**
بالمقدار من التباين بالمنطقة او الصم فالعشرة عشر من الكسور وهو ما اسم بسيط قسم
بالمقدار هو ما تقدم من التباين فثبته اوجع بعد وخرجها الا واحد **الثاني** مثال
 لما تقدم بنسبة **الثالث** مثال لما تقدم وجمع والمثالان لما تقدم من المنطق ومثال
 الاهم جزان من احد عشر والثاني عشر جزءا من ثلثة عشر ما شبه ذلك وقوي بعد
 مخرجه الا واحد **بيان** كذا ذكره في المثالين فلا يقال في الاول ثلثة اثلثة

كبه

ولا في الثاني اربعة ارباع لانه يعبر بدل ذلك في كل منها بواحد لا بما ذكر وقسم
مكرر وهو ما تقدم من العند **بشبه** اوجع **مفاتيح** وهو ما تتركب بالافاضة اي
نصف احد الكسري الي الاخر من **سهي** منطقتين او اصهي او مختلفتين **ما** كثر من اسماء
كذلك **كنصف ثمن** و**كنصف تسع** مثالين لما تتركب بالافاضة من اسمين منطقتين وكثر
من احد عشر جزءا من الواحد وكنصف ثلث ثمن وكجزء من احد عشر جزءا من جزء من
ثلاثة عشر جزءا من جزء من سبعة عشر جزءا من الواحد وكنصف ثمن جزء من سبعة عشر
جزءا من الواحد وقسم **لمعطوف** وهو ما عطف **بعضه** على بعض من اسماء او
الكثير ما تقدم في المضاف **بالواو** المفيد لطلاق الجمع لا بغيرها من حروف العطف
كنصف وربع وثلث وخمس مثال لان المعطوف من اسمين منطقتين معزوين
وكلاهما **اخماس** **جميع** مثال لمعطوف من منطقتين احدهما مكرر والثاني مفرد
وثلثان وخمسين وكجزء من احد عشر وجزء من ثلاثة عشر وكنصف ثمن وربع
خمس وثلث وربع وخمس وما اشبه ذلك ولما ذكر اقسام الكسري بدأ بذكر ما ينبغي
عليه اكثر اعمال الكسور وهو مخرج الكسر مقدم ما يشاء ذلك من زيادته نقصه نقول **ومخرج**
الكسر جميع اقسامه ويسمى مقامه وعند المخاربه اماما هو عبارة عن اقل عدد يصح منه
ذلك **الكسر انتهى** اذا علمت ذلك **لمخرج النصف اثنان** **للام** اي **الاشياء اقل**
عدد له نصف صحيح ونصفه واحد والاربعة مثلا وان كان لها نصف صحيح فليكن مالا
اقل منها فليكن المخرج لانه اقل عدد يصح منه ذلك الكسر فلهذا المخرج لاكل عدد يصح منه ذلك
ومخرج الثلث ثلاثة **والربع اربعة** **والخمس خمسة** **والسدس ستة** **والسبع سبعة** **والثمن ثمانية**
عاشرة **والعشر عشرة** لما علمت وجزء من احد عشر جزءا من احد عشر **ومخرج**
المفرد سمي **الانصاف** فخرجهم **اثنان** **ومخرج** **الكسر** هو نفس مخرج المفرد الذي
هو ممكن فخرج **ثلاثة اخماس** **خمس** لانها مخرج الخمس الذي هو مفرد ثلاثة اخماس **ومخرج**
الكسر المضاف ان كان مضافا من اسمين هو ما يحصل من ضرب مخرج الاسم المضاف
في مخرج الاسم المضاف اليه من غير نظرا في شبهة بينهما وهذا كله حيث كان المضاف
اليه كسر امزدا سواء كان المضاف مفردا او مكررا اما اذا كان المضاف اليه مكررا فليكن
مذكور في كتب الحساب المطولة اذا تقدم ذلك **لمخرج ثلث الثلث** **سبعة** لانها الحاصل

وہی ہے جس نے اسے پیدا کیا اور جس نے اسے
میرا کیا اور جس نے اسے مرانا دیا

من ضرب الثلاثة في الثلاثة وان كانا ثمانية ومخرج نصف الثمن ستة عشر ومخرج
سدس السبع أربعة وخمسون ومخرج ثلث الثمن أربعة وعشرون **وان كان** أكبر
بعضها من كثر من اثنين **فأضرب** ما فيها بعضهما في بعض من غير نظري ستة بينها
مخرج نصف ثلث ربيع الخس مائة وعشرون لأنها الحاصلة من ضرب الاثنين مخرج
نصف في ثلاثة مخرج الثلث **والحاصل** هو ستة في أربعة مخرج الربع **والحاصل** وهو
أربع وعشرون **في خمسة** مخرج الخمس يحصل ما ذكره ولو نظرت بينهما بالثب لم يكن
ذلك **ومخرج** الكسر المعطوف إذا كان من تقاطع كسرين هو أقل عدد ينقسم على كل من
مخرجيهما فنقول المقسم تبعاً لعبارة الأصل **ما يخرج من ضرب مخرج الاسم المعطوف في مخرج**
الاسم المعطوف عليه خاص كما ذكره من زيادته فيها بعد ما إذا كان المخرجان متباينين
فإن كانا مختلفين ذلك في ثلث مخرج ربع مخرج **المعطوف** لأنها أقل عدد ينقسم على
كل عدد من ثلاثة مخرج الثلث وأربعة مخرج الربع وهي **الحاصلة ثلاثة مخرج الثلث**
في أربعة مخرج الربع ثمانية **ومخرج** الربع والخس عشرون الحاصلة من ضرب الأربع
في الخمسة مخرجها ثمانية **ومخرج** الخمس والسدس ثلاثون الحاصلة من ضرب الخمسة
في الستة ثمانية **ومخرج** السدس والسبع ثمان وأربعون الحاصلة من ضرب الستة
في السبعة ثمانية **ومخرج** السبع والثمن ستة وخمسون الحاصلة من ضرب السبعة
في الثمانية ثمانية **ومخرج** الثمن والتسع ثمان وسبعون الحاصلة من ضرب الثمانية
في التسعة ثمانية **ومخرج** التسع والعشرون الحاصلة من ضرب التسعة
في العشرة ثمانية **ولما كان** الكلاني رحمه الله ذكر أنه يقرب مخرج المعطوف في مخرج المعطوف
عليه وكان ذلك ربما أفهم أنه عام في كل معطوفين بين المقسم رحمه الله أن ذلك خاص
بالثبانيين كما مثل الكلاني رحمه الله فقال **قلت** أي الذي ذكرته من ضرب مخرج المعطوف
في مخرج المعطوف عليه **ان ثبات مخرج المعطوف ومخرج المعطوف عليه** كما مثل
لأن أقل عدد ينقسم على كل من الثبانيين هو حاصل ضرب أحدهما في الآخر
ان ثبات أي مخرج المقاطعين كسرين **ويكفي مخرج أحدهما** أي المقاطعين
وهو مخرجها لأن أقل عدد ينقسم على كل من الثبانيين هو الماك وي لأحدهما كما تقدم **وان**
تدخلا مخرجها أكبرها لأنه كما تقدم أقل عدد ينقسم على كل من عدد بين متداخلين

المُتَّعَيْنِ

والخاص هو انما عشر في خمسة للباقي ايضا واسقط الاثنين والستة لادخلها اي
دخول كل منها في اثنين الى اصل من ضرب ثلاثة والاربعة والخمسة بعضها في بعض المطلوب
ستة في خرج الكسور المذكورة واذا قيل كم يخرج الكسور الطبيعية كلها من النصف الى
العشر فخرج من ثلثاتها اثنين وثلاثة واربع وخمسة وستة وسبعة وثمانية وعشرة
ما ضرب يخرج العشر في خرج الست للباقي والاصل وهو ثمانون في يخرج السبع للباقي
ايضا يحصل ستماية وثلاثون واطرح خارج النصف والثلث والخمسة والستة
اثني وثلاثة وخمسة وستة لادخلها اي كل منها في الحاصل الحاصل المذكور ورد يخرج
الثلث وهو ثمانية في خمسة اربعة ومخرج الربع بالاربعة في خمسة اثنين لواقعة
الحاصل المذكور بالنصف ثم اسقط الاثنين راجع الاربعة يخرج الربع لادخلها في
الاربعة راجع الثمانية واخرج الاربعة الراجع المذكور في الحاصل وهو الستماية وثلاثون
يبلغ العاشر وخمسة وعشرين وهو اقل عدد له نصف صحيح فان ضربه
الف وسبعمائة وستون وهكذا اي وله ثلث صحيح وهو ثمانية واربعون وربع صحيح وهو
ستماية وثلاثون وثلث صحيح وهو ثمانية واربعون وسدس صحيح وهو ثمانية وعشرون
وسبع صحيح وهو ثمانية وستون وثلث صحيح وهو ثمانية وخمسة وعشرون وتسع صحيح وهو ثمانية
اي العشرة اي ثمانية عشر صحيح وهو مائة واثنان وخمسون ويحصل هذا العدد
وهو اثنان وخمسة وعشرون من ضرب عدد ايام الجمعة او عدد الكواكب
الباردة وهو سبعة في عدد درجات السنة التي هي ثمانون وستون درجة
واذا ضربت سبعة في ثمانية وستين حصل ما ذكر قلنت وهذا امر اتفق في ليس غا
حسابه ومن الامور المتفقة انه يحصل ايضا من ضرب باقية العين من خارج الكسور
الطبيعية وهو اربعة وسبعة وتسعة وعشرة بعضها في بعض ولما انتهى الكلام على خارج
الكسور شرع في ابطال للاحتياج اليها في غالب اعمال الكسور فقال واذا اخذت الكسر
المزوي الذي يزيد بسط من مخرج الخاص به او الجامع له وغيره كان الماخوذ
بسط ذلك الكسر فبسط الكسر وقدر الكسر من مقامه بسط النصف واحد لانه
اي الواحد نصف مخرج الذي هو اثنان كما تقدم وبسط العشرة واحد ايضا لان
الواحد عشر العشرة التي هي مخرج العشر وبسط جز من واحد عشر ايضا بسط العشرة

وهو

واحد ابدأ

واحد ابدأ كما سيذكره بسط الثلثين اثنان لانه اي الاثنين ثلث مخرجها اي الثلثين
وهو ثلثا ستة وبسط ثلاثة اجزاء من واحد عشر ثلثا لانه الثلثة ثلث اجزاء من
احد عشر يخرج ذلك بسط المذكور عدة تكراره كما سيذكره وبسط نصف الثمن واحد
لان مخرج ستة عشر ونصف ثمن الستة عشر واحد وبسط نصف جز من واحد عشر واحد
اي مخرج اثنان وعشرون ونصف جز من واحد عشر واحد لان جز من واحد عشر
اثنان ونصفها واحد وبسط ثلثي الثمن اثنان لان مخرج اربعة وعشرون ثمنها
ثلاثة وثلثا الثلثة اثنان وبسط ثلثي جز من واحد عشر اثنان كما هو واضح بسط المضاف
واحد ان كان مضافه موزع او عرق تكراره ان كان مكررا كما سيعلم ذلك من كلامه
وبسط نصف الثمن خمسة لانه مخرج ثمانية لثلاثة اهل مخرجي النصف والثلثين
اي الثمانية اربعة وثمنا اي الثمانية واحد ومخرجها اي الاربعة والواحد خمسة فهي
البسط وبسط الثلث والتسع عشرة لان مخرج واحد وعشرون ثلثين المخرجين
وثلثة سبعة وسبعة ثلثة ومخرجها عشر في البسط بسط المعطوف بحسب ما سيذكره
اذا تكرر ذلك فبسط العشرة واحد ابدأ بسط الكسور على تكراره ابدأ بالاعلى
وبسط المضاف كالعشرة فهو واحد ابدأ ان كان مضافه موزع ابدأ بمثل ذلك كالكر
وهو عدة تكرار مضافه ان كان مضافه مكررا مضافا للعشرة كما مثل فان كان المضاف اليه
مكررا في كل من قسمي المضاف فبسط بحسب ما لمعطوف وقد ذكره بنو له وبسط المعطوف
بحسب من تمام الجامع لمخرج مفرده انه يعني ذلك فخذ الكسور المتعاطفة من مقامها الجامع وجمع
الماخوذات فممكن فهو البسط كما علمت واذا كان مع الكسر صحيح منه م عليه واروت بسط
الجميع من جنس ذلك الكسر فحصل الجميع من جنس واحد للاحتياج الي ذلك ما ضرب
الصحيح في مخرج الكسر القرون به ما في الاربعة يحصل بسط اي الصحيح من جنس الكسر
تكرر عليه اي بسط الصحيح بسط الكسر فحصل بسط الجميع اي الصحيح والكسر اذا علمت ذلك
ما الواحد والنصف بسط ثلاثة لانه اذا ضربت الواحد في مخرج النصف وهو اثنان
حصل اثنان هما بسط الواحد ايضا فاذا زدت عليها واحد ابط النصف حصل ما ذكره
والاثنان واحد بسط اثنان عشر اثنان لانك اذا ضربت الاثنين في خمسة يخرج الخس
حصل عشره هي الاضرب بسط الاثنين اخرا ما اذا ضربت اليها اثنين بسط الاثنين

والواحد الثلث بسط اربعة لان حاصل ضرب الواحد
في مخرج الثلث زيادة بسط الثلث وهو واحد
في الحاصل ما ذكره

حصل ما ذكره وبسط ثلاثة نصف السبع ثلاثة واربعون وبسط خمسة ونصف وثلاث خمسة
 وثلاثون لما علمت ولما انتهى الكلام على المخرج والبسط شرع يتكلم على شيء من أعمال الكسر فقال
فصل في ضرب الكسر يعني ضرب ما اشتمل عليها في احد الجانبين او فيهما
 وقد بدأ بالقسم الاول فقال **واذا كان الكسر في احد الجانبين** المضروبين سواء كان معه
 صحيح ام لا فيمثل ذلك ضرب الكسر في الصحيح وضرب الكسر والصحيح في الصحيح **فاضرب**
عدد الجانب الصحيح الذي ليس معه كسر في **بسط الجانب الكسر** المنفرد او المقرون بالصحيح
 تشتت هذه العبارة ببسط الكسر وحده اذا كان منفردا وبسط الصحيح والكسر اذا اجتمعا في
 جانب واحد **واقسم الى ربع** من ضرب الصحيح في بسط الجانب الكسر **في المخرج الكسر**
الجواب فاذا ضربت خمسة في نصف اي اردت ذلك فخذ اضرب صحيح في كسر فخرج
 النصف اثنان وبسط واحد **فاضربها** اي الخمسة في واحد البسط **واقسم الخمسة** الحاصلة
 من ضرب الخمسة في الواحد لان الضرب في الواحد لا اثر له **علي المخرج** اي مخرج النصف
وهو اثنان واذا قسمت خمسة على اثنين خرج ما ذكره بقوله **فالجواب اثنان ونصف**
 فهي حاصل ضرب الخمسة في النصف وهي ايضا جواب من قال كم نصف الخمسة لان الضرب
 على معنى التقاط في الاضافة احد المضروبين الي الاخر فاذا قيل اضرب خمسة في نصف
 فكأنه قيل كم نصف الخمسة **واذا ضربت اثنين في خمسة ونصف** اي اردت ذلك فخذ
 ضرب صحيح في صحيح وكسر فخرج النصف اثنان وبسط الخمسة واحد عشر لما علمت
فاضربها اي الاثنين في **احد عشر** بسط الخمسة والنصف واقسم الحاصل **وهو اثنان**
وعشرون على مخرج النصف وهو كما قدمنا اثنان واذا علمت ما ذكره حصل الجواب ما
 ذكره بقوله **فالجواب احد عشر** وان شئت با ضرب الاثنين في الخمسة وحدها
 ثم في النصف وحده واجمع الحاصلين يحصل ما ذكره **فصل** اذا كان الصحيح موافقا لمخرج
 لمقام الكسر فلبسط هو الجواب ففي هذا المثال مقام النصف سائر الاثنين فبسط الخمسة
 والنصف وهو احد عشر والجواب بعينه عمل ولا تعب واذا كان الصحيح موافقا لمخرج
 الكسر فزده كل امسها الي رفقه واضرب وفق الصحيح في البسط واقسم الحاصل على رفق المخرج
 فهو اخضر نلوق قيل اضرب ثمانية في ثلث وربع فالمخرج اثنان عشر والبسط سبعة بين
 الثمانية والاثنى عشر موافقة بالربع فزده الثمانية الي ربعها اثنين والاثنى عشر موافقة الي

ربعا

ربعا ثلاثة واضرب الاثنين في السبعة واقسم الحاصل وهو اربعة عشر على ثلاثة فخرج
 اربعة وثلاثون وهو المطلوب والله اعلم ثم اعقب ما تقدم بالقسم الثاني وهو ما اذا
 كان الكسر فيهما فقال **واذا كان الكسر في كل جانب من الجانبين** مجردا او
 مقرونا بصحيح كما سبقت عليه **فابسط كل جانب منها** كما علمت في بسط الكسر وبسط
 الصحيح والكسر وحصل مخرج الكسر من كل جانب ايضا **واضرب بسط احد الجانبين في**
بسط الجانب الاخر فخرج اي مخرج كسر احد الجانبين في مخرج اي مخرج كسر الجانب الاخر
واقسم حاصل البطين على حاصل المخرجين ان كان حاصل البطين اكثر من قال
 المخرجين **واسم** اي حاصل البطين منه اي حاصل المخرجين **ان كان** حاصل البطين
 اقل من حاصل المخرجين **فحصل الجواب** اذا علمت ما تقدم **وهذا العمل** المذكور من
 تبسيط البطين والثاني وقسم الاول على الثاني وما يبقيه منه من معرفة المخرجين والبطين
عام في كل مضروبين اشتملا على الكسر في كل من الجانبين كما سبق **سواء اشتملت** الكسور
على من الجانبين او اختلفت وسواء كان معها اي الكسور صحيح من الجانبين او احدها **اولا**
 صحيح معها البتة **وسواء** اي الجانبين **اولا** فاذا علمت ذلك فظهر ان الاتفاق فيما
 اذا اعم الكسر في الجانبين باعتبار الصحيح معه وجود او عدم ثلاثة ضرب كسري كسور
 كسري صحيح وكسر وضرب صحيح وكسري صحيح وكسور وسواء اشتملتا على بسط او كسر
 بسط احد المضروبين يوافق مخرج الاخر فالأخضر ان زده كل امسها الي رفقته وقسم وفق
 كل منهما مقامه وتكمل العمل كما لو قيل اضرب اربعة اربع في نصف سبعة من بسط
 الاول يوافق مقام الثاني بالربع فزده الاول الي واحد والثاني الي ثلاثة واضرب
 واحد وفق بسط الاول في واحد بسط الثاني وسبعة مقام الاول في ثلاثة
 وفق مقام الثاني وسبعة واحد حاصل الاولين من الاحد والعشرين حاصل الاخرين
 لكن ثلث سبع وهو الجواب فخذ اخضر من طريق الاصل واذا كان بسط كل جانب
 يوافق مخرج الاخر فاقم وفق كل موافق مقامه وتكمل العمل كما لو قيل اضرب سبعة وثلاث
 في ثلث وحسن فقام الاول ستة وبسط خمسة ومقام الثاني خمسة عشر وبسط ثمانية
 فبين الخمسة والخمسة عشر موافقة بالخمسة فزده الخمسة الي واحد والخمسة عشر الي ثلاثة
 وبين الستة والثمانية موافقة بالنصف فزده الاول الي ثلاثة والثاني الي اربعة واضرب

ثلاثة في ثلاثة يحصل ثمة واحد في اربعة يحصل اربعة وسم اربعة من ثمة ثلث اربعة
 اتع هي الجواب فلهذا اخبر من طريق الاصل واذا كان بسط احد المضروبين مساويا
 لتمام الاخر فاسقطها واقسم البسط الباقي على تمام الباقي وسأني مثاله واذا كان بسط كل
 جانب مساويا لتمام كسر الجانب الاخر فاسقط الجميع والجواب واحد بذلك واة سطح البسطين
 لمسطح المتساويين وقسم الشيء على ماويه الخارج منها واحد ابد اكمل وقيل اضرب اربعة ثمة
 في اثنين وربع تمام الاول ثمة وبسطه اربعة وتمام الثاني اربعة وبسطه ثمة فتمام كل
 منها ياي وي بسط الاخر فاسقط الجميع وتل حاصل الضرب واحد والله اعلم **مسألة**
نصف تزيد ضربها في نصف يخرج كل جانب اثنان وبسط واحد لما علمت
الخروج في المخرج اثنين في اثنين يحصل اربعة واضرب البسط في البسط واحد في واحد
 يحصل واحد فانه اي الواحد حاصل البسطين **لاربعة** حاصل المخرجين يكن **الخروج**
 ربعا وهو معنى قول القائل كنصف نصف **مسألة** ثلثان في ثلاثة ارباع يخرج الاول
 ثلاثة وبسطه اثنان ومخرج الثاني اربعة وبسطه ثلاثة لما علمت فاضرب ثلاثة بمخرج
 الاول في اربعة مخرج الثاني يحصل اثنان عشر واثنين بسط الاول في ثلاثة بسط الثاني
 يحصل ثمة واذا حصلت ذلك **فان حاصل البسطين وهو ثمة** الي حاصل المخرجين
وهو اثنان عشر يكن الجواب ثمة وان ثبت ثلاثة فخرج الاول ماويه ثلاثة بسط
 الثاني فاسقطها وسم البسط الباقي وهو اثنان من المخرج الباقي وهو اربعة يكن الجواب
 نصف كما ذكر **مسألة** ثلاثة اخماس في ثلاثة اخماس المخرجان خمسة وخمسة والبسطان ثلاثة
 وثلاثة نقل حاصل سطح المخرجين خمسة وعشرون وحاصل سطح البسطين ثمة
 انبها اي الثمة منها اي خمسة والعشرين تكن **عنا** واربعة اخماس خمس فلهذا الجواب
مسألة نصف ثلث اي سدس وهو اولي في ربع خمس مخرج الاول اي نصف الثلث
سنة وبسط واحد لما علمت ومخرج الثاني اي ربع الخمس عشرون وبسط واحد لما
 علمت ايضا فسطح البسطين وهما واحد واحد والمخرجين وهما عشرون وسنة فاذا
 علمت ذلك **فان حاصل البسطين وهو واحد** من حاصل المخرجين وهو اربعة وعشرون
 باعلمت يكن الجواب **نصف سدس عشر** **مسألة** ثلث ربع اي نصف سدس وهو اولي
 في خمس سدس مخرج الاول اثنان عشر وبسط واحد ومخرج الثاني ثلاثة وبسط واحد

فان

فان واحد حاصل البسطين الي ثمانية وستين حاصل المخرجين يكن الجواب
 ربع ثمة عشر **مسألة** نصف ثلث في نصف وثلاث مخرج كل جانب ستة وبسط
 خمسة لما علمت **وجواب** اي الضرب ثلثان وربع ثمة لان حاصل المخرجين ستة وثلاثة
 وحاصل البسطين خمسة وعشرون ونسبة اى حصل الثاني على حاصل الاول ما ذكر
مسألة ثلث وربع في ثلث وربع مخرج كل جانب اثنان عشر وبسط ربع
 لما تقرر والجواب للضرب ثلث ونصف ثمة ثمة لان حاصل المخرجين مائة واربعة
 واربعون وحاصل البسطين ثمة واربعون ونسبة الثاني للاول ما ذكر ثم سرج
 يمثل لما اذا كان مع الكسر صحيح في احد الجانبين فقال **مسألة** خمسة ونصف في نصف
 مخرج كسر الجانب الاول اثنان وبسط اي الجانب الاول لا كسر فقط لان البسط
 الجميع والمخرج لا كسر فقط لما تقدم ومخرج الثاني اثنان وبسط واحد لما علمت
 ناقص احد عشر سطح البسطين على اربعة سطح المتساويين يخرج اثنان ونصف
 وربع فهو الجواب ثم سرج يمثل لما اذا كان مع الكسر صحيح في كل من الجانبين فقال
مسألة واحد ونصف في واحد ونصف مخرج كسر كل جانب اثنان وبسط اي
 كل جانب ثلاثة في حاصل ضرب المخرجين اربعة وحاصل ضرب البسطين ثمة
والجواب اثنان وربع خارج ثمة الثمة على الاربعة والله ان تجل الكسر من احدهما
 على جملة الاخر فجمع اثنان ونصرب الواحد الباقي بعد حمل النصف منه في الاثنين المجتمعة
 يحصل اثنان زد على ذلك مضروب الكسرين وهو ربع فجمع اثنان وربع هو الجواب
 وهذا الوجه خاص باذاات وي الصحيح من الجانبين سوات وي الكسرين ام لا ونحن
 هذه الطريقة حيث زال الكسر كما في هذا المثال **مسألة** اثنان ونصف في مثله
 اثنين ونصف مخرج كسر كل جانب اثنان وبسط اي كل جانب خمسة وحاصل
 ضرب المخرجين اربعة وحاصل ضرب البسطين خمسة وعشرون **والجواب ستة وربع**
 خارج ثمة حاصل الثاني على الثاني الحاصل الاول وان ثبت فرد النصف من احدهما
 على جملة الاخر واضرب الاثنين الباقي في الثلاثة المجتمعة يحصل ستة رد عليها مضروب
 النصف في النصف وهو ربع يحصل ما ذكر **مسألة** خمسة ونصف في مثله
 خمسة ونصف وثلاث مخرج كسر كل جانب ستة وبسط اي كل جانب خمسة

ثون

ثلاثون وحاصل ضرب المخرجين ستة وثلاثون وحاصل ضرب البسطين ألف ومائتان وخمسة وعشرون **والجواب اربعة وثلاثون وربع** وان شئت فاحمل النصف الثالث من احدى اعمالها على الاخر فجمع ستة وثلاثون ضرب ذلك في الخمسة يحصل ثلاثة وثلاثون وثلاثون ردا على ذلك مضروب الكسر في الكسر وهو ثمان وربع جمع ما ذكر **سبالة** **نعم عشر ونصف في مثله** فبالوجه الاول مخرج النصف من كل جانب اثنان وبسط كل جانب تسعة وثلاثون وحاصل المخرجين اربعة وحاصل البسطين الف وخمسة وواحد وعشرون فاقم الحاصل الثاني على الاول وبالوجه الثاني وهو اخضر اعمل النصف من احدى اعمالها على الاخر فجمع عشرون اضربها في التسعة عشر الباقية يحصل ثمانية وثمانون زد عليها مضروب النصف في النصف **يبلغ ثمانية وثمانين** **والجواب سبالة واحد ونصف في واحد وثلاث والحاصل في واحد وربع والحاصل في واحد وربع والحاصل في واحد وربع** **وسدس والحاصل في واحد وربع والحاصل في واحد وربع والحاصل في واحد وربع** **في واحد وسدس فالحاصل في واحد وربع والحاصل في واحد وربع والحاصل في واحد وربع** وهو واحد وثلاث كما عرفت **والجواب في الثالث** وهو واحد وربع كما عرفت **والجواب في الرابع** وهو واحد وربع كما عرفت **وهكذا** الى اخرها فالحاصل وهو ثلاثة في الخامس وهو واحد وسدس والحاصل وهو ثلاثة ونصف في الـ ا د س وهو واحد وسبع والحاصل وهو اربعة في الـ ب ج وهو واحد وعشرون في الـ ا د س وهو اربعة ونصف في الـ ثامن وهو واحد وتسع والحاصل وهو خمسة في الـ التاسع وهو واحد وعشر فخرج الجواب ما بي في **الاخضر** في هذا وما شاكله ما تواتر فيه الكسر الغزده على النظم الطبيعي وكان الصحيح في كل مضروب واحد فقط **ان تقسم بسط المضروب** **الاخير** ان مل تصحى وكسر على مخرج كسر المضروب **الاول** في هذا المثال اقم بسط الواحد والعشر وهو واحد عشر على مخرج النصف وهو ثمان فخرج **الجواب خمسة ونصف** وان شئت فاقم سطح البسط الاول في البسط الثاني والحاصل في البسط الثالث وهكذا الى اخرها على سطح القامات يحصل المطلوب **سبالة واحد وثلاثون في واحد وخمسين** والحاصل في واحد وسبعين والحاصل في واحد وتسعين **الطريق الاخضر** من طريق الاصل في هذا وما شاكله ما كان الصحيح فيه واحد او اقل فاحصل بين مخرج الكسر والمكرر مربعة

التكرار

التكرار المتجدد في الجميع **ان تقسم بسط المضروب الاخير على مخرج كسر المضروب الاول** ففي هذا المثال اقم احد عشر بسط الواحد والتسعين على ثلاثة مخرج الثلث فخرج ما ذكره بقوله **الجواب ثلاثة وثلاثون** ولو قيل اضرب واحد او ثلاثة اثنان في واحد وثلاثة اثنان في واحد وثلاثة اثنان في واحد عشر فاقم بسط الاخير وهو اربعة عشر على تمام الاول وهو خمسة فخرج الجواب اثنان واربعة اثنان واما من ضرب ما قبله كسر شرع في القسمة من زيادته فقال **ثلاث** **واذا انتهت ما قبله** كسري اريدت ذلك **ان كان الكسر في المقوم فقط او في المقوم عليه فقط** فمن جانب واحد في كل من الجانبين ربعه في ذلك بقسمة كسر او صحيح وكسر على صحيح وبكسره فاقم **كلامها** اي المقوم والمقوم عليه من جلي الكسر بان تضربه اي كلامها في مخرج اي الكسر فيحصل بسط كل منها **واقسم بسط المقوم على بسط المقوم عليه** فخرج الجواب ومراده بالقسمة هنا ما يحمل التسمية فانها قسمة ايضا فاذا قسمت اربعة على نصف اي اريدت ذلك **بسط الاربع ثمانية** وبسط النصف واحد فخرج ما قبله **ثمانية** بسط المقوم على الواحد بسط المقوم عليه فخرج ما قبله **ثلاث** من هذا ان القسمة على الكسر تضعيف عكس القسمة على الصحيح والضرب على العكس من القسمة فان الضرب في الكسر تضعيف عكس الضرب في الصحيح في الصحيح تضعيف كما تقرر ذلك كله في علم الحساب **وان عكست** فان قسمت نصفين اربعة وسميت واحد من ثمانية فخرج **ثمن** **واذا قسمت عشرة على اثنين ونصف** وقت بسط المقوم وهو عشرون على بسط المقوم عليه وهو خمسة فخرج اربعة **وان عكست** بان قسمت اثنين ونصف على عشرة وسميت الخمسة من العشرين فخرج ربع هذا اكله اذا كان الكسر في احد الجانبين **وان كان الكسر في المقوم والمقوم عليه جميعا** سواء كان معه صحيح فيها او في احدى اعمالها فاقم ذلك بقسمة كسر على كسر وصحيح وكسر على صحيح وكسر على كسر وصحيح وعكسه فان شئت فاحصل **مخرجها** **بها** اي كسري المقوم والمقوم عليه او كسرها وهو اقل عدد يقسم على مخرج كل كسر فيها فاعلمت من البسطين الاعداد **وابسط** اذا حصلت هذه المخرج **كلام من المقوم والمقوم عليه من جلي هذا المخرج** العام وبقي كيفية البسط المذكور بقوله **ان تضربه** اي كلامها فبهم يحصل

بسطة واقسم بسطة المقنوم على بسطة المقنوم عليه سواء كان قليلا على كثير او عكسه **حاصل**
الجواب وان شئت فاقسم بسطة كل من المقنوم والمقنوم عليه من مقامه الخاص به واضرب بسطة كل
 منهما في مقام كسر الآخر واقسم حاصل بسطة المقنوم على حاصل بسطة المقنوم عليه او عكسه منه
 يحصل الجواب وعلى هذا الطريق لو توي مقام المقنوم ومقام المقنوم عليه فالأضربان
 تقسم بسطة المقنوم التي هي على بسطة المقنوم عليه التي هي على بسطة المقنوم التي هي على بسطة المقنوم
 فالأضربان تقسم مقام المقنوم عليه على مقام المقنوم يحصل الجواب **ملوكيل اقس**
ثلاثة وثلاثين اثنين ونصف فالخرج الخارج الثلث والنصف ستة ثمانية
وبسط المقنوم عليه وهو ثلاثة وثلاثين مضرب في ستة عشر **عشرون وبسط المقنوم عليه**
 وهو ثمانون ونصف مضرب في ستة عشر **عشر** فاذا قسمت عليه العشرين كان الخارج ما
 ذكره بقوله **والخرج واحد وثلاثون وان عكس** السؤال وقيل اقس اثنين ونصف
 على ثلاثة وثلاثين فاقسم الخمة عشر على العشرين بان شئت منها فخرج ما ذكره بقوله
فالخرج ثلاثة ارباع وان شئت بسطة الثلاثة والثلث الخارج عشرة وبسط الاثنين
 والنصف خمسة فاضرب العشرين في اثنين مقام النصف والخمة في ثلاثة مقام الثلث واقسم
 الحاصل الاول على الثاني وفي عكسه اقس الثاني على الاول فخرج ما ذكره **وقيل اقس**
وثلثا خارج ربع فالخرج العام لخرج النصف والثلث والربع **ان عكس** ما علمت **وبسط المقنوم**
 وهو نصف وثلث من جنسه **عشرة** وهي الحاصل من ضرب النصف والثلث في الاثنى عشر
وبسط المقنوم عليه وهو ربع من جنسه **ثلاثة** وهي الحاصل من ضرب الربع فيه **والجواب**
ثلاثة وثلاثون لانها الحاصل من قسمة عشرة على ثلاثة **وان عكس** السؤال عكست القسمة و
خرج ثلاثة اعشار وبالوجه الثاني مقام النصف والثلث ستة وبسط خمسة ومقام الربع اربع
 وبسط واحد وحاصل ضرب الخمة في الاربع عشرون وحاصل ضرب الواحد في
 الستة ستة فان قسمت العشرين على الستة خرج ثلاثة وثلاثون والستة على العشرين خرج ثلاثة
 اعشار وهو ما ذكر في الخالين **وقيل اقس ثلاثة وثلاثون على اربعة اقسام فالخرج العام**
 لخرج الثلث والاخر خمسة عشر ما علمت **وبسط المقنوم من جنسه عشرون وبسط**
المقنوم عليه من جنسه ايضا اثنا عشر والجواب اربعة وسبعين لانها الحاصل من قسمة
 الخمسين على الاثنى عشر **وان عكس** السؤال وقيل اقس اربعة اقسام على ثلاثة وثلاثين **والجواب**

خس

المقنوم

خس وخس خمس وذلك هو الذي حصل من شبه الاثنى عشر الخمسين وان شئت مقام
 ثلاثة وبسط ثلاثة وثلث عشرة ومقام الاربعين اقسام خمسة وبسط اربعة فاضرب
 عشرة في خمسة واربعين في ثلاثة واقسم الحاصل الاول على الثاني او ان شئت الثاني الاول
 يحصل ما ذكره **وقيل اقس ثلاثة وثلاثون** وثلثا وربعها على اثنين ونصف سدس او عكسه فالأضرب
 على الوجه الثاني ان تقسم بسطة التي هي وهو ثلاثة واربعين على بسطة المقنوم عليه التي هي
 وهو خمسة وعشرون ان شئت وفي الثاني خرج واحد وثلاثة اقسام وثلاثة اقسام خمس و
 شئت الثاني من الاول خرج خمسة وعشرون جزا من ثلاثة واربعين جزا من الواحد **وقيل**
اقسم ستة اعشار على ثلث وربع او عكسه فالأضربان تقسم مقام الثلث والربع وهو ثمانون
 على مقام الاثنى عشر وفي البسطين خرج واحد وخمس او شئت الثاني من الاول فخرج نصف
 وثلث ولما انتهى الكلام على ما ذكره في الكور ختم باب الحساب بمبيل عظيم الجدي من مبال
 القيراط اشملت على قسمه وجمع فقال **سبعة اذ اشترى ثمن درهم ودرهما**
الدار اربعة وعشرين سهما بعد مخرج القيراط في اصطلاح اهل مصر ومن وافقهم فهو
 ثلث ثمن ولما في اصطلاح اهل العراق ومن وافقهم فهو جز من عشرين فهو نصف عشر
 فماده بالسهام القيراط وما اخبره مني ثلث القيراط وما الاثنى عشر سدس وهناك
 الناط اخر كالارز والشعيرة والطسح اضربا عن ذلك مع الخلاف في اصل القيراط
 واخبر والدائي عند الافدحين خوف الاطالة وسيا في ذلك من زيديان ان ثمنه تعالى
 فاذا علمت ذلك **واردت معرفة ثمن كل سهم من سهام ما قسم الثمن على السهام**
 فلا يخلو اما ان يكون ثمنه مثل عدد سهامها او اقل او اكثر وهي احوال القسمة الثلاثة **فان**
كان الثمن مثل عدد سهام الثمن وهو الدار مثلا **اذا اشترى الدار اربعة وعشرين**
درهما فاقسم عدد الدراهم على عدد سهام الدار والخارج من قسمة الثمن على ما وبه
 واحد ابدان تقدم **ثمن كل سهم درهم وان كان الثمن اقل من عدد سهام الثمن** فهو
 من قسمة الثمن على الكثير ومن طرقة ما ذكره بقوله **فان** اي الثمن اليها اي سهام
 الدار **فما كان** اي حصل **نقيمة** اي ثمن كل سهم من سهام الدار **بطلت** اليها اي بطلها
 من درهم **فلو اشترى الدار ثلاثة وعشرين درهما** فاقسم ثلاثة وعشرين على اربعة
 وعشرين يحصل ما ذكره بقوله **ثمن كل سهم** اي ثمنه **نصف وثلث وثلث** من درهم

او بائنين وعشرين فتم كل سهم ثلثان وربع او باحد وعشرين فتم اي ثمن
 كل سهم سبعة اثمان درهم او بعشرين فنصف وثلث او بثلثه عشر ثلثان
 وثلث او باثمانية عشر فتم اي كل سهم اي ثمنه نصف وربع او بثلثه عشر ثلثان
 وربع وثلث او بستة عشر فتم ثلثان او بخمسة عشر فتم نصف وثلث
 او باربعة عشر فتم ربع او بثلثه عشر فتم ربع وثلث او باثني عشر فتم
 نصف او باحد عشر فتم ثلث وثلث او بعشر فتم ربع وثلث او بدس فتم
 بثلثه فتم ربع وثلث او باثمانية فتم ثلث او بسبعة فتم ربع وثلث
 او بستة فتم ربع او بخمسة فتم ربع وثلث او بثلثه فتم ربع وثلث او باربعة
 فتم ربع وثلث او بثلثه فتم ربع وثلث او باثني عشر فتم ربع وثلث او باحد
 فتم ربع وثلث اي ثمن كل سهم ثلث ثمن درهم هذا كله ان كان الثمن اقل من عدد سهام
 الثمن وان كان الثمن اكثر من عدد سهام الثمن كل لو كان الثمن اكثر من اربعة
 وعشرين درهما فهو من قسمة الكثير على القليل فاقسم اي الثمن على عدد السهام
 الاربعة والعشرين ما علمت خرج قيمة اي ثمن كل سهم فقد استوفى انواع القسمة
 وهذا هو العذر له في تركه باب القسمة كما قدمت الاشارة اليه وبما تقدم علم كيفية
 استخراج قيراط كل شيء فان كل شيء سلبت عن قيراطه فاقسمه على اربعة وعشرين
 سواء كان مثله ام اقل ام اكثر ومنه يعلم كيفية استخراج قيراط المثله اذا اردت قسمة
 التركة قيراط كل شئ الى ان تاتي ثلثه تعالى ملكه اشترى الدار بثلثين درهما
 فاقسم اي الثلثين على الاربعة والعشرين خرج قيمة اي ثمن كل سهم درهم
 وربع او اشترى الدار بثلثين وثلثين فاقسم على الاربعة والعشرين خرج ثمن السهم
 بقيمة السهم درهم وثلث او اشترى الدار بستة وثلثين فقيمة اي سهم درهم وثلث
 او اشترى الدار عاينة فقيمة اي سهم اربعة من الدراهم وثلث من درهم فقيراط
 الما به اربعة وثلث او اشترى الدار بثلث فقيمة اي سهم احد واربعمائة درهم
 وثلث درهم وذلك ايضا قيراط الالف وعلى هذا العمل وهو قسمة الثمن على عدد
 السهام فتم ما اذا كان مع الدراهم كوز ايضا او كان الثمن كسرا فقط
 فاقسم جميع الثمن على عدد السهام ما علمت في قسمة الكسور فلو اشترى الدار بثلثه

عشر درهم

درهما ونصف درهم فاقسم ما علمت خرج نصف ونصف ثمن ثمن كل سهم
 او اشترى الدار بثلثين وعشرين واربعة اثمان فتم كل سهم او اشترى درهم وخمسة
 او اشترى نصف درهم فتم كل سهم سدس ثمن درهم **مسألة** من مزج السهم
 وفيها جمع اذا اشترى رجل من الدار سهم ونصف واشترى اخر سهم وثلثا
 اشترى اخر سهم وسدسا فجميع ما اشترى من الدار اربعة اسهم لما ستر فيه
 فان كان ثمن الدار اربعة وعشرين درهما فتم كل سهم درهم وكسره كسبه فاعلى اشترى
 الاول درهم ونصف ثمن ما اشتراه ثلثي الثمن الثاني درهم وثلث وعلى اشترى
 الثالث درهم وسدس وهذا واضح **مسألة** من سأل للجمع اذا اشترى الاول
 من الدار سهم ونصف والثاني سهم وثلث والثالث سهم وربع والرابع سهم وثلث
 وال خامس سهم وسدسا فجميع ما اشتروه ستة اسهم وربع وثلث وكسره كسره
 الجمع ان مله لذلك وغيره فنقول وطريق جمع الكسور ان تحصل مجموعها كما
 علمت في خارج الكسور ثم تأخذ من الكسور المخرج وهو بسيطها من ذلك المخرج
 وجميعها ثم تقب المخرج الى المخرج ليعا سوا كما لي بالكسور ام لا مثال ام بها
 يحصل المطلوب وهو سمي الكسور او عدد الامثال اوها فالمراد بالسهم هنا القسمة باحد
 عرضها فمثل ذلك ما ذكره بقوله **وكلمات وي المخرج اجعله واحد** اصحى هذا
 جمع الكسور ما الصالح فان كانت قليلة فجمعها واخرج او كثير فقله الماخذ وفي كتب القضاة
 كيفية جمعها وقد ذكرت طريقا للجمع في شرح النخبة اذا انقضى ذلك فلي هذه الصورة
مخرج النصف والثلث والربع والخمس والسادس سنون لما علمت ومجموع هذه
 الكسور ستة اي هذا المخرج العام سبعة وثمانون لان نصفه ثلثون وثلثه عشرون
 وربعه خمسة عشر وخمسة اثناعشر وسدسه عشرة ومجموعها ما ذكره سنون بسهم
 واحد لما وانما المخرج والسبعة والعشرون الباقية فبها المخرج ربع وخمسة وهو
 اي مجموع الكسور وهو واحد وربع وخمسة ومجموع الصالح وهو خمسة المطلوب وذلك
 ستة وربع وخمسة كما تقدم **مسألة** منه ايضا اذا اشترى الاول سهمين وثلثين
 والثاني سهمين وخمسين والثالث سهمين وسبعين والرابع سهمين وخمسين
 وال خامس سهمين وتسعة اعشار وادوت فجمعها فاقسم السهام الصالح عشرة ومخرج

هذه الكور منها به وثلاثون لانك اذا نظرت بين مخارجها وعملت طريق البصرين
 ما رقت العشرة فاحسب داخله فيها وما عداها سابين فاقوت العشرة ايضا وثلاثون
 داخله فيها والسبعة سابين ما ضرب السبعة في العشرة الموقوف الثاني والاصل في
 العشرة الموقوف الاول حصل ما ذكر **ومجموعها** اي هذه الكور **منه** اي هذا المخرج **ان**
وصها به ونعم وحمون لان ثلثيه اربعة مائة وعشرون وخمسة مائة وان
 وحمون وسبعة مائة وثمانون وتسعين مائة واربعون ونسبة اعشاره خمسمائة وسبعة
 وستون ومجموعها ما ذكر **سها الف وما يان وستون سها مائة كالمليون** لان كل مائة
 المخرج الواحد وما ذكرها به سبين واذا ضم ذلك للعشرة مجموع السها المصحح **نصير**
اسم اني عشرها ونسبة الباقي وهو مائة وان ونسبة ونسبة ونسبة **للمخرج المذكور**
 وهما مائة وان وثمانون وحمون **ولك خض** وهو مائة وان واربعون **ونصف سبع**
 وهو خمس مائة وستون اثنا عشر سها وخمسمائة وثلث خمس سها ونصف سبع
 سها **مسألة** منه ايضا اذا اشترى الاول ثلاثة اسهم ونسبة والثاني ثلاثة
 اسهم وثلاثة وربعة والثالث ثلاثة اسهم وخمسين والرابع ثلاثة اسهم ونصف ثلث
 اي سدس **والخامس ثلاثة اسهم وثمانون** واردت مجموع ما اشتروه فجملة الصحاح خمسة عشر
 سها فاذا اردت ان تقسم الي ذلك اكسور **فخرج جميع الكور مائة وثمانون** لما مر منه
 ثمانون وثلثه واربعة مائة وخمسة وحمون مائة وان وسبعون ونصف ثلثه اي سدس ثلاثون
 ونسبة اربعون **ومجموعها منه** اي المخرج المذكور **ثلاث مائة وسبعة وثلاثون** لما علمت
 سها مائة وثمانون بواحد فقير الصحاح ستة عشر سها والباقي وهو مائة وسبعة وحمون
 اذا نسبت للمخرج وضممت الاسم الحاصل بالنسبة الي مجموع الصحاح كان ذلك مجموع ما
 اشتروه وهو ما ذكره بقوله **مجموع ما اشتروه ستة عشر سها وثلثان** وهما مائة
 وعشرون من الباقي المذكور فهي ثلثا المخرج **وخمس** وهو ستة وثلاثون منه فهي خمس
 المخرج **ونصف ثلث عشر** وهو واحد منه فهو نصف ثلث عشر المخرج **وان ثلث**
ثلث ستة عشر سها واربعة اجاس من سها وربع خمس سها وثلث خمس من
 سها لان اربعة اجاس المخرج مائة واربعة واربعون وربع خمسة ثمانية ونصف خمسة اربعة
 وهي مائة وسبعة وحمون الباقي **مسألة** منه ايضا اذا اشترى الاول

اربعة

اربعة اسهم ونصف والثاني اربعة وثلث والثالث اربعة وثلثا **والرابع**
 اربعة وثلثا **الاجاس** **والخامس** اربعة وثلثا **الاجاس** واردت مجموع ما اشترى
 ما لم يخرج الخلق ما يان **وعشرون** ومجموع الكور منه اربعة مائة وسبعون سها
 اربعة مائة وعشرون باثنين يبقى خمسة وحمون هي سدس المخرج وثلث سبعة ومجموع الصحاح
 عشرون ومجموع ما اشترى **والثاني** **وعشرون** **سها** **وسدس سها** **ولثا** **سها**
 كما قد علمت ولما انتهى الكلام على ما اوداه من المايل الى بيده رجع الى بقية الاعمال للعرض
 فذكر كنهها تصحيح المايل لانها قد لا تفهم من اصلها بقوله **باب**
تصحيح المايل والتصحيح تعجيل من الصحة ضد التعميم وهو من باب جعلته كذا اي
 جعلت المتكسر صحي او التضعيف منه للتعدي وفي اصطلاح الفرضيين عبارة عن
 اقل عدد يخرج منه حظ كل وارث بلا كسر لما راد به الزالة الكسر الذي وقع بين رؤس
 كل من في من الورثة وسها مهم من اصل المسئلة ما تكسر السها على الروس بمنزلة السهم
 والفرعي بمنزلة الطبيب لعلاجه السها المتكسر بضرب مخصوص حتى ينزل السهم
 فلذلك سمى مفعلة تصحيفي وهو في الحقيقة من باب سطر اكسر ان سطر يحصل بضرب
 الكسر في مخرجه قال الشيخ رحمه الله فان قلت مقتضى هذا ان يسمى هذا العمل تكسر لا تصحيف
 ما سها من الاصل صحي فاذ ضربت في مخرج كسر ما صارت كورا وصار الحاصل حرة
 ما في الاصل من كسر ذلك المخرج كما لو اكسر اصل ثلاثة على خمسة فان الحاصل بالضرب
 حرة عشر وهي حرة ما في الثلاثة من الاجاس قلت ليس حقيقة الكسر ذلك حتى يلزم
 ما ذكرته بل هي نسبة بين عددين كالواحد من الثلاثة ثلث وما في فيه خلاصه
 وخبر ان الواحد سبي صحي وكرا باعتبارين فتنى صرح بكيفية غير متعدي بعد وديهي
 صحي وكرا كقولنا في سطر الثلاثة اجاس اربعة خمسة عشر ومتى اعتبر مصفا فالعدد اكبر
 منه سبي كرا ونسبة الاضافة بالحقبة هي الكرا انتهى وفيه ان الكرا اسم للنسبة بين عددين
 والجمهورية كما قد مرنا على خلافه قال الشيخ فينا واوي من جوابه ان يقال سبي تصحيفي
 باعتبار انه ازال كرا لانصبا انتهى **واذا عرفت اصل المسئلة** التي فيها فرض الثاني
 مخص في الارث بالعصبة غير الوالا اصلها عدد رؤس العصبة كما تقدم فلا يحتاج
 لتصحيح دايما **فقد منه** اي اصل المسئلة **نصيب كل من بقى** وهم كل جماعة اشترى كرا

في استحقاق نصيب من الاصل بغير من او نصيب ويغير العرفي فيكون عليه ايضا بالاصل
 وبالجبن وبالجبر وبالفزقة وبابروس وقد يكون واحد ايضا **واقسمه** اي التقسيم
 ويسمى السهام وقد يكون واحد ايضا **عليه عدد روسهم** فان انقسم نصيب كل فريق بينهم
كسب وهم اصلها من اثنين لكل منهما سهم منقسم عليه والفريق اذا كان واحد فيقسم
 منقسم عليه **دايا وكام** اصلها ثلاثة والسهم منها منقسمه ايضا **وكام وعين** اصلها
 ثلاثة للاسم سهم منقسم عليها وللعين سهمان كذلك **وكام الاصل وكام العزج** وتنتقل
صحت المسئلة من اصلها فلا تحتاج لضرب فاسيرة قال الشيخ رحمه الله قد يكون
 النصيب من الاصل متقددا وصاحبه متقددا وقد يكون واحدا وصاحبه متقددا
 وقد يكون بالعكس وقد يكون النصيب واحدا وصاحبه كذلك فالاول كام الاصل
 ومثال الثلاثة الباقي من زوج وبنت وثلاثة اعمام وقد يكون فرضا كما في ام الاول وكفيل
 الزوج ونصيب البنت وقد يكون بالتعصيب كنصيب الاعمام وقد يكون بها كنصيب
 الاب مع البنت وتصح الاصنام ابو القسم الحرفي رحمه الله في فرايضه الكبرى جميع الصور
 التي تصح من الاصول السبعة ولو لا حاقلة السائمة مع قلة الجدوي وسهولة الخط في
 ذكر ترجع ثقتهم فيه انتهى بعناه والله اعلم **وان اكثر نصيب الفريق على عدده**
فالاكثر ان يقع على فريق او على فريقين او على ثلاثة من الفرق او على اربعة
منها هو اي الاكثر على اربعة اكثر ما يكون في سبيل الغرابض عند المناجات لان
اكثر ما يقصور في الغرضية الواحدة اجتماع خمسة اصناف ولا بد فيهم من ضعف بقسم
عليه نصيبه وهذا عند من ورث اكثر من حديثين وتقدم اما من لم يورث اكثر من ذلك
سمى تقدم فلا يتجاوز عنده الاكثر على ثلاثة واما الوصايا والمناخ فيصور فيها
الزيادة على اربعة فاذا وقع الاكثر على فريق واحد ويصور ذلك في كل اصل
 من الاصول السبعة وله حالتان لان السهام اما ان تبين الروس واما ان توافقه وقد
 ذكر حكم الاولي بقوله **وبابيت السهام الروس** فاضرب عدد الروس في اصل المسئلة
 مع ما عالت به ان عالت فما بلغ منه تصح **كسب** وعين اصلها من اثنين مقام ٢
 النصف فرض من البنت **نصفه** اي اصلها المذكور **واحد للبنت** منقسم عليها **والثاني**
واحد على العيان لا يصح منقسمه عليها **ولا يورث بل يباين** فاضرب عدد العيان وهو

اشان في اصل المسئلة اثنين **تصح من اربعة للبنت سهمان وكل سهم سهم** لا تقدر
 في قسمه مصحح المسئلة ولو خلفت زوجا وثلاث ثقات فاصلها من سهم ونقول
 الى سبعة للزوج ثلاثة والثقات اربعة ثباتي عدد هن فاضرب ثلاثة عدد هن
 في سبعة مبلغها بالعدل فتصح من احد عشر للزوج ثمانية وكل ثقتي اربعة وذكر
 حكم الثانية بقوله **وان وافقت السهام الروس** اي ثا ركنها جزاوا جزاوا لو كانت
 السهام داخلية في الروس **فعدد الروس الى وفقة** كما علم من البت بين الاعداد
واضرب وفقة في اصل المسئلة مع ما عالت به ان عالت **كام واربعة اعمام اصلها**
ثلاثة مقام الثلث فرضي الام **ثلاثا واحد لام** منقسم عليها **وبيتي سهمان على اربعة**
اعمام لا يفتقر اي الباقي المذكور عليهم ولا يباين **كفي جاتي عدد هم بالنصف**
فعدد الاعمام الى نصفه اثنين واضرب اي النصف المذكور في اصل المسئلة
 ثلاثة **فتصح من ستة** فاصل الضرب **للام سهمان وكل سهم سهم** لما ياتي وان
 خلفت زوجا وست اخوات ثقات فخصتهن اربعة توافق عدد هن ٢٥
 بالنصف فاضرب وفق الستة ثلاثة في سبعة فتصح من احد وعشرين للزوج ثمانية
 وكل ثقتي ثمان **والذي يضرب في اصل كل مسئلة** في جميع صور الانكار **رسم**
جزء المسئلة قال الشيخ لانه اذا قسم ما صحت منه المسئلة على اصلها او صلغته
 بالعدل خرج هو ضرورة لان الحاصل من الضرب اذا قسم على احد المضروبين
 خرج المضروب الاخر والطلب بالنسبة هو ما يقسم الواحد من احاد المقوم
 عليه من جمله المقوم والواحد من المقوم عليه وهو الاصل او مبلغه بالعدل
 يسمى سهمها والنصيب يسمى جزا فلذلك قيل جز السهم اي نصيب الواحد انتهى
 فاستبان الاولي انما عولوا في النظر بين السهام والروس على ثبات فقط
 لان المماثلة يحصل فيها الانتقام والمداخلة ان كانت الروس داخلية في السهام
 حصل الانتقام ايضا وان كان بالعكس فقد عولوا على حكم الموافقة لما مر ان كل
 مند اخلاص متوافقان وضرب الوافي احص من ضرب الكل الذي هو كبر المقدار
 والله اعلم **فاسيرة** التي تبين بيان الاجرا التي تبين فيها الموافقة بين السهام
 والروس وهي اثنا عشر للاستمر النصف والثلث والرابع والخمس والستين والنصف

التي وجز من ثلاثة عشر وجز من سبعة عشر في الاصول التسعة والستون
 في اصل ستة وثلاثين ايضا والعشر في اصل ثمانية عشر ايضا وفي هذه الاصول كما قال الشيخ
 في تصنيف الكلفة عن التي طرف في التوافق بقطع الشرف عن طلب الموافقة بعجز الاجر المذكور
 انتهى ومن تخرج هذا الموضع ما ذكر الشيخ رحمه الله وحصله ان الموافقة لا تقع في
 اصل اثنين وانما يكون في اصل ثلاثة بالنصف لا غير وفي اصل اربعة بالنصف فقط وفي
 اصل ثمانية بالنصف او السبع وفي اصل ستة بالنصف او الثلث او الربع او الخمس
 هذا ان لم يعمل فان عال بالنصف او الربع وفي اثني عشر بجميع ما في الستة غير عايل والربع
 او النصف او اذ عال بالنصف او الربع او الثلث وفي اصل اربعة وعشرين بالنصف او
 الربع او الخمس او السبع او نصف الثمن او جز من ثلاثة عشر او جز من سبعة عشر هذا
 ان لم يعمل فان عال بالنصف او الربع او النصف او الثمن وفي اصل ثمانية عشر
 بالنصف او الثلث او الخمس او العشر وفي اصل ستة وثلاثين بالنصف او الثلث او
 الست او السبع او نصف كولا لا يطبل بالامثلة والله اعلم **فصل**
في وقع الاكسار على فريقي اي انكسر على كل فريق منها سواء كان ذلك
 في كل اصل من الاصول التسعة ما عدا اصل اثنين فانظر كل فريق في سبعة
 فان باينته سواء ثابت عدد ذلك الفريق كما لا تفعل به ما ياتي وان
 وانقته سواء فزده اي عدد الفريق اي وفقه ويسمى كما تقدم راجعه وان ثبت
 الوفاق لتفعل به مع ما تقدم ما ذكره بقوله ثم حصل اقل عدد وينقسم على كل من
 المتساين من الصنفين او وفقيهما او جميع احدهما ووفق الاخر كما مر في فصل
 النسب بين الاعداد واضرب به اي ما حصلت وهو جز السهم في اصل المسئلة ان لم
 تكن عايلة وفي مسئلة بالعدل ان عالت ما حصل من الضرب فبما تنقسم المسئلة
 والسهم مع الروس ثلاث حالات لانها اما ان تباين سهام الفريقيين رؤسها
 وهي الاولى واما ان توافقا وهي الثانية واما ان تباين فريقا وتوافق فريقي
 اخر وهي الثالثة وفي كل حالة من الحالات اربع مسائل لان المتساين اما ان يوافق
 واما ان يتفاد فلا واما ان يتوافق واما ان يتباين فهذه اثنا عشرة مسئلة نذكرها
 مرتبة بهذا الترتيب وان نظرت ايضا باعتبار العدل وعدمه كانت اربعة وعشرين

رجوعهم

السج 6

الثلاث

مسئلة

مسئلة اوي ام وخته اخوة لام وخته اخوة لاب او اعمام اصلها من ستة لها
 تقدم سهم لام هو السدس ينقسم عليها **مسئلة** في خمسة اخوة لام لا يوجد
 ذلك عليها ولا يوجد بل يباين فابتنها **مسئلة** في ثلاثة اخوة لام لا يوجد
 عليها ولا يوجد بل يباين فابتنها ايضا وانظر بينهم ما تجد بينهم من الب التماثل
 كما قال والنوس مع الروس متماثلة فعدد واحد الزينين جز سهم المسئلة
 لان المتماثلين يكتفي باحدهما كما تقدم اضربه في اصلها ستة فتخرج من ثلاثة
 حاصل ضرب الخمسة في الستة **مسئلة** ثمانية ام وخته اخوة لام وخته اخوة
 لاب اصلها ستة كما تقدم وكل فريق تباين سواء فعدد الاخوة لام داخل في
 عدد الاخوة لاب لدخول الخمسة في العشرة فاضرب عشرة اكبرها في ستة
 اصلها فتخرج من ستين حاصل ضرب العشرة في الستة **مسئلة** ثمانية ام وخته
 اخوة لام وعشرة اخوة لاب اصلها ستة وكل فريق تباين سواء فالروس وروس
 اي عدد وكل منها مع الاخر متوافقان باخمس فاضرب احدهما في وثني الاخر
 ثلاثة في عشرة واما اثنين في خمسة عشر يحصل ثلاثون هي جز السهم واضرب
 في سهم ستة اصلها تسعة من ثمانية وثلاثين حاصل ضرب الثلاثين في الستة
مسئلة رابعة ام وثلاثة اخوة لام واخوان لاب فتخرج من ستة وثلاثين
 حاصل ضرب الستة التي هي حاصل ضرب الاثنين في الثلاثة في الستة اصلها الثمانين
 الروس البائية لها ما تفرد مسائل الحالة الاولى **مسئلة** خامسة ام واخوة
 اخوة لام وستة اخوة لاب فتخرج من اثني عشر حاصل ضرب اثنين في اصلها
 ستة التماثل الرابع لان سهام الاخوة لام توافق عدد دم بالثلث وراجع الثاني
 اثنان وسهام الاخوة لاب توافق عدد دم بالثلث وراجع الثاني
 سادسة ام واربعة اخوة لام وستة اخوة لاب فتخرج من اثني عشر واثني عشر
 لاب فتخرج من اربعة وعشرين لتدخل الرابع لان راجع الاول اثنان
 وراجع الاثني عشر اربعة وحاصل ضرب الاربعة في الستة ما ذكر **مسئلة**
 سابعة ام وثمانية اخوة لام وثمانية عشر اخوة لاب فتخرج من اثنين وسبعين
 حاصل ضرب اثني عشر الى اصله من ضرب وفق احد الرابعين الاربعة

مسئلة اوي ام وخته اخوة لام وخته اخوة لاب او اعمام اصلها من ستة لها

تقدم سهم لام هو السدس ينقسم عليها مسئلة في خمسة اخوة لام لا يوجد

ذلك عليها ولا يوجد بل يباين فابتنها مسئلة في ثلاثة اخوة لام لا يوجد

عليها ولا يوجد بل يباين فابتنها ايضا وانظر بينهم ما تجد بينهم من الب التماثل

كما قال والنوس مع الروس متماثلة فعدد واحد الزينين جز سهم المسئلة

لان المتماثلين يكتفي باحدهما كما تقدم اضربه في اصلها ستة فتخرج من ثلاثة

حاصل ضرب الخمسة في الستة مسئلة ثمانية ام وخته اخوة لام وخته اخوة

لاب اصلها ستة كما تقدم وكل فريق تباين سواء فعدد الاخوة لام داخل في

عدد الاخوة لاب لدخول الخمسة في العشرة فاضرب عشرة اكبرها في ستة

اصلها فتخرج من ستين حاصل ضرب العشرة في الستة مسئلة ثمانية ام وخته

اخوة لام وعشرة اخوة لاب اصلها ستة وكل فريق تباين سواء فالروس وروس

اي عدد وكل منها مع الاخر متوافقان باخمس فاضرب احدهما في وثني الاخر

ثلاثة في عشرة واما اثنين في خمسة عشر يحصل ثلاثون هي جز السهم واضرب

في سهم ستة اصلها تسعة من ثمانية وثلاثين حاصل ضرب الثلاثين في الستة

مسئلة رابعة ام وثلاثة اخوة لام واخوان لاب فتخرج من ستة وثلاثين

حاصل ضرب الستة التي هي حاصل ضرب الاثنين في الثلاثة في الستة اصلها الثمانين

الروس البائية لها ما تفرد مسائل الحالة الاولى مسئلة خامسة ام واخوة

والسنة في الاخر في السنة اصلها توافق **الراجعي** اي راجع عدد الاخوة للام لموافقة
سأهم وهي ان بالنصف وراجع عدد الاخوة للاب لموافقة ساهم وهي ثلاثة
بالث **سبعة** ثمانية ام واربعة اخوة لام **وتع** **اخوة** **لاب** **اصح** من سنة وثلاثين
حاصل ضرب سنة لظامه من ضرب اثنين في ثلاثة **الراجعي** في اصلها سنة **ب** **الراجعي**
اي راجع عدد الاخوة للام لموافقة ساهم بالنصف وعدد الاخوة للاب لموافقة ساهم
بالث **تف** **م** **سائل** **اطالة** **الثانية** **سبعة** **تاسعة** **ام** **واربعة** **اخوة** **لام** **واخوان** **لاب**
اصح من **اصح** لان اصلها من سنة وساهم الاخوة للام توافق عدد هم بالنصف
فيخرج في اثنين وساهم الاخوة للاب تساهم وانسان وانسان تتاثر **لاب**
فاحدة هو جز السهم وحاصل ضرب في السنة ما ذكر **سبعة** **عاشرة** **ام** **واربعة**
اخوة **لام** **وعش** **اخوة** **لاب** **اصح** من **سائل** لان راجع الاخوة للام وهو انسان
داخل في العشرة عدد الاخوة للاب المباين لساهم فاعشره جز السهم وحاصل ضرب
في السنة اصلها ما ذكر **سبعة** **حاديه** **عشر** **ام** **وعشرون** **اخوة** **لام** **وخمس** **عشر** **لاب**
اصح **لاب** **اصح** من **ثلاثين** لان راجع الاخوة للام وهو عشرة يتوافق عدد الاخوة
للاب بالخص وحاصل ضرب خمس احدها في كامل الاخر وهو عشرون هو جز السهم
وحاصل ضرب في السنة ما ذكر **سبعة** **ثانية** **عشر** **ام** **واربعة** **اخوة** **لام** **وسبعة** **اخوة** **لاب**
اصح من **اربعة** **وعشرين** لان راجع الاخوة للام وهو انسان يساهم السهم
وهو اربعة عشر جز السهم وحاصل ضرب في السنة ما ذكر فلهذا سائل اطالة الثانية
ولو كان بدل الاخوة للاب اخوات لاب في الجيب وكان عدد هم في الاولى والاربع
خمس وفي الثانية خمس عشر وفي الثالثة خمس وعشرين وفي الحادية ثمانية وفي السابعة
خمس وفي السابعة اربعة وعشرين وفي الثامنة اثني عشر وفي التاسعة ستة وفي العاشرة
اربعة وعشرين مع كون الاخوة للام فيها ثلاثة وفي الحادية عشر واثني عشر كعدد
الذكر فيها كانت سائل العول ولا تخفى النتيجة **فصل**
وان **وقع** **الانكار** **علي** **ثلاثة** **فرق** **او** **علي** **اربعة** **فرق** **فكل** **فرق** **ياقنة** **سأ**
ثبت **وقته** **مكانه** **او** **بما** **ينته** **سأ** **ثبت** **كما** **ملا** **فهذا** **هو** **النظر** **الاول** **بين**
كل **فرق** **وسأ** **مه** **والثاني** **بين** **المثبتات** **وقد** **ذكره** **بقوله** **ثم** **ان** **كانت** **المثبتات**

من وفق

من وفق او كل **كلها** **ثلاثة** **ما** **حدها** **هو** **جز** **السهم** **او** **متداخلة** **فاكبر** **فاكبر** **جز**
السهم **او** **تباينه** **ما** **حاصل** **من** **ضرب** **بعضها** **في** **بعض** **هو** **جز** **السهم** **وكل** **ذلك**
معلوم ما تقدم في باب الحساب **وان** **كانت** **كلها** **متوافقة** **او** **مختلفة** **واردت** **العمل**
بهرتي الكوفيين الاسهل في التعليم كما تقدم **ما** **نظروا** **بين** **مشتبهين** **منها** **من** **وقد**
او كما ملين او كما مل وروى **وحصل** **اقل** **عدد** **ينقسم** **علي** **كل** **منها** **وهو** **مثل**
احدها ان ثمانية واكبرها ان ثلاثة وحاصل ضرب احدها في وفق الاخر ان توافقا
وفي كل ان تباين كما تقدم **ثم** **انظر** **بين** **الحاصل** **الذي** **هو** **اقل** **عدد** **ينقسم** **علي** **كل** **منها**
وبين **سنت** **ثالث** **من** **وفق** **او** **كل** **وحصل** **اقل** **عدد** **ينقسم** **علي** **كل** **منها** **كما**
تقدم **واظن** **حيث** **اي** **ما** **حصلته** **منقسما** **علي** **الثلاثة** **وبين** **المثبت** **اربع** **ان** **كان**
هناك فرقين رابع تنقسم عليه ساهم ساهم ساهم **وحصل** **اقل** **عدد** **ينقسم**
علي **كل** **منها** **كما** **تقدم** **تصل** **جز** **سهم** **ثلاث** **السنة** **فاضربه** **فيها** **او** **مصلحة** **بالقول**
توصل النتيجة هذا هو الطريق ان كل ثلاثة فرق ولا ربح فرق بل ولا اكثر وتوصل
وقد بدا يميل الانكار على ثلاثة فرق فقال **واضح** **ان** **السهم** **او** **الانكار**
على **ثلاثة** **فرق** **ولا** **يتبع** **ذلك** **الا** **في** **الاصول** **التي** **تقول** **وفي** **اصل** **سنة** **ولاي** **ما** **فما**
ان **تباين** **السهم** **الفرق** **الثلاثة** **اي** **يبين** **كل** **فرق** **منها** **سأ** **او** **توافق** **او** **توافق**
فرق **بين** **وتباين** **الاخر** **وتباين** **فرق** **بين** **وتوافق** **الاخر** **فهذه** **اربعة** **احوال** **ومنها**
اي الانكار على ثلاثة فرق **سائل** **اثبتان** **وجم** **كل** **في** **العقول** **وذلك** **لان**
في كل حال من الاحوال الاربعة اما ان تتماثل المثبتات او تتداخل او تتوافق
او تتباين او تتماثل ساهم اثبات او يتداخل اثبات او يتوافق ساهم او يتباين ساهم او
يتداخل ساهم اثبات او يتوافق ساهم او يتباين ساهم اثبات او يتوافق ساهم او يتباين ساهم
الثالث او يتباين ساهم اثبات او يتوافق ساهم اثبات او يتوافق ساهم او يتباين ساهم
انه يدخل في احدها لا في كل منها فلهذا ثلاثة عشر في اربعة تبلغ ما ذكره وان نظرت
باعتبار العول وعدته كانت مائة واربعه وكل ذلك ممكن ان يوفق كما قال الشيخ
قال وقد رجم بعض شيوخنا في بعض تصانيفه ان الصور محض في سنة عشر
بناء على ان الاعداد الثلاثة اما ان تتماثل او تتداخل او تتوافق او تتباين فقط

وما ذكره من حصر احوال العدد الثلاثة في الاحوال الاربع التي ذكرها ممنوع لما ذكرناه
 انتهى وكما انه يشير الكلاوي رحمه الله ان كان من يوضح فان عبارة في المجموع اذا كان اكثر
 على ثلاثة فرق بينه عشرة سبله وله اربعة احوال وذكر الاحوال ومسايلها
 وذكر في القواعد الكبرى ايضا كذلك وقد اقتصر المصنف رحمه الله هنا على الاصل على
 الستة عشر وان تتبع في شرح الفصول اصله من كونها اثنين وخمسين فقال
سبله اولى خمس جدات وخمس اخوة لام وخمس اعمام تنفع من ثلاثين لان كل فريقي
 ثمانية سبله والفرق الثلاثة تماثلها فاحدها جزء السهم وحاصل ضربها في الستة اصلها ما ذكر
سبله ثمانية خمس اخوة لام وعشر جدات وعشرون عما تنفع من مائة وعشرين لان
 المثلثات فيها متداخلة وحاصل ضرب أكبرها وهو عشرون في الستة اصلها ما ذكر
سبله ثالثة عشر جدات وخمس عشر اخوة لام وعشرون عما تنفع من ثمانية
 لان المثلثات فيها متوافقة فلو علمت بطريق البصريين واوقفت الخمسة والعشرين
 لو اقيمت اباقيين باثنين وخمس عشرة اثنان وخمس خمسة عشر ثلاثة وهما ثمانية
 وسطحها ستة حاصل ضربها في الموقف مائة وخمسون هو جزء السهم وحاصل ضرب
 في الستة اصلها ما ذكر **سبله** رابعة جدتان وثلاثة اخوة لام وخمس اعمام
 اعمام تنفع من مائة وثلاثين لان المثلثات ثمانية فعمما اثنين بين الفرق وسبلها
 وبين الفرق بعضها مع بعض فمقسما وكذا كل سبله فعمما اثنين قال في شرح
 لانه لا عمما اثنين تحقق فيها الشرع يقال في اعمام اي طلب انتهى وسطح الفرق الا
 هو جزء السهم حاصل ضربها في الستة اصلها ما ذكر فلهذا السبل الاربع هي التي اقتصر
 عليها كما صلبه الحاشية الاولى وهي ما اذا باين كل فريقي من الفرق الثلاثة سبله فمقسما
 من سبل هذه الحالة تنفع على ما قاله الشيخ رحمه الله كما قدمناه **سبله** خامسة زوجة
 واربع جدات وثلاث اخوات لام وستة عشر اخوة لام اصلها اثنا عشر وتعمل
 في سبعة عشر سبله الزوج ثلاثة منقسم عليها وسبلها اثنا عشر بواقعان عددان
 بالتصنيف فراجع اثنان وسبلهم الاخوات للام توافق عددان بالربع فراجع ايضا اثنان
 وسبلهم الاخوات للاب توافق عددان بالثمن فراجع ايضا اثنان والزوج كلهما تماثلها
 فاحدها جزء السهم وتنفع من اربعة وثلاثين حاصل ضرب الاثنين في السبعة عشر

سبله

سبله سادسة زوجة واربع جدات وستة عشر اخوة لام واربع وستون اخوة لام
 اصلها كالتالي قبلها اثنا عشر وتقول في سبعة عشر وكل فريقي غير الزوج تنفع
 سبله والزوج اثنان واربعه وثمانية متداخلة والزوج السهم وتنفع من مائة
 وستة وثلاثين حاصل ضرب اثنين في السبعة عشر سبله سابعة زوجة واثنان
 جدتان وثلاثون اخوة لام وثلاثون اخوة لام اصلها كالتالي قبلها وتقول في
 سبعة عشر وجزء سهمها مائة وعشرون لان كل فريقي غير الزوج تنفع سبله
 ورواجع اثنان وهي ستة وثمانية عشر متوافقة ايضا واقل عدد ينقسم على كل سبلها
 ما ذكر وتنفع من اثنين واربعين حاصل ضرب المائة والعشرين في السبعة عشر
سبله ثمانية زوجة وست جدات وعشر اخوات لام واربع عشر اخوة
 لام اصلها كالتالي قبلها وتقول السبعة عشر وجزء سهمها مائة وخمسة لان رواجع
 الفرق الثلاثة وهي ثلاثة وخمسة وسبعة كلها متباينة وسطحها ما ذكر وتنفع من
 اثنان وسبعين وخمسة وثلاثين حاصل ضرب المائة والخمسة في السبعة عشر
 المسائل الاربع من سبل الحالة الثانية وهي ما اذا كان كل فريقي توافق سبلها
 يبقى منها تنفع سبلها ايضا **سبله** تاسعة جدتان واربع اخوة لام وستة اعمام
 اصلها من ستة سهم الحدتين يباينها وسبلها الاخوة للام يوافقان عددهم بالنصف
 وراجع اثنان وسبلهم اعمام توافق عددهم بالثلث وراجع اثنان فباين
 فيها فريقي سبلها ووافق فريقي سبلها وكذا السبل الثلاث الاثني والمثلثات
 في هذه السبل تماثلها كلها وتنفع من اثني عشر حاصل ضرب الاثنين احدى
 المثلثات في الستة **سبله** عاشق جدتان وثمانية اخوة لام واربع وعشرون
 عما تنفع من ثمانية واربعين لان عدد الحدتين وراجع الاخوة للام وهو اربعة
 وراجع اعمام وهو ثمانية كلها متداخلة وحاصل ضرب اثنين اربعة في الستة
 اصلها ما ذكر **سبله** حادية عشر اربع جدات واثنان عشر اخوة لام وثلاثون
 عما جز سهمها ستون لان راجع الاخوة للام وهو ستة وراجع اعمام وهو عشرة
 مع عدد الحدتين كلها متوافقة واقل عدد ينقسم على كل سبلها ما ذكر وتنفع من
 اثنا عشر وتنفع حاصل ضرب اثنين في الستة اصلها **سبله** ثمانية عشر

عشر

ج

ثلاث جدات واربعه عشر اخا لام وثلاثه عشر عاجز سهمها اربعة وثمانون
 لان راجع الاخوة للام وهو سبع وراعي الاعام وهو اربع مع عدد الجدات
 كلها ثمانية ومسطحها ما ذكر **وتنقسم من خمس ايه واربعه** حاصل ضرب الاربع
 والثمانين في الستة فلهذا السبيل الاربع التي ذكرها كاصلها في الحالة الثالثة
 وهي ما اذا باين فريقين سهمها ووافق فريقان سهمها يبقى تسع مسائل ايضا
مسألة ثالثة عشر ثلاث جدات وثلاثة اخوة لام وتسعة اعام تنقسم من ثمانية
 لان راجع الاعام مماثل كلام من عددي الجدات واولاد الام فثلاثة احدها جزء
 السهم وحاصل ضربها في الستة اصلها ما ذكر **مسألة رابعة عشر ثلاث**
جدات وتسعة اخوة لام واربعه وحسون غا تنقسم من ثمانية لان راجع
 الاعام وهو ثمانية عشر يدخل فيه كل من عددي الجدات والاخوة للام فهو جزء
 السهم وحاصل ضربها في الستة اصلها ما ذكر **مسألة خامسة عشر ست جدات**
وتسعة اخوة لام وثلاثون عاجز سهمها تسعون لان عدد الجدات وهو
 ستة يوافق عدد الاخوة للام وهو تسعة بالثلاث راجع الاعام وهو عشرة بالفلف
 ويسمى عند المصريين بالمترتوف المعية وحاصل سطح التباينين منها وهما التسع
 والعشرة هو اقل تعدد ينقسم على كل منها وهو جز السهم **وتنقسم من خمس ايه واثني**
 حاصل ضرب التسعين في الستة اصلها ولو مثل بمثل يعم فيه التوافق المبني
 الثلاثة كان يجعل عدد الاخوة للام ثمانية والاعام عشرة فكان اوفق لأمثلة
 الفصل فانه اقتصر فيه على ما تكون فيه النسبة بين جميع المباني واحقة لكنه
 نظرا لي كون النسبة توافق كلا من التسعة والعشرة **مسألة سادسة عشر جدتان**
وثلاثة اخوة لام وخمسة عشر عاجز سهمها ثلاثون لان عدد الجدتين وعدد
 الاخوة للام راجع الاعام وهو خمسة كلها ثمانية ما ذكر **وتنقسم من ثمانية**
وثمانين حاصل ضرب الثلاثين في الستة اصلها فلهذا السبيل الاربع من مسائل
 الحالة الرابعة وهي ما اذا باين فريقان سهمها ووافق فريق سهمها اقتصر عليها
 كما صلب يبقى تسع مسائل وهي وتبين التسعات التي تركناها هي ما اختلفت فيه النسبة
 بين المباني ولما انتهى الكلام على مسائل الفرق الثلاثة شرع في مسائل الاعام

عشر

مفردا

مفردا لها بفصل وان كانت الطريق التي قدمها ملة لها للتميز بينهما فقال
فصل واذا كان الاكثر على اربعة فرق ولا يتبقى الا في اصله اثني عشر
 وضعفها ما لاحوال فيه باعتبار النظر الاول بين كل فريق وسهامهم كما قال في الاصل
 خمسة منها يمتنع وقوعه وقد مضى بقوله **بالسهم اما ان يتباين الفرق الاربعه**
 اي يتباين كل فريقين سهمها **وتباين السهام ثلاثة** اي فرقها الثلاثة **وتوافق فريقان**
 رابعان **وتباين فريقين وتوافق فريقين** اي يتباين كل من فريقين سهمها ويتوافق
 كلا من الفريقين سهمها **وتباين فريقين وتوافق فريقين** اي يتباين كل من فريقين سهمها ويتوافق
 الاحوال الاربعه مضطرة الوقوع واطا من محتج الوقوع وقد ذكرنا ذلك من
 زيادته بقوله **ولا يتصور في الفرائض ان توافق السهام الفرق الاربعه امدا**
 ووجهه كما قال الشيخ رحمه الله ان وقوع الكسر على اربع انما هو في اصله اثني عشر
 وضعفها واحد الاربع الزوجات وتضيق من ثلاثة حتى يسهل ان يكون اوزادها
 والاربعة يسهل لاجلها انتهى فلهذا الحالات باعتبار النظر بين كل فريق وسهامهم
 واما النظر الثاني بين المباني وصورة كما قال الشيخ وتنبه على ما كنا نجهل
 حسن وتنوع وباعتبار القول وعدمه ما يه وتنوع لان في كل حاجز
 الاحوال الخمسة تنقسم صورة لان المباني الاربعه اما ان تتماثل او تتماثل
 او تتوافق او يتباين او يتماثل منها ثلاثة ويدخلها الرابع او يتوافق او يتباينها
 او يتداخل منها ثلاثة ويتوافق الرابع او يتباينها او يتوافق منها ثلاثة ويدخلها
 الرابع او يتباينها او يتباين منها ثلاثة ويدخلها الرابع او يتوافق منها ثلاثة ويدخلها
 عددا او يتداخل الاخران او يتوافقا او يتباينا او يتداخل منها اثنان ويتوافق
 الاخران او يتباينا او يتوافق منها اثنان ويتباين الاخران واذا ضربت التسعة
 في الخمسة حصل خمسة وتسعون الا انه لا يمكن وقوع جميعها في الفرائض والمنتجع
 منها ثلاث وثلاثون منها تسعة عشر هي صور توافق الاربع سهمها وهي
 داخلة في قول المصنف ولا يتصور في الفرائض اي اخوة والاربعه عشر ايا فية
 منها سبعين حالة مباينة كل من الاربع سهمها وهي تماثل المباني وتباينها
 وتوافقها والمماثلة بين ثلاثة ويدخلها الرابع او يتوافقها والمماثلة بين ثلاثة ويدخلها

عشر

خلها

الرابع والموافق بين ثلاثة بداهتها الرابع ومنها سبع ايضا من حالة مباينة ثلاثة
 لا يفسد بها مع موافقة الرابع وهي تلك التي بيننا قال الشيخ رحمه الله وقد زعم بعضهم
 ان الصور مخصصة في عشرين صورة بياضا ما قدمنا فقله عنه وليس كما زعم لما بيناه
 انتهى وكانه يشير الى الكلاي رحمه الله فانه ذكر في المجمع في كل حال من الاحوال الخمسة
 اربع صور وهي ما تقدم فيه النسبة الواحدة جميع الميثاق مما لا كما قال لما لم يجد
 صحيحا من ما قيل الفرائض مما يل من الوصايا ونقصور جميع الصور الممكنة
 وتوجيه امتناع الممتنع مما يطول وقد استقصى ذلك الشيخ رحمه الله في ٢
 شرح الكفاية ونخص بعضه شيخنا رحمه الله في شرحه من اراد الاطلاع
 بذلك فعليه بشرحنا وقد اقتصر المصنف رحمه الله على بعضه فقال **باب من**
ذات اي الانك رعا اربعة فرق ولم يذكر هنا الصور التي ذكرها الاصل
 من مايل الوصايا كما فعل بعضهم لما زعم ان جميع مايل مخصصة في عشرين
 بياضا مباينة فانه لا جدوي لذلك ههنا انتهى وكانه يشير الى الكلاي
 وبالحال فمقصد الكلاي رحمه الله في هذا المجمع حسن وهو تذكير القلم وتعليمه
 بالمايل التي يتصور وقوعها وان كانت من باب اخذ ما اعلم **مسألة**
اوفي ترك ميت اربع زوجات وت عشرة جده واربع وستين بنتا
واربعه اعمام اصلها من اربعة وعشرين سها م الزوجات ثمان عدهن
 وهو اربعة سها م الجدات توافق عدهن بالتوزيع وراجع اربعة وسها م البنات
 توافق عدهن بنفس الثمن وراجع اربعة وسها م الاعمام بياين عدهم وهو
 اربعة فيكتفي من الميثاق باحدها وهو اربعة فتكون جز السهم **وتنص من ستة**
وتسعين حاصل من زوجات ب جز السهم في اصلها اربعة وعشرين وهذه المسئلة
 من الحالة الثالثة في كلامه **مسألة ثمانية اربع زوجات واربع جدات**
واثني وثلاثون اقالام وثمانية وستين وعشرون اختا لاب اصلها
من اثني عشر وتعمل الى سبعة عشر وكل فريق غير الزوجات توافق سها م
 والميثاق كلها متداخلة **وجز سها م ستة عشر** اكبر الميثاق **وتنص من مائتين**
واثنين وسبعين حاصل ضرب الستة عشر في السبعة عشر وهذه من الحالة

في قوله
 في قوله
 في قوله

الرابع **مسألة ثمانية اربع زوجات واثنان وثلاثون جدات ومائتان وستين**
وحشرون بنتا وعما اصلها اربعة وعشرون وسها م كل من الزوجات
 والاعمام بياين عدهم وسها م كل من البنات والجدات توافق عدهن ٢
 والميثاق كلها متداخلة **وجز سها م ستة عشر** اكبر الميثاق **وتنص من ثمانين**
واربعه وثمانين حاصل ضرب جز السهم فيها وهذه من الحالة الثالثة ايضا
مسألة رابعة اربع زوجات واثنان وعشرون جدات واربعون اقالام
ومائة واربع واربعون اختا لاب اصلها اثنا عشر وتعمل الى سبعين
 وكل فريق غير الزوجات توافق سها م في هذه الحالة الرابعة ايضا وراجعها
 ستة وعشرون وثمانية عشر وهي مع الاربع جده الزوجات توافق سها م
 وقعت اثنا عشر على راي البصريين فاسقط الله ورد الاربع والعشرين
 الى اثنين وخمسة واخرى الاثنين في الخمسة المباينة والحاصل وهو عشرة في
 الموقوف يحصل جز سها م وهو ما ذكره بقوله **وجز سها م مائة ومائون**
وتنص من ثلثة الاف وستين حاصل ضرب جز السهم في السبعة عشر **مسألة**
خامسة زوجتان وثلاث جدات وثمانون اخوات لام وسبع اخوات
لاب اصلها كما في ثلثها وهو اثنا عشر وتعمل الى سبعين **وجز سها م**
مائتان وعشرون لان كل فريق مباينة سها م فهي من الحالة الاولى
 والميثاق مباينة وحاصل ضرب الزوجات في بعضها ما ذكره **وتنص**
من ثلثة الاف وخمسين وسبعين حاصل ضرب جز السهم في السبعة عشر
 سها م لتعمل وتشتي هذه المسئلة مما تقدم **مسألة سادسة اربع زوجات**
واربعون جدات ومائتان وستين وسها م اصلها اربعة وعشرون
 كل من الزوجات والاعمام بياينة سها م وكل من البنات والجدات
 توافق سها م فهي من الحالة الثالثة وراجع الجدات ثمانية وراجع البنات
 خمسة وعشرون فالميثاق اذن اربعة وستة وعشرون وخمسة وعشرون فعلا
 راي الكوفيين اقل عدد يقع على الاربع والستة اثنا عشر وعما الاثنى عشر
 والعشرة مائون وعلى السبعين والاربعين ما ذكره بقوله **وجز سها م**

فزبي واحد **سيلة** اولي بنت وثلاثه بنى ابن نفع من سته حاصل ضرب **سيلة**
 عدد بنى الابن في اثنين اصل **سيلة** ثمانية بنت وخمسة اعمام نفع من عشر
 حاصل ضرب الخمسة في اصلها **سيلة** ثمانية بنت وثلاثة اخوة وثلاث اخوات
كلهم لابوين اولاب لالام ولا تخلصي والا فلا تخلصي الحكم **نفع** من ثمانية عشر
 حاصل ضرب النفع عدد روس الاخوة مع فرض كل ذكر ما ينشئ في اصلها
سيلة رابعة بنت ابن وعشر اعمام نفع من عشر حاصل ضرب
 العشرين في اصلها **سيلة** خامسة ثمانية وثلاثة اخوة وخمس اخوات
كلهم لاب نفع من اثنين وعشرين حاصل ضرب الاحد عشر عدد روس
 اولاد الاب بن من الذكر كما تقدم في اثنين اصلها **سيلة** سادسة نصف
 ما ثلث عشر ابن اخ لابوين اولاب نفع من اربعة وعشرين حاصل ضرب عدد
 بنى الاخوة في اصلها سواء كانوا كلهم من اخ او من اثني عشر اخا او اقل من ذلك
 وفي هذه الحال لا فرق بين ان يستوي عدد اولاد جميع الاخوة او يتفاضلوا
 لو كان واحد من اخ والا حد عشر من اخ اخر كان للولد المنفرد كواحد من احد
 عشر لانهم يتلفون الميراث عن الميت لا عن ابائهم بالاجماع خلافا لما يتوهم
 بعض الجهلة من يظن ان له معرفة وكذا يقال في اولاد البنين وفي بنى الاعمام
 وسواء في نظيرة في حصص المعتقد في الولدان ان الله تعالى قلته لذلك
 رأيت كثيرا ممن يكتب الي العلم في زماننا قد زل في ذلك واخطا
سيلة سابعة ثمانية واربعه عشر مومي ثمانية وثلاثه في قد رالولا حتى
 يكون الثاني بعد فرض الشقيقة بينهم بالسوية فلما اختلف فيه كان الباقي على بنه
 الخصص بينهم **نفع** الميلة حيث استوفوا من ثمانية وعشرين حاصل
 ضرب الاربعه عشر في اصلها **سيلة** ثمانية زوج وخمسة اخوة وخمس اخوات
كلهم لابوين اولاب نفع من ثلاثين حاصل ضرب الخمسة عشر ما عرفت في اصلها
سيلة ثمانية اخات لاب وثم عشر اعمام نفع من اثنين وثلاثين حاصل
 ضرب الستة عشر في اصلها **سيلة** عاشرة اخات لاب وسبعة عشر اعمام نفع
 من اربعة وثلاثين حاصل ضرب السبع عشر في اصلها **سيلة** هادية عشر

اخات

اخت لابوين وثم عشر اعمام نفع من ثمانية وثلاثين حاصل ضرب الستة
 عشر في اصلها وهذا الفصل والفصول الستة بعد اكلها غني عن الشرح
فصل في الثلاثه وفيه احدى عشر سيلة ولا يتاقي فيه الاكسار
 على اكثر من مرتين **سيلة** اولي اخوان لام واربعه اعمام نفع من سته حاصل
 ضرب اثنين جز سهمها لما علمت في الثلاثه اصلها **سيلة** ثمانية ام وثلاثة اعمام نفع من
 ثلثه حاصل ضرب الثلاثه في اصلها **سيلة** ثلثه اخوان لام وثلاثة اعمام نفع
 من ثمانية عشر حاصل ضرب جز سهمها وهو سته مسطح الاثنين والثلاثة عدد دي
 الاخوة والاعمام لها بينهم في اصلها ثلاثه وجز سيلة صما **سيلة** رابعة اخوان
 لابوين وعشرة اعمام نفع من ثلاثين حاصل ضرب عشر في اصلها **سيلة** خامسة
 ثلاثه اخوة لام وخمسة اخات لاب نفع من خمسة واربعين حاصل ضرب خمسة عشر
 مسطح عدد دي الاخوة من الجصين في اصلها ونسفي ايضا صما **سيلة** سادسة ثلاثه
 اخوات لاب وسبعة اعمام نفع من ثلاثه وثلاثين لعدم المباينة فيها كالتى قبلها فهي
 ايضا صما **سيلة** سابعة خمسة اخوات لام وسبعة اعمام نفع من ثمانية وخمسة
 المباينة ايضا فهي صما **سيلة** ثمانية بنت سبع اخوات لاب وثمانه اعمام نفع من ثمانية
 وثم ثمانين لعدم المباينة فهي ايضا صما **سيلة** ثمانية عشر اخات لاب
 وسبعة عشر اخات لام نفع جز سهمها يديه وثم ثمانون حاصل ضرب الاحد عشر
 في السبعة عشر لعدم المباينة فهي صما ونفع من ثمانية واحد وستين حاصل ضرب
 جز السهم في اصلها **سيلة** عاشرة سبعة عشر اخات لام وثمانه عشر اخات لاب
 جز سهمها ثمانية وثلاثه وعشرون كما علم مما قبلها فهي ايضا صما ونفع من ثمانية
 وثمانه وستين حاصل ضرب جز السهم في اصلها **سيلة** حادية عشر ثمانية عشر
 اخات لام وثلاثه وعشرون جز سهمها اربعة وثم ثمانون مسطح عدد دي
 صمفي العدة كما في التى قبلها فهي ايضا صما جميع ما قبل الفصل الا ثلاثه كما بينت ذلك
 ونفع من الف وثلاثه واحد عشر حاصل ضرب جز السهم في الثلاثه اصلها والاكسار
 في جميع ما قبل هذا الفصل على صنفين والاربعه على صنف واحد **فصل**
 في سبعة وفيه اربع عشر سيلة ولا يتاقي فيه الاكسار على اكثر من مرتين **سيلة**

اولي زوجة وعمان تصح من ثمانية حاصل ضرب الاثنين عدد الامام في الاربعة
 اصلها **سبعة** ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من اثني عشر** حاصل ضرب
 الثلثة في اصلها **سبعة** ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من اثني عشر** حاصل ضرب
 عشرين حاصل ضرب الحنة في اصلها **سبعة** ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من**
ثاني عشر حاصل ضرب عشرين حاصل ضرب ستة ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من**
 خصتهم بالثلث في اصلها **سبعة** ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من**
 من ثمانية وعشرين حاصل ضرب السبع في اصلها **سبعة** ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من**
اثني عشر حاصل ضرب عشرين حاصل ضرب ستة ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من**
 اصلها **سبعة** ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من اثني عشر** حاصل ضرب
 حاصل ضرب العشرة **سبعة** ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من اثني عشر** حاصل ضرب
تصح من اربعة وثلاثين حاصل ضرب الستة عشر عدد روس الاولاد في اصلها **سبعة**
 ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من اثني عشر** حاصل ضرب عشرين حاصل ضرب
 ضرب تصح عشرين في اصلها **سبعة** ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من**
 من ثمانية حاصل ضرب العشرين في اصلها **سبعة** ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من**
 بنو ابن وعشرين **امام تصح من ثمانية وعشرين** حاصل ضرب الثلاثين عدد
 روس الاولاد **امام تصح من ثمانية وعشرين** حاصل ضرب عشرين حاصل ضرب
 بنتا **امام تصح من ثمانية وعشرين** حاصل ضرب عشرين حاصل ضرب
 الاولاد في اصلها **سبعة** ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من اثني عشر** حاصل ضرب
ابن تصح من ثمانية وعشرين حاصل ضرب عشرين حاصل ضرب
 اولاد الابن في اصلها **سبعة** ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من اثني عشر** حاصل ضرب
 ابن وعشرين **امام تصح من ثمانية وعشرين** حاصل ضرب عشرين حاصل ضرب
 عدد روس الاولاد **امام تصح من ثمانية وعشرين** حاصل ضرب عشرين حاصل ضرب
 يتاتي فيه الاثني عشر **امام تصح من ثمانية وعشرين** حاصل ضرب عشرين حاصل ضرب
 متفرقات اي شقيقة واخري لاب واخري لام **امام تصح من ثمانية وعشرين** حاصل ضرب
 تصح لكل من الزوج والشقيقة ثلثة وكل من الباقيات ستة **سبعة** ثمانية

سبعة

زوج وام واربع اخوات **امام تصح من ثمانية وعشرين** حاصل ضرب عشرين حاصل ضرب
 تصح للزوج ثلثة وللأم سهم والشقيقات اربعة لكل واحدة سهم وثلثة الام
 سهمان لكل واحدة سهم **سبعة** ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من اثني عشر** حاصل ضرب
 وتصح الام تصح من ثمانية وعشرين حاصل ضرب عشرين حاصل ضرب ستة ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من**
 جز السهم ما ذكر لان حصة الجدة ثمانية عشر عدد دهن وحصة الاخوات للام ثلثة
 عدد دهن بالنصف ونصف عدد دهن ثلثة وحصة الامام توافق عدد دهن ثلثة
 وثلثة عدد دهن ثلثة فيكون من الثلثات باحد هاتين جز السهم والاكثر ربي هذه على ثلثة
 اضاف **سبعة** ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من ثمانية وعشرين** حاصل ضرب عشرين حاصل ضرب
 حاصل ضرب الحنة عدد الاخوات في البع مبلغا بالعدل **سبعة** ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من**
 واثني عشر **امام تصح من ثمانية وعشرين** حاصل ضرب عشرين حاصل ضرب
 وهو اثني عشر ثلثة عدد الامام لموافقة حصتهم بالثلث الداخل فيه ستة نصف عدد
 الاخوة للام لموافقة حصتهم بالنصف والداخل فيه ايضا ثلثة عدد الاخوات لمباينة
 سهم من عدد دهن في اصلها بعين عدول وهو ستة والاكثر ربيها على ثلثة فرق
سبعة ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من ثمانية وعشرين** حاصل ضرب عشرين حاصل ضرب
 للزوج ثلثة منقسم عليه وللشقيقات اربعة ثمانية عشر عدد دهن وللاولاد الام اثني عشر
 والثلثة والطمعة ثمانية عشر عدد دهن جز السهم وتصح من ثمانية وعشرين **امام تصح من**
 حاصل ضرب جز السهم في السعة والاكثر ربيها على ثلثة **سبعة** ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من**
وعشرة اخوة الام وثمانية عشر حاصل ضرب عشرين حاصل ضرب عشرين حاصل ضرب
 وهو ستة في اصلها ستة واما كان جز السهم كذا لان عدد الاخوات يتاين كالمثلث
 وعدد الاخوة للام يوافق سهمها بالنصف ونصفه خمسة وعدد الامام يوافق سهمها
 بالثلث وثلثة ستة وستة الاربع والطمعة للباينة عشرين موافق الستة بالنصف وحصل
 ضرب العشرين في نصف الستة ستون كما ذكرنا والاكثر ربيها على ثلثة فرق **سبعة**
 ثمانية زوج وثلثة **امام تصح من ثمانية وعشرين** حاصل ضرب عشرين حاصل ضرب
 حاصل ضرب عدد الفرق بعضها في بعض وهو ثمانية وحصة للباينة اربعة
 مائة صافي هاتين بعين عدول وهو ستة والاكثر ربيها على ثلثة فرق **سبعة**

بين

في ستة جنس جرات وسبعة اخوة لام تسعة ايضا كما صحت التي قبلها من ستاين
لان عدد الاعمام وان وافق ساهم بالثلث فثلاثة وهو ثلاثة مع عدد الجرات
واولاد الام متباينات وسطحها ما به وخمسة كجزء من التي قبلها وليت صما للموافقة
في بعض الفرق وهي من الانكسار على ثلاث فرق **مسألة** عشرة جرات وثلاثون
احكام لام وخمسة وسبعون على تسعة من تسعة لان ساهم الجرات بيان عدد هب
وسهم اولاد الام يوافق عدد هم بالبعض ونصف خمسة عشر وساهم الاعمام يوافق
عدد هم بالثلث وثلاثة خمسة وعشرون فعدد البصريين لو وقت الخمسة والعشرين
ووقت سبعة وربع كل من العشرة والخمسة ووقت كلاهما الى وقت ثم نظرت
بين وبقية ما دها اثنان وثلاثة وصرت احدها في الاخر للباقي والاصل وهو تسعة
الخمس والعشرين لحصل جز السهم وذلك ما به وضمنون حاصل ضربها في الستة ما ذكر م
والانكسار فيها على ثلاث فرق **مسألة** حادية عشر زوج وام واحد عشر اخا لام
وسبعة عشر اخا اب تقول في عشرة لان حصة الزوج ثلاثة والام واحد واولادها
اثنان وبنات الاب اربعة ومجموع ما ذكر **جز ساهم ما به وسبعة وعشرون** لان كلا
من اولاد الام وبنات الاب متباينة ساهمها متباينان ايضا وحاصل ضرب احد عشر في
سبعة عشر ما ذكر **وتسعة من الف** وثمنا غايه وسبعين حاصل ضرب جز السهم في اصلها بالعدد
والانكسار فيها على فرقتين **مسألة** ثمانية عشر جرات واربع عشر اخا **م**
وسبعة وعشرون على جز ساهم ثمانية عشر وخمسة عشر لان كل من جز الجرات توافق
سأه والزوجان مع عدد الجرات متباينة وحاصل ضرب الخمسة عدد الجرات في
سبع ووقت عدد الاخوة للام والحاصل وهو خمسة وثلاثون في تسعة ما ذكر **وتسعة من**
الف وثمنا غايه وسبعين حاصل ضرب جز السهم في ستة اصلها **مسألة** ثمانية عشر
سبع جرات وتسعة اخوة لام واحد عشر على جز ساهم ستاين وثلاثة وتسعون
لعموم المتباينة فيها فهي تسعة صا **وتسعة من اربعة الاف وما به وثمانية وخمسين**
حاصل ضرب جز السهم في ستة اصلها والانكسار فيها كما التي قبلها على ثلاث فرق م
فصل الثمانية وفيها ثلاث عشرة مسألة ولايتا في منه الانكسار على
اكثر من فرقتين **مسألة** اولى زوجة وبنات وثمان تسعة من ستة عشر حاصل

ضرب

ضرب عدد العيين في ثمانية اصلها للباقي **مسألة** ثمانية ثلاث زوجات وتسعة
بنين وسبع بنات تسعة من اربعة وعشرين لان راضع الاولاد بماثل عدد الزوجات
وحاصل ضرب احدها ثلاثة في اصلها ثمانية ما ذكر **مسألة** ثمانية زوجة وبنات واربع
اعمام تسعة من اثنين وثلاثين حاصل ضرب الاربع عدد الاعمام في اصلها **مسألة**
اربع زوجة وبنات وخمسة عشر على تسعة من اربعين حاصل ضرب خمسة ووقت عدد
الاعمام في اصلها **مسألة** خامسة زوجات واربع عشر ابنا واربع عشر بنتا تسعة
من ثمانية واربعين لان عدد روس الاولاد يوافق ساهم بالبع وسبعة عشر وعدد
الزوجات داخل فيها وحاصل ضربها في اصل الميله ما ذكر **مسألة** سادسة زوجة
وبنت وخمسة اعمام تسعة من ثمانية لان كلا من عدد الزوجات والاعمام بيان
سأه وهما متباينان وسطحها عشرة وحاصل ضربها في اثنين ثمانية ما ذكر **مسألة** سابعة
اربع زوجات وسبعة بنين وسبع بنات تسعة من ستة وعشرين لان عدد الاولاد
يوافق ساهم بالبع وسبعة ثلاثة حاصل ضربها في الاربع للباقي ثمانية عشر وللأصل
للكسور في الثمانية تحصل منه ما ذكر **مسألة** ثمانية زوجات وبنات وتسعة اعمام
تسعة من ثمانية واثنى عشر من ضرب اربعة عشر سطح عدد الزوجات والاعمام
المتباينة في الثمانية **مسألة** ثمانية زوجة وبنات تسعة من ثمانية
وعشرين حاصل ضرب خمسة عشر عدد روس الاولاد في اصلها ثمانية **مسألة**
عاشرة اربع زوجات وبنات وعشرون اخا وعشرون اخا ابوين
اولاب تسعة من ثمانية وتسعين لان عدد الزوجات داخل في عشرون ووقت عدد
روس الاخوة وحاصل ضربها في الثمانية ما ذكر **مسألة** حادية عشر ثلاث زوجات
وبنت وعشرة اعمام تسعة من ثمانية واربعين لان سطح عدد الزوجات
والاعمام المتباينة ثلاثون وحاصل ضربها في الثمانية ما ذكر **مسألة** ثمانية عشر
ثلاث زوجات وبنات وثلاثون على تسعة كالتي قبلها من ثمانية واربعين لان
عدد الاعمام يوافق ساهم بالثلث فاذا دد ثلثه عشر كانت كالتى قبلها م
مسألة ثمانية عشر اربع زوجات وخمسة عشر اب وخمسة عشر بنت تسعة من
الف واربعين ما به واربعين لان جز السهم فيها ما به وثلاثون للباقي ثمانية

صما ما قبل الاكسار في الاولي من سابل هذا الفصل والثالثة والرابعة
والثانية على فزق واحد وفي بقية سابل على فزقين والله اعلم
فصل الثاني عشر واكثر ما يتصور فيه الاكسار على اربع فزق وفيه ثلاث
عشر مسألة **مسألة** اولى ام وزوج وخمسة اخوة اب يتبع من سابل حاصل
ضرب الخمسة عدد الاخوة في الاثني عشر اصلها **مسألة** ثالثة ام وزوجة وتسعة
اخوان يتبع من سابل ثمانية حاصل ضرب التسعة فيها **مسألة** ثالثة ام وزوجة واحد
عشر اخوان يتبع من سابل مائة واثنان وثلاثون حاصل ضرب عدد الاخوة فيها **مسألة**
مسألة رابعة ام وزوجة وخمسة اخوة وخمسة اخوات لا يكون اول اب يتبع من
سابل مائة واثنان حاصل ضرب خمسة عشر عدد دوسم الاخوة فيها **مسألة** خامسة
ام وزوجة وتسعة بنين وتسعة بنات يتبع من سابل مائة واربع وعشرين حاصل
ضرب عدد دوسم الاولاد وهو سبعة وعشرون فيها والاكسار في السابل الخمسة على
فزق واحد بين سابل **مسألة** سادسة ذو خان وثلاث جدات وخمسة
اخوان **اب** تقول الى ثلاثة عشر للزوجين ثلاثة وللجدات اثنان وللخوات
ثمانية ومجموعها مائة وكل فزق ثمانية سابل منه الفزق كل سابل بينه في سابل صا
وسطح الفزق الثلاثة ثلاثون هم جز السهم **وتتبع من سابل** لا ياتي اصل
من ضرب الثلاثين في ثلاثة عشر مبلغا بالمعول والاكثر رخصا كالتى بعد هاتين
والخارجة عشر على ثلاث فزق **مسألة** سابعة زوجان وخمسة اخوة لام ورجلة
اعوام يتبع من سابل واربعين لان كل فزق ثمانية سابل منه والاخوات ايضا ثمانية
فصلها سبعون هو جز السهم وحاصل ضربها في الفتي عشر اصلها مائة وهي مائة صا
مسألة ثامنة زوجان وثلاث جدات وخمسة اخوة لام ورجلة **اب** جزء
سابل مائة واثنان وعشرة سطح اثنين وثلاثة وخمسة وسبعة اعداد الفزق لعموم
المباينة فهي صا وتتبع من سابل اثنين وخمسة وعشرين حاصل ضرب جز السهم في اثني
عشر اصلها والاكثر رخصا كالتى بعد هاتين والاكثر رخصا كالتى بعد هاتين
مسألة تاسعة اربع زوجات وسبعة اخوة ام واحد في عشرة اخوات **اب** تقول
الى خمسة عشر وجز سابل ثمانية وثلاثة عشر سطح اعداد الفزق الثلاث لعموم المباينة

فهي صا

فهي صا وتتبع من سابل اربعة الف وستين وعشرين حاصل ضرب جز السهم في اثني
مسألة عاشرة اربع زوجات وثلاث جدات وخمسة اخوة لام وسبع اخوات
اب تقول الى ستة عشر وجز سابل اربعة وعشرين وعشرين سطح اعداد الفزق لعموم
المباينة فهي صا وتتبع من سابل اربعة وعشرين وعشرين حاصل ضرب جز السهم
في خمسة عشر سابل اربعة وعشرين زوجات واحد عشر اخوات
اب تقول الى خمسة عشر وجز سابل ثمانية واثنان وسبعون وتتبع من سابل
الاكثر رخصا وهي صا لا تقدم **مسألة** ثمانية عشر زوجات
وسبع جدات وتسعة اخوات ام واحد في عشرة اخوات **اب** تقول الى سبعة عشر
وجز سابل اثنان وخمسة واثنان وسبعون وتتبع من سابل اربعة وعشرين والاكثر
واربع وعشرين وهي صا لا تقدم **فصل** الاربع والعشرين
واكثر ما يتصور فيه الاكسار على اربعة فزق وفيه عشر مسألة **مسألة**
اولى زوجة وثمان جدات وثمان وثلاثون بنتا وثمان يتبع من سابل
واربعين لان سابل الجدات وهي اربعة فزق عدد هي بنات الفزق
ومضى ثمة اثنين بالزوج واربعة اثنان وسابل البنات وهي ستة عشر
توافق عدد هي بنات الفزق ومضى ثمة اثنان والباقي وهو واحد
يبين اثنين عدد الاغنام واثنان واثنان واثنان متا ثلاث واحدها
جز السهم هو حاصل ضربها في الاربع والعشرين مائة **مسألة** ثمانية
ثلاث زوجات وثلاث جدات وثلاث بنات وثلاثة اعوام يتبع من سابل سبعين
حاصل ضرب ثلاثة احدى اعداد الفزق للمباينة في اصلها **مسألة** ثالثة زوجة
وعشر جدات هن اربعة توافق عدد هن بالثمن خمسة بالصف ونصف خمسة
واربعون بنتا هن ستة عشر توافق عدد هن بالثمن خمسة بالصف ونصف خمسة
وهو واحد بين عدد هم جز سابل خمسة للمباينة وتتبع من سابل مائة وعشرين حاصل ضرب
الخمس فيها **مسألة** رابعة زوجة وثلاث وثلاثون بنات واربعون بنتا
وخمسة وخمسون عمرا جز سابل ثمانية وخمسة وستون لان راجع البات وهو واحد عشر
داخل في عدد الجدات وثلاثة وثلاثون وخمسة وخمسون تتفقان جز من احد عشر

وخمسة جدات وسبعة اخوة ام واحد
عشر اخوات جز سابل اربعة وعشرين
ولا يحول فيها يتبع من سابل ثمانية وعشرين
واربعين وهي صا لا تقدم
مسألة ثالثة عشر زوجات

وحاصل ضرب ثلاثة وفق الاول في خمسة وخمسين او خمسة وفق الثاني في ثلاثة وثلاثين ما ذكر
وتنص من ثلاثة الاف وستين وستين حاصل ضرب جز السهم في الاربع والعشرين
مسألة خاصة زوجان وثلاث جدات وخمس بنات وسبعة اعمام جز سهم ما بين
وعشر مسطح اعداد الفرق الاربع لعدم المبانيه فهي ستة هما وتنص من خمسة الاف
واربعين حاصل ضرب جز السهم في اصلها **مسألة** سادسة زوجة وخمس عشرة صوم
وخمس وعشرون بنتا وخمس وثلاثون عما جز سهمها خمسة وخمس وعشرون لان كل
فرق غير الزوجية ثمانية ساهم والاعداد الثلاثة متفقة بالجنس وخمس عدد الجدات
ثلاثة وخمس عدد البنات خمسة ومسطحها خمسة عشر حاصل ضربها في عدد الاعمام ما ذكر
وتنص من اثني عشر الف وستين حاصل ضرب جز السهم فيها **مسألة** سابعة
زوجة واربع وعشرون جد وثمانون بنتا واثلاثون عما جز سهمها ثمان
وثلاثون لان كل من راجعي عددي الجدات والبنات وهما ستة وخمسة يباين
عدد الاعمام وهما ايضا ثمان يباين مسطح ستة وخمسة واحد وثلاثين ما ذكر وتنص
من اثنين وعشرين الف وثلثمائة وعشرين حاصل ضرب جز السهم في اربعة وخمسين
مسألة ثامنة ثلاث زوجات واثني وخمسون جد وخمس وثمانون بنتا
وثمانية وستون عما جز سهمها الف وعشرون لان كل فرق بين الزوجات ثمانية
سها م والفرق الثلاثة متفقة بجز من سبع عشر مسطح جز الاول وهو ثلاثة وجز
الثاني وهو اربعة اثنان حاصل ضربها في خمسة وثلاثين ما ذكر **مسألة** تاسعة
وتنص من اربعة وعشرين الف واربعين وثمانين حاصل ضرب جز السهم فيها ٢
مسألة ثمانية ثلاث زوجات وسبع وخمسون جد وخمس وثمانون بنتا
وسبعة وستون عما جز سهمها الف واربعين لان كل فرق بين الزوجات
ثمانية سها م والفرق متفقة بجز من تسعة عشر وفق الاول ثلاثة والثاني اربعة
ومسطحها اثنان عشر حاصل ضربها في الثاني ما ذكر وتنص من سبعة وعشرين الف
وثلثمائة وستين حاصل ضرب جز السهم في اربعة وعشرين والثاني اربعة
من اول الفصل في هذا ما عدا المسئلة التي مسه على ثلاثة فرق **مسألة** عاشرة
اربع زوجات وخمس بنات وسبع جدات وتسعة اخوة لا يورث اولاد او تسعة اعمام

والمراد

سيدة المتحان

والمراد منهم من العصبه كمن ذكر او بني اعمام او معتقين بالسوية **جز سهمها الف وثمانون**
وتنص من كل فرق ثمانية سها م والفرق كلها ثمانية سها م مسطحها ما ذكر وتنص من اثنين
الف وثمانين واربعين حاصل ضرب جز السهم في اصلها اربعة وعشرين
مسألة الحادية عشرة زوجة وخمس بنات وسبعة اعمام جز سهمها الف وثمانون
لان كل فرق غير الزوجية ثمانية سها م والاعداد الثلاثة متفقة بالجنس وخمس عدد الجدات
ثلاثة وخمس عدد البنات خمسة ومسطحها خمسة عشر حاصل ضربها في عدد الاعمام ما ذكر
وتنص من اثني عشر الف وستين حاصل ضرب جز السهم فيها **مسألة** سابعة
زوجة واربع وعشرون جد وثمانون بنتا واثلاثون عما جز سهمها ثمان
وثلاثون لان كل من راجعي عددي الجدات والبنات وهما ستة وخمسة يباين
عدد الاعمام وهما ايضا ثمان يباين مسطح ستة وخمسة واحد وثلاثين ما ذكر وتنص
من اثنين وعشرين الف وثلثمائة وعشرين حاصل ضرب جز السهم في اربعة وخمسين
مسألة ثامنة ثلاث زوجات واثني وخمسون جد وخمس وثمانون بنتا
وثمانية وستون عما جز سهمها الف وعشرون لان كل فرق بين الزوجات ثمانية
سها م والفرق الثلاثة متفقة بجز من سبع عشر مسطح جز الاول وهو ثلاثة وجز
الثاني وهو اربعة اثنان حاصل ضربها في خمسة وثلاثين ما ذكر **مسألة** تاسعة
وتنص من اربعة وعشرين الف واربعين وثمانين حاصل ضرب جز السهم فيها ٢
مسألة ثمانية ثلاث زوجات وسبع وخمسون جد وخمس وثمانون بنتا
وسبعة وستون عما جز سهمها الف واربعين لان كل فرق بين الزوجات
ثمانية سها م والفرق متفقة بجز من تسعة عشر وفق الاول ثلاثة والثاني اربعة
ومسطحها اثنان عشر حاصل ضربها في الثاني ما ذكر وتنص من سبعة وعشرين الف
وثلثمائة وستين حاصل ضرب جز السهم في اربعة وعشرين والثاني اربعة
من اول الفصل في هذا ما عدا المسئلة التي مسه على ثلاثة فرق **مسألة** عاشرة
اربع زوجات وخمس بنات وسبع جدات وتسعة اخوة لا يورث اولاد او تسعة اعمام

والمراد

وكان من سطر العرق الاربع لعموم الماينه فمى عليه صا وكبح من الف الف ومايه
الف وثلاثه وستين الفا وستايه وستة عشر حاصل ضرب جز السهم فيما قاله
 قد علم مما ذكره المصنف وما ذكرناه في الشرح في انكار السهام على الروس طريق الكويين
 وطريق البصريين وهذان طرق اخري منها طريق اخل وقد تقدمت الاشارة
 اليها في مخرج الكسر ولتذكر لها هنا ما لا يتيسر عليه غير وهو اربع زوجات ومايه
 واثنان وخصون جن وستايه اخ لام واخذت ثقيفه واربعه وعشرون اختا لاب
 اصلها اثنا عشر ونقول اني سبعة عشر ونصيب الزوجات ثلاثه مائين عدهن
 ونصيب الجذات اثنان يوافق عدهن بالنصف ونصف عدهن مائيه وسته
 وعشرون ونصيب الاخوة للام اربعه يوافق عدهم بالربع والربع عدهم
 مائيه وخصون ونصيب الثقيفه ستة متقسم عليها ونصيب الاخوات للاب اثنان
 يوافق عدهن بالنصف ونصف عدهن مائين وعشرة فان علت بطريق اخل
 فخل الاربعه الي اثنين واثنين والمائيه والسته والعشرين الي اثنين وثلاثه وسبعه
 والمائيه والخمسين الي اثنين وثلاثه وخمسه وخمسه والمائيتين والعشرة الي اثنين وثلاثه
 وخمسه وسبعه واثنان الاعداد وكنتها اضلاع في جدول وافعل كما قد ماله في
 خارج الكور يكن هكذا

٤	١٢٦	١٨٠	٢١٠
٢	٢	٢	٢
٢	٣	٣	٣
٣	٣	٣	٣
٣	٣	٣	٣
٣	٣	٣	٣
٣	٣	٣	٣
٣	٣	٣	٣

الآن نقط من
 نظيرها في الثاني
 في النظر الثاني
 الثاني اثنين وثلاثه
 ما بقي فيه وهو
 انك ثم تطرح
 وسبعه لوجود نظيرها
 في الرابع وتخل ما بقي فيه وهو اثنان وثلاثه وخمسه علي مافي الرابع مجتمع فيه اثنان وثلاثه
 وخمسه وسبعه وخمسه وثلاثه واثنان ثا ماريه في الجدول ونركبها بالضرب تحصل ستة
 الاف وثلاثايه هي جز السهم اربعة في سبعه عشر مبلغ عدول المسيله يحصل مائيه الف وسبعة
 الاف ومايه وهو ما نتج منه المسله نفس علي ذلك ومنها طريق اخري ذكرها محمد بن الحسن

البيان

ابن وهب من اجلا الكويين وهي راجعه الي طريق الكويين وهي ان تقسم اصل
 العريضه ثم تقسمها بالسبع الي طريق واحد كما انه لم يكن منكرا عليه غيره وتنتظر ما يخص
 طريقا اخر من ذلك التصحيح وتنتظر بينه وبين عده وتصحيح كما انه لم يكن منكرا غير
 وهذا تحريك المسيله حركه بعد حركه الي الاسترا فما تقدم من طريق الكويين والبصريين
 واخل فيه تحريك المسيله منه واحده بالضرب من التاصيل الي التصحيح وهذه فيها تحريك
 للمسيله مرة بعد اخري بالضرب بعد العرق المنكسر عليهم مثال ذلك زوجتان وثلاثه
 جذات وخمسه اخوة للام وسبعه اعمام اصلها الما عكر ولا عدول فيها فتقول للزوجتين
 ثلاثه مائين عدهن كما ضرب اثنين في اثنين عشر يحصل اربعه وعشرون مكانه
 ليس فيها مائين انكر عليه سماءه الا الزوجتين فليجدا من الاربعه والعشرين السبعه
 اربعه مائين عدهن كما ضرب عدهن ثلاثه في الاربعه والعشرين يحصل اثنان
 وسبعون ينقسم منها نصيب الزوجات والجذات والاخوة والاعمام فالاخوة للام
 من ذلك الثلث اربعه وعشرون مائين عدهن هو خمسة فاضرب الخمسة في اثنين
 والسبعين يحصل ثلثا مائيه وستون ينقسم منها نصيب الزوجات والجذات والاخوة للام
 والاعمام فالاخوة للام من ذلك ثمان مائين عدهن وهو سبعه فاضرب السبعه في ثلثا مائيه
 وستين يحصل اثنان وخمسين عدهن منها ينقسم نصيب العرق الاربعه فعد حركت
 العريضه بالضرب اربع مرات كما قد رايت فانها تحركت من اصلها اثني عشر الي اربعة
 وعشرين ثم الي اثنين وسبعين ثم الي ثلثا مائيه وستين ثم الي اثنين وخمسين وعشرين
 وما سبق من الطرق لم يقع فيه ذلك ومنها طريق ذكرها الشافعي في فريضه
 وهي ان تقسم سماء كل نصف من الاصل على عدهم بالكسر فان كان الكسر علي نصف
 واحد فخرج ذلك الكسر هو جز السهم وان كان على اكثر فخرج الجاه للكسر هو جز السهم
 فاضرب في اصل المسيله او مبلغه بالعدل في المثال المذكور في الطريق السابقه اقسام ثلاثه
 الزوجتين عليها يحصل لكل واحد سهم ونصف واقسم سماء الجذات عليها من
 لكل جذه ثلثان واقسم اربعه الاخوة للام عليهم يحصل لكل اخ لام اربعه اخماس
 واقسم ثلاثه الاعمام عليهم يحصل لكل عم ثلاثه اسباع فحصل مائيه الف وسبعة
 والثلثين والاخماس والا اسباع ثلث مائين وعشرة فهو جز السهم فاضرب فيما تصح

في عدد واحد اثنين وهو اثنان والحاصل وهو اربعة في خمسة عدد الاعام يحصل عشرون
وهي ما لكل اخ لام فلم يستون **واضرب ثلاثة الاعام** ان اردت ان تعلم ما لكل
عم من المصحح في عدد واحد اثنين وهو اثنان والحاصل وهو ستة في ثلاثة عدد الاقوى
لللام يحصل كل عم ثمانية عشر فلما اعاد استون وتصح المسئلة من مائة وثمانين
مجموع حصص الورثة هذا ما ذكرنا في الاصل وهو ان من يما ذكره المصنف بقوله قلت
وهذا العمل المذكور وهو ان تضرب جميع حصص الفريق من الاصل في جميع اعداد
الفريق غير خاص **بما اذا كان كل فريق من اصناف الورثة تباينة سهامه والفريق**
كلها تباينة فهو خاص بالمسائل الخمسة **فان كان الامر عكس ذلك** مما سذكر بعضه
ففيه تفصيل بطول ذكره مع الاستغناء عنه بما تقدم في باب تصحيح المسائل انتهى
ما زاده المصنف ولا بأس بذكر شي من ذلك ليعطيه علما فان كانا مجموع كاحله مقبول
اعلم ان الانكسار ان يكون علي فريق او اكثر فان كان علي فريق واحد فلكل واحد منهم
من التصحيح نصيب جماعته من الاصل عند التباين ووفق نصيبهم عند التوافق ومن صح
عليه نصيب من الاصل ضرب نصيب منه في عدد الفريق الباقي اوفي وفق التوافق في
جمله وثلاثة اعام نصيب الاعام من الستة اصلها خمسة فهي ما لكل عم من المصحح واذا
جعت حصص الاعام الثلاثة كانت خمسة عشر فاذا اجعت ابي الثلاثة خمسة اثنان كان
المجموع ثمانية عشر وهو هو المسئلة فقد علمت حصص كل وارث من التصحيح قبل ان تعلم
التصحيح فانك لم تعلم الا بعد جمع حصص الورثة بخلاف ما سبق وان كان علي فريقتان
باب كل فريق ساهمه فانظر من الفريقتين فاما ان يتباين امانا يتباين واما ان يتوافقا
واما ان يتداخل فان تماثلا فاعمل كما في الانكسار علي فريقتي واحد مائة فلكل واحد
من كل فريقتي من انكر عليه نصيبه ما لجماعته من اصل المسئلة ولما انقسم عليه نصيبه ما
حصل من ضرب نصيب من الاصل في عدد احد الصنفين في ام وسبعة اخوة لام وسبعة
اعام اصلها ستة للام واحد واولادها اثنان والاعام ثلاثة وحصص كل فريقتي من اولاد
الام والاعام سبانية لعدده والصنفان متماثلان فلكل اخ لام اثنان فلم يربح عشر وكل
عم ثلاثة فلم يربح واحد ولللام واحد في سبعة عدد احد الصنفين مائة وسبعة ومجموع
الخصص اثنان واربعون هو التصحيح وان تباين فلكل واحد من المنكر عليهم نصيب حصة

من الاصل

من الاصل في عدد الصنف الاخر ولما صح عليه نصيبه حاصل ضرب نصيبه من الاصل في
سطح عدد دي الصنفين فيها الوكالت الاخره للام ثلاثة والاعام خمسة مع الام تضرب لكل اخ
لام اثنين حصصه اولاد الام في خمسة عدد الاعام يحصل عشرة فهي ما لكل اخ عم فلم يربح
ثلاثة وثلاثون وتضرب كل عم ثلاثة وهي حصص الاعام من الاصل في ثلاثة عدد الاخره للام
يحصل تسعة فهي ما لكل عم فلم يربح خمسة واربعون وتضرب للام سبعة في سطح عدد دي
اولادها والاعام وهو خمسة عشر يحصل خمسة عشر فهي حصصها واذا اجعت الحصص
كلها حصل استون فمنها صح المسئلة وان توافقا او تداخلت فالحكم واحد وهو ان
تضرب نصيب كل صنف من اصل المسئلة في وفق عدد الصنف الاخر فخرج ما لو احد
ذلك الصنف من التصحيح وتضرب لمن صح عليه نصيبه من الاصل في الحاصل من ضرب احد
الصنفين في وفق الاخر فبقيا الوكالت الاخره للام خمسة عشر والاعام عشرة مع الام
تقول عدد الاخره للام والاعام متوافقان بالحق ما ان اردت حصص كل اخ لام من
التصحيح ما ضرب اثنين حصص الاخره للام من اصلها في اثنين حصص عدد الاعام يحصل
اربعة هي ما لكل اخ لام فلم يستون وان اردت ما لكل عم كذلك فاضرب ثلاثة حصص
الاعام من الاصل في ثلاثة خمس عدد الاخره للام يحصل تسعة فهي ما لكل عم فلم يربح
ثلاثون واضرب للام سبعة من اصل المسئلة في ثلاثة سطح عدد الاعام في خمس الاخره
لللام او عدد الاخره للام في خمس الاعام يحصل لها ثلثون فمجموع الحصص مائة
وتماثلون هو التصحيح ولو كان الاعام فيها عشرة والاخره للام خمسة لكان من
امثلة المتداخل وهما متوافقان كما تقدم بالحق ايضا لان كل متداخلين متوافقان
كما تقدم ما ضرب كل اخ لام اثنين في اثنين خمس عدد الاعام فخرج اربعة هي ما
لكل منهم فلم يربح عشرة واضرب كل عم ثلاثة في واحد خمس عدد الاخره فخرج
ثلاثة فلم يربح ثلاثة واضرب للام سبعة في عشرة التي هي مركبة اعتبارا من ضرب
واحد خمس عدد الاخره في عشرة عدد الاعام او حقيقة من اثنين خمس عدد الاعام
في خمسة عدد الاخره وحاصل ضرب وفق احد المتداخلين في كامل الاخره واما
الاكبرهما فيحصل لها عشرة فاذا اجعت الحصص كان مجموع سبتيين هو صحيح المسئلة
وان وافق كل فريقتي ساهمه فارد ذكر اسمها الي وفقه وانظر في الراعيين فلا يخون

من حال من الاحوال الاربع فان تأمل الراجعان فلكل واحد من كل صنف وفق نصيب
من جهة من الاصل ومن صح عليه نصيبه حاصل ضرب نصيبه في احد الراجعين فيها لو كانت
الاعام خمسة عشر والاخوة للام عشرة مع الام راجع الاعام خمسة والاخوة خمسة وهاهنا
فلكل اخ لام وكل عم واحد واضرب للام حصته من الاصل واحدا في خمسة احد الراجعين
فلها خمسة فاذا جمعت الحصص كان مجموعها ثلاثين وهو الصحيح وان تأملنا لكل واحد
من انكسر عليهم نصيبهم وفق نصيب جماعته من الاصل في راجع الصنف الاخر ومن صح
عليه نصيبه حاصل ضرب نصيبه من الاصل في سطح الراجعين فيها لو كانت الاخوة والاعام
كل صنف منها ستة راجع الاخوة ثلاثة وراجع الاعام اثنان والراجعان متباينان فلكل
اخ واحد وفق حصته في اثنين راجع الاعام وكل عم واحد وفق حصته في ثلاثة
راجع الاخوة ولللام واحد في ستة سطح الراجعين ومجموع حصصهم ستة وثلاثون هو
الصحيح وان توافقا او تداخلا ضرب لكل واحد من كل صنف وفق نصيب جماعته
من اصل المسئلة في راجع راجع الصنف الاخر واضرب لمن صح عليه نصيبه حصته من الاصل
في سطح احد الراجعين وراجع الراجع الاخر فيها لو كانت الاخوة للام اثني عشر والاعام كذلك
مع الام لكل اخ لام واحد في اثنين راجع الاعام فله اثنان وكل عم واحد في ثلاثة
وفق وفق الاخوة للام فله ثلاثة ولللام واحد في اثني عشر حاصل ضرب اثنين راجع راجع
الاعام في ستة راجع الاخوة للام او حاصل ضرب ثلاثة راجع راجع الاخوة للام في اربعة
راجع الاعام فلها اثنا عشر ومجموع الحصص اثنان وسبعون هو الصحيح وفيها لو كانت
الاخوة للام اثني عشر والاعام ثمانية مع الام لكل اخ لام واحد في واحد وفق وفق الاعام
لان كل متداخلين متوافقان وكل عم واحد في اثنين راجع راجع الاخوة للام لما قلنا ولا
واحد في ستة التي هي مركبة اعتبارا من واحد راجع راجع الاعام في ستة راجع الاخوة
لللام او حقيقة من اثنين راجع راجع الاخوة للام في ثلاثة راجع الاعام فلها ستة وكل
عم اثنان وكل اخ لام واحد ومجموع الحصص ستة وثلاثون هو الصحيح وان وافق احد
الصنفين نصيبه وباين الصنف الاخر نصيبه مزد الموافق الي وفقه وانظر بين الموفق مع
الصنف المبين فلا يخلو من الاحوال الاربع فان تأملنا كل كام وثمانية اخوة للام واربعة اعام
نصيب المبين الواحد من باينه فلكل عم ثلاثة وفق نصيب الموافق الواحد

من واهم

من وافقه فلكل اخ واحد ويضرب نصيب من صح عليه نصيبه في احد هما اعني وفق
الصنف الموافق او الصنف المبين فلكل ام اربعة ومجموع الحصص اربعة وعشرون هو
الصحيح وان تأملنا كل كام وثمانية اخوة للام وسبعة اعام فيضرب نصيب المبين في
راجع الموافق يحصل ما لو احد الصنف المبين فلكل عم اثنان عشر حاصل ضرب ثلاثة
نصيب الاعام في اربعة راجع الاخوة ويضرب وفق نصيب الصنف الموافق في عدد
الصنف المبين يحصل ما لو احد ذلك الموافق فلكل اخ لام سبعة ويضرب نصيب من
صح عليه نصيبه في سطح الصنف المبين وفق الصنف الموافق فلكل ام ثمانية وعشرون
ومجموع الحصص مائة وثمانية وستون هو الصحيح وان توافقا كام واثنان عشر اخوة للام واربعة
اعام او تداخلا كام وثمانية اخوة للام وثمانية اعام فيضرب نصيب المبين في راجع راجع
الموافق او المداخل يحصل ما لو احد المبين فلكل عم في الاولي تسعة حاصل ضرب
ثلاثة نصيب الاعام في ثلاثة راجع راجع الاخوة وفي الثانية كل عم ثلاثة حاصل ضرب
ثلاثة نصيب الاعام في واحد راجع وفق الاخوة ويضرب وفق نصيب الموافق في
وفق الصنف المبين اعني وفق مع راجع الصنف الموافق يحصل ما لو احد الصنف الموافق
فلكل اخ لام في الاولي واحد في اثنين نصيب الاربع عدد الاعام لان عددهم يوافق
الستة راجع الاثني عشر عدد الاخوة بالنصف فلكل واحد اثنان وفي الثانية كل اخ لام
ايضا اثنان حاصل ضرب واحد في اثنين ربع الثمانية عدد الاعام لان عددهم يوافق
الاربعة راجع الثمانية عدد الاخوة للام بالربع لان كل متداخلين متوافقان بالاضافة
من الاربعة ويضرب نصيب من صح عليه نصيبه في الحاصل من ضرب احد المبين اعني وفق
الموافق وكل المبين في وفق المبين الاخر فلكل ام واحد في الاولي في الحاصل من ضرب الستة
راجع الاخوة في اثنين وفق الاعام او الحاصل من ضرب الثلاثة راجع وفق الاخوة في اربعة
عدد الاعام وهو في الحاصلين اثنا عشر فلها اثنا عشر ولها في الثانية واحد ايضا في الثمانية
المركبة من ضرب الاربعة راجع الاخوة للام في اثنين راجع الاعام او المركبة اعتبارا من
ضرب واحد راجع راجع الاخوة في ثمانية عدد الاعام فلها ثمانية ومجموع الحصص في الاولي
اثنان وسبعون هو صحيح وفي الثانية ثمانية واربعون هو صحيح هذان وقع الاكبر
على صنفين فان وقع على اكثر فلا يخفى الفعل ومن امثلة ما تقدم ذكره في الاصل وقد ذكر

الشيخ رحمه الله في الفصول لذلك ما بين ووجه المص رحمه الله رحمه الله في شرحه ولا بأس
 بذكرها ربا منه للتعلم فنقول قال اوله وقع على اكثر من صنفين فلا تخفى العمل اذا قرأته على ما
 تقدم وتفسير على ما بين لبيان عليها غيرهما احدها زوجة وثلاث جدات وخمسة
 اخوة لام وسبعة اعمام فتد وقع اكثر في هذا المثال على ثلاثة اصناف وكل صنف من الثلاثة
 ثمانية سبعة والاصناف الثلاثة متباينة فاضرب لكل حصة سهمين في سطح عدد دي الاخوة
 والاعام وهو خمسة وثلاثون يحصل لها سبعون واضرب لكل اخ اربعين في سطح عدد
 الجدات والاعام وهو واحد وعشرون يحصل له اربعة وثلاثون واضرب لكل عم ثلاثة في
 سطح عدد دي الجدات والاخوة وهو خمسة عشر يحصل له خمسة واربعون واضرب للزوجة
 ثلاثة في حجم الاعداد الثلاثة وهو الحاصل من ضرب بعضها في بعض بان تضرب احد
 الاعداد الثلاثة في اخرين ثم تضرب الحاصل في الثالث فيحصل بحجم الاعداد الثلاثة
 وهو مائة وخمسة يحصل لها ثمانية وخمسة عشر ومجموع الانصاف في هذه المسئلة الف وما يتا
 وستون **المثال الثاني** لو كانت الجدات فيها عشرة والاخوة للام اثني عشر والاعام
 احدا وعشرين لوافق كل صنف فيها نصيبه وكان راجع الجدات فيها خمسة لان سهمي الجدات
 بواقعان عدد من النصف ونصف عدد من خمسة وراجع الاخوة ثلاثة لان سهمهم بواقع
 عدد من اربع واربعة عدد من ثلاثة وراجع الاعام سبعة لان ثلاثهم توافق عدد من ذلك
 وذلك عدد من سبعة ما ضرب لكل حصة نصف سهمين وهو واحد في سطح راجع اخوة
 والاعام وهو واحد وعشرون يحصل لها واحد وعشرون واضرب للاخ الواحد منهم ربع
 نصيبهم وهو واحد ايضا في سطح راجع الجدات والاعام يحصل له خمسة وثلاثون واضرب
 للعم الواحد منهم ثلث نصيبهم وهو ايضا في سطح راجع الجدات والاعام يحصل له خمسة
 وثلاثون واضرب للعم الواحد منهم ثلث نصيبهم وهو واحد ايضا في سطح راجع الجدات
 والاخوة يحصل له خمسة عشر واضرب للزوجة ثلثها في حجم الاعداد الثلاثة وهو مائة
 وخمسة يحصل لها ثمانية وخمسة عشر ومجموع الانصاف الف وستون ايضا وعلى هذا
 النيات في شبه الاقام ولا يخفى ذلك على من له رايه انتهى ولا ينبغي الكلام على تصحيح
 المسائل بالنسبة الي ميت واحد شرع في تصحيحها بالنسبة الي ميتين ما كثر وهو ما نسخ فقال
فصل في عمل النسخات اي تصحيحها وتقسيمها وتجميعها على ما نسخات والنسخ لغة الازالة

والتغيير

والتغيير والتعديل فمن الاول نسخ الشمس الظل والشمس من الثاني نسخ الريح النار
 الذي يار غيرهما ومن الثالث نسخ الكتاب نقلت ما فيه والنسخ شرعا في الاحكام نسخ
 حكم بالنيات اخر ولنا نسخة في اصطلاح الفرضيين ما بين في كلام المص سميت
 بذلك كما قال شيخنا في كتاب الازالة او تغيير ما تحت منه الاولي يموت الثاني او
 بالمصح الثاني او لا يقال المال من وارث لاخر انتهى وتعال ايضا فان قلت للنسخة
 من علم تقتضي صدور الفعل من الجانبين وهو مثبت هنا للعلم بان المسئلة التي
 ليست منسوخة وبالعكس قلت تقدم جواب مثل هذا ايضا لما كان في التوسطا
 يعني المسائل التوسطات شبه الفاعل على غيره ونزل عنها من لسا اطلق على الكل ذلك
 طرد الباب وانما عبرت بشبه الفاعل في التوسطات لان الفاعل مع انها موجودة فيها
 لان وجودها فيها مماز لان ناسخ كل منها غير منسوخة والمفاد حقيقة ان يكون حيث
 يكون الفعل من اثنين ما كثر بفعل كل بالاخر ما يفعل الاخر به انتهى والجواب الذي
 تقدم في مسلكه هو قوله في العادة سميت بذلك وان لم يكن العد من الجانبين لان
 ما عمل قد ياتي بمعنى فعل كذا وزوجا زودا فاع ودفع انتهى فيقال في مسلكها الفاعل
 ليست على بابها وقد صرح بذلك الشيخ رحمه الله فقد نقله في تيسرنا بالنسخة تصحيحا
 عن الماوردي وغيره فقال قال الماوردي رحمه الله وسيت بالنسخات لان الثاني
 لما مات قبل القصة كان موته ناسخا لا صحت منه مسئلة الميت الاول وقال غيره
 سميت بذلك لان المسئلة الاولي انسخت بان فيه قلت وعلى هذين القولين
 انما عليه على بابها انتهى فاقبل قال الشيخ رحمه الله ما بين في كتاب الازالة في شرح المحصول
 عن بعض شراح القامات الفرق بين النسخ والنسخ والنسخ ان النسخ نقل اللفظ والمعنى
 نقلا صحيحا وان النسخ اقل اللفظ والمعنى اقل اكلين وان النسخ نقل المعنى دون اللفظ
 نقلا صحيحا انتهى والراد بذلك في الان طو معانيها والا فلكل واحد من الثلاث معنى
 غير ما ذكرناه اعلم او انقره ذلك فلا يخفى اما ان لا ياتي في النسخة اقتضاري
 ابتداء العمل واما ان يتبين ذلك وفي الحال الاول اما ان يموت من ورثة الاول سميت فقط
 فيكون في المسئلة ميتان واما ان يموت اكثر من ميت فيكون في المسئلة اكثر من ميتين
 فمن ثلاثة احوال ذكر الاول منها بعبارة يفهم منها تعريف النسخة مطلقا فتا

ت

اذ مات انسان من رجل وامرأة وخلف تركته ما يورث وتقدم صبغة عن الجوي
 وورثة من تقدم ذكرهم ثم لم تقسم التركة حتى مات بعض ورثته أو ورثة ورثته
 سواء كان واحداً أو أكثر وخلف ورثته فان كان الميت من ورثة الاول واحد فقط
 ولم يات الاختصار ابتداءً فاعمل لكل ميت ميلة على حد قصصها ثم خذ من مية
 ميلة الميت الاول سهم الميت الثاني واقسمها على مية ميلة فاما ان تقسم
 واما ان يباين واما ان توافق فان انقسمت سهام الميت الثاني على ميلة فقد هيبت
 للميت الاول والثاني ما هيبت من الميلة الاولى وان يباين سهمه اي الميت الثاني
 ميلة فاضرب الميلة الاولى في الميلة الثانية فان وافقتا اي وان وافقت
 سهام الميت الثاني ميلة فاضرب الميلة الاولى في وفق الميلة الثانية فاحصل
 من الضرب في كل من الخطين فمئة تصح المليون اي الاولى والثانية ولو قال في
 الباينة فاضرب الثانية في الاولى وفي الواقعة فاضرب وفق الثانية في الاولى كان
 اب وانما لم يذكر والمائلة والمدخلين سهام الثاني وميلة لما قدمنا في قصصها
 ولما نزع من ذكرنا عده شرح في التمثيل لها فقال **مثال** اي ما ذكر في الاحوال الثلاثة
ماتت امرأة عن زوج وام وعم فبما من ستة ومئة تصح الزوج ثلاثة وللأم اثنان
 وللعمة واحد فان مات الزوج قبل قسمة تركته عن ثلاث بنين او عن ابوين **سأله**
 ثلاثة تصح على ميلة ان قسمتها عليها فاما ايها ثلاثة فتصحبان اي الاولى والثانية
 من ستة مصحح الاولى فاقسمها بين الجميع فلام الاولى سهمان وللعمة واحد ولكل من
 اولاد الزوج واحد وللممة سهم ولا يباين اثنان هذه مثال الامت **وان مات الزوج فيها**
عن خمسة بنين من الاولى وهي ثلاثة تباين ميلة وهي خمسة فاضرب اي ميلة
 في الاولى فتصحبان اي المليون من ثلاثين فاحصل ضرب خمسة في ستة وثاني
 كسبة فقسها **وان مات الزوج فيها عن بنت بنين فقسها** اي الزوج وهي ثلاثة
 تصحهم اي البني اي عدد دم وهو ستة وهو مصحح ميلة الزوج **بالثلاث** لما تقدم
 ان كل من دخل من متافقان فاضرب ثلث عدد دم وهو اثنان للواقعة بالثلاث
 في الاولى فتصحبان اي الاولى والثانية من اثني عشر فاحصل ضرب الاثنين في
 الستة وثاني كسبة فقسها ايها فمئة من زبادة بقوله قلت فان

فان اردت النسبة للميت في حالي الباينة والواقعة من له شيء في الاموي ياخذ حال كونه
 مضروباً في ان يه عند التباين ومضروباً في ورثة اي ان يه عند التوافق ومن له شيء
 من ان يه ياخذ مضروباً في سهام مورثة وهو الميت الثاني من الميلة الاولى عند التباين
 وفي ورثة اي سهام مورثة من الميلة الاولى عند التوافق فبما لومات الزوج من خمسة بنين
 وتقدم انها تصح من ثلاثين لأم سهان في خمسة مصحح ان يه في عشرة وللعمة واحد
 في خمسة فله خمسة ولكل واحد من الاولاد الزوج واحد من ميلة في ثلاثة سهام الزوج
 من الاولى فله ثلاثة وفيما لومات عن ستة بنين وتقدم انها تصح من اثني عشر لأم سهان
 في اثنين لأم ميلة الزوج فلها اربعة وللم واحد في اثنين فله اثنان ولكل واحد من
 اولاد الزوج سهم من ميلة مضروباً في واحد لأم سهام ابيهم من الاولى فله واحد
 فاقسم بقية الوعد بذكر المامونية في المائل للمقات وهذا وان اجرة فتقول يا
 اراد ابو اعباس عبد الله المامون بن الرشيد ان يولي يحيى بن اكم قض البصره احضره
 فاستحققه لصغر سنه تنفطخ يحيى لذلك فقال يا امير المؤمنين القصد على الاختلاف ما بالي
 وكما في الراس الاول يجنون القصة والعامل بالزاني فله قال ما تقول في ابوين
 وابنتين لم تقسم التركة حتى ماتت احدي البنين عن من في الميلة فقال يا امير المؤمنين
 الميت الاول ذكر ام ابني فغرف المامون فطنته وانجبه وقال له اذ عرفت التفصيل
 عرفت الجواب غولاه القصة وكان يحيى اذ ذاك ابن احدي وعشرين سنة فاستحق
 ما في البصره واستضعفوه فقالوا له كم سن القاضي فقال سن عتبا بن اسد حين ولاءه
 النبي صلى الله عليه وسلم ملكه فاجابهم بما عناه ان النبي صلى الله عليه وسلم ولي من هو في
 سني فلا اعتراض على المامون في توليته اذ اعلم ذلك فبينما لم يزل عنها ان
 يال عن الميت الاول كما سال يحيى لان الحكم يختلف كما سببه وكذا ينبغي القاضي
 ان يتيقظ ما عاه يرد عليه من العالطات والمائل التي يحتاج الحال فيها الى تفصيل
 خصوصاً في مائل المناجات وحضرها عند الامتنان ولا يشع في عمل المائل ويحكم
 حتى يخرجها على ذهنه وينظر ما عاه يرد عليه وينظر سوابق السؤال ولو احقته
 وبكثرة التيقظ والتلف فيمن تحب ومن لا تحب فان باب الحب باب عظيم في
 الفرائض وان يكن من اهل النصف يروى عند الامتنان بكرم المروءة وان اذا علم

المامونية

ن
تحریر

ذلك فلنرجع الى المسئلة فنقول ان كان الميت الاول ذكرا تكون المسئلة رجل مات خلف
ابا واما وبنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى ابنتين ابنته عن احدى شقيقه اولاد
وعن جد ام اب وعن جد ابى اب فالاولى من ستة ككل من ابنتين ابان وكل كل من الابنتين
واحد وان فيه صح من ثمانية عشر لرجل ثلاثة وللجد عشرة وللأخت خمسة وسهام الميت
ان كان توفي ثمانية عشر ميلته بالنصف فاضرب نصف الثمانية عشر تسعة في الستة فتحصل
اربعة وخمسة فلاب من الاولى واحد في تسعة يتبعه وله من الثمانية باحد وده عشرة
في واحد بعشرة فاجمع الحصصين فجميع للثلاثة عشر في اعمال النكاحات كلها اذا
اودت شخص من ستين يجمع ماله منها واللام من الاولى واحد في تسعة يتبعه ولها من
الثمانية باحد وده ثلاثة في واحد ثلاثة يجمع لها ثمانية عشر والست من الاولى ان
في تسعة ثمانية عشر ومن ان فيه خمسة بالافوة في واحد خمسة يجمع لها ثلاثة وعشرون
وان كان الميت الاول انثى كان الاب في ان فيه جد ابا ام فلا شيء له والام فيها جد ام او
فيها شقيقة ان كانت من اب واحد واخوات من ام ان كانت من رجلين فتكون الاولى خلف
ابا واما وبنتين وان فيه خلفت جده ام ام وجد ابا ام واخوات شقيقة اولاد فيختلف الحال
كما ريت بالنسبة الى الجد وبالنسبة ايضا الى الاخوات باعتبار كونها شقيقة اولاد وياي القول
بالرد او بتدريس بيت المال وتختلف التصحيح لما سجد الاجل والاختلاف والاختلاف في كل
حال على من اتفق حاكم وانه اعلم ولما منع المفسر رحمه الله من بيان الحالة الاولى شرح
في الثمانية من زيادته ايضا فقال **واذا مات قبل القسمة اكثر من ميت** وظن ورثه
هم ورثه من قبله او بعضهم او غيرهم او ورثه من قبله مع غيرهم او بعض ورثه من قبله
مع غيرهم **فقد ساهم الثالث من المسئلة الى ما سبق الاول وان في بعد تحصيلها بالطريق**
المتقدمة واعرف من ساهم منها على ميلته **كان انقست ساهمه عليها** اي على ميلته
الماله **ان ثمة ما سجد منه الاولان** اي الاولى وان فيه فقصر الجماعة للثلاثين جامع
للثلاث **وان بايضا اي بايت ساهم الثالث من الجماعة للاولتين ميلته** **فاحترضا**
اي ميلته فيها سجدت منه الاولان او ما نعتها اي وانقست ساهم الثالث منها ميلته **فاحترضا**
ومعها اي وفق ميلته فيها سجدت منه الاولان **فكان بالاضرب منه صح المايل**
سلاخه **ان مات قبل القسمة رابع فاعبر ذلك** اي ما سجدت منه المايل الثلاث

السلسلة الاولى بالنسبة الى سلسلة الرابع وسلسلة الميت الرابع كانا ان يسم بالنسبة الى مصحح
الثلاث وخمسة سائر اي الميت الرابع من هذه الاولي التي هي في الحقيقة جامعة للاثلاث
سائل وانتم اي سائر الرابع على سلسلة فان التمس الرابع انه لا يحتاج الى ضرب وتوضيح
الرابع ما صحت منه الثلاث وان التمس سائر الرابع من الجا معه الثلاث على سئلته فاصح
الثانيه عند ما بين سائر سئلته او وقتها عند موافقة سائر سئلته في الاولي اعتبارا وهي
الجامعة للثلاث الاول فاحصل فتمتع المايل الرابع باعتبارها الاولي ان مات ايضا
خاصة وسلسلة الخامس كانا ان يسم بالنسبة الى ما فعل كما تقدم وهكذا تفصل فيما لو مات سادس وابع
وهكذا اضغبر ما قبل سلسلة كل ميت اولي بالنسبة لسئلته وسئلته ما بين بالنسبة لما قبلها
وتكمل العمل يحصل المطلوب فان سئلته لعل المناخت طريق اخرى شرطها ان يكون
من مات بعد الاول كلهم من ورثه الاول وان لا يرث احدهم من الاخرى وهي ان تجعل
ما صحت منه السلسلة الاولي كالاصل لجميع المايل بعدها وما صحت منه المايل بعدها
كفرق لتكسر عليهم سائرهم او انقسمت فصح كل سلسلة غير الاولي كغيري وسائر من هي
سئلته من سلسلة الاول لتصب ذلك الفرقي وحينذ في ان التمس ان لا تكسر على فرقي
او الكسر ياتي فيه ما تقدم في تصحيح المايل من الاممال التي منها طرق المصيريين والكوفيين
والحل وطريق محمد بن الحسن والشهر زوري والوثنيين فالطريق التي ذكرها النظم عامة
لا سيما في الجدول الذي سذكره والتي ذكرناها خاصة بما وجد فيه الشرطان وانه اعلم
ما بين ما بينه قد وعدت بذكر طريق شيخنا الشيخ نور الدين على المتز لاوي الغرض في
تعمد البرجسته التي كان يساهلها في المناخت وحاصلها انه كان يقسم التركم في المناخت
من غير اعتبار لتصحيح المناخت وذلك انه تارة يعرض المايل التركم في معين ما يقسم كالدر
والدنا يترددة لا يعرض ذلك فان لم يعين تركم فيقسم السله دايما بين ورثه الاولي
من جميع القيراط وهو اربعة وعشرون سوا وقع في ذلك انكرا واولا ان قسمه التركم
نحس الموجود ولو ادي ذلك الى الانكرا في انصب الورثه كما تقدمه وقسمه التركم
بالقرا يطبق من قسمه التركم كما سذكر ثم ياخذ من ذلك ما اصاب الميت الثاني
فيقسمه على ورثته ثم ياخذ ما اصاب الثالث من ميت او ميتين فيقسمه على ورثته
ثم ما اصاب الرابع كذلك وهكذا الى الانتهاء وان عسر عليه قسمه ما دق تامس كقول القيراط

[illegible]

جعل القيراط عدد يوجد فيه تلك الكور يحسب فاذا انتهى نسب ما يخص كل واحد من ذلك
العدد فيكون هو مال من القيراط وقد نذكر في الكور في هذه فيكون طريق الجهد اسهل خصوصا
بغير بني الجدول الا انه وان فرض السائل تركه كما في التالي الا في كلام المصنف ثم ما فرض
بين ورثة الاول وما فرض الثاني من ذلك فسمه على ورثته وما فرض الثاني كذلك وهكذا الى
الاستها وسماها لك ان شاء الله تعالى في هذا الفصل والله اعلم وقد مثل المصنف رحمه الله تعالى
لما ذكره بقوله **ملومات الزوج في المثال المذكور** سابقا وهو زوج وام وعم عن **خنة**
بنين فاحسب الجاهل للاوي وان فيه **ثلاثين** حاصل ضرب الخنة مصحح الميلية الثانية
في الستة مصحح الاوي البانية بين الثلاثة سهام الزوج وبن الخنة **ثم ماتت الام عن اربعة**
اخوة لابن العم من عشرة بنين فاذا اعتبرت مصحح الاوليين وهو ثلاثون اوي بانية
لميلة الام **تسأله الام من عشرة** لما علمت فاعرضها على ميلتها وهي اربعة فجدوها كما ذكر
بقوله **توافق الاربع** لميلة الام **بالنصف** فاعرضها **بالنصف** فاعرضها **بالنصف** وهو اثنان
في الثلاثين يحصل ثلثون فقسها على المائل الثلاث **فاحسب ميله اوي** اعتبارا بانية
الي لميلة العم **وجدته تسأله الام من عشرة** لما علمت **اقسم على سبعة**
لانها ثمانية بالنسبة الي التي هي اوي اعتبارا وان كانت في الحقيقة رابعة والاوي سبعة
الحقيقة جامعة لثلاث **تقسم** العشرة سهام العم من الستين على العشرة لميلة العم
عدد بينه **فاحسب المائل** الجاهل للمائل الاربع **كلها من الستين** فاقسمها كما علمت يحصل
كل من اولاد الزوج ستة وكل من اخوة الام خنة وكل من اولاد العم سهم وان ثبت
ان تعلمها بطريق الثاني لوجود الشراطين فيها فاقسم لميلة الاول وهي ستة كانا اصل
جميع المائل فلزوج منها ثلاثة على ميلته وهي خمسة ثمانية فاقسم الخنة والام منها
اثنان على ميلتها وهي اربعة توافقا بالنصف فزد الاربع الي النصفها اثنان وابستها
والعم منها واحد على ميلته وهي عشرة ثمانية فاقسم العشرة فصار ثلثون فاقسم الخنة
واثنان وعشرة فجز سها عشرة لما علمت من طريق المصيريين والكوفيين والحل فاقسم
في اصلها ستة تصح من ستين للزوج من الستة ثلاثة في العشرة فله ثلاثون فاقسمها بين
بنين الخنة والام اثنان من الستين العشرة فلهما عشرون فاقسمها بين اخوة الاربع
والعم من الستة واحد في العشرة فله عشرة فاقسمها بين بنين يحصل لكل واحد من

الزوج والام والعم ما قدمه وطريق محمد بن الحسن هنا هي بعينها الطريق الاوي العامة بطريق
الشهر زوري للزوج ثلاثة تنقسم على ميلته باثنان والام اثنان تنقسم على ميلتها بالنصف
والعم واحد ينقسم على ميلته بالنصف فحصل ما جاء معا هذه الكور فجدوها عشرة هي جز
السهام اثنان في اصلها ستة تصح كما تقدم من ستين وبطريق الوثيقين سهم سها للزوج ثلاثة
من ميلته تكن ثلاثة اثنان اثنان الي اسم الواحد من الستة تكن ثلاثة اثنان سهم سدس اوي
ثلاثة سدس خمس اوي نصف خمس اوي عشر فهو ما لكل واحد من اولاده وسهم سها للام من
سها فجد سها نصف اثنان ذلك الي اسم الواحد من الستة يكن نصف سدس فهو ما
لكل واحد من اخوات وسهم سهم العم من ميلته وهي عشرة يكن عشر اثنان ذلك
الي اسم الواحد من الستة يكن عشر سدس اوي سدس عشر فهو ما لكل واحد من اولاده
فاطلب المخرج الجامع للعشرة ونصف السدس وسدس عشر فجد ستين فقسها
كما تقدم لكل من اولاد الزوج عشر اثنان فاقسمه وكل من الام نصف سدس خنة وكل
من اولاد العم سدس عشرة واحد وان قسمت التركة في هذه على ما كان يفعل شيخنا فاقسم
الاربعة والعشرين مخرج القيراط بين الزوج والام والعم يحصل للزوج اثنان عشر قيراطا
والام ثمانية قيراطا وللعم اربعة قيراطا فاقسم الاثنان عشر بين اولاد الزوج خمسة
يحصل لكل واحد منهم قيراطان وخمسة قيراطا واقسم الثمانية بين اخوة الام الاربع
يحصل لكل واحد منهم قيراطان واقسم الاربع بين اولاد العم العشرة يحصل لكل واحد
منهم خمسة قيراطا وما يفعل شيخنا هو بطريق القبط وخوفهم من الكتب التي نقلها
الشيخ عنهم في تصحيح المائل وذكرها هناك واشترى الي ان شيخنا كان يقسم المائل
كذلك فاقسم في ذكر مسائل لميلة يحصل بها التمرين وهي رجل مات
وخلف ثلاث زوجات وحديثين وبنين ثقيقات واربع اخوات لام منهن اثنان
من رجل واحد فقبل ان يقسم ماتت احدي الزوجات عن زوج وام وجد وثقينة ثم
الاخري عن زوج وام واثنين لام واخوين واخنة ثمانية ثم ان ثمة عن زوج وام
وبنات اخوات لام وثقينة ثم احدي الاخوات للام من الاوي وهي التي من رجل مفرد
عن زوج وجد اب واربع اخوة لاب وعين يرث من الاوي وهي الجدة للام واخوات
للأم وهن اثني في الاوي والثلاث اللواتي من الام من رجل واحد فبقا ما لا اولى

الاول اصل وتصح من سبعة عشر والى فيه الاكدرية وتصح من سبعة وعشرين والثالثة ثمانية
 وتصح في هذه من ثلاثين والرابعة تسع من ستة وثلاثين ولم يلقها الشيخ لكن ان قلنا باختاره
 في مائة اثنى عشر ان كل ميله تعول الى تسعة ثلثين بالفرافقة من ذلك فثلثين بالفرافقة
 عاشي عليه في شرحه ووجه في العضول انه ثلث بصورة مخصوصه قد تقدمت في الأصول
 هذه فلا ثلث لها وهذا هو السبب في عدم ثلثين الشيخ لها وانما منه هي المالكية فتصح على مذهبها
 من اربعة وعشرين للزوج اثنا عشر وللزوجة اربعة وكذا اربعة لكل واحد من اثنى عشر واحد
 ولا ياتي لاختلافها الا على مذهب المالكية الباقى بعد فرض الزوج والخطبة للزوج وتصح من ستة
 كما تقدم في حله في الطريق الاول بالعلم المذكور في المتن وطريق محمد بن الحسن في صحيحه الاول
 والثاني من اربعة وتسعة وخمسين للزوج من ذلك سبعة وعشرون لا تسع
 على مذهبنا وهي ثلاثون ولكن توافقنا بالثلث ما ضرب ثلث الثلاثين وهو عشرة في
 اثنى عشر الاول فيصح الثلث من اربعة اثنى عشر وخمسة وتسعين للزوج ثلث من ذلك
 مائتان وسبعون لا تسع على مذهبنا وهي ستة وثلاثون ولكن توافقنا بنصف التسع
 ما ضرب نصف تسع الستة والثلاثين وهو اثنى عشر في الجامع اثنى عشر فتصح المائيل الاربع
 من تسع الاثني عشر وما بين الاثني عشر للام التي ماتت اخرا من هذه الجماعة خمسين واربعون
 لا تسع على مذهبنا وهي اربعة وعشرون ولكن توافقنا بنصف السدس ما ضرب نصف
 سدس الاربعة والعشرين وهو اثنان في الجامع اثنان فتصح المائيل اثنان من ثمانية
 عشر الف وثلثمائة وستين وبالطريق الثاني لوجود الشرطين فيها اجعل مائة
 الاول وهي سبعة عشر كاصل للابن الباقية تجد حصه كل زوجة ثمانين مائة
 وحصه الزاخرة للام ثمانين مائة فتثبت المائيل الاربع وهي سبعة وعشرون
 وثلاثون وستة وثلاثون واربعة وعشرون فطريق الكوفيين انظر بين سبعة وعشرين
 وثلاثين تجدها متوافقتين بالاثلاث ما ضرب ثلث احدتها في كامل الاخرى يحصل
 مائتان وسبعون فانظر بين ذلك وبين ستة وثلاثين تجدها متفقتين بنصف
 التسع ما ضرب اثنى عشر بنصف تسع الستة والثلاثين في المائتين والسبعين تحصل خمسين
 واربعة مائة فانظر بين ذلك وبين الاربعة والعشرين تجد سبعة مائة متفقة بنصف السدس
 ما ضرب اثنى عشر بنصف سدس الاربعة والعشرين في اثنى مائة والاربعة يحصل

الف

الف وما دون ذلك جز السهم وبطريق المصيرين فف من الاعداد الاربعة واحدا
 وليكن الثلاثين مثلا وانظر بينه وبين الاعداد الثلاثة الباقية تجد توافق السبعة
 والعشرين بالثلث وكذا من الستة والثلاثين والاربعة والعشرين بالسدس من
 الاعداد الثلاثة الى اوقافا فترجع الى تسعة وستة واربعة ثم فف من الاعداد الثلاثة
 الستة لانا حروف مائة عند البصريين وقابل بينه وبين العددين الباقين
 ورد الاربعة الى اثنين لموافقة الستة بالنصف والتسعة الى ثلاثة لموافقة الستة
 بالثلث فيصير معلوم عدل ان هما اثنان وثلاثة وهما ثمانيان فسطحها ستة
 اضرب في الموقف الثاني وهو ستة يحصل ستة وثلاثون اضرب ذلك الموقف
 الاول وهو ثلاثون يحصل جز السهم الف وما دون كما تقدم وبطريق الحل
 حل السبعة والعشرين الى ثلاثة وثلاثين الى اثنين وثلاثة وخمسة
 والستة والثلاثين الى اثنين واثنين وثلاثة وثلاثة والاربعة والعشرين الى
 اثنين واثنين وثلاثة وضع الاعداد الاربعة وتحتها اصلا عا واصل كما تقدم

في صحيح المتن يكون هكذا

٢٧	٣٠	٣٦	٤٢
٣	٤	٥	٦
٣	٤	٥	٦
٣	٤	٥	٦

فركب الاصطلاح التي في السطر
الاخير بالاضرب يحصل جز
السهم كما تقدم وبطريق الشهرزوري
وجه له للزوج الاثني عشر من السبعة

عشر ويكسر على مائة ثلث العشرة التسع والى فيه كذلك ويكسر على مائة
 ثلث العشرة ولذا كذا كذا ويكسر على مائة اربع التسع ولذا كذا كذا
 ويكسر على مائة ثلث الثم ومقامات هذه الكو هي المائيل الاربع
 بعينها فحصل مقامات جميع بطريق من الطرق الثلاث اعني طرق البصريين
 والكوفيين والحل كما تقدم فلو جز السهم فطريق الشهرزوري
 في معنى هذه الطرق الثلاثة واذا حصلت جز السهم بطريق من الطرق الثلاث
 وهو كما تقدم الف وما دون ما ضرب في السبعة عشر الذي جعلته كاصل مائة
 يبلغ ثمانية عشر الف وثلثمائة وستين كما تقدم وبطريق الموقوفين سم سم كل زوج

يكن

من مائة واخف ذلك الي اسم الواحد من اصل الميلة وهو سبع عشر
 وافعل مثل ذلك في الاخت المتوفاة فكل الكور تلك سبع جز من سبع عشر
 وثلاث عشر جز منها وربع سبع جز منها وثلاث عشر جز منها واذا حصلت بقاها
 جامعا للكور الاربعه باعجلت في مخرج الكور وجده ثمانية عشر الفا وثلاث مائة
 وستين كما تقدم فمنه تصح على كل طريق من الطرق المذكورة فاقسم بالربع الوتره
 حصل لكل اخت اثم من الاخوات للام الثلاث الباقيات ولكل شقيقه من
 الثمان والربع للاب لكل واحد من الجميع الف وثمانون وللجد للامه ثمان مائة
 والاول كذلك وبارتها من الخمسة مائة وثمانون يجتمع لها الف وثمانون وستون
 ونزول الباقيه ثمان مائة وستون ولاما مائتان واربعون ولاختها مائة وستون وجرها
 ثمان مائة وستون ولزوجه الباقيه ثمان مائة واربعون ولاما مائة وثمانون وكل من
 اولاد امها وهم اخوتها لأمها وثقيقتها كل منهم اثنان وسبعون
 ولزوجه الرابعه ثمان مائة وستون وثقيقتها ثمان مائة وستون ولاما مائة وستون
 وكل اخت من اخوات امها ثلاثون ولزوجه الخامسة ثمان مائة واربعون وجرها
 مائة وثمانون عندنا كما طاب له وكل اخ لاب خمسة واربعون عندنا كما طاب له
 واما جدتها لأمها فقد ذكرنا حصتها انها مائة وثمانون ولاشي لاخواتها
 لأمها منها اجماعا كما انه لا شي لاخواتها لأمها عند المالكية والحنفية فيكون
 جميع حصتها مضمومة الي حصته جدتها فيكون له ثمان مائة وستون واما الطريق
 التي كان يعمل بها شيخنا فهي قسمة الميلة اولاً من اربعة وعشرين مخرج القيراط
 وتقيم العمل على ما تقدم كما نراه ان من العلوم التي لو اردت قسمة الميلة
 بالقيراط لكانت تصح المناخه بطريق من الطرق المتقدمه ثم تحول الميلة
 والخصص الي القيراط كما نراه ان الله تعالى في قسمة التركات خفف اخر
 النظر في الحال ام اول النظر في علم فكان كما قاله

راي الامر يعني الي اخير فخير اخر اولاً

ففي هذه الميلة لو قسمت الاربعه والعشرين مخرج القيراط بين ورثة الاول
 خص كل امرأة من البنات السبع عشر قيراط وسبعة اجزا من سبعة عشر جزاً

من قيراط

من قيراط ما حصل القيراط سبعة عشر فتكون كل حصته اربعة وعشرين
 فاقسم حصته الاولى من الزوجات بين ورثتها وميلتها وهي الاكدرية
 وقد تقدم في محلها ان الزوج يرث فيها ثلث المال والام ثلث الباقي والاخت
 ثلث باقي الباقي والجد الباقي فعلى هذا هذا الزوج ثمانية ولام خمسة وثلث
 والاخت ثلثه وخمس اربعه وللجد سبعة وتسع فاقسم كل حصته من ذلك
 الي ما جعلته قيراطا وهو سبعة عشر تكون حصته الزوج ثمانية اجزا من سبعة عشر
 جزاً من قيراط وحصته الام خمسة اجزا من سبعة عشر جزاً من قيراط وثلث الجز
 منها وحصته الاخت ثلثة اجزا من سبعة عشر جزاً من قيراط وخمس اربعه الجز
 منها وحصته الجد سبعة اجزا من سبعة عشر جزاً من قيراط وتسع الجز منها واقسم حصته
 الباقيه من الزوجات على ورثتها وتقدم ان جملتها تصح من ثلاثين زوجاً خمسة
 عشر هي نصفها فله نصف الاربعه والعشرين وهو ثمان عشر ولاما خمسة هي سبعة
 فلهما من الاربعه والعشرين وهو اربعة وكل من اخينها لأمها وثقيقتها اثنان
 هما ثلث حصتها فلهما ثلث خمس الاربعه والعشرين وذلك واحد وثلاثه
 اخا من كل حصته من ذلك الي السبعة عشر فللزوج اثنا عشر جزاً
 من سبعة عشر جزاً من قيراط ولاما اربعة اجزا منها وكل من الاخوة جزاً منها
 وثلثة اخا من الجز منها واقسم حصته الباقيه من الزوجات بين ورثتها
 وتقدم ان ميلتها تصح من ستة وثلاثين من الاربعه والعشرين من الستة
 والثلاثين تكون ثلثين فتلك السبعه جزء من حصته كل واحد من ورثتها من
 الستة والثلاثين يكون ماله من الاربعه والعشرين فلزوجها من الستة والثلاثين
 اثنا عشر فله من الاربعه والعشرين ثلث ذلك ثمانية وثلثه كذلك والام
 اربعة من الستة والثلاثين فلهما من الاربعه والعشرين اثنان وثلثين
 وكل اخت لأم من الستة والثلاثين واحد فلهما من الاربعه والعشرين ثلث
 واحد فاقسم كل حصته للسبعه عشر جزء حصته الزوج ثمانية اجزا من سبعة عشر
 جزاً من قيراط وللشقيقه كذلك ولاما جزان من سبعة عشر جزاً من قيراط
 وثلثا الجز منها وكل اخت لأم ثلثا جز من سبعة عشر جزاً من قيراط واقسم حصته

الاخت الام المتوفاه بين ورثتها وتقدم ان سلتها من اربعة وعشرين عند ما
 كانا بلده وحصتها اربعة وعشرون فكل سهم من سلتها واحد من الاربعة
 والعشرين حصتها فلزوجها اثنا عشر هي اذا نسبتها لبعدها اثنا عشر جزا من
 سبعة عشر جزا من قيراط وطهر ام اما اربعة هي اربعة اجزا من سبعة عشر جزا من
 قيراط واذا صحت ذلك حصتها من الاولي كان لها قيراط واحد عشر جزا من
 سبعة عشر جزا من قيراط وكل من اخواتها لا يبا عند ما كانا بلده واحد من جز من
 سبعة عشر جزا من قيراط وعند المالكية والحنفية جميع ما هو لاختها لا يبا لجدها
 معوما حصتها فيكون له عند المالكية والحنفية ثمانية اجزا من سبعة عشر جزا من
 واما بقية الالاقي لم يبق ولم يبق ثانيا فخصص من باقيته خالها كل واحد
 قيراط وسبعة اجزا من سبعة عشر جزا من قيراط هذا ما كان ينفقه شيخنا ويذكر
 انه حفظه من شيخه ولو جازت المسئلة على الاحمال الباقية الى القرا ريط الاولي
 العمل الى ما ذكره وبالجملة فمفهوم الطريق لا تضبطا عبارة ولا تحويها اشارة
 واما تفصيل اعمالها ذوقه ويتبع فيها فيما في كل قسمة ما يصل عمله فاعلمه
 الناس اولي خصوصا اذا كان اسهل واما اطلت الكلام في هذه المسئلة
 لانها مسئلة هامة ما يتوحي الفكر وقد اخرج المصنفون بها كثيرهم قال الشيخ
 قال ابو عبد الله الشافعي قال شيخنا ينبغي ان تسمى هذه ام اللقحات انتهى اعلم
 فان تباينه اذا تاملت ما ذكرته في هذا الفصل سابقا وما
 ساد كونه لا حقا وجدت الطرق التي ذكرتها في المناخية عشر طرق . طريق
 الباب القامه . وطريق المصري . وطريق الكوفي . وطريق الحل . وطريق
 محمد بن الحسن . وطريق الشافعي . وطريق الموثقي . وطريق القسطل .
 وطريق شيخنا على المزاوي . وطريق الشافعي . واسم اعلم ثم ذكر المصنف رحمه الله
 مسئلة للتدريج ذكر في شرح كشف العوامين انها واقعة حال في الطاعون
 الواقع في سنة اربع وثمانين ومائتين ما يبر بقوله **مسئلة ترك رجل زوجته**
وابن من مائة وابن من مائة من عيها ثم قبل ثمنه تركته مات احد ابنيها
عسفا وعن اخوته فتد خلص اما واخا شقيقا واخوين واخا لاب وبرت

منهم

منهم امه واخوته لا يورثون فقط دون اخويه واخوته لا يورثون ثم مات ابن
 الاخر عسفا وعن اخويه واخوته لا يورثون فقط اي يعبروا بغير ما ذكره من قبل
 الاول يخرج من اثنين وسبعين لان اصلها من ثمانية للزوجة التي واحد
 والباقي وهو سبعة لا ينقسم على عدد روس الاثنين وهو قسمة ويبا سبعا
 فاذا صرحت السبعة في اصلها ثمانية حصل ما ذكر للزوجة ثمانية وكل ابن
 اربعة عشر وللبنات سبعة **مسئلة الثاني من ستة** لامة السدس سهم والباقي
 وهو خمسة لاجيه ثمانية **مسئلة ابي الثاني من المسئلة الاولى اربعة عشر**
خافق مسئلة التي هي ستة بالصفة وحيث كان الامر كذلك **مسئلة**
لها اي المسئلة للميت الاول والثاني **مسئلة** حاصل ضرب
 نصف الستة وهو ثلاثة في الاثنين والسبعين مائة الاولى فاقسم هذه
 الجامعة بضرب من له شيء من الاولى في ثلاثة نصف الثاني ومن له شيء من
 من الثاني في سبعة نصف سهام مورثهم من الاولى تحصل **للزوجة منها**
 اي هذه الجامعة **اربعة وثلاثون** منها سبعة وعشرون بالزوجية في الاولى
 حاصل ضرب السبعة من الاولى في الثلاثة نصف الثاني ومنها سبعة بالاموية
 في الثاني حاصل ضرب واحد حصتها من الثاني في سبعة نصف سهام
 ابنها من الاولى وكل ابن من عيها اثنان واربعون حاصل ضرب حصتها
 من الاولى فقط وهي اربعة عشر في ثلاثة نصف الثاني وللبنات احد
 وعشرون حاصل ضرب حصتها من الاولى فقط وهي سبعة في ثلاثة
 نصف الثاني وللبنات **الاول** الذي هو ابن الثاني **سبعة وسبعون**
 لان له من الاولى اربعة عشر في ثلاثة ثمانية باثنين واربعين ومن ان يني
 خمسة في سبعة خمسة وثلاثين ومجموعها ما ذكره عوضه على مسئلة **مسئلة**
من ستة لامة السدس سهم وكل من اخويه لا يورثهم ولا اخته لا يورثهم
 سهم فلا تنقسم عليها السبعة والسبعون **مسئلة** فاضرب الستة ثمانية
 المائتين والستة عشر الجامعة الاولى **للقسم** **مسئلة** الجامعة للميت **مسئلة**
من الف ومائتين وستة وتسعين حاصل ضرب الستة في المائتين والستة عشر

فانقسم بضرب من لم يمت من الجاهل في سنة ومن لم يمت من السنة
 التي هي السنة الثانية اعتبر روي في الحقيقة سبعة في السنة سبعة
 مورثهم وهو الميت الثالث يحصل **للزوجة مايتان واحد وثلاثون** لان
 حصتها من الجاهل الاولى اربعة وثلاثون وحاصل ميراث السنة مايتان واربعه
 وحصتها من الثانية سبعة وحاصل ميراث في السنة والسبعين سبعة وسبعون
 ومجموع الحاصلين ما ذكر **وكل من الابنتين اربعة وسنة** لان حصته من الجاهل
 الاولى اثان واربعون وحاصل ميراث في السنة مايتان واثان وثمانون
 وحصته من الثانية سبعة وسبعين ماية واربعين وخمسين ومجموع
 الحاصلين ما ذكر **وللميت مايتان وثلاثة** كنصف ما لا يمت ولان مجموع حاصل
 ضرب احد وعشرين في سنة وواحد في سبعة وسبعين ما ذكر وما كانت
 هذه المسئلة واقعة حال ذكر التركة التي كانت مذكورة عند السوال عنها وان
 كانت قسمة التركات ليس هذا محلها ليدكر المسئلة بجميع اطرافها حسب ما فرض
 السائل فقال **والتركة ثلثمائة واربعه وعشرون ديناراً** ولتقسيمها على الورثة
 طرق ستا في ان الله تعالى منها ما ذكره بقوله **فاقسما** اي التركة على المسئلة
 يخرج من قسمة الثلث مائة والاربعه والعشرين على الالف والمائتين والسنة والسبعين
 ربع لما علمت في قسمة التليل على الكثير **واضرب الخارج من القسمة وهو ربع**
في سبعة كل وارث من الجاهل يحصل نصيب من التركة كما ياتي ان شاء الله
في قسمة التركات فيحصل للزوجة من التركة سبعون ديناراً وربع دينار
 لان اذا ضربت ربعاً في مائتين واحد ومائتين يحصل في ضرب السور
 ما ذكر **ويعمل كل اربعة مائة دينار ونصف دينار** حاصل ضرب الربع في
 اربعة مائة وسنة **ويعمل ثلث مائة دينار وثلاثة ارباع دينار** حاصل
 ضرب الربع في مائتين وثلاثة وسبعة لاني ان الله تعالى وجه هذا كله
 في قسمة التركات ثم اعلم انه قد تبا في الاختصار في المسئلة اما في اخر
 العمل ويسمى اختصار المايل وقد ان المضم رحمه الله في كسبه العمل في قسم
 الاول في اثنا عشر احوال هذه المسئلة وان لم تكن واقعة الحال فيها كذا

تتم

تتم للزوجة فقال **والزوجة من التركة** **والزوجة من التركة** **والزوجة من التركة**
 واحد من واحد عن بقية المسئلة **للميت مايتان واحد وثلاثون** لان
 مسئلة الميت الثاني اصلها سنة وسبعة من اثنين وسبعين كما تقدم
 ومسئلة الميت الثاني اصلها سنة وسبعة من اثنين وسبعين كما هو معلوم لانه
 سبعة وكل واحد عشرة وللاختصار سنة وسبعة من اثنين وسبعين كما هو معلوم لانه
 توافق الاثنين والاربعين سبعة بنصف السبع فتزجج الى نصف سبعة
 ثلاثة وحاصل ضرب الثلاثة في الاثنين والسبعين مايتان وسنة عشر للميت
 الثالث سبعة اثنان وثمانون وحصته من سنة سبعة مائة توافق مسئلة
 بالنصف وحاصل ضرب الثلاثة بنصف السبع في الاثنين والسبعين مايتان وسنة عشر
 ما ذكر **للزوجة سبعة مائة وثلاثة وعشرون** **وكل من الابنتين مايتان وماية**
وللميت مايتان واربعه ونوجيهه ظاهر ما تقدم **والانصاف كل ما شتركة**
بالتمسك كما هو معلوم ما سئلكم **يعمل اختصارها** اي هذه المسئلة في سنة
 صاعقة **الدينار** فتزجج المسئلة الى ثمنها ويرجع كل نصيب الى ثمنه **وتنصف**
المناخلة بالاختصار من ثمنها احد وثلاثين للزوجة سبعة مائة وثلاثة وعشرون
 والثمانية والعشرين التي هي حصتها المتقدمة **وكل من ابنتين سنة وعشرون**
 عن المائتين والثانية التي تقدم اليها حصته **وللميت ثلاثة عشر عن الما**
والاربعه التي تقدم اليها حصتها **وهكذا كل مسئلة اشتركت فيها الانصاف**
 جميعاً **بحر ما لا يختص اية** وان اشتركت في اجزافا فلهي بالادق كما تقدم في
 محله واما كان كذلك **لان الاختصار يجب في الصاعقة المصير اية مسئلة**
ان كان لاجماع اهل الصاعقة على ذلك حتى بعد تاركه محظياً وان كان حوايه
 صحيحاً فواي **والاولى** بالاعتراف بالاشترال دون الموافقة
 ليحل الاشتراك في الاعداد المتماثلة والمتداخلة والمتوافقة والمختلفة ولو
 عبر بلفظ التوافق واذا توافق بالمعنى العام لشم ذلك ايضا في كل
 ذلك المتداخلة ما قال شيخنا وهو اخ واختان مايتان سبعة مائة
 في الاول من اربعة مائة مائة من ثلاثة وسبعين من اثني عشر لانه

ثمانية والاحتار ربع وهما متداخلان وبليهما اشتراك بالنصف والربع وهو
 الاذاق فترجع الجامعة الى ربع ثلاثة ويرجع نصيب الاخ الى اثنين والاحتار
 الى واحد ومثال التماثل ما قاله ايضا وهو زوجة وثلاث بنات منهن هو
 ابو الزوج ثم ماتت الزوجة عن البناتين الاولى من البنات وسبعين والثانية
 من ثمانية عشر ونصيبان من مائة واربع واربعين لكل من واحدة من البنات
 والعم ستة وثلاثون والاربع مائة ثمانية وهي مشتركة بالنصف والربع والثلاث
 والاربع والنصف والنصف والربع والربع وهو اقلها فترجع الجامعة بالاختصار
 الى اربعة ونصيب كل من العم والبنات الى واحد انتهى ومثال المتوافقة
 زوجة وابن وبنت من قبل النفس ماتت البنت عن من بقي فتصح الماتحة
 كما علمت من اثنين وسبعين للزوج ستة عشر وللبن ستة وخمسون ونصيبان
 مشتركان بالنصف والربع والبن واحد اقلها فترجع الميعة الى ثمانية ثلثة
 ونصيب الزوج الى ثمانية اثنين ونصيب الابن الى ثمانية مائة ومثال المختلف
 ما تقدم في الفقه والله اعلم **الفصل الثاني** في بيان هذا العمل الا اذا
 اشتركت الانصبا جميعا كما ينبت عليه فلو اشتركت كلها الا واحد فلا اختصار
 كما في الحالة الاولى التي هي الواقعة حال كان نصيب الزوج مائة بين انصبا البنين
 والله اعلم **الفصل الثالث** في بيان ما اذا جازت الانصبا
 كلها مشتركة قبل ان ينفصل فلو كانت باجبارية ان تنزل النظر في الزالة الاشتركت
 الى اشياء العمل فتتظر حينئذ وبين ان تنزله او لا فاولاها امارة وابيات
 وبنت من مات احد الابنين ثم البنت فاذا علمت المايل الثلاث بالبط
 صح من الف ومائة للزوجة من الجميع ما بين ستة وتسعون وللبن من
 الجميع سبعة واربعون وهما متفقان بالنصف فترجع الميعة الى مائة خمسة
 وثلاثين للزوجة سبعة وثلاثون وللبن ثمانية وتسعون وان ثبت فانظر
 في الانصبا بعد قسمة العدد الذي تصح منه الاوليان وهو ثمانية وتسعون فترجع
 تنفق بالنصف فترجع الى مائة ونصف فترجع الى مائة وثلاثين ثم صح الثمانية
 واعمل ما سبق فتصح المايل الثلاث من خمسة واربعين ثم انظر في الانصبا

جدها

جدها متفق بالربع فترجع الى مائة خمسة وثلاثين كما سبق ولا مرفق واحد
 انتهى والله اعلم **الفصل الرابع** في بيان ما اذا جازت الانصبا
 المايلين في ان يصل ايضا لكن بقله وذلك في مايل من جمع بين العم
 والنصف اما بجهة واحدة وهو الاب او الجدة اما بجهتين كزوج هو ابن عم
 وكاخ لأم هو ابن عم وكأم اوجه او زوجة او اخت هي معتقة مثله من الاول
 اب وبنت اصلها من سنة للبنت النصف ثلاثة وللبن السدس ونصيبا والبنين
 عصبوه فيحصل له ايضا ثلاثة في الاختصار مسكان ان ثبت قلت الثلاثة
 والثلاثة مشتركان بالثلاث فترجع الميعة لكل نصيب الى ثلاثة فترجع الميعة
 الى اثنين وكل نصيب الى واحد وان ثبت قلت نصيب كل من الاب
 والبنت من السنة نصف فترجع ما جازها للنصف والنصف فترجع اثنين لكل
 منها نصف واحد ومثال من الثاني بنت وزوج هو ابن عم هي من اربعة
 ابنت للبنت اثنان وللزوج بالجهتين اثنان والنصيبان مشتركان بالنصف
 فترجع الميعة الى اثنين وكل نصيب الى نصف واحد وان ثبت قلت لكل
 منها نصف الاربعه وتقام النصف والنصف اثنان للمائة مائة اثنان
 بالاختصار ثم **الفصل الخامس** في بيان ما اذا جازت الانصبا
 في اصل اثنين ولا في اصل ثلاثة ويتبين في غير ذلك من الاصول المتفق عليها
 ومثال الشيخ ايضا للزوجة مائة ان هذا الاختصار قد يكون فصح ومثله
 بزوجة هو ابن عم فان بنات ماضيا ابنتان للبنت ثمانية وللزوج بالجهتين
 اربعة فخصه البنات منقسمه عليهم فلو اختصرت وروى الاصل
 الى ثلاثة للاشتراك ما ربع لا حجت الى صحيح وزيادة على قال شيخنا
 ولك ان تقول فترجع الاختصار يعني الاختصار من ثمانية في المحل الذي هو
 هو فيه بانه صحيح وهذه مستفظة كما ذكره لانما في الاختصار لا ينظر بين انصبا
 الاصل في كل موضع في هذا المثال بل بين انصبا الاصل من كما مر انتهى وما
 ذكره الشيخ رحمه الله واضح لان المتطرية تاصيل المايل الى الاصل لا الاصل من
 ما لا اختصار غير مختلف هاتين في انصبا الاصل لكن في كل ما قال الشيخ الاختصار

الى زيادة عمل والله اعلم **الفصل الخامس** اذا اردت ان تعلم هل النصب كلها
 مشتركة ام لا فانظر بين عدد من سائر اهل البيت اكر عدد يعني كل منها ما اذا حصلت ما نظر
 بينهم وبين عدد ذلك سائر اهل البيت اكر عدد يعني كل منها ما اذا حصلت ما نظر بينهم
 وبين عدد رابع ان كان وهكذا الى اخرها فاذا انتهت لا اكر عدد يعني كل من جميع
 ما شترتها بالذات المعنى من الاجزاء والعبارة بالادق وهو فيه الواحد اكر عدد كما تقدم
 في محله وان انتهت الى ان لا يعني عدد من سائر الا الواحد فلا اشتراك فلا اختصار
 في اربعين وخمسين وستين وسبعين ان سلطت الاربعين على الخمسين في عشرة
 سلطت على الاربعين ثمانية اكر عدد يعني كل منها العشرة فانظر بين العشرة والستين
 تجد العشرة ثمانية اكر عدد يعني كل منها العشرة فانظر بينها وبين السبعين ايضا
 تجد اكر عدد يعني كل منها العشرة ايضا اكر عدد يعني كل من الاعداد الاربعة العشرة
 ما شترت جميع العشرة من الاجزاء وهي النصف والخمس والاعشار والاربعة العشرة وهو
 نسبة الواحد للعشرة ولو كان مع هذه الاعداد ثمانية فانظر بين الثمانية وبين العشرة
 اكر عدد يعني كل منها اثنان فالاشارة في الاعداد الخمسة فاشتركتها بالنصف ولو كان
 مع هذه الاعداد خمسة فانظر بينها وبين الاثنين فلا يعني كل منها عدد غير الواحد
 فاشتركت الاشارة بين الجميع لوجود النصف معها والله اعلم **الفصل السادس** في السادة
 الاختصار من تولد اختصار الطريق اذا اقترب ما خذ ومنه اختصار الكلام وهو
 لغة الاجازة وقال الشيخ ابو جعفر رحمه الله في بعض الشيء الى بعض وامس طارده الكبير
 الى القليل وفيه معنى الكثير او اجازة اللفظ مع استيف المعنى وسبب ما فيه من الاختصار
 كما سميت المختصرة مختصرة لاجتماع السور وخضرة الزمان لاجتماعه ودفعة والاختصار
 الاختصار والمراد الاختصار وقد عبر بكل قوم انتهى ولما كان الاختصار في المناجاة
 اكثر منه في غيرها ذكره المصنفون في بابها والله اعلم ولنرجع الى شرح كلام المصنف
 فنقول لما انتهى الكلام على القسم الاول من قسم الاختصار وهو ما يتبني في اخر
 العمل وهو المسمى باختصار السهام شرع في القسم الثاني وهو ما يتبني في اتم العمل
 وهو المسمى باختصار السائل وهو الحال الثالث من الاحوال الثلاث التي ذكرتها
 اول الفصل فذكره في اثنا حال من احوال المسئلة التي ذكرها التمهيد فقال

ل

ولكن

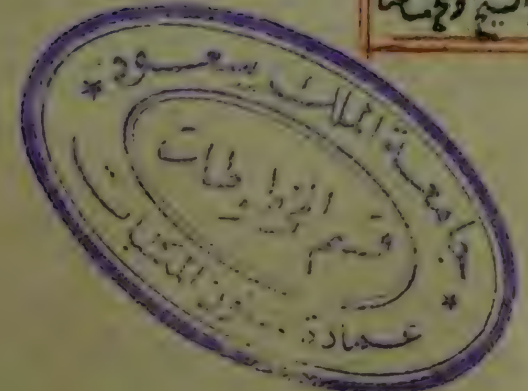
ولو كان الاولاد كلهم من امرأة ميتة غير الزوجة او من امرأة لا يرث الاولاد ولو
 مانع ومات ابن ثم ابن وبني زوجة وابنان وبنت لعمت المسئلة بالاختصار من
 اربعين وذكر توجيه ذلك بقوله **لا يرث** اذا اختصار من مات بعد الميت
 الاول في ورثة الميت الاول وورثته اي من مات بعد الاول ومن الاول
 بمحض العصبية لا بخصوصها ليشمل ما لو اتفقوا في التعصيب او اختلفوا فيه
 الا ترى ان الاولاد ورثوا من الاول بالبزوة ومن بعده بالاخوة وبعضهم عصبية
 بغير جعل من مات بعد الميت الاول كما تقدم اختصارا فكان الاول مات
 عن الباقي فقط لان العصبية لا تختلف ميراثهم من جميع الاسماء فكان الاول
 في هذا المثال مات عن زوجة وابنان وبنت وجعل الابن الذين مات
 كما تقدم فللزوجة الثمن منهم من ثمانية والباقي وهو سبعة بين الاولاد على خمسة
 لا يتقسم ويأين ما نصيب الخمسة في الثمانية يحصل اربعون منها تصح كما تقدم ولو
 سلكت طريق المناجاة لعمت من عدد كثير ثم رجعت بعد العمل الطويل بالاختصار
 الى ما ذكره ولما كان هذا الحكم لا يختص بما ذكره وحده بين خمسة بقوله **وسوا**
كان في ورثة الاول من يرث منه وحق بالفرع ولا يرث من غيره **كزوج**
في هذه الصورة فانها ورثت من الاول بالزوجية ولم ترث من الاولاد **اولم**
يكن فيهم من يرث بالفرع من اخلا كما لو مات شخص عن عشرة بنين وعشر بنات
 واخوة واخوات عدتهم كذا لم تقسم التركة حتى ماتوا واحد بعد واحد
 ولم يبق غير ذكرهم وانما ما جعل الموتي بعد الاول كما تقدم وكان الاول مات
 عن ابن وبنت او عن اخ واخت فقط فالبسطة من ثلاثة عدد ورثهم للذكران
 وللانثى واحد ولو سلكت طريق المناجاة لعمت من عدد كثير ثم رجعت الى الالة
 بالاختصار وكذلك لو كان من يرث بالفرع من الميت الاول يرث من غيره
 ايضا بالفرع لم يورث قبل القسمة بعد من مات من العصبية او بينهم ويرث من
 بقى بمحض العصبية فجعل ذو الفرع ايضا كما تقدم كما جعل من مات من العصبية
 كذلك كما لو كان الاول في هذه الصورة المسئلة كلهم من الزوجة ومات
 الزوج بهي ابنتها ابنتان او بعدهما عن من بقي في المسئلة وهم ابان وبنت

فجعل ابنه ووجهه ابني البيت كادهم وكان البيت الاول مات عن ابني البيت
فقط وخرج المسيلة من عدد رؤسهم **خمس** ولو سلمت فيها طريقي لما سمعت
 من عدد كبير ورجعت بالاخصار الي ما ذكر **وقد** **هذا** ما يرد من اب هه **الشيء**
 فلو خلت شخص امرأة وخمس بنين وثلاث بنات مات احد البنين ثم مات الزوج
 ثم بنت ثم الام ثم ابن اخم الاب ثم ابن اخم فبقي ابن وابنتان فاجعل المسيلة
 من عدد رؤسهم سنة وكان الاول لم يمت الا من البنين فقط لانه وان كان خرج من
 عن البنين بنين واوتقوا وتقد عاد اليهم للذكر مثل حظ الانثيين فكانه لم يخرج منهم
 فلهذا اتقوا من مات بعد الاول كادهم **فان** **هذا** الذي ذكره المصنف
 في القسم الثاني من قسمي الاختصار للمسي باختصار ما يبل هو احدات منه فانه ثلاث
 اقام وذلك لان ارث البنين من كل الاموات اما بالعصوبة فقط او بالعرض فقط
 او بها ما قسم الاول هو ما ذكره المصنف وتقدم الكلام عليه باحواله والقسم الثاني والثالث
 سادسهما ان الله تعالى ما قول القسم الثاني هو ان يكون الارث في الجميع بالعرض
 ولا اختصار له كورثته ثلاث شروط احدها اختصار ورثته الميت الثاني في البنين
 من ورثته الاول وثانيها ان لا تختلف اسما الزوجين في المسيلتين وثالثها ان تكون
 المسيلة الاولى عايله سواء كان حظ الميت الثاني من الاولى قد رعايت به المسيلة
 او اتى فقال الاول زوج واخت شقيقة واخت لاب فقبل القسم تزوج الزوج الا
 للاب ماتت عن البنين فمريضها كادهم واقسم المال بين الزوج والاخت بالقيمة
 نصفين ففقد حتى فيها هذه الشروط الثلاثة لان الاخت للاب السهم ثانيا قد
 اقتصرت ورثتها في الزوج والاخت وهما ورثته الاول ولم تختلف اسم العرض بين
 المسيلتين فان كلام من تزوج والاخت ورثت حصتها في المسيلة الاولى وخصها في الثانية
 وابتقت فان المسيلة الاولى عايله الي سبعة ومضيف الاخت للاب فيها واحد هو الذي
 علقت به ومثال الثاني زوج وشقيقة واخت لاب وجد ام اب فقبل القسم تزوج
 الزوج للاخت للاب ثم ماتت عن البنين فالاولي عالت ثلثا منه ومضيف الاخت
 للاب فيها واحد هو اقل ما عالت به فاقطع هذا الواحد وانضما كادهم واقسم
 المال بين الزوج والشقيقة والاخت على سبعة للزوج ثلثا وللشقيقة الثلث وللجد واحد

وابوين

فلو كان حظ

فلو كان حظ الميت الثاني من الاولى اكثر مما عالت به لم يات هذا الاختصار وكيف
 شري الكتابية للشيخ وشيخنا محيا حيث هذا اخر ما عالت خوف الاطالة
 القسم الثالث هو ان يكون ارث كل من البنين بالعرض والعصوبة كمن اخوة
 لام هم بنو الامام مات احدهم عن البنين ففصل هذا الاختصار من اني هو الاختصار
 الاختصار من اربعهم هكذا ذكر الشيخ رحمه الله وعبارة الشيخين بما مضاه ويتصوره
 لك فيما اذا كان ارث بعضهم بالعرضية وارث بعضهم بالعصوبة وذلك كزوجتين
 من غيرهما وخم عالت احدي البنين عن البنين ما فرض من عدم النانية وكان الاول
 مات عن زوجة وبنت وخم ففصل بالاختصار من ثمانية ولو عالت بالعرضية الاولى
 صح من اربعهم وعشرين ستمها اني مثله الماوردي والوي وابن البان واعترض
 ابن الرقعة علي هذه العبارة باقتضاها انه لو عالت الميت الاول عن ثلاث اخوات
 لاب ومعتق له وثلاث اخوات ثم مات احد من ثم اخري عن البنين ان التركة
 تقسم بين الاخت اب فبها والمعتق بالسوية وليس كذلك بل للاخت اربعة
 ات عاها والمعتق خمسة ات عاها وانه لو مات الميت الاول عن ام واربع بنين
 وبنت ثم مات ابن ثم ابن ثم ابن وبقيت الام حقة الاول له وابن واحد
 والبنت ابن للجد السدس والباقي بين الابن واخت الملائم وليس كذلك
 قال الشيخ رحمه الله فان للام من الاول السدس ومن كل ابن بعد سدس ما ورثه
 ثم اجاب عن اعتراض ابن الرقعة رحمه الله بما حاصله ان ما قاله الشيخ لا يقيم
 فان عبارتهما يتصور ذلك فيما اذا كان بعضهم يرث بالعرضية وبعضهم بالعصوبة
 ولا شك في تصوير ذلك بما ذكر في الجمله فيما اذا كان الارث بينهما بالعرضية في
 الجمله ولم يدعي اطراد ذلك وزوجه حتى يعترض عليها بما لا يتصور فيه ذلك سنة
 انتهى وقال علي من تخلف شرح الفيه الشيخ رحمه الله ثم لا يخفى ان كلامنا ضابطا لما ظم
 والرافعي لهذا النوع لا يبعد في حكا الاخر انتهى ومراعاة هذا النوع القسم الثالث وهو بقية
 الي هذا المعنى الشيخ رحمه الله حيث قال قد يتبادر الي الفهم ان القسم الثالث الذي ذكره
 يعني الشيين هو القسم الثالث الذي ذكرناه وقد فهم ذلك بعض من ادركناه تكلم على
 الكتابين وليس كذلك انتهى ومراعاة بالكتابين الشرع والروضة وما قاله الشيخ ويجوز



بين ان الذي ذكره الشيخ في ضابط هذه القسم كما تقدم هو ان يكون ارض كل واحد
 من الباقيين بالعرض والعصوبه والذي ذكره الراجي والنوري رحمه الله كما تقدم
 هو فيما اذا كان بعض الورثه يورث بالنسبه وبعضهم يورث بالعصوبه والفرق بين
 العبا ربي وما يصيدق عليه كل منهما واضح باني ومن اراد المزيد من هذه افعل
 بشرح النكاحيه الشيخ وشيخ في وانه اعلم فان **الوجه الثاني** في حتمه
 فصل المناحيات وهي في عمل المناحيات بالجدول ويسمى ايضا بالباك والجدول
 الشهر الصغير وعرف المربع المتطيل ومن احسن عبارة رايته في ذلك عبارة
 الشيخ في شرح الفقيه وانا اسوقها بلفظها وما يحتاج منها لبيان بيته مبرز لذلك
 بقولي في اوله يعني وفي اخره وانه اعلم ما قول وبالله التوفيق قال الشيخ رحمه الله تعالى
 فصل اعلم ان عمل المناحيات بالجدول هو من الصانع البديع العجيب
 تليقها من ات دعي ان حسن الخلاوي رحمه الله ولم ارها مسطوره في مصنف
 وما زلت اعلم بالطلبه كما تليقها وكما ساقى ان اقتيد بها بالعبارة ليكتبها مائة
 فلم ييسر ذلك وقد دعت الضرورة الي بيان في هذا الشرح ما قول متعبا بوجه
 العقل ستمد منه الهداية والتوفيق انه اذا كان في السبله ميتان فقط ما كتب ورثته
 الاول في سطر قائم كل وارث تحت الاخر ثم افصل بين الورثه خطوط متعديه ممتده
 من عمود الى يمين رل ثم مد خطين موازيين لتلك الخطوط احدها فوق
 الوارث المكتوب اعلى السطر وتا سنها تحت الوارث المكتوب اسفله ثم ثلاث
 خطوط قائمه متوازيه احدها متصل باطراف الخطوط المتوازيه عرض يعني الفاصل
 بين الورثه والله اعلم التي هي يمينه يعني الاطراف التي هي يمينه فان
 ليس ثمة خطوط من يمينه فيكون هذا الخط المذكور هو خط طولي في الجدول
 من جهة يمين الجدول اخذ من اعلاه الى اسفله والله اعلم والاخران فاقطعا
 لها يعني تلك الخطوط الممتده من يمينه الى رل والله اعلم حيث يصير
 كل وارث في سطح مربع وقدمه مربع وتقسيم هذين الصفيين من المربعات
 الثانيه جدولين يعني لان الجدول هو المربع المتطيل وهذا كل منها شكله
 مربع وهو متطيل ولكن كل جدول منها اشتمل على مربعين بعد والورثه

اول

فالراد

فالراد بالمربع في تعريف الجدول ما شكله مربع وان كان متطिला لا الثالث
 والمخس وخو ذلك من الاشكال ولا المربع الحقيقي الذي يت وي طوله وعرضه
 واما قوله كل وارث في سطح مربع وقدمه مربع لا مانع ان يكون المراد بالمربع
 الحقيقي والله اعلم وكذلك كل صنف من المربعات يعزها بمعنى من الصنف
 التي تكتبها للميت الثاني وما بعد فان كل صنف منها اخذ من اعلى الشكل الى سفله
 مشتمل على مربعين بعد والورثه سبي جد ولا والله اعلم ثم ارسم العدد الذي صح
 منه السبله موزن الجدول الثاني منها وارسم ما يخص كل وارث من ذلك العدد في
 المربع الذي قد امة يعني بقوله منها الجدولين الذين رسمنا لورثه الميت الاول فان
 الجدول الاول منها صار فيه الورثه كل وارث في مربع والثاني منها يكتب فوقه
 سطح السبله في كل مربع من مربعاته حصته ذلك الوارث الذي قد امة ذلك
 للمربع فيصير الجدول الاول عمدا بالورثه والثاني معرا لخصصهم والله اعلم وخبر
 صحة التفصيل جمع الانصاف ومقابله المجتمع بالعدد الذي صح منه السبله يعني
 فان في مجموع حصص الورثه صحيح السبله فالقمة صحيحة والا فلفظ والله اعلم
 ثم اعمل للميت الثاني جدولين متصلين بالجدولين على وضعها بان تدر
 ايضا خطين قائمين موازيين للخطوط الثلاثة القائمه مقاطعه للخطوط الممتدة
 عرضا يكون اولها لورثته وثانيها لانسبايهم من العدد الذي صح منه سبلته
 يعني ان اول هذين الجدولين لورثه الميت الثاني كل وارث منهم في مربع
 من مربعات هذا الجدول وثانيها لانسبايها هو لالورثه نصيب كل وارث
 منهم في المربع الذي هو امامه كما ساقى وقوله من العدد الذي صح منه سبلته
 اي سبله الميت الثاني والله اعلم واكتب بازا الميت الثاني في المربع الاول
 من المربعين الموازيين له من جدوليه امان او ما يصطح عليه من العلامات
 لذلك كيم او تا ثم انظر في ورثه الثاني فاما ان يكونوا هم بقية ورثه الاول اجمع
 او يكونوا بعضهم ولا يكون فيهم احد من ورثه الاول او يتركة بقية ورثه الاول
 وعندهم او بعض ورثه الاول وعندهم فخذ حقه اقام ففي القسمين الاولين كتب
 ورثه الثاني في اول جدوليه كل وارث في المربع المتصل بعربيته وفي القسم الثالث

مد في أسفل جدوليه من المربعات الموازية لمربعاته بعدد اولين الورثة وكتب
في كل مربع من ذلك الوارث يعني وفي المربع الذي هو امامه نصيبه كما سيأتي في
وحاصل هذا القسم الثالث ان ورثة الميت الثاني فيه ليس بينهم احد من ورثة الاول
فلا يمكن كتابه احدى في مربع من مربعاته هذه من الجدولين على الوضع الاول فيراد
كما قال الشيخ في هذين الجدولين من أسفل في كل جدول مربعات بعدد ورثة
فيجوز ان يد في أسفل الجدول الاول بالورثة ويجوز ان يد في أسفل الثاني بالنصيب
كما بياني والله اعلم وفي القسمين الباقيين لا يخفى العمل في الوضع بما ذكرنا يعني بالقسمين
الباقيين الرابع والخامس والعمل في الرابع ان يزيد في أسفل جدوليه هذا الميت
من المربعات الموازية لمربعاته في كل جدول بعدد اولين الورثة الذين
على بقية ورثة الاول يعبر ما زاد في اول الجدولين بما زاد من الورثة وما زاد في
ثاني الجدولين بالنصيب بينهم كما بياني والعمل في الخامس كما فعل في الرابع والثالث
وحاصل هذه الاقسام الثلاثة ان كل جدول لكل وارث من الورثة من الاول
مربعين في كل جدول من مربعين احدى يكتب فيه ذلك الوارث والثاني يكتب فيه
نصيبه من مائة الميت الثاني والله اعلم ثم صح مسألة الميت الثاني وارسم
العدد الذي صحت منه مائة موزون الجدول الثاني من جدوليه وارسم نصيب
كل وارث من ورثته في المربع الذي قد اتم من ذلك الجدول كما علمت في الميت الاول
يعني فانك في الميت الاول كذلك صحت مائة ورسمت مصححاً موزوناً الجدول
الثاني من جدوليه ونصيب ورثته من ذلك المصحح عرفت بما ذلك الجدول فلكذلك
هنا في كل قسم من الاقسام الخمسة وقد اشرت ابي ذلك في كل قسم كما تقدم في قول
مجموع الانصاف بالمصحح الذي موزون الجدول كما تقدم والله اعلم وقد نصيب هذا
الثاني من مائة الميت الاول واقسم على مائة فاما ان يقيم واما ان يباين
واما ان يوافق وعلى التقادير الثلاثة ارسم للمائة الجامعة جدولاً واحداً متصلاً
بجدولي الثاني وعلي وضعها وهكذا ابد انقل لكل ميتين خمس جدوليه الجدولين
للاول وجدولين الثاني والخامس مشترك يعني في كل قسم من هذه الاقسام
الخمس وليس مرادها لو كانت الموقوفة اربعة ان عمل لهم عشر جدول كل

ميتين خمسة او كانت الموقوفة ثلث عمل لهم خمسة عشر جدولاً ولا ان يحصل ما يعلم
من علم خلاف ذلك وحصله ان الميت الاول جدولين وكل ميت بعدد
ثلاثة جدول اول ميتين خمس جدول وفي ثلاثة ثمانية جدول وفي اربعة احدى عشر
جدول وفي خمسة اربعة عشر جدول ولا وهكذا وان حصل بين الانصاف في الجامعة
اشتركت في زاد جدول اخر على جميع الجدول يكتب موزوناً ما ترجع الجامعة اليه ويحصر
بسيوته باوفاق الانصاف كما يعلم كل ذلك ما بياني والله اعلم فان انقسم نصيب
الميت الثاني على مائة من العدد الذي صحت منه مائة الاول تصح الميتين كما في
مثل ذلك العدد موزون الجدول الخامس تتقابل به على عند الاضطرار يعني بالجدول
الخامس الجدول المشترك الذي فيه انصاف جميع ورثة الميتين من الجامعة للميتين
وقوله تتقابل به عند الاضطرار وانما في كل امتحان كل قسم تصح انصاف الورثة من
ذلك الجدول ومثاله من مائة موزون من العدد الذي تصح منه تلك المائة او الجامعة
وهكذا ابد والله اعلم وما يخرج من قسمه نصيب الميت الثاني من الاولي على صلبه فهو جزء
سهم مائة فاصرب فيه نصيب كل وارث بما فاضح ما يستحق المربع الذي قد اتم من
جدول الجامعة ان لم يبرك من الاولي وان كان وارثاً فيها ايضاً فاجمع ذلك النصيب
من الثاني ونصيب المجمع في المربع المذكور ومن لم يبرك من الثاني ارسم نصيبه في المربع
من العدد الذي صحت منه الاولي في المربع الموازي من جدول الجامعة لمربعهم ثم
اجمع الانصاف المبنية في الجدول الى من وقابل مجموعها بالعدد المرسوم موزوناً هذا
كله اذا صح نصيب الميت الثاني من المائة الاولي على مائة فاجمعها اذا بايناً او وانصافها
فاصرب مائة او وفاقاً فيما صحت منه مائة الميت الاول فان كان منه نصيب اقل
فادسه موزون الجدول الى من واسم كل عدد موزوناً في جدوليه كل ميت قد
فيصير القوس موزوناً في الجدول في الانصاف الذين يوسطها الجدول الذي فيه ورثة
الميت الثاني وارسم على القوس الاولي جملة العدد الذي صحت منه الثاني
او وفاقاً وعلى القوس الثاني نصيب الميت الثاني من الاولي او وفاقاً يعني
بثاني جدوليه كل ميت الجدول الذي هو فيه انصاف ورثته كما قال فيصير
القوس موزوناً في الجدول في الانصاف ووضعت الجدولين يكونان في وسطها الجدول

			۶	زوجه
۲	۱۶	۲	ایم	بن عم
۴	۱۶	۲	ایم	ایم
۲	۱۶	۳	ایم	ایم
۱	۸	۱	بیت	بیت
۱	۸	۱	بیت	بیت
۱	۸	۱	بیت	بیت

التروحية قبل قسمه التركة عنهم فاعمل كما ذكرت لك يكن وضعا هكذا
 الاول من اثنين وسبعين للزوج منها ثلثه وورثته هم بقیه وورثة الاول
 ومثلها من ثلثه والثلث منقسمه على الثلثه وجزسهم واحد فضرته في
 نصيب كل وارث من الثمانية وجمعت الى اصل ابائيه من الاولی صار بعد
 كل ابن ستة عشر و بعد كل بنت ثمانية فاشترى في الجدول الثاني كما رايت
 ثم الاختصار السنة متوافقة بالثمن فترجع المصلحة بالاختصار الى ثمنه وكل نصيب
 الى ثمنه لذلك ولما سخرته في الباب الثاني يعني به باب الاختصار وقد تقدم
 في كتابنا هذا والله اعلم فصح المبدأ من ثلثه يعني بالاختصار والله اعلم لكل ابن
 سهران وكل بنت سهران كما هو مقرر في الجدول السادس يعني فكلت الثلثه
 فوق هذا الجدول السادس الذي زيد لاجل الاختصار كما يكتب فوق الثاني
 اثنان وسبعون مصحح الاولی وكما يكتب فوق الثاني اثنان واربع ثلثه مصحح
 الثمانية وكما يكتب فوق الخامس اثنان وسبعون ايضا وهو ما ينصح منه الجامعة
 لاقتسام حصته الثاني على مائة وهذا كله من مدقوق الجدول وهذا
 المثال خال من الاحوال الخمسة عشر وهو ما اذا كانت سهام الثاني منقسمه
 على مائة وكان ورثته الثاني هم بقیه وورثة الاول والله اعلم ولو كانت
 محالها ان الاولاد من امه مات قبل بيهم والميت بعده احد

١	٩			٩
			عائشة	١
٢	١٨	٢	اخ شقيق	١
٣	١٨	٣	اخ شقيق	١
١	٩	١	اقت شقيقة	٧
١	٩	١	اقت شقيقة	٧
١	٩	١	اقت شقيقة	٧

البين فاجعل كما ذكرت لك يمين هـ كذا
 الامن من الاول اربعة عشر ورثة بعض و
 الاول وماله من سبعه والاربعه عشر منقته
 عليها وجز ستمها اثنا عشر رتبة فيما لكل وارث
 بها حصل كل واحد اربعة فاذا جمعت الي ما من
 من الاول صار له ثمانية عشر وكل بقية ثمانية
 فاذا جمع ذلك الي ما بيدها من الاول حصل لها ثمانية عشر
 اثنا عشر شي فاكبت نصيبها بحاله في السبع الموارث له من الجدول الخامس وتضع
 بالاختصار الي ثمانية عشر فمعرفة بعض في باب الاختصار وقد تقدم في كتابنا

هذا والله اعلم وتفصيلها في السبعين والتمانية فوفقه الخافس الخافس
وهي اثنان وسبعون وهذا المثال الثاني وفوق الرابع مسألة الثاني وهي
سبعة وفوق الثاني مسألة الاول وهي اثنان وسبعون وهذا المثال الثاني
وهو ان يكون سهام الثاني منقسمه على تسعة وورثته بعض ورثة الاول
والله اعلم ولو كانت ان ثمة كانها الا ان الابن مات من ثلثة بنين وبنت
ما عمل كما ذكرت ان تكن صورتها هكذا

٧٢	٧	٧٢	٩	زوجه
٩		٩	٩	ابن
٣	٣	٣	٣	ابن
١٤		١٤	١٤	ابن
٧		٧	٧	بنت
٧		٧	٧	بنت
٣	٢	٣	٢	ابن
٣	٢	٣	٢	ابن
٣	٢	٣	٢	ابن
٣	١	٣	١	بنت

ولم يرث الابن احد من الاولين وثبتت
من ثلثة ومات عن اربعة عشر وهي
منقسمه على السبع وجزسها اثنان
فأضرب في نصيب كل واحد ما يحصل
لكل ابن اربعة وكل بنت سهان
وانصبا الباقي من الاولين باقية كانها
يعني فيقسم الخامس على ما هو في هذا وما فوق الجدول
ففي وران ما قدمته وكذا ما ياتي بعد ذلك فلا اطل
باعدادته وهذا المثال الثالث وهو ان يكون سهام الثاني
منقسمه على تسعة وورثته ليس فيهم احد من ورثة الاول والله اعلم ولو خلفت
ابا وبنتا ثم مات الابن عن اخيه وهي البنت في الاولين وحكم موزرته ان ياتي بعض
هو باقي ورثة الاول وهو الاخت وبعضها لم يرث الاول وهو اعم فاعمل كما عرفت
تكن صورتها هكذا

٧٢	٧	٧٢	٩	زوجه
٩		٩	٩	ابن
٣	٣	٣	٣	ابن
١٤		١٤	١٤	ابن
٧		٧	٧	بنت
٧		٧	٧	بنت
٣	٢	٣	٢	ابن
٣	٢	٣	٢	ابن
٣	٢	٣	٢	ابن
٣	١	٣	١	بنت

لان ولد الابن قطون ما عمل كما ذكرت تكن هكذا
وورثته البنت بعضهم لم يرث في الاولين وهو الزوج
وبعضهم بعض بغير ورثة الاول وهما التفتحة م
وسيلتها من سبعة بالعدل وماتت عن سبعة
الابن ولد الابن قطون ما عمل كما ذكرت تكن هكذا
وورثته البنت بعضهم لم يرث في الاولين وهو الزوج
وبعضهم بعض بغير ورثة الاول وهما التفتحة م
وسيلتها من سبعة بالعدل وماتت عن سبعة

٧٢	٧	٧٢	٩	زوجه
٩		٩	٩	ابن
٣	٣	٣	٣	ابن
١٤		١٤	١٤	ابن
٧		٧	٧	بنت
٧		٧	٧	بنت
٣	٢	٣	٢	ابن
٣	٢	٣	٢	ابن
٣	٢	٣	٢	ابن
٣	١	٣	١	بنت

وهي منقسمه على السبعة وجزسها واحد فيضرب في نصيب كل من بها يحصل
الزوج ثلثة وكل ثقيفه سهان هذا فان ابى ما يدها من الاولين وهو سبعة
ففيضربها ثلثة وتنقل انصبا الباقي من الاولين كانها ولو كانت الاولين كانها
الا ان ماتت هو البنت وخلفت من في المسيلة فمهم جميع بغير ورثة الاول
خلفت اما وثلثة اخوة واخوات خستهم الابوين وسيلتها من ثمانية واربعين
وسبعين من الاولين ثمانية ما ضرب الثمانية والاربعين في الاثنين والسبعين
فتصح المسيلة من ثلثة الاف واربعين وستة وخمسين واعمل في وضعها
ما ذكرت ان تكن هكذا

٧٢	٩	٩	٩	زوجه
٩		٩	٩	ابن
٣	٣	٣	٣	ابن
١٤		١٤	١٤	ابن
٧		٧	٧	بنت
٧		٧	٧	بنت
٣	٢	٣	٢	ابن
٣	٢	٣	٢	ابن
٣	٢	٣	٢	ابن
٣	١	٣	١	بنت

وضعت ما صحت منه ثمانية
على قوسن الاولى وما للبنت
من الاولين على قوسن ثمانية
وضربت للزوج نصيبها من
الاولين بما عرفت في نصيبها
من الثمانية فيما على قوسن
وجعلت الحاصلين ثمانية

مجموعها بالثمانية من جدول الجمع وحملت مثل ذلك في الباقي فكان ما
رايت ولو كانت كانها الا ان البنت الميتة والبنين ثلثة من ام واحد وهي
ان زوجي الاول والبنين الاخرين من ام ماتت قبل الاب فموزرتها
ام وثلثة ائمة والاخوان للاب محبوتين فموزرتها بعض ورثة الاول
من ثمانية عشر وسبعين من الاولين ما بين لها فاضرب الثمانية عشر في الاثنين
والسبعين فتصح المسيلة من اثنان ومائتين وستة وتسعين وارسم على قوسن
الاولين الثمانية عشر وعلى قوسن الثاني السبعين واضرب ما كل واحد بها على
قوسن واعمل كما عرفت تكن هكذا

٧٢	٩	٩	٩	زوجه
٩		٩	٩	ابن
٣	٣	٣	٣	ابن
١٤		١٤	١٤	ابن
٧		٧	٧	بنت
٧		٧	٧	بنت
٣	٢	٣	٢	ابن
٣	٢	٣	٢	ابن
٣	٢	٣	٢	ابن
٣	١	٣	١	بنت

ولو كانت كانها الا ان الميتة
هي احدى البنين المتين ماتت
ابن

ولو كانت الاولى نكاحا لان الابن
 خلق ابنا وبنتا وامه التي هي الزوجة
 في الاولى نورثة بعض النورثة
 الاولى وعزيزهم وتضع ميراثه
 من ثمانية عشر وهي توافق الاربعة
 عشر بالنصف فاضرب ثمة في

	۷	۹	۱۸	۴	۲۰
رغبت	۶	ام	۳	۸	۱۰
رسین	۵	ت		۴	۱
رسین	۵			۶	۱
رسین	۵			۳	۴
ست	۷			۴	۴
ست	۷			۳	۴
ست	۷			۷	۱۰
		ری	۱۰	۷	۳
		بنت	۵	۳	۸

[illegible]

44

40	8	1	1	14	عمر و بنت
18	18	18	12	3	زوج
				2	ام
		10	8	4	بنت
27	3	12		3	نقاب
21	1	14	8	2	بنت
3		3	3		زوج
1		1	1		عم
18	3	1	1	3	زوج
8	1	12	12	3	جد

[illegible]

ما رستم للاعمال الحايه بل الصواب كما قال الشيخ رحمه الله تعالى في بيان ما رستم
 انصرتين بحسب ما يليق بالسائل وانما رستم انما في شرح كتابه وهو قوله
 ضربت انقعت الامم على اسماء وانما اختلفت في اسمها كالتصديق والذبح وما جدها من
 الكسر المنطقه والهم معزده وغير معزده وضرب اختلفنا في اسمها ومعها كما لفظنا
 والجه والداني فاذا كانت التركة عقارا كدار وحانوت او حمام او بيت فمضيب لكل
 وارث ثمانية يعبر عنه باسم من الضرب الاول كما يقال للزوج مثلا نصف الدار وربع
 البستان بحسب ما يقتضيه الحال وقارة يعبر عنه باسم من الضرب الثاني كما يقال للزوج
 مثلا انا عشر فرياطا في الحانوت او ستة فرياطا في الحمام بحسب الواقع من عدم الفرياط
 او وجوده والذي كثر استعماله في هذه الاعصار فليجي مصر وانما التفسير بالغير اطر
 واجزائهم كما جبه ولا اني فان شئت عبرت باسم من الاول او باسم من الثاني وينبغي
 مراعاة حال الابن في الفهم وان عبرت عن الانصاف من كلا الضربين كان انهم كان
 تقول في زوجة وام وابن مثلا للزوج النصف الثلث فرياطا وللأم الثلث فرياطا
 وللبن الباقي وهو سبعه عشر فرياطا وذلك لمن وربع ومن انتهى كلام الشيخ رحمه الله
 رحمه الله وتقدم فتاخير ومن انما انما تعالي كيفية قسمة التركة بالقراريط وكل ذلك
 فيما لا يمكن قسمة كالعقار كما تقدم فان كانت التركة مما يمكن قسمة كالدراهم والدنانير
 والذهب او كمن اوقمها لا يمكن قسمة فاقسم بين الورثة بوجه من اوجه قسمة التركة
 التي ذكر المصنف بعضها في ضمن ماله فلهذا بقوله **كما لو خلعت امرأة زوجها**
واما واخا لابوين اولاد وهي ماله ماله **وتركت حدين دينار** يعني
 انما هي خمسة اوجه اشهرها ما ذكره بقوله **ما ضرب ان شئت لكل وارث ساهمه**
من مصحح المسئلة في جملته عدد التركة **واقسم** الاصل من الضرب على جميع ساهم المسئلة
 اي على مصححها **اخيه نصيب ذلك الوارث** الذي نصيب ساهمه من مصحح المسئلة
 جملته التركة من التركة ففي هذه المسئلة اصلا من ستة وتقول اي ثمانية ومنها تنصع للام
 سها من ولاخت ثمانية وللزوج ثمانية فاصيب ساهم في الام في العشرين عدد التركة يحصل
 اربعون اقسم على الثمانية واصيب للاخت ثلثا ثلثا في عشرين واقسم الحاصل وهو ستون
 على الثمانية واصيب للزوج ثلثا ثلثا واقسم الحاصل كذا في كل ما ذكره بقوله **تلازم**
 حمة

حمة **ولاخت ثمانية** **ونصيب** **والزوج ثلثا** **سبعة** **ونصف** **وان شئت** وهو
 اعلم ان يمكن العمل به فيما لا يمكن قسمة ايها كالحيران والعقار **نصيب ساهم كل**
وارث من مصحح المسئلة اي مصحح المسئلة **فاكان** من النسبة **فقد له** اي ذلك الوارث **من**
التركة تلك النسبة تحصل نصيب ذلك الوارث في هذه المسئلة انصاف حصته الام وهي
 النان الي الثمانية ثلثي ربعا فخذ لها ربع العشرين وانما للاخت ثلثا ثلثا الي الثمانية
 ثلثي ربعا وثمنا فخذ لها ربع العشرين وثمنا وانما للزوج ثلثا ثلثا كذلك يحصل لكل ما
 ذكر وطريق النسبة هذه هي اصل جميع الطرق على ما سنبينه قريبا ان شاء الله تعالى **وان شئت**
 واستخدم الشيخ ابو محمد الجويني كما نقله الشيخ عنه رحمه الله **واقسم التركة على المسئلة** اي ما
 تصح منه سواء كان اصلها او غيره **ثم اضرب الخارج** من النسبة ويسمى كما نقل الشيخ عن الجويني
 جزء السهم **في ساهم كل وارث** من التصحيح **يحصل نصيبه** اي ذلك الوارث الذي نصيب
 في ساهمه في المسئلة المذكورة اقسم العشرين عدد التركة على الثمانية مصحح المسئلة يخرج ان
 ونصيب ما ضرب للام سها وككل من الزوج والاخت ثلثا ثلثا في الاثنين والنصف الخارج
 يحصل لكل ما ذكر وان شئت فاقسم ما صح من المسئلة على التركة واقسم سها م كل وارث
 من التصحيح على الخارج بذلك النسبة وهذا الوجه عكس الذي قبله كما قال الشيخ رحمه الله في ما لنا
 اقسم الثمانية على العشرين بان تنسب اليها يخرج فان ما قسم على الخمسين الخارج سها م
 وثلاثة الاخوت وثلاثة الزوج ما علمت سابقا في النسبة على الكسر يحصل لكل ما ذكر وان
 شئت فاقسم ما صح من المسئلة على نصيب كل وارث واقسم التركة على الخارج
 من تلك النسبة يحصل نصيب ذلك الوارث الذي قسمة مصحح المسئلة نصيبه ففي
 المثال المذكور اقسم الثمانية على سها م ام سها م خارج اربعة فاقسم عليها العشرين يحصل لها
 ما ذكره واقسم الثمانية ثلثا ثلثا للاخت او الزوج يخرج النان وثلاث فاقسم العشرين
 على هذا الخارج ما علمت سابقا في المثال المذكور يخرج لكل سها م ما ذكره في اوجه فلهذا
 اردت الاستحسان فاجمع الحصص الحاصلة للورثة فان سوي مجموعها التركة فاعمل صحيح
 والا فقلطه والاصل في قسمة التركات ان نسبة ما لكل وارث ما صح من المسئلة الي ما صح
 منه كنسبة ماله من التركة الي التركة فلهذا اربعة اعداد ثمانية سها م هذه نسبة منفصلة
 اولها هو ما للوارث من التصحيح وما فيها التصحيح وما لها ماله من التركة وهو المقصود

بالسؤال ورابعها التركة فالاولان والرابع معلوم والثاني مجهول فاحل وارث من الميراث
 نظير ما له من التركة وبشي كل منهما عند الحساب مقدم ما وصح الميراث نظير التركة وبشي كل منهما
 عندهم تاليا وكل اعداد كانت متساوية كذلك اذا جعل احدها في استخراج حصة اوجه كما
 هو مقرر في محله من كتب الحساب باسب من هذا فان باب النسيب عند الحساب باب عظيم
 واسع الارجاب اصل كبير في استخراج الميراثات فمن اراد الاطلاع عليه فليست في كتب الحساب
 المطلوب يظهر ما يريد وما كان مسمى الى باب على الاختصار ما يمكن وكان ذلك مكتافيا
 المتوافقات راي ذلك بقوله **ومنى كان بين الميراثات** اي ما يصح منه **والتركة** اي عدها
سواء بجزءها **ورد كلاهما** اي مصحح الميراث وعده التركة **الى وقتها** و**توكل** اي
تقاسم فهو اخصر وكل العمل باحد الاوجه الخمسة **في كمال رد المالك** اي مصححها وهو ما
الي ربعها **التي** واقم مقامها **في العمل المذكور** باحد الاوجه **ورد التركة** اي عدها هو
 عشرون **الي ربعها خمسة** واقم مقامها **في العمل المذكور** و**كل العمل** المذكور روجه
 من الاوجه الخمسة تحصل المطلوب لكل من الورثة **فمن** اي هذا الرد الى الوفاق وتكامل
 العمل **اسهل** من العمل من غير رد الى الوفاق كما يسهل له الذوق والممارسة وهذه
 احد عشرة ما يربح الاولى قال الشيخ رحمه الله فان قلت هل يمكن التوصل في قيمة التركة
 الى معرفة نصيب كل وارث بطريق الجبر والمقابلة قلت نعم بان تفرض النصيب
 وتضرب في الميراث وتعدل بالخاص ما يخرج من ضرب سهمه اي ذلك الوارث في التركة
 انتهى اي وتكمل العمل عند علماء الجبر والمقابلة وبين ذلك في مثال فراجع في شرحه على
 الكتابيم وبينه في مثال ان تقول افرض نصيب الام ي واضرب في الثمانية حصل ثمانية
 اي ثم اضرب سهمها في العشرين حصل اربعون فعاد بالثمانية ان فقد انتهت
 الى احد الضروب البسيطة وهو ثمانية بقدر عددا وهو الضرب الثالث فاقم الاربعين
 على الثمانية كما هو مقرر عند الجبريين فخرج الشيء خمسة فهو نصيب الام وكذلك تكمل
 في بقية الورثة ثم قال ايضا فان قلت هل يمكن التوصل الى المطلوب ايضا
 بطريق الخطابين هنا قلت نعم وذلك بان تقدر احد الانصاف اصلا وتضرب
 ما شئت من العدد وتبني عليه ما ير الانصاف بالنسبة وتجمع الجميع وتقابل مجموع
 التركة فان ساواها فالانصاف المطلوب هي ما فرضت والا فهو ما زاد عليها او نقص عنها

نقد

فقد الزيادة او النقصان هو الخطا ما حفظ ثم غير العرض في النصيب الذي اعتبرتم اصلا
 وابن عليه ما ير الانصاف بالنسبة وقابل مجموع التركة كان ساواها فالانصاف المطلوب
 المطلوب هي ما فرضت والا ما حفظ الخطا ثم اضرب ما فرضت ثم اولا في الخطا الثاني ثم ما فرضت
 له ثانيا في الخطا الاول وقتما فضل بين الخاضعين على الفضل بين الخطابين ان اتفق الخطان
 في الزيادة او النقصان والا فاقسم مجموعها على مجموعها فاما كان فهو المطلوب انتهى وبين
 ذلك في مثال فراجع في شرح الكتابيم وبينه في مثال ان تفرض للام مثلا ثمانية فيجب
 ان يكون للزوج بذلك النسبة اثنا عشر وللأخت اثنا عشر ومجموع الانصاف اثنان وثلاثون
 وذلك ان يرد من العشرين باثني عشر فسمي الخطا الاول ثم افرض لها مثلا عشرة فيجب
 ان يكون للأخت خمسة عشر وللزوج كذلك ومجموع الانصاف اربعون وذلك ان يرد
 من العشرين بعشرين وهي الخطا الثاني فاضرب المال الاول وهو ثمانية في الخطا الثاني
 وهو عشرون تحصل ما يرد وستون واضرب المال الثاني وهو عشرة في الخطا الاول
 وهو اثنا عشر يحصل ما يرد وعشرون فالفضل بين الخاضعين اربعون والفضل بين
 الخطابين ثمانية فاقسم الاربعين على الثمانية فخرج خمسة على المال فيجب ان يكون
 للزوج مثل الخمسة ومثل نصيبها وذلك سهم ونصف وللأخت كذلك ومجموع الانصاف
 عشرون هو التركة فقس على ذلك وانه اعلم الفاضل ان ثمانية اذا كان في
 التركة كسفيها وجران احدها ان تبسط التركة فقط من جنس كسرها او كسورها فما
 حصل بالبسط فيجعله كانه التركة وتكمل العمل بوجه من الاوجه الخمسة فما خرج كسرها
 فاقسمه على مخرج الكسور والمخرج الجامع للكسور تحصل الجواب ثمانية ان تبسط التركة وعا
 صحت منه المسلم من جنس الكسور او الكسور من غير تبسط سهم الورثة من النصيب وتكمل
 بسط التركة كالتركة وبسط النصيب كالنصيب وتكمل العمل بوجه من الاوجه الخمسة فما
 خرج فاقس على كل وارث من غير احتياج الى القسمة بعد ذلك على المخرج في المباهلة
 لو تركت عشرين دينارا وثلث دينار فبالوجه الاول ابسط العشرين والثلث من جنس
 الثلث بان تضرب ذلك في ثلاثة فخرج الثلث تحصل واحد وستون فكانها التركة فان
 عملت بالوجه الاول من الخمسة فاضرب للام اثنين وهما سهمها من الثمانية في الواحد
 والستين فخرج ما يرد واثنان وعشرون فاقسم على الثمانية فخرج خمسة عشر وربع واضرب

لكل من الزوج والاخت ثلاثة في الواحد والستين خرج ما به وثلاثة وثمانون ما قسمها
 على الثمانية خرج اثنان وعشرون وسبعة اثمان فلو كانت التركة هي الاصل والستون كان
 الجواب لكل منهم ما خرج له لكنه ليس كذلك حقيقة بل عشرون وثلاث فذلك يخرج
 الي ان تقسم ما خرج لكل منهم على الثلاثة يخرج الثلث وهي التي كنت خرجتها في التركة فاقسم
 خرج للام وهو ستة عشرون ربع على الثلاثة يخرج خمسة ونصف مائة فهو حصته من التركة
 واقسم ما خرج لكل من الزوج والاخت وهو اثنان وعشرون وسبعة اثمان على الثلاثة يخرج
 سبعة ونصف وعشرون مائة ما لكل واحد منها ما خرج اخصص الثلاثة بما عطلت في حق ما فيه
 كتر يخرج عشرون وثلاث وهو التركة ما لعل صحيح وبالوجه الذي تبسط الثمانية ايضا كما تبسط
 التركة بغيرها في الثلاثة يحصل اربعة وعشرون مائة فاقسم الثمانية كما اقسمت الاصل والستين تمام
 العشرين والثلث وكل لعل باحد الاوجه من غير ان تبسط سهام كل وارث فما
 حصل فهو ما لكل وارث من غير قسمة اخر على الثلاثة لانها لم تبسط الثمانية وتبطلت
 الي اربعة وعشرين الفتي ذلك عن القسمة اخر على الثلاثة فان عطلت بالوجه الاول من اخيه
 ما ضرب ثلاثة كل من الاخت والزوج في الاصل والستين يحصل ما به وثلاثة وثمانون
 فاقسم ذلك على الاربعة والعشرين يخرج سبعة ونصف وعشرون مائة كما تقدم واضرب للام
 اثنان في الاصل والستين واقسم الخارج وهو ما به وثمان وعشرون على الاربعة
 والعشرين يخرج خمسة ونصف مائة كما تقدم والله اعلم الغائب في حق من لم
 اذا اردت ان تقدر على حصص الورثة بالقراريط فالطريق في معرفة قيراط المسئلة
 ان تقسم ما صحت منه المسئلة بخرج القيراط وهو اربعة وعشرون في اصطلاح اهل
 مصر ومن وافقهم او عشرون في اصطلاح اهل العراق ومن وافقهم فما خرج فهو
 قيراط المسئلة ما حسب ذلك الاصطلاح فاذا اردت تحويل كل حصته من صحيح المسئلة
 الي القيراط ما كان شئ فاقسم على قيراط المسئلة كل حصته يخرج نصيب فذلك الوارث
 قيراط وان خرج في الحصته كمن قيراطا فاما ان تقدر عنه بكسر القيراط كنصف
 قيراط او ثلثه او ما يشبهه واما ان تقدر عنه بالجهة التي هي تلك القيراط او الداني
 الذي هو سدس او كسرهما وان شئت فاقسم نصيب كل وارث من الصحيح اليه
 وخذ له من الاربعة والعشرين او العشرين بثلث الثلث يخرج نصيب ذلك الوارث
 قيراط يجب ذلك الاصطلاح واصل هذا ان نهم حفظ كل وارث من الصحيح اليه

كتبه

كتبه خط من يخرج القيراط وهو اربعة وعشرون او عشرون او يخرج الجبه وهو اثنان
 وسبعون او ستون او يخرج الداني وهو ما به واربعة واربعون او ما به وعشرون على
 ذلك المخرج فخرج اربعة اعدادت سبعا ثلثها مجهول كما تقدم في قسمة التركات فيما بقي
 فيها الا وجه الجبه والذي ذكرناه وجهان ومنه قال شيخنا حنيفة بعد ذكر هذه الخارج فعمل
 من ذلك ان القيراط على الاصطلاح من ثلاث حبات وانه ستة دواني وان الجبه دواني
 وهو المشهور وبعضهم يقول هي اربع ارزات فعليه مخرج الارز على الاول ما بين ما فيه
 وثمانون وعلى الثاني ما بين واربعون وهو اصطلاح لاثم حمة فيه ثم ما تقرر ليس متفق عليه
 فقد حكى ان الدرهم عند اهل الشام خمسة عشر قيراطا وعن بعضهم ان القيراط جزء من ثمانية عشر
 جزا في الصحيح القيراط نصف داني والداني سدس درهم في الروضة الداني ثمانية حبات
 ووجهه في الخاوي للمأوردي مخرج الحبات ما بين واربعون وعشرون على اربع
 القيراط ثلاث حبات هو على جعل مخرج القيراط عشرون امسا جعله اربعة وعشرين وثلاث
 حبات واربعة اسباع حبة واعلم ان قيراط الدن را غطلم من قيراط الدرهم لان الدرهم
 درهم وثلاثة اسباع درهم فاذا حول قيراط الدن الي قيراط الدرهم في الوزن كان قيراطا
 وثلاثة اسباع قيراط من قيراط الدرهم وكذلك تختلف عدة قيراط كل منها اذا حول
 الي الاخر انتهى وهو مخرج يسير من كلام طويل ذكره الشيخ في شرح الكفاية فمن اراد الاطلاع
 عليه فليراجع في الشرح المذكور في غير ما يريد والاختيار يرجع اخص من القيراط مع
 كبرها ان كانت فان ما واجهها المخرج في الاصطلاح الذي انت عليه فالعمل صحيح والا
 فقلط ما عده ولو خرج ذلك بمثل ذكره شيخنا حنيفة متصفا على اصطلاح مصر بل
 ومنه ما عدها ثمانية وجعلها دارا سلام الي يوم القيمة فنقول لو ضلعت حبة من وثلاثة
 اخوة الام وخمسة اهام ما ضلها من ستة وتسبع من ما به وثمانين فان اردت قيراطا فاقسم
 الما به والثمانين على الاربعة والعشرين يخرج سبعة ونصف وهو قيراطا فان اردت ما لكل وارث
 فما لوجه الاول اقس على هذا القيراط سهام كل وارث يخرج حصته فاقسم كل حصته
 خمسة عشر على سبعة ونصف يخرج لها قيراطا واقسم كل اخ عشر على سبعة ونصف
 يخرج له قيراطا وتلك قيراطا اي حبات او اربع دواني او ثمانية ارزات عند بعضهم
 واقسم كل عم ثمانية عشر على سبعة ونصف يخرج له قيراطا وحين قيراطا لي حبة وخمسة

نام

القبراط

[illegible]

ملل زوج في الاولي الف واربعين سها فله سبعه قراريط وخمس قراريط
 وللتى هي شقيقته في الاولي والى ثلثه وبنيت في الثانية واخذت لام في الرابعه الف واربعين
 وخمسه وثلاثون سها فله سبعه قراريط وعشر قراريط وسبعه اعلى عشر قراريط
 ونصف عشر قراريط وللتى هي اخذت لام في الاولي والى ثلثه وبنيت في الثانية
 وشقيقته في الرابعه ثمانيه وثلاثه عشر سها فله اربعه قراريط ونصف قراريط
 وثلاثه اعلى عشر قراريط ونصف عشر قراريط وكل واحد من الاثنين
 للاب في الثانية ثمانين وثمانون سها فله خمس قراريط وثلاثه اعلى عشر قراريط
 وللاب في الثانية ثمانون سها فله خمس قراريط وللتى هي ام في الثانية وحده في الثانية
 والرابعه مائتان وسبعه وثلاثون سها فله قراريط واحد وثلاثه اعلى عشر قراريط
 عشر قراريط ونصف عشر قراريط وللزوج في الثانية ثمانيه واثنا عشر سها فله
 قراريط واحد ونصف قراريط وثلاثه اعلى عشر قراريط وللزوج في الرابعه مائتان
 وثمانه واربعون سها فله قراريط واحد وخمس قراريط وخمس عشر قراريط ونصف
 عشر قراريط فاذا اجعت ما على الضلع الاخر وهو الاثنان حصل اربعه وهي
 ايضا عشر قراريط فاذا قسمتها على الاثنين حصل اثنان وها عشر قراريط
 فاجمعوا الى ما فوق العشره الثانيه للحي ثمانه يرتفع اربعون وهي اعلى عشر
 فاذا قسمتها على العشره خرج اربعه وهي اعلى اربعه اربعه اربعه
 الاولي يرتفع ثلاثون عشر اقساما على العشره الاولي يخرج ثلاثه وهي قراريط
 فاجمعوا الى قراريط مائتين اربعه وعشرون فاعمل صحيح وبانه التوفيق واذا اجعت
 ما على ضلع سها لم ينقسم مجموعها عليه كان ذلك علامه الخلل ففسي على هذا المثال
 ما يرد من اقسامه وانه اعلم المهم الثاني بيان كيفية تفصيل ما حصل لكل
 وارث اخر من القراريط في ما يلزم المناحه وهو ينقسم بعد اتمام اقسامه الى اقساما
 في كتابه الوفاق ولم اره في مصنف ولم اسمع من احد وقد فتح الله على طريق
 سهل تشد اليه الرجال وكل فاضل سألني اعمال الفكر في استنباطه حتى فعلت مستدرا
 من الله الكريم المعونه فحصل الفتح فله الحمد والشكر سبي لا احصى ثناء عليه هو كما انشأ على
 نفسه فاقول اذا لم يكن في السيله الاثبات فقط فاضرب نصيب كل وارث من الاولي

المار

فيما ضربها

فيما ضربها فيه وهو الثاني سها او راجعها فما كان فاقسه على اصله قراريط العدد الذي
 تنص من المسكن يخرج نصيب ذلك الوارث من الاولي قراريط فان اسقطت من
 مجموع ما حصل له سها من القراريط بقي ما ورثه من الثانية قراريط وان شئت فاضرب
 ماله من الثانية فيما مورثه من الاولي او وقتها وبقسمه الحاصل على اصله القراريط يحصل
 ماله من الثانية قراريط مثال ذلك زوجة وام وبنان وخمس اخوه لابوين والاب
 لم تقسم التركة حتى ماتت احدي البنين في الاولي من مائه وعشرين للبنات منها
 اربعون على مئتين وهي ثلاثون لا تنص ولكن توافقا بالعرف فتصح المئتان من
 ثمانيه وسبعين وقراريط هذا العدد خمسة عشر وفضلها خمسة وثلاثه فاقسم عليها
 سها كل ما تحت منه المسكن فله زوجة وخمس مائة وستون سها فله قراريط ثلاثه
 اعلى عشر قراريط وثلث خمس قراريط اي ثلث قراريط واللام ستون سها فله اربعه قراريط
 وللبنات مائه وثلاثون سها فله اثنان عشر قراريط وكل واحد اربعه اعلى عشر قراريط
 وثلث خمس قراريط فاذا اردت تفصيل ما حصل للزوجه فاضرب نصيبها من الاولي
 وهو خمسة عشر فيما ضربته فيها وهو مائة ثمانين اعلى الثلاثه التي هي عشر المائتين
 يحصل خمسة واربعون فاقسمه على ضلع القراريط يحصل ثلاثه قراريط وهو ما
 ورثته الزوجه في الاولي فان اسقطت ذلك من مجموع ما حصل لها بقي قراريط
 وثلث قراريط وهو ما ورثته من ابنتها في الثانية وان شئت فاضرب ماله من
 الثانية وهو عشره في عشره ما مورثته من الاولي وهو اربعه وذلك ما على
 قوس الجدول الاوسط من حدود الثانية واقسم الحاصل وهو اربعون على
 ضلع القراريط يحصل ما ذكرنا واذا اردت تفصيل ما حصل للبنات الاخرى
 فاضرب لهما اربعين في الثلاثه واقسم الحاصل وهو مائه وعشره على ضلع القراريط
 يحصل ما ورثته من الاولي وذلك ثمانيه قراريط فاسقطه من الاثنى عشر الحاصل
 لهما من المئتين يبقى اربعه وهو ما ورثته من الثانية وان شئت فاضرب ماله
 من الثانية وهو خمسة عشر في الاربعه واقسم الحاصل على ضلع القراريط يخرج ما
 ذكرنا وان كان في السيله اكثر من مئتين فاضرب ماله من الاولي في جملة ما ضربها
 فيه وذلك مائة ثمانين وقوس الجدول الثالث من كل سواها واقسم الحاصل

على اصلاخ الفيراط خرج ماله من الاولي قراريط ثم اضرب ماله في الثاني فيه ثمانية
من الاولي او وثقة والاصل فيها ضربت فيه العدد الذي تحت منه الاولي وهو
ما على قوس جدولها الثاني وما على قوس الجدول الثالث من كل طرفها ما بعد
واقسم الحاصل كذلك خرج ماله من الثاني ثم اضرب ماله من الثاني في ثمانية ثمانية
من الثاني او وثقة والاصل فيها ضربت فيه العدد الذي تحت منه الاولي وان كان
وهو ما على قوس جدولها الثاني وما على قوس الجدول الثالث من كل طرفها ما بعد
واقسم الحاصل كذلك خرج ماله في الثاني ثم اضرب ماله من الرابع في ثمانية ثمانية
من الثاني او وثقة والاصل فيها ضربت فيه العدد الذي تحت منه الرابع الاول هو
ما على قوس جدولها الثاني وما على قوس الجدول الثالث من كل طرفها ما بعد واقسم
الحاصل كذلك يحصل ماله في الرابع وهكذا التي اخرها مماثل ذلك في المثل التي
صورها في المهم الاولي قد علمت ان مجموع ما حصل للتي هي ثمانية في الاولي والثاني
وبنت في الثاني واخذت لام في الرابع سبعة قراريط وعشر قراريط وسبعة عشر قراريط
قراريط ونصف عشر قراريط فاذا اردت تفصيل ذلك فاضرب ماله من الاولي
وهو سهران في ثمانية ثمانية فيه وذلك ستة ثم عشرون ثم اربعة يحصل ثمانية وستون
واقسم ذلك على اصلاخ الفيراط وهي عشرة وعشرة واثنان كما سبق يحصل اربعة
قراريط واربعه اخماس فيرط وذلك ما حصل لها من الاولي ثم اضرب سهران
من الثاني فيما ماتت عنه الام في الاولي وذلك سهران والاصل في العشر والاصل
في الرابع واقسم الحاصل وهو ثمانون على اصلاخ الفيراط يحصل حيا قراريط وذلك
ما حصل لها من الثاني ثم اضرب ماله من الثاني وهو ستة فيما ماتت عنه
ثقيتها وذلك ثمانية عشر والاصل في الرابع واقسم الحاصل وهو ثمانون
واثنا عشر على اصلاخ الفيراط يحصل قراريط ونصف وثلاثة اخماس عشرة وذلك
ما حصل لها من الثاني ثم اضرب سهران من الرابع في نصف ما ماتت عنه ثقيتها
الاخري وذلك ثمانية وثمانون واقسم الحاصل على اصلاخ الفيراط يحصل حيا قراريط
وعشر قراريط ونصف عشر قراريط وهو ما حصل لها من الرابع وما التي
هي تحت لام في الاولي والثاني وبنت في الثاني وثقيتها في الرابع فقد علمت

ان جملة

الرابع

ان جملة ما حصل لها من السائل الرابع اربعة قراريط ونصف قراريط وثلاثة ثمانية
عشر قراريط ونصف عشر قراريط فاذا اردت تفصيل ذلك فاضرب سهران
من الاولي في الستة ثم في العشرين ثم في الرابع واقسم الحاصل وهو اربعة ثمانية
على اصلاخ الفيراط يحصل قراريط وحيا قراريط وذلك ما حصل لها من الاولي ثم اضرب
سهران من الثاني في واحد ثم في العشرين ثم في الرابع واقسم الحاصل على اصلاخ
الفيراط يكن ميراثا من الثاني ثم اضرب سهران من الثاني في ثمانية ثمانية
عشر ثم في الرابع واقسم على اصلاخ يكن ميراثا من الثاني نصف قراريط وحيا
قراريط ثم اضرب سهران من الرابع وهي ثمانية في الثاني واقسم على اصلاخ
يكن ميراثا منها قراريط واحد وحيا قراريط وحيا عشر قراريط ونصف عشر قراريط
وانما التي هي ام في الثاني وجد في الثاني والرابعة فاضرب سهران من الثاني في واحد
ثم في العشرين ثم في الرابع واقسم على اصلاخ يكن ميراثا منها حيا قراريط ثم ضرب
سهران من الثاني في ثمانية عشر ثم في الرابع واقسم يكن ميراثا منها نصف حيا
عشر ثم اضرب سهران من الرابع في ثمانية وثاني واقسم يكن ميراثا منها
حيا قراريط وعشر عشر قراريط ونصف عشر قراريط وثمانون على ذلك انتهى
ثم قال في ثمانية ثمانية **احدها** ان الفيراط قد يكون عددا او لا فلا
يخلو لتكون القسمة على جملته وتكون القسمة اليه بلغة الجزئية التي قد يكون ٩
الميراث من احدي السائل فقط كالاب والازواج الثلاثة في المثال المذكور
فلا يحتاج الى هذه القاعدة في نصيب الثالث لا يخفى ذلك الحاجة الى معرفة باب
جمع الكسور فانه يكون امتحان صحة التفصيل فالتجميع ما يفصل وتقابل
بالمجتمع النصيب المركب فان ساواه مع العمل والافلا ذلك ان تظهر بالاتي
من وجه اخر وهو ان تحت الحاصل من الضرب قبل القسمة على الفيراط ثم جمعها
فان ساوي مجموعها جملة السهام التي لذلك الوارث من العدد الذي تحت منه السائل
صح العمل والافلا الرابع قد يختار في بعض المواضع مقلوب العبارة عن الكسور
لغرض سهول الجمع عند الامتحان وان امكن التعبير عنه باختصار كقولنا فيما سبق
ثلاثة اخماس وذلك حيا فان اضر منه ثمانون الى من قد ينقسم نصيب بعض

الحوي على ميلته وحينه فمن له شيء من تلك المياله ما ضربه في جزسها من ذلك
 النصيب المنقسم وراع ما سبق ان ذكر قد لا يكون للعدد الذي تحت منه الميل
 قيراط صحيح فنضرب المياله في مخرج الكسر الذي يظهر في القيراط فبالج فكأنه العدد
 الذي تقسم منه المياله فخذ قيراطه وراع ما سبق في التفصيل من الضرب والنسبة على القيراط
 او اضلاعه الا انك تريد ضرب ما كنت تقسم على القيراط او اضلاعه لولا الكسر في مخرج
 الكسر الذي ضربت فيه المياله ولقد ذكرنا مثالا يوضح بعض ما سبق وهو ان يخلص رجل
 اربعين واربعتين ثم تقوت احدى البيتين مخرج في المياله ثم تقوت الام من زوج
 وبنيت ابن وهما الاب والبنيت في الاولى وعلى خم فالاولى من ستة وان يسه من
 ثمانية عشر ونصيب البنيت من الاولى يواظف بالنصف فتصبح المياله من اربعة
 وخمسين للام منها اثنا عشر بالجهتين ومثلها من اربعة والاثنا عشر بنفسه
 عليها وجزسها من الاثني عشر ثلاثة فاذا ضربت سهم الاب في الثلاثة واضفت
 الحاصل الي ما اجتمع له من الاوليين وهو قسم عشر صار له اثنان وعشرون اذا
 ضربت سهمي البنيت في الثلاثة واضفت الحاصل الي ما اجتمع له من الاوليين هو
 ثلاثة وعشرون صار لهما اربعة وعشرون واضرب للعم سهمه في الثلاثة فتحصل
 له ثلاثة وتسبع الميل الثلاثة من اربعة وخمسين لكن قيراطه لا يخرج صحيحا لانه
 اثنان وربع ما ضرب المياله وانصباها في مخرج الربع فتقتل الي عشرين وستة عشر
 ويكون القيراط قسم فاذا قسمت عليه نصيب كل واحد من البسج كان للذي هو
 اب في الاولى واحد في الثانية وربع في الثالثة قسم قيراطه وسبع مائة قيراط
 وللقى هي بنت في الاولى واقت في الثانية وبنيت ابن في الثالثة اثنا عشر قيراطا
 وثمانية مائة قيراط وللعم من الثانية قيراط واحد وذلك قيراطه ان اردت
 تفصيل ما لا بد في ما ضرب سهمه من الاولى في نصف الثانية تحصل قسمه لولا
 عروض ضرب المياله في مخرج الربع لكانت تكتفي بقسمه ذلك على القيراط فتخرج
 ان تضرب القسم في اربعة فيحصل ستة وثلاثون فتقسم ذلك على القيراط فتخرج
 اربعة قيراط وذلك ما يخصه من الاولى واضرب ما له من الثانية وهو عشر
 في واحد وهو نصف سهمي البنيت ثم الحاصل في مخرج الربع واقسم الحاصل وهو

اربعون

اربعون على القسم فيحصل اربعة قيراط واربعة مائة قيراط وهو ما له من الثانية
 ثم اضرب سهمه من الثالثة في جزسها من الاثني عشر وذلك ثلاثة ثم الحاصل
 في مخرج الربع واقسم الحاصل وهو اثنا عشر على القسم فتخرج قيراط وثلث وذلك
 ما له من الثالثة ومجموع الانصبا الثلاثة قسم قيراطه وسبع مائة قيراط ولو
 جمعت الحواصل الثلاثة قبل القسم وهي ستة وثلاثون واربعون واثنا عشر كان
 مجموعها ثمانية وثلاثين وذلك ما ولسا منه قبل التقسيط وان اردت تفصيل
 ما لا بد يسه ما ضرب سهميها من الاولى في القسم ثم الحاصل في مخرج الربع وقسم
 الحاصل وهو اثنان وسبعون على القيراط فتخرج ثمانية وهو ما له من الاولى ثم
 اضرب ما له من الثانية وهو خمسة في الواحد ثم في الاربعة واقسم الحاصل
 وهو عشرون على القيراط فتخرج اثنان وثمانون وهو ما له من الثانية ثم
 اضرب سهميها من الثالثة في الثلاثة ثم الحاصل في الاربعة واقسم الحاصل
 وهو اربعة وعشرون على القسم فتخرج قيراطان وثلثان وهو ما له من الثالثة
 ومجموعها اثنا عشر ولو جمعت الحواصل الثلاثة قبل القسم وهي اثنان وسبعون
 وعشرون واربعة وعشرون كان مجموعها مائة وستة عشر وذلك ما و
 لها ما قبل التقسيط انتهى وانما اطلت القول بتبطل ذلك لشدة الاضيق
 اليه في عمل المناجات بالجدول وانه اعلم الناس من الاربعة بما اذا
 كانت التركة كرام من عتار وخوة كالعبد والداية فاذا كانت التركة كرام
 ذلك فالطريق في قسمه ذلك ان تحصل مخرج الكسر او المخرج العام للكسر
 وتعتبره كانه قبله ذلك المشترك وكانه اصل المياله وتأخذ منه بقدر ذلك
 الكسر نجبه مما كان ما قسمه على العدد الذي تحت منه ميله الورثة فان صح
 قسمه فذلك المخرج هو المطلوب وان لم يصح قسمه فاما ان يبين واما ان
 يوافق ما ان يبين مصحح الفريضة ما ضرب المصحح في ذلك المخرج وان وافق
 فرد المصحح الي وفقه واضربه في ذلك المخرج مما كان في الحالب فمئة صح للمياله
 وما ضربته في المخرج من المصحح عند البابين او وفقه عند الواقعة فهو جزسها
 للمخرج فان ضربته في البسج كان حصته جميع الورثة وان ضربته في الباقي من

المخرج بعد البسط كان حصته الشريك اذا احدثت حصته جميع الورثة فانقسم على
 التصحيح يخرج جزسهم التصحيح فاضرب في حصته كل واحد من التصحيح يظهر ان
 نصيب من العتار واذا احدثت حصته الشريك فان كان واحد او جماعة انقسم
 على عدد هم فذان والا احدثت الي عمل كالانك ربح الروس وقد تقدم فلو ان
 اما وعما وانكره ثلاثة اسباع من دار ما لم يخرج سبعه فكان اصل المسيله وبسط ثلاثة
 اسباع ثلاثة وميله الام وانقسم ثلاثة والثلاثة منقسم على الثلاثة فتصبع المسيله
 من سبع للاسباع هو سبع وللعمسها ان هما سبعان والباقي وهو اربعة
 للشريك وهي اربعة اسباع فهذا مثال الانقسام ومثال البايبة زوج وام
 والتركة ربع ونسب من حرام فالقام اثنا عشر والبسط خمسة والفريضة من ثمانية
 بالعدل فالسبعة غير منقسم على الثمانية فاضرب الثمانية في الاثني عشر يحصل
 ستة وتسعون فتنها تسعون وتجزء الحرام من ذلك وجزسهم المخرج ثمانية للورثة
 خمسة في الثمانية اربعين فاذا قسمتها على الثمانية مصحح المسيله خرج خمسة هي جزسهم
 الفريضة فللزوج ثلاثة في خمسة خمسة عشر وللأم سهم في خمسة خمسة
 اثنان في خمسة عشرة ومجموع هذه الحصص اربعون والباقي من المخرج وهو
 سبعه مضروب في الثمانية ستة وخمسين فهو مال الشريك فان كان جماعة
 وانكسر على عدد هم فخرج ابي التصحيح حسب ذلك ومثال الموافقة زوج
 وام وثلاث اخوات مفترقات وانكره ندرس وتسع من مرس فالمخرج ثمانية
 عشر والبسط خمسة والفريضة من خمسة عشر بالعدل لا ينقسم عليها البسط وتوزع
 بالجنس فاضرب جنس المخرج على الثلاثة في المخرج وهو ثمانية عشر فتصبع من اربع
 وخمسين فتكون للفريضة مجزاة من ذلك فاضرب للورثة خمسهم في الثلاثة
 جزسهم المخرج يحصل لام خمسة عشر فاذا قسمتها على خمسة عشر فجزسهم حصل
 جزسهم واحد فتصبع في نصيب كل واحد من الورثة والضرب في
 الواحد لا اثر له فللزوج ثلاثة وللأم اثنان وكل واحد من الاخوين غير
 النسيئة كذلك وللنسيئة ستة وارضب الشريك الثلاثة عشر الباقي
 في الثلاثة يحصل ثلثون فلو كانوا جماعة لا ينقسم عليهم الا احدثت ابي

تصحيح

تصحيح يجب ذلك فلو كان الشريك مثلاً اثنان كانت القسمة والملائون
 ثمانية من عدد هما فاضرب اثنان في الاربعه والخمسين فتصبع من مائة مائة
 وجزسهما اثنان للزوج ثلاثة ثلاثة في اثنان ستة وكل من الام والاخوين
 غير النسيئة اثنان في اثنان اربعة وللنسيئة ستة في اثنان ثمانية عشر
 وللشريكين تسعة وثلاثون في اثنان ثمانية وسبعين فكل من سهمها تسعة وثلاثون
 ولو كانت التركة بدس حمام وربع دار وخمس عبداً ودرهم من همام ودار
 وجانوت فلا يحكي العمل والله اعلم **الفصل في القسمة**
 فيما اخذ بعض الورثة بآثره قدر معلوما من التركة واريده معرفة حقه التركة
 من حصته الفذر المعزوفين كما لو خلفت زوجاً واخوين لام واما واخا ثقيفاً فاخذ
 الام بميراثها عشرين ديناراً فغنيه ثمانية اوجه احدها ان تقسم الماخوذ
 على سهام الاخذ وتضرب الخارج فيما تحت منه المسيله فما بلغ فهو حقه التركة
 فخذ المسيله من صور التركة واصليها ستة وتصبع من ثمانية عشر للام منها
 ثلاثة ما قسم العشرين على الثلاثة يخرج ستة وثلاثون فاضرب الستة
 والثلاثين في الثمانية عشر يحصل مائة وعشرون فحله التركة مائة وعشرون
 ديناراً الثاني ان تضرب المسيله في الماخوذ وتقسم الحاصل على سهام الاخذ
 ففي المسيله اضرب الثمانية عشر في العشرين يحصل الثمانية وستون فاقسمها
 على الثلاثة سهام الاخذ اعني الام يخرج مائة وعشرون فهو عدد الدنانير لان
 فيه سهام الاخذ الى المسيله كسبة الماخوذ الى التركة فالجهدول الرابع وشهر
 الطرف في استخراج ان تضرب الثاني في الثالث وتقسم الحاصل على الاول
 الثالث ان تقسم المسيله على سهام الاخذ وتضرب الخارج في الماخوذ فغني
 المثال اقم الثمانية عشر على الثلاثة التي هي سهام الام يخرج ستة فاضربها
 في العشرين يخرج مائة وعشرون وهو عدد الدنانير الرابع ان تضرب الباقي
 من المسيله بعد سهام الاخذ في سهام الاخذ وتزيد على الماخوذ بمثل ذلك
 النسبة في المثال اطرح الثلاثة التي هي سهام الام من الثمانية عشر واسب
 الباقي وهو خمسة عشر في الثلاثة تكون خمسة امثال مزد على العشرين خمسة

علي ان جمله المال حين الموت كان ذلك ذلك الزايد في ربح سائر الي حين القسمة
استهني ونقل جوابا عن الزكري ايضا عن النبي ربي رحمها الله ونظر فيه فراجع من
على الكفاية والله اعلم الناس السيل السادسة فيما اذا استلكت التركة على عرض ونقد
واخذ بعض الورثة ميراثه العرض واريد معرفة قيمة العرض ولهذا المسئلة احوال تارة
يكون الاخذ وارثا واحدا وتارة يكون اكثر وعلي كل حال منها تارة باخذ العرض فقط
من غير زياده له ولا دية شي منه وتارة مع احدها الحال الاول ان ياخذ العرض فقط
عن قيمته وفيه مسكن المسئلة الاول ان تستخرج جملة التركة والامن جهه النقد المفروض
ثم تطرح النقد المفروض من الباقى فبقي منه قيمة العرض لانه اذا اتى احد المقررين من
مجموعها بقي الاخر ضرورة والمسئلة الثاني ان تستخرج اولائمه العرض فاذا علمت قدرها
زدته على النقد المفروض فيكون المجموع جملة التركة فان سلكت المسئلة الاول فاعلم بانثابت
من الطرق المذكورة في الغايه السابقة لان المسئلة حينئذ ترجع الي ما يليه باعتبار النقد
المفروض كما ستخرج ان شاء الله تعالى فلو خلفت زوجة واما وثلاث اخوات متفرقات وان
ثلاثين درهما وثوبا فاضدت الزوجه بارثا الثوب واخذ الباقيات النقد وسبقت عن قيمته
الثوب واددت العمل بالمسئلة الاول لان المعنى اخذت الام والاختوات بميراثهن الثلاثين
دينارا كم جملة التركة فالمسئلة من خمسة عشر بعول وسهام اخذت النقد منها الثلث
بها الطريق الاول اقم الثلاثين على الاثنى عشر واضرب الاثنى عشر والنصف الخارج
في الخمسة عشر تحصل سبعة وثلاثون ونصف فاطرح من ذلك الثلاثين يفضل سبعة ونصف
تقيمة الثوب سبعة ونصف اي ما اقتضاها عمل الطب شي مقتضى تراخيهم وان كانت قيمته
المعاصرة اكثر او اقل من ذلك بالطريق الثاني اضرب الثلاثين في الخمسة عشر واقسم
الحاصل وهو اربعماية وخمسون على الاثنى عشر وبالناث اقم الخمسة عشر على الاثنى عشر
واضرب الخارج وهو واحد وربع في الثلاثين وبالاربع اطرح الاثنى عشر من الخمسة عشر
وابت الثلاثين الباقية الى الاثنى عشر تكن ربحا تزد على الثلاثين مثل ربحا وبالخامس قسم
الاثنى عشر من الخمسة عشر تكن اربعة اخماس ناقص عليهم الثلاثين وبالسادس قسم
الاثنى عشر من الثلاثين واقسم الخمسة عشر على الحاصل وهو خمسان وبالبايع اقسمة التركة
شي فيكون ضربه في الاثنى عشر كضرب الخمسة عشر في الثلاثين فاما عند شي تعدل

اربعاية

اربعاية وخمسين وان شئت فعدل باربعة اخماس التي ثلاثين وبالثلاثين اقسمة التركة
ما شئت فكانه شتون ماذا قسمتها بما علمت كان نصيب الام والاختوات ثمانية واربعين
والواجب ان يكون ثلاثين فاططابها منه عشرة زايدين فافرض غير اثنين فكانه اربعون
فاقسمه يكن نصيب الام والاختوات اثنين وثلاثين فاططابها ثلثين بالزيادة ايضا فافرض
المفروض الاول في الخط الثاني والمفروض الثاني في الخط الاول واقسم الفضل بين
الحاصلين وهو ستماية على الفضل بين الخطين وهو ستة عشر لثلاثين فافرض الزيادة
تخرج جملة التركة بجميع الطرق سبعة وثلاثون ونصف فاطرح منها الثلاثين يفضل
سبعة ونصف فهي قيمة العرض كما تقدم وان سلكت المسئلة الثاني فبقي طريق
سما ان تطرح سهام اخذ العرض من صحيح المسئلة وتخذ الباقي اما ما وقع عليه
النقد تخرج جزء السهم فاضربه في سهام اخذ العرض تخرج قيمته فقي ما كان اطرح سهام
الزوجه وهي ثلاثون من الخمسة عشر يبقى اثناعشر فافرضها لاما ما واقسم عليها الثلاثين
النقد تخرج الثمان ونصف وذلك جزء السهم من التركة فاضربه في سهام الزوجه
تخرج ما يخصها من التركة الذي اخذت به الثوب فيكون سبعة ونصف فهو قيمة الثوب
ومنها ان تضرب نصيب اخذ العرض من صحيح المسئلة في النقد المفروض واقسم
الحاصل على الامام في المثال اضرب ثلاثون الزوجه في الثلاثين واقسم الحاصل وهو
تسعون على الاثنى عشر تخرج سبعة ونصف ومنها ان تسي نصيب اخذ العرض من
الامام وتضرب الحاصل في النقد في المثال سم الثلاثون من الاثنى عشر تكن ربحا فاضرب
ذلك في الثلاثين تخرج ما ذكرنا ومنها طريق الجبر وهي في مثال ان تجعل قيمة الثوب
شي وقد استخرجت ذلك بميراثها وهو خمس التركة واذ كان خمس التركة في فكلها
خمس الي وذلك يعدل ثلاثين وشي فاق المثلثين تكن اربعة اشياء عادلة لثلاثين
فان شي يعدل سبعة ونصف وهو قيمة الثوب وان شئت فغير بلفظ الثوب وقيل اذا
اخذت بخمس ثوبا فالتركة خمسة اثواب وذلك يعدل لثلاثين وثوبا فاق المثلثين
يبقى ثلاثون تعدل باربعة اثواب فالثوب يعدل سبعة ونصف ومنها طريق الخطين
وهي ان تفرص قيمة الثوب ما شئت فكانه في مثال سنة فتكون التركة ستة وثلاثين
ماذا قسمتها عليهم كان نصيب الزوجه سبعة وخمسة فاططابها بواحد وخمسة بالزيادة

ب

فأفرضها غير النصف فكانت عشرة فالتزكه أربعون فإذا قسمت على اثنين كان نصيب الزوجين
 ثمانية فخطا بآيتين بالنقصان فاضرب العزوف الأول في الخطا الثاني والعزوف الثاني في
 الخطا الأول واقسم مجموع الحاصلين وهو أربعون وعشرون على مجموع الخطاين وهو
 ثلاثون وخمسين لأن الخطاين مختلفان يخرج المطلوب وذلك سبعون ونصف الحال الثاني
 أن يأخذ أحد العرضين معه شيئا من النقد العزوفين فالعمل في ذلك أن تنقطة النقد
 الذي أخذ من جملة النقد وتعتبر الباقي كأنه جملة النقد وتكمل العمل فما حصل للأخذ
 ما طرح منه القدر المدفوع له من النقد فبما بقي فهو قيمة العرض فبما لو خلف ما وبت
 وعلا وخلف خمسة وستين ديناراً وعبداً فأخذ العبد خمسة وخمسة دنانير فطرح ما أخذه
 من الدنانير فكانه خلف اثنين فقط فاقسم الباقي على الباقي بعد نصيب العبد
 يخرج خمسة عشر فاضرب في سهمي العبد تحصل ثلثون فاطرح منها خمسة يفضل خمسة
 وعشرون فهي قيمة العبد ولا يخفى بقيمة الأوجه الخمسة قال الشيخ رحمه الله فإن قلت اطلب
 بيان عمل المسألة بطريق الجبر والتأمل والخطاين قلت أما بالجبر فاجعل قيمة العبد
 شيئا وإذا أخذ العبد سهمين شيئا وخمسة دنانير استحق الثنتان بسهامها شيئا وخمسة
 دنانير وذلك بعد ما حصل لها وهو ستون ديناراً فالتزكه ببقية شيئا
 بعد لأن خمسين فالتزكه عشرة وعشرون وإن شئت قتل إذا أخذ العبد بثلاثة عبد
 وخمسة دنانير فيجب أن تكون التزكه ثلاثين ثم اعبد وخمسة عشر ديناراً وذلك
 بعد لأن عبداً وخمسة وستين ديناراً فالتزكه ببقية عبدان بعد لأن خمسين
 ديناراً فالعبد بعدل خمسة وعشرين وأما بالخطاين فاجعل قيمة العبد ما شئت فكانه
 أربعون فالتزكه ما به وخمسة فنصيب العبد خمسة وثلثون فاطرح منه خمسة بقي ثلثون
 وكان ينبغي أن يكون أربعين فخطا بثلثين ثم وثقت بالنقصان فافرض
 غير الأربعين فكان ثلثون فالتزكه خمسة وثلاثون فنصيب العبد ثمانية وعشرون
 وثلاث وخمسة ثلثة وثلثون وثلاث فخطا بثلثة وثلاث بالزيادة فاضرب
 العزوف الأول في الخطا الثاني والعزوف الثاني في الخطا الأول واقسم
 مجموع الحاصلين وهو مائتان وثلثة وثلثون وثلاث على مجموع الخطاين وهو
 ستة وثلثون يخرج خمسة وثلثون وهو المطلوب انتهى وهذا كله إذا كان أخذ
 العرض واحداً فإن زاد أخذ العرض على واحد فقد يأخذ كل واحد عرضاً
 ولا يدفع شيئاً ولا يأخذ وقد يدفع وقد يأخذ كل منهم وقد تختلف الحال فبعضهم
 يأخذ وبعضهم يدفع وبعضهم لا ولا ونقص مثلاً سبقنا إلى ذكر الشيخ رحمه الله

أن تزيد

أن تزيد النقد الذي رده على النقد الموجود وتعتبر المجتمع كأنه جملة النقد وتكمل العمل في
 قسمته بما شئت من الأوجه الخمسة فما حصل للأخذ من النقد المقوم فبما عليه الذي
 رده فكان المجتمع فهو قيمة العرض في المثال المذكور فلو كان النقد الموجود خمسة وخمسين
 فأخذ العبد ورده إليها خمسة دنانير فزاد الخمسة على الخمسة والحسين فكان النقد ثمانين
 فاعمل كما سبق يخرج نصيب العبد ثمانين فزاد عليها الخمسة المردودة تجتمع خمسة وثلثون
 فهي قيمة العبد قال الشيخ رحمه الله فإن قلت بيني وبينها بطريق الجبر قلت أجب
 بالوجه الأول فيقال إذا أخذ العبد ثمانية وعشرين ديناراً وعبداً فافرض ما يكون له ثلثة
 عبد الأربعة عشر ديناراً وذلك بعدل خمسة وخمسين وعبداً فزاد على الحفظين قدر
 المثنى من أحدهما فنصير ثلثة عبد بعدل سبعين وعبداً فالتزكه ببقية ثمانين
 بعد لأن سبعين فالعبد بعدل خمسة وثلثين وذلك قيمة وأما بالوجه الثاني فبما
 للعبد ثلثة عبد وخمسة عشر ديناراً وذلك بعدل بثلثة عبد الأربعة دنانير وهو
 ما أخذه بميزانه فزاد في الحفظين مثنى أحدهما يصير عبد بعدل ثلثة وعشرين وثلثة
 ديناراً وذلك عبد فالتزكه ببقية ثلثة عبد بعدل ثلثة وعشرين وثلثة
 ديناراً فافعل بعدل خمسة وثلثين فإن قلت بيني وبينها بطريق الخطاين
 قلت افرض قيمة العبد ما شئت فكانه أربعون فالتزكه خمسة وثلاثون فنصيب
 العبد أحد وثلثون وثلثان فادار يد عليه خمسة وخمسة وثلثون وثلثان
 وكان ينبغي أن يكون أربعين فخطا بثلثين ثم وثقت بالنقصان فافرض
 غير الأربعين فكان ثلثون فالتزكه خمسة وثلاثون فنصيب العبد ثمانية وعشرون
 وثلاث وخمسة ثلثة وثلثون وثلاث فخطا بثلثة وثلاث بالزيادة فاضرب
 العزوف الأول في الخطا الثاني والعزوف الثاني في الخطا الأول واقسم
 مجموع الحاصلين وهو مائتان وثلثة وثلثون وثلاث على مجموع الخطاين وهو
 ستة وثلثون يخرج خمسة وثلثون وهو المطلوب انتهى وهذا كله إذا كان أخذ
 العرض واحداً فإن زاد أخذ العرض على واحد فقد يأخذ كل واحد عرضاً
 ولا يدفع شيئاً ولا يأخذ وقد يدفع وقد يأخذ كل منهم وقد تختلف الحال فبعضهم
 يأخذ وبعضهم يدفع وبعضهم لا ولا ونقص مثلاً سبقنا إلى ذكر الشيخ رحمه الله

تذكر فيه بعض هذه الاحوال ليتبين عليه غير وهو زوج وام وثلاث اخوات
معتقات والركبة ثلاثون ديناراً وعبد وثوب واخات الزوج العبد والام
الثوب والاخت للام الخاتم والاختان الباقيات الثلاثين كم قيمتهن كل من الثلاث
ما لم يكن كما تقدم من خمسة عشر بعول وسهام الزوج ثلاثه والام اثان والاخت
للأم اثان ومجموعها سبع وسهام من اخذ النقة ثمانية سنة للثبينة واثان للاخت
الاب وان سكت المثلث الاول فاقسم الثلاثين على الثمانية واضرب الخارج
وهو ثلاثة وثلاثه اربع في الخمسة عشر واضرب الثلاثين في الخمسة عشر واقسم المثلث
على الثمانية واقسم الخمسة عشر على الثمانية يخرج واحد وسبع امان فاضرب ذلك
في الثلاثين او انك السبع على الثمانية وزد على الثلاثين بمثل تلك البه او سم
الثمانية من الخمسة عشر واقسم الثلاثين على الحاصل وهو ثلث وخمس او سم الثمانية
من الثلاثين واقسم الخمسة عشر على الحاصل وهو خمس وثلث خمس او اضرب الركبة
شيئاً ليكون ضرباً في الثمانية كضرب الخمسة عشر في الثلاثين ثمانية اربعين
تعدل ربعاً ربعاً او عاد ليلك الشيء وخمس الثلاثين او اضرب الركبة ما شئت
حسب نصيب اخذ في النقة منه ستة وعشرون وذلك ان فاطمة بثلاثه وثلث بالنقص
فامرض غير الختان فكانه سنون فنصيبها منه اثان وثلاثون فاطمة باثني بالزيادة
فاضرب العزوف الاول في الخط الثاني والعزوف الثاني في الخط الاول وقيم مجموع
الحاصلين وهو ثمانية على مجموع الخطابين وهو خمسة وثلث يخرج جملة الركبة على كل من
الطريق الثمانية فهو ستة وخمسون وربع فاقسم على الورثة بما علمت يخرج للزوج احد
وربع فهو قيمة العبد وللأم سبع ونصف فهو قيمة الثوب وللأخت للام كذلك فهو
قيمة الخاتم وان سكت المثلث الثاني فاقسم الثلاثين النقة على الثمانية سهام اخذ به
واضرب الخارج وهو ثلاثة وثلاثه اربع في ثلاثة الزوج وفي سهي الام وفي سهي
الاخت للام يخرج حصته كل واحد كما ذكرنا فهو قيمة العزوف الذي اخذ او اضرب
ثلاثة الزوج في الثلاثين واقسم الحاصل على الثمانية يخرج قيمة العبد واضرب سهي
الام في الثلاثين واقسم الحاصل على الثمانية يخرج قيمة الثوب وكذلك قيمة الخاتم او سم
الثمانية من الثلاثين يخرج خمس وثلث خمس فاقسم على ذلك سهام كل من احد

العرض

العرض يخرج قيمة عرضه او اقسام الثمانية على سهام الزوج واقسم الثلاثين على كل
وهو اثان وثلاثون يخرج قيمة العبد وافعل مثل ذلك في قيمتي الثوب والخاتم
او سم من الثمانية سهام الزوج واضرب الخارج وهو ثلاثة امان في الثلاثين يخرج قيمة
العبد وكذلك افعل في قيمتي الثوب والخاتم واذا علمت قيم العزوف فاجمعها الى النقة
تكن جملة الركبة كما ذكرنا فعلمنا بالخبر ان تتوال اخذت الزوج بالخمسة عشر وللأم
بثلثي الخمسة عشر وابنتها بثلثي بثلثه فانما بقي من الركبة ثلثاً وخمساً فيجعل ثمانية عشرين
وثلثي عشرين فتكون كل ثلاثة اربعة وثلثي عشرين وثلثي عشرين اربعة اربعة اربعة
خمس اربعة وعشرين وثلثي عشرين اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
يعدل الثلاثين وعبد او ثوباً وثلثي عشرين اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
العبد معادل واحد عشر وربعاً والثوب سبع ونصف والخاتم كذلك وجبها بطريق
الخطابين ان تقضى قيمة العبد ما شئت فكانه ستة فيجب ان تكون قيمة الثوب اربعة
لان سهي الام ثلث سهام الزوج وان تكون قيمة الخاتم كذلك وان يكون مجموع القيم
الثلاثة وهو اربعة عشر ويا سبع امان الثلاثين وهو ستة وعشرون وربع
لان سبع ذلك البه سهام اخذت العزوف الى سهام اخذت في النقة فاطمة بالثبينة
وربع بالنقصان فامرض قيمة العبد غير الستة فكانه ثمة فيجب ان تكون قيمة الثوب
ستة وقيمة الخاتم كذلك لكن مجموعاً وهو واحد وعشرون ليس ما وبالسبعة امان
الثلاثين فاطمة خمسة وربع بالنقصان فاضرب العزوف الاول في الخط الثاني في
والعزوف الثاني في الخط الاول واقسم الفضل بين الحاصلين وهو ثمانية اربعة
وسبعون وثلاثون اربع على الفضل بين الخطابين وهو سبع يخرج قيمة العبد احد
وربعاً وتعلم منها سها قيمتي الثوب والخاتم لان كل واحد منها ثلثها وان شئت
فاعمل في احدهما ما علمت في قيمة العبد استقلالاً ولو كانت المسيلة حالها الا ان
الزوج بدت ثلاثة دنانير والام دينارين والاخت للام ديناراً فاجمع الدنانير
المردودة وزد على الثلاثين واقسم المجموع وهو ستة وثلاثون على الثمانية يخرج
اربعة ونصف وهو جز السهم فاضرب في سهام الزوج وزد الثلاثة التي زدتها
على الحاصل تكن قيمة العبد ستة عشر ونصف وفي سهي الام وزد الدنانير على

الخارج تكن قيمة الحاتم عشرة فاجمع قيم العروس الى النقد تكن جملة التركة ستم وستين
ونصف واثني عشر فاجعل باحد الاوجه الاربعة تخرج كذلك وان كان ثلثيها ان تقسم مجموع
التركة على الورثة فاما كان نصيب اخذ الفرض فزد عليه مائة وقابل بالمجموع ما ذكرناه
قيمة ولو كانت ثلثيها الا ان الزوج زبد ثلثه دنانير والام دينارين والاخت
دينارين فاجمع ذلك من الثلاثين واقسم الاربع والعشرين الباقية على الثمانية
تخرج جز السهم ثلاثة فاضرب في سهام الزوج واطرح ثلاثة الدنانير من الخارج
يبقى ستة وهي قيمة العبد الثوب وفي ساهي الام واطرح الدينارين من الخارج يبقى
اربع وهي قيمة الثوب وفي ساهي الاخت واطرح الدينارين من الخارج يبقى خمسة وهي
قيمة الثوب وفي ساهي الاخت واطرح الدينارين من الخارج يبقى اثنان وان شئت عمل
بما اردت من الطرق يكن الجواب كما ذكرنا وجملة التركة خمسة واربعون والاختان
كما سبق ولو كانت ثلثيها الا ان الزوج ردت ثلاثة واخذت الام دينارين والاخت
اربع فاطرح مجموع ما زبدته الام والاخت وهو ستة من الثلاثين وزد على الباقي مائة وثمان
الزوج جمع سبعة وعشرة من فاقس على الثمانية تخرج جز السهم ثلاثة وثلاثة اثمان
فاضرب في سهام الزوج ورد الثلاثة المردودة على الخارج يجمع ثلاثة عشر وثمان وهو
قيمة العبد وفي ساهي الام واطرح الدينارين من الخارج تكن قيمة الثوب اربعة
وثلاثة ارباع وفي ساهي الاخت واطرح الاربع من الخارج تكن قيمة التي ثمان دينارين
وثلاثة ارباع او اعمل بالنسبة من الطرق فخرج كذلك وجملة التركة خمسون وخمسة
اثمان والامستحان كما سبق وانه اعلم العالم **باب** السابعة فيما اذا باع بعض
الورثة نصيبه او بعضه من الباقيين على عدد رؤوسهم او على حب ارضهم او ذهب
كذلك وهذه الابل والمبايل لا تنه في العايدتين بعد هاتين بل الصلابة وله
المباح اربع حالات ويظهر هذه الاحوال اربعة افرز فيما اذا كان البيع والبيع
بعض الباقيين كذلك الى الابد ان يبيع بعض الورثة جميع نصيبه من باقيهم
على عدد رؤوسهم وطريقة ان تافد نصيب البايع من مبيع المبيع وتقسمة على
عدد الباقيين كما تقسم نصيب الزوج من اصل المبيع على عدد واما في قسمتهم
فبقي المبيع حالها وان اكلت على عدد ماعرفتها في تصحيح المسائل ما كان

فانية تنقل المبيع ومنه تكون القسمة فاذا اقسمت نصيب البايع عليهم فاقسم
ما حصل لكل منهم الى ما كان له قبل ذلك فلو خلف زوجة وثلاث اخوات
باعت الزوج او موهبت نصيبا من الباقيات بينهما بالسوية فالمبيع من ثلثي
وتقول في ثلاثة عشر ونصيب الزوج منها ثلاثة وهي منقسم على عدد الاخوات
فبقي المبيع حالها فخرج السهم الحاصل لكل اخت الى ما كان بيدها فيصير للثلاثة
سبعة والاخت للاب ثلاثة وللأخت للام كذلك ولو كانت ثلثيها الا ان التي
باعت نصيبا للباقيات انا في الاخت للام فنصيبا وهو اثنان لا ينقسم على ثلاثة
وبيناها فاضرب الثلاثة في الثلاثة عشر فتخرج من تسعة وثلاثين ويكون نصيب
الاخت للام ستة وهي منقسم على الثلاثة فيحصل لكل سهمان فيصير للزوج اربعة
والثلاثة عشر وللأخت للاب ثمانية ولو كان في المبيع ام وباعت جميع نصيبها
من الباقيات بالسوية بينهما فنقول المبيع نصيبا ايضا في خمسة عشر ونصيبا
لا ينقسم على اربعة ولكنه يوافق بالصف فاضرب نصف الاربع في خمسة عشر فتصل
الى ثلاثين ونصيب الام منها اربعة وهي منقسم على اربعة فيحصل لكل سهمان
سهم فاذا جمع الى ما صار للزوج سبعة وللثلاثة عشر واثنتين الاثنتين
الباقيتين خمسة الى الابد الثانية ان يبيع بعضهم جميع نصيبه من باقيهم على قدر
استحقاقهم من رؤوسهم والعمل فيه كالعمل في مائيل البرد ويبقى ان الله تعالى
في زوج وابن وبنت وام باع الزوج نصيبه من الباقيين على قدر ارضهم فالمبيع
من ستة وثلاثين فاذا سقطت من ذلك حصة الزوج بقي سبعة وعشرون
للأم ستة وللأبن اربعة عشر وللبنات سبعة وفي زوجة وابن وبنت باعت
الزوج نصيبا من الباقيين على قدر ارضهم فالمبيع من اربعة عشر وعشرين
للزوج منها ثلاثة اذا سقطت الباقي واحد وعشرون للأبن اربعة عشر وللبنات
سبعة ثم النصيبان مشتركان بالبيع فيرجع نصيب الابن الى اثنين والبنات الى
واحد والمبيع الى سبعة ثلاثة فاقسم فتكون التركة بين الابن والبنات ثلاثة
وكان الزوج لم تكن ثم اعلم انه قد يخرج في بعض المسائل اثنان وكل من
الخاتين كزوجته وثلاثة بنين باعت الزوج نصيبا للثلاثين على قدر استحقاقهم

او على عدد رؤسهم فالحكم واحد ولا يخفى العمل وان المسئلة ترجع الى ثلاثة علي
 كل من العاين ويقسم المال بينهم الثلاثة الحالة الثالثة والحالة الرابعة ان يبيع
 بعضهم بعض نصيبه للباقيين بالسوية او بحسب الارث او يساهم كذلك وطريقه ان
 يحصل من كل واحد حصة من حصة الزوجين والجزء المبيع ثم تنكح العمل كما سبق في الحالتين الاولتين
 في تمام وزوجه وثلاث احوال مفترقات باغت او وهبت الزوجية تلك حظها
 للباقيات بالسوية تقدم انما تصح بالعمل من خمسة عشر لزوجته منها ثلاثة وثلاث حظها
 وهو واحد يبين عددهن وهو اربعة فاضرب الاربعة في خمسة عشر فتعني من ستين
 حظا من ذلك اثنا عشر وثلاثة اربعة يبين لكل واحد سهمين واحد يمين الى
 مائة فيصير مع الحقيقة خمسة وعشرون مع كل واحدة من الباقيات تسعة يفضل
 لها ثمانية ولو كان الذي باعته تلك حظا على سبعة اربعم فلكل حظا واحد
 لا ينقسم على اثني عشر مجموع اربعم ويبين فاضرب اثني عشر في خمسة عشر فتعني
 من مائة وثمانين حظا من ذلك ستة وثلاثون ثلثا اثنا عشر فتعني على اربعم
 الاثني عشر فالحقيقة ستة وكل من الباقيات سهمان يضم ذلك الى ما عرفت فيصير
 مع الحقيقة ثمانية وسبعون مع كل من الباقيات ستة وعشرون والانصاف كلها
 مشترك بالانصاف فترجع المسئلة الى نصفين لكل نصيب الى نصفه كاعلم مما
 سبق والله اعلم **الفصل الثاني** ان منه بما اذا كان لبعض الورثة دين على مورثه
 واخذت بدينه وارثه جزاء مقلوما من التركة فيما اذا لم تكن التركة معزومة او متداورا
 معتبرا فيما اذا مرضت التركة واريد تمييز دينه من ارثه في كل من الحالتين في الحالة
 الاولى طريق منها ان تلقى من مقام ذلك الجزية وتحتفظ الباقي ثم تلقى من مصح
 المسئلة سهم ذلك الاخذ ثم تقسم بقية المقام على بقية المصح ويسمى بالامام فان صح
 فسمه عليه صحت من المخرج وان انكر عليه فكم مر في تصحيح المايل من انه ان كان بينها
 مائة ضربت الامام في المخرج او موافقة ضربت وفق الامام في المخرج فما حصل منه صح
 ثم تقول جزسهم المخرج هو ما ضرب فيه وهو الامام او موافقة فاضرب فيما اكل من المخرج
 فاذا ضربته في سطر الجزاء ما هو ذلك الحاصل جملة بالذات الوارث الذي له الدين
 ارثا ودينيا واذا ضربته في الباقي من المخرج بعد البسط وهو الذي لباقي الورثة خرج جملة

مالهم فاذا قسمته على الامام خرج جزسهم من ذلك القسوم فاضرب في نصيب
 كل وارث واذا ضربته في سهم الوارث الذي اخذ بالدين والارث كان الحاصل هو
 ما يخصه ميراثا فاذا طرحته من مجموع ما حصل له ارثا ودينيا كان الباقي هو ما يخصه دينيا
 فسم كل حصته منها ما صحت منه المسئلة يحصل المطلوب مثال الاقام ابول وبنان
 اخذت الام ارثا ودينيا بقي المال فاقام سبعة وبسطه البعدين اثنان وذلك
 مال الام بدينها وارثها فاطرح الاثنين من المقام يبقى خمسة وهي المحفوظ ثم اطرح من
 الفريضة وهي ستة سهم الام يبقى خمسة من الامام والمحفوظ منقسم عليه فيخمس كل
 سهم واحد فاضرب في سهم الام يخرج واحد وهو ميراثا فاذا طرحته من الاثنين
 مجموع ما اخذته بالدين والارث بقي واحد وهو الدين وذلك سبع لال وميراثا
 كذلك ومثال الموافقة زوجة وابن وبنت اخذت الزوجية بدينها وارثها من المال
 فالقام المقام اربعة واحد يبقى ثلاثة هي المحفوظ ثم انق من المسئلة وهي اربعة وعشرون
 حصة الزوجة ثلاثة يبقى واحد وعشرون هي الامام فاعرض عليه المحفوظ فخرج سهمها
 موافقة بالثلاث فوالامام ابي ثمانية سبعة واضربها في المخرج تحصل ثمانية وعشرون
 منها تصح فاضرب السبعة في واحد للزوج يحصل سبعة هي ما اخذته بدينها وارثها ووضعت
 في الثلاثة التي هي المحفوظ يحصل احد وعشرون هي ما بقية الورثة فاقسم الاحد والعشرون
 على الامام وهو واحد وعشرون فيخمس كل سهم واحد فهو جزسهم الامام فاضرب
 في ثلاثة الزوجية يحصل ثلاثة من ارثها واذا سقطت من اربعة التي هي جملة
 ما اخذته يفضل اربعة هي دينها قال الشيخ رحمه الله وليس المراد ان ذلك كيتها الى
 الدين والارث بل المراد ان نسبة التي مبلغ التصحيح كنية كيتها الى جملة التركة انتهى
 ثم قال بعد فاعلم من عمل هذه المسئلة فاذا ظهر ان ما خصص بالارث ثلاثة والدين
 اربعة فانب كل واحد من الثلاثة والا اربعة الى الثمانية والعشرين يظهر ذلك
 معقار ميراثا ودينيا فالمراد ان نسبة كية دينها الى التركة كنية اربعة الى الثمانية
 والعشرين وهي السبع وان نسبة كية ارثها الى التركة ثلاثة اربعة سبعة وذلك
 كنية الثلاثة الى الثمانية والعشرين فافهم ذلك فانه قل من حقه من الفريضة
 وسه الحمد والمئة انتهى ومثال الباينة ما لو اخذت الام في المال الاول ثلث

المال بالمحفوظ وهو ان يباين الامام وهو حصة متع من حصة غيره واذا اختلفت
 تقدم ظاهرا ان دينها حصة المال وارثها للمال حصة المال ومنه ان تنظر ما فوق
 الكسر الذي اخذه ذلك الوارث فتزيد على الامام مثله فما اجتمع فيه تصح ان لم يكن
 في الزيد كسر وان كان باسط المجموع من حصة ذلك الكسر ثم المزيدي على الامام هو
 الذي اخذه ذلك الوارث والزائد منه على الصحيح او بطل هو الدين وسأله او بطل
 هي الارث وتقدم ان الامام هو الباقي من المصحح بعد اسقاط سهام الاخذ وما عرفت ما
 فوق الكسر ومعرفة ما فعه في هذا الباب في غير كالموصايا والاقرار فظيفة ان تنظر
 محج الكسر وتلقى منه بطل وتنب ما انقبت لما انقبت فتوق الثلث النصف الثلث
 القيت من المقام وهو ثلاثة بطل الثلث وهو واحد يتقايان ونفس الواحد منها
 فتوق الثلث النصف وفوق النصف المثل وفوق الربع الثلث وفوق الخ من ثلث عشر
 العشر وفوق نصف السدس جزء من احد عشر وفوق النصف والثلث خمسة اثمان
 وفوق السبعين اثمان وعلى هذا القياس واما ما تحت الكسر وان لم يخرج اليه هذا
 بل فيما بقي فظيفة ان تزيد على محج الكسر بطل ثم تنسب البطل للمجتمع يكن
 المطلوب تحت النصف الثلث وتحت الثلث اربع وتحت الخمس اربع
 وتحت جزء من احد عشر نصف سدس وتحت النصف والثلث خمسة اثمان
 احد عشر وعلى هذا القياس اذا تقدر ذلك في زوجة وابن وبنت اخذت
 الزوج بارتها ودينار ربع المال فتوق ربع الثلث وتزد على الامام وهو كما تقدم
 احد وعشرون مثل ثلثه سبعة اجتمع ثمانية وعشرون فمنها تصح كما تقدم والمزيد
 وهو سبعة هو ربع المال الذي اخذه والزيادة على العزينة وهو اربعة هو الدين واما
 من العزينة وهي ثلاثة هي الارث او اذا اسقطت الاربع التي هي الدين من السبع
 التي اخذتها صار الباقي وهو ثلاثة هو الارث ولو اخذت الزوج دينها وارثان
 حصة المال فتوق الخمس الربع فزد ربع الامام وهو خمسة وربع عليه مجتمع ستة وعشرون
 وربع فالزائد على العزينة وهو ثمان ربع هو الدين والارث ثلاثة فالبطل الكمل
 اربعا تبلغ مائة وخمسة تصح وبطل مائة وهو واحد وعشرون هو محج
 دينها وارثها مائة من ثمان عشر بطل ثلاثة اربعا ودينها الباقي وهو تسعة

وهو ايضا

وهو ايضا باسط الاثنى والربع ومنه طريق الجبر والمقابلة وهي اعم الطرق الحاشية
 ولغرضنا في مثال لقياس عليه غيره وهو زوجة وابن وبنت اخذت الزوج بارتها
 ودينار ربع المال فاجعل دينها في ثلث يكون حصة التركة ربع واربع وعشرين
 بقدر العدد الذي صح منه المسيلة وقد اخذت ربع ذلك بالدين والميراث وهو ستة اسهم
 وربع في وذلك بعد ان ثلاثة اسهم التي هي الميراث والتي الذي هو مفروض دين
 مقابل بطرح المشترك يبقى ثلاثة ارباع في بقدر ثلاثة اسهم فالتي اربعة وهو
 الدين فاذا ضمت الي الاربع والعشرين صح المسيلة بلغ المجتمع ثمانية وعشرين
 تصح كما تقدم وميراثها معلوم انه ثلاثة اسهم فاذا ضمت الي الدين وهو اربعة كان المجتمع
 وهو سبعة ربع المال نفس على ذلك وفي الحالة الثانية وهي ما اذا كانت التركة مفروقة
 طرق ايضا طرق الجبر والمقابلة ولغرضنا في مثال لقياس عليه غيره وهو زوجة
 وابن وبنت والتركة اربعون درهما فخذت الزوج بارتها ودينها عشرين درهما
 فاجعل دينها في ثلث يكون الميراث اربعين غير ثلث ميراث الزوج
 من ذلك ثمة وهو خمسة دراهم الاثنى في ما اذا ضمت ذلك الي التي المفروض دينها كان
 المجتمع خمسة دراهم وسبعة اثمان في وذلك بعد ان ما اعطيت بالدين والارث وهو
 عشرون درهما تقابل بطرح المشترك يبقى خمسة عشر درهما تعدل سبعة اثمان
 في ما قسم خمسة عشر على سبعة اثمان كما علمت في القسمة على الكسر يخرج التي سبعة عشر
 وسبعة اثمان هو قدر الدين فيكون بقية العشرين هو الميراث وذلك درهما
 وستة اسع درهم لان الباقي من الاربعين بعد اخراج الدين اثنان وعشرون
 وستة اسع ثمة للزوج درهما وستة اسع درهم واذا ضمت ذلك لما اخذه
 بالدين وهو سبعة عشر وسبع كان المجتمع عشرين وهو ما اخذته بالدين ان خرجها
 على كل من الطريقين الباقين بان تقول العشرون نصف التركة فقد اخذت
 بدينها وارثها نصف التركة فنقل العهل على وزان ما سبق تنبها ان تحت
 ثمانية اثمان احد هاتين ذكرنا في هذا الباب ستحس ذكرها الفرض
 لم يطبق قاطرا فافلا هذا الشرح فما وقد قال الشيخ رحمه الله قبل ساقها
 كلاما كلفته لها فقال اعلم ان اكثر الفرضيين كانوا الذين والاشاذ ابي

ن

نصيباً وثي وثلاثة أخماس شيء ثم ارجع الي الاخت من الام فاعطها بدنياً التي وبارها
نصيباً فيصير معها نصيب شيء وذلك ثلث التركة ومثل ربع دينها فاطرح من ذلك
ربع دينها يبقى نصيب وثلاثة ارباع شيء وذلك ثلث التركة فاحذفه في ثلاثة ثلثه تكون ثلاثة
انصباً وثلاثين ربع شيء يعدل ذلك ثلثي عشر نصيباً وثيها وثلاثة اخماس شيء فتقابل تكون
تسع انصباً تعدل ثلاثة اخماس شيء وربع خمس شيء فابسط الجملتين من جنس الكسرين
تضرب كل واحدة منهما في مقامه وهو عشرون واقلب وحصل فيصير بسط الانصبا
وهو ما يه وتماثلون الشيء وبسط اخر الشيء وهو ثلاثة عشر النصيب وقد كان بين
ان قيمة الدين ثلاثة انصباً وثلاثة اخماس شيء فتلاثة الانصباً تسع وثلاثين وثلاثة
اخماس الشيء ما يه وتماثل جميع قيمة الدين ما يه وسبع واربعون وقد كانت قيمة
التركة تسع انصباً وديناراً وثي فتسعة الانصباً ما يه وسبع عشر وديناراً ما يه
وسبع واربعين والشيء ما يه وتماثل جميع اربعمائة واربعه واربعون سبعة
تصح للام من ذلك بميراثاً نصيباً وهو ثلاثة عشر وديناراً وهو ما يه
وسبع واربعون فجميع ما اخذته ما يه وستون وهو ربع المال ومثل ثلث دينها والذي
اخذته الاخت بالامرين ما يه وثلاثة وتسعون وهو ثلث المال ومثل ربع دينها وفي
من المال احد وتسعون سهماً وهو تسعة انصباً للزوج ثلاثة ثلثه بثم وثلاثين للثقة
مثلها وللأخت للاب نصيباً ثلاثة عشر مائة زوج وابن والتركة
ما يه وديناراً اخذ الزوج بميراثه وثلثي دينه اربعين ديناراً فاجعل الدين ثلثي
الميراث ما يه غير شيء ثم عد الي الاربعين فاطرح منها ثلثي دينه وذلك ثلثا شيء
فيبقى اربعون الا لثي شيء وذلك ميراثه وهو يعدل خمسة وعشرين ديناراً الا ربع شيء
مذلك ربع الباقي بعد استأط الدين وهو ميراثه فضع اليه ثلثي الدين وهو ثلثا شيء
فجميع خمسة وعشرون ديناراً وربع وسدس شيء وذلك يعدل اربعين ديناراً
فقابل يكن خمسة عشر ديناراً يعدل ربع وسدس شيء فالثي كل ستة وثلاثون ديناراً
وهو الدين والميراث اربعة وستون له من ذلك ستة عشر وذلك مع ثلثي الدين
اربعون مائة ام واخ لام وثقيقتان اخذت الام بميراثها ودينها وهو خمسة
دراهم نصف التركة فكم بقي وكم ميراثاً فاجعل التركة ثياً وخمسة دراهم فيصير

الام

الام خمسة دراهم وسدس شيء وذلك يعدل نصف التركة فعدل نصفها دل بنصف تلك
التركة وهو ثلثا شيء وعشرة دراهم وتقابل بميراثاً ثياً يعدل خمسة دراهم مائتي
سبعة ونصف وهو الميراث فالتركة اثنا عشر درهما ونصف درهم وسدس
النسب والنصف الذي هو نصيبها بالارث اذا ضم الي خمسة التي هي الدين كان
المجموع ستة دراهم وربع درهم وذلك نصف التركة فان قبل اخذت احد
الاختين بميراثها ودينها وهو خمسة دراهم ثلاثة اشباع التركة وكانت التركة كما فرضناه
شيئاً وخمسة دراهم فيصير مع الاخت خمسة دراهم وثلث شيء وذلك يعدل ثلاثة
اشباع التركة وهي ثلاثة اشباع شيء ودرهمان وربع درهم فتقابل ثلثا شيء يعدل
درهمين وستة اشباع درهم مائتي ثلاثون فالتركة خمسة وثلاثون وميراث الاخت
عشرة وهو مع الدين خمسة عشر وذلك ثلاثة اشباع التركة فقس على ذلك
النسب الذي قال شيخنا في رحمة الله في شرح الروض اماوين الوارث
فقال النبي رحمه الله قد غلط جماعة في زماننا فظنوا انه يسقط منه بقدر ارثه والصواب
انه يسقط منه ما يلزمه اداؤه لو كان لاجنبي وهو ثمة ارثه من الدين ان
كان ما وبه للتركة او اقل وما يلزم الورثة اداؤه ان كان أكثر ويستقره بغيرهم
من الميراث ويترد انه اخذ منه ثم اعيد اليه عن الدين وهذا سبب سقوط
وبارة ذمة الميت ويرجع على بقية الورثة بقية ما يه اداؤه على قدر
حصصهم وقد يفتي الامراء في التقاض اذا كان الدين لوارثين واظال في
بيان رحمه الله انتهى وذكر الشيخ رحمه الله عن الامام تقي الدين البكي رحمه الله انه نصف
فيها مضافاً مائة مائة الباقية عن حكم دين الوارث وانه لم يفت عليه
بل على مختصه وانه ذكر فيها كلاماً طويلاً واظال الشيخ رحمه الله في بيان ذلك
وذكرنا مختصراً للام البكي رحمه الله او ما ذكره مسلمة لابس بدكرها وهي زوج
واخ لاجوبين اولاب والتركة اربعون ديناراً وصداق الزوجة عليه عشرة وثمانين
وذكرنا فيها ثلاثة اجوبة احدها قول من افنى فيها بالسقوط في الجمله وهو
ان الزوج يسقط من دينها بغير ارثها وهو ربعه وذلك ديناران ونصف
دينار شيء من دينها سبع ونصف تاخذها من اصل التركة لامن نصيب الاخ

ن

ووجه ولا من غيرها وحدها ثم تأخذ ارضا فاذا اخذت سبعه ونصفا مدينها بقي
 من الادبعين اثنان وثلاثون ونصف لها ربع ذلك بالارث وهو ثمانية وعشرون
 فيحصل لها دينا واثنا عشر ديناراً وثلثه امان دينار ويبقى للاخ اربعة عشر
 ديناراً وثلاثة امان دينار وهذا الجواب هو المأخوذ فيه الذي بالغ السكي في
 ابطاله وهو بهي المظللان الجواب الثاني وهو جواب من قال بعدم
 التقط بالكلية وهو ما عليه عمل الناس هو ان الزوجه تأخذ عشرة اولا
 وهي صداقاً فيفضل ثلاثون فلها ربعاً بالارث سبعه ونصف فيجمع لها دينا
 واثنا عشر ديناراً ونصف دينار ويكون ميراث الاخ اثنان وعشرون
 ديناراً ونصف ديناراً الجواب الثالث وهو الصحيح الذي تطابق عليه راي
 شيخ الاسلام السكي والبلقيني وهو الصواب الذي يتعين القطع به انه يقط
 من دينها بقدر ارضا وهو الربع ديناران ونصف دينار كما قال صاحب الجواب
 الاول لكن ابعده والنصف الباقي من دينها تأخذها من حق الاخ ووجه لامن
 اصل التركة كما ادعي صاحب الجواب الاول ويعلم لها ارضا وهو عشرة ارباع
 جميع المال فيجتمع لها سبعه عشر ديناراً ونصف ديناراً واثنا عشر ديناراً
 اثنان وعشرون ونصف لانه لولا الدين لكان له ثلاثون فاذا اخذت
 من ارضه سبعه ونصف بقي له اثنان وعشرون ونصف كما ذكرنا قال الشيخ رحمه
 قال السكي رحمه الله مجموع الحاصل لها يعني على هذين الرايين لا يختلف واحداً
 الاختلاف في الطريق والباقي اما الطريق فثابتاً واما الباقي فله
 يعني ظهور ما يرد الخلاف على الرايين لا على الراي الاول لبطلانه فغني
 ما عليه عمل الناس تدعي الصداق كله وتحتج على استحقاقه جميعه وقد
 راي القضاء كالحقوق فيها تتحق نصفه من تركه هذا حين خلعها
 وتقبض جميع ذلك ممن له ولا يرد قضاء الدين وتنفق من عياله من تركه
 بالصداق وتبني من جميعه اذا اختارت قال يعني السكي وعلى ما قلناه
 اذا اردت ان تنفق من عياله من التركة فتنفق نصفه وربعه ما غني نصف
 الصداق وربعه المنقول بنصيب الاخ فيكمل لها العيدين ربعاً بالميراث

وبالبر

وبالقوة بالتقويين وسقط ما يتبادل ربعاً من الصداق قال والوراقون يحتاجون الي
 هذا في خبر العباد وكما به الوثيقة وصدور ذلك على الوجه الصحيح وكذلك في الايمان
 بنصيبها على هذا الحكم واذا ابرأت الميت من القدر المنقول بنصيب غيرها من الورث
 كني ربراً من الجميع واستقر لها جميع الربع الذي اخذت يعني بالارث ولا نقول بقي
 لها ديناران ونصف متاخذها ثم تأخذ ربع الباقي فيجتمع لها اربعة عشر ونصف وربع
 وثلث واذ ادعت ينبغي ان تدعي على الاخ ثلثه ربيع الصداق وتخلو عليه
 خاصة دون ما يتعلق بنصيبها ما لا يسقط بملكها يعني ارضا فلا تدعي به ولا خلف
 نعم تنقص في دعواها وخلفها الي ما يفهم منه هذا المعنى وانما تتحق ثلثه
 ارباع الصداق من نصيب الربع خاصة بحكم ان جميعه كان في ذمته الي حين
 موته قال وكان الناس انما تركوا ذلك لصعوبته ودقه فهم على العوام على
 الطريقه الواضحه السهلة لكل احد اذ لا يختلف قدر المأخوذ في الحالين والله اعلم
 انتهى والله اعلم الفاسي في قوله ان سعة فيما اذا كان للميت علي وارث معرودين وكما
 التركة من جنس الدين ونوعه واردة معرفه ما يخص كل وارث فطريقه ان تقسم
 ما وجدت من دين وعين على ما صحت منه المسلمه فاذا علمت ما خص ذلك الوارث
 المدين فلا تخلو اما ان يارثه ما عليه من الدين او يكون اكثر مما عليه من الدين
 او اقل منه فثلاث حالات فان سوي وبينه ارضه بري لحصول النقص ونقص
 بالعين بقية الورثه فيقسمون على النقص او كان ارضه اكثر بري ايضاً وما يتبقى له
 باخره من العين وان نقص ارضه عن دينه بري من قدر ارضه واختص باقي الورثه
 بالعين فيقسمون بينهم بالمخاصه بان تقسم العين على بقية سائرهم من النصف بعد
 استقاط سائر ذلك المدين او على اوقافاً ان توافقتم فيقبضون المدين بما
 بقي عليه من الدين وما حصل منه فيقسمونه على حصصهم مثال ما له الاولي
 ام وابن وبنت والتركة اربعون ديناراً عينا وثلثون ديناراً ديناً على الابن فضل
 المسألة من ستة ونصف من ثمانية عشر للاثم ثلاثة وللأبن عشرة وللبن خمسة عشر
 التركة تسعون فاقسمها على الثمانية عشر يخرج جز السهم خمسة فاصرفها في عشرة
 الابن يحصل له ثلثون وذلك قدر ما عليه من الدين واقسم الاربعين العيدين

على سهام الام والبنت وهي البنية الباقية من البنية عشر بعد استقام سهام الابن^٢
تخرج جزسهم خمسة ايضا فيجب للام خمسة عشر والبنت خمسة وعشرون ومثال
الحالة البنية ان تكون المسيلة كالحالة الا ان العين حنون والدين الذي علي
الابن اربعون فجميع التركة ايضا تحون ونصيب الابن كما تقدم حنون البنية
عليه الا اربعون فيبقى له عشرة ياخذها من العين ويبقى للام والبنت اربعون
للأم خمسة عشر والبنت خمسة وعشرون كما تقدم ومثال الحلية ان تكون
المسيلة كالحالة والتركة ثلاثين عينا وخمسين دينارا الابن فجميع التركة ثمانون فاذا
قسمت كما تقدم خرج جزسهم اربعة واربعه اتع فاصرية في نصيب الابن يحصل
له اربعة واربعون واربعه اتع فيبقى عليه خمسة وخمسة اتع يتبعها للام والبنت
يتقسمون بينهم على ثمانية اسهم كما اقتضوا الثلاثين العين كذا ان تليها
ذكرها اربعة رصدها واحد ما قال الامام في الشارح وما يجب الا حاطة به ان البنت
لولا خلف عينا وتكون ابنتين وعشرة دراهم على احدها دينارا فالذي عليه الدين
يرام حصته ولا تتوقف برأيه علي ان يفقد نصيبه حصته من الدين والسبب
فيه انه ملكت نصف الدين قطعا كما ملكت اخوه نصفه والملك المتساوي بالارث
لايت خرم من الموت فلا اثبت ملكه للنصف استحال ان يصير مستحق للدين على نفسه
فلا بد من القضا ببراءة ذمته عن حصته ولو لم نقل هذا الزعم ان لا ملكة من البنية
حصته او يلزم ان ملكه ونقصي بانه يستحق على نفسه دينه والامر ان جيب مستحق
هذه عبارة الامام بحرفه وحرفه الراعي رحمه الله واقترع عليها هو والرووي رحمه الله
التبعية البنية ما ذكرناه من ان نصيب المديون من العين يقع قصاصا على عليه
من الدين هو مقتضى ما اطلقه الاصحاب قال الراعي هكذا اطلقوه قال الامام وهو
محمول على ما اذا رضي المديون بذلك او على ما اذا كان جاحدا او معصرا بالباقر
من الورثة طافرون بحسن حقهم من ماله فباخذونه ويتقسمون بينهم قال وعلي
هذا ينزل الجواب المطلق في جميع هذه المسائل قال والاقوال المعروفة في القصاص
انما تقع في الدينين ولا يجري القصاص بين الدين والدين انتهى كلام الامام^٣
التبعية الثالث قال الامام ومن يدعي ما جاب به يعني الاتاد بالانصاف وحكما

عن ابن سريج

ن
بيد

عن ابن سريج ان قال اذا كان علي الابن الذي عليه الدين عشرة لاجبني وعليه
عشرة للموتني يعني والعين عشرة ايضا وقد تركت ابني احدها هذا المديون
نعلم ان الذي عليه الدين يستحق من العشرة التي هي عين نصفها وهو خمسة فحكي
عن ابن سريج وجهين احدهما ان الابن الذي لادين عليه اوي تملك الخمسة
حتى كان هذا القائل يقول ان ميراث من عليه الدين في العين لا اصل له هذا الوجه
حكاة كذلك والوجه الثاني ان تملك الخمسة بين الابن الذي لادين عليه وبين
الاجبني الذي يستحق العشرة على مقدار دينها يتضاربان فيها فيصيب الابن
الخمس ويصيب الاجبني بعشره ثم قال الامام وهذا الوجه الاجز مقتضى والوجه الاول
لا اصل له ولا يحل على من المذهب ولو لا على بان الاتاد بموتني في حكاية
وقد استدل الحكماء لابي جبر المذهب لابي العباس لما استخرجت البنية انتهى وهذا الوجه
الاجز هو المقتضى به عند المالكية ولا يتمشى عندنا الا اذا كان الابن المديون مجورا
عليه بالنفس حتى يتعلق الدين بما ورثه والا فلا يتعلق لهم بارثه ويصرفه كما
اراد وحيث ان التبعية الرابع اذا كان الدين الذي علي الوارث من غير
جس العين او من غير نوعه قسم العين بين الورثة فما اصاب من لادين عليه
دفع اليه وما اصاب المديون فعند الامام ابي حنيفة رحمه الله لا يدفع اليه ويقت
عند من لادين عليه علي الرهن حتى يودي نصيب من لادين عليه من الدين^٤
وعندنا لا يوقف بل ان كان معصرا مليا دفع اليه وان كان جاحدا معصرا فالأخر
مستحق فغير غير جنس حقه انتهى ما اردت ايراده ومن اراد المزيد من هذه
الباب فليعلم بفتح الكفاية للشيخ رحمه الله يظفر بما يريد والله اعلم
الفصل العاشر في الشهادة ولنفرض في ذلك ما يلزم من
ابن وبنت انتهب جميع التركة ورد كل سهم على الاخر ربع ما انتهب قضا
تعد كل منها جميع حقه فيطريق الجبر افرض انتهب الابن اربعة
اشيا ليكون لذلك ربع صحيح وافرض انتهب البنت اربعة دراهم فاذا
رد اليها اربعة دراهم صار سهم ثلاثة اشيا وودهم ومعا ثلاثة
دراهم ونسبي فما بعد لضعف ما معها ثلاثة اشيا وودهم تعدل سنته

دراهم و ششین بعد القاء المشترك يصير الشيء بعدل خمسة دراهم فقد انتهت اربعة
 اشياء في عشرة درهما وانتهت هي اربعة دراهم فجميع التركة اربعة وعشرون
 درهما فاذا ارد البائع ما انتهت خمسة دراهم وردت اليه ربع ما انتهت درهم
 صار معه ستة عشر درهما ثمانية وهي مثل نصف ما معه فيصير مع كل منها خمسة مثلية
 ابراهم و بنت انتهت التركة ثم رد الابن ربع ما انتهت والبنت ثلث ما انتهت
 ثم اقتسم المردود ونصفين وصار مع كل واحد منها خمسة فبا طبر والمقابله فرض
 ما انتهت الابن اربعة اشياء وما انتهت البنت ثلاثة دراهم بحله المردود منها
 شيء و درهم فاذا انقسم اقتسموا ذلك نصفين حصل كل منها نصف شيء ونصف
 درهم فاذا انقسم ذلك لباقي مع صار مع الابن ثلاثة اشياء ونصف شيء ونصف
 درهم وصار مع البنت درهمان ونصف درهم ونصف شيء فصار مع كل واحد نصف
 ما معها مثلية اشياء ونصف شيء ونصف درهم بعدل خمسة دراهم وشي
 فبعد القاء المشترك يبقى شيان ونصف شيء بعدل اربعة دراهم ونصف درهم
 فبا بطلان انصافا فليكن بسوط الاثني خمسة والدرهم تسعة فاقبلا الاسم وجعل
 بان جعل بسوط الاثني هو الدرهم وبسوط الدرهم هو اثنان فاشي تسعة والدرهم
 خمسة فيكون بحله ما انتهت الابن ستة وثلاثين لان الغرض من له اربعة اشياء
 وما انتهت البنت خمسة عشر لان الغرض من لها ثلاثة دراهم فجميع التركة احد
 وثمانون فاذا ارد الابن ربع ما انتهت وذلك تسعة ووردت البنت ثلث
 ما انتهت وذلك خمسة صار حله المردود منها اربعة عشر فاذا قسم ذلك ما
 حصل لكل منها سبعة فاذا قسمت سبعة الي ما بقي معه وهو سبعة وعشرون
 صار معه اربعة وثلاثون واذا قسمت سبعة الي ما بقي وهو عشرة صار معه سبعة
 فصار مع نصف ما معها ثمانين كل منها خمسة فبقية انما قلت فاقبلا الاسم وجعل
 لاجل الاختصار لانك لو لم تفعل ذلك وثبتت على سنن الخيرية كان مقتضى
 القاعد ان تقسم التسعة على خمسة يخرج الشيء واحد او اربعة اقسام فاذا بسطة
 اقسام كان تسعة فاشي يصير تسعة واذا كان الشيء تسعة فاشي يصير تسعة
 خمسة لان الشيء قد خرج درهما واربع اقسام ودرهم فله درهم خمسة واربع اقسام

نلاحظ

نلاحظ ذلك كثيرا ثم يقولون اقبل الاسم وجعل كل ما هو معلوم شاهد في الروضة
 واصليها في صاحب الوصايا فافهم ذلك مثلية ذكرها شيخنا في ثلاثة بنين
 انتهت التركة فرد الاكبر للاوسط نصف ما انتهت ورد الاوسط للاصغر ثلث ما
 انتهت ورد الاصغر للاكبر ربع ما انتهت فصار بين كل واحد منهم خمسة فافرض ما
 انتهت الاكبر شيان وما انتهت الاوسط اربعة دراهم وبيني ان يكون ما انتهت الاوسط
 درهما ونصف حتى اذا ارد ثلثه للاصغر واخذ من الاكبر نصف ما له صار معه شيء و درهم
 ويصير مع الاوسط ثلاثة دراهم ونصف بعدل شيان و درهما فاشي بعدل درهمين ونصف
 مع الاكبر خمسة مع الاوسط واحد ونصف مع الاصغر اربعة فبا بطلان ذلك انصافا
 تكن عشرة وثلاثة وثمانية ويصير مع كل واحد بعد الرد والاخذ تسعة وهو ثلث المال
 انتهى والله اعلم **الفصل الثاني** في عشرين سائل من مواد التركة المحبولة مثلية
 ابراهم والتركة داوان بينهما تفاوت في القسمة بدينارين فاخذ احد الابنين الدينارين من الاثني
 ثمة بانه فان شئت فاجعل الصغيري اصلا وزد في الدارين التفاوت بينهما فيكون
 جميع التركة دارين ودينارين وحسب ذلك يكون لكل من الابنين دار ودينارين فاذا حو
 ثلثي دار ودينارين وثلثا دار فذلك حقه وهو دار ودينارين المشترك من
 الحائزين وهو دينار وثلث دار يبقى ثلث دار بعدل ثلث دينار فاذا جرت وعادت
 كانت الدار بعدل دينار وهو قيمه الصغيري فتكون قيمة الكبرى ثلاثة دنانير وثلث
 شيت فاجعل الكبرى اصلا فتكون التركة دارين الادينارين فليكن نصيبا دار الادينارين
 بعدل ما اخذ وهو ثلثا دار فاجير وعادل بان تزيد في كل من الحاضرين دينار وهو
 قدر مئتي احد هما فيصير مع كل دار بعدل دينار وثلثي دار فالتق المشترك يبقى ثلث
 دار بعدل دينار فالدار بعدل ثلاثة دنانير فان قيل اخذ ثلاثة ارباع الصغيري وثلث
 الكبرى فان اعتبرنا الصغيري اصلا فالتركة داران وديناران والماخوذ ثلاثة ارباع
 الصغيري وهو ثلاثة ارباع دار وثلث الكبرى وهو ثلث دار وثلثا دينار فعدل
 بالمجتمع وهو دار ونصف سدس دار وثلثا دينار ودينارين ودينارين فالتق المشترك ولعل
 كما سبق ثلث قيمة الصغيري اربعة فالكبرى ستة وان اعتبرنا الكبرى اصلا فالتركة داران
 الادينارين وقد اخذ ثلاثة ارباع الصغيري وهو ثلاثة ارباع دار الادينارين ونصف وثلث

وهو ثلث دار معادل مجموع ذلك وهو لا ونصف سدس داره الادينار ونصف دينار
دار الادينار ما جبروا عمل كما سبق لكن كما ذكرنا سبعة ثلثه ثلثين والتركه ثلثه ثلثين
متفصله بدينارين ودينارين احدى احدى نصف الادين وثلث الاوسط وربع الاربع
كم قيمة كل منها فزاد التفاضل عليها لتوي قيمه فتكون التركه ثلثه ثلثين وثلثه ثلثين
دينارين فضل الاوسط على الادين واربعه لابين الاربع والادين ويكون كل ثوب ثوب
ودينارين وقد اخذ احدى نصف الادين نصف ثوب وثلث الاوسط ثوب ثوب
وثلثي دينار وربع الاربع ربع ثوب ودينارين معادل ثوب ودينارين اجملة هي ثوب
ونصف سدس ثوب ودينارين وثلثي دينار والى المشترك وهو ثوب ودينارين وثلثي دينار
يبقى نصف سدس ثوب معادل ثلث دينار والثوب الكامل يعدل اربعة احدى قيمه الادين
وقيمة الاوسط ستة وقيمة الادين ثمانية وجملة التركه ثمانية عشر والامتحان بقين سبعة
روجه وام وثلث احوال مشترقات والتركه ثلثون دينار وثلثون دينار متفصلان
في القيمة بدينارين اخذت الزوجه نصيب الادون فبطريق العدد وتزيد التفاضل
ببعضها على الثلاثين وتطرح من المسله ساهم الزوجه ومثلها للثوب الاخر يبقى تسعة
هي الامام فاعمل في قسمة الاثنين والثلاثين المجتمع على الامام ما سبق تخرج بها عشرة
وثلثون وهو قيمة الذي اخذته وبطريق اغير تقول اخذت باحسن ثوبا فاجمع خي الثوب
تعدل التركه وهي ثوبان وثلثون دينار فالحق المشترك يبقى ثلثه ثلثين ثوب يعدل
الثلثين وثلثين فالثوب يعدل عشرة وثلثين فان قيل اخذت الادون ورددت
اربعة ونايزه فزد على الثلاثين عشرة وهي ضعف الذي ردت مع التفاوت لما تعلم في
سوي القيمة واقسم الاربعين على الامام واعمل كما سبق تخرج بها ثلثه عشر وثلثه عشر
نصيبها فزد عليه الاربعه تكن قيمة الثوب الادون سبعة عشر وثلثه وقيمة الاربعه ثمانية
وثلثه وجميعها والتركه ستة وستين وثلثين فان قيل اخذت الادون وزادوها
اربعة فزد على الثلاثين الفضل دينارين واطرح من المجتمع ثمانية ونايزه ضعف الذي يرد
لما تعلم في متوي القيمة واقسم الباقي وهو اربعة عشر من على الامام واعمل كما سبق تخرج
نصيبها ثمانية ونايزه فاطرح منه الاربعه يبقى اربعة وهي قيمة الادون فقيمة الاربعه ستة
والجميع اربعون فان قيل اخذت نصيبا الاربعه فزد الفضل على الثلاثين حتى نصير

التركه

التركه اثنين وثلثين دينار وثلثين من واطرح من المجتمع اربعة ونايزه وهي فضل
الثوب الاربع ومثله واقسم الباقي وهو ثمانية وعشرون على الامام واعمل كما سبق تخرج
نصيبا تسعة وثلثه وهي قيمة الاربع فتكون قيمة الادين سبعة وثلثه والجميع ستة واربعين
وثلثين فان قيل اخذت الاربع ورددت اربعة ونايزه فاطرح الفضل من الثلاثين
وزد على الباقي ضعف مردودها اعني ثمانية واقسم الستة وثلثين على الامام واعمل
كما سبق تخرج نصيبا اثني عشر فزد عليه الاربعه تكن قيمة الثوب الاربع ستة عشر فلو ادني
اربعة عشر والجميع ستون فان قيل اخذت الاربع وزادوها اربعة ونايزه فاطرح
من الثلاثين عشرة واقسم الباقي على الامام واعمل كما سبق تخرج نصيبا تسعة وثلثين فاطرح
منه الاربعه يبقى ديناران وثلثان فذلك قيمة الاربع فقيمة الادين ثلثان والجميع ثلثه ثلثين
وثلثون وثلث سبعة فيما اذا كانت قيم العروض واخذ بعض الورقة عرضا بقدر
اربعه من غير رد ولا زيادة وقد يرد واحد والعامل ان تطرح لذلك العرض الاضوف
سها ما اخذ وتقط لتبقى العروض نظير تلك السها وتجد الباقي اما ما وتعمل كما سبق
ففي روجه وام وثلث احوال مشترقات والتركه ثلثون دينار وثلثون دينار
قيمة فاطخذت الزوجه احدى احدى فاطرح سها ما من الخمسة عشر ثم سها للعرض الباقي
يبقى تسعة وهي الامام فاعمل كما سبق تخرج قيمة كل ثوب سها عشرة والتركه ثلثون ولو
ردت ستة ونايزه فزد ضعفها على الثلاثين واعمل في قسمة المجتمع على الامام ما سبق تخرج
نصيبا اربعة عشر فزد عليه ستة فتكون قيمة كل منها عشرين وجملة التركه سبعون ولو
زادوها خمسة فاطرح ضعفها من الثلاثين واعمل في قسمة الباقي ما سبق تخرج نصيبا
ستة وثلثين فاطرح منه خمسة تكن قيمة كل منها دينار وثلثين وجملة التركه ثلثه ثلثين وثلثون
وثلثه ولو قيل زادوها ستة او اكثر اخذت المسيلة ومتى اسقطت من المسيلة مع
سها ما اخذ العرض سها ما لتبقى العروض بنظير سها ما اخذ العرض فلم يبقى على السوا
محال لانه لا بد ان يبقى سها ما يقابل العين ولو قيل التركه ثلثون دينار وخمسة
الثوب ست وية القيمة اخذت الزوجه احدى احدى فاطرح سها ما من الخمسة عشر ثم سها للعرض الباقي
لو قيل ان الام قد اخذت احدى اربعة ونايزه فزد على المسيلة سها ما سها وثلثه حيث
فرض الزيد قد رما للاخذ من النقد المفروض واكثر ما فهم ذلك كي تعرف المكان من

على المهر وف الاوان اذا انقضى ذلك فارتكان الوصية اربع موصى وموصي له وموصي به وصيغة
 فاما الوصي فشرط التكليف والحريه فلا تصح وصية الصبي ولو راعى في الاظهر وفاقا للحنيفة وان في
 تصح من الرأى وبه قال المالكية والذهب المنصوص عند الحنابلة ان تصح منه اذا جاز وعشرين
 ولا تصح وصية المجنون والرقبي ولو كان ولو عتق قبل موته وتصح وصية الكافر بما يتناول او
 يقتضي الاخر غير محترمة وخزير ولو ولدني ولا ينعصيه كما ولا كنيسة كما ياتي وتصح وصية
 المجور عليه لغيره او على واما الوصي له فاما ان يكون حجه عامه واما ان يكون معين فان
 كان الاول فشرط ان لا يكون معصيه سواء كان الوصي مسلما وذميا فلو وصي مسلم
 او ذمي ببناء بغير بعض المعاصي لم تصح كما لو وصي ذمي ببناء كنيسة وتصح لغيره كراهية
 مسجد وخارجة لغيره اسري الكفار من ايدي المسلمين وان كان الذي شرط ان يتصور له
 الملك في الجمله ولو ما لا تصح لصبي ومجنون وحمل بشرط ان يكون موجرا واعدها
 بان يفصل له دون سنة اشهر منها مطلقا فان انفصل لسنة اشهر فالكفر والردة فاش
 زوج او سيدة لم يمتحى فان لم تكن فزات وانفصل لاكثر من اربع سنين لم يمتحى ايضا او
 لدون ذلك استحق في الاظهر بشرط ان يفصل حيا فلو انفصل ميتا فلا شيء له وان
 انفصل بخبايه او جبايه العزة ولعبد فان استمر رقه فمضى لسيده وقبلها العبد
 دون السيد وان عتق قبل موت الوصي فله ان يبعده موت الوصي وقبل فليس له في
 الاظهر ولذا ياتي ان قال ليصرف في خلفه فيقبل ما لكها ويتعين الصرف الي جهة
 الدابة رعاية لغرض الوصي وان قصد تملكها او اطلاق فباطلة وقهارة مسجد وكذا ان اطلق
 الوصي للمجد في الاصح وتخل على عمارته ومصالحه ولذمي وكناحي ومزدي في الاصح
 ولغني وفقير وتصح لتاتل في الاظهر وصورتها ان يوصي لرجل فيقتله ولا تصح الوصية
 لبيت ولا لخل يسجد واما الوصي به فشرط ان يكون مقصودا وان يقبل النقل وان
 لا يكون معصيه فتصح فكلا يصح بيعة وخلود الميتة قبل الدباخ وزبل وخزير محترمة
 وطلب معلم او قاتل للتعليم وبالمنافع موقته وموودة والاطلاق يقتضي ان يبيد
 وبالعبد دون منافعه وبالمنافع لشخص والرفقة لاف وبثرة وحمل سجدتان في الاصح
 وتصح بالعلوم وبالجهول كاعطوه ثوبا او عبدا او ثوبا وبالبيهم كاحد العبدان او
 الثوبين وبملك الغير في اصح الوجهين عندنا وعندنا ابا بلة كما وصيت لزيد بكذا

العبد

العبد وهو ملك غيره او بهذا العبدان ملكته لانها تصح بالمعذور ثم هذا ولي وبمخرج الكتاب
 فان عجز الكتاب بطلت وبرقته الكتاب ان جازنا بيعهم والافكا اذا اوصي بالغير
 وتصح على الاصح وتصح بالخالل دون حملها وعكسها بالخل لشخص وبالام لآخر وان اوصي
 لشخص بالجارية والخل معاصم بلا خلاف وان اطلق الوصية بالجارية فمضى دخول حملها
 في الوصية وجهان اصحها الدخول كالبيع وبه قال الحنفية والحنابلة قال الشافعي
 ولا يبعد الفتوى بالمنع لان الوصية تنزل على الاقل المتيقن لان الخل يفرد بالوصية
 وتصح بالايدي على تسليمه كالابن والمغضوب والطير المقتول ولا تصح بالكلب العقور
 والخزير ولا بطل اللهو الا ان صلح لحرب او حجة ولو اوصي بطبل او بطل لغيره بطل
 عجم او صرب حلت على ما تصح به واما الصيغ فباب وقبول فاما الايجاب فلا
 بد منه وهو صريح وكناية وضرب كك وصيت لفلان بكذا او اعطوه بعد موتي كذا او
 ادفعوا اليه بعد موتي كذا او هو لم بعد موتي او جعلته لم بعد موتي واما الكتاب
 فكتوله هو له من مالي او عينت هذا الثوب او العبد لزيد والكتاب كناية واما
 القبول فان كانت الوصية لغير معين كالغرة الزمت بالموت ولا يشترط فيها
 القبول ولا يصح قبول ولا رده في حياة الموصي ولا يشترط القبول في القبول بعد الموت
 والباب واسع ومنه عدة كثيرة ومحل بطم ككتب الفقه والمقصود هنا صاحب الوصايا
 وقد شرع فيه المصنف حقا على ذلك حكم الوصية للوارث فقال **اذا اوصي لوارثه**
وقبل الموت فالوصية صحيحة في الاظهر كسما موقوفه على اجازة باقي الورثة بعد الموت
وكذا ان كان وصي قتل موقوفه على اجازة كان ردوا بطلت واذا جازها بقيت وكانت
 الاجازة تنفيذ في الاظهر فيمكن لفظ الاجازة ولا يحتاج الي هبه وجديد قبول وقبض وليس
 للمجهير الرجوع وان كان قبل القبض وفي قول ابدا عطية فلا بد من لفظ التملك او الاثبات
 ان كانت الوصية عتقا على الاصح ولا بد من قبول اخر بعد تملك الوارث ولا بد من القبض
 وللمجهير الرجوع قبل القبض كالهبة والقول ان الوصية للوارث باطله والقول ان المذكور ان
 هما القولان الاتيان في الوصية بالرايد على الثلث وهن اصح الطريقتين والطريق
 ان في القطع بالطلاق للنهي عن ذلك في حديث ابي امامة رضي الله عنه عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث لم يصفه ابو داود

وان كانت الوصية
 للغير

وصية الزهري وصحة ما عتدوا من الوصية للوارث حيث قطعوا بطلانها في
طريق وبين الوصية لغير الوارث بالزيادة على الثلث حيث لم يقطعوا بطلانها ان منع الوصية
للوارث حق الله تعالى حذر من تغيير الوصية والارضا التي قدرها الله تعالى فلا اثر
رضاهم والمنع في الاجنبى حتى الورثة واستدل للاظهر وهو القول بصحة الوصية موقوفه
على الاجازة حديث ابي بنى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث الا ان تجز الورثة
قال الذهبي صالح الا انه ورواه الدارقطني عن عمر بن الخطاب عن ابيه عن جده قال
المضرمه انه قد قلنا الا ان تجز الورثة على ان الحق لهم ولذا ضعف طريقه القطع
وبطل العرق الذي قد مناه انتهى فان كان الاول الوصية لكل وارث بقدر
حصته لغو لا يستحق ذلك بلا وصية والوصية لكل وارث بعين هي قدر حصته صححه
مفتقرة الى الاجازة في الاصح لا اختلاف الا في اعيان اما الوصية لبعضهم بقدر
حصته او بعين هي قدر حصته فليس الخلاف ان يبق فان اجازوا اقتص بالوصية
به وقاسمهم في الباقي حصته والله اعلم الناس بالله انما يعتمد عند الخائفة
في الوصية للوارث كذهبننا وعند الحنفية والمالكية باطله لا يجوز الا ان اجازها
الورثة وهل هي عند تنقيده او ابتدا عطية فلا في عند المالكية والله اعلم **وان اوصى**
لغير وارث وقت الموت بثلث ماله او باقل وتنت **وجب ذلك الوصي بالوصية**
له ولا يتوقف دفعه له على اجازة باقي الورثة لغو نعم نعم بعد وصية يوصي بها او
دين لكن الاصل ان يقتض من الثلث شيئا او كانت ورثته فقرا او لا فيجب الثلث
استيعاب الثلث كما مضى عليه في الامم وجزم به النووي رحمه الله في شرح مسلم **وان اوصى**
بأكثر من الثلث ولو خرج ماله تحت الوصية في قدر الثلث قطعاً وفي الزايد عليه على
الاظهر ووجب الثلث مطلقاً وتوقف الباقي على اجازة الورثة وهل الاجازة تنقيد
او ابتدا عطية فيه القولان ان يقال ان رخصتها تنقيد ومقابل الاظهر الوصية بالزايد
لغو فان اجازوا ابتدا عطية ونقض عليه في القديم ايضا وهو المصنف عند المالكية
ويستفي ان لا يوصى بأكثر من الثلث ماله جزا فيصحب ان سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه
قال جاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوذني في عام حجة الوداع من وجع شدي فقلت
يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما ترى وانما ذوالايرني الا ابنته افا تصدقني

مالي

مالي قال لا قلت فاططر قال لا قلت فالثالث قال الثلث والثلث كثير او كبير انك ان
تذروا رشتك اغنيا حينئذ ان تذرهم عالم يكفون الناس فجعل الحق في الوصية
فاذا اوصوا بسقا طحقهم جاز والزيادة على الثلث قال النووي وغيره مكره وهو القاطع
وعينه محرره وحيث قلنا يتوقف على اجازة الورثة **فان كان** **والاجازة والقدرة الزايد**
على الثلث وان كان ما رده اي القدرة الزايد وان كان وارداً وبعضه واجازوا وبعضه
وان كان بعضهم الاجازة لجميع الزايد او لبعضه وبعضهم الرد فلهم ذلك فلا يجز واحد
منهم على احد **وتسري الوصية في حصته المخرج لغيره ما يأخذ من الورث** واما الذي رده
فما قد الوصي له ثلث حصته **واذا تعدت الوصية كان مجموعها اكثر من الثلث كان**
للوثة ان تجز الوصية من ثلث او يرد وامن ثلثا وبعضهم ان تجز لبعض ويرد
بعض والباقي ان يجز لغو في ذلك وهذا كله اذا كان الوارث غير بيت المال
فاما ان كان فالوصية بالزايد باطله لان الحق للبيت فلا يجز وهذا اما قطع بهم هو
من اصح ما نوبه قال مالك واهل الحجاز وقال اهل العراق واحمد وحكا ابو حاتم
العبادي وجها عندنا ان له ان يوصي بماله كله ولا يحتاج الى اجازة الامام ما بين
قال شيخنا قال في الروضة كما صلبا ينبغي للوارث ان يعرف قدر تركته والزايد
على الثلث فان جعل احدها واجاز لم يصح ولو اجاز وقال اعتقدت قلته لتركه
وقد بان خلافه حلف ونفذ فيما كان يتحققه ولو قام الوصي لم يشترط يعلمه قدرها
عند الاجازة لزمت ولو كانت الوصية بعين كعبد فاجاز ثم قال ظننت كثرتها
وان العبد خارج من الثلث فبان قلتها او تلف بعضها او دين على الميت فقولا ان
احدها يحلف ولا يلزمه الا الثلث كما في الوصية بالمشاع والثاني صحة الاجازة وعدم
قبول توليه لان العبد معلوم واجها له في عيظه وصحة النووي في تصحيحه انتهى والله اعلم
مسلم تزل البيت ابا واوصى زيدا بثلث ماله ونعم بثلث ماله فجميع الوصيتين
لكثر من الثلث فان ثلث الابن اجاز الوصيتين لو يرد وعنه **وان كان ردها اي**
الوصيتين وان كان ردها جميعها واجاز الاخرى فاما ان يجز صاحب النصف ويرد
لصاحب الثلث واما ان يعكس فان اجاز الوصيتين فمخرجهما اي الوصيتين
وهو تسري في الثلث المذكور اصل المسألة لما علمت ان يخرج النصف والثلث ستة

للباينة المزدوجة ثلاثة أسهم ولعمرو ثلاثة أسهم ويفضل للابن سهم واحد
 وإن رد الوصيتين فيجب لها أي يزيد وعمرو الثلث فقط بقسم بينهما على ثلث
 الوصيتين ويضارب بينه زيد بثلاثة أسهم وعمرو بسهمين عندنا وعند مالك
 والخنا بله ولي يوسف ومحمد وابن أبي ليلى والحسن والثوري والنفخ واسحق
 والجهمي ورجمهم الله وأما أبو حنيفة رحمه الله فلا يضر بلاحد في الرد بأكثر من
 الثلث ووافقه ابن النذر وأبو ثور رحمه الله في هذا المثال عدا أبي حنيفة ومن
 وافقه إذا ردت الوصيتان قسم الثلث بينهما نصيبين وصيت قلنا يجب لهما
 الثلث على سبب الوصيتين **فخرج الثلث وهو ثلاثة أسهم أصل المسألة وتسمى عام التمثيل**
 لحصول التمثيل بهما بين الوصيين له والورثة **أخرج منها** إن اردت القسم بها
 للوصيتين **زيد وعمرو أخاها** بينهما يزيد ثلاثة أسهم وعمرو خمسة أسهم كانت
 أسهمها في الأجازة والباقي بعد الثلث وهو سهمان للابن وإذا تقررت ذلك قسم
 علي خمسة أسهم زيد وعمرو لا يتقسم ويباين فاضرب خمسة بثلاثة أسهم التمثيل
 التي هي أصل مسأله الرد **يحصل خمسة عشر** منها تصح المسألة على الرد المطلق **فخرج**
حمزة وزيد وعمرو بينهما يزيد ثلاثة أسهم وعمرو اثنين والباقي عشرة للابن وعند
 أبي حنيفة رحمه الله أصل الرد من ثلاثة أسهم كل قلنا يزيد وعمرو سهم بينهما نصيبان
 فواحد على اثنين يباين ما ضرب اثنين في ثلاثة أسهم منها تصح زيد سهم وعمرو
 سهم وللابن أربعة ومضى على ذلك عمل بقية المسائل إلا أنه على مذهبه وحجتنا
 كما جزموا أن الوصيين ماضل بين الوصيين لها فلا يجوز التوزيع ولا ذكر الظاهر رحمه الله
 هذه المسألة ولم يبين القائل أن ماله لها ولا ماله لها ذكرها المصنف من زيادته
 بقوله **قلت فكل مسأله فيها وصية الرضخ فخرج كسر الوصية أو كسرها**
أبدا هو أصل مسأله الأجازة فقد تصح منه وقد تحتاج إلى تصحيح وعدد رومن
 كل من الوصيين لهم جزء من ثلثي ومقدار جزء الوصية من أصل المسألة نصيب
 فقد يتقسم نصيب ذلك الفريق عليه وقد لا يتقسم **أسهم الورثة** وهي
 القدر الذي أصحت منه مسأله **فريق** أي كالفريق والباقي من أصل مسأله
 الوصية بعد الوصية بجزء أو بأكثر **كان** ثم باقي من مسأله الوصية بعد إخراج

الوصية

الوصية أو الوصايا **هو نصيب** أي نصيب الذي هو كالفريق وهو ما أصحت منه
 مسأله الورثة فقد يتقسم نصيب ذلك الفريق عليه وقد لا يتقسم **فخرج**
 إلى النصيب هذا حكم مسأله الأجازة المطلقة وأما حكم الرد المطلق فهو ما ذكره
 بقوله **مسألة الرد أبدا** أي سواء كانت الوصية بجزء واحد أو بجزء أصلا
من ثلاثة فخرج الثلث لأنه حق الوصايا عند الرد **أسهم الرد الوصايا** من
 مسأله الأجازة إن تبين أو أوقفاً أن توافق كلهما **فريق** ونصيب واحد
 وهو بطل الثلث والواحد بين فريقين المتعدد وإن كان الوصية له واحداً فهو
 منقسم عليه **أبدا** **أسهم الورثة** وهي ما أصحت منه مسأله **فريق** ونصيب اثنين
 وهما باقي مخرج الثلث بعد الثلث الذي هو حصته الوصية فقد يتقسم ذلك على مسأله
 الورثة وقد يوافق وقد يباين **ولا يفي التصحيح** إن أصحبت مسأله الأجازة أو
 الرد إليه بأن الكسر نصيب فريق أو أكثر عليه على من اتفق باب تصحيح المسائل هذا
 إن أجاز الورثة جميع الوصايا أو ردوها جميعاً **وإن أجاز الورثة بعض الوصايا**
فخرج إلى مسأله جامعة لميلتي الأجازة والرد **فأصل مسأله الرد**
المطلق والأجازة المطلقة ثم حصل أقل عدد يقسم على كل منهما أي من ميلتي
 الرد والأجازة وهو العدد السوي لأحدهما إن تماثلت ولا كرها إن تداخلت
 وحاصل ضرب أحدهما في وفق الآخر في أن توافقا في كلهما إن تباينت **فكان**
 في كل حال من الأحوال الأربعة فهو الجامعة **فمنه تصح مسأله الرد والأجازة** غالباً
 وقد خسر بعد ذلك وقد خرج إلى بطلانها وسبب ذلك أن الله تعالى قال
 أي ما أصحت منه الجامعة على كل مسأله **سأ** أي من ميلتي الرد والأجازة **فخرج**
جزءها أي تلك المسألة التي قسمت عليها وهو أي جزء سهم كل مسأله **سأ** هو أبدا
 المسألة الأخرى إن كانتا متباينتين **ووفقاً** إن كانتا متوافقتين ولو في التداخلتين
 فإن اردت قسمة الجامعة بين الوصيين لهم والورثة **فخذ أسهم** من أجازة الورثة
 من مسأله الأجازة **واحد** في جزء سهمها يحصل نصيبه **وخذ أسهم** من رد الوال
 من مسأله الرد **واحد** في جزء سهمها يحصل نصيب من الجامعة والباقي للورثة
 فاقسم عليهم ثم انظر في الأضباع هل بينهما اشتراك بجزء من الأجزاء **فخسر**

وقد خلع

المسألة وكل نصيب اليه اي الي ذلك الجزء من ذلك احتزمت بقولي **عالم** **اولا** اشتراك
 بينها فلا اختصار انتهى ما زادته في بيان الطريق الجامع **في مثال** اي الكلاي بوايه
 الذي ذكره في المجموع وذكره المصنف انما وهو ما لو تزول ابنا وواحي لزيد بنصف ماله ولعمرو
 ثلث ماله لو اجاز الابن احدي الوصيتين ورد الاخرى **تصح مسلة الرد والاجازة**
 اي المسلة الجامعة لهما **من ثلاثين** لان الاجازة المطلقة من سنة والرد المطلق على
 مذهبنا من خمسة عشر كما تقدم وهما متواتقان بالاثلاث فاضرب ثلثها احد بها في
 كامل الاخرى تبلغ ما ذكره فاقسم الثلاثين على كل ما يخرج جز سهم مسلة الاجازة
 خمسة وذلك ثلث مسلة الرد وجز سهم مسلة الرد اثنين وذلك ثلث مسلة الرد
 الاجازة **فان اجاز الابن لزيد** صاحب النصف وصيته **ورد عمرو** صاحب الثلث اي
 وصيته **فلن يرد خمسة عشر** الحاصل من ضرب حصته من مسلة الاجازة وهي ثلاثة في خمسة
 جز سهم **ولعمرو اربعة** الحاصل من ضرب حصته من مسلة الرد وهي اثنان في
 اثنين جز سهم **فخرج حصتي زيد وعمرو خمسة عشر** **ويقتصر للابن احد عشر ولا اشتراك**
بين الانصاف الثلاثة لزيد وعمرو والابن **فلا اختصار** للمسلة الجامعة **فان كس** **عالم** **الابن** في الاجازة
 والرد بان اجاز لصاحب الثلث ورد لصاحب النصف **فلن يرد** صاحب النصف سنة الحاصل من
 ضرب حصته من مسلة الرد وهي ثلاثة في اثنين جز سهم **ولعمرو صاحب الثلث عشرة** الحاصل
 من ضرب حصته من مسلة الاجازة وهي اثنان في خمسة جز سهم **فخرج الوصيتين سنة عشر**
والباقي اربعة عشر للابن وترجع هذه المسلة على هذا التقدير بالاختصار اي بضمها خمسة عشر
لا اشتراك البع حصته صاحب النصف **والاخر** حصته صاحب الثلث **والاربعة** حصته
 الابن **بالنصف** لان كل اثنين عدد زوج وكل عدد زوج فله نصف صحيح **ويرجع كل نصيب**
الي خمسة فلن يرد ثلاثة نصف نصيبه **ولعمرو خمسة** نصف نصيبه **والابن سبعة** نصف
 نصيبه **وقس على هذه المسلة بقية المايل** الاثني وما يرد عليهما من ابها **مسلة**
تلك المسلة **يا وواحي** **لزيد** ثلث ماله **ولعمرو ربع** ماله **واجاز الابن الوصيتين**
تصح مسلة الاجازة من اثني عشر مخرج الثلث والربع لزيد اربعة وثلثة والباقي
 لابن خمسة **والرد** **ها** **الابن** **صحت** مسلة الرد **من احد عشر** لان اصلها ثلاثة فواحد
 للوصي لهما على سبعة فلا ينقسم ويباين فاضرب سبعة في الثلاثة تبلغ ما ذكره الموصي لهما فواحد

في سهم

في سهم **سبعة** فلن يرد اربعة وثلثة وللابن اثنان في سهم **باربعة عشر**
وان اجاز احد هما فقط بان اجاز لزيد ورد لعمرو او عكس **صحت** الجامعة
 للرد والاجازة **من اربعة وثلاثين** لتوافق مسلتى الاجازة والرد بالثلث
 وحاصل ضرب ثلث احدىهما في كامل الاخرى ما ذكره وجز سهم مسلة الاجازة
 سبعة وجز سهم مسلة الرد اربعة فان اجاز لزيد دون عمرو فلن يرد اربعة من
 مسلة الاجازة في سهم جز سهمها ثمانية وعشرين وثلثة من مسلة الرد
 في اربعة جز سهمها باثني عشر وبفضل للابن اربعة واربعون والانصاف مشتركه
 بالربع فتختصر المسلة الي ربعا احد وعشرين لزيد سبعة وثلثة وللابن احد عشر
 وان عكس فلن يرد من مسلة الرد اربعة في اربعة بسبعة عشر وثلثة من مسلة
 الاجازة ثلاثة في سهم باحد وعشرين وبفضل للابن سبعة واربعون ولا
 اشتراك بين الانصاف فلا اختصار **مسلة له** اي لبيت **ابن وواحي** **لزيد**
بالربع **ولعمرو بالخمسة** **واجازها** **الابن** **تصح** مسلة الاجازة **من عشرين** يخرج
 الربع والخمس لزيد خمسة وثلثة واربعة والباقي احد عشر للابن **وان رد هما**
 اي الوصيتين **تصح من سبعة وعشرين** حاصل ضرب تمام حصتي زيد وعمرو
 من مسلة الاجازة في ثلاثة اصل مسلة الرد للباين بين النعم والواحد
 نصيبهما من اربعة عشر وثلثة واربعة وللابن ثمانية عشر **فان رد احدهما**
صحت الجامعة من ثمانية وثلاثين للباين بين مسلتى الاجازة والرد وجز
 سهم كل منهما هو الاخرى فان اجاز لزيد دون عمرو كان لزيد ما به وحقه
 من ثلثة وثلاثين وثلثة وللابن ثمانية وحقه وعشرين والانصاف مشتركه
 بالخمسة فتختصر المسلة الي خمسة ما به وثمانية ويرجع كل نصيب الي خمسة فلن يرد
 سبعة وعشرين وثلثة وللابن خمسة وستون وان عكس كان لزيد
 ما به وثلثة وللابن ثمانية وللابن ثمانية وثلثة وللابن ثمانية وثلثة وللابن ثمانية
 بالربع فترجع المسلة وكل نصيب اليه فترجع المسلة الي ما به وحقه وثلثة
 وحقه زيد الي ربعا خمسة وعشرين وعمرو الي سبعة وعشرين والابن اثنان
 وثلاثين **مسلة وامي** من خلف ابنا **لزيد** **بالخمسة** **ولعمرو بالسدس** **واجازها**

الابن **تصح الميعة من ثلاثين** يخرج الحس والندس لزيد ستة ولعمرو خمسة وللأب
 تسعة عشر **وان ردها الابن تصح من ثلاثة وثلاثين** حاصل ضرب احد عشر
 بمجموع حصتي زيد وعمرو من الميعة الاجازة في ثلاثة اصل ميعة الرده ثلثا احد
 لزيد وعمرو ولزيد ستة ولعمرو خمسة وللأب اثنان وعشرون **وان ردها واحد** واجاز
 الاخرى **تصح الجامعة من ثلثيها وثلاثة ثلثيها** للموافقة بين الميعة بالثلاث وخبر
 سهم كل ميعة ثلث الاخرى فان اجاز زيد دون عمرو فاولاوية سنة وستون
 ولعمرو خمسون وللأب مائتان واربع عشر والانصاف مشترك بالثلاث فتختصر الميعة
 وكل نصيب اليه فترجع الميعة الي ما به وحده وسين لزيد ثلاثة وثلاثون ولعمرو
 خمسة وعشرون وللأب مائة وسبعة وان عكس فلزيد ستون ولعمرو خمسة وخمسون
 وللأب مائتان وحده عشر والانصاف مشترك بالثلاث فترجع الميعة الي حصة سنة
 وستين وكل نصيب الي حصة فيرجع نصيب زيد الي ثلثي عشر وعمرو الي احد عشر
 والأب الي ثلثة واربعين **سيلة اوصى لزيد بالندس ولعمرو بالسبع تصح من**
اثنين واربعين يخرج الندس والسبع لزيد سبعة ولعمرو ستة ومجموعهما ثلاثة عشر
 وللأب الباقي تسعة وعشرون **ولا تستقر** هذه الميعة ولا ما بعد هان من الميعة
 الثلاث **الي اجازة لان مجموع الوصيتين فيها اقل من ثلث المال** لان ثلث المال
 في هذه الميعة اربعة عشر ومجموع الوصيتين ثلاثة عشر **سيلة اوصى لزيد بالسبع**
ولعمرو بالثلث تصح من ستة وخمسين مقام السبع والثلث لزيد ثمانية
 ولعمرو سبعة ومجموعهما خمسة عشر اقل من ثلث المال والباقي للأب وهو احد
 واربعون **سيلة اوصى لزيد بالثلث ولعمرو بالسبع تصح من اثنين وسبعين**
 مقام الثلث والثلث لزيد تسعة ولعمرو ثمانية وللأب خمسة وخمسون **سيلة اوصى**
لزيد بالسبع ولعمرو بالثلث تصح من تسعين مقام السبع والثلث لزيد عشرة وعشرة
 ولعمرو تسعة وللأب احد وسبعون **فان** كان الاولي تقدم انا قلنا
 تصح غالبا وقد تختصر وقد ذكرناه وقد تحتاج الي بطل وذلك اذ اوقع في بعض
 الانصاف كسرت بطل الجامعة وكل نصيب من جنس ذلك الكسر بان نصيب
 الميعة وكل نصيب في يخرج ذلك الكسر مثال ذلك ثلث اثنان واوصى كل من

زيد

زيد وعمرو بثلث ماله واجاز احد الابنين الوصيتين وردها الاخر فله الاجازة
 من ستة لكل من زيد وعمرو سهمان وكل ابن سهم وميعة الرده من ستة ايضا
 لكل من زيد وعمرو سهم وكل ابن سهمان والجامعة لهما ايضا ستة للقبائل
 ثلثا من الميراث والمراة سهمان ويفضل لزيد وعمرو ثلاثة اسهم بينهما مناصفة
 ولا نصف للثلاثة فاضرب اثنين بخارج النصف في الستة تبلغ اثني عشر اضرب
 كل نصيب في اثنين يحصل للميراث اثنان والمراد اربعة والوصي لهما ستة لكل واحد
 ثلاثة فاحتاجت الجامعة الي بطل ولم تصح بها القسمة الا بعد البطل المذكور
 وقد تحتاج الي بطل في اختصار كما لو ضلقت امرأة زوجا واثنين بعتين
 واوصت لزيد بالثلث ولعمرو بالربع واجازت احدي الاخيرتين الوصيتين وردها
 الاخران فالاجازة من اربعة وثلاثين والرود من احد وعشرين والجامعة
 اربعة وثلاثون لا علمت للافت المجيزة عشرة والتي ردت ستة عشر وللزوج
 اربعة وعشرون ولزيد وعمرو اربعة وثلاثون بينهما على سبعة فلا تصح
 وتباين فاضرب الجامعة في سبعة فتصح من حيايه وثمانية وثمانين للزوج
 منها مائة وثمانية وستون والافت المجيزة سبعون واللقى ردت مائة
 واثنا عشر ولزيد مائة وستة وثلاثون ولعمرو مائة واثنان والانصاف كل
 متوافقة بالانصاف فتختصر الميعة الي نصف مائتين واربعه وتسعين
 وكل نصيب الي نصفه فيرجع نصيب الزوج الي اربعة وثلاثين ونصيب
 المجيزة الي خمسة وثلاثين والراة الي ستة وخمسين وزيد الي ثمانية وستين
 وعمرو الي احد وخمسين فاحتاجت الميعة بعد تحصيل الجامعة الي بطل في
 اختصار وعي ذلك كله احذرنا بقولنا غالبا وسبقنا الي ذلك المضم في شرح
 كشف الغوامع ننسبه لما يرد عليك من امثال ذلك فان المتأخرين قد ولعوا
 باستعمال هذه الطريق الجامعة كثيرا وانه علم الغالب ان هذه
 الطريق المتقدمة هي طريق الباب وهي الاصل وهناك طرق اخرى منها
 طريق ما فوق الكسر وطريق ما تحته وطريق الديار والدرهم وطريق الخبر
 والمقابلة وطريق الخطابين وطريق النكوس وطريق المقادير وطريق الهندسة

اما طريق ما فوق الكسر فاعرف ما فوق كسر الوصية او كسر هذا ما قدمت لك في
 مباحث قسمة التركات في الفايده الثامنة ثم زيد على الفريضة بيته وان حصل
 في المزيدي كسر فابسط الجيع من جيعه فما بلغ منه نصيب والمزيد على الفريضة او بطله هو
 الوصية فلو خلف عشرة بنين واوصى لزيد بالثلث ولعمرو بالربع فنصيب الفريضة من
 عشرة ومزدق الثلث والرابع مثل وضمان فزد على العشرة مثلهما ومثل خمسة يجمع
 اربعة وعشرون فمنه نصيب والمزيد على العشرة وهو اربعة عشر هو الوصيتان ما قسمته
 بين زيد وعمرو ابا عا كزيد اربعة ابا عم ثمانية ولعمرو ثلثة ابا عم ستة وكذا لو
 كانت الوصية بالثلث لاربعة وبالربع لثلاثة والرد فيهما من مائة وخمسة وان اوصى
 فيها بالثلث لخمسة وبالربع لخمسة فالاربعة عشر المزيدي اربعة ابا عم ثمانية على خمسة
 سبابي وثلثة ابا عم ستة على خمسة مبابي وخمسة وخمسة ثمانية لان ما كتبت ٩
 باحدهما واضرب به في الاربعة والعشرين فتخرج من مائة وعشرين وكل من له ي
 من اربعة وعشرين اخذ مضره وفي جزسهما خمسة فكل ابن سهم في خمسة خمسة
 ولا صاحب الثلث ثمانية في خمسة اربعة فكل واحد ثمانية ولا صاحب الربع ستة
 في خمسة ثلثين فكل واحد ستة وتوكان البنون في الاولى ثمانية وعلت ان
 فوق الثلث والربع ثلثة وخمسة فزد على الثمانية مثلهما وخمسة اربعة عشر وجا
 بجمع تسعة عشر وخمسة فابسط الكل اجزا يحصل ستة وقسوه لثلاثة ثمانية
 في خمسة اربعة فكل واحد خمسة وللوصي لهما اربعة عشر وخمسة في خمسة ستة وخمسين
 تقسم بين زيد وعمرو ابا عا لزيد اربعة ابا عم ثمانية وثلثون ولعمرو ثلثة
 ابا عم اربعة وعشرون فنقص على ذلك واما ما تحت الكسر فاما ما ياتي في ما قبل
 الاثنتي واما طريق الكسور فاما ما تاتي فيما ذكرنا من الوصايا مقدده مترتبة
 واما بقية الطرق فلا يحتاج اليها هنا واما يحتاج اليها في الما قبل الدوريات
 وخونها ولا بأس بذكرها وان لم يخرج منها الخط بها علما فاما طريق الجير فافرض
 التركة ما لا واطرح منه مقدار كسر الوصية او كسورها وعادل بالباقي الفريضة
 وهذه من الصب الثاني من المزدوب الستة الجرية ما قسم الفريضة على مقدار
 ما بقي من المال فخرج مقدار المال الكامل والمزيد على الفريضة هو الوصية او الوصايا

وان حصل

وان حصل في المال كسر صحت من بطل المال غال ومقام الكسر هو الجزسهم الفريضة
 ما ضرب به في سهام كل وارث من الفريضة يحصل نصيبه واقسم الباقي على اصحاب
 الوصايا على نية وصاياهم فان انقسم فذات وان انقسم نصيب كل عرفت في ثلثة
 بنين واوصى لزيد بثلث ماله ولعمرو بربعه واجازوا ما فرض التركة ما لا واطرح منه
 ثلثه وبقية بفضل ربعه وسدسه وذلك بعدل الفريضة وهي ثلثة فاقسم ثلثة على
 ربع وسدس يخرج المال سبعة وخمسة فلو وصيت ابن اربعة وخمسة وذلك هو الزايد على
 الفريضة ونقص من ستة وثلثين بطل المال اجزا ومقام الكسر وهو خمسة هو جزس
 سهم الفريضة فلكل ابن خمسة والباقي وهو واحد وعشرون وهو حاصل ضرب الاربعة
 وخمسة في خمسة بين زيد وعمرو ابا عا لزيد اربعة ابا عم ثمانية ولعمرو ثلثة
 ابا عم ستة واما طريق الديار والدرهم فافرض مقام كسر الوصية او كسورها
 دراهم وسهام الفريضة ونايز واجز من الدراهم مقدار الوصايا واقسم الباقي
 على دناير الفريضة يحصل مقدار الديار من الدراهم فان حصل كسر فابسط المال
 فخرج الدراهم او بطلها هو التخرج في ثلثة بنين واوصى لزيد بثلث ماله ولعمرو
 بربعه اجعل الفريضة ثلثة ونايز لكل ابن دينار واجعل مقام الثلث والرابع
 وهو اثنا عشر دراهم واجز منها لزيد اربعة دراهم ولعمرو ثلثة دراهم وقسم
 الخمسة اربعة على ثلثة ونايز يخرج مقدار الديار دراهم وثلثين ابسط الكل
 اثنا عشر من ستة وثلثين فكل درهم ثلثة اسهم وكل دينار خمسة اسهم فلهذا
 اثنا عشر ولعمرو خمسة وكل ابن خمسة واما طريق الخطاين فافرض التركة
 ما شئت من العدد وسهم المال الاول واطرح منه مقدار الوصية او الوصايا فان حصل
 مثل الفريضة فالعدد المطلوب وان زاد الباقي عن الفريضة او نقص
 عنه فمقدار الزيادة او النقص هو الخط الاول ما حفظه ثم افرض التركة عددا
 اخو سهم المال الثاني وافعل فيه كما فعلت في الاول فان بقي مثل الفريضة
 فالمال الثاني هو المطلوب والا فمقدار الزيادة او النقصان هو الخط الثاني
 فاصب المال الاول في الخط الثاني والمال الثاني في الخط الاول ثم اقسم
 الفضل بين الحاصلين على الفضل بين الخطاين ان اتفق الخطان في زيادة

او نقصا وان اختلفا فاقسم مجموع الخصالين على مجموع الخطابين يخرج مقدار المال وان
 حصل كسر فاقطع المال من جهة يحصل المطلوب ولا تخفى كيفية القسمة بين الوصيين لهم
 والورثة على من اتفق ما سلف وطريق الخطابين من ظرافات الطرق الخاسية فانها
 استخراج النصاب من الخطا اذا علمت ذلك في المثال ان بقى ان فرضت المال
 الاول اثني عشر فلزيد ثلثة اربعة واخبر ورثته ثلثة يفضل خمسة وكان ينبغي ان
 يبقى للورثة ثلثة فاقطع بالثاني زايده وان فرضت المال الثاني ستة فلزيد سهم
 ولعمرو سهم ونصف يفضل سهمان ونصف فاقطع نصف سهم ناقص فاقرب
 المال الاول وهو اثنا عشر في الخطا الثاني وهو نصف يحصل ستة واصرب المال
 الثاني وهو ستة في الخطا الاول وهو ثمان يحصل اثنا عشر واقسم مجموع الخصالين
 وهو ثمانية عشر على مجموع الخطابين وهو ثمان ونصف يخرج سهم وجزء هو
 المطلوب فاقطع الثلثة والثلث اثنان ونصف من ستة وثلاثين كما سبق لزيد
 ثلثا اثنا عشر ولعمرو ربعا تسعة يفضل خمسة عشر لكل ابن خمسة ولا تخفى ما
 اذا فرضت المال اكثر او اقل وما طريق القادير فاقرب من مقام كسر الوصية
 او كسورها مقادير واجز من مقادير الوصية او الوصايا واقسم بقية القادير
 على الفريضة فان انقسمت صحت المبدأ من عدد المقام والقادير وهي سهام المصلحة
 وان انكسرت نبط الخارج هو جز سهم الفريضة ومقام كسر هو سهام كسر مقدار ضرب
 في جملة القادير يحصل النقيض واصرب به في قادير كل وصية يحصل نصيبه في ثلثة ثمانية
 وادوي لزيد ربع ماله اجعل مقام الربع وهو اربعة مقادير زيد منها مقدرا يفضل ثلثة
 مقادير تنقسم على الفريضة يحصل لكل سهم مقدار تسعة من اربعة وفي المصلحة بقية اجعل
 المصلحة لعمرو مقدرا لا تقدم ان يخرج الثلث والربع اثنا عشر لزيد اربعة مقادير وجزء
 ثلثة يفضل خمسة مقادير على الفريضة وهي ثلثة يخرج لكل سهم مقدار وثلاثين وبنظ
 خمسة لكل ابن خمسة ومقام الثلثين ثلثة هو سهام كل مقدار فلكل مقدرا ثلثة اسهام
 وتسعة من ستة وثلاثين لزيد اثنا عشر هي اربعة مقادير وولعمرو تسعة هي ثلثة
 مقادير وكل ابن خمسة هي مقدار وثلثا مقدار وما طريق الهندسة فهي طريق القادير
 ولكن تطول العبارة فيها بذكر الخطوط وعلاماتها وهي حروف الجداول المصطفا

فلا تطيل

فلا تطيل بذكرها وانه اعلم **فصل** منه اي من باب الوصايا وهو
 فيما اذا كانت الوصايا ثلثة وفي بعض صورة تزيد الوصية على المال اذا **وصي**
يزيد مثلا بنصف ماله **ولعمرو الثلث** **وليكبر بالربع** واجاز **الابن** المخلص و
 مثلا **جميع الوصايا** فاذا اردت عملها على الاجازة المطلقة **فجميع الوصايا بازيد**
على المال بنصف سدس لما تعرفه **فجميع الوصايا بازيد على المال**
فيلتزم بالصلك الممول ويحصل **المال على بنينهم وصاياهم** عندنا وعند
 المالكية واخنا بله ومحمد وابي يوسف من الخنفية وهو رواية عن ابي حنيفة
 رحمهم الله كالمعول في الفريضة وكالابن على الفليس والمهرود عن ابي حنيفة رحمه
 الله يقسم المال بينهم في الاجازة مع حسب دعاويهم باخذ اكثرهم وصية ما يفضل به
 على غيره ثم ان استوت دعاويهم في الباقي انقسموا بينهم بالسوية وان فضل لثان على
 غيره فاقسم ما يفضل به بينهما وان كان في الباقي سعة لما يدعيه الثالث والا فبقية
 الزايد على ما يدعيه والباقي بقية لثان بالسوية ان كان ثلثة فقط وان كان اكثر من ثلثة
 عمل في الثلثة والرابع ما تقدم وهكذا هذه رواية ابي يوسف عنه وروى محمد في النوادر
 عنه خلا اخر رواه عنه ايضا الحسن بن زيار القولوي قال المهرود رحمه الله هو ثابت
 ما في الباب عنه انتهى وسند كره في عمل المسائل ان ثلثة اذا تقدر ذلك **فجميع الوصايا**
الوصايا ثلثة **الثلثة عشر** لا تقدر **وهو اصل المصلحة** عندنا **ومجموعا** اي الوصايا
من مجموعا المذكور **ثلثة عشر** لان نصيبه ستة وثلثه اربعة وربع ثلثة ومجموعا
 ما ذكر **تسعة من ثلثة عشر بالمعول** عندنا ومن وافقنا **لزيد ستة** نصف لثاني عشر
ولعمرو اربعة لثالث **وليكبر ثلثة** ربعا **وحيز الابن بقية** من التركة لكونه
 اجاز جميع الوصايا **وان رد الابن الوصايا كلها** اي الوصية لهم **ثلث المال** فقط
 بقية لثان بغيرهم على حسب وصاياهم عندنا واما عند ابي حنيفة رحمه الله فلا يضرب
 لاحد في الرد اكثر من الثلث كما تقدم **وتسعة** عندنا **من تسعة وثلاثين** لان اصل
 مصلحة الرد كما تقدم من ثلثة سهم للوصي لهم على ثلثة عشر لا ينقسم ويدين الباقي
 وهو ثمان منقسم على الابن واذا ضربت ثلثة عشر في ثلثة صحت من تسعة وثلاثين
 كما ذكر للوصي لهم الثلث ثلثة عشر لزيد ستة ولعمرو اربعة وليكبر ثلثة والباقي وهو

بالثلث وحاصل ضرب ثلث احدها في كامل الاخرى ما ذكر وتلك كل واحدة
 جزء من الاخرى فيرسم الاجازة سبع واربعون وجزء من الرد عشرون **مسألة**
اوصى من ثلث ابنا يزيد باربع ولعمرو باثنى عشر والباقي لعمرو المطلقة
من ثلث وهو المقام الجامع للكلور الثلاثة يزيد خمسة عشر وعلو اثنى عشر ولكل
 عشرة والباقي وهو ثلاثة وعشرون للابن **والرد المطلق من مائة واحد عشر**
 من ضرب سبع وثلاثين مجموع سهام الوصايا في ثلاثة اصل مسألة الرد **وان اجاز لابن**
بعضه اي الوصايا دون بعض تعالج الجامعة **من اثنى عشر ومائتين** من ضرب
 ثلث مسألة الاجازة عشرون في مسألة الرد اثلث مسألة الرد سبع وثلاثين في مسألة
 الاجازة وثلث كل واحد هو جزء من الاخرى **مسألة اوصى من ثلث باثنى عشر ولعمرو بثلث**
ولعمرو بالباقي المطلقة **من مائتين وعشرين** يخرج هذه الكور الثلاثة يزيد خمسة
 اثنان واربعون وعلو سدس خمسة وثلاثون ولكل سبع ثلاثون ومجموع الوصايا
 مائة وسبعة وثلاثين للابن مائة وثلاثون **والرد المطلق من ثلث مائة واحد عشر**
 وهي الجامعة من ضرب مائة وسبعة مجموع الوصايا في ثلاثة اصل مسألة الرد واجازة
بعضه اي الوصايا دون بعض تعالج **من اثنى عشر ومائتين** من ضرب
 حاصل ضرب ثلث احدها في كامل الاخرى للوافقة بينهما بالاثلاث وثلث كل واحد
 هو جزء من الاخرى ولما كان عرض الضمير انه ان ينهي الكور الى اقل على النقيض
 ذكر ما يتم به نظرا من زيادة بقوله **ثلث اوصى من ثلث ابنا يزيد بالسبع ولعمرو**
بالسبع ولعمرو بالثلث **بالباقي** تعالج من اصل مائة ومائتين **وثلث مائة** يخرج هذه الكور
 الثلاثة لا تقدم **والرد** اي مسألة تعالج **من مائتين وتسعة عشر** حاصل ضرب مجموع
 الوصايا من مسألة الاجازة وهو ثلاثة وسبعون في ثلاثة اصل مسألة الرد والجامعة
 من اثنى عشر ومائتين واربع وستين للوافقة بينهما بالاثلاث **مسألة اوصى من ثلث**
بالسبع ولعمرو بالثلث **بالباقي** تعالج **من ثلث مائة واحد عشر** من يخرج الكور الثلاثة
 لما عرفت **والرد من ثلث مائة واحد عشر** حاصل ضرب مجموع الوصايا من مسألة الاجازة
 وذلك مائة واحد وتسعون في ثلاثة اصل مسألة الرد والجامعة ستة وتسعون والباقي
 واربع وستون للوافقة بينهما بالاثلاث **انتهى** ما زاده نظم بقا الاشكال **مسألة اوصى**

زيد

زيد بالثلث ولعمرو بالثلث **بالباقي** تعالج **من ثلث مائة واحد عشر** من يخرج الكور
 والرد من ثلث مائة واحد عشر **مسألة** حاصل ضرب مجموع الوصايا وهو مائة واحد وعشرون
 في ثلاثة اصل مسألة الرد والجامعة ثلاثة وتسعون للوافقة بينهما بالاثلاث
مسألة فيها اذا اوصى شخص بماله ولاخر بعضه فبذلك
 ملك القول ايضا عندنا كما وانفقنا واما عند ابي حنيفة ومن وافقه كما سبق عنه
 اوصى **مسألة** من خلت ابنا يزيد بمائة ولعمرو بثلث مائة واجاز ابنه الوصيتين
فما صلا من اثنى عشر يخرج النصف **وتقول في ثلاثة** **زيد سهران** ها المخرج **ولعمرو**
سهم هو بطل الكور **والاثنى العاشر** لان الفاعل فيها واشباهها ان جعل يخرج الكور
 المخرج الجامع للكلور ان تعددت للموصي له بالكل وبطل الكور للموصي له به وان
 تعددت فبطل كل كور من المخرج الجامع من اوصى له به ففي هذا المثال يخرج النصف
 اثنان للموصي له بالمال وبطل النصف واحد للموصي له بالنصف ومجموع الحصص
 ثلاثة فيقسم المال بينهما الثلاثة يزيد اثنان وعلو واحد كسيلة اصلها من اثنى عشر
 لثلاثة ولا تقف في الفرائض **وان ردها اي الابن الوصيتين** **مسألة الرد من**
سهم لان اصلها من ثلاثة فواحد على ثلاثة سهام الوصيتين في حال الاجازة بينهما
 وحاصل ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة منها **ثلاثة** التي هي ثلثها **زيد ومعمرو** بينهما
 الثلاثة يزيد اثنان وعلو واحد **سهم** **لثلاثة** وهي ثلثها وان اجاز لاحدها
 دون الاخر قال في شرح كشف الغوام تعالج جامعة تسعة ايضا للتفاضل فان اجاز
 زيد ورد وصيه عمر وثلث زيد ستة وعلو سهم وبفضل للابن سهران وان اجاز لعمر ورد
 زيد اقله وثلثه وثلث زيد سهران وللابن اربعة انتهى وقال ايضا فيما سبق وكذا كل صبي
 استقرت فيها الوصية الزكاة فان مسألة الاجازة داخل في مسألة الرد فهي الجامعة
 انتهى ولم ارفع هذه المسئلة ونظايرها فيها اذا اجاز لاحدها دون الاخرى عبارة
 احد من اهل فقيه غير المصنف ورايت في عبارة بعض اهل العلم فيها اذا اجاز لاحدها دون
 الاخرى هذه المسئلة انه ان اجاز لصاحب الكل وحده كان لصاحب النصف
 تسع ولصاحب الكل ثمانية انتاع وان عكس كان لصاحب النصف نصف كامل لصاحب
 الكل فكان تسعة من ثمانية عشر انتهى بعبارة ويشهد له ما ذكره في الروض كاصلا

فيها لو اوصي شخص بشي ثم اوصي به او بعضه لآخر حيث قال ولو اوصي به لزيد ثم وصي
 به لزيد ثم وصي به لزيد ثم اوصي به لزيد ثم اوصي به لزيد ثم اوصي به لزيد ثم اوصي به لزيد
 للاحق فان قبله فذلك له الاول وثلاثة للثاني وان ردة الاول نصفه للثاني وان ردة الثاني
 فكله للثاني انتهى فيجعل ان يكون المصنف قال ما قد ساء عنه من تغلبه وتحتل به
 وجعل منقولا وهو الاقرب وعليه فيكون الحكم فيها ان لا يذهب الخا بله وتحتاج الى الفرق
 بينها وبين مسألة الروضة ويكن الفرق بان في مسئلتنا الثلث بين الموصي لها ثلثه الاكث
 اجاز الابن ام رد والثلث ان ردة فله وان اجاز لهما فلهما فلهما كذا لث الثلثين
 يتنازع فيها الابن وزيد فان اجاز فلهما زيدا وان رد فلهما لولا تعلق لعمرو فلهما وثلث ٥
 الثلثين يتنازع فيه الابن وعمرو فان اجاز الابن فلهما لولا تعلق لزيد في ذلك
 فلا تعلق لاحدهما فيما يستحقه الاخر من حال الاجازة واما مسألة الروضة فجميع الموصي به يخرج
 من الثلث وقد تراهم فيه زيد وعمرو فاذا بطلت وصية احدهما انقضى للآخره فنقلت
 جميع الاخرى فتأمل ذلك وهذا كله عندنا كمن وافقنا واما عند الحنفية فعلى رواية ابي
 يوسف رحمه الله نقول يفضل صاحب الكل على صاحب النصف بغير فية خذ يقي
 نصف يقتسمانه فتخرج من اربع لصاحب الكل ثلثا وله صاحب النصف واحد وعلى
 رواية محمد رحمه الله نقول يقيم الثلث بينهما نصيبين ثم نقول بغير لصاحب الكل
 اسداس لصاحب النصف ثلث فيفضل الاول بنصف فلا يخذل لانه ليس في
 الباقي سهم فياخذ ثلثا فقط ثم يقيم الثلث الباقي بينهما اخصا لصاحب الكل ثلثا
 اخصا لصاحب النصف خا ف يحصل لصاحب الكل سدس ثم في ثلث فتخرج من ثلثا
 لزيد احد وعشرون وعمرو ثمة فاقسما احكم فيما على الروايتين هذا كله في حال الاجازة
 واما في الرد ما يوجبهم رحمه الله لا يهزب لاحد باكثر من الثلث فيقسم الثلث بينهما نصيبين
 فتخرج من ستة لكل منهما سهم وللأبن اربع **مسألة اوصي لزيد بالمال ولعمرو بثلثه اي**
المال واجازها لابن تميم من اربع لان يخرج الثلث لثلاثة فهو لزيد وبسط واحد
 فهو لعمرو ومجموعهما اربع كذا ذكر **مسألة اوصي لزيد بالمال ولعمرو بسهم** بثلث
 وان رد ما اي الابن الوصيتين **مسألة من اوصي لزيد بالمال ولعمرو بسهم** لان اصلها من ثلثا فاحد لزيد
 وعمرو على اربع بينهما وحاصل ضرب اربع في ثلثا ما ذكر وعنده الحنفية على رواية

محمد في التوادير يقيم الثلث بينهما نصيبين يعني لزيد خمسة اسداس ولعمرو سدس
 فيفضل لزيد ثلثا ربع اسداس وليس في الباقي سهم فياخذ نصفه ويقيم السدس لعمرو
 بينهما ثلثا ويخرج من ثمانية عشر لزيد اربعة عشر لانه حصل له سدس وهو ثلثا
 ثم نصف وهو ثلثا سدس وثلثا سدس وهو ثلثا سدس وهو ثلثا سدس وهو ثلثا سدس
 ثم ثلث سدس بواحد وثلاثين رواية ابي يوسف رحمه الله صاحب الكل يفضل صاحب
 الثلث بثلثين فياخذها ثم يقيم الثلث الباقي بينهما نصيبين من ستة تقاب
 الكل خمسة ولصاحب الثلث واحد وهو سدس المال وفي الرد يقتسمان الثلث
 ايضا لانه لا يهزب لاحد في الرد باكثر من الثلث فينوي لصاحب الثلث نصيب
 في حالي الاجازة والرد قال الفخر رحمه الله قال اصحابنا وعلمهم وهذا دليل على
 فاد هذا القول لانه لا يجوز ان يتولى نصيب موصي له في حال الاجازة واراد
 انتهى **مسألة اوصي لزيد بالمال ولعمرو بثلثه** المطلقه من خمسة مجموع
 مقام الربع وبسطه لزيد الموصي له بالمال اربعه مقام الربع **مسألة اوصي لزيد بالمال**
سهم بثلث الربع والرقا لطلق من خمسة عشر لان اصلها من ثلثا فاحد لزيد
 خمسة عشر لزيد وعمرو بينهما وحاصل ضرب ثلث في ثلثا ما ذكر وعنده الحنفية
 على رواية محمد يقيم الثلث بينهما اربعة اسباع لزيد اربعة اسباع ولعمرو ثلثا
 اسباع وذلك حكم ارد لانه لا يهزب لاحد في الرد باكثر من الثلث فصار
 لكل يهزب بثلث وصاحب الربع ربع ومجموع الثلث والربع من تمامها ربع
 لزيد بثلث الثلث اربعه ولعمرو بثلث الربع ثلثا فيقسم الثلث بينهما على ذلك
 ثم نقول بغير لزيد ثلثان وسبع وعمرو ثلثا اربع اسباع وقد بقي من المال ثلثان
 فياخذ زيد ما يثبت على ما يثبت لعمرو وهو ثلثا اربع اسباع وثلثا سبع وربع ربع يبقى
 ثلثا اربع تقسم بينهما على سبعة ما بقي لهما وقد بقي لزيد ربع المال ولعمرو ثلثا
 اربع سبع فتقسم ثلثا اربع سبع على عشرة لزيد سبعه ولعمرو ثلثا اربع فتخرج من
 ثمانية واربعين لزيد ثمانية وثلثا وتسعة لانه حصل له اربعة اسباع
 الثلث بما به وستين ثم ثلثا اربع اسباع وثلثا سبع وربع سبع باربعية وسبعين
 ثم سبعه اربع وثلثا اربع اسباع السبع ثلثا وستين ومجموع ذلك ما ذكر ولعمرو

ما به وسبع واربعون لانه حصل له اولا ثلاثة ارباع الثلث بايه وعشرين ثم
ثلاثة ارباع ثلثه ارباع اربع وسبع وعشرين ومجمل ذلك ما ذكره ثم اهل
تجد حصته كل من زيد وعمر وشركه بالسبع فمقتصر اليك بالسبع وكل نصيب
الي سبع فترجع بالاختصار الي سبع ما به وعشرين وترجع حصته زيد الي سبع
تسعة وتسعين وحصته عمر الي سبع احدى وعشرين وعلى رواية ابي يوسف يفضل
زيد على عمر وثلاثة ارباع فياخذها ثم يقسم السبع بينهما فنصيب من ثمانية لزيد سبع
وعمر وسهم هذا كله في حال الاجازة واما في الرد فنقسم الثلث بين زيد وعمر واثبات
زيد اربع ابع وعمر وثلاثة ارباع كما قد مضى من احدى وعشرين وهذا كله
لان يزيد ان تزيد حصته عمر على تقدير ارد على حصته بتقدير الاجازة ان عمر حصته
في حال الاجازة ثلث وفي حال الرد سبع لان له ثلاثة اسهم من احدى وعشرين وهي
سبع المال والسبع اكثر من الثلث صرحة **مسألة اوصي لزيد بالمال ولعمر بن حنيفة**
المطلقة من سهم لزيد يخرج الحصة منه ولعمر بن حنيفة واحد والرد من ثمانية عشر
لأن اصل سهمه الرد من ثلثه فواحد بين زيد وعمر على ستمائة واصل سهم
الثلث في الثلث ما ذكره ولا يخفى حكما عند الحنفية على الروايتين **مسألة اوصي**
لزيد بالمال ولعمر بن حنيفة فالاجازة من سهم لزيد يخرج السبع منه ولعمر بن حنيفة
واحد والرد من احدى وعشرين لما تقدم لزيد وعمر والثلث وهو سهم بينهما اربعا
لزيد ستة ابع وعمر وسبع واثباتي وهو اربع عشر للابن وعلى رواية ابي يوسف
يفضل زيد على عمر ونحوه السبع المال فياخذها ثم يقسم السبع الباقي بينهما
نصيب يحصل لعمر ونصف السبع ونصف احدى عشر لزيد احدى عشر ولعمر وسهم وفي
الرد يقسم الثلث بينهما المالا لزيد سهمان ولعمر وسهم لان ابا حنيفة رحمه الله لا يفرق
لاحد في الرد باكثر من الثلث فيعزب لزيد ثلث ولعمر وسبع من ثلثيها الثلث
على ثلثيها لانه كما تقدم من تصح من تسعة قال المصنف رحمه الله تعالى في غيره وهذا
مكمل ايضا لانه ياخذ في الاجازة نصف سهم المال وفي الرد سبع المال ولا
يجوز ان تكون حاله الرد او من حالة الاجازة فانه
ان ابا حنيفة رحمه الله لا يعزب الاحد في الرد باكثر من الثلث ويتثنى من ذلك

في حصته
من السبع
الي اربعين
وفضلة زيد
الي ثلثه
ولا يفرق
منه في سهم
لان الاكثر
بين الحقتين
الثلث سبع
زيج السهم

حسن ميل

حسن ميل الدرهم المرسله والمجاهة والحاية وهي العتق الواقع في مرض الموت
والعتق الموصى به والعتق المعلق بالموت واما علم **مسألة اوصي لزيد بالمال ولعمر بن حنيفة**
فالا اجازة من سهم لزيد لما تقدم لزيد سبع اسهم ولعمر وسهم ولا شيء للابن والرد من اربعة
وعشرين لزيد سبع اسهم ولعمر وسهم وللابن ستة عشر ولا يخفى حكما عند الحنفية
****مسألة اوصي لزيد بالمال ولعمر بن حنيفة فالاجازة من سهم لزيد ثمانية اسهم ولعمر****
سهم ولا شيء للابن والرد من سهم وعشرين لزيد ثمانية اسهم ولعمر وسهم وللابن ثمانية
ولا يخفى حكما عند الحنفية **مسألة اوصي لزيد بالمال ولعمر بن حنيفة فالاجازة من سهم**
لزيد تسعة اسهم ولعمر وسهم ولا شيء للابن والرد من ثمانية اسهم ولعمر وسهم
وللابن عشرون **مسألة اوصي لزيد بالمال ولعمر بن حنيفة فالاجازة من سهم واحد عشر**
لزيد عشرة اسهم ولعمر وسهم ولا شيء للابن والرد من ثمانية اسهم وللأب ثلثه اثنان
الاجازة لزيد عشر ولعمر وسهم وللأب اثنان وعشرون فانه
سبعة ارباع في هذا الفصل والفصلين بعده ثلاثة اثمان ملة الاجازة عندنا
لان اصلها من ثلثه فواحد على ملة الاجازة يباينها وحاصل ضرب ملة
الاجازة في ثلثه اصل سهم الرد ثلثه اثمان الاجازة دايا وانما لم يذكرها مع
في هذه السبل للعلم بذلك ما سبق فان سهم الرد هي اجماع في كل ملة ٩
استوفيت فيها الوصية الشرعية للمدخله وانه اعلم **فصل منه اي**
من النمط المتقدم وهو في اوصي بالمال لخص ولوصي بكسرين لآخرين اوصي
لزيد بالمال ولعمر بن حنيفة ولابن حنيفة فالاجازة لابن حنيفة اي جميع الوصايا
من احدى عشر عندنا كن فامثنا لزيد ستة ثلثيها الثلث والثلث ولعمر وثلث
نصف المقام ولكل اثنان ثلثه على وزن ما سبق والرد من ثلثه وللابن عندنا
كن واقفنا للوصايا احدى عشر وللأب اثنان وعشرون ولا يخفى حكما عند
الحنفية كسبيل الفصل **مسألة اوصي لزيد بالمال ولعمر بن حنيفة ولابن حنيفة**
فالا اجازة من سهم عشر لان مخرج الثلث والسبع اثنان عشر لزيد ولعمر وثلث
اربعة ولكل ربع ثلثه ومجموعا ما ذكر والرد من سهم وخمس حاصل ضرب
الثلث اصل ملة الرد في سهم عشر ملة الاجازة للوصايا الثلث تسعة عشر وللأب



ثمانية وثلاثون **سنة** اوصى لزيد مائة وعمر وربعه ولكبر خمسة **فلا جازة من**
تعه وعشرين لزيد تمام الكسور عشرون وعمر وربعه خمسة ولكبر خمسة **اربعه**
والرد من سبعة وثلاثين حاصل ضرب سبعة الاجازة في ثلاثة اصل سبعة **الرد من**
لوصايا الثلث تسعة وعشرون تقسم كما ذكرنا وللان ضعف **سبعة اوصى لزيد مائة**
مائة ولعمر وربعه **ولكبر سبعة** **فلا جازة من** **احد واربعين** لزيد ثلث ثلثون وعمر و
 ستة ولكبر خمسة **لا تقدم** **والرد من مائة** وثلاثة وعشرين حاصل ضرب **الاحد والاربعين**
 في ثلاثة **لوصايا الثلث** **احد واربعون** بينهم كما ذكرنا في حال **الاجازة** وللان اثنا
 وثلاثون **سبعة اوصى لزيد مائة** وعمر وربعه **ولكبر سبعة** **فلا جازة من** **تعه**
وحسين لزيد اثنا واربعون وعمر وربعه **ولكبر ستة** **والرد من مائة** وخمسة وعشرين
لوصايا الثلث خمسة وعشرون تقسم **كلا جازة** وللان ضعف **سبعة اوصى لزيد مائة**
ولعمر وربعه **ولكبر سبعة** **فلا جازة من** **احدي وسبعين** لزيد ستة وعشرون وعمر و
 ثمانية ولكبر سبعة **والرد من مائتين** وثلاثة عشر **لوصايا الثلث** **احد وسبعون** وللان
 ضعف **سبعة اوصى لزيد مائة** وعمر وربعه **ولكبر سبعة** **فلا جازة من** **تعه** **واثني**
 لزيد اثنا وسبعون وعمر وربعه **ولكبر ثمانية** **والرد من مائتين** وسبعين **لوصايا**
لثلاثين وللان ثلثها **سبعة اوصى لزيد مائة** وعمر وربعه **ولكبر سبعة** **فلا جازة**
من مائة وتعه لزيد عشرون وعمر وربعه **ولكبر سبعة** **والرد من ثلث مائة** وسبع
وعشرين **ثلاثة** ثلثها **لوصايا الثلث** مائة وتعه لزيد تسعون وعمر وربعه **ولكبر**
تعه **في الاجازة** وللان مائتان وثمانية عشر **فصل** **منه** **فما اذا**
اوصى شخص مائة **واوصى معه** **ثلاثة** **او اكثر** **كل** **نظام** **بعض** **المال** **سبعة اوصى لزيد**
مائة **ولعمر وربعه** **ولكبر ثلثه** **وخالد بربعه** **وخلف** **ابن** **فان اجاز** **الان**
لوصايا الجميع **فاصل** **الان** **عشر** **تمام** **الكسور** **التي** **لها** **علمت** **وتعمل** **الي** **حتم**
وعشرين **لان** **مجموع** **الكسور** **من** **الخارج** **مع** **الخارج** **ما** **ذكر** **زيد** **الذي** **اوصى** **له** **بالكل**
جميع **الخارج** **الان** **عشر** **ولعمر** **الذي** **اوصى** **له** **بالنصف** **نصف** **الخارج** **تعه** **ولكبر**
اوصى **له** **بالثلث** **ثلث** **الخارج** **اربعه** **وخالد** **الذي** **اوصى** **له** **بالربع** **ربع** **الخارج** **ثلاثة**
ولان **للان** **كونه** **اجاز** **الم** **وتم** **بفضل** **من** **المال** **في** **بل** **اعيل** **والرد** **المطلق** **من**

حتم

حتم **سبعين** **لا تقدم** **مرا** **للان** **حتم** **ثلث** **المال** **والباقي** **وهو** **خمس**
وعشرون **لوصايا** **وذلك** **ثلث** **المال** **يقسم** **على** **ما** **تقدم** **سبعة اوصى لزيد**
ابن **لزيد** **مائة** **ولعمر وثلثه** **ولكبر بربعه** **وخالد** **خمس** **فلا جازة** **المطلق** **من**
مائة **وسبع** **لزيد** **الخارج** **ستون** **ولعمر وثلثه** **عشرون** **ولكبر بربعه** **خمس** **وخالد**
خمس **اثنا عشر** **والرد** **المطلق** **من ثلث مائة** **واحد وعشرين** **لا تقدم** **لوصايا** **ثلث**
مائة **وسبع** **تقسم** **كلا جازة** **واللان** **الباقي** **ما** **بين** **الاربعين** **بعمر** **عشر** **سبعة اوصى**
لزيد **مائة** **ولعمر وربعه** **ولكبر سبعة** **وخالد** **سبعة** **فلا جازة** **المطلق** **من سبعة**
وتسعون **لزيد** **الخارج** **ستون** **ولعمر وربعه** **خمس** **ولكبر خمسة** **اثنا عشر** **وخالد**
سبعة عشر **والرد من مائتين** **واحد وتسعين** **لوصايا** **الثلث** **تقسم** **كما**
سلف **واللان** **الباقي** **فلان** **ان** **عز** **ضم** **ان** **يسوق** **من** **الاشياء** **ما** **توالي** **فيه** **الكسور**
الوجه **الذي** **قصد** **من** **ان** **كل** **سنة** **اول** **كسور** **ها** **هو** **ما** **بعد** **اول** **كسور** **التي** **قبل**
الي **ان** **يتم** **بالعشرون** **يتم** **على** **جمع** **الكسور** **التي** **بعدها** **من** **ذات** **مائة** **مائة** **مائة**
الذكر **فقال** **قلت** **لو** **اوصى** **بن** **مائة** **ولعمر وربعه** **ولكبر سبعة** **وخالد**
سبعة **فلا جازة** **من ثلث مائة** **وسبع** **عشر** **لزيد** **مائتان** **وعشر** **وهي** **خمس** **هذه**
الكسور **ولعمر وربعه** **ذلك** **الان** **والاربعون** **ولكبر سبعة** **خمس** **وثلاثون** **وخالد**
سبعة **ثلاثون** **والرد من ثلث مائة** **واحد وخمسين** **لثلاث مائة** **وسبع** **عشرين**
لوصايا **على** **ما** **ذكر** **وباقية** **مائة** **واربعه** **وثلاثون** **للان** **سبعة اوصى لزيد**
مائة **ولعمر وربعه** **ولكبر سبعة** **وخالد** **سبعة** **فلا جازة** **من مائة** **واحد**
واربعين **لزيد** **الخارج** **مائة** **ومائتين** **وستون** **ولعمر وثلثه** **عشرون** **ولكبر بربعه** **عشرون**
وخالد **احد** **وعشرون** **والرد من ثلث مائة** **وسبع** **عشرين** **لوصايا** **الثلث**
ما **بين** **واحد** **واربعون** **تقسم** **بينهم** **كلا جازة** **واللان** **الباقي** **وما** **باقون**
للان **سبعة اوصى لزيد مائة** **ولعمر وربعه** **ولكبر ثلثه** **وخالد** **سبعة** **وخمس**
بعشر **فلا جازة** **من ثلث مائة** **واحد** **وسبع** **عشرين** **لزيد** **الفان** **وخمس**
وعشرون **ولعمر وثلثه** **وستون** **ولكبر ثلثه** **وخمس** **عشر** **لزيد** **الفان** **وخمس**
ولجعد **مائتان** **والان** **وعشرون** **والرد من احد عشر** **مائة** **واحد** **ومائتين**

في كل واحد من هذه الدراهم
عشر من درهم

تزيد العبد كله في الاجازة ولعمرو مائة درهم وفي الرد لزيد من العبد خمسة اسداس في الاجازة
ولعمرو سدس ذلك الباقيين ربع الوصيان من ثمانية عشر لزيد خمسة من العبد ولعمرو سدس منه
واربعه من الدرهم والسهم على هذا عشرة درهما وثلاثون درهما ثمانية اسداس من الدرهم والرد من
ثلاثين سهما والعبد منها عشرة اسداس لزيد منه خمسة اسداس ولعمرو منه سهم واربعه اسداس من الدرهم
والرد من اربعة اسداس من العبد وستة عشر سهما من الدرهم كل سهم عشرة دراهم ولو مات العبد
قبل موت الوصي بطلت وصية زيد عند الكل وكان لعمرو ذلك الباقيين او ثلث الدرهم قسم
العبد بينهما ارباعا عند الجمهور واسداس عند ابي حنيفة والفرد زيد بالعبد عند اهل
المدينة ولا شيء للورثة مطلقا وقس على هذا من عياله الدوثة وهي ثلث عبد اقيمته الف وترك
سهم العيين واوصي لزيد بالعبد ولعمرو بثلث ماله انتهى يعني عالم يذكر في الروضة من
الاخلاق والاحكام نبي يعلم ما ذكره المقصود من ثلثه درهم واوصي لزيد بدرهم
منها بعينه ولعمرو بثلث ماله واجاز الورثة فالدرهم المعين بينهما ارباعا كما لعبد لزيد ثلثه
ارباعه ولعمرو ربعه وثلث الدرهمين وعند اهل المدينة لزيد درهم المعين ولعمرو درهم اخر
وعند ابي حنيفة لزيد خمسة اسداس الدرهم المعين ولعمرو سدس منه وثلث الدرهمين فان
سقط الدرهم المعين بطلت وصية زيد ولعمرو بثلث الدرهمين وان سقط الدرهم كان
الدرهم المعين بينهما على الاخلاق ارباعا واسداسا وكله لزيد ولا شيء للورثة وان سقط درهم
ولم يدري درهم سقط فالدرهم الباقيان على ستة وثلاثين سهما لزيد تسعة ولعمرو احد عشر
عندنا وعند الجمهور هذه اكله في حال الاجازة واماني الرد فثمن الدرهم ستين سهما كل درهم
عشرين سهما لزيد من الدرهم المعين تسعة ولعمرو ثلثه منه ثمانية من الدرهمين الاخرين
والورثة ثمانية من الدرهم المعين وثمان وثلاثون من الاخرين وعند الخزفي جمهور الفقهاء
لزيد نصف الدرهم المعين ولعمرو سدس منه ودرهمين الاخرين وعند ابي حنيفة وابن القاسم
لزيد نصف المعين ولعمرو عشرة وخمس الاخرين ليحصل له خمس الباقي بعد وصية زيد هكذا
في الواهب السبعة ربيعا مائة ثلث عبد اقيمته اربعا مائة درهم ودار اقيمته الف درهم
وترك سعة الف وستة مائة درهم واوصي لزيد بالعبد ولعمرو بالدرهمين الباقيين درهم واجاز
الورثة الوصايا سلم لكل منهم وصيته كما ماله وقسم الباقي وهو الف بين الورثة بحسبهم وتجميع
الوصايا ثلث المال وان ردوا الوصايا ردوا كل وصية الى نصفها عند الكل فان زيد نصف العبد

ولعمرو

ولعمرو نصف الدار وهذا الثلث مائة وللورثة الباقي انتهى وقد سبقه الى نظيرها في الروضة
فقال منع الوصي لزيد بعبد قيمته مائة ولعمرو بد اقيمته الف وبكر قيمته مائة وكان
فكان ثلث ماله ثمانية فقد اوصي بثلثي ماله فان اجازوا فذال والافان اريد على
الثلث مثل جميع الوصايا فترد كل وصية الى نصفها وتحقق كل واحد بنصف
ما عين له وفي الروضة ايضا لو اوصي لزيد بعشرة ولعمرو بعشرة وبكر خمسة وثلث
عشرون ولم تجزوا قسمت العشرون على خمسة لكل واحد من الاثنين ثمانية
وبكر اربعة ولو كانت خالها وقال فذموا بكرها عرو وقال ابن الحداد لزيد ثمانية
ولعمرو سبعة وبكر خمسة ولو قال فذموا بكر اعلوها اعطى الخمسة دخل النقص عليها
باسوية فيكون لكل منها سبعة ونصف وثلاثة من اوصي لزيد بعبد ولعمرو باق
من ثلث ماله اعتبر حاله عند الموت فان خرج العبد من ثلثه دفعناه الى زيد
واعطى عمر باق الثلث ان بقي شيء والا بطلت وصية عمرو وان مات العبد قبل
موت الوصي لم يحسب من التركة وينظر في باقي امواله فيحيط من ثلثها بثلث العبد
ويدفع باقية الى عمرو وان لم يبق شيء من الثلث فلا شيء له ولعمرو وانه اعلم ثم ذكر ففردا
ثمانية في ذكر ما يلحق بها التبرين فقال **فصل في وصية من خلف**
ابن نصف ماله لاثني عشر وثلثه لاربعة اي الوصيتين **الابن نصف ماله**
من ستة مقام النصف والثلث **وصية من ستة وثلاثين** لان نصفها ثلاثة ثمانين
والاثني عشر ثمانين ثمانين ثمانين الثلثة والاثني عشر ايضا ثمانين وسطحها ستة
هي جز اسهم وحاصل ضربها في الستة اصل الميعة ما ذكر **كل واحد من الوصيين لها**
بالنصف تسعة لان حصتها من اصل الميعة ثلاثة وحاصل ضربها في الستة
جز السهم ثمانية عشر بينها ثلثها منها ما ذكر **كل واحد من الوصيين لهم بالثلث**
اربعة لان حصتهم من اصل الميعة اثنان وحاصل ضربها في جز السهم اثنان عشر
بينهم ثلثها منها ما ذكر ومجموع الوصيتين ثلاثون **والابن الباقي ستة** وهي ايضا
حاصل ضرب الباقي من اصل الميعة وهو واحد في جز السهم **وان ردوا الابن تحت**

مسيلة الرد من **لحين** لان اصلها ثلاثة فواحد على مجموع سهام الموصي لهم من الاثارة
 وهو ثلاثون يباين في اصل ضرب الثلاثين في الثلاثة ما ذكره جامع ما به قانون
 للموافقة بين سبيلتي الاجارة والرد بنصف ربع وجزسهم وثمانون للموافقة بين سبيلتي الاجارة
 والرد بنصف ربع وجزسهم مسيلة الاجارة خمسة وجزسهم مسيلة الرد اثنان ولا يخفى فيحصل
 الجامع في بقية ما يل هذا الفصل وفي الفصول السبعة بعد **مسيلة اوصي من خلف اب**
بنصف ما له لا ربع وبثلثه لا ربع ما لا اجارة من اربع وعشرين لان اصلها ستة
 ثلاثة على اربع تباين اثنان على اربع توافق بالبنصف وضموا اثنان داخل في اربع
 فهي جزسهم وحاصل ضربها في الستة ما ذكره كل من اصحاب النصف ثلاثة وكل من اصحاب
 الثلث اثنان وللأبن الباقي اربع **والرد من اثنين** لان اصلها ثلاثة فواحد
 على عشرين مجموع سهام الوصايا من الاجارة يباينها وحاصل ضرب العشرين في ثلاثة
 ما ذكره الوصايا لثلاث عشرين تقسم كالاجارة والباقي اربعون للابن **مسيلة اوصي**
بالنصف خمسة وبالثلاث خمسة ما لا اجارة تعني من **ثلاثين** حاصل ضرب خمسة
 في اصلها ستة فكل من اصحاب النصف ثلاثة وكل من اصحاب الثلث اثنان
 وللأبن الباقي خمسة **والرد من خمسة وسبعين** حاصل ضرب خمسة وعشرين مجموع
 سهام الوصايا في ثلاثة اصل مسيلة الرد للوصايا خمسة وعشرون تقسم كالاجارة وللأبن
 الباقي عشرون **قلت لو اوصي بالنصف ستة وبالثلاث ستة ما لا اجارة من**
ستة وثلاثين حاصل ضرب ستة في اصلها ستة فكل من اصحاب النصف ثلاثة
 وكل من اصحاب الثلث اثنان ومجموع الوصايا ثلاثون والباقي ستة للابن **والرد**
من اثنين للوصايا ثلاثون وللأبن ستون **التمهيد** وانما زاد هذا المثال ليظهر
 ان في الذي قصده كل هو ظاهر **مسيلة اوصي بالنصف سبعة وبالثلاث سبعة**
من اثنين واربعين حاصل ضرب سبعة في اصلها ستة للوصايا خمسة وثلاثون
 وللأبن سبعة **والرد من مائة وخمسة** للوصايا خمسة وثلاثون وللأبن سبعون **مسيلة**
اوصي بالنصف خمسة وبالثلاث سبعة ما لا اجارة من اثنين وعشرين لان اصلها
 ستة فثلاثة على خمسة يباين اثنان على سبعة كذلك وهما تباين ومسطحها خمسة
 وثلاثون هي جزسهم وحاصل ضربها في ستة اصلها ما ذكره لاصحاب النصف مائة

وحده

وخمسة فكل من منهم احدى وعشرون وللاصحاب الثلث سبعون فكل منهم عشرة والباقي خمسة
 وثلاثون للابن **والرد من مائة وخمسة وعشرين** حاصل ضرب مائة وخمسة وسبعين مجموع
 الوصايا في ثلاثة اصل مسيلة الرد للوصايا مائة وخمسة وسبعون تقسم كالاجارة وللأبن
 ثمانمائة وخمسون **مسيلة اوصي من خلف اب اوصي بالنصف والربع اوصي بالنصف**
لأبني وبابن اب لابن فبالاجارة اصلها من اربع للتداخل كبقية ما يل هذا الفصل
وتصريح من ثمانية حاصل ضرب الأثنين في الاربع لاصحاب النصف اربع وللاصحاب الربع
 اثنان وللأبن اثنان **والرد من ثمانية عشر** حاصل ضرب ستة مجموع سهام الوصايا ستة
 اصلها ثلاثة للوصايا ستة وللأبن اثنان عشر **مسيلة اوصي بالنصف ثلاثة وبالثلاث**
لثلاثة ما لا اجارة تعني من **اثنى عشر** لاصحاب النصف ستة وللاصحاب الربع ثلاثة وللأبن
 ثلاثة **والرد من سبعة وعشرين** حاصل ضرب اربعة مجموع الوصايا في ثلاثة اصلها ستة
وعشرين حاصل للوصايا تسعة وللأبن الباقي **مسيلة اوصي بالنصف لا ربع ولا ربع**
لا ربع ما لا اجارة من ستة عشر لاصحاب النصف ثمانية وللاصحاب الربع اربع **والرد من**
ستة وثلاثين مسطح الاثنى عشر والثلاثة اصلها للوصايا اثنى عشر وللأبن الباقي **مسيلة**
اوصي خمسة بالنصف وخمسة بالربع ما لا اجارة من عشرين لاصحاب النصف عشرة
 وللاصحاب الربع خمسة للوصايا خمسة عشر **والرد من خمسة واربعين** حاصل ضرب خمسة
 عشر في ثلاثة للوصايا خمسة عشر **مسيلة اوصي بستة بالنصف وستة بالربع ما لا اجارة**
من اربعة وعشرين لاصحاب النصف اثنى عشر وللاصحاب الربع ستة **والرد من اربعين**
 حاصل ضرب ثمانية عشر مجموع الوصايا في الثلاثة للوصايا ثمانية عشر **مسيلة اوصي بالنصف**
لربعة وبابن ربع سبعة ما لا اجارة من ثمانية وعشرين لاصحاب النصف اربعة عشر وللاصحاب
 الربع سبعة **والرد من ثلاثة وستين** حاصل ضرب احدى وعشرين في ثلاثة للوصايا احدى وعشرون
 تقسم كالاجارة وللأبن اثنان واربعون **مسيلة اوصي من خلف اب اوصي بالنصف والخمس**
اوصي بالنصف لابن وبابن لابن فبالاجارة في جميع هذا الفصل اصلها من عشرة
 لتباين بخمسة النصف والخمس **مسيلة** هذه المسيلة من عشرين حاصل ضرب اثنين عدد
 ذوي النصف في عشرة لتباين لاصحاب النصف عشر وكل من اصحاب النصف اربعة وللاصحاب الخمس اربعة
 فكل من اثنان مجموع الوصايا اربعة عشر بعرض للأبن ستة **والرد من اثنين واربعين**

للوصايا اربعة عشر تقسم كالاجازة وللأبن ثمانية وعشرون **مسألة** اوصي بالنصف
 لثلاثة وبالحصص الثلاثة فالاجازة تنح من ثلثين لما علمت للوصايا احد وعشرون لاصحاب
 النصف خمسة عشر والاصحاب الخمس ستة والرد من ثلثين حاصل ضرب الواحد
 والعشرين في ثلاثة للوصايا احد وعشرون وللأبن الباقي **مسألة** اوصي بالنصف لاربعة وبالحصص
 لاربعة فالاجازة من اربعين لما تنظر للوصايا ثمانية وعشرون لاصحاب النصف عشرون لكل
 خمسة والاصحاب الخمس ثمانية عشر منهم اثنان والرد من اربعة وثلاثين حاصل ضرب الثمانية عشر
 في ثلاثة للوصايا ثمانية وعشرون وللأبن الباقي **مسألة** اوصي بالنصف لخمسة وبالحصص لاجازة
 من خمسين كما هو معلوم لاصحاب النصف خمسة وعشرون والاصحاب الخمس عشرة والمجموع خمسة وثلاثون
 والرد من مائة وخمسة حاصل ضرب سهام الوصايا في ثلاثة للأبن سبعون وللوصايا خمسة وثلاثون
مسألة اوصي بالنصف لستة وبالحصص لستة فالاجازة من تسعين للوصايا اثنان وربعون
 والرد من مائة وستة وعشرون حاصل ضرب الاثنين والاربعة في ثلاثة للوصايا اثنان وربعون
مسألة اوصي بالنصف لثلاثة وبالحصص لثلاثة فالاجازة من سبعين والرد من مائة وسبعة
 واربعين للوصايا ثلثة واربعون في كل من حالف الاجازة والرد الباقي للابن فيها **فصل**
 من في الوصية بالنصف والسدس اوصي بالنصف الاثنين وبالسدس الاثنين فالاجازة
 اصلها في هذا الفصل كلمة من ستة وتضع هذه المسئلة من اثني عشر لصاحب النصف ستة لكل
 واحد ثلاثة ولصاحب السدس اثنان لكل واحد واحد وللأبن اربعة والرد من ثلثين ضعفا
 اربعة وعشرين للوصايا ثمانية وللأبن الباقي **مسألة** اوصي بالنصف لثلاثة وبالسدس
 لثلاثة فالاجازة من ثمانية عشر والرد من ثلثين ضعفا ستة وللأبن للوصايا اجازة وورد اثنان
 عشر لاصحاب النصف ثلثة والاصحاب السدس ثلاثة **مسألة** اوصي بالنصف لاربعة
 وبالسدس لاربعة فالاجازة من اربعة وعشرين والرد من ثلثين ضعفا ثمانية واربعين للوصايا
 اجازة وورد اثنان عشر لاصحاب النصف اثنان عشر والاصحاب السدس اربعة **مسألة**
 اوصي بالنصف لخمسة وبالسدس لخمسة فالاجازة من ثلاثين والرد من تسعين ضعفا
 للوصايا اجازة وورد اثنان عشر لاصحاب النصف خمسة عشر والاصحاب السدس خمسة
مسألة اوصي بالنصف لستة وبالسدس لستة فالاجازة من ستين والرد من ثلثين
 من ثلثين وربعين للوصايا اجازة وورد اربعة وعشرون **مسألة** اوصي بالنصف

لثلاثة

لثلاثة وبالسدس لثلاثة فالاجازة من اثنين واربعين والرد من ثلثين اربعة وثلاثين
 للوصايا اجازة وورد ثمانية وعشرون **فصل** من في الوصية بالنصف
 والربع اوصي بالنصف الاثنين وبالربع الاثنين فالاجازة من ثمانية وعشرين
 لان اصلها في جميع هذا الفصل من اربعة عشر والنصف ثلثة سهمين من الاثنين وحاصل
 ضربها في اربعة عشر مائة والرد من اربعة وثلاثين لان اصلها ثلاثة فواحد على ثمانية
 عشر سهام الوصايا من الاجازة يباينها وحاصل ضرب الثمانية عشر في الثلاثة مائة والرد
 للوصايا ثلثة ثمانية عشر تقسم كالاجازة لاصحاب النصف اربعة عشر لكل منها
 سبعة والاصحاب الربع اربعة عشر منها اثنان **مسألة** اوصي بالنصف لثلاثة وبالربع
 لثلاثة فالاجازة من اثنين واربعين حاصل ضرب الثلاثة في اصلها اربعة عشر والرد
 من احد وثلاثين حاصل ضرب الثلاثة في اصلها تسعة وعشرين مجموع سهام ٦
 الوصايا من الاجازة في اصلها ثلاثة للوصايا ثلثة سبعة وعشرون لاصحاب النصف
 احد وعشرون لكل واحد سبعة والاصحاب الربع ستة لكل واحد اثنان **مسألة** اوصي
 بالنصف لاربعة وبالربع لاربعة فالاجازة من ستة وخمسين حاصل ضرب الاربعة في
 اصلها والرد من مائة وثمانية حاصل ضرب مجموع سهام الوصايا من الاجازة وهي ستة
 وثلاثون اصلها **مسألة** اوصي بالنصف لخمسة وبالربع لخمسة فالاجازة من سبعين
 والرد من مائة وخمسة وللأبن اما الاجازة في اصل ضرب خمسة في اربعة عشر واما الرد
 في اصل ضرب مجموع الوصايا من الاجازة وهي خمسة واربعون في ثلاثون **مسألة** اوصي
 بالنصف لستة وبالربع لستة فالاجازة من اربعة وثلاثين والرد من مائة واثنين
 وستين وذلك واضح مما سبق **مسألة** اوصي بالنصف لثلاثة وبالربع لثلاثة فالاجازة
 من ثمانية وستين والرد من مائة وتسعة وثلاثين لأمم **فصل** من
 في الوصية بالنصف والثمن اوصي بالنصف الاثنين وبالثلث الاثنين فالاجازة اصلها
 في هذا الفصل كلمة من ثمانية وتضع هذه المسئلة من ستة عشر حاصل ضرب الاثنين
 عدد احد الثمنين اعني اصحاب الثمن في ثمانية لاصحاب النصف ثمانية لكل منها
 اربعة والاصحاب الثمن اثنان لكل منها واحد والرد من ثلثين حاصل ضرب
 مجموع سهام الوصايا وهي عشر في اصل مسئلة الرد اذ هي ايا الثلاثة **مسألة**

من زيادته فقال قلت هذا ان اجاز الابن لكل او رد لكل فان اجاز الابن
بعض الوصي لم دون باقيمهم بان اجاز الاصحاب النصف دون اصحاب الثلث او
عكس او اجاز احدها اي الابنين اكل اي الوصايا كلها ورد الابن الاخر اكل اي الوصايا
كلها فحصل بطريق اخر هو سبيل الرد والاجازة اي الجامعة لها وهي ما يرد بها لان
الستة والثلاثين راجعة الى الاربعين متفقان بالتسعة وحاصل ضرب تسعة احدى في كامل الاخر
ما ذكره من تصحيح المسئلة على كل تقدير من التقادير الاربع فاقسمه اي العدد المذكور على
ستة وثلاثين سبيل الاجازة يخرج جزسها خمسة واقسمه على خمسة واربعين سبيل
الرد يخرج جزسها اربعة ثم كل من اجاز اكل من الورثة وهو واحد الابنين في الثالثة
والاربعة او اجاز اكل من الوصي لهم وهم اصحاب النصف في الاولى واصحاب الثلث في
الثانية جزسها من سبيل الاجازة وهي ستة وثلاثون واصحابها في خمسة جزسها
يحصل نصيب من ارث ان كان وارثا او وصيا ان كان موصي له وكل من رد الوصايا
كلها من الورثة وهو واحد الابنين في الثالثة والاربعة وورد وصي من الوصي لهم وهم
اصحاب الثلث في الاولى واصحاب النصف في الثانية جزسها من سبيل الرد وهي
خمس واربعون واصحابها في اربعة جزسها يحصل نصيب من ارث ان كان وارثا او
وصيا ان كان موصي له فيها اجاز الابن لاصحاب النصف ورد لاصحاب الثلث
فكل من اصحاب النصف من سبيل الاجازة ستة في خمسة فله ثلاثون وكل من اصحاب
الثلث من سبيل الرد سها في اربعة فله ثمانية يتي ستة وستون يعني الابنين لكل سها
ثلاثة وثلاثون وان اجاز الثلث ورد النصف فكل من اصحاب الثلث من سبيل
الاجازة اربعة في خمسة فله عشرون وكل من اصحاب النصف ثلثة من سبيل الرد في
اربعة فله اثنا عشر ويفضل اربعة وثلاثون لكل ابن انسان واربعون وتخرج هذه
الصوره بالاخص والي فضل تعيين لاشترائك الاضبا كلها بالنصف فيصير لكل من
اصحاب الثلث عشرة وكل من اصحاب النصف ستة وكل ابن واحد وعشرون وان
اجاز الاكبر الوصايا كلها ورد لها الاصغر او بالعكس فليجز منها من سبيل الاجازة ثلثة
في خمسة فله خمسة عشر وللراوس سبيل الرد خمسة عشر في اربعة فله ستون ويفضل ما بين
اوصيه للوصايا لاصحاب النصف ثلثة اخا سها ثلثة وستون لكل واحد منهم واحد وعشرون

والاصحاب

والاصحاب الثلث خباها انسان واربعون لكل منهم اربعة عشر وان اجاز واحد الابنين
الوصايا ورد النصف الاخر واجاز الابن الاخر بعضا اخر وهو الذي رده الاول ورد البعض
الباقى وهو الذي اجاز الاول كما لو اجاز اكبرها اي الابنين لاصحاب النصف ورد الثلث
اي لاصحابه واجاز الابن الاصغر الثلث اي لاصحابه ورد النصف اي لاصحابه والعكس
فيها فلا تقدر فيه هذه الطريقة وهي قسمة الجامعة بالضرب في جزسها والطريق القدر
فيها اي هذه الحالة وفي المثال من الحالات الاربع ان يرد وعجزها من خرم الوصايا
الاكبر مثلا لواحدا واثنين من اصحاب النصف ورد لمن بقي من اصحاب النصف
وجميع اصحاب الثلث وعلى الاصغر او وافقه وعجزها من ما يفرض من احوالها
ان تقسم السبيل الجامعة بتقدير اجازة جميع الورثة جميع الوصايا واحفظ ما يقين
كل وارثا فهو نصيبه حاله اجازة الجميع اي جميع الوصايا ثم تقسم خباها ايضا
بتقدير رد جميع الورثة جميع الوصايا وبين كيفية هذه القسمة بقوله نقول ان بين
اصحاب الوصايا على سبيل وصاياهم وتخرج لكل منهم حصته واقسم الثلثين في ثلث
على حسب ارثهم وثلث نصيب كل وارث من نصيبه حال رد الجميع واذ انتقد ذلك
في رد الوصايا الجميع اخذ نصيبه كاملا بتقدير الرد من اجاز الوصايا الجميع اسلكت
نصيبه الكامل الذي لا يخفى له وهو الذي حصصه بتقدير اجازة جميع الورثة جميع الوصايا
ودفع الزاوية الوصي لهم بتقديره بينهم على سبيل وصاياهم كما قسموا الثلث بينهم على
خمس وصاياهم ومن اجاز بعض الوصايا وبعض وقع من اجاز له حصته من ذلك
القدر الزايد على ما حصصه بتقدير اجازة الجميع واسلكت نصيب غيره وهو الذي رده في
المثال السابق وهو ما لو تزل ابنين واوصي بنصف ماله لثلاثة فله ثلثة اقسام
الجامعة وهي كما تقدم ما بينه وغافل عن تقدير اجازة الابنين جميع الوصايا فنصفها تسعون
وثلثا ستون واقسم الثلثين الباقيتين بين الابنين واحفظ ما يخص كل ابن وهو
خمس عشر لتخرج عليه بالسبيل كرم ثم اجمعها اي الجامعة بتقدير رد ها اي الابنين
جميع اي جميع الوصايا بان يخرج الثلث للوصايا والثلثين للابنين واذ اعلت ذلك
نقسم الثلث وهو ستون بين اصحاب الوصايا الغريقين اقسام ثمانية ما حصصها
في الاجازة لاصحاب النصف ثلثة اقسام اي اثنين ستة وثلاثون لان خمس

السنين اثناعشر تنقسم الى ثلاثة اقسام بين الثلاثة يحصل لكل واحد منهم ثلثا الى السنين
 والثلاثين **الثلاثين** لا يكون الا صاحب الثلث **الثلاثين** اي السنين اربعة وعشرون فاقسم بين الثلاثة
 يحصل لكل واحد ثلثا اي الاربعه والعشرين وهو ثمانية واقسم المائة والعشرين الباقية
 بين الاثنين يحصل لكل واحد **سنة** فاذا اخرجت من قسمه الجامعة بتقدير الاجازة والرد
 المطلقين و اردت ان تعلم تقاضى المسيلة بتقدير الاختلاف بالنسبة الى الورثة او الموصي لهم
 فان كان الابن **الاكثر اجازة** اي جميع الوصايا **والابن الاصغر رد** اجمع جميع الوصايا
يملك الابن **الاكثر** حصة من الاجازة المطلقة وهو خمسة عشر لانه اجازة اجمع ويدفع
 الخمسة والاربعين الزائدة من السنين حصته بتقدير رد اجمع على خمسة عشر للموصي لهم
 اجمع يقتسمون بينهم **ثلاثة** وصاياهم لكل من اصحاب النصف **ثلاثة** اي خمسة
 والاربعين وهذه **ثلاثة** ومعها من الثلث اثناعشر يجتمع له واحد وعشرون وانما كان لكل
 واحد خمسة لان لم يملك له اقساما بين الثلاثة فيحصل لكل واحد خمس **وكل من اصحاب**
الثلث المثلث اي خمسة والاربعين وذلك **سنة** ومعها من الثلث ثمانية يجتمع له اربعة عشر
 وانما كان لكل واحد ثلثا خمسة لان لم يملك خسيما بين الثلاثة فيحصل لكل واحد ثلثا خمسة وذلك
 واضح **واحد** الابن **الاصغر** جميع السنين التي خصته بتقدير الرد المطلق ولا يدفع لاحد
 شيئا من حصته بذلك التقدير لانه رد اجمع وان كان **الاكثر** رد اجمع **والاصغر** اجازة اجمع
 انعكس الحكم فيها **وان كان كل منهما** اي الاثنين اجازة الوصية **لاصحاب النصف** وكل
 منها **اصحاب الثلث** اي الوصية لاصحابه **دفع** كل من الاثنين **كل** اي كل واحد من اصحاب
النصف **ثلاثة** ومعها اثناعشر وقد خصه من الاثنين ثمانية فيجتمع له ثلاثون **واحد**
 كل من الاثنين **ثلاثة** **ثلاثة** **ثلاثة** لانه اذا دفع من السنين ثلاث سنوات لاصحاب
 النصف بقي له ما ذكر ومع كل واحد من اصحاب الثلث ثمانية فلا يزداد عليها **وان اجاز**
كل منهما اي الاثنين **الثلث** اي لاصحابه **ورد النصف** اي لاصحابه **دفع** كل منهما اي الاثنين
كل اي لكل واحد من اصحاب الثلث **سنة** فيدفعان له اثني عشر ومعها ثمانية فيجتمع
 له عشرون **واحد** كل من الاثنين **ثلاثة** **ثلاثة** **ثلاثة** لانه اذا دفع لاصحاب الثلث
 الثلاثة ثمانية عشر من السنين بقي له ما ذكر ومع كل من اصحاب النصف اثناعشر فلا يزداد
 عليها **وان كان** الابن **الاكثر** اجازة لاصحاب النصف **قطر** ورد لاصحاب الثلث واجازة الابن

الاصغر

الاصغر لاصحاب الثلث **قطر** وصيتهم وردة لاصحاب النصف فمن هي التي قدرت استمر
 بالطريقة الاولى **زيد** **الاكثر** لكل من اصحاب النصف **سنة** **ثلاثة** **ثلاثة** **ثلاثة** لان
 اثناعشر **وسنة** **الاكثر** **ثلاثة** **ثلاثة** **ثلاثة** لانه دفع الثلاثة سبعة وعشرين من سنين
 فيفضل له ما ذكر ولا يدفع لاصحاب الثلث شيئا **ويدفع** **الاصغر** **السنين** التي هي حصته
 بتقدير الرد المطلق **كل من اصحاب الثلث** **سنة** **ثلاثة** **ثلاثة** **ثلاثة** لان معه ثمانية **يملك**
الاصغر **ثلاثة** **ثلاثة** **ثلاثة** لانه دفع الثلاثة ثمانية عشر من سنين فيفضل له ما ذكر
 ولا يدفع لاصحاب النصف شي وان انعكست اجازتها انعكس الحكم **وقس على ذلك**
 غير من الاحوال كما اذا اجاز واحد او كلاهما واحد او اثنين ورد للباقيين وتوافقا في
 ذلك او اختلفا فيدفع كل من اجاز لواحد من اصحاب النصف **ثلاثة** **ثلاثة** **ثلاثة** من اجاز لواحد
 من اصحاب الثلث **سنة** **ثلاثة** ما زاده في تكمله هذه المسيلة **سنة** اخري يحصل بها
 الثمن من **ثلاث** ميت اربعة بين **ما وحي** **زيد** **نصف** **مائة** **ولعمرو** **ثلثه** **واجاز** **الابن**
الاكثر **الوصيتين** **ورد** **الثاني** **الوصيتين** **واجاز** **الثالث** **النصف** **ورد** **الثالث** **واجاز** **الرابع**
الثالث **ورد** **النصف** **تبع** **المسيلة** **الجامعة** **لرد** **والاجازة** **من** **مائة** **وعشرين** **لان**
 مسيلة الاجازة اصلها **سنة** **زيد** **نصف** **ثلاثة** **ولعمرو** **ثلثا** **اثنان** **ويفضل** **للبنين** **سهم**
 سلتهم وهي اربعة **ولعمرو** **ثمانية** **وكل** **ابن** **واحد** **ومسيلة** **الرد** **اصلها** **ثلاثة** **فواحد** **زيد** **مكرو**
 على خمسة **يباينها** **واثنان** **على** **اربعة** **مسيلة** **البنين** **يوافقان** **بالنصف** **ونصف** **اثنان** **يباين**
 الخمسة **وصطحا** **عشرة** **هو** **خمس** **سهم** **وحاصل** **صبرا** **في** **الثلاثة** **ثلاثون** **منها** **نصف** **المسيلة**
الرد **لزيد** **وعمر** **وثلثا** **عشرة** **فلزيد** **سنة** **ولعمرو** **اربعة** **والبناين** **المثلثا** **عشرون** **مكرو**
 خمسة **وبين** **مسيلة** **الاجازة** **وهي** **كما** **سبق** **اثنان** **اربعة** **وعشرون** **ومسيلة** **الرد** **وهي** **ثلاثون**
 موافقة **بالسهم** **وحاصل** **صبرا** **سهم** **احدهما** **في** **كامل** **الاخرى** **مائة** **وعشرون** **كما** **ذكر**
اقسم **بتقدير** **الاجازة** **المطلقة** **وبتقدير** **الرد** **المطلق** **يحصل** **كل** **ابن** **بتقدير** **الاجازة** **الوصية**
زيد **وعمر** **سنة** **لان** **زيد** **ياخذ** **سنتين** **وعمر** **ياخذ** **اربعة** **ويبقى** **للبنين** **عشرون** **بين**
الاربعة **يحصل** **كل** **ابن** **ما** **ذكر** **يحصل** **كل** **ابن** **بتقدير** **الرد** **اي** **لوصيتين** **زيد** **وعمر** **سنة**
عشرون **لان** **زيد** **ياخذ** **سنتين** **وعمر** **ياخذ** **اربعة** **فيقتسمان** **اخر** **سنتين** **والباقي** **ثمانون**
للبنين **الاربعة** **فلكل** **واحد** **منهم** **ما** **ذكر** **يملك** **الثلث** **وهو** **اربعون** **لوصيها** **وهما** **زيد**

عدد دورهم ما ذكر في انتم من اربعة
 وعشرين لزيد اثناعشر

صينين

الاضرب ومتى اعطي النصب من اصل المال لم يحصل التسوية هكذا قرر المصنف
بما فيها من الخلاف والتوجيه في شرح كتب الفرائض واختلفوا انما هو فيما اذا اوصى بمثل
نصيب الوارث اما لو خلف مثلاً ثلثاً له بينين واوصى ان يزداد معهم رابع فله الربع
بالتفاق من ماله وغيرهم رحمهم الله وخرج بقولنا المرجح انما اوصى بمثل نصيبه او
احد بينه وليس له ان يوصيه باطلة عندنا وعند المالكية والحائلي اوصى بمثل
نصيب وارث لو كان فيقدر موجود او ينظر ما للموصي له مع وجوده في الخلاف السابق له قوله
مع عدمه وسنذكرها فيما ان شاء الله تعالى وقولنا الحق ما لو قال اوصيت لم بمثل نصيب احد
ورثتي ولم يعينه وكان له ورثة مختلفين فله مثل نصيب اقلهم نصيباً فلهما الله المحقق
وما زاد من ملكه فيه فزاد على سبيل اقره مثل نصيب اقلهم نصيباً يحصل التوجيه والمزيد
هو الوصية في بنت وام واخ شقيق اولاد واوصى بزيد بمثل نصيب احد ورثته زينة
سهم من سهم لان الزينة من سهم لثبته ثلثاً وللام سهم وللخ سهمان فاقولهم نصيباً
الام فبما اوصى كل سهم واحد على سهم فثكون من سهم للموصي له سهم وللورثة سهم
اما اذا لم تكن ورثة مختلفين كان خلف ثلثاً له بينين واوصى بمثل نصيب احد ورثته
او احد بينه فله سهم كما صدر من ادعاء ثلثهم فتخرج من اربعة وان لم يكن له وارث
خاص فالوصية باطلة ويقول غير المصنف ما لو اوصى بمثل نصيب ابنه مثلاً وهو من
الارث لكونه رقيقاً او مخالفاً في الدين او بمثل نصيب احب وهو محبوب بابن مثلاً
فالوصية باطلة لانه شبيه من لا نصيب له فملكه فملكه لاني له قال المصنف رحمه الله ولم
اوفيه خلافاً وهذا حكم اذا اوصى بمثل نصيب وارث على ما سلف اما لو اوصى بنصيب
من ماله او جزاء وحظ او قسط او ثمن او قليل او كثير او سهم فزاد مع عندنا في تفرع
الي الورثة ويتقبل تبرعهم ولو باقل منقول لان هذه الالفاظ تقع على القليل والكثير
فان ادعى الموصي له اراوا اكثر من ذلك قال الاكثرون من اهل الحديث انما اوصى
ابن مفسور والحنطلي والسعدي خلف الوارث انه لا يعلم ارادة الزيادة وحكي
ابن مفسور وجهاً انه لا يفرق من الارادة بل يخلف انه لا يعلم انه يثقل الزيادة ويذهب
الاول وقال على رضي الله عنه وابن سعد رضي الله عنه ان اوصى بمثل سهم من ماله يعطى السهم
وبه قال احمد في الروايتين عنه وهو المعنى به عند الحائلي فلو انما انفردت

الغرض

الغرض من التركة او كما يراعيه وهو المعنى به عند الحائلي فلو انما انفردت
الغرض منه زيد في القول وقال محمد لم بمثل نصيب اقل الورثة مع من يدعي المسبب وقال
ابن يونس المالكي ان اوصى بجزء او سهم فله الثلث لانه اقل سهم ورضاه وسيل سهم من الغرض
انما قسمت من سهم ما قل وان قسم من اكثر لم ينقص عن السهم وهو اضعف قال والاحد
اني وعليه اصحاب طائفة واختاره ابن عبد الحكم سهم ما ينقسم منه الغرض فقلت السهام او
كثرت انتهى وبه قال الشافعي وابن القاسم وقال ابن يونس في الغنى وان اوصى بجزء
او بنصيب او شيء من ماله اعطاه الورثة ماله والا اعلم فيه خلافاً وبه قال ابو حنيفة وشافعي
وابن النذر وغيرهم لان كل شيء جزء ونصيب وحظ وثلث وكذلك ان قال اعطوا فلاناً
من مالي او رزقه فان ذلك لاحد له في اللغة ولا في الشئ فكان على اطلاقه اسبغ
وكذلك اذا اوصى بنصيب احد الورثة بالقبول ان يقسم غير ان يصح بلفظ
المثل **صححت الوصية على الاصح** عندنا وبه قطع الامام ابو منصور البغدادي كما
حكاه الرازي والنووي وهو الاصح عند الروياني والامام والغزالي والرافعي في
الشرح الصغير **ويجوز ان يوصي** **مثل النصيب لا الوصية بالنصيب**
وانه ان كتب المحار جوف المصاف واقامة المصاف اليه مقامه كما في قوله تعالى
واسبل الغريم ولا تلهوا وصي جميع ماله صح وان تضمن ذلك الوصية بالنص او ثمة
كلمهم وعلي هذا خلافاً لفرق بين ان يتفرع او وصيت له بالوصف او بمثل النصيب وبه
قال اللؤلؤي واهل البصرة ومالك واهل المدينة وابن ابي ليلى وزفر وداود
والخيموري وهو اصح اوجه عن عند الحائلي والوجه ان في عندنا وعند الحائلي
وهو الاصح عند العراقيين والبعوي السطلان ونقل عن نضال في وهو
قول ابي حنيفة وصاحب لانه اوصى بما هو حق للوارث فلا يصح كما لو قال اوصيت
له بدار ابني او بما اخذ ابني وقال جعفر وشريك واخس من صاحب الوصية يحسن
ويعطاه من اصل المال خلافاً ما اذا قال بمثل نصيب فانه يزداد على سهم الورثة وحكم
البعوي وجهه عندنا ثم نزع المصنف على الاصح عندنا فقال **ما اذا اراد ان يوصي**
على مذهبه **فصحي سبيل الورثة اولا** واعرف سهام المشبه ثم زد عليها الى سبيل
الورثة **مثل ما لم يشبه نصيبه** اي ما اجمع فانه **سبيل المسبب** اجماعه

فيها لعمري خمس التركة من علي الحجة عشر بغير ما بين ثمانية عشر وثلاثة اربع وتسع من بطل
 خمسة وسبعين لزيد بن ابي اسير كما تزوجه ولعمري خمسة عشر والرد من اربعة وحسين وان اوصي
 فيها لعمري بدس التركة من علي الحجة عشر بغير ما بين ثمانية عشر وثلاثة اربع وتسع من بطل
 اجازة مائة زوج وابنتان وعم واوصي لزيد بنصيب الزوج ولعمري اربعة وتسع من بطل
 ستة وثلاثين وان اوصي فيها لزيد بنصيب العم تحت مائة وستة عشر او بنصيب بنت
 تحت مائة وثمانية وعشرين وان اوصي فيها لزيد بنصيب الزوج ولعمري بنصيب العم وكبر
 خمس مائة من علي الفريضة ثلاثة لزيد وخمس لعمري وعلى الخاضع ربعة ثمانية لكبر خمس من اربعين
 فان اوصي مع ذلك خالد بدس مائة من علي الخاضع من الفريضة ونصيب زيد وعمرو وهو
 اثنان وثلاثون مائة فوق مجموع الدس والحس وذلك احد عشر جزءا من تسعة عشر جزءا
 من الخاضع وهو ثمانية عشر سهما وعشرة اجزاء من تسعة عشر جزءا من تسعة عشر جزءا
 سهما وعشرة اجزاء بطل تسع من ثمانية وستين وجزءا من تسعة عشر جزءا من تسعة عشر جزءا
 لزيد بسبعة وخمسون كما تزوجه ولعمري خمسة وتسعون كالمعم وكل بنت مائة واثنان وخمسون
 وكبر خمس مائة واثنان وتسعون وخالد بدس مائة وستون واما طريق الديار وهو
 فافرض عدد مقام الكسر دناير والفريضة مع النصيب او الانصبا وراهم واخرج من الفريضة
 مقدرا بطل الكسر واقسم الدراهم على الباقي من الدناير فخرج قيمة الديار وراهم فان
 كان بطل الكسر دناير او احد اثنان خرج القسمة هو الوصية بذلك الكسر وان كان اكثر فافرض
 في الخارج تحصل الوصية بالكسر ودها على الدراهم الفريضة يحصل التقسيم وان مرتب الخارج
 في جمل الدناير حصل التقسيم ايضا وهذا كله اذا لم يخرج في قسمة الدراهم كسر فان خرج في قسمة
 الدراهم كسر فابطل الكل ومقامه هو جزء الفريضة والنصيب اضربه في كل نصيب تحصل
 ما لصاحبه من التقسيم مائة اثنان واوصي لزيد بنصيب احدى ولعمري ربع المال اجعل
 المال اربعة دناير مثل عدد مقام الربع لعمري خمسة دناير يفضل ثلاثة دناير واجعل الفريضة
 والنصيب ثلاثة دناير وهي تقسم على فاضل الدناير فخرج قيمة كل دينار درهم وتسع من اربع
 وان اوصي فيها لعمري ثلث المال فافرض المال ثلاثة دناير لعمري ودينار يفضل ديناران اقسما
 الدراهم فخرج الديار درهم ونصف لعمري فابطل الكل تسع من تسعة لعمري ثلاثة دناير
 وكل ابن سهان وان كان البنون فيها ثلاثة فاجعل ثلاثة دناير واربعة دناير واقسم

الاربع

الاربع على الديارين الباقيين فخرج الديار درهمين وتسع من تسعة مائة زوج وام وعم
 واوصي لزيد بنصيب الزوج ولعمري ثلثي المال فالفريضة مع النصيب خمسة عشر دناير
 خمسة فاجعل المال خمسة دناير لعمري وديناران فاقسم الدراهم على الثلاثة الباقي فخرج
 خمسة دناير لعمري وعشرة وتسع من خمسة وعشرين وان اوصي فيها لزيد بنصيب
 الام فالدراهم ستة عشر اقسما على الدناير الثلاثة فخرج الديار خمسة وثلاثون اكل
 يفضل في مقام الثلث تسع من ثمانين لعمري واثنان وثلاثون لزيد انا عشر كالم والرد
 سن مائة وثمانية وتسعين وان اوصي فيها لزيد بنصيب العم فالدراهم سبعة عشر اقسما على
 الثلاثة فخرج الديار خمسة وثلاثين وتسع من خمسة وثمانين لعمري واربعة وثلاثون
 ولزيد خمسة عشر كالم تسعة مائة زوج وام وعم واوصي لزيد بنصيب الزوج ولعمري
 بنصيب الام وكبر بنصيب العم وطا لد بلال وجعفر بنصفه تسع في الاجازة من
 ثلاثين لزيد ثلاثة لعمري واربعة وكبر خمسة وخالد انا عشر وجعفر ستة ولائي لعمري
 ولا يحتاج لعمري بطريق الديار والدراهم والرد من تسعين واما طريق الجبر فاجعل
 التركة مالا واطرح منها مقدار الديار وعادل بالباقي الفريضة وكل اهل فخرج مقدار
 المال ومنه تسع مائة يحصل فيه كسر والزايد على الفريضة هو الوصايا فان حصل
 كسر فبطل المال هو التقسيم غالبا ومقام الكسر هو جزء سهم المسألة يفضل
 في سهام كل وارث او غيره يحصل نصيبه وهذا يسمى القسمة والتقاسم بالدينار
 فاجعل السهام وكسورها على المال وكسور المال هي السهام كما قدمناه مائة
 زوج وام وعم واوصي لزيد بنصيب الزوج ولعمري ربع المال افرض التركة
 مالا واسقط منه ربع مال وثلاثة اسهام مثل نصيب الزوج يفضل ثلاثة
 ارباع مال الثلاثة اسهام يعدل الفريضة وهي انا عشر فاجبر بزيادة ثلاثة
 اسهام على كل من العدلين واقسم خمسة عشر سهما على ثلاثة ارباع فخرج المال
 عشرون ومنه تسع مائة تقدم مائة او طي فيها لعمري ثلثي المال فاطرح من المال
 خمس مائة وثلاثة اسهام يفضل اربعة اقسام من مال الثلاثة اسهام يعدل الفريضة
 فاجبر واقسم خمسة عشر سهما اربعة اقسام فخرج المال ثمانية عشر وثلاثة ارباع
 فتسع من بطل خمسة وسبعين وجزءا من تسعة عشر جزءا في كل نصيب واثنا

يفضل

خمسة لكل ابن خمسة يفضل زيدا سهان او اضرب جز السهم في السهم المزيدي يحصل النصيب
 خمسة اسقط منه ربع الباقي بعد النصيب وهو ثلاثة يفضل زيدا سهان لان الباقي
 من السهم عشر بعد النصيب وهو ثلاثة الذي هو خمسة انما عشر وربعه ثلاثة واذا
 اسقطت الثلاثة من الخمسة بقي اثنين كما ذكرنا وما يطرق ما تحت الكسر فاسقط
 من الفريضة بنسبة ما تحت الكسر المتبقي وزد على الباقي مثل النصف ما زائد على الثلث
 هو الوصية وان حصل كسر فاسقط من الكل ربع من اصله وتقسيم هو جز السهم في السهم
 المذكورة اسقط من الفريضة خمسة لانه الذي تحت الربع وزد على الباقي وهو اثنان
 وحينئذ سهان مثل النصف مجتمع ثلاثة وحينئذ الوصية حان واذا اسقطت الثلاثة
 وحينئذ احاط حصل سبع عشر متساوية كما بينت فان الباقي الاضرب الباقي بعد النصيب
 صحت من سبع زيدا سهان وكل ابن سهان فان الباقي الاضرب الباقي بعد الوصية
 باطله لان الاثنان تغرق اما بطريق الخطأين في ثلاثة بين واوصي زيدا بنصيب
 احدهم الاخر الباقي وهو ثلاثة بعد النصيب ان فرضت المال اربعة اسقط منه
 سهان الاخر الباقي وهو ثلاثة احاس يفضل للوصية ثلاثة وثلاثة احاس يفضل للوصية
 فالحظ ثلاثة احاس زائد وان فرضت المال ثلاثة ما طرح منه سهان الاخر الباقي وهو
 حان يفضل سهان وحينئذ ما حظ ثلاثة احاس ناقص ما ضرب كل مال في ثلاثة
 احاس واقسم اربعة وحينئذ مجموع الحاصلين على واحد وخمس مجموع الخطأين خرج
 المال ثلاثة ونصف والزائد على الفريضة وهو نصف هو الوصية ونقص من بطلان
 اضاف وهو سبع كما تقدم وما يطرق اجبر ما جعل التركة مالا وانقص منه مثل
 سهم النصيب وزد على الباقي مثل الكسر المتبقي وعادل بالاحاصل الفريضة وكل
 الفعل خرج مقدار المال والزائد على الفريضة هو الوصية وان حصل كسر فاسقط
 الكل في اربعة بين واوصي زيدا بنصيب ابن الاسبعة المال بعد انقص من المال
 سهان وزد على الباقي وهو مال الاسبعة مثل سبعه وهو سبعة مال الاسبعة سهم يحصل
 مال وسبعة مال الاسبعة وسبع سهم بعد الفريضة وهي اربعة اسهم ما جبر واقسم
 خمسة وسبعين على واحد وسبعين خرج المال اربعة وثلاثة الوصية تسع وربع من
 بطل العتوم وهي سبعة وثلاثون زيدا سهان وكل ابن تسع واسه اعلم

الباقي لاند

الفريضة ان ربه فيما اذا وصي بمثل نصيب معين الا كراما يتخ من المال بعد اخراج
 الوصية اما بطريق حساب الباب فزد النصيب المسمى على الفريضة واضرب الاحاصل في
 الفضل بين مقام الكسر وبسطه وزد على الاحاصل مسطح البسط هو النصف يحصل
 التقسيم والتمام هو جز سهم الفريضة اضربه في سهم كل وارث يحصل نصيبه والباقي
 هو الوصية في زوجة وام وعم واوصي زيدا بنصيب الزوج الاسد من الباقي من المال
 بعد اخراج الوصية زد على الفريضة مثل ثلاثة الزوج واضرب الاحاصل في الفضل
 بين بطل الكسر ومقامه وهو خمسة يحصل خمسة وسبعون زد على ثلاثة مائة مسطح الثلاثة
 والبسط مجتمع ثمانية وسبعون متساوية والمقام وهو تسعة هو جز سهم الفريضة فلهذا
 ثمانية عشر وللمام اربعة وعشرون وللعمة ثلاثة يفضل ستة هي الوصية زيدا
 وتزج بالاختصار اليه سهان ثلاثة عشر وكل نصيب اليه تسعة فترجع حصته
 الزوجية الي ثلاثة والام الي اربعة والعم الي خمسة وزيد الي سهم لائق الاضرب
 بالسدس وان اوصي فيما بنصيب الزوج الاربع الباقي بعد الوصية او الاسبعة او
 الثلاثة حان باطله لا تغرق الاثنان قال المصنف رحمه الله وعندي طريقتان هي احسن
 من هذه لم ارها مذكورة وهي ان تقسم الفريضة على مقام الكسر المتبقي واضرب
 الخارج في بطله فان ساوي الاحاصل النصيب او زاد فالان تغرق وان
 نقص ما طرحه من النصيب تبقي الوصية زدها على الفريضة يحصل التقسيم ان لم
 يكن في الوصية كسر والافاق بطل الوصية وكل نصيب من حصص ذلك الكسر ومقامه
 هو جز السهم في الصورة المذكورة اقسم الفريضة على مقام السدس فخرج اثنان
 ولا اثر لصدقات في بطل السدس ما طرحها من نصيب الزوج تبقي الوصية سهم زده
 على الفريضة تسع من ثلاثة عشر كما تقدم قال وهن الطريقة احسن من الاولى التي
 ذكرها الناس لانها لا تحتاج الي اخضاع بخلاف الاولى ثم قال وان شئت فاعلم
 بطريقه اخرى حسنة لم ارها لاحد وهي ان تقسم من الفريضة الكسر المتبقي
 معتبرا له من جملة الفريضة وتزيد على الباقي مثل النصيب يحصل التقسيم والزائد على
 الفريضة هو الوصية وان حصل كسر فاسقط من الكل ومقامه هو جز السهم في الصورة
 المذكورة اسقط من الفريضة سدس وزد على العشرة الباقي ثلاثة نصيب

الباقي

الزوجة مجتمع ثلثة عشر منها تصح لزيد منها سهم كما سبق وأما بطريق الجبر فافرح
 التركة مالا وأخرج منه النصيب وزد على الباقي ثلثة ما فوق الكسر المشي يفضل
 ما يخص الورثة عادل به الفريضة وكل العمل يخرج المال ومنه تصح والرايد على الفريضة
 هو الوصية وإن حصل كسر فابسط الكل من جبهه ونقاه هو جز السهم فبقى العشر
 المذكورة أطرح من المال ثلثة أسهم وزد على الباقي ثلثة حصة وهو خمس مال إلا
 ثلثة أسهم وثلاثة أسهم يعدل الفريضة فاجبر واقسم خمسة عشر وثلاثة
 أخماس على واحد وخمسة يخرج المال ثلثة عشر منها تصح كما تقدم وأزيد على الفريضة
 وهو سهم لزيد كما سبق وأما بطريق الخطابين فبقى ثلثة بيتين وأربع مئات
 وأوصي لزيد بنصيب ابن الأخت ما يبقى بعد الوصية إن فرضت المال اثني عشر
 وفرضت المال اثني عشر وفرضت لزيد منه سهم يفضل للورثة احد عشر فخطا ٣٤
 زائد وإن فرضت ثلثة عشر فخطا سهمان زائد فاضرب كل مال في خطا الآخر
 واقسم احد عشر على واحد فالمطلوب احد عشر لزيد منها سهم وأما بطريق
 القياس فما فرض من المال وصية وعددا ما وبالمقام الكسر واقسم العدد على الفريضة
 يخرج جز سهمها وإن أنكر فبسط هو جز السهم اضربه في سهم كل وارث يحصل
 نصيبه ومنه تعرف الوصية فبقى ثلثة بيتين وأوصي بنصيب ابن الأرمح
 الباقي بعد الوصية افرض المال وصية وأربع واقسم الاربع على الفريضة يخرج اربع
 أسباع بطل اربع هو جز سهمها اضربه في سهم كل وارث يحصل لكل بيت ثمانية
 وللبيت اربع وسبع الحاصل سبعة اسقط من ثمانية ابن الوصية سهم وتصح من
 تسعة وعشرين وأما علم الناس **سورة** الاربع فيما إذا وصي بنصيب معين
 الأكسر ما يبقى من كسر من المال بعد النصيب كما في ثلثة بيتين وأوصي لزيد بنصيب
 احد هم الا ثلثة ما يبقى من ثلثة المال بعد النصيب أما بطريق حساب الباب
 فزد على الفريضة مثل النصيب واضرب المبلغ في مقام الكسر الاول واضرب بسطه
 في النصيب الزيد على الفريضة واجمع الحاصلين واضرب مجموعها في مقام الكسر
 الثاني فمبلغ ثمانية تصح ثم زد بسط بطي الكسر على ما مضى الثمانية يحصل جز
 سهم الفريضة ما ن شئت صوبته في سهم كل وارث والباقي هو الوصية كما أن

شئت

شئت صوبته في النصيب الزيد يحصل مقدار النصيب من سلة الوصية اطرح
 منه القدر المتبقي بفضل الوصية واقسم الباقي بين الورثة فبقى المال المذكور
 زد على الفريضة سهمها واضرب الاربع في ثلثة مقام الثلث الاول واضرب بسط
 الثلث في سهم الزيد ثم اضرب مجموع الحاصلين وهو ثلثة عشر في ثلثة مقام
 الثلث الثاني فتصح من ثلثة بيتين ثم زد بسط البسطين وهو واحد على ما مضى
 الثمانية وهو تسعة مجتمع عشرة هي جز سهم الفريضة اضربه في سهم كل ابن
 يحصل له عشرة ويفضل لزيد تسعة وإن شئت ضربت جز السهم في سهم الزيد
 يحصل النصيب عشرة اطرح منه ثلثة الباقي من ثلثة المال بعد العشرة وهو سهم
 يفضل تصح هي الوصية ويبقى للورثة ثلثة بيتين لكل ابن عشرة وأما بطريق الدينار
 والدرهم فالفرض الفريضة دينار ومقام الكسر الاول دراهم ودرها على دينار
 النصيب او دينار يحصل مقدار الكسر الثاني من جملة المال اضربه في مقام
 الثاني يحصل المال اسقط من النصيب دراهم بمقدار الثلثي فضل الوصية
 اسقط من المال واقسم الناضل على الفريضة جذاثا المشترك من الجانبين
 واعرف ما يخص الدينار من الدراهم من جز سهم الفريضة اجعل الجميع درهم
 يحصل القيمة وإن كان في الدراهم كسر فبسط هو القيمة فبقى ثلثة بيتين
 وأوصي لزيد بنصيب احد هم الا ثلثة ما يبقى من الثلث بعد النصيب اجعل الفريضة
 ثلثة دينار واجعل ثلثة المال ديناراً وثلاثة دراهم فكله ثلثة دينار ثم
 دراهم لزيد ديناراً لثلثة الباقي من الثلث وهو درهم يفضل للبيتين ديناران
 وعشرة دراهم ديناران للبيتين وثلثة عشرة دراهم فهي قيمة الدينار
 وهي مقدار النصيب والدرهم سهم وتصح من تسعة وثلاثين وأما بطريق
 الجبر ففي المثال المذكور اطرح من المال سهم الا ثلثة الباقي من الثلث بعد
 السهم وهو تسعة ما ن الا ثلثة سهم بفضل للبيتين ما ن وتسع مال الاسماء وثلاثة
 يعدل ثلثة فاجبر وكل يخرج المال ثلثة أسهم وتسعة على رمالا على رهي
 الوصية وتصح من البسطين وثلاثين وأما علم الناس **سورة** الخامسة
 قال في الروضة وأما إذا صرح بذكر الوصية والباقي من الجز فقال وله ثلثة بيتين

اوصيت بنصيب اقدم الالف ما يتبقى من الثلث بعد الوصية فطريق الحساب فيه
 على قياس ما سبق ذكره فيقول بول ثلث الباقي من الثلث بعد الوصية نصف الباقي من
 الثلث بعد النصيب كما سبق في الفصل السابق ويكون المال في الصورة سبعة وعشرين
 والنصيب سبعة ما اذا اخذنا ثلث المال وهو ثلثه وعزلنا منه سبعة بقي اثنان وستون
 نصيبها من النصيب وهو واحد يتبقى مع الموصي له ستة ومع البين احد وعشرون مع
 كل ابن سبعة كالنصيب انتهى بوجه ان كسر الباقي بعد النصيب ثوب كسر الباقي بعد
 الوصية وثوب الثلث النصيب والله اعلم ان السيرة العادلة في ما اذا اوصي شخص
 بثلث نصيب احد ورثته معينا وله اول غير محرم معلوم من التركة واوصي لغيره بثلث
 ذلك النصيب او غيره الاجزاء معلومة من التركة اما بطريق حساب الباقين فله على
 الفريضة مثل النصيب واضرب الحاصل في المقام الجامع للكسرين فما بلغ فانه نصيب
 للمسلم ثم اسقط من المقام بسطر الكسر المعطوف وزد على الباقي بسطر الكسر
 المتبقي يحصل جزسهم الفريضة اصبه في سهام كل وارث منها يحصل نصيبه واذا
 عرفت الانصاف عرفت الوصايا اني ثلاثة بنين واوصي لزيد بثلث نصيب اقدم
 وله اول وعمر وربع المال وليكر بثلث نصيب اقدمهم الاكبر من المال زد على الفريضة
 سهامين واضرب النجدة الحاصلة في اثنى عشر مقام الربع والسدس تصح من بنين
 واسقط من المقام ربعه وزد سدسه على الباقي يحصل جزسهم الفريضة احد عشر
 فلزيد احد عشر كما حد ابنه وله اول وعمر وربع المال خمسة عشر وليكر سهم وهو الباقي
 من النصيب بعد اخراج سدس المال واما بطريق الجبر فافرض التركة ما لا واخرج
 منه الكسر المعطوف وسام النصيبين وزد على الباقي الكسر لثني عشر من المال
 وعادل بالحاصل الفريضة واجبر وتكمل العمل يخرج المال وازيد على الفريضة هو
 الوصايا وتصح من الخارج ان لم يكن منه كسر وسطر ان كان منه كسر ومقام الكسر
 هو جزسهم الفريضة في السيلة المذكورة اسقط من المال ربعه وسهامين وزد
 الباقي سدس المال مال يحصل ثلاثة ارباع مال وسدسه الاسهامين بعد ثلاثة
 اسهم فاجبر واقسم خمسة على ثلثين وربع يخرج المال خمسة وخمسة اثمان احد عشر
 وتصح من بسطه ثلثين والنصيب احد عشر فلزيد احد عشر وله اول وعمر خمسة عشر

وليكر

وليكر سهم كما تقدم واما بطريق الخطاين في سيلة المذكورة ان فرضت المال
 كان زيد سهان سهم مثل النصيب وسهم هديع المال ولعمر وثلث سهم
 للبنين سهم وثلثان ما حفظا سهم وثلث ناقص وان فرضت المال خمسة كان لزيد
 سهان وربع ولعمر وثلث سهم يفيض للبنين سهان وثلث وربع ما حفظا
 ربع وسدس ناقص ايضا فاضرب اربعة في ربع وسدس خمسة في واحد وثلث
 واقسم الفضل بين الحاصلين وهو خمسة على الفضل بين الخطاين وهو ثلثان وربع
 يخرج المال كما تقدم في طريق الجبر وهذا ما بحثنا عن احوالها من الاطالة منها
 حكم بالوكان الاثنا متعقبا وذكر المصنف حكمه في شرح كنف الغوامض حكاه
 من عنده وذكر انه قد تجد فيه نقلا فراجع فيه ثم في المواهب السنية والروضه
 فضول كثيرة من هذه الانواع فراجعها فيما والله اعلم **فصل فيما**
اذا اوصي بثلث نصيب احد ورثته المعين لشخص واوصي ايضا بذلك بقية جزوه
 معذرة من التركة لغيره فقد اوصي بالجزء المذكور جعل احدي الوصيتين منه مثل النصيب
 وباقيه الوصية الاخرى وذكر طريقه من زيادته فقال قلت طريقه ان يخرج بسطر ذلك
 الجزء الجامع للوصيتين من مخرجه ونقسم الباقي على سيلة الورثة فان انقسم
 الباقي من المخرج على سيلة الورثة صححت السيلة كلها من المخرج المذكور كما لو تركي الموصي
 خمسة بنين واوصي لزيد بثلث نصيب اقدمهم ولعمر وتمام اي يكمله سبعة اثمان
 تصح من سهم البين لان الباقي من المقام بعد بسط البين خمسة فقرره على
 البين لكل بن سهم وبسط البين اثنان منها سهم لزيد كما حد البين ولعمر وثلث
 منه سهم واوصي لزيد بثلث نصيب اقدمهم ولعمر وتمام ثلاثة اثمان اي التركة تصح
 من ثمانية مخرج الاثمان المذكور **زيد مثل النصيب** اي نصيب احد البين سهم من ثمانية
 الجزاء اي ثلاثة اثمان ولعمر الوصية له بالتكمله باقية سهان وكل بن سهم وربع
 المصنف رحمه الله في اطلاق الجزء على الكسر المذكور ان ذلك في عرف الحساب لا يطلق
 عليه جزؤه وانما يطلق جزؤه الشيء على كسره الذي اذا سلط عليه افناه كما سبقت على
 ذلك سابقا وذكرتم ايضا في شرح التحفة وان لم ينقسم الباقي من المخرج على سيلة
 الورثة فاما ان يبين واما ان يوافق فان ما بين الباقي في سيلة الورثة فاضرب سيلة

بتمام في المخرج وان وافق الباقي سيلة الورثة فاضرب وقم اي السيلة في المخرج المذكور
فما حصل في الباقي ثمة سيلة الارث والوصية فخرج منه ذلك الجزء للوصيتين يقع
على ما يشيئ ثم اقسم الباقي على الورثة فاحص السبعة نصيبه دفع السبعة مثله من
ذلك الجزء الموصي تمامه الذي اخرجته للوصيتين والباقي منه ادفعه للموصي بتمامه في حكمه
الجزء انتهى وهذا كله ما لم يتفرق النصيب الجزء الموصي بتكلمته فان استقرقه فالوصية ان
بطلت **سيلة** ترك ثلاثة بنين ووصي زيدا بثل نصيب اجدهم ولعمرو ثلث
المال فخرج الثلث ثلاثة والباقي منه بعد بطل الثلث سهران بنان سيلة الورثة
فما ضرب مخرج الثلث وهو ثلاثة في سيلة الورثة وهي ثلاثة فخرج من ثمة اخرج ثلثا
لوصيتين ثم اقسم السبعة الباقية على البنين الثلاثة فجعل لكل بن سهران ثلث الموصي
بثل النصيب من الثلاثة التي اخرجتها للوصيتين سهران كما حد الباني ولعمرو الموصي
بالتكلمه سهم تكلمه الثلث **سيلة** زوجة وبن وام وعم ووصي من تركهم لزيد
لزيد بثل نصيب الزوج ولعمرو تمام السبع فخرج باقي المخرج اي مخرج السبع للموصي
بتكلمته وهو ثمة بعد اخراج بطل السبع وهو واحد للوصيتين ثمانية سيلة الورثة وهي
اربعة وعشرون كما هو واضح فاضرب مخرج السبع في الاربع والعشرين المذكور
مخرج السيلة من مائة واربع واربعين حاصل ما ذكر اخرج سبعة اربعة وعشرين
لوصيتين تقسم كما سبيلين بفضل للورثة مائة وعشرون انتهى على الورثة بان
تقسم على الاربع والعشرين فخرج جزءهم باخمه فاضربا في سهم كل وارث فجد
نصيب البنت ستين ونصيب الام عشرين ونصيب العم خمسة وعشرون ونجد نصيب
الزوج خمسة عشر لزيد بثل نصيب عمه كالزوج ولعمرو سبعة تكلمه السبع الذي هو
اربعة وعشرون فداخر جزء للوصيتين والعمل كذا في النصف ربع من السبع للموصي
بتكلمته وقد ذكرنا من ذلك من زيادته بقوله قلت **لو اوصي في هذه الصورة**
المذكورة آتيا مع الوصية لزيد بثل نصيب الزوج ولعمرو تمام النصف فالواحد
الباقي من المخرج اي مخرج النصف بعد اخراج بطل النصف بين الاربع والعشرين
سيلة الورثة فاحص اي الاربع والعشرين في المخرج وهو ثمانية فخرج من ثمانية
واربعين لزيد ثلاثة كالزوج ولعمرو واحد وعشرون تكلمه النصف والورثة

اربعة

اربعة وعشرون وان اوصي له اي لعمرو تمام الثلث فخرج الثلث اي مخرج الثلث وهو ثمانية
بعد استقار بطل واحد سطة منه وهو ثمانية بواقي سيلة الورثة وهي الاربع والعشرين
بالنصف فخرج من ثمة وثلاثة اربعين حاصل ضرب وفق الاربع والعشرين وهو ثمانية عشر
في الثلاثة فخرج الثلث للوصيتين من ذلك الثلث اثنا عشر لزيد ثلاثة كالزوج ولعمرو
باقي الثلث ثمة والورثة اربعة وعشرون وان اوصي له اي لعمرو تمام الربع فخرج باقي
المخرج وهو اربعة ثلاثة بواقي اي سيلة الورثة بالثلث فخرج من ثمة اثني عشر
حاصل ضرب الثمانية ثلث الاربع والعشرين في الاربع فخرج الربع للوصيتين ثمانية
لزيد ثلاثة كالزوج ولعمرو خمسة باقي الربع والورثة اربعة وعشرون وان اوصي
اي لعمرو تمام الخمس فخرج باقي من مخرج الخمس بعد استقار واحد سطة وهو اربعة وثلاثون
الاربعة والعشرين سيلة الورثة بالربع فخرج السيلة من ثمانية وعشرين لثلاثة لثلاثة
لوصيتين حصة ثمة لزيد ثلاثة كالزوج ولعمرو ثلاثة باقي الخمس والورثة اربعة
وعشرون وان اوصي له اي لعمرو تمام السبع فخرج باقي من المخرج الذي هو سبعة وهو
بواقي الاربع والعشرين بالسبع فخرج السبع من ثمانية وعشرين لوصيتين السبع
اربعة لزيد ثلاثة كالزوج ولعمرو سهم تمام السبع والورثة اربعة وعشرون وان
اوصي له اي لعمرو تمام الثمن فخرج الثمن بالسبع اي ثمة من مخرج الثمن بعد استقار سطة منه ثمانية
الاربعة والعشرين فخرج من ثمانية وثلاثين وتبعين للوصيتين الثمن من ذلك اربعة
وعشرون لزيد واحد وعشرون كالزوج ولعمرو باقي الثمن وهو اربعة والورثة مائة
وثمانية وستون تقسم بين الورثة فللزوج سهم من ذلك واحد وعشرون وان اوصي له
اي لعمرو تمام التسع فخرج التسعة من سبعة وعشرين وقس السبع والعشرين لثلاثة
كان مقتضى قول الموصي ان يكون للوصيتين لكن مثل نصيب الزوج ثلثة فخرج
الثلاثة فبطل وصية عمرو كما قال **وصية زيد تستغرق الثلث لعمرو كما كانت**
على ذلك آتيا في اوائل الفصل وقيل في الروضة فرع اوصي وله ثمانية بثل نصيب اجدها
لزيد ولعمرو بتكلمه الثلث فالوصية ثمانية باطله لانه لم يبق شيء من الثلث وكذا لو اوصي
وله ثلاثة بنين بثل نصيب اجدهم لزيد ولعمرو بتكلمه الربع انتهى وفي المذهب وان
اوصي لزيد بعد ولاخر باق من الثلث فخرج قوم العبد مع التركة بعد موت الموصي

ثلاثة

فان خرج العبد من الثلث دفع الوصي له وان بقي من الثلث شي دفع للاخر وان لم يبق
 شي بطلت الوصية بباقي الثلث لان وصيته فيما بقي انتهى **مسائل في الثلث وقسم عليه ما**
يرد من اياه انتهى فوالد المفقطة من الروضة والمواهب السنية
 الاولي قال في الروضة المراد بالتكلم البقية التي يبلغ بها التي حوصلة اخر انتهى وقال في
 المواهب السنية المراد بما يبلغ به المقدار من التركة مقدار اخر فلو اوصي لزيد بالف درهم
 ولعمرو بتكلمه ثلث ماله فان كان ماله ستة الاف فكل من زيد وعمرو الف وان كان
 ماله خمسة عشر الفا فلزيد الف ولعمرو اربعة الاف وان كان ماله اربعة الاف وخمسة فزيد
 الف ولعمرو خمسة الف انتهى والله اعلم **الف** في الميراث قال في المواهب السنية قال
 اكتبوا ما بقي من ثلث ماله لفلان فاني اريد ان اوصي بعد وفات ولم يرض فلان لفلان
 ماله قد لا يبقى شي لو اوصي ماله لفلان فاسم المالك رده له وقال اشهد رده له الثلث كله
 وان اوصي بزيد بعد وفاته فلا يرث قال في اريد ان اوصي عذما شهد وان ما بقي من ثلثي
 لفلان فمات ولم يرض لشي لفلان عذما شهد رده له باقي الثلث كله عندنا ذهب انتهى
 والله اعلم **الف** في الميراث قال في الروضة الوصية بالتكلم اما مجردة عن الوصية
 بغيرها والاثبات واما غير مجردة اما القسم الاول فالوصية اما ان تكون بتكلم واحدة
 واما بتكلمين مضاعفا مثال الاول اربعة بنين واوصي بتكلمه ثلث ماله بنصيب اقدمهم
 فتأخذ مالا وتصرف ثلثه الى الوصي له وتخرج منه نصيبا فيحصل لكل ثلثا مال
 ونصيب وذلك بعد ان نصيب الورثة وهي اربعة فتلقى نصيبا بنصيب فيبقى ثلثا مال في
 معادلة ثلثه انصافا فسطر اثلاثا وتقلب الاسم فالمال ثلثه والنصيب ثلثان م
 والثلثان بين الثلث والنصيب سهم منهم التركة تدفع الى الوصي له يبقى ثمانية لكل ابن
 سهان انتهى ويعني بتقلب الاسم ان يسطر الانصاف يصير هو المال ويسطر كسر المال
 يصير هو النصيب ووجهه واضح ما قدمته سابقا في الفائدة العشرة من قسم التركة
 في باب التبرع وذكر ان صاحب الروضة رحمه الله يذكر في باب الوصية وهذا المجل منها
 اذا تقرر ذلك فلنرجع الى تقسيم كلام الروضة قال فيم وبطريق الديار والدرهم تحمل ثلث
 المال دينار ودرهما وتحمل الدينار نصيبا والتكلم درهم تدفع الى الوصي له يبقى من المال
 ثلثة دنانير ودرهمان يأخذ ثلثة بنين ثلثة دنانير يبقى درهمان يأخذها الابن الرابع

معلنا

ان معلنا ان قيمة الدينار درهمان وان ثلث المال ثلثة دواهم والنصيب درهمان
 مثال التكلمين اربعة بنين وبنات واوصي بتكلمه ثلث ماله بنصيب ابن ولا اخر
 بتكلمه ربع ماله بنصيب البنت فالوصية الاولى ثلث مال سوي نصيبين وان بنين ربع
 مال سوي نصيب فتأخذ مالا وتسقط منه الوصيتين يبقى خمسة اسهام من اثني عشر سهمها
 من مال وثلثة انصاف تعدل نصيبا الورثة وهي ثلث ثلثة انصاف ثلثة انصاف
 تبقى خمسة اسهام من اثني عشر سهمها من مال في معادلة ستة انصاف ثم ان شئت
 باجز اثني عشر فقلت للاسم مالان لثان وسبعون والنصيب خمسة وان شئت
 قلت اذ كانت خمسة من اثني عشر تعدل ستة فمالان يتماثل بعد اربعة عشر وخمسين
 تسطر اثنا عشر اثنين وسبعين وتأخذ ثلث المال وهو اربعة وعشرون وتسقط منه
 نصيبين وهما عشرة يبقى اربعة عشر سهم الوصية الاولى وتأخذ ربعها ثمانية عشر
 تسقط منه نصيب واحد وهو خمسة يبقى ثلثة عشر سهم الوصية الثانية فتسقط منها
 من المال يبقى خمسة واربعون لكل ابن عشرة وثلث خمسة واثم القسم الثاني فيقتصر
 على وجوه من الوصية بالتكلم مع الوصية بجزء من المال مثال ثلثة بنين واوصي
 لزيد ربع ماله ولعمرو بتكلمه النصف بنصيب ابن فتأخذ مالا وتلقى منه ربعا زيدا
 ثم تلقى منه نصفه لعمرو وتخرج منه نصيبا يبقى ربع مال ونصيب وذلك بعد ان
 ثلثة انصاف فتسقط نصيبا بنصيب يبقى ربع مال في معادلة خمسة نصيبين تسطر اربعا
 وتقلب الاسم فالمال ثمانية والنصيب واحد تأخذ ثمانية فتعزل ربعا لزيد ثم تأخذ
 نصف الثمانية لعمرو وتخرج منه واحد يبقى معلنا ثلثة لكل ابن واحد وبطريق
 القياس تعدل ربع المال ونصفيه يستحقهما زيد وعمرو واحد البين فتأخذ مالا لنصف
 وربع وهو اربعة تسقط منه الربع والنصف يبقى واحد يقسم بين الابنين الاخرين فكل
 واحد سهم نصف فتعلم ان النصيب نصف فتسقط من الثلثة التي اسقطتها من المال
 يبقى اثنان ونصف تسقط منها ربع جميع المال يبقى واحد ونصف فهو التكلم بسط
 الجميع انصافا لزيد والكر والنصيب واحد والتكلم ثلثة والربع اثنان والمال ثمانية
 وبطريق الدينار والدرهم تحمل نصف المال دينار ودرهما والدينار هو النصيب
 وترفع التركة الى عمرو يبقى ديناران ودرهم تسقط منها ربع المال وهو نصف دينار

ونصف درهم يبقى دينار ونصف دينار ونصف درهم وذلك بعد ان ثلاثة دنانير
 اجنس بالجنس يبقى دينار ونصف دينار في معادلة نصف درهم تبطل ايضا فاقول
 الاسم ماله دينار واحد والدرهم ثلاثة وهو التكلم ومنه الوصية بالتكلم مع الوصية بحرف
 ما بقي من المال مثله اربعة دينين واوصي لزيد بتكلم ماله بنصيب ابن ولعمرو
 ربع ما بقي من المال فاخذ مالا وتدفع ثلثه الي زيد وتخرج منه نصيبا وتزبد عليه
 باقي المال فيحصل مائة مائة ونصف خرج ربعه لعمرو وذلك من مائة وربع
 نصيب يبقى نصف مائة وثلاثة ارباع نصيب بعد ان ايضا الورثة وهي اربعة تسقط ثلاثة
 ارباع نصيب ثلاثة ارباع نصيب يبقى نصف مائة في معادلة ثلاثة ارباع ايضا وربع نصيب
 متبطل اربعا وتبقى الاسم مائة مائة ثلثة عشر والنصيب سمان لكن ليس ثلثة عشر
 ثلث فتضرب في ثلاثة تبلغ تسعة وثلاثين من المال والنصيب ستة فاخذ ثلثها وهو ثلاثة
 تسقط منه نصيبا يبقى سبعة من التكلم تدفع الي زيد يبقى من المال اثنان وثلاثة تدفع
 ربعها الي عمرو وهو ثمانية يبقى اربعة وعشرون للدين كل ابن ستة ومنه الوصية بالتكلم
 مع الوصية بحرف ما بقي من جزء من المال مثله ثلاثة دينين واوصي لزيد بتكلم ماله
 بنصيب احدهم ولعمرو ثلث ما بقي من الثلث فاخذ ثلث مائة وتلقى منه نصيبا يبقى ثلث
 مائة الا نصيب تدفعه لزيد فانه التكلم يبقى من الثلث نصيب تدفع ثلثه الي عمرو ويبقى ثلث
 نصيب تضمر الي ثلثي المال وذلك بعد ان ايضا الورثة وهي ثلاثة تسقط ثلثي نصيب
 بثلثي نصيب يبقى ثلثا مائة بعد ان نصيبين وثلث نصيب ثم ان شئت بطلت ثلثا
 وتبقى الاسم مائة سبعة والنصيب اثنان وان شئت قلت اذا عاد ثلث مائة نصيبين
 وثلث نصيب فملا المال الكامل يعادل ثلاثة اربعا ونصف نصيب تبطل ايضا فان يكون
 سبعة وليس لها ثلث صحيح فتضرب في ثلاثة تبلغ احدى وعشرين فلو لمال والنصيب ستة
 فاخذ ثلث المال وهو سبعة وتلقى منه النصيب ستة يبقى واحد من التكلم وتبقى ثلث ستة
 الي عمرو يبقى اربعة تضمر الي ثلثي المال تكون ثمانية عشر لكل ابن ستة قال امام الحرمين
 كذا ذكره لكن لو خرجت الوصية الاولى في هذه الصورة ما وصي وله ثلاثة دينين بتكلم ثلث
 مائة بنصيب احدهم ما لوصيه باطله لان نصيب كل ابن يستغرق الثلث فلا يتكلم حينئذ
 يمكن ان يقال الوصية الاولى باطله وان فيه فرعا نتبطل ايضا قال ووجه ما ذكره ان

الوصية

الوصية الثانية تنقص النصيب عن الثلث فيظهر بها التكلم قال ويجب
 ان يخرج المصلحة واحدا على الوجهين في ان العبرة باللفظ والمعنى كما اذا
 قال بعثت بكذا ثمن وكذا قلت الصحيح المختار صحة الوصيتين هنا قطعا
 والفروق بين باب الوصية وغيرها من العقود ظاهرة والله اعلم انتهى ثم قال ومنه
 الوصية بالتكلم مع الوصية بثلث النصيب وهذه الحالة هي التي ذكرها المصنف رحمه الله
 في المتن انما وتكلم سديرا واستوفي في الروضة بغيره احوال المصلحة ومما ذكره في
 الاطالة فراجع ذلك فيما وفي المواهب السنية تظهر بها مزيد والله اعلم **باب**
في المسائل والدرجات الحاييم **من الوصايا والاقرار** غير ما سبق من ذلك
 واما قلت الحاييم لما قدمت اول الكتاب في باب الموانع ان الدور كوني في
 حايي وبنت كذا منها **فصل** **في اذا اوصي شخص بثلث نصيب**
احد الورثة المعين ولا جزاء ما يبقى من المال بعد اخراج النصيب ثلثه
بين ما وصي لزيد بثلث نصيب احدهم ولعمرو بنصف ما يبقى من المال
بعد اخراج النصيب واما قدمت الفوائد هنا وفيما سلف يكونه معينا وان
 كانت الوصية في امثلة المصنف بثلث نصيب احدا للدين وهو غير معين للماخزان
 عما اذا اختلفت ايضا الورثة كزوج وبنت وعم واوصي بثلث نصيب شخص
 معين منهم او بثلث نصيب احدهم كما مثل المصنف ثم اعلم ان هذه المسئلة في
 ثلاثة اوجه للحكاية احدى ان يعطى صاحب النصيب مثل نصيب الورثة
 لو لم تكن وصية اخرى بالكر والى في يعطى مثل نصيبه من ثلثي المال والى ان
 يعطى مثل نصيبه بعد اخذ صاحب الكسروية وهو الاصح عندهم وهو
 وعليه التفرع فيدخل الدور الذي ذكره المصنف رحمه الله **وفي هذه المسئلة**
ونظايرها دور لتوقف معرفة جزاء كسرياتي من المال بعد
اجراج النصيب على معرفة النصيب لانه لا بد من معرفة النصيب واخرجه من
 المال ليعرف الباقي بعده حتى يعرف كسره **وتوقف معرفة النصيب على**
معرفة جزاء كسرياتي من المال بعد النصيب لان النصيب لا يكون للورثة
 الا بعد الوصايا والوصايا منها اكثر المذكور فتوقف العلم بكل منها على

ث

علي ثلاثة بنين بيان عددهم وان ثلاثة متباين وسطحها ستة هي جزء سهمها واصل
 منبرها في ثلاثة اصحابا ذكر يزيد وعمر والثلاث ستة بينها بالسوية والبنين المتأخر لكل
 ابن اربعة ولا يخفى الحكم لاجازة بعضهم لبعضهم **مسألة ثلاثة بنين واوليهم يزيد**
احدهم وعمر وثاني الباقي من المال بعد اخذ ثلثه عدد البنين في ثلاثة خرج
الثلثين وروى علي الخاضع وهو ستة باقى المخرج للثلثين بعد استقاط بسيطها منه
وهو اى باقى المخرج المذكور واحد فتصبح المخرج ثلثين لزيد سهم كاحد البنين
ولعمر ثلثا التسعة الباقي من المخرج بعد استقاط سهم مثل النصيب ستة وان
الوصيتين من ثلاثة وثلاثين يصح لا تقرر لزيد وعمر وثلثه احد عشر من بينها باعنا
زيد سهم ثلاثة ولعمر ستة باعنا ثمانية عشر للبنين الثمان واربعون لكل
ابن اربعة عشر ولا يخفى الحكم لاختلاف اجازة ورثة **مسألة ثلاثة بنين واوليهم**
زيد بنصيب احدهم ولعمر ونصف وثلث مابقى من المال بعد النصيب اى
خمس اربعة من الباقي من المال بعد النصيب ما ضرب ان اردت علمها ثلاثة مسلة
البنين في ستة مخرج النصف والثلث وروى علي الخاضع وهو ثمانية عشر
واحد وهو الباقي من مخرج النصف والثلث وهو ستة بعد استقاط البسط منه
وهو خمسة فتصبح من تسعة عشر لزيد سهم كاحد البنين ولعمر خمسة عشر لان
الباقي من التسعة عشر بعد استقاط النصيب منه وهو واحد ثمانية عشر ونصف سهم
وثلثه ستة ومجموعها خمسة عشر وهو وصيم عمر وبنين ثلاثة اسهم للبنين الثلاثة لكل
ابن سهم هذا ان اجازوا الوصيتين فان ردوا الوصيتين في ثمانية واربعة واربعين
تصبح لاهر معلوم لزيد وعمر والثلث ثمانية واربعون يقسم بينها ثمانية وستين
لكل ابن اثنان وثلاثون ولبن ردوا البعض دون بعض احتاجت الى الجاهل
وتقدم كثير من ذلك ما ينبنى عن الاعادة **مسألة ثلاثة بنين واوليهم يزيد**
بنصيب ابن ولعمر ونصف من الباقي مع المال بعد اخذ ثلثه من سهم وايعين
لما مرر زيد احد عشر كارب ولعمر ثلاثة هي نصف سهم من الباقي من السبعة
والاربعة بعد استقاط النصيب وهو واحد عشر وذلك ستة وثلاثون وكل ابن
احد عشر وكل ذلك واضح مما مر ولا تقتصر هذه المسئلة الى اجازة لان مجموع الوصيتين

اربعة عشر

اربعة عشر وهي انقص من ثلث المال لان ثلثه يزيد عن خمسة عشر وقد ذكر المصنف رحمه
 في هذه المسئلة الكسر العز و الكسر والمعطوف والمضاف **وتس في اربعة عشر**
الاجزاء اى الكسر من منطلق واحد وعشرة من الكسر التسعة ثلث هكذا ذكر
هذه الطريقة كثير من المستعدين وليت عامه لانه ربما يقع وتزيق من الوصي لهم
 بالنصيب او باجز من الباقي بعد اخذ ثلثه اذ ذالك على ما ذكره **وكثيرا ما يحتاج**
الى اخصار كما في المسئلة المتقدمة وهي ثلاثة بنين واوليهم يزيد بنصيب احدهم
 ولعمر ربع ماينبني من المال بعد اخراج النصيب وتقدم انها ترجع للاختصار في التلخيص
 حقه واشتد الى ذلك **مسألة اربعة بنين في قراعة تصحيح المسائل من الوصايا**
 وذلك انهم يصرون مسلة الورثة في المخرج دايما وانما يكون ذلك حيث يكون الباقي من
 المخرج بعد بسطها بينا مسلة الورثة اما اذا كان متساويا لثلاث المذكور كان الباقي من
 مخرج الربع بعد بسطه ثلاثة وهي منقسم على مسلة الورثة فلا يحتاج الى ضرب الستة او كان متساويا
 كما لثلاث الباقي فلا يقرب الكل في الكل بل وفق المسئلة في الكل وهم منبروا الكل في الكل في المخرج
 وايضا متساويا في النصيب للثمة به بيطر البسط من المخرج فالباقي هو النصيب انما
 يكون كذلك في حال المبينة واما في الاتفاق والموافقة فلا كما تقتضيه القواعد البتة
 في استخراج نصيب كل وارث من مبلغ التصحيح قبل التصحيح وذلك لان البسط هو حصته الكسرية
 له بالجزء والباقي هو حصته الورثة والورثة تزيق وسما منه ذلك الباقي وتقدم انه اذا انقسم نصيب
 على مزق وكان مباين كانت سهام من الاصل حصته واجله من التصحيح وان كان موافقا
 وفق حصته من الاصل حصته واجله من التصحيح فلم ينظر والى ثمن ذلك كله كما رايت
 سابقا **وصوابها** اى هذا الطريق صناعة يعنى والا ولى فيها ولو عبر بذلك كان اولى فليس يا
 ففعلوه فطاعتى يكون خلافا وصوابا فان كثيرا ما يحتاج المسائل الى اختصار وقد يحتاج الى
 تصحيح بعد تصحيح فالاولى ان تصحح المسئلة بتقدير الوصية بالجزء اى الكسر **فقد كان مقتضا**
المسئلة السابقة اول باب الوصية ثم تقسم بين الوصي له بالجزء والورثة وتقدم كم
 خرج النصيب المشبه به لصاحبه فتزيد مسئلة على المبلغ يحصل التصحيح والتقدير يزيد
 وفق مقتضى تقدير الجزء فقط هو حصته الوصي له بمثل النصيب اذا علمت ذلك **فترك**
رجل زوجا واما واوليهم يزيد بنصيب اربعة واربعين وثلث مابقى من المال بعد

بالدينار نصف النصف به وبالدرهم السهم وليس يريدون حقيقة الدينار **والدرهم**
 الشرعيين الا في ذكرها ان في الله حكمه فهو من باب التمثيل والمجاز لا الحقيقة
وهو اي الطريق المذكور وهي ثلث وتذكر ان جعل ثلث المال دينارا وثلاثة
دراهم لان الوصية بنعتين من الثلث اي ثلث المال وانما جعلت الدراهم
 ثلاثة ليكون الباقي من الثلث بعد استقطاع النصف ثلثا لا جعل الباقي من الثلث
 ثلثا **لأنه يزيد ويقل النصف وهو درهم** ثلث الدراهم الثلاثة الباقي من الثلث
 بعد اخراج النصف واذ كان ثلث المال دينارا وثلاثة دراهم **يجب ان يكون**
المال كلمة ثلاثة واما **يزيد** و**درهم** **يجب ان يكون كل دينار مثل**
 النصف المدفوع لزيد واذ ادفع لزيد دينارا وقرودها من جميع المال
 يفضل ديناران وثمانية دراهم **لأنه لا بد ان يجعل الدينارين لاسين** **والدرهم**
في نصيب الابن ان لا يحضر حقه فيه **فعل ان الدينار عبارة عن ثمانية**
دراهم وان المال كلمة ثلاثة وثلاثون درهما لانه ثلاثة دنائير كل دينار منها
 ثمانية دراهم فالدينار ثلاثة اربعة وعشرون درهما واذ اضم ذلك الى السهم
 دراهم كان المجموع ثلاثة وثلاثين درهما **اي ثلاثة وثلاثون سهما** لان كل سهم
 كما تقدم واحد اربع المصروف منه في شرح كلف الغواصين عن هذه الطريق بدل
 الدينار والدرهم بالانصاف والسهم **تصعب السهم ثلاثة وثلاثين سهما** عدد
 الدراهم **ثمانية** السهم **يزيد** مثل الدينار الذي ظهر انه ثمانية دراهم التي هي ثمانية سهم
وسهم الذي هو عبارة عن درهم الذي هو ثلث باقي الثلث **وكل دينار ثمانية**
 التي ظهر انها قيمة الدينار ومثلها طريق الخطأ وذكرها في الروضة بقوله تقدم
 ثلث المال عدة الثلث نقوله بثلث الباقي من الثلث وليكن ثلاثة تزيدها واحد
 للنصيب فيكون اربعة واذ كان الثلث اربعة فالثلاثان ثمانية والجملة اثنا عشر تقطع
 زيدا اسهما وهو ثلث الثلاثة الباقي من ثلث المال يبقى سهما تضافها الى ثلثي
 المال يكون عشرة وكان ينبغي ان يكون ثلاثة ليكون كل سهم مثل النصيب الموقوف
 فقد زاد على ما ينبغي سبعة وهو الخطا الاول ثم تقدم الثلث خمسة ونجعل النصف
 اثنين ونقطعيهما واحد ابقى سهما تزيدها على ثلثي المال وهو عشرة على هذا

التقدير

التقدير سلع اثني عشر وكان ينبغي ان يكون ستة ليكون كل سهم من سهاين فزاد على ما
 ينبغي ستة فهو الخطا الثاني ثم نقول لما اخذنا اربعة زاد على الواجب سبعة ولما زدنا
 سهاين نقص من الخطا سهاين فعلمنا ان كل سهم يزيد بنقص به من الخطا سهاين وقد بقي
 من الخطا ستة اسهاين فزيد لها ستة اسهاين تكون اربعة عشر من ثلث المال للنصيب
 سهاين ثمانية وجميع المال ثلاثة وثلاثون ونسب هذه الطريقة الى الجاهل الصغر من طريق
 الخطأ بين انتهى وسهاين طريق الجبر وذكرها الجبري في التلخيص بقوله خذ
 ثلث المال والباقي منه نصيبا يبقى ثلث مال الانصاف الثلاثة تسع مال الا ثلث نصيب
 يبقى تسعا مال الا ثلث نصيب زده على الثلثين يصير ثمانية تسع مال الا ثلث نصيب
 يعدل ذلك ثلاثة انصافا جبر ثمانية تسع مال يعدل ثلاثة ايضا وثلثين مابعد
 اثنا عشر اربعة عشر نهي الثلث والمال ثلاثة وثلاثون والنصيب مائة من اجزا
 المال وهي ثمانية وان شئت جبرت ثمانية تسع بان تزيدها على ما بعد لها مثل
 ثمانية يصير المال يعدل اربعة انصافا ثمانية تسع مال كانت الثلاثة وثلاثين
 انتهى فزاد **الاولي** قال المصنف رحمه الله في شرح كلف الغواصين ثمانية
 اذ كان النصف الموصي به يتفرق الى جز المصروف اليه الباقي فالوصية للثاني باطله
 لان وصيته في الباقي وليس بعد النصف باقي كما اذا كان للوصي اثنان واول نصيب
 احدهما لزيد ولعمرو بنصف الباقي من الثلث او ثلثه او ربعه او باي جزء كان
 فنقص من ثلث المال نصيبا وعددا يصح منه الجزء الموقوف كما ان ثلثا ثلثا من
 ثلث المال نصيب وثلاثة اسهاين ثم يخرج من الثلث نصيبا لزيد وسهاين لعمرو يفضل
 من الثلث سهاين ومن المال نصيبان وثمانية اسهاين النصيبان لاسين ويفضل
 ثمانية اسهاين لا تحتها بل هي زائدة عدل ذلك على ان الغرض محال والنصيب
 يتفرق الثلث ولم يبق منه شيء فلا وصية لعمرو ووصيته باطله انتهى والله اعلم
الفصل الثاني في الروضة سبعة ثلاثة باين وادوي لزيد بمثل
 نصيب احمد ثم ولعمرو بثلث ما يبقى من الثلث بعد نصف النصيب فذلك ثلث
 مال واسقط منه نصيبا يبقى ثلث مال سوي نصيب اسقط منه ثلث الباقي
 بعد نصف النصيب وهو تسع مال الاسد من نصيب يبقى تسعا مال الاجمة من

نصيب زده علي ثلثي المال يكون ثمانية اضع ما ان الاخرة اسداس نصيب بعد
ثلاثة انصبا فاجبر وقابل بقدر ما يتبعه مال ثلاثة انصبا وخصه اسداس نصيب
فاحسب ثلاثة وخصه اسداس في قسم تبلغ اربعة وثلاثين ونصف اسطر انصبا
تكن قسم وتبين معنى المال يزيد منها ستة عشر ولعمرو خمسة انتهى والله اعلم ان
الثالث قال فيها ايضا فصل في الوصية نصيب احد الورثة مع الوصية لغيره احد
من جميع المال والاخر ما يبقى مثله بنت وراخ وادوي يزيد بمثل نصيب احدهم ولعمرو
بربع المال وكبر بنصف الباقي بعد ذلك فعلى طريق التماس تعلم انه اذا اخذ عمرو
ربع المال وزيد نصيبا يخفى ان يكون الباقي نصف واقل بعد ذلك نصف اثنان لكبر
منها سهم يبقى سهم لكل واحد من الوراثين نصف سهم فعلم ان النصيب نصف
سهم فيكون الباقي من المال بعد الربع سهمين ونصف سهم وذلك ثلاثة ارباع
المال تزيد عليه ثلثه وهو خمسة اسداس يبلغ ثلاثة وسدسين بنصبا اسداسا
تبلغ عشرين يزيد ثلاثة ولعمرو خمسة يبقى اثنا عشر لكبر نصفا ولكل واحد من
الوراثين ثلاثة كالنصيب ولو كانت المدة كالحال الا ان وصية عمر ونحوها للمال
وصية بكر بنك الباقي فاللحق خمسة والنصيب واحد انتهى اي فزيد واحد ولعمرو
خمس المال واحد وكبر ثلث الباقي واحد وللبنت واحد وللراخ واحد والله اعلم
الفصل الرابع في انصبا ايضا فصل في ان كان الميراث مع النصيب
احدها بعد الاخر مثاله ام وعثمان وادوي يزيد بمثل نصيب احدهم ولعمرو ربع ما يبقى
من المال بعد النصيب وكبر ثلث ما يبقى من المال بعد ذلك وطالده نصف ما يبقى بعد
ذلك فاخذ مالا وتلقى منه نصيبا يبقى حال النصيب تلقى من هذا الباقي ربعه يبقى ثلاثة
ارباع مال الثلاثة ارباع نصيب تلقى من الباقي ثلثه يبقى نصف مال الانصبا
تلقى من الباقي نصفه يبقى ربع مال الارباع نصيب بعد ثلاثة انصبا فحسب وتقابل
من ربع مال بعد ثلاثة انصبا وربع نصيب فتظهر في اربعة تبلغ ثلاثة عشر
النصيب منه واحد يبقى اثنا عشر لعمرو ربعا يبقى قسم لكبر ثلثا يبقى ستة خالده
نصفها يبقى ثلاثة لكل واحد من الورثة واحد كالنصيب انتهى والله اعلم
الفصل الخامس قال فيها ايضا فصل في الوصية بنصيبين مع الوصية

نصف

بحر بعد

بحر بعد كل نصيب مائة ثلاثة وادوي يزيد بمثل نصيب احدهم ولعمرو ثلث
ما يبقى من الثلث بعد النصيب وكبر بمثل نصيب احدهم وطالده نصف ما يبقى من
الثلث بعد النصيب فخذ الثلث المال وادفع منه نصيبا الي زيد يبقى منه مقدار يدفع
ثلاثة الي عمرو يبقى معها ثلثا مقدرا فخذ ثلثا اخر وتدفع منه نصيبا الي بكر يبقى مقدار
تعطي خالده النصفه يبقى نصف مقدار فتضم الباقي من الثلثين وهو مقدار واحد
الي الثلث الثالث وهو نصيب واحد ويكون نصيبا ومقدارين وسدس مقدار ذلك
بعد ان انصبا الورثة وهي ثلاثة تسقط نصيبا بنصيب يبقى مقداران وسدس مقدار
في معادله نصيبين فالنصيب الواحد مقدار ونصف سدس مقدار وكذا فخذ كل ثلث
نصيبا ومقدرا فلهذا مقداران ونصف سدس تسقط بالنصيب في اثني عشر تكون
خمس وعشرين وجملة المال خمسة وسبعين والنصيب ثلاثة عشر فلزيد ثلاثة عشر و
لعمرو اربعة وكبر ثلاثة عشر وخالده ستة وكل من ثلاثة عشر كالنصيب انتهى والله اعلم
الفصل السادس قال فيها ايضا فصل في الوصية بنصيب وجزء
على شرط ان لا يصح بعض الورثة اي لا يدخل النقص عليه مثاله بنت وادوي يزيد
بربع المال ولعمرو نصيب احد البنين علي ان لا يصح الثاني بالوصية في من ربع
لذكره الربع زيد سهم وللبنت الذي شرط ان لا يصح سهمان يبقى سهم لعمرو وللبنت
الاخر لا يصح عليه فتظهر الباقي في اربعة مائة ثلاث بنين احدهم بكر وادوي
من ثلث ماله يزيد بنصيب احدهم ولعمرو ثلث ما يبقى من الثلث وشرطان لا
يصحان بكر فخذ الثلث المال وادفع الي زيد منه نصيبا يبقى مقدار يدفع ثلثه الي
عمرو ويبقى ثلثا حقه وتضمها الي الثلثين وهما نصيبان ومقدارين وذلك كله
يجعل ثلث المال ونصيبين اما ثلث المال فهو الذي يوفيه بكر اعز منقص واما
النصيبان فهما نصيبا لابن ابني الاخيرين وذلك ثلاثة انصبا ومقدار فقط
نصيبين بنصيبين ومقدارا بمقدارين يبقى نصيب في معادله مقدار واحد وثلثين
فحسب فاني النصيب مقدار واحد وثلثان وان الثلث مقداران وثلثان فتبطل
الثلاثا تكون ثمانية فلهذا الثلث المال والنصيب مائة خمسة وجملة المال اربعة وعشرين
يزيد خمسة ولعمرو سهم وكبر ثمانية وكل واحد من الاخيرين خمسة كالنصيب

والله اعلم

مسألة فيما اذا اوصي بكل من شخصين بنصيب معين وكسرها
 للاخر او لكل منهما بنصيب معين الاكسرا ما للاخر او اوصي لاحدهما بنصيب معين وكسرها
 ما للاخر ولاخر بنصيب معين الاكسرا ما للاول سواء اخذ النصف او اختلفت حصص
 هذه ستة احوال وسواء اخذ اكثر من الجانيين او اختلفت حصصت الاحوال ثلث عشر
 من ضرب الستة في اثنين وهذه كاحوال نظيرة من سائل الاقرار بالنية في الفصل
 الثاني وان زاد الوصي لهم على اثنين زادت الاحوال اذا علمت ذلك ففي استمرارية هذه
 السائل طرق خاصة وطرق عامة منها طريق خاصه بآب في كل كلام المصنف ذكرها المصنف ثم
 تبعها لكلها في ضمن مثال ذكره بتوفيق **ترك شخص ابا ووصي زيد بنصيب**
ونصف ما لعمر وعمر بنصيب **ابن نصف ما لزيد** فهذا مثال التقي فيه نصيبان
 مقدار الاكسران عطف النصف في كل منهما غير مستوفد فالطريق في ذلك ما ذكره بتوفيق
طريق هذه المسئلة ونظايرها ما اجتمع فيه الشرطان الاتيان في كلامه **ان يجعل مخرج**
اكسر المذكور وهو انان في مثل هذا المثال من كل حيلة فيها العصبية بالنصف
سواء لم يرد مفعول انان ليحتمل **ومثل ذلك لعمر ونصف ما لزيد** **اكسر مخرج**
باب في نصيب الشبه لانه كما سياتي في الشرط الاول سهم واحد **فتمنع هذه الصورة**
على هذا العمل من خمسة زيد وسهان مثل المخرج **ولعمر وسهان** كذلك **ولابن**
 لانه اذا سقطت بسط النصف من مقامه في واحد فهو ما لابن والوصيان مجموعهما
 اكثر من الثلث فتسوقان على اجارة الابن فلذا قال **هذا ان اجار الابن الوصيتين**
والرد لابن الوصيتين **لزيد وعمر والثلث** **نقطه** **فصل المسئلة** اي مسئلة الرد
ثلاثة **دايا واحد على اربعة** **زيد وسهان** **ولعمر وسهان** **والا** **ولي كما سياتي ان يقال**
على اثنين لا يتقسم الواحد على الاربعة وهو مبين **فاخرج اربعة في ثلاثة** اصلها
 تبلغ اثني عشر **فصل** **اربعة زيد وسهان** **ولعمر وسهان** **ولابن** **ثلث** **ها**
فانقسم وترجع بالاختصار الى نصف **ستة** وكل نصيب الى نصفه فلزيد سهم وعمر
 سهم ولابن اربعة **لترافق الانصاف بالنصف** **فصل** **في هذا النصف** **تقرن**
حصة النصف **على سهم** فان الاختصار في العمل اولى وترك تطويل الحساب **فان**
ما يحتاج الى تصحيح من الاثني عشر **الى اختصار** **الى ستة** **لان** **انقول** **ان الوصية** **زيد** **هي**

فقد اوصيه لعمر لان كل منهما اثنين **ولزيد** **اربعة** **سهما** **ما** **متساويين** **كل منهما سهما**
يقتضي ان الثلث **بها** **بالسهم** **فيقسم** **على عدد** **الروس** **لان** **هذه** **اذا رجعت** **كل من**
الاثنين **الى نصفه** **واحد** **رجعوا** **الى عدد** **الروس** **فمثل** **اصلها** **اي** **مسئلة** **الرد** **ثلاثة**
زيد وعمر والثلث **واحد على اثنين** **وفق** **سهما** **للسهم** **لعدد** **روسها** **كما** **قرناه**
لا يتقسم **وبين ما ضرب اثنين في اصلها** **ثلاثة** **فصل** **من ستة** **وهي التي رجعت**
اليه **بالاختصار** **في العمل** **الى** **زيد** **وعمر** **ثلثا** **سهما** **زيد** **سهما** **ولعمر** **سهما**
ولابن **الباقى اربعة** **وهكذا** **العمل** **في نظايرها** **كما** **تقدمت** **الات** **اليه** **اول** **كتاب**
الوصايا **سبعة** **وهذا** **الذي** **ذكر** **فيها** **تقدم** **وفيها** **سابق** **فيها** **اذا** **اتفق** **الكسران** **عطف** **وبها**
مثله **فيها** **اذا** **اتفقا** **استثنى** **لكن** **يخل البسط** **على** **المقام** **يحصل** **نصيب** **الوارث** **المشبه** **به**
ففي **هذا** **المثال** **لو** **اوصي** **زيد** **بمثل** **نصيب** **الابن** **النصف** **ما** **لعمر** **وعمر** **بمثل** **نصيبه**
النصف **ما** **لزيد** **فلزيد** **انان** **كالمقام** **ولعمر** **انان** **كذلك** **ثم** **زد** **بسط** **النصف** **على** **مقامه**
يجمع **ثلاثة** **وهي** **ما** **للابن** **فصل** **من سبعة** **ومن** **الطرق** **الخاصة** **طريق** **ما** **فرق** **الكسر** **وما** **حك**
الكسر **شرطها** **ت** **وي** **اكسرين** **والنصيبين** **والا** **اتفاق** **عطف** **او** **استثنا** **ولا** **يشترط** **فيها**
ان **يكون** **النصيب** **المشبه** **به** **سهما** **واحد** **كما** **شرط** **في** **الطريق** **الباقية** **فيما** **سابق** **في**
العطف **على** **النصيب** **المشبه** **به** **ما** **فرق** **اكسر** **يحصل** **ما** **كل** **من** **الوصي** **لها** **وفي** **الات**
انقص **منه** **بنسبة** **ما** **حك** **اكسر** **فيحصل** **ما** **كل** **منها** **وان** **حصل** **كسرها** **بسط** **الكل** **من** **جنبه**
ففي **هذا** **المثال** **زد** **على** **نصيب** **الابن** **مثله** **لان** **فرق** **النصف** **المثل** **فيحصل** **لزيد** **انان** **ولعمر**
انان **رد** **ما** **كل** **منها** **على** **سهم** **الابن** **يجمع** **خمس** **سهما** **كما** **سبق** **وفي** **الذي** **ذكرته** **في** **الات**
انقص **من** **نصيب** **الابن** **ثلثه** **لان** **حك** **النصف** **الثلث** **بقي** **ثلثان** **فلزيد** **ثلثان** **ولعمر**
ثلثان **زد** **ذلك** **على** **سهم** **الابن** **يجمع** **انان** **وثلث** **فابسط** **الكل** **ثلاثة** **ثلاثا** **فصل** **من سبعة**
وكتبت **زيد** **سهما** **بسط** **الثلثين** **ولعمر** **كذلك** **والابن** **ثلاثة** **بسط** **السهم** **ثلاثة** **ثلاثا**
كانت **المسئلة** **كالها** **قد** **اوصي** **فيها** **كل** **من** **زيد** **وعمر** **بمثل** **نصيب** **ابن** **ونصف** **ما** **للاخر**
الا **ان** **فيها** **اثنين** **لا** **اجازة** **من** **ستة** **زيد** **سهما** **كالمقام** **ولعمر** **سهما** **كذلك**
وكل **بن** **سهم** **والوصية** **الذين** **الثلث** **والروس** **من** **ستة** **اي** **كالاجازة** **زيد** **سهما** **ولعمر**
سهما **وكل** **بن** **سهما** **وذلك** **واضح** **ما** **تقدم** **ولو** **كان** **الات** **بدل** **العطف** **كان** **على**

الطريق الاولي لزبد اثنين وعشرون وها القام وكل ابن مجموع البسط والقام ثلاثة
فتصح من عشرة وعلى انما فيه التي ذكرتها وهي ما تحت الكسري لثلاث كل من زيد وعمر
ثلاثان ومجموع ذلك مع سهمي الابنين ثلاثة وثلاث فتصح من بسط ذلك اثلاثا وذلك
عشرة لكل من زيد وعمر واثنان وكل ابن ثلاثة ولا يخفى علما بتقدير الرد وان من ستة
لكل ابن سهما وكل من زيد وعمر سهم **ولو كانت المسئلة حالها وفيها ثلاثة بنين**
قد اوصي لكل من زيد وعمر وبثل نصيب احدهم ونصف مال الاخر **فالاجارة من سهم زيد**
وعمر وربعه لكل منها اثنان مثل القام **وكل ابن سهم** وهو الباقي من القام جليقا
البسط منه **والرد من ثمانية عشر** لاسر كل من زيد وعمر ثلاثة فانها ستة هي الثلث **وكل**
ابن اربعة فلهم اثنا عشر هي الثلثان ولا يخفى علما بطريق ما فوق الكسري لا يخفى علما لو كان
الاثنا بدل العطف بكل من الطريقين **ولو كانت المسئلة حالها والبنون اربعة** قد اوصي
لكل من زيد وعمر وبثل نصيب احدهم **فالاجارة من سهم زيد** كل من زيد وعمر وها
وكل ابن سهم **والرد من ستة** لكل من زيد وعمر وكل ابن سهم **ولو كانت المسئلة**
حالها والبنون خمسة واوصي لكل من زيد وعمر وبثل نصيب احدهم ونصف مال الاخر
فالاجارة من ثمانية لكل من زيد وعمر وخمس وكل ابن سهم **والرد من ثلاثين** لكل من
زيد وعمر خمسة وكل ابن اربعة وكل ذلك واضح هذا ان اجازوا اجازة محضه او ردوا
ردا محضا **فالاجارة من البنين الوحيين** واردت علما بطريق الجامعة **فيلزم الرد**
والاجازة اي الجامعة لها تصح من **سبعين** لان التسعة مسئلة الاجازة والثلثان
مسئلة الرد يساهما معا فمئة بالثلث وهاصل ضرب ثلث احديهما في كل الاخرى جاذبة
وجز سهم مسئلة الاجازة عشرة ثلث مسئلة الرد وجز سهم مسئلة الرد ثلاثة ثلث
مسئلة الاجازة **فالاجارة من البنين المجيز لزيد وعمر وسهم مسئلة الاجازة سهم** من تسعة مضروبا
في جز سهم عشرة يحصل له عشر **وكل من البنين البتة الباقين من مسئلة الرد**
اربعة من ثلث ثلث مضروبة في جز سهم ثلاثة يحصل له اثنا عشر فلهم ثمانية واربعون
مع العشرة التي خصت المجيز فتجتمع للبنين ثمانية وخمسون وبفضل الوصي لها من السبعين
اثنان وثلاثون ليس بها بالوصية **كل من زيد وعمر وسهم عشرة** هذا ان قسم بالطريق
الحادة وان شئت قسمنا اي التبعنا عنها **فالاجارة لكل** اي كل البنين الا حقبة

ونصف

الاربعة

مان الغرض

مان الغرض خلاف ذلك وهو اجازة البعض دون البعض الاخر **فحصل كل ابن عشر**
لان له سهما في عشرة جزء سهم الاجازة بعشرة ثم تقسم اي السبعين ايضا بتقدير الرد
اي رد الكل عنها **فالاجارة لزيد وعمر** وهو ثلثان **فالاجارة من سهم زيد** كل من زيد وعمر
خمس عشرة **والباقي ستون** بين الاولاد **الحكم لكل ابن اثنا عشر** وذلك ايضا حاصل
حصته من مسئلة الرد وهي اربعة في جز سهم ثلاثة فانها اربعة الذين ردوا الوحيين
فلا يدفع احد منهم من الاثنى عشر شيئا **وبدفع الابن المجيز سهمين** وها الفضل بين
حصته اجازة ورد **الزيد وعمر** كل منهما سهم وفي بعض النسخ لانه يعني الابن المجيز في
حال الاجازة ليس له من السبعين الا عشرة انتهى وذلك واضح وقد سبق ان كلا من
زيد وعمر حصته خمسة عشر فيجتمع لكل منهما ستة عشر كما تقدم **وتصح المسئلة بالحقبة**
الي نصفها خمسة واربعين لتوافق **الانصاف بالنصف** لان كل نصيب منها عدد زوج
وكل عدد زوج له نصف صحيح ولا يعني كلا من العشرة والاثنى عشر والستة عشر الا اثنان
ويخرج كل نصيب من انصاف الورثة والموصي لهما **اي خمسة لكل من زيد وعمر ونصف**
الستة عشر التي خصت **فالاجارة من البنين المجيز نصف العشرة** التي خصت **خمس** **وكل ابن**
البنين الاربع الباقين نصف الاثنى عشر التي خصت **الستة** ولا يخفى حكم قسم بتقدير
اختلافهم في الاجازة والرد او اتفقا فقام علي وجه غير ما سبق بيانه **مسئلة زيد ميت**
بنات وعما واوصي لزيد بثل نصيب البنت او العم ونصف مال عمر وعمر وبثل نصيب
اي البنت او بثل نصيب العم ونصف مال زيد **فيلزم الورثة من ابنتين للبنت سهم**
وللعمة سهم **فكانت تركت ابنتين** واوصي لكل من زيد وعمر وبثل نصيب احدهما ونصف
مال الاخر **فالاجارة المحض من ستة** زيد وسهما ولعمر وسهما وللبنت سهم وللعمة سهم
والرد المحض من ستة ايضا لزيد سهم ولعمر وسهما وللبنت سهمان كما تقدم ذلك كله
في نظير **فان اجازا احدهما ورد والاخر الوحيين** بان اجازت البنت دون العمة والعمة
دون البنت **او كانت البنت مع بيت المال واجازت** فانه لا يتصور عندنا من بيت
المال اجازة كما قد مائة اول الباب وبينا قول المحقق في ذلك **فيلزم الرد والاجازة**
اي المسئلة الجامعة لهما **ايضا من ستة** للثلاث اي كان الاجازة من ستة والرد من ستة
كذلك الجامعة من ستة لتثل الستة والستة فالتن باجديها **زيد وعمر والستة** بينهما

ما صنفه لكل سهم سهم **وبيت المال سهمان** اجازت البت ام ردت لانه على حكم الرد
 وايما والبيت بتدبير الرد المطلق سهمان **وتتقد بر الاجازة المطلقة** سهمان **والا**
اجازة اجازت لها فتدفع الفضل بين حصتها اجازة وردا **سهم الزيد وعمر** بينهما
 ما صنفه **ملا يصح عليه ما ضرب البت** عددها في ستة وهي الجامعة **تصح من البت**
المال سهمان في اثنين فله **اربعة** وزيد وعمر وسهماها في اثنين فلهما **اربعة** ولها ايضا
سهماان من نصيب البت لانها لو ردت رد احصا كان لها من البت عشرين اربعة فلهما من
 الاربعة اثنان لانها اجازت لها يحصل اي يجمع لها ستة هي نصف المال كل منهما ثلاثة
ويصح للبت سهمان لانه قد افضى بيت المال اربعة وزيد وعمر ستة ومجموع ذلك عشرين في
 البت اثنان وهما ايضا سهمان من الستة في اثنين باثنين **فان اجازت البت** زيدون
عمر وواو بالقسمة فان اجازت لعمر وودون زيد **دفعت من نصيب** بتدبير الرد المحض هو
 كما تقدم اربعة **سهما واحد** اجازت له من زيد وعمر ويجمع من اجازت له ثلاثة ومن
 ردت له لا شيء له عني الاثنين التي حصته من الاربعة قال الكلاني رحمه الله في الاصل فتدبر هذه
 المسئلة فانها من الدين انتهى وقد تقدم نظيرها في اوابيل الكتاب الباب وقال الكلاني رحمه
 الله من الغلطات قد مر ذلك عنه **ولم تكن المسئلة بالكلية تركه** **بني وعشا**
 او بيت المال واوصي كل من زيد وعمر وعمل نصيب احدي البتين او العم ونصف **ملا**
فكما لو تركت ثلاثة بنين واوصي كل من زيد وعمر وعمل نصيب احدهم ونصف **ملا**
ملا اجازة المطلقة من سهم زيد اثنان ولعمر اثنان وكل من البتين والعمر سهمان كما تقدم
 في نظيرها والرد المطلق من ثمانية عشر كل من زيد وعمر وثلاثة وكل بيت اربعة **وللعمر**
او بيت المال اربعة كما تقدم في نظيره ذلك **فان اجازت احدي البتين** **الوجدين** زيد وعمر
 وودتها الاخرى والعمر او كان بيت المال يدل العم لانه اياها على حكم الرد **فلهما**
والاجازة اي الجامعة لهما من ثمانية وستة وعشرين لان السهم والتمانية عشر متباينان
 ما ذكر زيد وعمر وثلاثة اثنان واربعون **وللذي ردت بيت المال** فان حكم الرد او العم
 ان كان يدل ورد او احدي البتين وهي التي لم تجز بل ردت **ثلاث الباقي** وهو ثمانية وعشرون
 لان الباقي بعد ذلك الوصايا اربعة وثلاثون **وتدفع البت** الحيزه عشره زيد
 وعمر وواو ويحصل لهما ثمانية عشر لانها لو ردت كان لهما ثمانية وعشرون كاخرا

واذا اجازت

واذا اجازت فلما سهم من مسيله الاجازة في جز سهمان ثمانية عشر ثمانية عشر والفضل
 بين الحصتين عشرة من اجازت له ويحصل لهما ثمانية عشر ويجمع زيد وعمر
 ووصون كل سهم ستة وعشرون وقد حصل لكل من ردت ثمانية وعشرون **والا**
 كلما مشتركه بالنصف لانه قد افاض قال **وتصح المسئلة** **بالاختصاص** **الي نصف ثلاثة**
وبني ويرجع كل نصيب **الي نصف** فتدفع حصته زيد الي ثلاثة عشر وعمر الي
 سلهما والمخير الي خمسة والتي ردت الي ثلاثة عشر وعمر اربعة عشر وكذلك للعم
 او بيت المال **قلت** لو تركت **عشرة بنين** واوصي زيد بنيل نصيب **بن**
 منهم **ثلاث** **ملا** **العمر** **وعمر** **وبني** **ابن** منهم **وثلث** **ملا** **زيد** **ملا** **لعل** **في الثلث**
 كما لعل في النصف **فما خرج** للثلث **ثلاثة** فلهما ما كل من زيد وعمر **ملا** **ثلاثة**
ولعمر وثلاثة **واسقط** ان اردت معرفة نصيب كل ابن **بسط الثلث** وهو واحد
 من **ملا** **وهو** **ثلاثة** **بق اثنان** **فما نصيب كل ابن** كما تقدم مثل ذلك في نظير
وتصح المسئلة من ستة وعشرين مجموع الانصاف لان انصاف البتين العشر عشرون
 والوصيتين ستة ومجموع ذلك ما ذكر **ولا تختص المسئلة** **الي اجازة** لان مجموع
 الوصيتين ستة وهي اقل من الثلث **فلم تكن المسئلة** **ملا** **قد تركت** **غيره** **عشرة بنين**
واوصي **كل من** **زيد** **وعمر** **ونصيب ابن** من العشر **ودع** **ملا** **صاحب** **فلكل**
سهما **اي** **زيد** **وعمر** **اربعة** **مثل** **مقام** **الربع** **وكل ابن** **ثلاثة** **وهي** **الباقي** **من**
 مقام الربع بعد استا بطه وهو واحد منه وتقدمت الاثارة الي مثل ذلك
وتصح المسئلة من ثمانية وثلاثين مجموع الانصاف ولا تختص الي اجازة وهو السائل
 السابقه جميعا **الكسري** **ملا** **عشر** **ملا** **المسئلة** **ملا** **قد تركت** **غيره** **عشرة بنين**
واوصي **كل من** **زيد** **وعمر** **ونصيب ابن** **وصي** **ملا** **صاحب** **لكان** **الكسري** **ملا**
والوصي **من** **اربعة** **كل من** **زيد** **وعمر** **وصي** **ملا** **صاحب** **كالمقام** **وكل ابن** **ثلاثة** **لان**
 اذا اسقطت بسط الحظين وهما اثنان من مقامهما وهو خمسة بق ثلاثة هي ما كل
 ابن كما تقدمت الاثارة الي مثل ذلك ومجموع الحصص اربعون منها نصفها ذكر
 وان عملت بما فوقه **الكسري** **ملا** **عشر** **ملا** **المسئلة** **ملا** **قد تركت** **غيره** **عشرة بنين**
 وثلثان زيد ومثلها لعمر ويضخم لهما ثلاثة وثلاثون فلهما عاشره مسئلة البتين

يجمع ثلاثة عشر وثلاث فابسط لكل الثلاثة تبلغ اربعين منها تصح لكل ابن بسط
 سهمه ثلاثة وكل من زيد وعمر بسط الواحد والثلاثين منه ولا تقتصر الى اجازة
 ولما كانت المسئلة **بحالها** وادوي بكل منها اي زيد وعمر ونصيب ابن في العشر
 وربع وربع من الاخر كان الكسرة معطوفا **لغرض** من اربعة وتسعين لكل
 منها اي زيد وعمر **ثلاثة** كالمقام **وكل** بن مثل الباقي من المقام بعد الف خمسة بسط
 الربع والسدس منه وذلك **سبعة** مجموع الانصبا كل اربعة وتسعون منها تصح كما ذكر
 ولا تقتصر هذه الي الثلاثة **كلها** اي اجازة لان الوصية في كل منها دون الثلث فقد
 ذكر الكسر العز وكرر والعطوف **وتس** على ذلك غير من **الكسر** المضاف والمنظون
 من ذلك كله والاصح وما يتبع من ذلك ومن **عدد** البنات اذا وجد في ذلك
 الشيطان **الاثان** كما قال **فليت** هذه الطريقة **مطردة** في كل صورة وضعت من
 الصور **على** الوجه الذي قرره **شرطان** الاول ان يكون **نصيب**
الاول **المشبه** بنصيب كل منها **واحد** من **جيد** الارث **فلو** كان **متعدد**
 فيها اوفي احدها **ثلاثة** بنات وعمر فانما تصح من سهم كل بنت سهان وللعم
 ثلاثة وقد اوفي كل من زيد وعمر ونصيب العم ونصيب **بالصاحبة** **فالمشبه**
 بنصيب وهو العم ساهم ثلاثة فليت واحد بل متقد **والوصية** **احد** **البنات**
 لكل منها **ونصف** **بالصاحبة** او **ثلاثة** او غير ذلك من الكسرة على اختلاف انواعها
 فنصيب البنت المشبه بنات **او ثلث** البيت **اي** **وثلثا** فانها من ثلاثة لابن
 سهان وللبنات سهان وقد اوفي **زيد** بنصيب **الابن** **ونصف** **بالعم** **فالمشبه**
 به نصيب متقد **ولعمرو** بنصيب **البنت** **ونصف** **بالزيد** فليت نصيبا سهان
 واحد ففات الشرط بالنسبة الى الابن فاذا كان كذلك **لم** **تصح** **هذه** **الطريقة** في تلك
 المسائل ونظيرها من كل ما تقدم فيه المصيب المشبه به لها اول احدها ولان
 تعلمها بوجه اخر مع تعدد المصيب المشبه به وهوان تضرب ساهم المشبه به اذا تعددت
 في المقام تحصل ما حصل منها وتلقى البسط من المقام وتضرب الباقي في ساهم المشبه به يحصل
 نصيبه وفي ساهم كل وارث غيره يحصل نصيبه ان كان الباقي من المقام بعد الف ابسط
 منه اكثر من واحد فان كان الباقي من المقام بعد الف ابسط منه واحد فقط فباقي الرجة

على حالها وزد عليها ما خرج جعلت للوصيتين لان الضرب في الواحد لا اثر له وفي الاثن
 لو كان بدل العطف لا يخفى كيفية تمثيله هذا الوجه عليه على النظم في ثلاثة بنات وعمر
 لو اوفي لكل من زيد وعمر ومثل نصيب العم ونصيب باللاضر اضرب كل من زيد وعمر ومقام
 الحق خمسة في ثلاثة مثل نصيب العم يحصل له خمسة عشر فلها ثلاثة وثلاثون واطرح بسط
 الخمين من تمامها يفضل ثلاثة فاطرح منها ثلاثة العم يحصل له تسعة لكل بنت اثنين
 فيها يحصل لها تسعة يحصل للورثة سبعة وعشرون ضمها الى الثلاثة يجمع سبعة وخمسون
 منها يخرج الانصبا مشترك بالثلث فتخرج المسئلة الى ثلث تسعة عشر زيد خمسة وعمر
 خمسة وللعم ثلاثة وكل بنت سهان ولو كانت الوصية فيها لكل منها مثل نصيب
 احدى البنات ونصيب باللاضر فاضرب الحق المقام في اثنين فكل من ساهم
 وكل بنت اثنان في ثلاثة باقى المقام بسنة وللعم ثلاثة في ثلاثة باقى المقام
 بنسعة وتصح من مجموع الحصص سبعة واربعين ولا اختصار فيها فليت كذلك
الشرط الثاني **بغير** **الكسرة** **من** **الجانبين** **سواء** **كان** **متعدد** **او** **مكررا** **او**
معددا **او** **مطردا** **منظما** **واضح** **كافي** **المباين** **ان** **يقم** **وغيرها** **ما** **وجد** **فيه** **او** **طرا**
فلما **اختلفت** **الكسرة** **من** **الجانبين** **كما** **او** **اقبل** **لزيد** **مع** **النصيب** **المشبه** **به** **خلف**
بالعمرو **وعمر** **مع** **النصيب** **المشبه** **به** **ثلاث** **مال** **زيد** **لم** **تصح** **هذه** **الطريقة** **ايضا** **كام**
تصح **ما** **اختلف** **الشرط** **الاول** **فينبغي** **ان** **تذكر** **طريقة** **عامة** **تأمل** **اذا** **كان** **النصيب** **المشبه**
به **سواء** **واحد** **او** **اكثر** **سواء** **اخذ** **النصيب** **المشبه** **به** **من** **الجانبين** **واختلفت** **وسا**
اخذ **الكسرة** **من** **الجانبين** **واختلفت** **والطريق** **العامة** **منها** **طريق** **الجبر** **والمقابل** **سواء**
طريق **الاربعة** **الاعداد** **المتناسبة** **منها** **طريق** **الخطاين** **قال** **المصنف** **رحمه** **الله** **في** **الوجوب**
النسبة **في** **احكام** **الوصية** **واحسن** **طريقة** **تبيان** **طريق** **الاعداد** **والا** **وبعض** **المتناسبة**
وطريق **الجبر** **والمقابل** **انتهى** **واقترع** **هنا** **كما** **صله** **على** **طريق** **الجبر** **والمقابل** **بلم** **مقاس**
وليكن **العمل** **بطريق** **الجبر** **والمقابل** **بلم** **كما** **ان** **العمل** **الكلافي** **في** **المجموع** **اصل** **هذا**
الكتاب **لان** **طريق** **الجبر** **والمقابل** **بلم** **اعلم** **واشمل** **فلذلك** **الميت** **حسن** **باعت** **وعما** **و**
كل **من** **زيد** **وعمر** **ومثل** **نصيب** **احدي** **البنات** **ونصف** **باللاضر** **فليعلم** **من**
باب **تفصيل** **المباين** **ان** **مسئلة** **الورثة** **تصح** **من** **جدة** **عشر** **كل** **بنت** **سهان**

والعلم خمسة ان اردت علماء بطريق الجبر والمقابل **وصيه زيد ثانيا** وهو مراد
 للجذر عند جماعة من الجبريين ومثلي عليه هذا صاحب الياسمينيه حيث قال واني
 والجذر يعني واحد كما تقول في لفظ اب ووالد **وهو مجهول** **فصل بعض**
 وانما كان بعضه مجهولا **لانه سهان** **ونصف ما لعمر** **فبعض معلوم** وهو سهان
 وبعضه مجهول وهو نصف ما لعمر لعدم العلم لي الان بما لعمر حتى يعلم نصفه
 والذي لعمر **سهان** كالتا **ونصف شي هو نصف الشيء الذي فرضته** **زيد** **نصف**
 ان اردت معرفته لنصفه اني معلوم زيد **سهان** نصف السهاني **وربع شي** نصف النصف
 شي **يضم الي معلوم زيد** وهو كما تقدم **سهان** كالتا **فيصير زيد** اذا ضمنت نصف
 ما لعمر واني معلومه **ثلاثة اسهام** **وربع شي** **ما جعل ذلك** **ثلاثا** وهو الذي فرضته
 له **اولا** **ثلاثا** **ثلاثا** **من الجاني** كما هو مقرر عند الجبريين **وذلك ربع شي** من
 كل من الجاني **يفضل ثلاثة اسهام** من احد الجاني **تعدل ثلاثة ارباع شي** من
 الجانب الاخر فقد انتهت المعادلة الي جذور تعدل عددا وهي البسط **الثلاثة**
 والعمل فيها ان تقسم العدد على الاجزاء او كسرهما **ما قسم الثلاثة** وهي عدد الاسهام
على ثلاثة ارباع وهي كسر الشيء اي الجذر **خرج اربعة اسهام** هي مقدار الشيء **كل**
 كما ذكره علماء الجبر والمقابل **الذي هو وصيه زيد** **نصف** **الفرض** **ال** **بق** **نقد** **اربعة**
اسهام **ولعمر اربعة مثله** **فجميع الوصيتين** ثمانية اسهام واذا زدت ذلك على خمسة عشر
 صحيح الفريضة يبلغ ذلك ثلاثة وعشرين شيئا **كما قال** **وتصح من ثلاثة وعشرون**
 وذلك علماء بالوجه الاول الذي ذكرته في الشرح وهو ان تضرب مقام النصف وهو
 اثنان في حصة البنت وهي اثنان يحصل اربعة هي ما لكل من زيد وعمر والفريضة
 كما لها خمسة عشر لان الباقي من المقام بعد ان تبسط منه واحد فرد الثانية علي
 خمسة عشر يحصل ثلاثة وعشرون كما ذكرنا وان ثبت علماء بما فوق الكسر فنضيق النصف
 الثلث فزد على سهاني البنت مثلهما **اربعة** هي ما لكل منهما فزد ما لها وهو ثمانية
 على خمسة عشر صحيح الفريضة يحصل ثلاثة وعشرون كما ذكرنا **وهذا** اي كونهما تسعين
 ثلاثة وعشرين كل من زيد وعمر واربعة **ان اجاز الورثة** **اجبي** **كل** **من الوصيتين**
ان ردوا كلهم الوصيتين **فصل** **المسئلة** **اذ كان** **من تسعين** **لان** **اصلا** **من ثلاثة**

مفاد

مراد علي اثنان زيد وعمر بين واثنان علي الفريضة خمسة عشر بينا والاثان
 والخمسة عشر بينا وسطهما ثلاثون هو حرسهما ما ضربته في اصلها ثلاثة تسعين
 منها تصح كما ذكرنا زيد وعمر والثلث ثلاثون كل منها خمسة عشر وللورثة تسعون ولا
 يخفى كيفية قسمتها بينهم **عاش** **عشر** **صحيح** **الفريضة** **فصل** **مسئلة** **لو قال** **المسئلة**
يها **اوصيت** **كل** **من زيد وعمر** **بثلث نصيب بنت الاصف** **ما لاخر** **فرض** **وصيه**
 زيد **سهان** **الا نصف شي** **نصفه** **سهان** **الاربع شي** **اسقطه** **من معلوم** **زيد**
 وهو سهان **يفضل له سهان** **وربع شي** **يعديل** **ذلك** **الشي** **فان** **المشتركة** **يبقى** **سهان** **يعديل**
 ثلاثة ارباع شي فالتسعة **وثلث** **فزيد** **سهان** **وثلث** **ولعمر** **مثله** **فيجمع** **لهما** **سهان** **ثلاثون**
 فزد ذلك على صحيح الفريضة **يجمع** **سبعة عشر** **وثلثان** **ما بطل** **الكل** **اثلاثا** **تبلغ** **ثلاثة**
وخمسين **كل** **من زيد وعمر** **وسط** **حصته** **اربعة** **وكل** **سهان** **من الفريضة** **بسط**
 ثلاثة **فلكل** **بنت** **سنة** **وللعلم** **خمس** **عشر** **وحا الوجه** **الذي** **ذكرته** **في الشرح** **اخر**
 كل من زيد وعمر واثنين مثل نصيب البنت في الاثنين مقام النصف يحصل كل
 سهان اربعة ثم زد البسط على المقام **يجمع** **ثلاثة** **اصرها** **في** **سهان** **كل** **وارث** **يحصل**
 لكل بنت سنة وللعلم خمسة عشر كما ذكرنا وجميع الحصص وصيه وارثا ثلاثة
 وخمسون كما قدما وعلي طريق ما تحت الكسر ان من سهاني البنت ثلثها لان تحت
 النصف الثلث يبقى سهان وثلث وذلك ما زيد ومثله لعمر وزد ذلك على الفريضة
يجمع **سبعة عشر** **وثلثان** **ابسط** **اثلاثا** **يحصل** **ثلاثة** **وخمسون** **كما ذكرنا** **وقس** **علما**
 ذكرته لك بغير الميل الاية اذا كان الاثنان فير ابدل العطف فيما يتاتي فيه
 جميع الاوجه ما عمل ما ثبت منها فيه وما لا يتاتي فيه الا بعضه ما عمل به فيه وان علم
مسئلة **ثلاث بنات** **ونعم** **ترك** **الجميع** **هالك** **واوصي** **كل** **من زيد وعمر**
بنصيب بنت **ونصف** **ما لاخر** **يجمع** **من** **سبعة عشر** **لانه** **كما تقدم** **في المسئلة** **الثانية**
 بطريق الجبر والمقابل والحق يقين الذين ذكرتها في الشرح كل من زيد وعمر واربع
 مثلهما ثمانية ما اذا ضمت الثانية الي الفريضة تسعة حصل سبعة عشر كما ذكرنا ان
 اجاز الجميع **فان ردوا** **الي** **الجميع** **الوصيتين** **فصل** **المسئلة** **اذ قال** **من اربعة وخمسين**
 لان اصلها ثلاثة فزاد علي اثنين بينا واثنان على تسعين بينا واثنان وتسعين

سبعة وعشرون وذلك لكل سهم ثلث حصته في الاجازة الذي قد صنف
اولا ان كلا سهمي تزد حصته للموافقة بالثلث اليه وللأربع ستة عشر وللثمن ثمانية
الثاني وقال الاستاذ رحمه الله انما في الرد من مائة ومائة وترجع بالاختصار الي
سته وثلاثين وكان كاحصه لا يتجاشى ان يفتح المسئلة من عدد وترجع الي ثلث منه
بالاختصار لانه قسم السهام على الحصص من غير رد الي الاوافق اولاً وما قاله
المصنف اختصاراً واولي **وقال الموصي اوصيت لزيد بنصيب الابن وثلث ما**
لعمرو ولعمرو بنصيب البنت وثلثي ما زيد فهذا المثال اختلف فيه النقيب
واكسر ان **الاجازة من تسعة زيد ثلاثة وبعمر وثلاثة وللأربع سمان وثلث**
سهم ورجعهم باجر كما قرره الاستاذ رحمه الله ان تقول لزيد بنصيب وبعمر بنصيب وثلث
شي فزيد بنصيب وثلث نصيب وتغاشى وذلك بعد ان انشئ الاول فاسقط الشريك
وهو تغاشى في مقابلة تسعة بنصيب نصيب وثلث نصيب في مقابلة تسعة بنصيب
فاجبر وقابل كد التي يقابلها ثلثة انصب فالثي ثلثة والنصيب واحد فثلث نصيب
واحد وللأربع نصيبان باثنين وزيد ثلاثة وبعمر وثلاثة كما ذكره الصنف حاصل ان
ورد من ثمانية عشر لكل من زيد وعمر واخي ثلاثة كما لكل سهم في الاجازة **واللأربع**
ثمانية وثلث اربع فقد استوفى المصنف رحمه الله امثلة احوال العطف المحض الاربع
وهي ان يتخذ النصيبان او يختلفا مع اتحاد الكسرين او اختلافهما وتبقى عليهم من الاحوال
الاثنى عشر ثمانية منها اربع في الاثني عشر والمحض وسما اربع في العطف الواحد هما
والاثنى عشر للآخر وقد مثلت لبعضها وببيت كيفية العمل فيه ليقاس عليه بقيمة
ما يتاتي فيه الاوجه الثلاثة وهي ما لا يتاتي فيه منها الا طريق الجبر والمقابلة
بالاوجه الثلاثة ما ذكره المصنف اولاً ولوعلي الوجه الذي قرره وما فوق الكسرين
الكسرين والجبر والمقابلة فاستدل ان من الطرق العله طريق
الاعداد الاربع المتناسبة وطريق الخطابين ولاباس بدكرها لتحيط بها علان
كتبا با مجموع كاحصه واحصه فنقول اما طريق الاعداد الاربع التي سبها في المثال
في كسرين العواض والواحد السبعة ان تطرح سطح بطي الكسرين من سطح ثمانية
ان التفاضل عطا او استثنى وجمعها ان اختلفا عطا واستثنى فابقي او اجمع سمة الامام وهو

العدد الاول ووسط القاميين هو العدد الثاني ثم تأخذ الكسر الفرو من كل واحد من الموصي لها
من النصيب العيين لآخر كان معطراً فزوه على نصيبه العيين وان كان مستثنى فانقصه
منه حصل حصته وهي العدد الثالث والرابع المجهول المطلوب وهو مقدار وصيته فنسبه
الامام الي سطح القاميين كنسبه حصته كل منها الي وصيته فهذه اربعة اعداد متساوية
بجهول وفي استخراج الطرق المشهورة في الاعداد المتساوية أشهرها ان تقسم سطح القاميين
على الاول فخرج الرابع المجهول فاضرب في هذه الصور كل حصته كل من زيد وعمر في سطح
الثانيين واقسم الحاصل على الامام لانه الاول فخرج وصيته فاعمل بما في الباب لسان بقية
وغيرها نظراً بالمطلوب في المثال الاخير وهو ما لو تركت ابنا ومثلاً او وصي لزيد مثل نصيب
الابن وثلث ما لعمرو ولعمرو بنصيب البنت وثلثي ما زيد فسطح القاميين تسعة ووسط البطين
اثنان فاطرح اثنان من تسعة لانه في الكسرين عطا يبق تسعة هي الامام وهي العدد الاول
وسطح القاميين تسعة هي العدد الثاني ثم تأخذ لزيد ثلث السهم العيين لعمرو مثل نصيب
البنت وهو ثلث سهم وزد على السهم العيين لزيد مثل نصيب الابن فجمع سهمها
وثلث سهم فهذا هو العدد الثالث فاضرب ذلك في سطح القاميين يحصل احد عشر و
فاقسم ذلك على تسعة وهي الامام فخرج له ثلاثة كما تقدم وان اردت حصته عمر فخذ
له ثلثي سهم زيد وذلك سهم وثلث فزده على معلومه وهو سهم فجمع له ايضا سهمان
وثلث سهم فزيد فاضرب ذلك في سطح القاميين يحصل احد عشر وثلث كما تقدم فجمع
على السبعة التي هي الامام فخرج له ثلاثة هي حصته كما تقدم زده على السهم العيين فحصل تسعة
سما فتح سهمها كما تقدم ولو خلعت امرأة زوجاً واماً وصوت كل من زيد وعمر
بنصيب الزوج الثالث ما لا يخرج من سطح تسعة ووسط البطين واحد فالامام ثمانية ووسط
القامين وهو التسعة العدد الثاني ثم اسقط من نصيب الزوج ثلثه فالباقى اثنان هما
حصته كل منهما وهي العدد الثالث فاضرب الاثنين في التسعة يحصل ثمانية عشر فجمع
على الامام فخرج اثنان وربع فمضى ما لكل سهمها فاسطر العيينه وحصته كل منها اربعة ثلثين
اثنين واربعةين فما تصح والاربعة جز سهمها فكل من زيد وعمر وتسعة وللزوج اثنان
وللام ثمانية وللعلم اربعة وان اوصت فيما لزيد بنصيب الزوج وثلث ما لعمرو ولعمرو بنصيب
الزوج الثالث ما لزيد فزده وسط البطين على سطح القاميين يحصل عشر هي الامام وهو

الثاني سهم ثم زو زب ثلث نصيب الزوج عليه حصل حصته اربعة اشهر في النكحة
 واقسم الحاصل وهو ستة وثلاثون على عشرة خرج ثلاثة وثلاثة اقسام هي وصية
 وانقص العشرة ثلث نصيب الزوج منه تفصل حصته سهران اشهرها في السنة واقسم الحاصل
 وهو ثمانية عشر على عشرة خرج وصية عمر وثلث سهم واربع اقسام فجز السهم خمسة
 ونصف من سهم وطبق لزيد ثمانية عشر ولعمر وثلثه وللزوج خمسة عشر وللأم عشرة
 وللعم خمسة وقس على ذلك واما طرقي الخطابين فيقال في الواجب اليه ان تفرض
 لزيد او عمر وما شئت من العدد بحيث يكون اكثر من النصيب المفروض له من العشرة
 ان كان الكسر المفروض له معطوفاً واقل من النصيب ان كان مستثنى ثم انظر ماذا يجب
 للاخر يعني بقسقي العمل وما كان ينبغي ان يجب له فان تأويله هو انظر ماذا
 المطلوب وان اختلف ما بينهما هو الخط الاول فاحفظه وامر من له عدد اخر وانظر ماذا
 يجب له بقسقي العمل وما ينبغي ان يجب له فان تأويله هو الثاني هو المطلوب وان
 اختلف فالفضل هو الخط الثاني فاعمل عمله يعني الذي ذكره الحساب في طرقي الخطابين يحصل
 وصية الذي فرضت له العدد دين ومنه تعلم وصية الاخر وعمل الخطابين الذي ان رايه هو ان تقرب
 المفروض الاول في الخط الثاني والمفروض الثاني في الخط الاول كان اتفق الخطان زيادة او
 نقصا فاقسم الفضل بين الحاصلين على الفضل بين الخطابين وان اختلفت زيادة ونقصا
 فاقسم مجموع الحاصلين على مجموع الخطابين يحصل المطلوب ونفرض ذلك في مثال حكم
 في الواجب اليه وهو زوجة وام واربع اشهر لام وصية عام ووصية لزيد نصيب الام
 وربع ما لعمر ولعمر ونصيب الزوج وصية لزيد فالعشرة من اثني عشر ونصف من اثنين
 للزوج خمسة عشر وللأم عشرة وكل من لام خمسة وكل عم ثلاثة فيجب ان تفرض لزيد اكثر
 من عشرة الام لان كسر معطوف فان فرضت له خمسة عشر كان الزايد على نصيب الام
 وهو خمسة هو ربع ما لعمر فيجب ان يكون لعمر وعشرون وقد كان ينبغي ان يكون له احد
 وعشرون لانه لم خمسة عشر كان زوجة ولم يخ مال زيد وهو ستة لان خمس العشرة ستة وخمسة
 احد وعشرون فالخطا واحد ناقص وان فرضت لزيد عشرين وجب ان يكون لعمر وعشرون
 لان الزايد على نصيب الام وهو عشرة هو ربع ما لعمر والعشرة ربع اربعين وقد كان ينبغي
 ان يكون له ثلثة عشر لان له خمسة عشر كان زوجة وخمس العشرة ثمانية وعشرون لانه

وعشرون

وعشرون فالخطا سبعة عشر زائد ما ضرب كل عدد من زو في خط العشرة
 الاخر واقسم مجموع الحاصلين على مجموع الخطابين الاضلاف الخطابين زيادة ونقصا
 خرج وصية لزيد خمسة عشر وسدسها ثلثا لعمر واحد وعشرون وقس مقام السهم على
 وهو ثمانية عشر هو جز سهم السيد ما ضرب في كل وصية وفي كل نصيب من العشرة حصل
 لزيد مائتان وخمسة وعشرون ولعمر وثلثا مائة ومائتان وربعون وللأم مائة
 ومائتان وكل من لام ثمانون وكل من اربعة وخمسون ونصف من الف وسهران وخمسة
 وثلاثين وان اوصي فيها لزيد بنصيب الام اربع ما لعمر ولعمر ونصيب الزوج الا خمس مال زيد
 فيجب ان تفرض لزيد اي عدد شئت اقل من عشرة الام فان فرضت له ثمانية وجب ان يكون
 لعمر ثمانية ايضا وينبغي ان يكون له احد عشر واربعه اقسام فالخطا ثلاثة واربعه اقسام
 ناقص وان فرضت لزيد ستة وجب لعمر ستة عشر وينبغي ان يكون له اثنا عشر وثلاثة
 اقسام فالخطا ثلاثة وخمسة زائد ما ضرب كل عا في خط العشرة واقسم مجموع الحاصلين
 وهو حشون على مجموع الخطابين وهو سبعة وخمسة عشر خرج لزيد ستة وثمانية
 اساع ونصف سبع لعمر واثنا عشر وسهران وجز السهم ثمانية عشر اهزبه في كل
 نصيب ووصية يحصل لزيد مائة وخمسة وعشرون ولعمر ومائتان وعشرون ونصف من الف
 واربع مائة وخمسة وعشرين وان اوصي فيها لزيد بنصيب الام وربع ما لعمر ولعمر ونصيب
 الزوج الا خمس مال زيد ان فرضت لزيد خمسة عشر وجب لعمر وعشرون وينبغي له ثمانية
 فقط فالخطا احد عشر زائد وان فرضت لزيد اثني عشر وجب لعمر ثمانية وينبغي له اثني عشر
 وخمس فالخطا اثنان وخمس ناقص ما ضرب كل عدد في خط الاخر واقسم مائة وخمسة
 على ثلاثة عشر وخمس خرج وصية لزيد اثني عشر ونصفا لعمر وعشرون فجز السهم اثنان وخمس
 من مائة وخمسة وستين لزيد خمسة وعشرون ولعمر وعشرون واربعة اقسام
 مما يل هذا الفصل شبه ما يل دوريم من الاقرار بينهما في فصل بقوله **فصل**
في سهم من السائل السائلة في الفصل قبل ما اذا اقر كل من زو وعمر وبعد
 سعاد عشرة مثلاً **وجز ما لعا حبة** نصف او ثلث سواتا وي العودان المظن
 وسواتا وي اكثر ان ام اختلفا فزوج اربعة احوال في العطف ويا في شها في الاسنان
 ويا في شها في العطف لاحدها والاثنان للاخر فزوج اثنا عشر حالة ذكر المصنف ثم اربعة

الاول وذكر الشيخ رحمه الله الجميع مع ذكر ما يلزم من الاقدار اكثر من اثنين في كتاب عظيم سماه غاية
 السؤل في الاقدار بالدين الجاهل والى فيه بالحب العجب فراجعه تظفر بما تريد اذا تقررت ذلك
 ما علم انه يتأتى في حمل هذا الفصل الطرق الخاصة والطرق العامة وقد اقتصر المصنف من الطرق على
 طريق الجبر والمقابلة لانها اعم واسهل بقوله وطريقه بالجبر والمقابلة **ايضا كذا في الوصية**
فيلم ومثل ذلك بقوله **سئل قال** لا يزيد على عشرة وما يزداد او دواهم مثلا ونصف
بالعمر على **والعمر** على **عشرة ونصف** ما لا يزيد على هذا مثال اتفق فيه القدران
 والكسران فان عملت بطريق الجبر فافهم **فصل في زيادتها** اي التي بعضها معلوم وهو
عشر وبعضه مجهول وهو **نصف** ما يعرف والذي **للعمر** **عشرة ونصف** هي وهو
 التي الذي فرضناه اولا لا يزيد **نصف** ذلك **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة وهو عشرة
 يصير لا يزيد **عشرة** **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة الذي فرضناه له اولا
 المشترك وهو **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة
عشرة **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة
 يحصل اربعه وبسط في مثله يحصل واحد واطرح الحاصل الثاني من الحاصل الاول يبقى ثلاثة
 هي الامام ثم زد على عشرة كل منها نصف عشرة الاخر يحصل خمسة عشر فسمها بعد الاطلاق
 تكون نسبة الامام الى المعدل كنسبة سطح المقياسين وهو اربعه الى الجهر الى المطلوب فمربعه
 اعداد متناسبه رابعه مجهول وفي استخراجها اوجه شهوره عند الحساب اشهرها ان تقسم
 سطح الوسطين وهما هذا المعدل وسطح المقياسين على الاول وهو هذا الامام يحصل المطلوب
 فسطح الخمسة عشر والاربعه ستون اقسمها على الامام وهو ثلاثة يخرج عشرة كما ذكر
 وان عملت بطريق الخطابين فان فرضت لا يزيد عشرة يكون لعمر ونصفه عشرة فيكون
 له ثمانية عشر فيجب ان يكون لا يزيد نصفه تسعة على عشرة فيجتمع له تسعة عشر وكذا فرضنا
 له تسعة عشر ما خطا ثلاثة زايده وان فرضت له اربعه وعشرين فيكون لعمر ونصفه وهو
 اثناعشر على عشرة فيجتمع له ثمان وعشرون فيجب ان يكون لا يزيد نصفه احد عشر على عشرة
 فيجتمع له احد وعشرون وكذا فرضنا له اربعه وعشرين ما خطا ثلاثة ايضا لكنه ناقص ما ضرب
 المزدور من الاول وهو تسعة عشر في الخطا الثاني وهو ثلاثة يحصل ثمانية واربعون والمفروض الثاني

وهو اربعه

ربحا ربح وعشرون في الخطا الاول وهو ثلاثة ايضا يحصل اثنان وسبعون واقسم
 مجموع الحاصلين وهو مائة وعشرون على مجموع الخطابين وهو تسعة يحصل عشرون كما ذكر
 وان عملت بالطرق الكسرية وهي خاصة باوقات وهي العترة لكل منها كما في هذا المثال
 مفروق النصف الثلث فزد على عشرة كل منها مثله يحصل لكل منها عشرون كما ذكر **سئل**
قال على **عشرة ونصف** ما يعرف على **والعمر** على **عشرة ونصف** ما لا يزيد على
نصف مائة **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة
 والكسران فعلم بطريق الجبر ان تقول لا يزيد على فيجب ان يكون لعمر وعشرون وثلاث
 هي نصف ذلك عشرة وسدس هي ما اذا جعلته على عشرة زيد اجتمع له عشرون وسدس هي
 سجدل ذلك ثمانية قابل واقسم عشرون على ثمانية اسدس يخرج اربعه وعشرون فهو
 ما لا يزيد فيجب ان يكون لعمر ثمانية وعشرون وبطريق الاعداد التي سه الامام خمسة ثم زد
 على عشرة زيد نصف عشرون عشر وجمع له عشرون هي معدله وسطح المقياسين ستة مائة
 في المعدل يخرج مائة وعشرون فاقسمها على الامام يخرج اربعه وعشرون هي ما لا يزيد ومنه
 يعلم بالعمر وبطريق الخطابين ان فرضت لا يزيد ثمانية عشر وجب لعمر تسعة وعشرون
 فيجب لا يزيد ثلاثة وعشرون ما خطا خمسة بالزيادة وان فرضت لا يزيد اثني عشر وجب لعمر
 اربعه وعشرون فيجب لا يزيد اثنان وعشرون ما خطا عشرة بالزيادة ايضا فاضرب كل
 مزدور في خطا الاخر واقسم الفضل بين الحاصلين وهو مائة وعشرون على الفضل بين
 الخطابين وهو خمسة يخرج اربعه وعشرون هي ما لا يزيد ومنه يعلم بالعمر **سئل**
قال لا يزيد على **عشرة ونصف** ما يعرف على **والعمر** على **عشرة ونصف** ما لا يزيد على
 مثال اختلاف فيه الكسران لا القدران **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة **نصف** مائة
 والمقابل ما فرضت لا يزيد فيجب ان يكون لعمر وعشرون وثلاث هي نصف ذلك خمسة
 وسدس هي زده على عشرة زيد يجمع له خمسة عشر وسدس هي وذلك سجدل التي قابل
 يبقى خمسة عشر وسدس هي وذلك سجدل التي قابل يبقى خمسة عشر بقدر خمسة اسدس هي
 ثمانية عشر هي ما لا يزيد ومنه يعلم بالعمر واما بطريق الاعداد وسطح المقياسين ستة واما
 خمسة ومعدله زيد خمسة عشر ومضاهل ضربه في سطح المقياسين تسعون واخارج من تسعون
 على الامام ثمانية عشر هي ما لا يزيد ومنه يعلم بالعمر واما بطريق الخطابين فافهم من لا يزيد

يكون ما يعرفه اربعه عشر فيجب ان يكون ما يزيد سبعة عشر ما كخطا خمسة باز ياده ثم ارض له
 خمسة عشر فيكون ما يعرفه كذلك فيجب ان يكون ما يزيد سبعة عشر ونصف ما كخطا اثنان
 ونصف باز ياده ايضا ما ضرب المفروض اولاً في الخطا الثاني والمفروض الثاني في الخطا الاول فما
 الفضل بين الحاصلين وهو خمسة واربعون على الفضل بين الخطاين وهو اثنان ونصف
 يخرج ثمانية عشر هي ما يزيد ومنه يعلم ما يعرفه **مسألة** قال **زيد** علي **عشرة ونصف**
عمر علي و**عمر علي** **عشرون ونصف** باز يده علي فهذا مثال اختلاف بين القدران
 لا الكسران وهو عكس الذي قبله وبه استوفى احوال العطف الاربع **مسألة** **زيد** **عشرة وعشرون**
ولثان و**عمر وثلاثة وثلاثون** وذلك وجهه بطريق الجبر ياتي ان تخرج من **زيد**
عمر **عشرة** ونصف شيء نصف ذلك **عشرة** وربع شيء يضم لعلوم **زيد** يخرج **عشرون** وربع
 شيء يعدل ذلك ثانياً على الجبر ياتي يخرج الشيء **سبعة** و**عشرون** و**ولثان** وهو ما يزيد
 فاذا زيد نصفه **ثلاثة عشر** و**ولثان** على **عشرون** اجتمع **ثلاثة وثلاثون** و**ولثان** كما ذكر
 وبطريق الاعداد الامام **ثلاثة** وسطح القاسمين اربعه ومعدل **زيد** **عشرون** اضربها في الاربع
 سطح الثاني يحصل ما دون اقساما على الامام يخرج **سبعة** و**عشرون** و**ولثان** فهي ما يزيد ومنه
 يعلم ما يعرفه كما ذكر وبطريق الخطاين ان فرضت ما يزيد ومنه يعلم ما يعرفه كما ذكر ومنه
 وجب لعمر ثمانية عشر و**عشرون** فيجب **زيد** اربعه و**عشرون** ما كخطا ثمانية باز ياده وان فرضت
 له الشيء عشر وجب لعمر **سبعة عشر** و**عشرون** فيجب **زيد** **ثلاثة عشر** و**عشرون** ما كخطا احد عشر باز ياده
 ايضا فسطح المفروض الاول وخطا الثاني مائة وستة وسبعون وسطح المفروض الثاني
 وخطا الاول ستة وتسعون فاقسم الفضل بين السطحين وهو ثمانون على الفضل بين
 الخطاين وهو **ثلاثة عشر** يخرج **زيد** **سبعة عشر** و**عشرون** و**ولثان** لعمر **ثلاثة وثلاثون** و**ولثان**
 كما ذكر ولما كان في الخارج لكل منها كسر استعسر سواها ههنا هل ينبغي ان يبسط ما
 لكل منها من جنس الكسرام لا فاجاب من زيادته بقوله **قلت** ولا ينبغي ان
 يبسط ما خرج لها **الثلاثان** من جنس **الثلاثين** و**الثلث** كما تبسط **سوام** البين في
الكسرات ما من ذلك في الوصايا وغيرها لان **القربة** امارا هم او دنا يملكونها
 معلومة بخلاف ذلك لان الاقرار اجباري حتى سابق **فلان** في قوله في هذا المثال
زيد **ثلاثون** و**ولثان** و**عمر** **ثلاثة عشر** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان** لان

فذلك

ذلك تطويل في العبارة بغير ما يفي ولا يجوز ان نقول **زيد** **ثلاثون** و**عمر** **ثلاثة عشر** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان**
 لان ذلك اكثر من حق كل منها **وان** **يقال** **زيد** **سبعة وعشرون** و**عمر** **ثلاثة عشر** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان**
 و**زيد** **عشرة** و**ولثان** و**عمر** **ثلاثة عشر** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان** و**عمر** **ثلاثة عشر** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان**
 مثلا بخلاف **سائر** **الفرعين** **والوصايا** **الساكنة** وغيرها **لان** **الفرض** **من** **حجب** **ان**
تقسم **الثلاثة** **على** **سوام** **محجب** **من** **يكسر** **لان** **الثلاثة** **عز** **للمسألة** **للعز** **اسم** **ذاته** **اي**
بسط **المسألة** **من** **جنس** **الكسرات** **فما** **لانه** **ازاله** **للكسر** **تقدمت** **الاشارة** **الى** **ذلك**
اول **باب** **تجديد** **المسائل** **وكما** **اكثر** **الاسماء** **في** **سبله** **ما** **يه** **اوفضيه** **عز** **قسته** **الربح**
سطحا **ما** **من** **جنس** **الكسرات** **لما** **اشتركت** **بين** **الكسرات** **العدد** **الذي** **فلا** **تبسط**
 في اقرار ولا ما كخطا كخروج وام وعم وتركنت **عشرين** دينار خصة الزوج **عشرة** دينار
 وخصة الام **سبعة** دينار و**عشرة** العام **ثلاثة** دينار و**ولثان** دينار و**ولثان** دينار و**ولثان** دينار
 ولا الخصص منها **الثلاثان** وكذا وصيت **زيد** **عشرة** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان**
 و**زيد** **عشرة** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان**
 عمره **الثلاثة** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان**
زيد **عشرة** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان**
 فبسط حصته كل منها كما تقدم فافهم الفرق ما **سبعة** دينار في ذكر المسائل الباقية من
 الاثنى عشر وهي ثمانية اربعه سنين في الاثنى عشر المحض واربعة في العطف مع الاثنى عشر
 الي ذلك اول الفصل ما ما سبيل الاثنى عشر المحض ما واما كان يقر **زيد** **عشرة** و**ولثان**
 ما لعمره و**عشرة** و**ولثان** الا نصف ما يزيد بطريق العدد والامام **ثلاثة** ومعدل كل منها خمسة
 وسطح الثاني اربعه وحاصل منبها في المعدل **عشرون** فاقسم العشرين على الامام
 يخرج **سبعة** و**ولثان** واما تحت الكسرات فسطح **عشرة** و**ولثان** لان **الثلث** تحت
 النصف فاذا اسقطت **ثلث** **العشرة** منها بقي **سبعة** و**ولثان** وهذا كما تقدم لا يكون الاثني
 اثنى **القدران** و**الكسرات** و**الجبر** **والمقابل** ان جعلت **زيد** **عشرة** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان**
 الا نصف شيء فيجب ان يكون نصف ذلك **سبعة** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان**
 الرابع شيء في خمسة وربع شيء وذلك يعدل الشيء فتايل واقسم يكن الشيء **سبعة** و**ولثان** و**زيد** **عشرة** و**ولثان**
 حتى علم كيفية السبل الا انه بطريق الخطاين وانا نيسها كما كان يقر **زيد** **عشرة** و**ولثان**

ما لعمره ولعمره ثمانية الاضحية ما يزيد فبطريق العدد الامام اربعة عشر ووسط المائتين
 خمسة عشر ومعدل زبديتعه وذلك فاضرب العدل في السطح واقسم الحاصل على الامام يخرج
 عشرة وهو ما يزيد من مائة يعلم ما لعمره وانه ستة ويطريق الجبر ان جعلت زبديتعه واجب
 لعمره ثمانية الاضحية ما زاد التثنية ذلك وهو اثنان وثلاثون الا انك تحسب في
 التي عشر التي زبديتعه تسعة وثلاثون وتلك حصة في ذلك يعدل التي ثمانية واعمل على الجبر
 يكون التي عشر من الزيد والفضل بينه وبين التي عشر هو تلك ما لعمره وهو ستة وثلاثون
 كان يقر زبديتعه الاضحية ما لعمره ولعمره بعشرة الا انك ما يزيد فبطريق العدد الامام
 خمسة ووسط المائتين ستة ومعدل زبديتعه فاضرب العدل في السطح يحصل ثلاثون فاقسم
 على الامام يحصل ستة هي ما يزيد من مائة ويطريق الجبر ان جعلت زبديتعه ثمانية عشر
 الا انك في نصف ذلك خمسة اضعاف في يتبقى من عشر زبديتعه له خمسة ودرست في ذلك
 يعدل التي بعد القابل يتبقى خمسة يعدل خمسة اضعاف في بعد القسمة يخرج التي ستة من مائة
 واربعا كان يقر زبديتعه الاضحية ما لعمره ولعمره ثمانية الاضحية ما يزيد فبطريق العدد
 الامام ثمانية ووسط المائتين اربعة ومعدل زبديتعه فاضرب العدل في السطح واقسم الحاصل على
 الامام يخرج زبديتعه ثمانية من مائة ويطريق الجبر زبديتعه ثمانية الاضحية في خمسة
 اربعة اضعاف في اسقط من عشر زبديتعه له ستة ودرست في ذلك التي ثمانية ودرست
 يخرج التي ثمانية وهو ما يزيد والفضل بينه وبين العشرة وهو اثنان هو نصف ما لعمره وهو
 اربعة واما على العطف والاثان ما كان يقر زبديتعه ونصف ما لعمره ولعمره
 بعشرة الاضحية ما يزيد فبطريق العدد زده سطح البسطين على سطح المائتين يحصل خمسة
 هي الامام ووسط المائتين اربعة ومعدل زبديتعه فاضرب العدل في السطح ستون فاذا
 قسم على الامام خرج اثنا عشر هو ما يزيد ما نثبت طرقت نصف الاثني عشر وهو ستة
 من عشرة غير وكان الباقي لعمره اربعة وان ثبت ان تعرف ما لعمره واولا فخذ له خمسة وحاصل
 ضرب في السطح عشرون فاذا قسم على الامام خرج مائة اربعة فخذ نصفها وهو اثنان عشر
 زبديتعه له اثنا عشر كما قدما فخذ تلك ان من استخراج حصته منها واولا انك تنك
 ان تعرف حصته التي منها بطريق الزوم ويطريق الجبر زبديتعه ثمانية عشر الاضحية
 في نصف ذلك خمسة اربعة في زده على عشر زبديتعه له خمسة عشر الا انك في يعدل ذلك

ثمانية ما جرت كن خمسة عشر تعدل في واربعا فاقسم خمسة عشر على واحد وخرج التي
 اثنا عشر فهو ما يزيد من مائة وعشرة الاضحية الا انك في عشر فله اربعة كما تقدم واما في
 كان يقر زبديتعه الاثني عشر الا انك ما لعمره ولعمره اربعة وحسب ما يزيد فبطريق العدد
 الامام ستة عشر ووسط المائتين خمسة عشر ومعدل زبديتعه وذلك فاضرب العدل في
 السطح يحصل مائة وستون فاقسم على الامام يخرج عشر هي ما يزيد من مائة ويطريق
 الجبر زبديتعه ثمانية من مائة واربعة وحسب في ووجب ان يكون تلك ذلك يتبقى من التي عشر
 زبديتعه له عشرة وذلك الا انك تحسب في ذلك يعدل التي ثمانية فبعد الجبر عشر
 وذلك تعدل في تلك حصة في التي عشر فهو ما يزيد من مائة واربعة واربعة
 كان يقر زبديتعه واربعة ما لعمره ولعمره بعشرة الاضحية ما يزيد فبطريق العدد
 الامام خمسة وعشرون ووسط المائتين اربعة وعشرون ومعدل زبديتعه فاضرب العدل في
 العدل في السطح واقسم الحاصل وهو ثمانية على الامام يخرج اثنا عشر هي ما يزيد من مائة
 ثمانية ويطريق الجبر زبديتعه ثمانية من مائة واربعة الاضحية في ذلك اثنان ونصف الا انك
 من في اصل ذلك على عشر زبديتعه له اثنا عشر ونصف الا انك تحسب في ذلك يعدل التي
 فاذا جرت صار اثنا عشر ونصف يعدل في وذلك في ثمانية فاقسم التي عشر ونصفها
 واحد وتلك من يخرج التي اثنا عشر فهو ما يزيد ومنه يعلم ان لعمره ثمانية واربعة
 كان يقر زبديتعه واربعة ونصف ما لعمره ولعمره ثمانية الاضحية ما يزيد فبطريق العدد
 الامام خمسة ووسط المائتين اربعة ومعدل زبديتعه فاضرب العدل في السطح ستون
 اقسم على الامام يخرج اربعة عشر هي ما يزيد ومنه يعلم ان ما لعمره ثمانية وبالجبر زبديتعه
 في ثمانية وخمسة عشر الاضحية في نصف ذلك مائة ونصف الاثني عشر في مائة على عشرة زبديتعه
 يتبقى مائة وعشرة ونصف الاثني عشر في يعدل ذلك التي بعد الجبر يصير مائة وعشرة ونصف يعدل
 ثمانية ودرست في ذلك التي اربعة عشر هي ما يزيد من مائة فخذ استوفيت فاقسم
 الاقسام ومن اراد للمزيد من ذلك وكثرة الاضحية والقرى المتقدمة فعليه بغاية السؤل
 في الاقرار بالدين المجهول فانه اعلم ما في ثمانية في ذكر ما يلي من الاقرار
 لثلاثة ما كثر ليقاس عليها غير هائله قال زبديتعه على عشرة ونصف ما لعمره ولعمره عشرة

ونصف ما يكبره وكبره عشرة ونصف ما يزيد و زاد المقام على ثلاثة على هذا النمط فاطم في هذه
 لا يختلف مع الحكم فيما اذا كان الاقرار الثاني ان كل منهم عشرين وكذا لو كان الاستثنا
 بدون العطف فكل منهم ستة وثلاثون كما لو كان الاقرار الثاني سبعة قال لزيد على عشرة
 ونصف ما لعمر ولعمر عشرة وثلاثون ما لكبر وكبر عشرة وربع ما لزيد فله من العدد سبع
 المقامات اربعة وعشرون وسطح نصف وربع الثلث وربع الربع واحد
 فاذا استقطعت من سطح المقامات ثلثي ثلاثة وعشرون هي الامام فان اردت معدل زيد
 فزد على عشرة نصف ما اجتمع لعمر من عشرة ومن ثلث عشرة بكون ذلك ستة
 وثلاثون فيخرج له ستة عشر وثلاثون وذلك معدل ما ضرب في سطح المقامات واقسم الحاصل
 وهو اربعون على الامام فخرج سبعة عشر وتسعة اجزا من ثلاثة وعشرين جزا من الواحد
 فهو ما لزيد فيلزم ان يكون لعمر واربعة عشر ثمانية عشر جزا من ثلاثة وعشرين جزا من
 الواحد لان الزيادة على عشرة وهو اربعة وتسعة اجزا من ثلاثة وعشرين نصف ما
 لعمر ويلزم ان يكون ما لكبر اربعة عشر وثمانية اجزا من ثلاثة وعشرين جزا من الواحد
 لان اذا زدت على عشرة ربع ما لزيد اجتمع له ما ذكر وان اردت ان تعلم ما لعمر و
 فزد على عشرة ثلث ما اجتمع لكبر من عشرة ومن ربع عشرة زيد وذلك اربعة عشر
 فيجتمع له اربعة عشر وربع من ذلك اربعة عشر وسطح معدل ما ضرب في السطح واقسم
 الحاصل وهو ثمانية واربعون على الامام فخرج ما لك كقدم ومنه يعلم ما لزيد وكبره
 اردت ان تعلم ما لكبر ولا فزد على عشرة ربع ما اجتمع لزيد من عشرة ومن نصف ما لعمر
 وذلك ثلاثة وثلاثون ارباع فيكون معدل ثلاثة عشر وثلاثة ارباع ما ضرب في السطح واقسم
 الحاصل وهو ثمانية وثلاثون على الامام فخرج ما لك كقدم ومنه يعلم ما لزيد وعمره
 وبطرفي الجبر لزيد شي فلكبر عشرة وربع على ولعمر وثلاثة عشر وثلث ونصف ما لعمر
 شي فاذا حمل نصف ذلك على عشرة زيد من ستة عشر وثلاثون وثلث من شي وذلك
 بعدل التي تقابل في العمل فخرج التي سبعة عشر وتسعة اجزا من ثلاثة وعشرين جزا من الواحد
 فهو ما لزيد ومنه يعلم ما لعمر وكبره وبطرفي الخطابين ان فرضت لزيد اثني عشر فزد ربع
 ذلك على عشرة بكون مجتمع له ثلاثة عشر وثلث ذلك على عشرة عمر وجميع له اربعة عشر

وثلث

وثلث فاذا حمل نصف ما لعمر على عشرة زيد اجتمع له سبعة عشر وربع من كنت قد فرضت له
 اثني عشر فاطم خمسة وربع من الزيادة وان فرضت له ستة عشر كان لكبر اربعة عشر ولعمر واربعة
 وثلثان فاذا حمل نصف ما لعمر على عشرة زيد اجتمع له سبعة عشر وثلث فاذا خطا بواحد وثلث
 بالزيادة ايضا فاضرب كل منهم الفرض الاول في الخطا الثاني والفرض الثاني في الخطا الاول واتم
 الفضل بين الخاصين على الفضل بين الخطابين وهو ثلاثة وخرج اساس فخرج ما ذكرنا مسلة
 قال لزيد عشرة الا نصف ما لعمر ولعمر عشرة الا ثلثي ما لكبر وكبر عشرة الاسدس ما لزيد فبطرفي
 العدد سطح المقامات ثمانية وثمانية وسطح نصف وربع الثلثين وربع الربعين اثنان
 وجميع الاثنين مع الاية والثمانية ما به وعشرة فان اردت ما لزيد فاطم من عشرة نصف
 الفضل بين عشرة وعمر وثلثي عشرة بكون ذلك ثلاثة وثمانية اتبع فيبقى له ستاين وثلثون على
 الامام ستة وتسع وذلك معدل ما ضرب في السطح واقسم الحاصل وهو ستاين وثلثون على الامام
 فخرج له ستة عشر وثمانية وكبره وسطح باقي الجبر لزيد شي فلكبر عشرة الاسدس شي ولعمر واربعة
 وسبعة اتبع وثلث شي فاذا اطرح نصف ذلك من عشرة زيد كان ما له ستة وتسع الاسدس
 تسع شي وذلك بعدل التي فاجبر بكون التي وربع من ستة وثلث الستة وتسع فهو ستة وذلك ما لزيد
 فاذا اطرح سدس من عشرة بكون ما له تسعة واذا اطرح تسعة من عشرة بكون ما له ثمانية
 مسلة اقر لزيد عشرة الاسدس ما لعمر ولعمر وثلثي عشرة سدس ما لكبر وكبره عشرين
 الا اربعة اخماس ما لكبر وربع ستة عشر الا ثلاثة ارباع ما لزيد فبطرفي العدد سطح
 المقامات ثمانية واربعون وسطح البسوط اثنان عشر وجميع على سطح المقامات ثمانية وثلثون
 وخرج هو الامام فان اردت معدل زيد فزد الستة عشر التي هي معلوم بشر واطرح اربعة
 اخماس وهو اثنان عشر واربعة اخماس من العشرين التي هي معلوم بكون فيبقى سبعة وخرج
 سدس ذلك وهو واحد وخمس على الثاني عشر التي هي معلوم عمره فيجمع ثلاثة عشر وخمس
 فاطم سبع ذلك وهو واحد وستة ارباع وخمس سبع من عشرة زيد فيبقى ثمانية واربعة
 اخماس سبع وذلك معدل زيد ما ضرب في سطح المقامات واقسم الحاصل وهو ستة الاف
 وثمانية وربع على الامام فخرج ما لزيد وهو ثمانية وثمانية ومنه يعلم ما لكل واحد من الاثنين
 لانك ان فرضت ثلاثة ارباع الثمانية وذلك ستة من ستة عشر معلوم بشر في عشرة وهي بشر
 واذا اطرح الثمانية من معلوم زيد كان الباقي اثنان وها سابع ما لعمر فيلزم ان يكون لعمر واربعة عشر

واذا طرح من معلوم بكر اربعة اخماس ما ظهر لبشر وهما ثمانية بقى اثنا عشر منى الكبر وان
 اردت معدل عمر وابتد اخذ العشرة التي هي معلوم زيدا وطرح ثلثا له ارباعا وهو سبعة وخمسة
 من ستة عشر التي هي معلوم بشر فبقى ثمانية ونصف ما طرح اربعة اخماس ذلك وهو ثمانية
 اخماس من العشرين التي هي معلوم بكر فبقى ثلثا من عشرة وخمسة فمقسمة سدس ذلك وهو ثمانون وخمسة
 الي اثني عشر التي هي معلوم عمر ويكون معدله اربعة عشر وخمسة ما مضى في المسح واقسم الحاصل
 وهو احد عشر الفا وتسعمائة وثمانية وعشرون على الالف يخرج ما لم يرد ذكرنا ومنه يعلم الحاصل
 سهم ولا يخفى كيفية استخراج معدل بكر وبشر ابتداء ذلك المذكور في غاية السؤل فراجع منه
 وبطريق الجبر لزيد ثلثي ثلثي عشرة الاثلاث اربع في ما طرح اربعة اخماس ذلك وهو ثمانية
 واربع اخماس الاثلاث اخماس ثلثي من عشرة بكر فبقى له سبعة وخمسة وثلاثا من اخماس ثلثي الحاصل
 سدس ذلك وهو واحد وخمسة وعشرون على اثني عشر عمره ويكون له ثلثا من عشرة وخمسة
 ما طرح سبعة ذلك وهو واحد وستة اربع وخمسة سبعة عشر ثلثي من عشرة زيدا يكون له
 ثمانية واربع اخماس سبعة الاربعة عشر في ذلك يعدل التي ما جبر وعاد ل يكون ثلثي سبعة عشر
 يعدل ثمانية واربع اخماس سبعة على ثلثي ثمانية سبعة قال لزيد عشرة الاضغف ما لم يرد
 وبكر والعمر عشرة الالف ما زيدا وبكر وبكر عشرة الاربعة ما زيدا وعمره وبطريق العدد اخرج
 من مقام النصف بسطه بق واحد ومن مقام الثلث بسطه بق ثمان ومن مقام الربع
 بسطه بق ثلثا من اخذ الباقي اربعة وحصل ثلث عدد ينقسم على كل من الاربعة وهو واحد وثمانون
 وثلاثا من ثمانية عشرة ما حفظه فمعرفة التعديل ومنه يعرف ما يتبادل عليه الاعداد وهو العدد
 الثاني ومنه يعرف العدد الاول ما ضرب المحفوظ في عدد المقدم الا واحد يحصل اثنا عشر
 التي التعديل وا ضرب المحفوظ في مقام كل كسر يحصل اثنا عشر وثمانية عشرة واربع وعشرون
 واقسم كل حاصل على امامه وقد تقدم انه الباقي من مقامه بعد استخراجه بسطه وان الاربعة واحد
 واثمان وثلاثا من خرج اثنا عشر وتسعة وثمانية فاجمع يحصل تسعة وعشرون ما طرح ثمانية
 التعديل وقد تقدم انه اثنا عشر ببق سبعة عشر فمضى ما يتبادل عليه الاعداد فان اردت
 ما كحل ما ضرب التعديل في بسط كسره من مقامه واقسم الحاصل على امامه وقد تقدم انه
 الباقي من مقامه فخرج ما طرح ما يتبادل عليه الاعداد فمضى في العدد الاول ونسبة الي ما
 يتبادل عليه الاعداد وهو العدد الثاني كسب المطلوب له وهو العدد الثالث الي العشرة الف

نوهي

له وهي العدد الرابع فقد استظنت الاعداد والاربعة والثمانون في استخراجها الاول
 الشهيرة عند الكاتب فان اردت ما زيدا ما ضرب اثني عشر ساهم التعديل في واحد بسط النصف
 يحصل اثنا عشر ما قسم على امامه وتقدم انه واحد يخرج اثنا عشر ما طرح ما يتبادل عليه الاعداد
 ببق ثمانية العدد الاول ما مضى في العشرة العدد الرابع يخرج حصة ما قسم على السبعة عشر
 العدد الثاني وهو ما يتبادل عليه الاعداد يخرج ثمانون وستة عشر جزا من سبعة عشر جزا من
 وهو العدد الثالث المطلوب له ذلك ما يخصه وان اردت ما لم يرد ذكرنا ومنه يعلم الحاصل
 بسط الثلث واقسم الحاصل على امامه وهو ثمانون الباقيان من مقامه يخرج منه ما طرح من
 سبعة عشر ببق احد عشر هي العدد الاول ما مضى في العشرة واقسم الحاصل وهو ثمانية وعشرون
 على السبعة عشر يخرج تسعة وثمانية اجزا من سبعة عشر وان اردت ما لم يرد ذكرنا ومنه يعلم الحاصل
 واحد واقسم الحاصل على امامه وهو ثلثا من يخرج اربعة اطياف من سبعة عشر ببق ثلثا من عشرة
 هي العدد الاول ما مضى في العشرة واقسم الحاصل وهو ثمانية وثلاثون على السبعة عشر
 يخرج له سبعة واحد عشر جزا من سبعة عشر جزا من الواحد فتنقسم هذه الطريق فانها من
 الخ الحان وهي خاصة بالاثنا عشر في هذا المثال وبطريق الجبر لزيد ثلثي ما اذا طرح ذلك
 التي من عشرة المتثنى ثمانية بق عشرة الالف ويجب ان يكون ذلك نصف مجموع ما لم يرد
 وبكر فمجموع ما لها عشرون الالفين ثم اخرج ثلث التي المقروص لزيد من عشرة عشر
 ببق عشرة الالف ثلثي وذلك مثل ماله وثلث بكر فاذا ضرب ذلك في ثلثا من لاجل
 جبر ثلث التي الي واحد حصل ثلثا ثلث الالف وذلك ثلثا من اثنان والعمر ومثل
 ما لم يرد ذكرنا التي منه مجموع ما لها وهو العشرون سوي الالفين بق عشرة عشر وذلك ثلثا
 ما لم يرد ذكرنا ومنه ونصف ثلثي ما اذا التي ذلك من مجموع ما له وبكر ببق ثمانية عشر الالفين
 ونصف ثلثي ما لم يرد ذكرنا فحفظه لتبادل به ما يحصل له اجزاء التي من عشرة بكر ربع ثلثي
 المقروص لزيد ببق عشرة الاربعة سبي وذلك بكر ربع ما لم يرد ذكرنا فاذا ضرب في اربعة
 لاجل الجبر حصل اربعون الالف وذلك اربعة اثنان ما لم يرد ذكرنا ما لم يرد ذكرنا التي
 منه مجموع ما لم يرد ذكرنا وبكر وهو العشرين الالفين ببق عشرون وثلثا من ثلثا
 ما لم يرد ذكرنا منه ثلثا وثلث ثلثي وذلك يعدل المحفوظ له وهو خمسة عشر الالفين ونصف
 ثلثي ببق بعد الجبر والمقابل ثمانون وخمسة اثنان سبي يعدل ثمانية وثلاثا فالتى يعدل اثني

اكثر من وجبه قال سعيد الغفاري رحمه الله في شرحه الرابع الحوفي وهذا الايه بعد الفقه
 عليه ولا تنقل فقيهه ان الموصي له بدرهم ياخذ اكثر منه وكذلك استدل به امام
 الحري في نايته على كلام الات وقال الموصي اني الوصي له يختلف باختلاف
 الاعداد المفروضة والفتوي لا تختلف الجبر بين التليل والكثير بل جعل ما قاله احكام
 على ما اذا قال الموصي ذلك كما اذا قال اجعلوا تركي عدوا اذا عزل منه درهم كان ثلثه
 منقبا على البين والنصيب حيث لا يبلغ النصيب الواحد مع درهم اكثر من الثلث
 قال الامام اما اذا اطلق الوصيه فنزل شيئا يوجد في التركة فنزل منه درهم ثم تنقسم الباقي بين البين
 والموصي لم لم ان اخبرت الوصيه في الثلث فندت والاقتضاء الاجازة قال الرافعي في الشرح والتمويه
 في الروضة رحمه الله وهذا الاستدلال لا بد منه في غالب انواع الفضل انتهى قال المصنف رحمه الله ويجب
 الفتوي كما قال الامام واقره عليه الشيخ ولا يهل بما قاله الفرضيون ولا باقل عدل يقتصر
 عليه لان ما قاله الفرضيون في ثلث بشرارة الذوق لفرض الموصي ولما يقتضيه الفقه لانه يضر الورث
 تارة ويضر الموصي له اخرى ولان اطلاق الدرهم يحول عند حمله الشرع على الدرهم الشرعي فجعل
 عند الاطلاق على نقد البلد الغالب كالكان في البلد دراهم مختلفة لا غالب فيها رجع الى تفسير
 العاشر وينبغي ان يحمل ما قاله احكام والفرضيون على التوسع في الربا منه والنزاع لا على اثبات
 حكم شرعي فلنورد ما قيل على طريقه الفرضيين ونعقبه بما عليه الفتوي انتهى وهذا هو السبب
 في عدم نظير كتابا بذكر ذلك فمن اراد الوقوف على ذلك فليراجع المواهب النيه كان
 من اراد المزيد من الدريات في الوصايا فعليه بالروضة واصلها والمواهب النيه ومن اراد المثال
 الدريات من غير الوصايا فعليه بالروضة واصلها يظن بما يريد وانه اعلم ولما كان بعض
 المسائل السابقة قد استخرجت كما صله بطريق الجبر والمقابل فمعرض شي ما اصطلاح عليه اهل ذلك
 العلم ما يحتاج اليه فيه فقال **واعلم** ايها القاري في هذا الكتاب ان الاصطلاح **المصطلح**
عليه عند اهل الجبر والمقابل وهو العمل فيه والاعمال له اشكال وتصنيف الات ومحمد بن سري
 الحوافري رحمه الله ونظم الجبر تطلق بارأ حط وتطلق بارأ المقابله وسماي الجبر والحط والمقابل
 مذكورة في محالها وتطلق لقبها العلم كقولهم يتعلمون لفظة الجبر فيه كثير فيقولون اجبر
 وقابل ويقولون اجبر وحط ورسوه بانه علم باصول ينصرف بها في مقادير محموله سماه
 باسماخه ليتوصل بذلك الى استخراج كيم المحمول المطلوب من المعلوم المفروض اذا كانت

بينها

بينها وصلة تقتضي ذلك ومقصوده محض في اربعة مقولات احدها بيان معاني الاصطلاحات
 كالجذر والمال والكعب والثاني بيان وجوه التصرف في القادير المحبولة حين محموله كجمعها
 وطرحها وضربها وقسمتها والثالث بيان المسائل الجبرية التي ينتهي اليها الحساب بالمعاهلة
 الي احدها والاربع كيفية تناول المسئلة ومحاولتها الي ان يخرج الي احدي المسائل المذكورة
 ولم يفرص المصنف لشي من الفضل في الثاني والرابع لكونها مذكورة في علم تخصصها وذكر
 شي يسيرا من الفضل الاول والثالث من الفضل الاول قوله ان الاصل في هذه المسئلة
 عند اهل الجبر والمقابل **سبعة وهي العدد والجذر والمال والكعب ومال المال ومال**
الكعب ومكعب الكعب وبقي بيانها فالعدد لاسم له عند اكثرهم والجذر في
 المرتبة الاولى والمال في الثانية والمكعب في الثالثة وهذه الثلاثة هي الاصلية عندهم والاربع
 لانها يهملها او لها مال لان وهو في الرابع ومال الكعب في الخامس ومكعب الكعب في السادس
والعدد ولو ما سوي نصف محمول والاربع في الفرضيين او البعديتين على السواء وتقدم الكلام
 عليه في باب احكام **قلت** هذا من فرائض **العدد** والاربع وله فرائض كثيرة **ولما تقدم**
عنه اهل الجبر فامر العدد المطلق الذي لا ينسب الي جذر ولا الي مال بل ينسب الى واحد واكثر
 بخلاف التعريف الاول فلا يشملها فمض الاصطلاح لهم ثم لهم في التفسير عنهم في المسائل الجبرية
 طريقتان فمنهم من يذكره مطلقا من غير قيد ومنهم من يقيد بالدرهم او بالحد او بعين
 ذلك **وهذا مذكور في من جملة** من كتب الجبر والمقابل **وقوله** اي الامام الطحاوي رحمه
 في المجموع **الاصطلاح على سبعة عبارته** هذه تقتضي **احص** في السبعة **ولا**
حصر فيها عندهم اي الجبريين **بل لا يابى لها كمال** مال الكعب ومال مكعب الكعب
ومكعب مكعب الكعب وهكذا الي غير النمايه **لانها تنسب الى المال والكعب الي غير**
نمايه انتهى يجمع الاتين في ضرب انواع كما هو متقرر عندهم **والجذر** بالانزال المجردة
 وينتج الجيم عن الاصح ويكرها عن ابي عمرو لغة الاصل قال في الصحاح اصل كل شيء جذره
 واصطلاحا **هو العدد المصروب في مثله معلوما كان او مجهولا** وهو مرادون الشيء عند
 صاحب الياسمينه رحمه الله والشي اعلم منه عند بعضهم وبينها عموم وضوم من وجه عند
 الشيخ رحمه الله كما ان رايه في القسح وان والي المذهب الثلاثة في شرح ابي سمينه ومن مع
 الاصول الثلاثة فيه فراجع منه **والمال هو الذي حصل من ضرب الجذر في مثله** ويمكن له

المربع ايضا واما المربع والسطح والبسط فاعلم منها لا تطلق كل منها على الحاصل من ضرب العدد في عزمها وية ايضا وكل ذلك مذکور في محله من كتب الحساب والجبر القابلة
 اذا علمت ذلك **فما اذا ضربت اثنين في اثنين حصل اربعة مال بالانصب الي**
الاثنين وسطح وسطح وبسط ايضا بالانصب الي الاثنين والاثنين جذر بالانصب الي الاربعة
والكعب هو الحاصل من ضرب الجذر في المال لان اثنين الجذر واحد واسي المال اثنان
 ومجموعها ثلاثة اس الكعب **فالثانيه تكعب بالانصب الي الاثنين** والاثنين كعبه وعند
 الاثنين المكعب والكعب من زاد فان فعلى هذا الاثنان ضلعه **واما مال المال فهو**
الحاصل من ضرب المال في المال او من ضرب الجذر في المكعب لان اثنين كل منهما
 اثنان ومجموعها اربعة هي اس مال المال وايضا فاس الجذر واحد والمكعب ثلاثة
 ومجموعها اربعة هي اس مال المال كما قلنا **كالتة عشر بالانصب الي الاثنين** فهي مال
 مال بالانصب اليها فانها الحاصلة من ضرب المال وهو اربعة في المال وهو اربعة ايضا
 او من ضرب الجذر وهو اثنان في المكعب وهو ثمانية **واما مال المكعب فهو الحاصل**
من ضرب المال في المكعب او من ضرب الجذر في مال المال لما عرفت من جمع الاثنين
 كالاثنيين والثلاثين بالانصب الي الاثنين فانها حصلت من ضرب المال وهو اربعة
 في المكعب وهو ثمانية او من ضرب الجذر وهو اثنان في مال المال وهو ستة عشر **والا**
تكعب المكعب فهو الحاصل من ضرب المكعب في المكعب كالاربعة والستين بالانصب
 الي الاثنين فانها الحاصلة من ضرب الثمانية المكعب في الثمانية المكعب ايضا **او من**
ضرب المال في مال المال لانها الحاصل ايضا من ضرب الاربعة المال في الستة عشر مال
 المال او من ضرب الجذر في مال المكعب لانها الحاصل ايضا من ضرب الاثنين الجذر في
 الاثنين والثلاثين مال المكعب لانه من جمع الاثنين لان كل مكعب بثلاثة ثلثه ثلثه
 المكعب اسم ستة وهي مجموع ثلاثة وثلاثة اس المكعب والمكعب او مجموع اثنين واربعه
 اس المال ومال المال او مجموع واحد وحسنة اس الجذر ومال المكعب فافهم ذلك وذكر من
 الفصل الثالث قوله **والسائل** وتسمى ايضا ضربا **الجبريم** نسبة الي الجبر الذي هو
 لقب لهذا العلم **ت** منها **ثلاث مفردات** وتقال لها بيط اولها اموال
 بقدر جذورها وثانيها اموال بقدر عددا وثالثها جذور بقدر عددا وهذا الترتيب

ليس بواجب

ليس بواجب واما هو اسحق وهو المشهور ومضى عليه صاحب الياسينية فالتحقيق
 وجعل الفخري والمصيصي رحمهما الله الاولي جذورا بقدر عددا والثانية اموال بقدر
 جذورها والثالثة اموال بقدر عددا ورثها بعضهم قريبا خلافاً لذلك قال الشيخ
 واخطب في ذلك سهل ثم اعلم ان المراد بالجذور والاموال الجنس لا المخرج
 ليثل المال الواحد والجذر الواحد وما زاد او نقص وان المراد بالعدد معناه
 الاعم ليثل الواحد والكسر كما تقدم اذا تقدر ذلك فالعمل فيما ان تقسم على عدليه
 عدده الاموال عدليه وذلك في الاولي والثانية وتقسيم على عدده الجذور عدليه
 في الثانية كما كان ج هو الجذر في غير الثانية فان الخارج فيما هو المال فلو قيل
 مالان يعدلان عشرة اجزاء ما قسم عشرة على اثنين يخرج خمسة فهي الجذر والمال
 خمسة وعشرون فما لان نحسين تاي عشرة اجزاء للمال لان كل جذر خمسة ولو
 قيل ثلاثة اموال بقدر خمسة وسبعين من العدد ما قسم خمسة وسبعين على
 ثلاثة يخرج خمسة وعشرون فهي المال ولو قيل عشرة اجزاء لبقدر خمسة
 دوهما ما قسم خمسة وعشرون يخرج خمسة فهي الجذر وفرض على ذلك ومن اراد ان
 فعليه يكتب الجبر يظن مراده ان ثمانية ثمانية **ثلاث مفردات** وتقال لها
 مركبات وهي مرتبة استحيانا بترتيب اعراف عجم باتفاق اهل الصانع كمالا ولي
 من المركبات وهي الاربعة من السائل التي يتفرعها العدد واوله العين من تخم
 ويعتبر المال والجذور فهي مال وجذور بقدر عددا والثانية سها وهي خاصة
 السائل التي يتفرع فيها المال واوله الليم من تخم ويعتبر فيها الجذور والعدد فهي
 مال يعدل جذورا وعددا ووسط العمل الذي سذكره في المركبات ان يكون المال
 مفردا فان زاد على مال او نقص عن مال فله عمل مذکور في كتب الجبر بين اضرابا
 عنه حرف الاطالة اذا تقدر ذلك فطريق العمل في الاربعة ان تنصف عشرة
 الاجزاء ويسمى ذلك التنصيف وترتبع النصف المذكور ويسمى بربيع التنصيف
 وتعمل التربيع المذكور على العدد وتأخذ جذور الحاصل فتقطعه التنصيف
 ما لباقي هو جذور المال ثمانية مال وعشرة اجزاء يعدل ذلك اربعة وعشرين من
 العدد فالتنصيف خمسة وتربيع خمسة وعشرون ما جلهما اربعة والعشرين وتجمع

تسعة واربعون جذرا من جذور ما طرح منه التصفيف يبقى اثنان منها جذرا مال مال
اربعه قال باربعه وحشره اجذاره بعشرين ما يكمل اربعه وعشرون وهي قد دل
اربعه وعشرين وطريق العمل في الخافيه ان تطرح العدد من التربع لكان
اقل منه وتأخذ جذرا المثل الباقي وحيدان ثبت طرحت ذلك الجذر من التصفيف
فالباقى هو الجذر المطلوب وان ثبت ذلك الجذر على التصفيف ما لم يجمع هو
الجذر المطلوب من مال وثمانه عشر دونهما يعدل ذلك عشرة اجذار مال
تربع التصفيف حنة وعشرون ما طرح منه العدد وينصل تسعة جذرها لانه
ما ن طرحه من التصفيف حتى اثنان منها الجذر مال اربعه قال باربعه وستة عشر دونهما
عشرون يعدل عشرة اجذار اذ كل جذرا اثنان وان ردت الالة على التصفيف
اجتمع ثمانية من الجذر مال اربعه وستون قال باربعه وستين وستة عشر اجمعا
تعدل عشرة اجذار اذ كل جذره ثمانية فلهذه الخال جوابان وايما وان كان التربع
ساويا للعدد فلا عمل فها والتصفيف هو الجذر وايضا جذر العدد هو الجذر ومنه
يعلم مال من مال وحنة وعشرون من العدد يعدل ذلك عشرة اجذارا والتصفيف
حنة والتربع حنة وعشرون وهو ساو للعدد وجذر مال هو التصفيف وهو
حنة وهي ايضا جذر العدد مال مال حنة وعشرون قال حنة وعشرين ما اذا اجم
للعدد اجتمع حنون يعدل ذلك عشرة اجذار اذ كل جذره حنة وان كان العدد
اكثر من التربع فالمسلم يحل كما لو قيل مال وثلاثون دونهما يعدل ذلك
عشرة اجذارا والتربع حنة وعشرون فالعدد اكثر من التربع وطريق العمل
في السادس ان تصف علة الاجذار وتربع التصفيف وتحمل الحاصل على العدد
وتأخذ جذرا المجمع فتعلم على التصفيف فما اجتمع منها الجذر المطلوب فعمل السادس
كما اربعة الا في العمل الا جيز ما ان اربعة تطرح في التصفيف من جذر الحاصل
والسادس تجع في التصفيف الى جذر الحاصل من مال يعدل اربعة اجذار
وحنة من العدد والتصفيف اثنان وتربعه اربعه ما حمل على العدد وتجمع تسع
وجذرها لانه ما حمل على التصفيف تجتمع حنة فهي الجذر المطلوب مال مال حنة
وعشرون قال حنة وعشرين يعدل اربعة اجذاره وحنة من العدد فمال كل

جذر حنة ما ربحه اجذار بعشرين مع الحنة اجمعا حنة وعشرون بنذر مال المذكور
ولها اي الى اليل الت علم حنة تذكر حنة وهو علم الجذر والمال وقدمت
تعريفه وهو متوقف على اثنان علم الحباب من الضرب والقسمة واعمال الكسور
واعمال الجذور المذكورة فيه وغير ذلك ويكتفي من ذلك اثنان نحو كتاب
الوسيلة للشيخ رحمه الله قال في كتابه القنع في علم الجبر والتعاليق
ولا بد من اثنان نحو سبطي والافلا قطع بالهنا داخل
الحق اي كذا خضت بعلم مع الاحياء الى اثنان علم الحباب **الحق**
لان له كتابا تحفه منها المطول كالنحوي للامام ابي بكر الكندي وشرح ابي سمييه
والشيخ الكبير على المتن كلاهما للشيخ رحمه الله والتحفة كالياسمينيه وشرحها الصغير
والوسط المعصومي وكما لمقتضى شرح الصغير كلاهما للشيخ رحمه الله والوسط كشرح ابي سمييه
للصغر رحمه الله الذي اثنان رايه بقوله **وقد اوضحته في شرح الياسمينيه** الكبييه الذي
كملت به شرحه عليها لانه **وعينه** كشرح المتن الذي سماه القول المصروع
ولت انهي المصغر رحمه الله اكلامه على الوصايا وما يتبعها من الدواوين على حباب
مراده اعقب ذلك ببيان الارث بالتقدير والاحتياط ولان ما سلفه من ارث
او وصية يثبت بعينه توقف وان كان الاولي به تقديم هذا الباب على الوصية
نقال **باب في اليل بالتقدير من المذكورة والاؤثر**
والوجود والعدم والتعدد والانفراد في الحل ومن الحياة والموت في النفق
ومن الذكورة والانوثة في الحنفية **باب في اليل** باعطاء البعدين موقف المشكوك
فيه والى ان تقول لما ارض هذا الباب لان من سائل الحافي الاية سئل
على وصية محتاج الى سبق معرفته بالوصية ما خرج هذا الباب الى هنا فقال
وفي سائل منها الحل اي سائله والراويه حل يري او يجب بكل تقدير او
يرث او يجب ببعض التقدير **اذا مات الشخص من حل** منه او من غير
يحل ان يري او يجب **بالتقدير من التقدير** كما اذا مات عن ام وزوجة
اهيه فمالا من ابيه التي سابقا وعن عم او يري او يجب بكل تقدير اذا
خرج حيا كل من التي واخ لام وطلب بغيره الورثة او بعضهم القسمة ولم

ك

والا فلا يرث ولم يشترط اكنفية استقرار احياءه ولا تمام الانفصال فاذا وجد شي ما يدل على احياء بعد تمام الانفصال او انفصال اكثر ورث عندهم ولو انفصل ميتا نجما به على امته
توجب الفرق لم يرث شي من الوقوف وقسم بين الورثة بما يقتضيه اكل عند
عدمه وتورث العدة عنه كما تقدمت الاشارة الى ذلك في شروط الارث ويرث كل من
يتصور ارثه منه خلافا للامام الليث بن سعد رحمه الله حيث قال يخص بها الام لانه بمنزلة
عضو منها ومن فروع ابن الكراد رحمه الله مات عن زوجة حامل واخ شقيق
وخلف عنها قيمته الفريتين ديناراً ولم تشارك الفدا انعكس الملك فيصير للام لا لزوجها
العبد وهي التي كانت حصته الا لا يصير له ربحه وهو الذي كان حصته الزوجية ان ربح
العبد فلا كانت قيمتها شي كان ثلثها للزوجة اذ هي ام ولها ما لا يخفى اذ هو مملوك فلها
عشرون وله اربعون ثم ان المالك لا يتصور ان يتعلق بملكه نفسه شي فاللخ من الفرق
يسقط منه بقدر ملكه في العبد ويتعلق الباقي بالزوجة من العبد وبالعكس فاذا سلم
كل منها نصيبه للآخر وتم خسر الفدا انعكس قدر ملكيهما فيصير لانه اربع للعبد للزوجة
من العبد وربع للآخر لان ما تحققه الزوج من الفرق عشرون وما لا يخفى من العبد
حصة عشر فتعلق من العشر خمسة عشر ما بها وتسقط الحصة الزائدة فيصير للزوجة
من العبد ما ياتي حصة عشر وهو لانه اربعه التي كانت للآخر وما سبقه الاخر من الفرق
اربعة وما للزوج من العبد ما ياتي حصة فيعلق من الاربعين خمسة باي ربحه ويسقط الباقي
فيصير للآخر من العبد ما ياتي حصة وهو ربحه الذي كان للزوج واما اذا اختار كل منهما الفدا
فانه لا يتعلق قدر ملكيهما بل تندي الزوج نصيباً للآخر بخلافه ويبيد الا نصيبه للزوجة
خمس عشر اذا لا يجب الفدا الا باقل الامرين من قيمة العبد والارث فان اختاره احداهما دون
الآخر فلا يخفى الحكم وهذه عبارة شيخنا في ههنا شرح الفصول والله اعلم **مسألة**
قال رجل ابوين وزوجه حامل وطلبوا او بعضهم القسمة قبل الوضع فبقتد ير اكل
ذكر او ولد او غير او انثى واحد لا يعمل في المسئلة وبنته بران يكون اكل عدد اس
الامات تقول المسئلة **قالا من في حق الابوين والزوجة ان يكون اكل عددا**
من الامات اكل من المسئلة اذ قال من اربعة وعشرين الى سبعة وعشرين
للزوجة ثلاثة وكل من الابوين اربعة والبنات ستة عشر **فقد منع للزوجة ثلاثة**

في حصة الزوج من العبد
ما ياتي حصة عشر
وهو لانه اربعه التي كانت للآخر
وما سبقه الاخر من الفرق

من سبعة

من سبعة وعشرين وكل من الابوين اربعة اربعة ويوقف ستة عشر الى
ظهور اكل فيجعل نصيبه فان اكل عدد من الامات اخلص بجميع الوقوف
له او انثى فلها منه نصف المثلث كما عدا ويكمل الباقي ما بقي لهم او ذكر او اكثر ولو مع انثى
فيكمل منه الباقي من فرضهم كما عدا وان في الاولاد وكيفية حسابها ان تقول تمنع بالعدل
من سبعة وعشرين وبدونه من اربعة وعشرين وبغيرها موافقة بالثلث فمليون من
ما يتبين ستة عشر ينقسم على كل من المسليتين والحاديج على كل هو جز سهماً فجز سهماً
اربعة وعشرين تسعة وجز سهماً سبعة وعشرين فانها تضرب ما كمل من كل من المسليتين
في جز سهماً ما كمل حطان يعطى اقلها فكل من الابوين اثنان وثلاثون وللزوجة
اربعة وعشرون بخلاف المعطي ثمانية وثلاثون ويوقف الباقي وهو ما ياتي وما ياتي عشرة
فان اكل عدد من الامات فاوله او انثى فلها منه ما ياتي وما ياتي وكل من الابوين
اربعة اذ هي القدر الذي حصل به التماثل بين حظيه وللزوجة لثلاثة كذا في
تسعة الى الباب ايضا بالتعصيب وان بان ذكر او اكثر فبذلك كل من الابوين اربعة
والزوجة ثلاثة والباقي هو ما ياتي وسبعة عشر الاولاد ولا يخفى كيفية حساب ما ياتي
اكل على التماثل فير علي من اثنان ما ستر ما ياتي **مسألة** في الاستمالة قال في
الزوجة فيع مات عن ابن وزوجه حامل فولدت ابناً وبنتاً فاسترل احدهما
ووجد ابنتين ولم يعام المسترل اعطي كل وارث اقل ما يصبه ويوقف الباقي
حق يصطلحوا او يقوم بينه انتهى ثم قال فيما في او اخر الباب التاسع من كتاب
الزواجر الرابع في تصحيح ما ياتي الاستمالة فاذا مات عن ابن وزوجه حامل فولدت
ابناً وبنتاً فاسترل احدهما فوجد ابنتين ولم يعلم المسترل فتدسق انه يعطى كل
وارث اقل ما يستحقه وطريق معرفته ان يقال المسئلة الاولى تصح من ستة وعشرين
كان المسترل هو الابن للزوجة سهماً وكل من سبعة وسبعة الابن المسترل من
ثلاثة والسبعة لا تنقسم على الثلاثة ولا توافقاً فنضرب ثلاثة في ستة عشر تبلغ
ثمانية واربعين للزوجة الثمن ستة وكل من ابن احد وعشرون للام منها سبعة وللآخر
اربعة عشر فيجمع للام منها ثلاثة عشر وللآخر خمسة وثلاثون وان كانت البنت
هي المسترلة فالمسئلة الاولى تصح من اربعة وعشرين للبنت منها سبعة ومسترل من

ثلاثة ولا يصح السبع على ثلاثة ولا تقدر تقارب ثلاثة في ربيع وعشرين تسبع
 اثنين وسبعين للزوجة الثمن تسعة وللأبنان واربعون والبنات احد وعشرون
 للام سبعة وللزوجة الباقي يجتمع للام ستة عشر وللزوجة ستة وحسبونها
 بالثمن فتزد ما حوت منه مائة البنت وهو ثمان وسبعون الي ثمان وهو تسعة
 ستمائة وللأبن سبعة مائة والام الي ان الملية على تقدير استهلاك الأبن صحت
 من ثمانية واربعين وصحت مائة البنت من تسعة وثمانون فكان بالثمن تقرب
 ثلث احد هاتين الاخر تبلغ مائة واربعه واربعين ستمائة في حالين للام بتقدير
 استهلاك الأبن تسعة وثلاثون بتقدير استهلاك البنت وثلاثون فتعطى الأقل
 وللأبن بتقدير استهلاك الأبن مائة وخمسة وبتقدير استهلاك البنت مائة وثمانين
 فيعطى الأقل ويوقف الباقي وهو سبعة اسرام بينها انتهى وقال شيخ من حجة
 شرح الفصول بعد النسخ منها كما تقدم والوقوف سبعة الي الي الاصطلاح اوقيام البينة
 فان اصطلاحه فذال وان قامت البينة على استهلاك الأبن كانت السبع للام وعلى
 استهلاك البنت كانت للزوجة ثم قال فيه فان استهلاكها كان قد رتبته اولاً صحت
 من الف وثمانين لان مائة الاب من اربعين ومائة الابن من ثمانية عشر ونصفان من
 ثمانية وسبعين ومائة البنت من ثلاثة فتصح الثلث من الف وثمانين وترجع بالاختصار
 الي مائة وخمسة وثلاثين للاتفاق نصيب الام والابن بالثمن للام سبعة وثلاثون وللزوجة
 ثمانية وتسعون وان قدر موتها اولاً صحت من الف واربعين واربعين لان مائة الاب
 من اربعين ومائة البنت من اثني عشر ونصفان من اربعين وثمانين ومائة الابن
 من ثلاثة فتصح الثلث من الف واربعين واربعين وترجع بالاختصار الي مائتين وثمانين
 حاتين للاتفاق بالجنس للام خمسة وثمانون وللزوجة مائتان وثلاثة واجامعه لسبق التقدير
 صح من اربعه الاف وثمانين وعشرين للاتفاق بالفتح وتصح على جميع الاحوال قال الامام
 وهذه المسئلة وضعت الاشارة بوضوح وفيها اشكال لعدم العلم بموت المتقدم من
 الولدين واصلاً ان لا يورث ميتاً ميت وقد رتبته موت الأبن وتورث البنت
 منه وبالعكس وهذا يمنع فلهذا فترى نعتين موت احد هاتين الأبنان ومنع عن انه جاز
 لم يكن من ميراث العترة في نسبته لذلك واعلم ان ما قبل الاستهلاك يخرج على ثلاثة

اشكل

اقول

اقول احدها ويعرف بقول اصحاب الوقف يوقف المشكوك فيه الي الاصطلاح او
 قيام البينة وهذا قول اكثر الفرضيين وهو الصحيح ثانياً ويعرف بقول اصحاب
 الدعاوي يقسم المشكوك بين الورثة على قدر دعواهم ثانياً ويعرف بقول
 اصحاب الاحوال يدفع لكل واحد مثل حصة حال من احواله اليها وبين ذلك
 في الفرض المذكور على تقدير استهلاك احدها اما على الاول فان التفرقة بين شيخي
 الام في حالتها استهلاك الابن والبنت سبعة وثمانين نصيب الاخ فيها كذلك وقد اخذ كل
 منها الاقل ووقفت السبع بينهما واما على الثاني فتقسم السبع بينهما لان كلاهما
 يدعيها فلكل ثلاثة ونصف فان اردت ازالة الكسر فاضرب خرج النصف في مخرج
 الجامع مائة واربعه واربعين وات نصف القسمة واما على الثالث فاجمع نصيب الام يكن
 احد او سبعين فلهذا نصفه خمسة وثلاثون ونصف واجمع نصيب الاخ يكن مائتين
 وسبعة عشر فلم يضمن مائة وثمانين ونصف اخذ باحد الاحتمالين فان اردت ازالة الكسر
 فاضرب مخرج النصف في مخرج الجامع وات نصف القسمة انتهى وقال في الموضع
 فربح لأبن الكود مات عن زوجة حامل واخوين فولدت ابن ثم صودف ميتاً فانت
 الزوجة انفصل هيات ثم مات نظر ان كل واحد قد اصابها فلهذا رجع كل زوجة وابتا
 ثم مات الابن وخلعت اما وعين فتصح من اربعه وعشرين وان كذاها فاقول
 قولها مع بيسرها وتصح من ثمانية وان صدقها احد هاتين وكذب الاخر طلع الكذب
 واخذ واحد تمام حصة لو كذاها وهو ثلاثة من ثمانية والباقي وهو خمسة تقسم
 بين المصدق والزوجة على النصف الواقع بين نصيبها لو صدقها وذلك
 لا تقاها على ان الكذب ظالم باخذ الزيادة فكانت تملك من التركة ونصيب
 الزوج عشرة من اربعه وعشرين ثلاثة من الزوج وسبعة من الابن ونصيب الغنم
 سبعة فالحكمه بيبها على سبعة عشر وهي غير منقصة فتقرب سبعة عشر في اصل
 الميلة وهو ثمانية تبلغ مائة وستة وثلاثين للكذب ثلاثة مضروبة فيما مضى في الميلة
 وهو سبعة عشر يكون احد او خمسين والباقي وهو خمسة وثمانون يقسم على سبعة عشر
 يكون لكل سهم خمسة فلها عشرة حصون ولم يبق سبعة خمسة وثلاثون وقد زاد
 نصيب الكذب على نصيب المصدق بستة عشر سماً ولو كانت الميلة حالاً لكان

ولدت بنتا قال الشيخ اربع علي تحت جناح هذه القاعد ان مدتها صحت الميثان من
ثمانية واربعين وان كذاها فمن ثمانية وان صدقها من مائتين وثمانية
واربعين انتهى لان ميلة تصدقها بالزوج بالزوجية ستة وبالامومة ثمانية والباقي
بين الاخوان ككل منها سبعه عشر وميلة تكذبها بالزوج بالزوجية ثمانية من ثمانية وكل
ثلاثة منها وميلة تصدقها بالزوج بالزوجية ثمانية من ثمانية والباقي للمصنف
والزوج علي ستة ساهمها من ثمانية واربعين وجميع ساهمها منها واحد وثلاثون
وهي مهابنة لها وحاصل ضرب الواحد والثلاثين في الثمانية مائتان وثمانية واربعون
كما ذكر لكذب ساهمها ثمانية وتسعون والباقي وهو مائة وخمسة وتسعون يقسم علي
واحد وثلاثين يكون كل ساهم خمسة فلها اربعة عشر ساهم وله سبعة عشر خمسة
وثمانون فقد زاد نصيب الكذب علي نصيب المصدق ثمانية وانه اعلم ولما
منع من ساهل لكل شيء في ساهل الفتوة فقال **ومنه** اي من ساهل الارث بالفتوة
والاحتياط **الفتوة** اي ما يله وهو من انقطع خبر وجعل حاله فلا يدري احي هو
ام ميت والكلام منه في صفة حالين ارث غير منه وارثه من غير والاول حكم
انه يوقف ماله اجمع الي ثبوت موته ببينه او حكم القاضي بجملة اجتهاده اخذ ماله من لا
يبنى عليه فيما غالبه الاظهر وقيل لا بد من ابيته وعلي الاظهر قيل تعدد زوجين منه
من ولادته والمهور لا يقد ير بل المعبر عليه الظن واذا حكم بجملة اجتهاده اقر منه
من كان وارثا عند الحكم دون من مات قبيل الحكم او حدث ارثه بعد نزول مانع
عنه بعثي او اسلام وهذا كله اذا اطلق الحكم فان اسند الي ما قبله يكون المدعي
عنا ما يقبل علي الظن انه لا يعيش موقته فيسحق ان يصح ويعطي له مكان وارثه ذلك
الوقت وان كان ساهما الحكم ولعل هذا مراد الاصحاب ومرادهم وقت الحكم الوقت
الذي حكم بالموت منه وهذا هو المشهور عن مالك وابي حنيفة رحمهما الله وحكي عن الحاجب
رحمه الله منه ثلثة اقوال اخرها ثلثين وربعين ومائة انتهى وفي رواية عن ابي حنيفة
انه يقد ربح علي منه فان الصدق والشهد من ائمة اطفية رحمه الله وبه يفتي وفي رواية
الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله فيستظهر به تمام مائة وعشرين منه وفي ظاهر
الرواية عنه انه يقد ربح موت الاقربان في طلبة قال الزيلعي في شرح الكفر والفتنة انه معوض

اي راي امام

اي راي الامام ومن قى الامام احمد رحمه الله بين من يزجي رجوعه بان كان الغالب
عنا لغزو السلافة كما اذا سافر لتجارة او زهرة او سب حقه فيوقف ماله وينظم به
تمام ثلثين وان كان لا يزجي رجوعه بان كان الغالب علي سفره العداك كما اذا
كان مع مؤتم في سفينة انكرت او قاتلوا عدوا او لحقهم عطف في سفينة فطالت
بعضهم وسلم باقيهم ولم يعلم اسلم الفتوة دام هلك او خرج من بين اهله فقد
ما دام على اربع سنين قسم ماله بين ورثته حينئذ هذا الحكم احوال الاول والاحوال الثاني
هو ما ذكره بقوله **بان مات شخص وبعض ورثته مفتوقه وباقيهم حاضرون** **كل**
من باق ورثته بالاضرة في حقه من موت المفتوق او من حياته فمن يرب كل
حال واحد ارثه يعطاه ومن اختلف ارثه يعطى الاقل ومن لا يرث في حال من
الاحوال لا يعطى **ويوقف الباقي** او اكل **حتى يظهر لكان** **تدعيته** فيرتب علي
ذلك مقتضاه **او حكم القاضي بجملة اجتهاده** اي ما تقدم وكذا اذا اختلف الا الفتوة
فيوقف المال كله الي ما ذكر وهذا هو الصحيح وفيه وجهان اخر ان احدهما يقدر
حياته في حق الجميع لانها الاصل وان ظهر خلافه غيرنا الحكم وهل يطالب الاخذ
بكنيل في القدر المتكوك فيه قال شيخنا في كتابه خلاف ذكره في البيضة والاشي يقدر
موته في حق الجميع لان استحقاق الحاضرين معلوم واستحقاقه متكوك فيه فان ظهر
خلافه غيرنا الحكم وهو بعيد وفي اخذ الكنيل بالزيادة خلاف الابق قال شيخنا
واعلم انه اذا كان الموقوف بين الحاضرين ولا حق للفتوة فيه علي كل تقدير جاز ان
يصطح الحاضرون عليه كما نقله السبكي عن ابي منصور انتهى وكيفيه حساب الفتوة
ان تعمل لكل من حياته ميلة وتخص الاقل عدد ويقسم علي كل من الميتين فما
بلغ منه نصيب واقسم علي كلا تقدير فيظهر الاقل الاضرة يعطاه كل وارث ويوقف
المشكوك فيه كما سبق **سيلة زوج حاضرة واختان لاب حاضرة** **لاب حاضرة**
مفتوقه **بمقتضى موته** اي الاخ المذكور تكون للسيلة من **سيلة** **بالمدل** للزوج
ثلاثة وللأختين اربعة **وبمقتضى حياته** اي الاخ المذكور يكون **اصلا** اي السيلة **من ثلثين**
لانه فيها نصيبا ومات في وقت **من ثمانية** لان الباقي بعد نصيب الزوج ساهم بين الاخوين
والاثنين علي اربعة وحاصل ضرب الاربعة في الاثنين ثمانية مائة مائة وعشرين

اثنتان والمفقود اثنتان **والسبع** والثمانية **تباينان** ما ضرب بسبع في ثمانية
فصل المسئلة الى سهم على التقديرين **من ستة وخمسين** وجزء سهم كل واحدة منها هو الفرق
 ما لا يرضى في حق الزوج **ثروت الاثني عشر** وتكون عايله فينقسم المول فله ثلثه
اساع المال اربعة وعشرون وهي ايضا الحاصل من ضرب ثلثه من سبعه في ثمانية
 ولولا ذلك كان له النصف كما ملا ثمانية وعشرين **والاخرى في حق الاثني عشر** ثمانية
 بعد نصف الزوج **فلكل واحدة ثلث المال سبع** وهي ايضا الحاصل من ضرب واحد
 من ثمانية في سبع ولولا ذلك كان لها ستة عشر **ويوقف ثمانية عشر بين الزوجين**
المفقود والاثنين فان ظهر ميبا مع الزوج حقه وجميع الموقوف للاثنين وان ظهر
 حيا كان للزوج منه اربعة وللأخ اربعة عشر **فصل** قال في الروضة زوج
 مفقود واختان لاب وعم حاضرون فان كان حيا للاختين اربعة من سهم ولاشي للمعم
 وان كان ميتا فلهما الثلثان من ثلثه والباقي للمعم فيقسم حيا ته اخ الاب مفقود
 واخ لاب ولم وجد حاضرا فان كان حيا فلتسقط الثلثان وللجد الثلث وان كان ميتا
 ما مال بينهما بالسوية فيقسم حق الجد حيا ته وفي حق الاخ موته **فصل** ابن مفقود وميت
 وزوج للزوج الربع بكل حال انتهى والمسئلة الى ثمانية ياتي فيها ما تقدم البكي عن ابن منصور وقد
 قدماه فلكل واحد ان يصطلي في الموقوف لانه بينهما الاشي للاخ المفقود فيه وانه اعلم
فصل ثمانية من مابل الارث بالتقدير والاحياء الثلث في السك كان في
 اثنتان يحتول النسب او وطيا امرأة بشهره ماتت بولد من الامكان منها مفقود ذكر الفقهاء
 انه يلحق باحدهما بالثاني فلو مات حال الاشكال قبل اليقين وقف من ماله ميراث اب
 وان مات احد الوالدين او المدعيين وقف ميراث المولود واخذ باقي نصيب كل من يرث
 معه لو ثبت نسبه بالاسواق كما في المفقود ذكر ذلك في الروضة ومنه ان يطلق احد الزوجين
 لا بعينه او بعينه ما لم تلتبس ويموت قبل اليقين او اليقين فانه يوقف بينهما نصيب زوج
 حتى يصطلي وان ماتا وقف نصيب زوج من كل واحدة حتى يتبين الحال ذكر ذلك
 شيخنا في شرح الفصول ومنه ما لو اسلم عاكثر من اربع فاسلمن معه او في
 اعداء ومات قبل الاخير روقف نصيب الزوجات بينهما حتى يصطلي ومنه
 بعض مابل الفرق في العدي كما تقدمت الاشارة الي ذلك في المواضع لهذا حال المض

منه

منهن الكل ومنهن المفقود ومنهن الخلف وانه اعلم وانما ذكرت هذه العاين هنا وان كان
 الاولي تاخيرها بعد الخلف في لفظ الكلام على مابل الخلفي اذا انتشر ذلك فلما وقع النص
 رحمه الله من احكام المفقود شيع في الخلفي فقال **فصل** اي ومن مابل الارث بالتقدير
 والاحياء **فصل** **الخنفي المشكل** وهو ما حوز من الاخلاف وهو الشيخ والتكسر او من مقلداهم
 خلت الطعام لوالثني لم يملك خلع طعمه وهو ادعي له انما الذكر والاني اوله ثقبه لانه
 الله منها والكلام فيه مختصر في اجان الا ان فيها تضييق وهو مذكور في كتب الفقه وفرو
 كثيرة وحمل سطر كتب الفقه فراجع فيما البحث الذي فيها لا يتصور فيه حال اشكاله وما
 يتصور وقد ذكر ذلك بقوله **ولا يتصور ان يكون الخنفي المشكل اب ولا انا ولا**
جد او لاجدة لانه لو كان ابا او جدا كان رجلا واما اوجبة كان انثى **ولا زوجا ولا**
زوجة لانه لا يجوز ما كتبه مادام شكلا **وهو مختصر في اربع درجات من جيات الارث**
وهي ابنة والاحدة والعروس والاد لابو احد منها والولا فيصور في سبعه صفات
 الاولاد واولادهم والاخوة واولادهم والاعمام واولادهم والوالي التي ان كانت في
 ارثه وارث من بعده وقد ذكر ذلك بقوله **وفي ميراثه اي الخنفي المشكل حقه قول**
 للعلماء رضي الله عنهم **قال بعض الكوفيين لا يرث** وبه قال ابو سعيد الاصطخري
وقال الامامان مات واحد رضي الله عنها له نصف نصيبه ذكر ونصف خبثا
 ان ورث بها بقا فضلا مطلقا عند المالكية وعند الخليله كذلك ان لم يرث انفا حقه فقط
 بان بلغ شكلا واستقر على اشكاله واما اءا كان ميبا يري انفا حقه فعند الامام احمد
 واصحابه يعامل هو وباقي الورثة بالاصغر ويوقف الباقي الي ان يبلغ وان ورث باحد
 فقط فله نصف ما يصيبه مطلقا عند المالكية وعلى التفصيل ان يبق عند الخليله وان ورث
 بها ماتت ويا مالا من واضح **وقال قوم يجعل ذكر الخلف حال ورثه ولم يرث قال الكوفي**
 في الفتاوى الكبري لان له ما للذكر وزاده انه مزا فليس ينقسم ذلك في من نصيبه ولا
 يزيد شيئا في نصيبه لانه لا خلاف او من حفظ الذكر وهذا مذهب بعض البصريين
وقال قوم ومنهم ابو حنيفة رحمه الله **يعامل بالاخس باخي المجه في حقه من ميراثه**
والاخرى لانه الميتين فان ورث بها بقا فضلا فله الاقل او باحدهما دون الاخر فلا يعطى
 شي ولا يوقف شي **وقال الامام الشافعي رحمه الله** **يعامل الخنفي وغيره بالافضل في حقه**

حال من الاحوال المذكورة الخشيين وامتنع الحال الثاني من الخشيين
 الموقوفين ان يدفع ثلاثة ايام اي الذي دفع له من الموقوف الزيد وعمر وبنينا
 على سبعة من النصف على صاحبها ما يحتاج اليه من الموقوف ولا يباذله عمل
 لم يتقسم على مخرج السبع وهو سبعة واربعة ولا يكون حيث انكر على السبع الا
 سبيلها عدد اول لا توافق عدد من الاعداد وانما تكون داخل في غيرها فتكون مستقلا
 عليها وقد لا تكون داخل في تكون سبيلها فلو تركت قوسه وبانيه كان اخره لكنه اراد
 زيادة البيان ما ضرب اي عند عدم القسمة سبعة مخرج السبع في جميع السبع
 وهي كما تقدم سبعة الاف وخمسمائة وستون **انقص القيمة** وان الورثة والموصي لها
على جميع النصف ثم اراد ان يبين حصته الخشيين وما يوجبها في بقية النصف فيرد ما يتقسم
 ما يوجبها وما لا يتقسم فقال **واحصل ان الخشيين المميز وكذا الراد لكن لا يتقسم**
 عليه هذا فلما قيد المميز **الاف وماية وعشرون** يتقدم ان يكون **ذكر**
الاربعين كما تقدم **وللا ثمانية اربعين** وعشرون لان ثمة ماية واربعون
وهي اي الاربعة والعشرون **منقصة ايضا** كما انقص ثلاثة اثمان اثمانه واثني
 بالبقية التي بقى الذي تقدم انه الاخر وهو عكس هذا التقدير وهو ان يكون هو
 الثاني ورقيقه الذكر **على زيد وعمر واسما** لان سبع الاربعة والعشرين ستون
 فلزيد اربعة اسع وذلك ما بين واربعون وعمر ثلاثة اسع وذلك ماية وثمانون
فلا يحتاج المسئلة لوزن ذلك **الي** **نصف** غير الباقي **وله** اي الخشيين المميز **ستماية**
واثنان وستون يتقدم ان ثمة **وانقصة صاحبها** كما سبق **وللا ثمانية اثمان**
الاف **مايان واثنان وخمسون** لان ثمة اربعة وثمانون **وهي ايضا منقصة على**
زيد وعمر واسما لان سبعا سنه ولا يكون فلزيد اربعة اسع وذلك ماية واربعين
 واربعون وعمر ثلاثة اسع وذلك ماية وثمانون **فلا يحتاج المسئلة** اي **نصف** ايضا
 غير النصف الباقي **وله** اي الخشيين المميز **ستماية وستون** يتقدم **ذكورة**
صاحبها كما تقدم **وللا ثمانية اثمان** **لثني** **يه** **وستون** لان ثمة ماية وعشرون **وهي** اي
 الثلاثماية **والستون** لا يتقسم **على زيد وعمر واسما** لان لا اسع لها **فلا حاجة**
الحالة الاخير **تضرب سبعة** في جميع السبع **وهي** **سبعة الاف وستون** يحصل

اثنان وخمسون **الاف** **وستمائة وعشرون** ومن هذا العدد المذكور **نصف المسئلة**
على جميع النصف **ذري** **ماضرب سبعة** **نصيب** من النصف الاول في سبعة يحصل
الطور وذلك نصيبه من النصف الاخر الذي انتهى اليه الحال قال الاستاذ رحمه الله
 في شرح المجمع بعد ان انتهى كلامه **اكمل** **اي** رحمه الله الي هذا للوصيتين من ذلك الثلث
 سبعة عشر الف وستماية واربعون **لصاحب الثلث** اربعة اسع ذلك عشرة الاف
 وثمانون **ولصاحب الربع** ثلاثة اسع سبعة الاف وخمسمائة وستون **والباقي** للورثة
 خمسة وثلاثون الف **ومايان** وثمانون **للابوين** ثلث ذلك **احد عشر الف** **وسبعمائة وستون**
 لكل منها نصف ذلك **والباقي** للاولاد **ثلاثة وعشرون الف** **وسبعمائة وعشرون** **ففيه**
 لكل واحد منهم المئتين له ويوقف المكون فيه **الي** **بايان** **اي** **يهاكل كل واحد منهم**
بالاخر في حقه **ففيه** **للان** **سنة** **الف** **وسبعمائة وعشرون** **ولبنت** **ثلاثة الاف** **وثلاثماية**
وستون **وكل** **خشي** **ثلاثة الاف** **وسبعمائة وعشرون** **ويوقف** **خمس الاف** **وسبعمائة** **الي** **بايان**
 ثم يدفع المميز للموصي لها **ما خصه** **الف** **واربعماية** **وسبعمائة** **لصاحب الثلث** **ثمانماية** **واربعون**
ولصاحب الربع **ستماية** **وثلاثون** **فيكمل** **لصاحب الثلث** **عشرة الاف** **وسبعمائة وعشرون**
ويكمل **لصاحب الربع** **ثمانماية** **الف** **وسبعمائة** **وتسعون** **ويفضل** **للمميز** **ما كان** **خضمه** **ان**
واربعماية **وخمسون** **فان** **بابت** **ذكورة** **الخشيين** **دفع** **لها** **الموقوف** **بكمال** **كل** **سما**
نصفه **وهو** **الفان** **ومايان** **فيه** **في** **المميز** **ما صار** **اليه** **من** **ذلك** **للموصي** **لها** **ثلاثة اثمان**
وذلك **الف** **وعشرون** **لصاحب الثلث** **ستماية** **ولصاحب السبع** **اربعمائة** **وخمسون** **ويفضل**
للمميز **الف** **وسبعمائة** **وخمسون** **فيكمل** **لصاحب الثلث** **احد عشر الف** **وسبعمائة وعشرون**
ويكمل **لصاحب الربع** **ثمانماية** **الف** **وسبعمائة** **واربعون** **ويكمل** **للمميز** **اربعة الاف** **ومايان**
ويكمل **للاربعين** **سنة** **الف** **وسبعمائة وعشرون** **وان** **بانت** **اخواتها** **دفع** **للابن** **من** **الموقوف**
الفان **وسبعمائة** **ومايان** **وثلاثون** **فيكمل** **له** **نصف** **الف** **واربعماية** **ومايان** **ويوقف** **للبنت**
الف **وثلاثماية** **واربعون** **ويكمل** **لها** **اربعة الاف** **وسبعمائة** **واربعون** **ويوقف** **كل**
خشيين **سبعمائة** **واربعون** **ومايان** **ففيه** **في** **المميز** **للموصي** **لها** **من** **ذلك** **ثلاثة اثمان** **وذلك**
مايان **واربعون** **وتسعون** **لصاحب الثلث** **ماية** **وثمانماية** **وستون** **ولصاحب الربع** **ماية**
وسنة **وعشرون** **ويفضل** **للمميز** **اربعمائة** **وتسعون** **فيكمل** **لصاحب الثلث** **احد عشر**

كما ذكرنا اي الاوجه الثلاثة انه اي رطل بغداد ماية وثمانين وعشرون من
 عيار سابع وخمسة اشين رحما انه قال الاسوي شريح المجروح رحمة قال
 محب الدين الطبري رحمة وهذا الوجه اقبس لان الاوقية معتبرة بعشرة دراهم واربعة
 دراهم بنيت انتهى والداني سدر درهم فني عشرة دراهم وثلثان واذا ضربت عشرة وثلثان
 في اثني عشر عنة الاواني حصل ماية وثمانين وعشرون درهما من عيار سابع كما ذكر وقد
 قد صان بالحب الاول نظير الاوقية عشرة دراهم وخمسة اسع درهم فني اكثر من هذا
 الحباب ثلث سح درهم فيزيد الرطل باثني عشر ثلث سح درهم لانه اثني عشر اوقية
 كل اوقية تزيد ثلث سح درهم واثني عشر من ثلث سح هي اربعة اسع فلهذا كان الرطل
 بالحباب الاول الذي اعتدله النوري رحمة من يزيد على الرطل بهذا الحباب اربعة اسع
 اذا تقدر ذلك فاذا اردت تحويل الاسع من الارطال البغدادية الى رطل
 الثلاثة الى الارطال الدمشقية والى الارطال المصرية ما ضرب عنة اربعة اسع
 اي الاوسق الخمسة البغدادية وهي اثنان وستاين كما تقدم في حلة ودرهم رطل بغداد
 على كل وجه من الاوجه الثلاثة يحصل عنة الاوسق دراهم اربعة وخمسة من عنة
 الدرهم على ستاين عنة رطل دمشق وهو المثلث الكبير كما استنتج الى ذلك
 عنة الارطال الدمشقية على كل وجه من الاوجه الثلاثة او على ماية واربعة واربعة
 عنة دراهم رطل مصر المتعارف الآن بالانه اثنا عشر اوقية كل اوقية الما عشرة
 درهما فهو ماية واربعة واربعة كما ذكرنا الخاصل من ضرب اثني عشر في اثني عشر
 عنة الارطال المصرية على كل وجه من الاوجه الثلاثة ثم شريح يبين هذا العمل
 على كل وجه من الاوجه الثلاثة فقال **نعلي ما زخم** الالمام **الرافعي** رحمة انه ان الرطل
 ماية وثلثان درهما **احسب ما زخم** عنة اوطال الاوسق الخمسة المتقدمة
 في ماية وثلثان عنة دراهم الرطل البغدادية على هذا الوجه **يحصل مايتا الف**
 وثمانية الاف درهم **اقسم** على ستاين عنة دراهم الرطل الدمشقي **خرج** عنة الاوسق
 بالارطال الدمشقية ثلثاين رطل وستة واربعون رطلا وثلث رطل بالارطال
 الدمشقي فمنا ثلثاين من وستة واربعون منا وثلثاين بالمثل الكبير لانه
 صاير للرطل الدمشقي كما قسسته **واقسمه** اي المبلغ المذكور وهو مايتا الف وثمانية الاف

عيار ماية

على ماية واربعة واربعة عنة دراهم الرطل المصري المتعارف **خرج** عنة الاسق
 بالارطال المصرية **اثن** رطل **واربعاين** رطل **واربعاين** رطل **واربعاين** رطل **واربعاين** رطل
 رطل بالارطال المصرية المذكور ثم فسر الاربع اسع بما يعادل من الاواني بقدره **اي خمس اوقية**
ثلث اوقية وعبرة الاصل الف رطل واربعاين رطل وخمسون رطلا وربع رطل وسدس رطل
 وثلث اوقية وهي اكثر ما هنا يستمر الرطل ولعله سبق قلتم من الكلاي رحمة انه فلذلك ابدلها بثلث
 العبارة وقد مت الاشارة الى ذلك في الخطيم اول الكتاب **وعلي ما زخم** الالمام **النوري** رحمة
احسب ماية وثمانين وعشرين واربعة اسع عنة الرطل البغدادية على هذا الوجه **في ثمن**
وستاين عنة الاوسق بالارطال البغدادية **يحصل مايتا الف** درهم **وخمسة الاف** درهم
وسعاين واربعة عشر درهما **وسعاين** درهم كما هو معلوم وان شئت ضربت ما نقصه
 رطل النوري عن رطل الرافعي رحمة انه وهو درهم وثلثاين اسع درهم في الف وستاين يحصل
 الف درهم ومايتا درهم وخمسة وثمانون درهم وخمسة اسع درهم واسقطت من مبلغ درهم
 على راي الرافعي رحمة انه وتقدم انه مايتا الف وثمانين يبقى ما ذكرنا **فان قسيت ذلك على ستاين**
 عنة دراهم الرطل الدمشقي **خرج ثلثاين** واثنيان **واربعون** رطلا وستة اسع رطل
دمشق وهو المثلث الكبير **فان قسيت** اي المبلغ المذكور وهو مايتا الف وخمسة الاف وستاين
 واربعة عشر وسعاين **علي ماية واربعة واربعة** عنة دراهم الرطل المصري **خرج اثن**
 واربعاين وثمانين وعشرون رطلا واربعة اسع رطل بالارطال المصري المتعارف **و**
ما ضعفناه اي الشين رحمة انه وهو ان رطل بغداد ماية وثمانين وعشرون
 درهما من عيار سابع **احسب ماية وثمانين وعشرين** عنة رطل بغداد على هذا الوجه
 في اثن وستاين المتقدمة **يحصل مايتا الف** واربعة الاف وثمانين درهم كما هو في
 فان قسيت ذلك الخاصل على ستاين عنة دراهم الرطل الدمشقي **خرج ثلثاين**
 واحد واربعون رطلا وثلث رطل بالارطال الدمشقي المساوي للمثلث الكبير **فان**
قسيت اي المبلغ المذكور وهو مايتا الف واربعة الاف وثمانين **علي ماية واربعة واربعة**
 عنة دراهم الرطل المصري **خرج اثن** واربعاين واثنيان وعشرين رطلا واربعة اسع رطل
 بالارطال المصري ففقد عنة الاوسق اوطال الاوجه الثلاثة في الامصار الثلاثة
اقلت **فان شئت** ما قسم الارطال المحولة وهي الف وستاين **علي عنة**

دراهم الرطل المحول اليه وهي ستماية ان حولت الي الدمشقي او ما به واربعه واربعين
ان حولت الي المصري **واضرب الخارج** من القسمة **في عشرة دراهم الرطل المحول** وهو
رطل بغداد على احد الوجوه الثلاثة يخرج الارطال المطلوبه على ذلك الوجه **وهو**
اي هذا العمل اسهل من العمل الاول ولا يخفى ذلك على من له ادي بصيرة **ما قسم**
الارطال البغدادي اي عدتها **وهي** كما تقدم **ان ستماية على ستماية** **دراهم**
رطل دمشق ان اردت معرفة الارطال الدمشقية **خارج اثنان وثلاثون او**
اقسم الالف وستماية على ثمانية واربعه والا بدعي عن دراهم رطل مصر ان
اردت معرفة الارطال المصرية **خارج** من القسمة **احد عشر وتسع ماضب** **خارج**
خارج في درهم رطل بغداد على الوجه الثالث المستعمل ما ذكرناه من ماضب
بمصل ما تقدم من الدمشقية او المصرية **ما سبق** قال شيخنا في شرح
الروض وبالأدب المصري يعني اللوسن الخمسة فالاردب المصري قال القوي رطل
سته ارباب وربع ارباب يجعل القدرين صاعا كركانة الفطر وكفارة البين والى
رحمة الله خمسة ارباب ونصف وذلك فقد اعتبرت الفدرج المصري بالمدة الذي
حررته فوسع مدين وسبع مائتين ماضب قد كان الاسمي مد وكل خمسة عشر ماضب
سبع اقداح وكل خمسة عشر صاعا وربع ونصف وربع ثلثون صاعا ثلاث مائتين
ونصف ثلثماية صاع خمسة وثلاثون وربع وهي خمسة ارباب ونصف وذلك لان
علي قول خمسة مائة وستون قد عا وعل قول القوي ستماية وقول السبكي خمسة مائة
فان كون الصاع قد حين تقريب انتهى **ما سبق** قال الامام ابو بكر مل
شيخنا بن اسلم في كتابه المباح اختلف اهل الامصار في الارطال فاما اهل بغداد ومن
قرب منهم فان لهم رطلا يتعملون بخير ولا اهل مصر ارطال مختلف الاوزان فمنهم رطل
موافق لرطل اهل بغداد في المقدار والوزن وهو أشهر الارطال ويتعمله اكثر اهل مصر
ويثابون به موزنه مائة وثمانية وعشرون درهما واربع اسباع درهم وهو
مثالا وهو ثمانية عشر مقيم والاوقيه نصف دراهم الرطل وهو عشرة دراهم خمسة
اسباع درهم والاوقيه سبع مائتين ونصف والى رطلان وهو اربعه وعشرون اوقية
وهو مائة وثلاثون مثقالا وهو مائتان وسبع وخمسون درهما وسبع درهم وهذا هو

عند اهل بغداد

عند اهل بغداد ومن يتعمل الرطل البغدادي من اهل مصر الا ان اهل بغداد ومن
منهم انقذه واعى اهل مصر بمقياس في هذا الرطل وهو انهم قسموه بعشرين وسموه
اساتير فقالوا الرطل عشرون اساتير والاساتير رابعهم مائتين ونصف وهو ستة
دراهم وثلاثة اسباع ووههم والاوقية اساتير وثلاث اساتير ثلثه اثناس الاوقية
والسبعة اربعون اساتير ومن كان اهل مصر يقوم يتثابون برطل موزنه مائتين
وسبعون الليثي يقوم يتثابون برطل موزنه مائة وثلاثون درهما وسبعون الفيلاني
يقوم يتثابون برطل موزنه مائة وخمسون درهما وسبعون الفيلاني يقوم يتثابون
برطل موزنه ثلثماية درهم وسبعون الجروي وبه يتفاضل اهل الاسكندرية ويتبين
وميا طرا اهل العربيس وعامة اهل الحوف وارطال الحمي وبه يتفاضل قوم من
اهل بركة وموزنه الفاك واربع مائة وارطال الحمي ستماية درهم وارطال الحمي
اربعمائة درهم وثلاثون درهما وكل رطل مدور من مائة هذنا ومن اهل
البيا خبز كبر وصغر اقل من حصة اوقية فاذا قسمت وزن كل رطل من الدرهم
على اثني عشر فخرج من القسمة مائة وزن الاوقية من الدرهم فاذا قسمت وزن
كل رطل من المائتين على اثني عشر فخرج من القسمة مائة وزن الاوقية من المائتين
واختلف الارطال اكثر من ان تحصى انتهى فلاجل هذا الاختلاف في ارطال مصر
وكون بعضهم حجر وبعضهم تقاريف في قري مصر لا يفرق قديت الرطل المصري
بقول المتعارفين بها الآن واسه اعلم **ما سبق** قال الله الدرهم ستة
دواينق والدواينق ثمان مائتين وحبه فيكون الدرهم خمسين وحبه من
حبه الشعير المتوسطه المقلية عن طرفها مائة وصال والاشكال اثنان وسبعون
حبه وهذا ما رواه ابو عبيد القاسم بن سلام وهكذا ابو سليمان الخطابي عن
ابي العباس بن سريج قال الشيخ رحمه الله وفي حليه القاضي ان الدواينق ثمان مائتين
فيكون الدرهم ثمانية واربعين حبه هكذا احكامه الراعي وتابعه عليه في ارضه
ولم يذكر كالمية الدنيا رعي هذا المحتمل ان يكون اثنين وسبعين حبه كما تقدم في
على المتبادر من قولهم ان المثال لم يتغير في الجاهلية ولا الاسلام ان ذلك في
الوزن وحسب جيلت السبه المذكورة بين الدرهم والدنيا راذا الدرهم حبيبه ثلث

الدينار والدينار مثل الدرهم ومثل نصفه فاحتمل ان يكون ثمانية وستين حبة واربعة
 اسباع حبة بان يزداد على الثمانية والاربعين مثل ثلاثة اسباع بنا على رعاية النعم
 الباقية وحملوا لعلهم ان المثال لم يتغير في الكالين على انه لم يتغير نسبة فانه اعلم
 انتهى والاحتمال الاول هو الواقع في زمان الامن بمصر فان المثال الآن درهم
 ونصف وقال الشيخ رحمه الله ما معناه ان الدرهم كانت في الجاهلية على ضربين
 البغلي السواد ثمانية دواين والطبرانية اربعة دواين فلكان زمن بني امية
 قالوا ان ضربا البغلي ظن الناس انها التي تقدر في الركعة فيفضل الفقراء وان ضربا
 الطبرية ضربا باب الاموال فجعلوا الدرهم الطبري والبغلي وجعلوها درهمين لكل درهم
 ستة دواين فقل ذلك عن الترمذي المؤيد رحمه الله في شرح المذهب عن ابي سليمان
 الحطاي عن ابي حنيفة وقال حكى الماوردي رحمه الله في الباب الثالث عشر من كتاب الحكم
 السلطانية ان عمر رضي الله عنه راي الدرهم مختلفا ضربا البغلي ثمانية دواين والقرية
 اربعة والقرية ثلاثة دواين والبيهي دواين واحد فقال انظر واغلب ما يتعامل الناس
 به من اعلاها ودناها فكان البغلي والطبري فجمعها فكانت اثني عشر دينا فاخذ
 نصفها فكان ستة دواين فكان درهم الاسلام قال واختلفت في اول من
 ضربها في الاسلام فعن سعيد بن المسيب انه عبد الملك بن مروان قال ابو الزناد امر
 عبد الملك بضمها في العراق سنة اربع وسبعين وقال الدائني بل ضربها في افراسنة
 خمس وسبعين ثم امر بضمها في النواحي سنة ست وسبعين قال وقيل ان اول من
 ضربها مصعب بن الزبير بامر اخيه عبد الله بن الزبير سنة سبعين على ضرب الكاسق
 ثم غيرها الخراج انتهى ما حكاه الشيخ عن الماوردي رحمه الله ثم ذكرنا في كثير في
 الدرهم الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم تركها خراف الاطالة فراجع في شرح
 الكتابية نظرا بما يزيد والله اعلم **مسألة** من سائل اجمع اذا قيل **اي مال**
مجموع نصفه وثلاثة عشر نظرية ان تعرف **مخرج الكسرين** كما في هذا
 المثال او **مخرج الكسور** كما في غيره **وما خدمته بطلها** او **بطلها** فيكون
سبعة البطل وهو العدد الاول في **المخرج** وهو العدد الثاني **كتبه الال المسمى** وهو
 العشرة في هذا المثال ومثلها وهو غيرها وهو العدد الثالث **في المال** المجهول

الطلب مدركه وهو العدد الرابع قال الشيخ رحمه الله في كتاب المعونة والسد في
 بعض الفضل في ترتيبه **مسألة**
 البسط اقل وللقام عليه . والثالث العدد الذي يديره
 والرابع المجهول شي هكذا . ترتيب ما كان الكتاب فيه
ما ضرب المخرج في الال المسمى من عشرة وغيرها **واقسم** **الحاصل** من الضرب
 من وسط الوسطين **على البسط** وهو الطرف الاول المعلوم **مخرج الجواب** وهو
 الطرف الاخر المجهول وهذا هو الطريق الاسهل من طرق استخراج المجهول في
 استخراج المجهول في الاعداد الاربعة المتتالية وفيه طرق اخرى ذكرنا في كتاب
 الحساب فان اردت العمل بهذا المثال **فمخرج النصف والثلث ستة** و
 ستة **حصة ما ضرب الست** التي هي المخرج في **الال المسمى** في قوله **اي ما اجمع**
 نصفه وثلاثة عشر **واقسم الثمن** الحاصل من الضرب **على الخمسة** وهي البسط
مخرج الال المطلوب **اشاعل** فاجب به البيل **واذا قيل اي مال** **المشترى**
عشرة اي مجموعها عشرة **ما ضرب العشرة** المذكورة في السؤال **في مخرج**
الثلث والربع وهو **اشاعل** منها **الوسطان** **واقسم الال** **والعشر** **الحاصل**
 من الضرب **على البسط** وهو **سبعة** وهو العدد الاول مخرج العدد الرابع المطلوب
 وهو ما ذكره بنو قيس **المطلوب** **سبعة عشر** **واجب** به البيل **وتع**
ذلك ما اذا قال **اسائل** **اي مال** **مجموع نصفه وثلاثة** ما به او **الف** او **فلس** او غير ذلك
او اي مال **مجموع ثلثه واربعة** ما به او **الف** او **فلس** او غير ذلك فان قال مخرج
 نصفه وثلثه ما به فبعد العمل يظهر انه ما به وعشرون او **الف** فبعد العمل يظهر
 انه الف وما يتان او **فلس** فبعد العمل يظهر انه فلس وخمس فلان قال
 مجموع ثلثه واربعة ما به فبعد العمل يظهر انه ما به واحد وسبعون وثلاثة اسباع
 او **الف** فبعد العمل يظهر انه الف وسبع مائة واربعه عشر وسبع مائة او **فلس**
 فبعد العمل يظهر انه فلس وخمسة اسباع فلس فاني **تق** كما في هذا
 الطرح والتركيب من الجمع والطرح قال الشيخ في كتاب المعونة العمل في الجمع والطرح
 والتركيب منها ان تأخذ مقام الكسرين المرفوعين الي اخر ما ذكره من العمل فبعد العمل

واحد وقال فيها ما طرح منه ثلثه ربيع فبقي عشرة كم هو ما لعام السبع عشر طر
 منه ثلثه ربيع يبقى خمسة وهي البسط فالأول ربيع وعشرون فافسها على خمسة يخرج ربيع
 كما ذكرنا في الوكيل بخلافه ثلثه في البطين وربعه في الماء والظاهر منها عشرة ان ركب شراي
 ما فعل والجواب كذا انتهى اي ربيع وعشرون شراي في البطين ثلثها فانيه ان ركب
 في الماء ربيع ستة ان ركب الباقي ظاهر عشرة ان ركب ذلك الوكيل سكره راسا ثلث وز
 كما وذبها ربيع وبانيها عشرة ابطال انتهى اي فبعد العمل يظهر ان وزها ربيع وعشرون
 رطله الوكيل ما طرح منه ثلثه ربيع ثم زيد على الباقي خمسة فكان عشرة اوجع ثلثه
 وربعه ثم طرح من المجموع ثلثه فكان عشرة كم هم فبعد العمل يظهر الجواب فيها ان المال
 عشرون واه اعلم **مسألة** من سائل التلا في رجلان دخلا السوق فوجدا
 ثوبا يادى عليه فيه ربع كل واحد منهما اتل من ثمنه فقال احدهما للاخر اعطني
 نصف ما عندك يحصل لي ثمن الثوب وقال الثاني للاول اعطني ثلث ما عندك
 يصير لي ثمن الثوب انكم ثمنه وكم ربع كل واحد منهما فغرفة ما عند كل منهما توقف
 على معرفته ما في الاخر وفي هذا دور وطريق معرفة استخراج ما ذكره بتونس **طريقه** ان
 نظرب عن واحد الكسرين فيخرج الكسر الاخر وبسطه في بسطه في سطر اي بسط احدهما في بسط
 الاخر وبسط حاصل البطين من حاصل الخرجين فيفضل ثمن الثوب واما اسقطا حاصل
 البطين من حاصل الخرجين لان عدد الرجال اثنان فخرج زوج ولو كان فردا لزدنا بسط
 البطين على بسط الثابتين كما سياتي به على الشيخ رحمه الله على ذلك في المعونة **فقيته**
 اي الثوب في السؤال المذكور **جوابه** لان بسط الثابتين ستة وسطح البطين واحد واذا اسقطت
 واحد من ستة يبقى خمسة من ثمن الثوب كما ذكرنا فاذا اردت ان تعرف ما عند كل واحد
 منها فاسقط الكسر الذي طلبه من صاحبه من سطح الخرجين فالباقي من السطح المذكور
 هو ما عند من ثمن الثوب فاسقط الاول الذي طلب نصف ما عند صاحبه فبقي ثلثه
 ثلثه فيفضل ثلثه فبقي اي الاول ثلثه واسقط الثاني الذي طلب ثلث ما عند صاحبه
 ثلثه فبقي ثلثه ربيع فبقي اي الثاني ربيع فان اعطى الثاني الاول نصف الا ربع ثلثين
 ومعه ثلثه اجتمع معه خمسة وهي ثمن الثوب وان اعطى الاول الثاني ثلثه ثلثه واحدا
 ومعه اربعة اجتمع معه خمسة وهي ثمن الثوب قال الشيخ رحمه الله في شرح الاصل فلو طلب

الاول ثلثه والثاني الربع ضربت المخرج في المخرج باثنى عشر واسقطت منها واحد يعني
 سطح البطين يبقى واحد عشر فبقي ثمن الثوب ثم تسقط ثلث الاثنى عشر منها يبقى
 ثمانية فبقي ربيعها ما مع الاول وتسقط ربيعها يبقى تسعة فبقي ما مع الثاني فلو طلب
 الثانيين والثاني ثلثه الا ربع ضربت المخرج في المخرج باثنى عشر ونقصت الاول على الثاني عشر
 يبقى اربعة وهو ربيعها ما مع منها مضروب بسط الكسرين وهو ستة يبقى ستة وهي ثمن
 الثوب ونقصت الاول على الثاني الاثنى عشر يبقى اربعة وهو ما معه ونقصت الثاني ثلثه
 اربعة تسعة يبقى ثلثه وهو ما معه انتهى وقال الشيخ رحمه الله في المعونة ولو طلب الاول نصف
 وثلث ما مع الثاني او حصة اسداسه والثاني ثلث خمس ما مع الاول فالثمن خمسة وثمانون
 ومع الاول خمسة عشر ومع الثاني اربعة وثمانون انتهى وذلك لان سطح الثانيين فيكون
 وسطح البطين خمسة فاذا اسقطت الثاني من الاول بقي خمسة وثمانون فبقي كما قال
 على الثوب ثم اسقط من التسعين خصمها وثلثها خمسة وسبعون يبقى خمسة عشر فبقي
 كما قال ما مع الاول واسقط من التسعين ثلث خمسة تسعة يبقى اربعة وثمانون فبقي كما قال
 ما مع الثاني **مسألة** من سائل التلا في رجلان دخلا السوق فوجدا ثوبا يادى
 عليه فيه ربع كل واحد منهما اتل من ثمنه فقال الاول الثاني اعطني نصف ما
 عندك يحصل لي ثمن الثوب وقال الثاني لثالث اعطني ثلث ما عندك يحصل
 لي ثمنه وقال الثالث للاول اعطني ربع ما عندك يصير لي ثمنه قال تبعا للمجموع
 من غير ذكر الثابت اعد الجواب ثمن الثوب خمسة وعشرون ومع الاول ستة عشر
 ومع الثاني ثمانية عشر ومع الثالث اربعة عشر ومن ذكر التلا من زيادته
 وقال باوعد في الخطبة بتونس قلت وطريقه ان تضرب على ربع الكسور الثلاثة
 والثلث والرابع وهي ثمانية وثلثه واربعه بعضها في بعض بان تضرب الاول في الثاني
 والحاصل في الثالث يحصل اربعة وعشرون وثلاثة عليه اي الحاصل المذكور مضروب
 بسطات الكسور الثلاثة بعضها في بعض وهو في هذا المثال واحد في واحد والحاصل
 وهو واحد في واحد لان كل كسر منها مفرد وبسط المفرد واحد ابدا يحصل واحد
 زده اي الواحد المذكور على الاربعة والاعشار من سطح الثابتات لان عدد الرجال فرد
 يحصل ثمن الثوب خمسة وعشرون وان اردت ان تعلم ما مع الاول فاسقط

يا من سوانه يعنى قل خاني كيت صار عني
 وجاريه عني خانا اذا ماتت بدلان خانا
 ابني اني انما فوض عن هذه الخوذة ما خانا لها
 ولا صورة اخرى وهي ان يتزوج ابواييه بام اسم او ابواييه بام اسم فقلدا ابنا فخذ
 الولد عم الرجل وخاله لانه في الاول اخواييه لا يبيم واخوامه لا يراهم في الثانية اخواييه
 لا يبيم واخواييه لا يراهم **راشد في ابوكم العلاف**
 يا من له فطنة وفهم ضما الي حكمة وعلم
 انهم ان نزي نسيا صنواب وهو صنواب
 اذا تلقا في الناس كل بكينه او يسي
 قلت لم مرحبا واهلا مات خاني انت عني
 ولم الجواب
 يا سالي قد وجدت مني عيني عني وعيز قدم
 وكم نزي سالي لا عيني كانه واقف برسم
 عندي جواب خذ مني احسن من تولد بطن
 هذا اذا كان يا خيلي لبواي زوج ام امي
 وانت خذ مني خذني ابنا ما شئت مني وحي
 فهو لا ياتي في في وهو اخو الذي عني
سئلة من مشايه النسب ايضا **سئل الامام** **عنه**
عنه قول القائل
 يا من سوانه يعنى قل خاني كيت صار عني
 وجاريه عني خانا اذا ماتت بدلان خانا
 ابني اني انما فوض عن هذه الخوذة ما خانا لها
 ولا صورة اخرى وهي ان يتزوج ابواييه بام اسم او ابواييه بام اسم فقلدا ابنا فخذ
 الولد عم الرجل وخاله لانه في الاول اخواييه لا يبيم واخوامه لا يراهم في الثانية اخواييه
 لا يبيم واخواييه لا يراهم **راشد في ابوكم العلاف**
 يا من له فطنة وفهم ضما الي حكمة وعلم
 انهم ان نزي نسيا صنواب وهو صنواب
 اذا تلقا في الناس كل بكينه او يسي
 قلت لم مرحبا واهلا مات خاني انت عني
 ولم الجواب
 يا سالي قد وجدت مني عيني عني وعيز قدم
 وكم نزي سالي لا عيني كانه واقف برسم
 عندي جواب خذ مني احسن من تولد بطن
 هذا اذا كان يا خيلي لبواي زوج ام امي
 وانت خذ مني خذني ابنا ما شئت مني وحي
 فهو لا ياتي في في وهو اخو الذي عني

عني

عني ان اسم الي علم عني خاني كيت صار عني
 وجاريه عني خانا اذا ماتت بدلان خانا
 ابني اني انما فوض عن هذه الخوذة ما خانا لها
 ولا صورة اخرى وهي ان يتزوج ابواييه بام اسم او ابواييه بام اسم فقلدا ابنا فخذ
 الولد عم الرجل وخاله لانه في الاول اخواييه لا يبيم واخوامه لا يراهم في الثانية اخواييه
 لا يبيم واخواييه لا يراهم **راشد في ابوكم العلاف**
 يا من له فطنة وفهم ضما الي حكمة وعلم
 انهم ان نزي نسيا صنواب وهو صنواب
 اذا تلقا في الناس كل بكينه او يسي
 قلت لم مرحبا واهلا مات خاني انت عني
 ولم الجواب
 يا سالي قد وجدت مني عيني عني وعيز قدم
 وكم نزي سالي لا عيني كانه واقف برسم
 عندي جواب خذ مني احسن من تولد بطن
 هذا اذا كان يا خيلي لبواي زوج ام امي
 وانت خذ مني خذني ابنا ما شئت مني وحي
 فهو لا ياتي في في وهو اخو الذي عني
سئلة من مشايه النسب ايضا **سئل الامام** **عنه**
عنه قول القائل
 يا من سوانه يعنى قل خاني كيت صار عني
 وجاريه عني خانا اذا ماتت بدلان خانا
 ابني اني انما فوض عن هذه الخوذة ما خانا لها
 ولا صورة اخرى وهي ان يتزوج ابواييه بام اسم او ابواييه بام اسم فقلدا ابنا فخذ
 الولد عم الرجل وخاله لانه في الاول اخواييه لا يبيم واخوامه لا يراهم في الثانية اخواييه
 لا يبيم واخواييه لا يراهم **راشد في ابوكم العلاف**
 يا من له فطنة وفهم ضما الي حكمة وعلم
 انهم ان نزي نسيا صنواب وهو صنواب
 اذا تلقا في الناس كل بكينه او يسي
 قلت لم مرحبا واهلا مات خاني انت عني
 ولم الجواب
 يا سالي قد وجدت مني عيني عني وعيز قدم
 وكم نزي سالي لا عيني كانه واقف برسم
 عندي جواب خذ مني احسن من تولد بطن
 هذا اذا كان يا خيلي لبواي زوج ام امي
 وانت خذ مني خذني ابنا ما شئت مني وحي
 فهو لا ياتي في في وهو اخو الذي عني

من القسم لان ثلثها ثلثه وثلثها ثلثه وثلثها ثلثه وثلثها ثلثه وثلثها ثلثه
 كما تقدم **في اسم سه تتركب من ع في** وهم سعد وسعيد وسير وسير وسير وسير
 هذا ما فهمه الكلالي رحمه الله وانا قلت في ليني مات بعد زيد لانا لومات قبله لم تترك ام
 هند شي لانها لم تعتقه وانا قلت في هذا مات بعد موت بنتها ليني لانها لومات قبلها لم يترك
 احد من سواها السبع شي لان زينب مقدمة عليهم فانا معتقه وهم سواي ام وولا الباشم مقدم
 علي ولا السرايه هذا مع ان قولهم في ليني مات عن امها هند يعلم منه تخرجها عنها فهو صحيح بما
 علم من كلامه تنقطع لذلك وقال الاموي رحمه الله وعندي ان قولهم وثلثها ثلث ما يعني منهم
 الي ما قبله لاني ما يعلم لانه اب وادخل في مراد القائل اي انه ملكت محبته جميع قلمه الا ما لا بد
 من استثنائه وهو جز من احد وثمانين جزا لاني وسنة اخرى لانه سنة وبقية الاجز الجوزيه
 فلما الثلثان وثلث الثلث وثلث الثلث ما يعني ويعبر عن ذلك بثلثين وقسمين وقسمي ثلثي
 وعلى هذا الاحتياج لتقدير غير ذلك وهو ان تكون هند عتيقه لزينب وتكون من معكن زينب
 لها ثلثان وكل واحد من الباقيين ثلث فالثلثه وثلثها ثلثي وثلثها ثلثي وثلثها ثلثي وثلثها ثلثي
 من الباقيين ومنهم من يرفع ثلثها ثلثي الباقي من ثلثها ثلثي الباقي من ثلثها ثلثي الباقي من ثلثها ثلثي
 وهو ثلث ثلث الباقي وثلثه الباقي ثلثه الباقي ثلثه الباقي ثلثه الباقي ثلثه الباقي ثلثه الباقي
 رحمه الله وهذه خصاله في كتابه لا بد منها وقد عدا بذكرها من اول الكتاب الي هذا
 الف **في الاول**

وبينا يا يا

وبينا يا يا الليث ايضا كما ساق في فكل في الروضه رجل هم عم ابيه وعم ابيه صورته ان يترك ابوي
 ابيه ام هي امه قلدها بها فلهذا الابن عم ابيه للاب وعم ابيه للام انتهى وقال في الكافي هرير
 تزوج بنت عمه فولدت له ولدا وخطبه عم اخر انتهى وقال في الروضه رجل هو قال ابيه وقال
 امه صورته ان يترك ابوام امه ام ابيه قلدها بها فالابن خال ام الرجل لا ابيه وقال ابيه لاهم
 رجلان كل ابن عمه الاخر وابن خاله صورته ان يترك رجلان كل اخذ اللغز فيولد لها ابان
 انتهى قال البلبيسي رحمه الله في شرح ابرار لطائف الفواصص فكل منهما ابن خال الاخر وابن عمه
 وكتب يا بن العلاء **في العروضي رحمه الله**
 اذا زوجت بعض ان س اختي وزوج اخته سى محرمه
 وصار ابان لي ولس فكل لصاحبه بن خال وابن عمه انتهى
 وقال في الروضه عن حرمله رحمه الله ان رجلا دفع رقبه الي لاني في رضى عنه فسيء
 رجل مات رضي رجلان ابن عم ابن ابي عم ابيه
 فكتب في معنى رضى عنه في اسلام
 صار عال الكحل لم يوف في كحل باصباح القول لا يري فيه
 للذي جئت عنه انه ابن عم ابن ابي عم ابيه
 وذلك لان ابن ابي عم الاب هو الاب فابن عمه هو ابن عم الاب وينتسب من هذا
 قول القائل يورث من الميت قال ابن عمته دون اخيه من الابوين لان قال ابن العمته
 هو الاب والاعمام والمراد هو الاب وقول القائل وليت الميت عمه من خاله دون
 اخيه لانها هي الام وبالله التوفيق انتهى ومن اراد المزيد من هذا فليعلم بالكتب الموضعه
 يظهر باريده البحث الذي في العار الزايعين وهي انواع **في** رجل له خال عم
 ورثه الحال دون العم هو ان يكون الحال ابن ابي الميت كما تقدم تصويره في رجلين
 احدهما خال الاخر والاخر عمه وقد سا الاثره الي انه يعا يا يا في الليث فلو خلف الميت
 مع هذا الحال الذي هو ابن اخيه كما في خاله لانه ابن اخيه ايضا دون عمه قال
 البلبيسي رحمه الله تعالى واشهد في هذه المسيله ابو بكر العلاف رحمه الله
 اياها الفاضل ممن نسبته مسترشد ومن لم نسبه
 هل سمعتم بيت او علمتم وجواب امر في قدر علمه

ما ت عن سلهي عم وقال طوي المال هالك دون عمه
 قد سلكتم فحل من عجيب ستمحق حله دون ذمته
 يا بعي الجواب حين يوديه الي ذي السوال ذلم يهت
 واذا انتم المحب جوالها ذل امها مه على حسن فهمه
 وشفا من العي الجواب كان الشفي من الدوا لعمه
 ما كسوة السؤل عنكم يرح واعلم ان همه كشف همه
 واجاب ايها
 قل من جرد السوال ومن احسن في وصفه وتفصيل نظمه
 قد ردهنا الجواب فليد من حكيم بعقله وجهله
 وحكما فيه حكم عنوز ليس من ثا تجار حركه
 ان من حاله احق من العم بمرانه واوي بهمه
 رجل فان ظف ابي حنيه لاييه وكان من امه
 فهو حال له وظف عتا فشفاه ربه لا الظلمه
 وحكما خاله ونزكنا عمه خالها فبا بهمه
 واذا كان خاله ببي حنيه لاييه ورثته دون عمه
 واذا مات ميت مثل هذا فاستقيموا على الصواب وسم
 ما دغوا له الي ابن حنيه وانكر اعلم يموت بعمه
 انشأ
 ومنهم من اخذ ذكرها في الروضه وغيرها قال في الروضه مات جلي لثوم يقيمون
 تركه لانجبوا ما في جلي ان ولدت ذكرا ورث وان ولدت انثى لم ترث وان ولدت
 ذكرا وانثى ورث الذكر دون الانثى هذه نوجه كل خصمه سوي الاب والابن وتوقالت
 ان ولدت ذكرا او ذكرا وانثى ورثا وان ولدت انثى لم ترث فهي زوجة الاب وفي الولد ان
 لابوين لوزوجه الابن وفي الورثه بنتا صلب وتوقالت ان ولدت ذكرا لم ترث
 وان ولدت انثى ورثت فهي زوجة الابن والورثه الظاهرون زوج وام وان كان لام
 وتوقالت ان ولدت ذكرا او انثى لم ترث وان ولدتها ورثا فهي زوجة الاب وقد
 مات الاب قبله والورثه الظاهرون ام وجد واخت لابوين تنسوع افر

مات

مات ان ولدت ذكرا ورثت وان ولدت انثى لم ترث ولا ارث هي بنت ابن
 الميت وزوجه ابن ابن له افر وهما بنتا صلب وتوقالت ان ولدت ذكرا لم ترث
 ولم ارث وان ولدت انثى ورثا فهي بنت ابن الميت وزوجه ابن ابن افر والورثه
 الظاهرون زوج وابوان وبنت ابن وتوقالت ان ولدت ذكرا انثى ورثت وله البع
 او انثى فالمال بيني وبينها سوا وان اسقطت سينا فالمال كله لي فهي امرأة اعقت
 عبد اثم تزوجته فمات وهي حلي سبه التها وقال ابو عبد الله الوقي فان ولدت ابنا
 كان لها الثمن والباقي له وهذا باق وان ولدت بنتا كان المال بينهما نصفين لان
 للزوج المثنى والنصف النصف والباقي للزوج لانها مولاة فيصير المال بينهما نصفين
 وان ولدت بنتا فالمال كله لاربع بالثكاح والباقي بالنصف لانها مولاة نعمه
 وقال ان

ايها العالمون ما انتقلون اجيبوا واحسنوا الافا ما
 ما جواب السوال في امرة ماتت قضى زوجها ودفن احكاما
 انا جلي وقد قضيت من العدة من بعد موته ايا ما
 على النصف ان ائتت بنت وفي المثل ان ولدت غلاما
 م واذا لم الد غلاما ولا بنتا حوت جميع كلا تما ما
 الجوا
 ايها السائل استمع ووع الجمل وان كنت جاهلا فلا مانع
 هذه حرة الت سوق الرق ثم اشترت بال غلاما ما
 اعققت وزوجته نفسا منه ومنه على الثكاح اقاما
 فتوي من لم يبيع من ذوي النقص من كان يبيع الا غلاما
 فبوطع الغلام تنسجبه الثمن من المال والغلام انما ما
 ومع البنت خرج البنت بالنصف بارث لها يكون ويا ما
 ولها النصف بالثكاح وبالعتق كما انه انزل الا حكاما
 واذا لم يكن له منه حل حوت المال كله واستقما ما
 فبعت الثكاح والعتق خريم جميعا ولا تنقص سها ما

وقال ابن الجدي رحمه الله في ابرار لطايف الغوامض امرأة حامل قال ان ولدت ذكرا
ورثت دوني لو انني ورثت دوني هي امرأة اعقت عبد او تزوجت بياضيه وحملت منه
ومات الزوج يعني ابا العتيق ثم مات عتيقا انتهى قال في رحمه البليسي رحمه الله تعالى
اذ ذاك ان ولدت ذكرا ورثت دوني لانه ابن ابي الميت وان ولدت انثى لانيث لانها
بنت اخ وارث انا لاني معتقة انتهى وقال في الروضة **سج** اخ فر قال رجل لا يحب امرأته
فما به ان كانت ميتة ورثت انا وان كانت حية ورثت ولم ارث فهذا الضابط لايه
وزوجه الغايبة اخت الميت لانه وله معها ام واختان لابوين ولو قال ان كانت حية ورثت
دونها او ميتة فلا شيء لهما هي امرأة ماتت عن زوج وام وجد واخت لام واخ لاب قد تكلموا
الغايبة **سج** اخ امرأة وزوجها اخ لثلاثه اربع المال واخري وزوجها اخ لثلاثه اربع
صورته اخت لاب واخري لام وابا عم احدها اخ لام والذي هو اخ لام زوج الام
للاب والاخر زوج الاخت للام فالاخت للاب السقط وللأخ للاخت للام السقط
والباقي بين ابني العم زوجان اخذ الثلث المال واخرا ثلثيه صورته ابوان وبنت
ابن في نكاح ابن ابن اخر رجل وبنته ورثا ما لا يحد من صورته ماتت عن زوج هو
ابن عم وبنت منه رجل وزوجها ورثا المال اثلثا صورته بنتا ابني في نكاح
ابن الخ وابن ابن **سج** زوجة وسبع اخوة لها ورثا ما لا يحد من صورته نكح ابن
رجل ام امراته فاولادها سبع ومات الرجل بعد موت الابن عن زوجته وسبع ابني
ابن عم اخذت لام فلما اتى الام الباقي **سج** اخ امرأة ورثت اربعة ارباع
واحد بعد واحد حصل لها نصف امها هم اربعة اخوة لاب كان لهم ثمانية عشر دينار
للاول ثمانية والثاني ستة والثالث ثلاثة والرابع دينار انتهى قال **سج** مكين
فلما مات الاول اصار منه درهمان وكل اخ درهمان فصار للثاني ثمانية والثالث خمسة والرابع
ثلاثة ثم مات الثاني عن ثمانية فاصار منه درهمان فصار لاربعة والباقي لخمسة فصار
ثمانية والرابع ستة ثم مات الثالث عن ثمانية فاصار منه درهمان فصار لاربعة والباقي لخمسة فصار
له ثمانية فلما مات عن ثمانية فاصار منه ثلاثة فصار لاربعة والباقي لخمسة فصار
لاربعة ففدت جميع الزوجات ونظما **بعض**
وورثة بعلها وبعلين بعلها وبعلها ابوهم ذواحي حايي جعفر

نكان

فكان لهما من قسمة المال نصفه . بذلك يقضي الحاكم المتفكر
وما جاوزته في مال رجل سها ميا . اذ انما وبها في ابرار يزهو
ومن ثم لفتت بالجعة به انتهى وقال البليسي **سج** فيها ايضا
رايت سعاد اخت بكر تزوجت . باربعه كسواها خيرا وراح
فكان لهما من جملة المال نصفه . به حاكم في الناس من يزوج
وقال البليسي ايضا فان قيل امرأة تزوجت اربعة ارباع ورثت نصف مال كل واحد
منهم فلهذه المرأة ورثت واخوها اربعة اعبد فافقوا هم سواهم تزوجتهم على تعاقب
وما تجب عليها من مال كل واحد اربع بالنكاح وذلك الباقي بالولا فيجتمع لها نصف المال
ونيفر يقول ان **سج**
فما ذات صبر على اناب . تزوجها ثمانية اربعة
فتم زس مال كل امرأة . لعمركن شطرا الذي جمع
وما ظلت احدا منهم . فقيرا ولا ركب مقطعة
وقال في الروضة **سج** اخ قال صحيح لمريم اوصي قال انما يرثي انت واخوك وابوان وبنت
ما يصح اخ الميراث لانه وابن عمه فاحضه اخ الميراث لانه وابن عمه فاحضه عم الميراث لانه وابن عمه فاحضه
والحاصل ثلثه اخوه لام وام وثلاثه اعمام ولو قال يرثي ابواك وثمان وعشرون
ابن اخي الميراث لايه واثني اخته لانه وله اخوان لاب واخوان لام ولو قال يرثي
عبد تان واختان وزوجتان وبنتان فخيرنا الصحيح زوجة الميراث لانه وابن عمه فاحضه
اخت الميراث من الاب وزوجته الصحيح احدها ام الميراث والاخرى اخته للاب وبنتا
الصحيح اخت الميراث من الام ولدتها له ام الميراث والحاصل زوجتان وثلاث اخوات
لاب واختان لام ام ولو قال يرثي زوجة وبنتان واختان وعمتان وخالتا
من زوجتنا الصحيح ام الميراث واخوته لايه وبنتا الصحيح اخت الميراث لانه وابن عمه فاحضه
لانه اخت الميراث لايه وعمتان الصحيح احدها لاب واخري لام وخالتا كذلك
واربعين زوجات الميراث فالحاصل اربع زوجات وام واختان لام وثلاث
لاب انتهى ومن اراد المزيد من هذا فعليه بالتقاعد الكبري للكلابي والكافي للوحي
وشرح ابرار لطايف الغوامض للبليسي يظفر بما يريد وانه اعلم

ولما يلين بتدريج ذوي الارحام هذا هو الذي اختاره اصحابنا من
هذه ان دانه اعلم والمذهبان متفقان على ان من انفرد من ذوي الارحام بحوز جميع
المال ذكر كان او انثى وانما يظهر الاختلاف عند اجتماعهم وبين ذلك في طرفين الاول
فما اذا انفرد صنف منهم فمن الاصناف **اولاد البنات** وبنات الابن فاهل المنزل
يتركونهم منزلة البنات وبنات الابن ويقدسون منهم من سبق الي الوارث فان استوا
في السبق الي الوارث قدر كان الميت خلف من يدعون به من الورثة واحد كان او جماعة
ثم يجعل نصيب كل واحد للمدلين به على حسب ميراثهم لو كان هو الميت وقيل اهل القدر به
ان اختلفت درجاتهم فالأقرب الي الميت اولى ذكر كان او انثى فتقدم بنت علي بنت
علي بنت بنت الميت وعلي بن بنت الميت وان لم تختلف فان كان معهم من يدعي
بوارثها فهو اولى فتقدم بنت بنت الابن علي بنت بنت الميت هذا اذا ادعي بنفسه
الي الوارث اما اذا ادعي بواسطة كفت بنت بنت الابن مع بنت بنت بنت بنت بنت
اي حبيبة رجمه فيه اختلاف والصحيح عندهم ان لا ترجح وتستغني ما ذكره الصاحب في الترجيح
لو ادعي بنفسه وان استوا في الادلاء ورثوا جميعا وكين يرثون اختلف فيه ابو يوسف ومحمد
فقال ابو يوسف يعتبرون بانفسهم فان كانوا ذكورا او اناثا سوي بينهم وان اختلفوا فلكذا
مثل حظ الانثيين وقال محمد ينظر في المتوسطين بينهم وبين الميت من ذوي الارحام فان
انتقوا ذكورة وانفردت فاجواب كذلك وان اختلفوا فاما ان يكون الاختلاف في جنس
واحد واما في اكثر فان كان في سطين قسم المال بين سطين الاختلاف وجعلوا كل واحد
بعد ولادة الذين يقسم ميراثهم امانا ويقسم المال بين الذكور والامهات الحاصلين
من هذا التندرية للذكر مثل حظ الانثيين وان كان الاختلاف في اكثر من سطين قسم
المال بين اعلي سطين الاختلاف كما ذكرنا ثم ما اصاب كل واحد من الصنفين قسم
على ولادة الذين قسم الاختلاف على النحر المذكور في السطين الاول وهكذا تفصل حتي
تتأخر القسم الي الاحياء فان الناقصون كل واحد من بني يوسف ومحمد يدعي ان توفيه
قول اي حبيبة والاكثر من صدقوا محمد لكن متاخرون فيقول اي يوسف رجمه
وكذلك قال ابو حنيفة والسولي انه اظهر الروايتين والمذهبان متفقان على تفصيل الذكر
على الانثى في القسم وجه اخر انه يسوي بين الذكر والانثى قال وهو اهي والاسد
وفي النسخة و

وذكر اهل
التي بعده
ولادها
الذين قسم
ميراثهم

في النسخة

اي اسحق الاسفرايني **فروع** في امثلة من وضع العرض بنت وبنت ابن المنزل يجعلون
المال بينهم ارباعا بالعرض والرد كما يكون بين البنت وبنت الابن واهل القرابة يجعلون
الحصص للبنت البنت القربى بنت ابن بنت وبنت بنت ابن المال للميت بالانثى اما علي
المتن بل فلان السبق الي الوارث هو المعتمد واما علي القدر فلا للمعتمد عند استواء الدرجه
بنت بنت وابن وبنت من بنت اخري المنزل يجعلون المال بين بنتي الصلب
تقدير ابنا العرض والرد ثم يتوزعون نصف البنت الاولى بينهم ونصف الاخري لولدها
اناثا واهل القرابة يجعلون المال بين ثلثهم للذكر مثل حظ الانثيين ومحمد لا يوافق في
هذه الصرة واما يخالف فيها اذا اختلفت الاصول الذين هم من ذوي الارحام ابن
بنت وبنت بنت اخري وثلاث بنات بنت اخري المنزل يتوزعون للاثنتين الثلث
وللبنت الفرده كذلك وللثلاث الثلث اناثا واهل القرابة يجعلون المال بينهم للذكر
مثل حظ الانثيين بنت بنت بنت وبنت ابن بنت عند المتزولين واني يوسف
المال بينهم بالسوية وعند محمد ثلث المال للاولي وثلثه للثانية بنت بنت بنت
وثلاث بنات ابن بنت اخري عند المتزولين للبنتين النصف بالسوية وللثلاث النصف
اناثا وعند اي يوسف المال بين اخن بالسوية وعند محمد يقسم المال بين الذكر والاني
المتوسطين ويقدرا الذكر ثلاثة وكونه بعدد ذرعه والاني اثنتي عشرة وكونه فيكون
المال علي ثمانية حصص الذكر ستة هي لباية بالسوية وحصصه الانثى سهران ما
لبنيتها بنت بنت بنت وبنت بنت ابن بنت وابن ابن بنت عيني يوسف
المال بينهم علي اربعة وعند محمد يقسم المال اولا بين اعلي سطين الاختلاف وفيه
ابن وبنت فكل واحد منها يبعد واحد لان الفروع احاد فيكون المال بينهم
على خمسة حصص البنت سهم هو لبنت بنتا وحصصه الذكري اربعة اسهم تقسم علي
ولدها للاختلاف وها ابن وبنت على ثلاثة واربعه لا تقسم علي ثلاثة فمقر ثلاثة
في خمسة تكون خمسة عشر كان للبنت في القسم الاولي سهم فلان ثلاثة وكان لكل
واحد من الابن سهران فتكون ستة فيجمع بينهم فيكون اثنا عشر تقسم بين
ولدها للذكر مثل حظ الانثيين فاذا البنت بنت بنت البنت ثلاثة من خمسة عشر
والاخري اربعة من خمسة عشر ولابن الثمانية الباقية **مض**

ومن الاضافات بنات الاخوة وبنات الاخوة للام واولاد الاخوات فالزولون ينزلون كل واحد منزله ابيه او امه ويرفعونهم عند النفل طبقا لمسبق الى الوارث قد من قبل استواء في الاثمة الى الوارث قسم المال بين الاصول فما اصاب كل واحد قسم بين ذريته وقال اهل القربان ان اختلفوا في الدرجة قدم سهم الاقرب الى البيت من جهة كان حتى تقدم بنت الابن الابن او الام على بنت ابن الاقرب من الابوين وان لم يختلفوا في الدرجة فالاقرب الى الوارث اولى من اي جهة كان حتى تقدم بنت ابن الاقرب من الابوين ثم من الابوين فان استواء فيه ايضا فعند بني حنيفة وابي يوسف يقدم من كان من الابوين ثم من كان من الابن ثم من كان من الام لدرجة القربان ولا ينظر الى الاصول ومن يقطع منهم عند الاجتماع ومن لا يقطع وعند محمد يقدم من كان من الابوين على من كان من الاب ولا يقدم على من كان من جهة الام باعتبار الاصول **فروع** اولاد الاخوة والاخوات من الام ينوي بينهم في القسمة عند الجور من التزويج واهل القربان قال الامام وقباس المنزلة تفصيل الذكر لانهم يقدمون اولاد الوارث كما هم يرون منه واما اولاد الاخوة والاخوات من الابوين ومن الاب فيفضل ذكرهم عند المنزلة ومن اي حنيفة وروايات اظهرها وبها قال ابو يوسف ان الجواب كذلك وان فيه وسعا قال محمد انه يقسم المال بين الاصول اولاد ابو خذ عدد هم من الفروع فما يصيب كل واحد منهم يجعل لزوجهم كما سبق في اولاد البنات **فروع** في امثلة بنت اخت جدي اخت اخوتي وهما من الابوين ومن الاب عند المنزلة نصف المال لبنت ونصفه للابنين وقال اهل القربان المال بينهم على خمسة ثلاث بنات اخوة متفرقات كل المتزويج ومحمد السدس لبنت الاخ من الام والباقي لبنت الاخ من الابوين اعتبروا بالابا وقال ابو حنيفة وابو يوسف المال كله لبنت الاخ من الابوين ثلاث بنات اخوات متفرقات قال المتزويج ومحمد المال بينهم على خمسة كما يكون بين امهاتهم بالعرض وان ارد وقال ابو حنيفة وابو يوسف المال كله لابن الاخت من الابوين ولو كان بدلهم ثلاث بنات اخوات متفرقات كان جواب التزيين كذلك ولو اجتمع البنون الثلاثة والبنات الثلاث قال المتزويج المال بين امهاتهم على خمسة بالعرض والرد فنصيب الاخت من الابوين لولدها الثلث ونصيب الاخت من الاب كذلك ونصيب الثلثة

تدليها

لولدها بالسوية وقال ابو حنيفة وابو يوسف الكل لولده الاخت من الابوين وقال محمد يجعل كان في المسئلة اخوات اعتبارا بعد الفروع فيكون للاخت للام الثلث بتقديرها اخوات وللأخت من الابوين الثلث بتقديرها اخوات فحصة كل واحدة لولدها هذه بالتفصيل وتلك بالسوية قال الامام فذا نظر محمد في الاصول الوارثين وفي اولاد البنات لم ينظر الى الوارثين وانما ينظر الى بطون الاخوة من ذوي الارحام كما سبق ابن اخت من الابوين وبنت اخ كذلك عند التزويج ومحمد الثلث لبنت الاخ والثلث لابن الاخت وقال ابو حنيفة وابو يوسف بالعكس **فروع** الاصول الاصول الاصول الاصول والحدود والحدود الاصول فانزلون ينزلون كل واحد منزله وله بطنا ايضا وينزلون منهم من انتهى الى الوارث اولاد فان استويا في الاثمة قسم المال بين الورثة الذين انتهى اليهم وقسمت حصة كل وارث بين الدارين به وقال اهل القربان ان اختلفت درجاتهم فالأقرب من اي جهة كان حتى يقدم ابو الام على اي ام الاب واما اي الام على اي اي الام فان استوا في الدرجة لم يقدم بها بالسبق الى الوارث على المهور من مذهب اي حنيفة ومن اصحابه من قدم به فان لم يقدم به او قدم واستوا في السابق اليه نظر ان كان الكل من جهة اي البيت فزواية الجور جاني وهي الاظهر ان يجعل ثلث المال لمن هو من جهة اي الاب وثلث لمن هو من جهة ام الاب ورواية عيسى ابن ابيان كل المال لمن هو من جهة ابيه ويقطع به من هو من جهة امه وان كان الكل من جهة ام البيت اطردت الروايتان في انه يقطع من هو من جهة امه ام ام يجعل المال بين من هو من جهة ابيه ومن هو من جهة امه الثلث وان كان بعضهم من جهة اي البيت وبعضهم من جهة امه قسم المال بين الجهتين الثلثا وجعل كل من كان له منزله واهل كل جهة كانهم كل الورثة يعني فيهم الروايتان ثم قسم الثلث على من هو من جهة امه والاب للذكر مثل حظ الانثيين وقسم الثلث على من هو من جهة الام كمثل ذلك قاله البيهقي في التهذيب **فروع** في امثلة ام اي الام وابوام الام عند التزويج المال لاي الام لانه سبق الى الوارث مواعي روايه الجوزجاني الثلث لاي الام والثلث لاي ام الام وعلي روايه عيسى الكل لاي الام اي الام ام وابوي عند التزويج المال للاول وعلي روايه عيسى الثاني وعلي روايه الجوزجاني الثلث

عبارة الروح الماراي ام الام سني وهو مستحق فله والموافق لابي

الثاني والثالث للاول ابو اي ام وابو ام اب قال المتزلون المال الثاني وكذلك الجواب
 عنده من ربح باسني الي الوارث من اهل الترابه واماعلي الظاهر عندهم فالثلثان الثاني
 والثالث للاول ابو ام وابو ام اب عند المتزلين المال بينهما نصفان كما يكون بين ام الام
 وام الاب فربما وردا وعند اهل الترابه الثلث للاول والثاني للثاني ابو اي ام وام اي ام وابو
 ام ام عند المتزلين المال للثالث وعلي رواية عيسى الاولين وعلي رواية الجوزجاني الثلثان
 بين الاولين للذكر مثل حظ الانثيين والثالث للثالث ابو اي ام وابو ام اي ام الاب
 وابو اي ام وابو ام اي ام قال المتزلون المال للاولين وقال اهل الترابه الاولان
 من جهة الاب وللآخرين من جهة الام فيجعل المال اثلثا بين الجهتين ثم علي رواية الجوزجاني
 الثلثان بين الاولين اثلثا والثالث بين الآخرين كذلك وعلي رواية عيسى الثلثان للاولين
 من الاولين والثالث للاولين من الآخرين **فصل** في الاموال والاعمال والاعمال
 والاحوال والعقبات والاعمال من الام نزل المتزلون الاحوال والحالات منزلة الام وشيئا
 المال بينهم اذا انفردوا صاحب ما يخذون من تركه الام لو كانت هي الميراث وانفردوا
 في العقبات والاعمال للام فالاصح انهم كالأب والابن انهم كالعم واختلفت ههنا فتبينت العقبات
 والاعمال للام فالاصح انهم كالأب من جهة الام منزلة الام وللأبوين وقيل كل عم بمنزلة العم
 الذي هو اخوه ثم من جعل العقبات كالأب او كالعم من الابوين مع اخوته فليس قال اذا
 انفردوا قسم المال بينهم على حسب استحقاقهم لو كان الاب هو الميت ومن نزل
 منزله الاعمال المتفرقين قدم العم من الابوين ثم العم من الاب ثم العم من الام واذا اجتمع
 العقبات والحالات والاحوال فالثلثان للعقبات والثلث للاحوال والحالات فيعتبر في كل واحد
 من النصيبين ما اعتبر في جميع المال لو انفرد احد النصيبين **واما** اهل الترابه فقالوا
 اذا انفردت الحالات فان كان من جهة واحدة قسم المال بينهم بالسوية وان اختلفت
 الجهة فالحالة من الابوين مقدمه ثم الحالة من الاب والاحوال المنفردة وكالحالات واذا
 اجتمع الاحوال والحالات فان كان من جهة قسم المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان
 كان من جهة الام وان اختلفت الجهات فمن اخص بقربا ابوين او لي ثم من اخص
 بقربا اب والعمات المنفردات كالحالات واذا اجتمع العقبات من الام والاعمال من الام
 فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين واذا اجتمعت العقبات والحالات فلعقبات الثلثان

والحالات

والحالات الثلث سواء انتت جهة العقبات والحالات او اختلفت علي السهول عندهم ومن
 ابي يوسف رحمه الله ان اختلفت الجهة فالحال لا قوي النصيبين جهة ثم اذا قسم
 المال اثلثا اعتبر في كل واحد من النصيبين ما اعتبر في جميع المال عند انفرد النصيبين
 اليهم **فصرح** في مسئلة ثلاث حالات متفرقات عند المتزلين المال بينهم علي خمسة
 كما لو ورث من الام وعند اهل الترابه هو والحالة من الابوين وعليه قالوا في ثلاثه احوال متفرقة
 وعند المتزلين الحال من الام السمس وابي في الحال من الابوين ولو اجتمع الاخوان المتفرقون
 والحالات المتفرقات قال اهل الترابه المال كله للحال والحالة من الابوين للذكر مثل حظ الانثيين
 وقال المتزلون للمال لهما كذلك وثلثه للحال والحالة للام كذلك قال الامام وتفصيل الحال من الام
 في الحالة من الام مشكل محال للتسوية بين الذكر والام من الاخوان للام ثلاثه احوال متفرقة
 وثلاث عتات متفرقات ثلث الحال بين الحال للابوين والحال للام علي ستة واحد للثاني والباقي
 للاول وقسمة الثلثين خرج في الخلاف في تنزيل العقبات ان جعلت كالأعمام فالثلثان للثمة
 من الابوين وان نزل منزلة الاب فالثلثان بينهما علي خمسة كما يرى من الاب وقال اهل
 الترابه الثلثان للعم من الابوين والثلث للحال من الابوين **فصرح** في اولاد الاحوال والحالات
 والعقبات والاعمال للام عند المتزلين كما بينهم وامامهم عند انفرد والاقرباع ومن سئل عنهم
 رفع بطن بطنان سبق بعضهم الي وارث قدم وان استواء فيه قسم المال بين الذين يدي
 بهم هولاء علي حسب استحقاقهم من الميت فما اصاب كل واحد منهم قسم بين المدعيين به علي
 حسب استحقاقهم منه لو كان هو الميت وقال اهل الترابه لا ينفذ الا بعد
 بكل حال فان استروا في الدرجة نظر ان انفرد اولاد الاحوال والحالات فان اختلفت
 الجهة قدم الذين هم من الابوين ثم الذين من الاب ثم يأخذ الذين هم من الام وان اختلفت
 ورثا جميعا ثم النظر عند ابي يوسف رحمه الله الي ابياتهم وعند محمد الي ابايهم واجدادهم
 سبق في اولاد الاحوال وبنات الاحوة واولاد العقبات عند انفرد كما ولاد في الام
 والاحوال فان اجتمع النصيبان فالحال لاولاد العقبات وثلثه لاولاد الاحوال والحالات
 علي ما ذكرنا في بابهم ويعتبر في كل واحد من النصيبين ما يعتبر في جميع المال واذا اجتمع
 في هولاء الاعمال من الابوين او من الاب ولم تختلف الدرجة فبنات الاعمال او لي يعقبات
 الي الوارث **فصرح** في احوال الام وخالاتها عند المتزلين بمنزلة ابنة الام واعمالها

في حال اقترانها وقال ابو يوسف ومحمد بن سواد يثبت اذا اصبحتا ويرث وان اتت
بابن وابا زوج مفسدة فمزوجا الربيع والباقي للابن وقد ثبت فيه في قول
ابن ابي شيبة وان لم يحدد في الزوج فله النصف والباقي للعصبة ولا يثبت للابن ولا يرث
في قول اهل العراق والسيريين وقاله بعض اصحاب الشافعي في قول الحسن وفاهر
سذهب ان في يثبت فيه سوا ويرث ويكون بمنزلة ابن الملاءمة انتهى والمفتي
به من مذهب ان فيه عدم ثبوت نسب الولد باقترانها كما قد مضى اذا علمت ذلك لم يخرج
ابي كلام ابن المجدي في احواله فان التزمت في هذه اليد فتقول قال رحمه الله
انما ثبت في الاقتران على ابيها كقوله باس بن ابي جهم او جهم الخ او نحو ذلك فهو
اقرار على ابنه او ابنة فلا يقبل في حياة المقترب فلو مات المقترب ولا وارث له معروف
فان لم يكن اقرب منه اوصي له او لم يكن له اقرب في قول الجمهور وقال يكون له ما لبيت المال
لان المال من محضه ان يؤمن به جميع ما له قال ابن سريج ويحتمل له قول الشافعي في لانه لا لم
يثبت نسب الاقتران لم يجعل له ذلك وصية انتهى وسبعة الى ذلك بزيادة ابو عبد الله
الوحي في الكافي فقال في فضل اقر وان اقر مقربا من سبب كالخ والجد
والعم والجوهر لم يثبت الاقران بهم لان في ذلك حمل نسب علي غيره فلا يثبت ذلك
في قول الجمهور فان كان له وارث معروف كان احق بماله فان لم يكن له وارث
معروف كان ماله لمن اقرب منه من هؤلاء على ما اقر لهم به في قول اهل العراق وابن
القيم واصل وقال يكون لاشي لا احد من هؤلاء وماله للمسلمين لانه محض
ان يؤمن به جميع ماله وان كان هاتين زوج مفسدة في مقتربين اقرب منه من هؤلاء كان
المال بينهما وبينه علي ما يقتضون لو ثبت نسبهم وان كثر احد الزوجين اذ قد حقه
كما اذا كان الباقي بين هؤلاء على مقدار سببهم اذ اوردوا في الزوج ولو توجه انتهى
وقال ابن المجدي رحمه الله اذا اقر ذلك فقول اذا مات ابن فاقول الورثة
عليه بمن لواقر به اليه قبل موته ثبت فيه وارث ثبت فيه وارث
وستا كان الوارث جماعة او واحد عدولا او غير ذلك عودول وهذا قول الشافعي
واحد وابن حنبل رحمه الله وحكي عن ابي يوسف رحمه الله مثله والسيريين عنه انه لا
يثبت الاقتران بين ذكرين كما قالوا في يثبت عدلين ادعيه عدلين وروى عن مالك بن

خ

خوذه والمسلمون عنه انه لا يثبت الاقتران عدلين او اقربا حدها وتقدم في الاصل جعله
كما لا يثبت في قوله داود واهل الظاهر لا يثبت النسب باقتران الورثة بحال فان اقرب
بعض الورثة وانكر البعض لم يثبت فيه الا ان يثبت به اثنان فثبت عند ابي يوسف
وان كانا عدلين ثبتت عندهما اليه ايضا وان شهد من الورثة عدلان ان الميت
اقربهم او ولد علي فثبت فيه ثبت في قول الجمهور فان اقرب واحد وانكر الباقي قول
لم يثبت فيه في قولهم جميعا وحيث ثبت فكانت اليه ما كان عن المقترب والمقترب
فلا اشكال ولا عمل فيه وان لم يثبت فيه فريه الخلاف فيما يدفع اليه وهو
المنصور بهذا الفصل كما سبقت ذلك ان كان في مقترب الى الثاني
فيما يتحققه المقترب اعلم انه اذا ثبتت نسب المقترب باقتران كل الورثة فان لم يكن
سقط الاموال لبعضهم ورث معهم بمقتضى الحال عند الشافعي واحد ومن وافقه
واركان سقط الاموال كخ او اخوي اقربا به او كان سقطا لبعضهم كخه وخال
لام اقربا به ثبتت فيه عندها وورث جميع المال في الاولي وخمسة اسد الله
ان ثبت عند احد ولم يرث عندك ففي اصح قوليه للدور وظاهره بطلان منع
الارث انه لو شهدا به وهما عدلان كما في الصورة الاولى انه يرث ولو استظما
وان لم يثبت نسب لفقدها شرطه لزم المقترب يدفع له فضل ما في يده او جمعه
ان استظما وان لم يكن في يده فضل لم يلزمه شيء وهذا مذهب مالكية واحمد
رحمهما الله وقال ابو حنيفة واصحابه رحمهم الله يقتسمان الي المقترب جميع ما في
يد المقترب على قدر سببهما ما حرفة من سبب الاقتران وقال الشافعي رحمه الله
لا يلزم المقترب يدفع الي المقترب شيئا ما في يده سواء كان في يده فضل لمن اقرب
عنا فقد يثبت نسب له لانه لم يثبت فيه فلا يرث شيئا هذا في الحكم اما
فيما بينه وبين انه فضل يلزمه اسم لاميته قولان احدهما لا يلزمه ايضا وان التمساه
ففي قوله اوجب اصبحت الفضل كذهب مال له واحد وان في قول ابي حنيفة
والثالث يلزمه مع الفضل ان يضمن له من حصته المقترب كما ان يتحققه لغير
ما ما بينه الفضل لما في يده وقال الحنابلة رحمهم الله وانما يلزمه الضمان اذا
كانت القصة باختياره لا باجبار الحاكم وهو يعلم بالمقترب وقد اسكت عن ذكره

فان الزم الحاكم بالنفس فلا ضمان عليه وان كان يوم القيمة غير عالم بالمقر به فاهل بغيره اولا
 على قولين وقال اهل المدينة والبصر بغيره لا بكل حاله ان في وجهه وجهه وهو المقر به على قوله
 المنكر فان لكل خلف وثبت فيه فان مات المقر به لم ير له المقر في قول الجمهور لان فيه
 لم يثبت وقال كقول رحمه الله بوجه المقر والمنكر وهو غلط ما قبل ذلك قوله ما بين
 فاقرا هذا باب ثاثة لم يثبت فيه في قوله جميعا كما تقدم ويبرم القول بوضع
 الى المقر به ثلث ما في بين وهو ان يدعى في قول مالك واحمد رحمه الله لانه الفضل على غيره
 ثبتت فيه وفي قول ابي حنيفة واصحابه رحمه الله يقاسم ما في بين نصيب لان لكل سهم
 سهرا من سلة الاقرار وهذا انهما الوجهان من الاوجه الثلاثة في اصحابنا في وفي
 الوجه الثالث يبرم ان يدفع اليه ما في بين ثلثه وهو ان يدعى ويضمن سدس ما في
 بين المنكر وهو نصف السدس لان يدعى كانت على النصف ما عا وقد دفع الى المنكر
 النصف من ذلك وهو الربع ونسبه ما دفعه اليه من بينه اليه ما كان بينه ثلث فيضمن
 ثلث الربع وهو نصف سدس ولو كان اقربا جاز اعطاها خمس ما في بينه على الاول
 ما في بينه على ثلاثة على الثاني وفي الثالث خمس ما في بينه ويضمن عشر ما في بينه
 فان اقربا لابيه دفع ابيه سدس ما في بينه على القول الاول وهو قول مالك واحمد
 وعلي الثاني وهو قول ابي حنيفة واصحابه يقاسم ما في بينه على سبعة سهرا لان الاب خمسة
 له لان سلة الاقرار من اثني عشر تصح من اربعة عشر انتهى يعني ان السليم تصح
 على هذا القول من اربعة عشر لانه من اثنين فواحد للمكر وواحد بين المقر والاب
 المقر به على سبعة وحاصل السهم في اثنين ما ذكر قال رحمه الله فان اقربا بوجه لا يبرم
 اعطاها ثمن ما في بينه على الاول ويقاسم على نفسه على الثاني لان سلة الاقرار
 من ستة عشر وتصح من ثمانية عشر انتهى يعني تصح السليم على هذا القول من ثمانية عشر
 وان اصلها من اثنين فواحد للمكر وواحد للمقر وواحد المقر به على نفسه وحاصل
 ضرب التسعة في الاثنين ما ذكر قال رحمه الله الجمعة الثالث في جعل
 الاقرار بدينه اثناعشر مائة والتسعة على القولين الاول اذا اقر واركان ما ذكر واختلفا
 في المقر به ما يطرق في ذلك وما شابه ان تصح السليم على تقدير دعوى كل منهما وتام
 سهرا السليم احكامه حب ما بينهما من البعدين على القول الاول والثاني فانه يجمع سهرا المقر والمنكر

من سلة

من سلة وكذا المقر بالمقر به الاخر من سلة وتنظر بينهما بالنسبة وتكون منها خمسة
 وتضربها في سلة الاقرار وتعطي كل وارث ما يستحقه منها بقسمها وهو المقر به على قوله
 كما لو ترك اباين فاقرا هذا بابا والآخر بين وجهه فالاولى من اثني عشر والانيه من ستة عشر
 ويتفقان بالارباع والخاص بها ثمانية عشر وكل ابن اربعة وعشرون يعطي الاول
 للام سدس ما في بينه ويعطي الثاني للوجه خمس ما في بينه وعلى القول الثاني ساهم المقر
 والمقر به من سلة حصة والابن الاخر من سلة تسعة وبها ثمانية عشر وذلك لانه يبرم
 وهو ككل ابن الاقرار للمقر به في اثنين والقسمة عليهم ما للام من الاول ثمانية عشر وللوجه
 من الثاني اربعة عشر انتهى يعني وتصح من ثمانية وستة وعشرين فاحصل ضرب اثنين في ثلاثة وستين
 ويستحق الابن الاول خمسة واربعون ويبقى للابن الثاني تسعة واربعون قال رحمه الله ولو كان بين
 السليم ابن وبنت فاقرا الابن بام وبنت بزوجته فكانت سلة الابن من ثمانية عشر وبنت
 من اربعة عشر وفيها موافقة بالاسداس والخاص بها اثنا عشر وسبعون وعلي الثاني
 ساهم الابن والام من سلة ثلثة عشر والبنت والزوجة من سلة اربعة عشر وبها
 ثمانية عشر والخاص بها ثمانية عشر وتضرب ذلك في ثلثة ثم انتهى ثلثها ما كان
 للام منها ستون والبنت ثلثها ما بينه وثلثون للزوجة منها تسعة وثلثون فالابن
 والام يقسمان الثلثين على ثلثة عشر والبنت والزوجة الثلث على عشرة على الثاني
 ان يكون المقر لا ضرر عليه في الاقرار فلا يدفع ثمانية كسب وبنت ابن واخت عقيقة
 اقرت البنت ما في عقيق لاشي عليها لانه لا فضل في ميراثها وانما اقرت ان حقه في
 يد الاخت ثلثة تصدق عليها وهذا انما يتاخر على قول من ورث الفضل وما على قول
 الاخر فسلة الاقرار من ثمانية عشر تصدق له ولله اربعة فالثمة على ثلثة عشر ولها
 من الاثنا عشر ثلثة من ستة لا تنقسم على ثلثة عشر فتصح من ثمانية وسبعين الثالث
 ما يصير بعض الورثة وينفع البعض كزوج وام واخت عقيقة اقرت الاخت
 ما في عقيق فذلك ينفع الزوج ويصير بالام فتصدق على الزوج ولا تصدق على الام
 فطريق ذلك على من ورث الفضل ان تقول سلة الاقرار من ثمانية عشر والاولا اقر
 من ثمانية عشر تصحى والخاص بها اثنا عشر وسبعون للام وبها ثمانية عشر وللزوج
 تقدير الاثنا عشر لانه ثمانية وسبعون وعشرون يبقى سبعة وعشرون الاخت تدعى

سأما فيه لانه تدعي تسع الال يبقى قسم عشر الال يدعي سها قسم عشر الباقي ثلاثة لايديها احد
فصل تقري بيها اوني بيت المال اوني يد الال والاحت بالسوي وجوه وان صدق الزوج
الاخت فهو يدعي من التسعة عشر تسعة لستط العمل وهو الثمن والاربع عشرة عشر وجوه
سها ما حصة وعشرون والفضل المقرب تسعة عشر فيصير صان فيها والاربع ثلاثة لانه الخامس
واربعه الخامس احسن ما اذا ضربت ذلك في خمسة كل سها من خمسة وعشرين حصة نصيب
من تسعة عشر فاضرب المسلم كل في خمسة وعشرين تكن العا وثمانية ومن لم يمس من اصل
المسلم اخذ مضر وبها في خمسة وعشرين ومن لم يمس من خمسة وعشرين اخذ مضر وبها في
قسم عشر **باب** عمل ذلك على قول اهل العراق فطريقهم ان يصح سبعة الاقرار
وتفطرها سها المتكدر يحصل ذلك هو الباقي بعد اخراج حق المتكدر وتكمل وتقطع
المتكدر ما يتخذه وتقسم الباقي على سبعة الاقرار وتخرج منه ايضا حصة الذي يتبع
الاقرار على تقدير انكاره ايضا وما بقي يعطى المقرب والمقرب ما يتخذه وتنف الباقي على
هذا امثلة الاقرار من ثمانية عشر تسقط منها سها الام ثلاثة الباقي خمسة عشر ويجب
ان يكون للام الربع فيبقى ثلاثة ارباع المال وهو خمسة عشر فالمال اذا عثرون يدفع منها
للام الربع خمسة يبقى خمسة عشر وللزوج ثلاثة اثمان العشرين ولائها فقصر في اثنين
يحصل ربعون للام ربعا عشرة وللزوج ثلاثة اثمان خمسة عشر يبقى خمسة عشر الاخت تدعي
سها اربع لانه كان لها قبل سها والاربع ثمانية يبقى ثلاثة موقوفه فان صدق الزوج اظها
فلكون التسعة عشر زيادة جد مسلم الا انكاره في الاكدرية وسيلة الاقرار من ثمانية عشر
واحد عشر لهما اربع وخمسون فللام من مريض الاكلوا اثنا عشر والحج تسعة عشر وللزوج على تقدير
الانكار ثمانية عشر فيفضل ثمانية الاخت تدعي سها ثلاثة فقط اعني ثلث السهم ويبقى خمسة
بين الزوج والاربع يضرب بقسم تمام النصف والاربع بسبعة تسبق بالاثلاث فتخرج
اخي خمسة فلللزوج ثلاثة وللاربع سها فيصير مع الزوج احد وعشرون هذا قول مالك
واحد عشر لانه لا يتم بغيره في احد بغيره زيد رضي الله عنه واسا اهل العراق فان
ابا يوسف ومحمد ارحمها الله يقولان بغيره زيد ايضا لكن جمع سها الزوج والاخت
من سبعة الاقرار وهي ثلاثة عشر تقسم ذلك على اثني عشر تسعة وللزوج وسها الا
وسها الا ثمانية سها منهم من سبعة الاقرار وهي اثنتان فتضرب اثني عشر في سبعة

وعشرين

وعشرين يحصل ثلثا به وهو عشرين واربعه وعشرين ومن كان له شيء من سهم وعشرين
اخذ مضر وبها في اثني عشر ومن كان له شيء من اثني عشر اخذ مضر وبها في ثلاثة عشر
عشر فللام اثنان وسبعون والحج تسعة وتسعون وللزوج ما به حصة عشر وللاربع تسعة
وعشرون وللأخت ثلاثة عشر وما ما ابو حنيفة رحمه الله فان الاخت اخذت حصة غير وارثه
وقد اقرت بغير وارث فللأخت لها الرابع اذا اقر بعض الورثة بعد دحضه فله بقية
الورثة في بعضهم دون بعض كما اذا اقرت له ابن زيد او عمرا فاقرب زيد باخوانه من
ابيه بكر وحالة فصدقه عمرو بكره دون خالدوا لقرتها متى حدان ثبتت بك
في قول ان في واخذت ما في يدها ولا شيء لها في ظاهر المذهب لان سهم لم يست
ومن ازم المقر ثمانية بينه وبين الله تعالى ان يعطيه فعلى وجهين احدهما ان زيد يدفع له
ربع ما في يده وهو نصف سهم لال وهو الفضل على زعم كذاهم اربعة والثاني انه يقاسم
نصفين فان تصادق في بكره فانه اخذ بكره من زيد وعمره وربع ما في يدها وهو ثلثان
واخذ خالد من زيد فقط ثمانية يبقى في يده ربع وفي يد عمرو ثلاثة اثمان ولا يرجع خالد
على بكره لانه لا فضل في يده من ميراثه كذا قال ابن اللان وفيه نظر لان عمر اقر
بكره ثلث ما في يده فلا عليه ان يعطيه هو من اراد فاذا اعطاه ربع ما في يده على ما قال
يبقى في يد عمرو ثلاثة اثمان وهو لا يدعي الا الثلث والصواب ان يضمن بكره السهم
الذي اخذ من عمرو والي نصف زيد فيصير ثلثين مقسومة الاثلاث وقال ابن حبيب
قياس قول مالك يثبت ثلث المسفق عليه اذا كان له اهلين وياخذ ربع الثلث ما في يده
واحد وياخذ المجهود من الذي اقر به ربع ما في يده وقال المصريون والكمونيون
اهل المدينة لا يثبت بكره واقتطعت في الميراث فقال الثوري وغيره ياخذ بكره
ثلث ما في يد عمرو ويدفع اليها زيد نصف ما في يده فيضرب فيه بكره تمام السهم وهو
نصف سهم ويضرب حاله بالربع فيقتسمان الربع على اربعة وتخرج من ثمانية اربعين
لكل واحد عشر والحالة تسع وزيدوا اثنا عشر ولعمرو تسعة عشر وهو قول ابن ابي سبي
ولا فرق على ذلك بين ان يتصادقا او يتجحدوا وقال عاتة السجستاني ياخذ بكره ثلث
ما في يد عمرو ثم يدفع زيد اليها ربع المال بينهما نصيبين ان تجاحدا فصار لكل سهمين
وليس لزيد ان يقول له حصل لك اكثر من الذي اقرت به لك وان تصادقا

بكر علي خالدا مفضل ثم عن الربح وتزوج الي اثني عشر دوي البصريون : والى عن ابني
والولوي عنه ايضا وليس عن ابني حبيبه رحمه الله في هذا النص واختلاف اصحابه
قال ابو يوسف رحمه الله يجب علي زيد ان يدفع الي بكر حصة ما في يده بفضله بكر
الي ما في يد عمرو ويقتسمه نصفين ويقاسم زيد خالدا ما بقي في يده نصفين ونصف
من عشرة فزيد وخالدا ربع وقرى وكرسة لان زيد الكاذب وعمرو فيهما لقسمة ما في
يد لثلاثا لكن لما صدقته في احدىهما سقط عنه نصف نصيبه فيقسم ما في يده علي
اثني ونصف فاصل المثلثة من اثني لزيد سهم ولعمرو سهم ونصف زيد الباقي
فتصبح من عشرة فزيد حصة له سهمان وخالدا مثله وبكر سهم يضم ذلك الي حصة بكر
عجل ستة يقيسها في كل ثلاثة هذا ان كانا صدامان نصدا فاما في بكر من عمرو
ما في يده فيضه الي ما في يده زيد ويقتسمون ذلك اثلاثا ويصحب من ثمانية عشر ربع
الي ثمة لعمرو ثلاثة وكل واحد من الباقي سهمان في قول ابني يوسف ومحمد
جميعا الحكم من اذ وقع الاقرار من ثلثا كان ترك ابنا اسمه زيد ما قرأه
اسمه عمرو فانه يعطيه نصف ما في يده في قول الجميع وثبت نسبة في قول من في
ما ان اقر باخر بعد ذلك اسمه بكر اعطاه زيد ذلك ما في يده وهو سهم من المال في قول
اهل الدينة وبعض اهل البصرة ولا فرق عند من يقول بذلك بين ان يعطي
الاول بعضا قاض او غيره وان اقر بعد ذلك برباع اعطاه ربع ما في يده وفي
هذا ابدوا ان كان المعتذر مضافا في كل واحد من الغر والقروا ان اقر
الي المقر به اقر الفضل من ميراثه وقال ابو حنيفة واصحابه ان كان زيد دفع
للال مائة فاضل من دفع الي ان في نصف ما في يده والى الثالث نصف ما في يده
وعلي هذا ابدوا ان كان قد دفع غير مائة فاضل من دفع الي ان في ذلك جميع المال
كما لو اقر بها معا وقال ان دفعي رحمه الله ان نصدا فاما في بكر ثلث ما في يده
زيد وعمرو وثبت نسبة وان كانا صداما فزيد لثلاثة اوجه احدى ان زيد
اتلف علي بكر حصة حين دفع الاقرار فيضه له حصة وهو لثالث المال سواء دفع الي
الاول بحكم حاكم ام لا وسواء علم بكر حين اقر لعمرو ام لا لان حكم العمد واخطا
في التلاف واحد والمأني ان زيد اعين مختلف عليه سواء علم به طال الاقرار

بعمرو

بعمرو ام لا وفيما يعطيه اذن وجران احدى ثلث ما في يده والى في نصيبه لان
ما اخله عمرو كان ثلثي والثالث النصيب لان كان عالما به كان مثلثا فيضه
له ذلك والا فلا فهو وهذا الذي تقدم كله في النقاد والى الكاذب فان كان
عمرو ويصدق ببكر لكن بكر لا يصدق بعمرو وثبت ببكر عندك في بطل
نسب عمرو وتليق بم بكر زيد ان يعرف له نصف التركة لانه ائلفه عليها قرارة
للال انشأ وتقدم في اللقب ان في هذه الصورة يقال او خلق في حرج
واقر سبي اقلعت وقاسم لوني رحمه الله ولو صدق بكر بعمرو ولم يصدق
عمرو به لم ينفذ ذلك بكر ولم يرجع علي زيد بجميع حقه لان ما اخله عمرو عند
ليس جميعه مقصوبا من المال انتهى قاسم المحدث رحمه الله ابنا
اختلاف لورثته في نسب المقر به الي الميت كما اذا ترك زوجة وبنا
واختا ثم اقر واحد القسمة بصغيره فقالت الزوجة هي زوجة وقالت
البت هي بنت وقالت الاخوات هي اخوات قال ابو حنيفة رحمه الله يعطيه
اكثر ما يصير في التقديرات الثلاث الا لو عبرت عن نفسه لم تدفع الا الاكثر
وذلك ان تكون بنتا فيصير ثمانية من اربع وعشرين فيؤخذ لها ذلك
سهم عايب اقر رهن فالزوجة تتولى لها سهم ونصف والبت باربع
والاخوات باربع ونصف فجميع عشرة والى ثمانية سبعة اربعة اقسام فيؤخذ
من كل واحدة اربعة اقسام ما اقرت به فتصحب ما بين اربعة وعشرين
الي ما بين وعشرين يحصل لها منها اربعون ويعطى للزوجة ثمة والبت
اربعة واربعون والملاذ سبعة وعشرون وانما اعطيت لها من سهم البنت
من اربعة وعشرين اربعة اعني الفاضل عن الثلث ولم يعطها النصف
سنة لانها لم تنفرد بالاقرار بها فلما اقر بها عن غيرها بشئ حر لم يكن عليها
الا الفضل فان بلغت هذه البنت فغيرت علي نفسها واجازت اهدى القرابة
عمل علي مقتضاها واحذرت بقية سهمها من يقيضه منه الاخذ وردت
علي من يقيضه عليه الوء واما في قول ابني ليلي فينفذ اليها الزوجه
نصف من المال والبت سدس والملاذ نصف الباقي بعد الثلث والنصف

ت

قياس مذهب الحنفية من قال يدفع الفضل لأبي الثاني لان الابن حين يحد الاول
 يرجم ان المال بينه وبين ابني تدين ولا فضل في يده فان ترك الابن ما قدر
 احدثها باخ ثم اكره ثم اقر باخر قول أبي حنيفة رحمه الله ان دفع الجاهل الاول اربع مائة
 دفع الى الثاني نصف ما بقي في يده وهو الثلث وان كان بعينه فاضطاع السمسرة في دفع
 يدفع الى الثاني جميع ما في يده وهو الربع كما انه اقر به وهو قاسم النصف ولا يختص
 عليه ما اقتضاه الاول قول ابن ابي ليلى يعطى الاول ثلث ما في يده وهو السدس ولا
 يعطى الثاني شي لان لا فضل في يده وفي قول ابن ابي رحمه الله لا يثبت نسبها وفيما يخرجه
 الاول الوجهان وفيما يخرجه الثاني الثلثة الا وجه كما تقدم التاسع فيما اذا اقر بوارث
 فانكره المقر به كرجل قال لا فرقات ابني فموتت منه هذا المال وانت ابني ووارث
 سعي فقال المقر به ان ابن الميت وحدي وانت ليس بابنه قال ابو حنيفة وصاحبه
 القول قول المقر به وله جميع المال وعلى الاول البيان قال ابن سريج وهذا المشبه
 بمذهب وعلي قول الباقرين القول قول المقر وليس الثاني ~~في النصف~~ الا النصف فان
 قال هذا المال خلفه اهل بيته وانا اخوان وارث مولى فانكره فالقول قوله بالاختلاف
 انتهى وقال النووي رحمه الله في الروضة فسرر اقر الابن المستغرق باخ مجهول فانكر
 المجهول نسب الموقوف ثم تيار باكره نسب الموقوف على الصحيح وفي وجهه يحتاج
 المقر الي بينه عليه نسب وهو ضعيف ويثبت نسب المجهول على الابن انتهى وهو
 كما ان لا ذكره ابن المجدي رحمه الله اذا اقر بذلك فله الرجوع الى تيمم كلامه اعني ابن
 المجدي رحمه الله قال ولو قال رجل ماتت زوجتي فلانة وانت يا فلان اخوها
 فقال الابن هي اختي وليت لها زوج فان الميراث الي الابن وروى في قولهم جميعا
 وكذا لو ماتت المرأة ورثت هذا المال من زوجي وانت يا فلان اخوها فانكرها
 فالميراث له دونها لانها ادعى عقد نكاح يمكن اقامته اليه عليه وحكي ابن سريج عن
 بعض اصحابنا ان ابا يونس قال الزوجان كغيرهما العاشر اقر اربع مائة
 بعد موت البعثة كما لو تركه ابني مات احدها وترك بنتا ثم اقر الثاني باخ
 له من ابيه مائة فلانة اربع وهو يزعم ان له ربعا ورسد فعلى قول من يعطى
 الفضل يدفع اليه ثلث المال قول أبي حنيفة قاسم النصف ولو كان اقر بام الميت

١٩٠ الاول من مذهب الاقرار من اثني عشر مائة الابن عن خمسة مائة وهي بين حدة وثمانية
 واخيه على ستة فصح من اثنين وسبعين لكل ابن ثلاثون ثلث الام من الابن
 خمسة والاربع عشرة فيصير بينه وبينه الآن ثلاثة اربع المال وهو ربع
 ويحسون فيرد الى الام الفاضل اربع مائة ويختصر الى ستة وثلاثين للمقر
 بها سبعه وثلث الابن تسعة وللأب عشرة وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 كذلك الا انك تخرج سهام الابن مع سهام الام يكن ذلك سبعه وخمسين تقسم
 على الثلثة الاربع يكن للمال ستة وسبعين للثلاثة عشر وللأب اربعون والمقر
 لها سبعه عشر اكره اقرار وارث الوارث بعد موت ميراثه كان
 مات رجل وخطب ابنا فاحداه له ثم مات الابن وخطب ابنا فاقربهما فله يعطيه
 نصف ما في يده في قولهم جميعا ويثبت نسب عندها في رحمه الله بنتان وعم مات احدهما
 وخطب ابنا وماتت ابنته فاقربها له فله يعطيه الا انك تخرج من قسمه للمقر بها سهمان وهو
 يرجم ان الاول من اربعه لان بنتان وابن للميت سهم فانت عنه ميراث سهمان وهو
 المال وفي يده ثمان مائة والفضل وهو نصف التسع على المقر به وعلي قول أبي حنيفة رحمه الله
 تخرج سهامه وهي ثمان من اثني عشر والمقر به ستة مائة وبنيه ثمان وبين التسعة
 والاثني عشر موافقة بالثلث فيبلغ التسعة مائة وثلاثين لكن سهام المقر والمقر به
 بينهما موافقة بالانصاف اعني الاثنين والستة فيرجعان الي واحد وثلاثة وللأب عشر
 الي ستة وبين الستة التسعة موافقة بالثلث فيخرج النصف بالاختلاف الي اربعة عشر
 لثمة ستة وخمسة عشر ولا فائدة سهامان ويبقى اربع مائة سهم له ستمائة وثلثه ثمانية
 وثلثا في عشر مائة اذا اقر الورثة بوارث فادعي المقر به ان جميع حقه معه او
 بعضه فكن اللاحق بذلك جزوا كما يات مستذكره فان كان له سهم بقا انتهى ما ذكره
 ابن المجدي رحمه الله في الاقرار ومثل الخبري رحمه الله في التخصيص لذلك بقوله
 اقر بوارثك لا تقسموا ثم اقر وابنتك اقر لي لميت فماتت قد استوفيت
 نصيبك من تركته ابني فالمقر به في الاقرار من ثمانية عشر اسقط منها نصيب بنت
 يبقى اربع مائة عشر في سبعه اربع المال واذا اردت ان تنكحها بالارزاق على مثل
 سبعة فزد على الستة سبعة مائة اصلها في سبعه مائة اربع وخمسين يعني لا يكون

اذ اوردت علي السبعة سبعة اجتمع سبعة وثمانية ابا عا واصل
 ضرب سبعة وثمانية ابا عا واصل في سبعة وثمانية ابا عا واصل
 ستة وثلاثون وقد كان الابوان اخذوا ثلثي اثنين واربعين اربعة عشر
 لها اربعة اسم واخذوا ثلثي ثمانية وعشرين ولها اربعة وعشرون مفضل عليها
 اربعة اسم واخذوا ثلثي ثمانية وثلاثون ولها ثمانية وعشرون مفضل عليها
 فانه قد مضى نصف نصيبه ثلثي ثمانية وعشرون وهي ثمانية وعشرون مفضل عليها
 وهي ثمانية وعشرون مفضل عليها ثلثي ثمانية وعشرون مفضل عليها
 يكون له من ثلثي ثمانية وعشرون مفضل عليها ثلثي ثمانية وعشرون مفضل عليها
 اخذوا ثلثي ثمانية وعشرون مفضل عليها ثلثي ثمانية وعشرون مفضل عليها
 وثلاثون مفضل عليها ثلثي ثمانية وعشرون مفضل عليها ثلثي ثمانية وعشرون مفضل عليها
 المقابلة ستة انتهى **الفصل الخامس في الولد**
 ولان كان من ثمانية وعشرون مفضل عليها ثلثي ثمانية وعشرون مفضل عليها
 رقبتي من الثمانية عشر مفضل عليها ثلثي ثمانية وعشرون مفضل عليها
 وتركها بالامام محي الدين النوري رحمه الله وبالامام الرافعي رحمه الله مولف
 الشرح الكبير الذي هو اصلها فنعني الله ووالدي واولادي والمسلمين ببركاتهم
 قال الامام النوري رحمه الله في كتاب الروضة مختصر اعتبار الامام الرافعي عليه
 في الشرح في كتاب العتق الخامسة الولد وفيه طرمان الاول في سبعة
 وهو ان الولد من رقيق فمن اعتق عبدا تبيخرا او بعتنه او بخره او سرقه
 فعتقه بغير ثمن او عتق عليه بركة الخدم الكتاب او بالبراس او بالتمس من ماله
 عبدا عتقه بغير مال فاجابه او عتق نصيبه من شركه وسري او ماله فعتقه
 فعتق عليه ثبت له الولد عليه ولو باع عبده لنفسه فلم عليه الفلاح المذهب
 وسوا اتفق دينها او اختلف فلو عتق مسلم كافرا او كسبه ثبت الولد وان
 لم يتواركا كانت علقته النكاح والنسب بينهما ثم الولد مختص بالاعتناق
 ممن اسلم على يده ان نكح ولا له عليه ومن اعتق عن غيره بغير اذنه وقع
 العتق عن المعتق عنه وله الولد دون المعتق والولا كالتب لا يجوز بيعه

ولا هبته

كتاب العتق
 في العتق
 في العتق
 في العتق

ولا هبته ولا يورثه لكن يورث به ولو اعتق عبدا عتق ان لا اولاد له لولاه او
 له من ثلثي ثمانية وعشرون مفضل عليها ثلثي ثمانية وعشرون مفضل عليها
 كما لا يثبت البذل ذلك وكما يثبت الولد على المعتق يثبت على اولاده واخفاده
 وعلى عتيقه وعتيق عتيقه وكما يثبت للمعتق يثبت لعتيقه والاب والاب
 الاصول والمعتق المعتق وكما يثبت على ولد العتق يثبت على ولد العتيقه ويستثنى
 من استثنى من الولد على اولاد العتيق واخفاده موضعان احدهما اذا كان
 فيهم من سبه الرق واعتق مولاه لمعتقه فان لم يكن لمعتقات معتقه
 فان لم يوجد والميراث لبيت المال ولا ولا عليه لمعتق الاصول كان
 فانه اعتق مباشرة ولا المباشرة اقرى وصورته ان تلد رقيقه رقيقا
 من رقيق او حر واعتق الولد وابواه او امه الثاني من ابوه حر اصل
 لاولاد عليه واسمه معتقه هل يثبت عليه الولد المولوي الام فيه الوجه الصحيح
 والثاني نعم والثالث ان كان حر يريه الاب معتقه فان كان غريبا لمعول
 البذل فلا وان كانت مبنية على طاهر الدار او ان الاصل في ان يرا حر يري
 منهم نصف حر يريه الاب ولو كان الاب معتقا والام حرة اصلية فالصحيح
 ثبوت الولد عليه لمولوي الاب لانه يربى اليه وقيل لا ولا عليه فليسا
 لحر يريه كعتقه ومن امه حرة اصلية وابوه رقيق لا ولا عليه لاحد فان اعتق
 الاب طفل يثبت عليه لمولوي الاب قال الشيخ ابو علي فيه جوابان سمعتهما
 من الشيخ في وقتين وهما احتملان احدهما نعم لثبوته على الاب والام يثبت
 اولادهم والثاني لانه لم يثبت ابتدا فلا يثبت بعده كما لو كان ابواه حرين
 انتهى قال شيخنا في كتابنا وزج الاول البلقيني وهو ظاهر كلام الناطق انتهى
 يعني الشيخ رحمه الله ولزج الى عبارة الروضة قال فيها فسر من سبه الرق
 فلا ولا عليه لمعتق ابوه وسوا اصوله كما سبق سوا وحيه وان كان
 امه لا المباشرة فله ولا له لمعتقه ثم لمعتقه فاما اذا كان حر الاصل وابوه
 عتيق او ابوه عتيق مولاه لمعول ابوه وان كان الاب رقيق والام معتقه
 فان لا لمعتقه فان مات والاب رقيق بعد ورثه معتق الام وان اعتق الاب

عصبات المعتق الا لمعتق ابيه او جداه ولا صاحب عبادة ضابطه من
يرث بولا المعتق اذا لم يكن المعتق حيا قالوا هو ذكر يكون عصبة
لمعتق لو مات المعتق بدم مروت المعتق عصبة المعتق وخبروا عنها
سائل سئل اذا مات المعتق والمعتق ابن وبنت اوب وام او اخ واخت
ما ميراثه للذكر دون الانثى ولا يرث الاب بولا الغير اصله لكن ان باشر
المراقة اعتقا او عتق عليها مملوكه فانها عليه العتق لرجل لقوله عليه الصلاة
والسلام اما العتق من اعتق وكما ثبت لها العتق على غيرها يثبت على اولاده
وعتقته كما رجح رجل وسئل لو اعتق عبدا ومات عن ابني فولد العتق له ما مات
احدهما وخلف ابنا فولد العتق لابن المعتق دون ابن ابنة وهذه الصورة
وكونها معنى ما روي عن عمر وعثمان رضي الله عنهما ان الولد للمكبر يضم الكافي اي
الكبير في الدرجة والقرب دون السن ولو مات المعتق عن ثلثة بنين ثم مات
احدهم عن ابن واحد عن اربعة والاخر عن خمسة قالوا بين العتق بالسوية
مات العتق ورثوه اعترا ولا لانه لو مات المعتق ومييد ورثوه كذلك ولو
اعتق عبدا ومات عن ابن واحد فولد عتقه للاخ من الابوين على الذهب كما سبق
فلو مات الاخ من الابوين وخلف ابنا والاخر فولد العتق للاخ لان
المعتق لو مات الا ان كان عصبة الاخ من الاب دون ابن الاخ من الابوين
وسئل اعلى مسلم عبدا كما فرأ مات عن ابين مسلم وكما فرأ مات العتق
ميراثه لابن الكافر لانه الذي يرث المعتق ماله الكافر ولو سلم العتق لم
مات ميراثه لابن المسلم ولو سلم الابن الكافر ثم مات العتق سلم ميراثه
بينهما منسوخ الذين يرون بولا المعتق من عصباته يترتبون ثلثة حصص
النسب الا في العتق يثبت في الفريضة من اخ المعتق وحده اذا اجتمع
بيت وبن كان له ثم يقدم الاخ فذل ان ظهرها الثاني حينئذ يقدم من الاخ ايضا
ويقدم الاخ من الابوين على الاخ من الاب على المذهب وقبل فذل ان ولو كان
له اباهم احدهما اخ لام قدم على المذهب منسوخ النسب في العتق فذل ان يكون
بمحض الاختار كعتق المعتق ومعتق معتق المعتق وقد يترك من الاتفاق

والنسب

والنسب كعتق الاب وابي المعتق ومعتق ابي المعتق واذا تركت الاب
فقد يشبه حكم الولد وبها نظيره بان يقال اجتمع ابو المعتق ومعتق الاب
او ابني وجوابه انه اذا كان له بيت ابو معتق كان له معتق وحيد فلا ولا
لمعتق ابيه اصله كما سبق فلا معنى لما قلناه اذ هو بالآخر رطب الاولويه ولو
اجتمع معتق ابي المعتق ومعتق المعتق فلولد العتق المعتق لان ولا فرق
للمعتق بينهم الميسر منسوخ اشترت امراة اباهما فعتق ثم اعتق الاب
عبدا ومات عتقه بعد موته نظر ان لم يكن للاب عصبة بالنسب فميراث العتق
للبيت لا كغيره بيت المعتق بل لان معتقه المعتق وان كان له عصبة كما في
ابن عم قريب او بعيد فميراث العتق له لانه عصبة المعتق بالاب والاشي للبيت
لان معتقه المعتق فتوفر عن عصبة النسب قال الشيخ ابو علي سمعت بعض من
يقول ان هذا في هذه المسألة انما هي ما من لانهم راوها اقرب ولو اشترى اخ واخت
اباهما فعتق عليهما ثم اعتق عبدا ومات العتق بعد موت الاب وخلف الاخ والاخت
فميراثه للاخ دون الاخت لانه عصبة المعتق بالاب بل لو كان الاخ قد مات قبل
موت الاب وخلف ابنا وابن ابن او كان للاب ابن عم بعيد فهو ابوي من البيت
وهذه هي التي صورني الوسيط في القضاة بها ووجه القلط جعلهم الميراث
للانثى والبيت وانما هو للابن كما مر وليرجع الى عبارة الروضة قال فيها ولو مات
هذا الاخ بعد موت الاب ولم يخلف الا اخته فلها نصف الارث بالاضافة ونصف
الباقي لان لها نصف والاخر لا يخلف الا نصف ابيه فلها ثلثة ارباع المال ولو مات الاب
ثم الابن ثم العتق ولم يخلف الا البيت فلها ثلثة ارباع الميراث ايضا النصف لانها
معتقة نصف المعتق ونصف الباقي لولا السراية على نصف الا لانها معتقة نصف ابيه
فما هي معتقة نصف ابي فاعتق معتقه والربع الباقي بالصورة بين بيت المال ولو مات
الاب ولم يخلف الا البيت فذل ان الفريضة في الوتر لها النصف بالسوية ونصف الباقي
لولاها كما نصف الاب ولم تذكر الصورة في الوسيط ولا في السراية ومنهم من اخذ حقا
في النصف والربع وكلام الاصحاب منهم الشيخ ابو علي وبوخلف السراية صورة اخرى
ينزع في هذا فانهم قالوا لو اشترت امراة اباهما بالسوية فعتق عليهما ثم مات الاب فلها

القضاء عليه

الثلثان والباقي بالاولا ولو مات احداهما بعد موت الاب فللمتخري النصف بالاول
 ونصف الباقي بالاولا على نصف الاخت باعتبار نصف ابها والاربع مطلقا لموت
 امة لبيت المال ويجوز ذلك على ما اذا كانت امة احررة اقليم فاما اذا كانت معتقة فليكون
 الام ولا الاخيرين فاذا اعتقت الاب جرت كل واحدة نصف ولا اخترا لبيتها وهل تجز
 ولا فتمسك ويقتطع ام يبقى لموالي الام فيه خلاف سبق فان قلنا يبقى وهو اوضح فالربع
 الباقي لموالي الام وان قلنا يخسر ويقتطع فهو لبيت المال ولو مات احد الاخيرين ثم
 مات الاب وخلف الاخرى فلها سبعة اثمان مالم النصف بالابنوه والربع لانا معتقة نصفه
 ونصف الربع الباقي لان لها نصف ولا الاخت باعتبار نصف ابها والثلث الباقي لموالي
 الام ان كانت معتقة على الاربع لان نصف ابها ولا الميتة يبقى لهم وان قلنا لا يبقى لموالي
 المال هذه الصورة كما لصوره التي ذكرها القراني ولو اشتريا الاب وعق عليها ثم اعتق
 عبدان من العتق بعد موته وفلقت البنتين لمجمل المال لانهما معتقتا معتقة فسر
 اختان ليس عليهما ولا مباشرة اشترتا احدهما اباهما فعتق عليهما والاخرى امة
 فعتقت عليهما وتصور المسلم فيكون عبيد محرية امة فكتما ولدها ولدين وفيها
 لوكه فراكها راما سلم الولد وان استرققا الابوين فولا الاب للتي باشرته فادامته
 عندها فلها الثلثان بالابنوه والباقي لها بالاولا واشترت الاب والاولا على مستزمية الام
 فاذا ماتت مستزمية الام وفلقت مستزمية الاب فلها النصف بالابنوه والباقي بالاولا
 مستزمية الام والاولا على مستزمية الاب فيه الوهم ان فيه عليه ولا لولي امة اذا اشترى اباهما
 يبقى الولد لموالي امة بمقتضى ما قلنا بالاربع امة يبقى فمستزمية الام والاولا على مستزمية الاب
 فاذا ماتت ما حكمكم به الطرف الاخر وان قلنا يقتطع فلا ولا لها على مستزمية الاب فاذا
 ماتت فلها النصف بالابنوه والباقي لبيت المال ولو اشترتا اباهما ثم اشترت احدهما لولاب
 ابها الاب وعق عليهما ومات الاب فللبنتين الثلثان بالابنوه والباقي نصفه للتي اشترته
 مع الاب ونصف الاخرينها باعتبارها معتقة ولو ماتت احداهما بعد ذلك وفلقت القرى
 فليس ما سبق ولو اشترتا امة ثم اشترت الام اباهما واخفقته فلها عليها الولد ولها عليها
 لانا معتقة ابها فان ماتت فلها الثلثان بالابنوه والباقي بالاولا فان مات الاب بعد
 ذلك فلها الثلثان بالابنوه والباقي بالاولا لانهما معتقتا معتقة فان ماتت احداهما بعد ذلك

والباقي
 لبيتها
 بالابنوه
 والباقي
 لبيتها

فللأخري

فللأخري النصف بالابنوه ونصف الباقي لبيتها فانها معتقة معتقة ابها والباقي لبيت المال ولو
 اشترتا اباهما ثم اشترت احدهما والاب اباهما للاب فعتق نصفه على الاب وهو معتقة
 المستزمية وفيه فان مات الاب ورثه الاولاد الثلثة فان مات الاب بعد ذلك المستزمية بالابنوه
 نصفه للمستزمية وفيه بين ابنتي لانهما معتقتا الاب الذي هو معتق نصف الاخت فاعتقه
 من ابنتي غير مستزمية الاخت فعتقه واراد قرى نفسه فلو ماتت التي لم تشر الاخت او لا ثم
 مات الاب ثم للاخت فان الميتة اولاد ابها ومال الاب لابنوه ونسبه المالك ومال الاخت
 للاخت الباقيته بالاب ونصف الباقيته على خاتمة نصفه والباقي وهو الربع لمعتق الاب
 فلو عتق نصفه ونصفه للميتة فيكون لمواليها وهم هذه الاخت وموالي الام ان كانت
 معتقة فيكون بينهما نصفين فان لم يكن للام مولي فليست المال فسر اختان لا ولا
 عليها اشترتا امة فعتقت ثم اشترت الام واجتنبى اباهما واعتقه فللأختين الولد لهما
 ولها وللأختين الولد على الاب وعليهما فان ماتت الام ثم الاب ثم احدهما فاما الام فاما لهما ثلث
 بالابنوه وباقيته بالاولا واما الاب فلها ثلثا مالم بالابنوه وباقيته للأختين نصفه ولها نصفه لانهما
 معتقتا معتقة نصفه واما الاخت فاعتقت من مالها للاخت بالابنوه ونصف الباقي
 للأختين لانهما اعتقت نصف ابها والربع الباقي كان للام وهي ميتة فيكون للأختين لانهما
 معتقتا فاما للاخت الباقيته نصفه وهو الثلث ويرجع الثلث الذي هو حصته الميتة التي
 له ولا ولا هو الاجنبي والام ونصيب الام يرجع الى اكلية والميتة وحصته الميتة الى الاجنبي
 والام كذا الدور فلا يقطع ولذا لست سهم سمس الدور وفيها يفعل به وجهان
 قال ابن كداد يجعل بيت المال لانه لا يمكن صرفه بنسب ولا ولا والثاني يقطع اسهم
 الدابر وهو الثلث ويجعل كل سهم كان لم يكن ويقسم المال على باقي السهام وهو سبع حصة
 للاخت الباقيته وسهام الاجنبي وربع الام الوهم بين وقال الوجه ان يفرق النصف
 ولا دخله في قاب الولد ونظر في النصف المستحق بالاولا فمقتضى نصفه للام ونصفه للاخت
 ونصيب الام للاختين فحصل ان للاختين نصف مال الاخت فيجعل المال ستة للاخت
 نصيبا بالاب يبقى ثلثه للاختين سهام وان ولا اخت سهم فحصل له الثلث ولها الثلثان
 من اكلية وهذا مطلق القراني وتقل ابو خلف الطبري ان اكثر الاصحاب قالوا ان سهم الدور
 يكون لبيت المال كما قال ابن حجر وهو اية ميل كلامه به اللسان اما اذا مات

والاثنين واللاثم الام فما ان الارب لا يورث وما ان الام للثب نصفه بالبقوة والخاص نصف
 الباقي لا عاقبة نصف الام ونصفه الباقي للاب لا له نصيب معتق نصفه قال الشيخ
 ابو علي وفي مثل هذه المسئلة لا يورث بالزوجيه الا ان يشترط ان يلزم في السؤال بها الزوجيه
 اما اذا كانت الاب لولا ثم احدي الاثنين ثم الام فما ان الاب ثلثه للنسب بالبقوة وباقيه
 بين الام والاجنبي لانها معتق ابوها وان الام نصفه للثب الباقيه بالبقوة ولها من نصف
 الباقي نصفه لانها اعتقت نفسها ونصفه الباقي حصه البنت الميته فيكون لموايها وهم الاجنبي
 والام ثلث للاجنبي نصفه وهو الثمن ويتبقى ثمن يرجع الي الاثنين لا عاقبة الام وهو سهم دور
 ومنه اكله وان بقى اما اذا كانت البنت اولادها لها لا يورثها فان مات الاب بعدها
 فانه للام وللاجنبي فان ماتت الام بعده فنصف ما لها للاجنبي لانه معتق نصف ابوي
 معتقها والباقي لبنت المال واحكام ان الفرضين قالوا انما يحصل الدور في
 الاول بقله شرط ان يكون المعتق انفس مفعلا وان يكون قد مات منهم اثنين
 مفعلا وان لا يكون الباقي منهم حايضا لان الميت كان اخلا احد هذه الشروط فلا
 دور انتهى ثم قاله في كل من مولي صاحب من موق ومن اسفل بان اعتق عبد
 فاعتق اباه المعتق اختان لا يورث اعتقها رجل ما شترتا اباهما فكل منهما نصف ولا
 ابيرا ولا ولا احد منهما اختا لا يورثها ولا اباهما شتر انتهى واسم اعلم وهذا فرما
 اردنا في هذا الشرح ايرادا وهو ما قصدنا به للمحصلين الا انه قد كنت تالفا في هذا
 الكتاب ووردت ان الشيخ من تغلبه بعون الله الابواب فظننت في اربع سنه في نظر
 العام فما اتممت الا بعد ثلاثه عوام بعد ان قلت اني لا اقدر على اتمامه لانه لا يصير في
 بدني تمامه لكثرة ما يفتنى من الموانع ولتفاوت الاشغال لدي القواطع والمال فيه
 من ضيق الحال وصاحبه الاولاد والعيال ووزوم الدين الذي يشغل البال ومع هذا
 فيسروا على بركاته ونور غوده في برويه طلعت مع كثرة ما افاض علي من النعم
 وما اولاني به من الجود والكرم ما كثره على كل حال والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 المصطفى وآله الطيبين الطاهرين وعلى اله واصحابه اكرمهم ومحبتهم وافضل ال صلواته وسلامه
 دائمين بدوام ملكته تحسنا به ان الله تعالى يحب ووالدين واولادنا ومن
 يلوذ بهما في زمرته قال في مولفه رحمه الله قال ذلك وكتبه مولفه الفقير عبد الله

ابن الشيخ

ابن الشيخ محمد بن الشيخ عبد الله بن الشيخ الصالح الشيخ نور الدين علي بن الشيخ الشهير
 بنهم بالمشهور في الفقه
 الخطيب الحاج الحاج الميرزا
 الله به وبوالديه واولاده وذريته
 والمسلمين احب من امير وكان
 الفراع من تبييض هذه النسخ من نسخ
 الاصل في سائر نسخ
 صفر الحشر سنة ١٢٨٨
 من التجميع

ووصلي الله على سيدنا محمد وعليه وصلي الله عليه وسلم تسليما كثيرا اديما ابدى اليوم الميرزا
 وكان الشيخ من كتابته هذه النسخ على يد
 افقر عبد الله الميرزا بن الشيخ محمد بن الشيخ
 محمد بن الشيخ علي بن الشيخ محمد بن الشيخ
 الميرزا بن الشيخ محمد بن الشيخ محمد بن الشيخ
 ولهم دعاء بالمعصية امير في الاول يوم
 من شهر رمضان الكريم سنة
 وذلك في ثقتهم مع عبد الله بن الشيخ
 المحرم سنة ١٢٨٨ من التجميع

ولا حول ولا قوة الا بالله
 علي الفطيم

من الذين من خربة
 من محمد بن علي بن الشيخ
 من خربة البقاع تبارك